

عدد خاص لوقائع الندوة العلمية السنوية لقسم الدراسات الاقتصادية في مركز المستنصرية
للدراسات العربية والدولية للعام ٢٠٢٣

الندوة العلمية السنوية لقسم الدراسات الاقتصادية

وقائع الندوة العلمية السنوية - مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية - قسم الدراسات الاقتصادية

AL-MUSTANSIRIYAH JOURNAL STUDIES
FOR ARAB
AND INTERNATIONAL STUDIES

doi ISSN 2070-898X

doi

عدد خاص
وقائع الندوة العلمية السنوية
مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية
قسم الدراسات الاقتصادية
٢٠٢٣ / ١ / ٢٤

الموسومة
إدارة المخاطر
ومستقبل الاستثمار في العراق

ISSN 2070-898X
Email : must_arab_cant@yahoo.com

http://miais.uomustansiriyah.edu.iq

العراق - بغداد - الجامعة المستنصرية
مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية

Address
Iraq - Baghdad
AL-Mustansiriyyah Center for Arab and international studies

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ببغداد ٢١٩٦ لسنة ٢٠١٦

عدد خاص لوقائع الندوة العلمية السنوية لقسم الدراسات الاقتصادية في مركز المستنصرية
للدرا سات العربية والدولية للعام ٢٠٢٣



الندوة العلمية السنوية لقسم الدراسات الاقتصادية



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

الجامعة المستنصرية

مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية

وقائع

الندوة العلمية السنوية

لقسم الدراسات الاقتصادية

الموسومة

ادارة المخاطر ومستقبل الاستثمار في العراق

٢٤ - كانون الثاني - ٢٠٢٣

المجلة حاصلة على المعرف الكائن الرقمي DOI

ص.ب ٤٦٠٣٥

E-mail: must_arab_cent@yahoo.com

رقم التصنيف المعياري ISSN:2070-898X

وقائع

الندوة العلمية السنوية لقسم الدراسات الاقتصادية

رئيس الجلسة

الاستاذ الدكتور صلاح نوري خلف
رئيس ديوان الرقابة المالية الاتحادية سابقاً
عميد معهد المدققين الداخليين

مقرر الجلسة

رئيس قسم الدراسات الاقتصادية
أ.د. انتظار احمد جاسم

مركز المستنصرية للدراسات
العربية والدولية

التنفيذ الالكتروني

رئيس مترجمين: نجاه مهدي خلف
مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية

المحتويات

البحوث المشاركة في الندوة

- ١- البيئة الاستثمارية في العراق وتقييم مخاطر الاستثمار
أ.د. احمد عمر احمد الراوي
- ٢- المخاطر المدركة في التسوق الالكتروني على المستهلك العراقي وسبل الحماية
أ.د. انتظار احمد جاسم الشمري
- ٣- اهمية توكيد مخاطر التقارير على مراقب الحسابات
أ.م.د. حيدر عبد الحسين المستوفي م.م. طيبة عد الكريم محمد جعفر
- ٤- استثمار التنمية المستدامة في التعليم
أ.د. جنان صادق عبد الرزاق
- ٥- أثر الارهاب على الاستثمار العراقي
أ.د. سميرة حسن عطية
- ٦- تكييف النفايات المشعة الصلبة الناتجة من إزالة التلوث الاشعاعي باستخدام
السمنت البورتلاندي الاعتيادي
د. نزار علي عبود
- ٧- الفيك نيوز في وسائل الاعلام وأثرها على اقتصاد السوق
د. ايناس عبد الحافظ احمد القباني
- ٨- أثر الاقتصاد الريع على التنمية الشاملة في العراق للفترة (٢٠١٠-٢٠٢٠)
أ.م. سهاد احمد رشيد
- ٩- امكانية العراق في التحول نحو الاقتصاد الاخضر
الباحثة: مي علي ونان أ.د. ندوة هلال جودة
- ١٠- الادارة الفضلى في المرافق العامة للحد من المخاطر المؤسسية
د. عبد العالي حميد عبد العالي التميمي
- ١١- التنوع الاقتصادي وتحقيق النمو المستدام في ظل أجندة التنمية المستدامة
٢٠٣٠ للاقتصاد العراقي
د. بيداء عبد الرزاق حسين

١٢- مخاطر ابراج وجهاز الموبايل

جبر عبد جبر حسون الفتلي

١٣- دور إدارة المخاطر الاقتصادية وأثرها على مستقبل التعليم في المؤسسات
التربوية من وجهة نظر القادة التربويين

د. اثير حسين الكوري د. علي كاظم السندي

١٤- دور الوعي الاستراتيجي للقيادة في الازمة التنظيمية-بحث تحليلي في مقر
وزارة المالية

الباحث: علي طاهر كظم العبيدي

١٥- فك لتداخل بين مفهومي الدول الحارسة والمتدخله خطوة نحو جذب الاستثمارات
المستدامة (القطاع الخاص انموذجا)

د. هشام عمر حمودي

١٦- أهمية تبني اطار COSO المحدث ودوره في تحقيق الأمن السيبراني لإدارة
المخاطر المؤسسية في الوحدات الاقتصادية – دراسة استطلاعية

الباحثة: م.م. منال ظاهر رشاد

١٧- العلاقة التكاملية بين الهندسة المالية وإدارة المخاطر المالية

م.د. قصي جاسم محمد

١٨- تقويم إدارة مخاطر المشروع (ERM) في ظل تقنية بطاقة العلامات

ا.م.د. امل محمد سلمان التميمي م.د. نهلة عبيس طلال الشمري

م.م. مروة محمد حسن جاسم

١٩- تأثير الصحافة الإلكترونية العراقية في زيادة الوعي الصحي لدى المجتمع

العراقي- دراسة ميدانية على اخذ لقاح فايروس كورونا

الباحثة: هديل هشام ابراهيم القيسي

٢٠- تحديات الاستثمار الطبي في العراق وسبل المعالجة

الباحثة: نوار كريم عبد الحسن علوان

البيئة الاستثمارية في العراق وتقييم مخاطر الاستثمار

أ.د أحمد عمر الراوي

كلية المنصور الجامعة

المقدمة:

ظل الاقتصاد العراقي على مدى اربع عقود يعاني من أزمت خانقة، تمثلت في اختلال هيكله القطاعية الحقيقية او المالية. نتيجة لأسباب عديدة تأتي في مقدمتها الظروف غير الطبيعية التي مر بها العراق من حروب وحصار واحتلال وارهاب، مما انعكس سلبا على رشادة رسم السياسات الاقتصادية وتقلبها وتذبذبها حسب الظروف السياسية والامنية، مما حال الاعتماد على اسس صحيحة لبناء الاقتصاد العراقي، مما أثر ذلك في حركة التنمية وحركة الاستثمار بأنواعه. فضلا عن استنزاف الموارد المالية المتحققة من صادرات النفط في تمويل النفقات العسكرية والامنية دون ان تكون لتلك الموارد أي دور ايجابي في تمويل المشروعات الاستثمارية. كما انعكست تلك الظروف على طبيعة البيئة الاستثمارية التي تأثرت كثيرا بالوضع الامني والسياسي وعدم الاستقرار. وأصبح العراق يعاني من مشاكل بنيوية في هيكل اقتصاده نتيجة قصور الاستثمار المحلي الحكومي في حركة التنمية الذي ضيع بسبب تفشي الفساد الاداري والمالي أموالا كثيرة تجاوزت أكثر من ٢٥٠ مليار دولار خلال المدة ٢٠٠٤-٢٠١٦. ومن ناحية اخرى ادى الوضع الامني المرتبك وعدم الاستقرار وانتشار المجاميع المسلحة على وضعية الاستثمار الخاص المحلي والاجنبي، وأصبحت البيئة الاستثمارية في العراق طاردة لرأس المال الخاص المحلي، ومُنفرة للرأس المال الاجنبي.

ولأهمية البيئة الاستثمارية بكونها تمثل الحاضنة الرئيسية لجميع انواع الاستثمارات المحلية والاجنبية، والتي تلعب دورا رئيسيا في تحديد حجم الاستثمارات والتشجيع عليه، جاء بحثنا ليلسط الضوء على طبيعة بيئة الاستثمار والتحديات ومخاطر المناخ الاستثماري في العراق، أملا في طرح الرؤى

والتصورات لتصحيح الوضع وجعله بيئة مناسبة ومشجعة على جذب الاستثمارات
لا سيما الخارجية منها.

مشكلة البحث

البيئة الاستثمارية في العراق بيئة لا زالت غير قادرة على جذب الاستثمارات
لأسباب كثيرة تتعلق بعضها بعدم الاستقرار الأمني وتقشي الفساد الإداري وتردي
البنية التحتية لا سيما في مجال الطاقة والنقل والخدمات المصرفية. مما انعكس على
حجم الاستثمارات الخاصة سواء المحلية أو الاجنبية ، نتيجة المخاطر المتعلقة بمناخ
الاستثمار. وجاء البحث ليحلل تلك البيئة وفق المؤشرات المعتمدة دولياً، لمعرفة ما
حققه العراق من بيئة استثمارية ناجحة.

هدف البحث

يحاول البحث تحليل واقع البيئة الاستثمارية في العراق وتأثيرات مخاطر
الاستثمار في حركة الاستثمار في الاقتصاد العراقي، والوقوف على مستويات تلك
المخاطر مع بيان موقف العراق منها وفق مؤشرات المنظمات الدولية المتخصصة،
بغية اقتراح الرؤى والتصورات حول الاجراءات المطلوبة لتصحيح المناخ
الاستثماري بهدف جذب الاستثمارات المحلية والاجنبية .

المبحث الاول : الاطار التنظيمي والمفاهيمي

أولاً: مفهوم الاستثمار:

يعد الاستثمار عنصراً مهماً في أي اقتصاد من خلال دوره في تفعيل الهياكل
الاقتصادية، ولارتباطه بصورة مباشرة بمتغيرات الاقتصاد (الادخار،
الاستهلاك، التوظيف، الناتج... الخ) كما يوصف بأنه من الوسائل الفاعلة في
تصحيح بنية الاقتصاد الوطني لصالح التوازنات الهيكلية. وكما يعد احد دعائم
التنمية المستدامة لما يؤدي الى زيادة الطاقة الإنتاجية ولعلاقته
الاجابية مع النمو الاقتصادي^(١).

ويعرف الاستثمار (Investment) على انه (عملية تكوين وتراكم رأس
المال)، كما عرف الاستثمار بأنه توظيف الأموال في مشاريع اقتصادية –
اجتماعية – ثقافية بهدف تحقيق تراكم رأس مال جديد، ورفع القدرة الإنتاجية او
تجديدها او تعويض رأس المال القديم بمعنى ان الاستثمار هو بمثابة تحويل رأس
المال من شكله الأصلي النقدي الى الإنتاجي او الخدمي. وعليه فأن

مجالات الاستثمار تتسع لتشمل نواحي الحياة الاجتماعية جميعها وليس المجالات الاقتصادية المنتجة للسلع فقط^(٢). وقد عرف قانون الاستثمار العراقي ١٣ (لسنة ٢٠٠٦) الاستثمار بأنه توظيف المال في أي نشاط أو مشروع اقتصادي يعود بالمنفعة المشروعة على البلد. وبموجب ما سبق يتضح ان الاستثمار هو توظيف أموال المدخرات لدى الأفراد، والشركات أو ما تخصصه الحكومات والمنظمات في أصول مختلفة الهدف منها الحصول على موارد إضافية أوفي خدمات عامة. وتتباين مجالات وانواع الاستثمار بحسب طبيعة النشاط الذي سيوظف فيه المستثمر أمواله ضمن احد القطاعات الاقتصادية. ويتوزع الاستثمار الى^(٣):

- من حيث طبيعة أصول المستثمر وهما، الاستثمارات المحلية investment Local والاستثمارات الأجنبية investment Foreign

- من حيث نوعية الاستثمار، والذي ينقسم بين الاستثمار في القطاع الحقيقي، او الاقتصادي Investment Economic Real والمتمثل بحيازة أصل حقيقي له قيمة اقتصادية تساهم في زيادة الدخل القومي. والنوع الثاني هو الاستثمار في القطاع المالي Investment Financial والمتمثل بحيازة أصل مالي غير حقيقي لا يساهم في زيادة الدخل القومي.

- من حيث البعد الزمني للاستثمار، والذي يستخدم في تحديد العمر الاستثماري للمشروع والمدة الزمنية اللازمة لاستعادة رأس المال المستثمر، وبموجبه تصنف الاستثمارات الى قصيرة ومتوسطة وطويلة

ثانيا: البيئة الاستثمارية.. المفهوم:

البيئة الاستثمارية هي البيئة التي تتوفر فيها الظروف المناسبة لتحقيق الاستثمار، والتي تتيح للمستثمرين ورجال الاعمال امكانية استثمار اموالهم في افضل فرصة استثمارية. وعليه فإن البيئة الاستثمارية تعتبر العامل الاساسي لتطور المجتمع لأنها تهيأ عوامل النجاح للاستثمار، مما يساعد في الحد من حدة الفجوة الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق التنمية. وينطوي مفهوم البيئة الاستثمارية على العديد من المقومات التي يتطلب توافرها في البلد المضيف للاستثمار في مقدمتها توفر الموارد الطبيعية، الاستقرار السياسي والامني، الاطر التشريعية المنظمة والداعمة للاستثمار، السياسات الاقتصادية المشجعة للاستثمار وتوفير البنية التحتية من طاقة ومواصلات واتصالات ونظام مؤسسي اداري ومالي شفاف ومرن، فضلا عن توفر الموارد البشرية المدربة والمؤهلة^(٤).

وقد شاع مؤخرًا استخدام مصطلح المناخ الاستثماري الذي يعبر عن منظومة متكاملة تتفاعل فيها كافة العناصر الاقتصادية والسياسية والقانونية والاجتماعية والبيئية، التي تؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في نجاح الاستثمار. وكلما كانت البيئة الاستثمارية متكاملة العناصر والمقومات كانت مشجعة وجاذبة للاستثمار والعكس ستكون طاردة له.

ثالثًا: مقومات البيئة الاستثمارية:-

لا يمكن للبيئة الاستثمارية ان تكون مناسبة وجاذبة للاستثمار دون مقومات وتعتمد هذه المقومات على السياسة الحكومية، فالحكومة هي صاحبة القرار وهي تعمل على تهيئة البيئة الاستثمارية ولذلك فأن من ابرز المقومات التي يجب ان تكون موجودة هي^(٥):

١. الاستقرار الامني:

يعد عدم الاستقرار الامني من ابرز العوامل الطاردة للاستثمار في الدولة التي لا يتوفر فيها الاستقرار الامني، وهذا ما يتضح من التجربة العراقية، التي ادت فيها ظروف عدم الاستقرار الى هروب رؤوس الاموال العراقية خارج العراق حيث تستثمر في دول الجوار، لا سيما خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٠.

٢. التشريعات المنظمة للاستثمار:

تعد القوانين والانظمة والتعليمات الخاصة بتنظيم الاستثمار من المقومات الرئيسية لخلق مناخ استثماري جاذب، من خلال ما تمثله هذه التشريعات من ثقة المستثمر بالبلد المضيف للاستثمار والاطمئنان على سلامة رأس ماله ونجاح استثماره في تحقيق العوائد .

٣- السياسات الاقتصادية:

للسياسات الاقتصادية دور اساسي ومهم في خلق بيئة استثمارية جاذبة للاستثمار منها:

- السياسة الضريبية: يسعى كل مستثمر ورجل اعمال الى تحقيق الارباح من الاستثمار وتعد الضريبة المفروضة على المشاريع الاستثمارية عاملاً محددًا لحركة الاستثمار، وعليه فان التشريعات الضريبية المشجعة ستكون دافعا قويا لتوجه الاستثمار في البلد الذي يعتمد سياسات ضريبية مشجعة ومرنة ، وان تكون السياسة الضريبية موجهة للاستثمار حسب احتياجات البلد لتنمية قطاعاته الاقتصادية

والخدمية. وهنا تكن الضريبة متناسبة مع أهداف تحقيق التنمية وتوجيه الاستثمار نحو تلك الاهداف باستخدام الاعفاءات الضريبية لفترات محددة او تقليل نسبها على استثمارات ذات اولوية للمجتمع.

- السياسة النقدية: السياسة النقدية هي مجموعة الاجراءات التي تتخذها السلطات النقدية وذلك من خلال التحكم بأدوات السياسة النقدية مثل عمليات السوق المفتوحة، سعر الخصم ، معدل الفائدة .. الخ وكلما كانت السياسة النقدية توسعية كلما كانت جاذبة للاستثمار بسبب انخفاض سعر الفائدة على القروض التي تعتبر كلفة على رأس المال المستثمر.

- السياسة التجارية : كلما كانت السياسة التجارية في البلد المضيف للاستثمار منفتحة على العلاقات التجارية الخارجية كلما كانت مؤشرا على الانفتاح الاقتصادي للبلد مما يعزز من عوامل جذب الاستثمار.

٤. وجود مدخرات وطنية:

يتطلب الاستثمار المحلي وجود مدخرات وطنية، وهي فوائض الدخل المنفق على الاستهلاك، او اقتطاع جزء من الدخل والاحتفاظ به كادخارات من اجل استثماره مستقبلاً. وهنا يتطلب ان يكون هناك وعي لدى المواطنين لاستثمار ما تم ادخاره في الاستثمارات الحقيقية أو في الاستثمارات المالية. مما تشكل هذه المدخرات رؤوس اموال يمكن اقتراضها من قبل المستثمرين وتوظيفها في استثمارات إنتاجية او خدمية .٥. وجود شبكات اتصالات متطورة تسمح وتساعد على الاتصال مع مختلف الاسواق الاقليمية والعالمية لتبادل المعلومات وربما البيانات المساعدة في استخدامها للدراسات التحليلية.

٦. يجب ان تتسم البيئة الاستثمارية خلوها من الجماعات الضاغطة أو المتدخلة في القرار السياسي والاقتصادي كالقوى السياسية والدينية والعشائرية، اذ ان وجود مثل هذه الجماعات وممارستها الضغط على مشروعات الاستثمار سيؤدي الى عرقلة انجاح المشاريع الاستثمارية وهروب المستثمرين خارج البلد.

٧. وجود اسواق مالية كفوءة تسهل عملية تداول الاوراق المالية (الاسهم والسندات). وتساهم في انتقال رؤوس الاموال.

٨. وجود فرص استثمارية يمكن الاستثمار فيها حسب رغبة المستثمر في القطاعات الاقتصادية المختلفة، مع وجود اسواق قادرة على تصريف السلع والخدمات من خلال وجود مواطنين لديهم القدرة الشرائية.

المبحث الثاني: البيئة الاستثمارية في العراق

تشير الوقائع على أن الاقتصاد العراق يتسم بكونه اقتصاد أحادي الجانب يشكل فيه قطاع النفط المورد الرئيسي للنفقات العامة للدولة والتي يساهم بأكثر من ٩٠% فيها. مما أدى الى تراجع القطاعات الاقتصادية الأخرى لا سيما القطاع الزراعي والصناعي الذي انحسر فيه الاستثمار لتتراجع مساهمة القطاعين بما لا تتجاوز ٥% في الناتج الإجمالي المحلي. ويرجع ذلك لأسباب عديدة منها ظروف عدم الاستقرار وضعف السياسات الاقتصادية وعدم قدرة القطاع الخاص على المساهمة في حركة الاستثمار، إذ اقتصر الاستثمار على المنهاج الاستثماري للموازنات الحكومية التي ضيعه انتشار الفساد المالي في مؤسسات القطاع العام وقوض هذا الفساد أية مساهمة للمبالغ الكبيرة التي ترصد سنويا في الموازنات العامة والتي لا تقل ٢٠% من حجم الموازنة العامة للدولة، في حركة التنمية. أما بالنسبة للاستثمار الأجنبي فقد اقتصر على قطاع النفط من خلال التراخيص التي وقعتها الحكومة العراقية مع عدد من الشركات العالمية، أما بالنسبة للقطاعات فكانت حركة الاستثمار ضعيفة تكاد لا تذكر نتيجة لبيئة الاستثمار غير الملائمة^(٦).

أولاً: مؤشرات التقييم :

للوقوف على طبيعة البيئة الاستثمارية في العراق، وما حققته من مناخ استثماري ملائم لجذب الاستثمار، سيتم التعرف على عدد من المؤشرات التقييمية التي نشرتها المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات في تقريرها للعام ٢٠٢٢، التي اعتمدت على تحليل نحو ١٠٠ مؤشرا اصدرتها نحو ٢٠ جهة دولية عن ما حققته الدول من مناخ استثماري لتشجيع الاستثمار. وتتضمن هذه المؤشرات المجموعات الآتية^(٧):

(أ) مجموعة مؤشرات التقييمات الائتمانية السيادية: وهي مجموعة من المؤشرات التي تعكس الوضع السياسي فضلا عن مجموعة من المؤشرات الاقتصادية والمالية والتشغيلية والتمويلية، التي تشير الى قدرة الدولة بالتزاماتها الائتمانية في الوقت المحدد وبالكامل، أي انها تظهر مدى قدرة دولة أو مؤسسة ما على سداد ديونها والتزاماتها المالية. وهو تقييم مستقل للجدارة الائتمانية للدولة تقوم به وكالات عالمية متخصصة لمنح الاسواق والمستثمرين رؤيتهم لمستوى المخاطر المرتبطة بالاستثمار، من خلال تقييم مدى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها المالية في الوقت المحدد وبالكامل. ويعد ذلك أمراً ضرورياً للدول وخصوصا النامية التي ترغب في الحصول على التمويل من الاسواق المالية

الدولية، فضلا عن أهميته القصوى في تعزيز ثقة المستثمرين الدوليين وجذب الاستثمار.

(ب) مجموعة مؤشرات الاداء الاقتصادي: تم التركيز في هذا الجزء على وضع الدول في أهم المؤشرات الاداء الاقتصادي الداخلي والخارجي وثيقة الصلة بمناخ الاستثمار وتتضمن

- مؤشرات الوضع الاقتصادي الداخلي: تتضمن معدل نمو الناتج، ونصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي ومعدلي التضخم والبطالة وعدد السكان، وإجمالي الاستثمارات كنسبة من الناتج.
- مؤشرات الوضع الاقتصادي الخارجي، يتضمن رصيد الحساب الجاري ونسبته للناتج، ونسبة الدين الحكومي إلى الناتج المحلي، وصافي الاقراض الى الناتج وإجمالي خدمة الدين كنسبة من صادرات السلع والخدمات والدخل القومي.

(ج) مجموعة مؤشرات البيئة التشريعية والتنظيمية ، حيث يغطي هذا الجزء المؤشرات المؤسسية التي تعكس وضع الدولة في المؤشرات الرئيسية للبيئة التشريعية والتنظيمية وأبرزها ما يلي :

- مؤشر الحوكمة العالمي: لقياس مدى توافر مقومات الحكم الرشيد من خلال ٦ أبعاد هي: المشاركة والمساءلة، والاستقرار السياسي وغياب العنف، وفعالية الحكومة، والجودة التنظيمية وسيادة القانون، والسيطرة على الفساد.
- مؤشر بيئة أداء الاعمال: وتعكس مدى سهولة ممارسة أنشطة العمال ، عبر ١٠ مؤشرات فرعية لرصد الاجراءات والوقت والتكلفة المطلوبة لبدء المشروع والتعامل مع تصاريح البناء وتوصيل الكهرباء وتسجيل الملكية والحصول على الائتمان بجانب حماية المستثمرين ودفع الضرائب وإنفاذ العقود والتعامل مع حالات الاعسار والتجارة عبر الحدود
- مؤشر الحريات الاقتصادية: لقياس وتقييم مدى حرية ممارسة الانشطة الاقتصادية من خلال ١٢ مؤشرا فرعيًا تعكس وضع الدولة في ٤ أبعاد رئيسية هي: سيادة القانون وحجم الحكومة والكفاءة التنظيمية وانفتاح السوق.

(هـ) مجموعة مؤشرات عناصر الانتاج، تتضمن عناصر الانتاج أربعة مكونات رئيسية هني العمل والارض ورأس المال والتنظيم بجانب عناصر التكنولوجيا

والبحث والتطوير وغيرها، ويتضمن هذا الجزء إلقاء الضوء على أهم المؤشرات المركبة التي توضح وضع الدولة في عناصر الانتاج المختلفة على النحو التالي :

- مؤشر الموارد الطبيعية: يرصد حصة إيرادات النفط والغاز الطبيعي والفحم والمعادن والغابات لنتاج كل دولة
- مؤشر القدرات الانتاجية: هو مزيج متعدد الابعاد لقياس قدرة الدولة الانتاجية وكيفية تحسينها، من خلال رصد عناصر الانتاج مثل رأس المال البشري ورأس المال الطبيعي والطاقة والنقل وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات
- مؤشر ريادة الاعمال: يرصد مجموعة مهمة ومتنوعة من عناصر الانتاج تضم ٦ مكونات رئيسية هي(الابتكار والقدرة التنافسية ومهارات العمل والبنية التحتية والنفاز إلى رأس المال)
- مؤشر الطاقة العالمي: يقيس قدرة الدولة على توفير الطاقة المستدامة من خلال ٣ أبعاد تتمثل في أمن الطاقة والمساواة والاستدامة البيئية
- مؤشر التنمية المستدامة: يقيس التقدم المحرز الذي حققته الدولة في جميع أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر.

ثانيا: تقييم البيئة الاستثمارية في العراق:

(١) مؤشرات تقييم الائتمان السيادي:

لقد تم توزيع قدرة الدولة من الحد من المخاطر الاستثمارية، وتنفيذ التزاماتها المالية وتسديد ديونها في وقتها الى المؤشرات الآتية:

جدول (١) يوضح مؤشرات التقييم الاستثماري السيادي

مؤشر التقييم	مستوى المخاطر الاستثمارية
AAA	الحد الأدنى من المخاطر الاستثمارية
AA	مخاطر ائتمانية منخفضة جدا
A	مخاطر ائتمانية منخفضة
BBB	مخاطر ائتمانية متوسطة
BB	مخاطر ائتمانية اساسية

B	مخاطر ائتمانية مرتفعة
CCC	مخاطر ائتمانية مرتفعة جدا
CC	قريب متخلف عن السداد
C	متخلف عن السداد

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات- التقرير السنوي
لمناخ الاستثمار في الدول العربية ٢٠٢٢ ص ١٠

حيث يوضح الجدول مؤشرات التقييم لمستويات المخاطر الاستثمارية التي اعتمدها عدد من الجهات الدولية وهي (أي اتش اس) و(كابنتيل انتليجش) و(وفتيش موديز) و(ستاند موديز) وقد تضمن كل مستوى من المستويات اعلاه ثلاث مستويات اخرى، ولغرض الوقوف على المستوى العام تم الاكتفاء بالمستويات المؤشرة في الجدول^(١).

وقد جاء المستوى الائتماني السيادي للعراق وفق المؤشرات أعلاه بين CC-B ، أي أن العراق قد كان خلال عامي ٢٠٢١ بمستوى بين مخاطر ائتمانية مرتفعة وبين مؤشر قريب من التخلف عن السداد حسب جهات التقييم المذكورة. أما على المستوى العربي فقد جاءت الامارات بمستوى AA تلتها قطر بمستوى A، أي مخاطر ائتمانية منخفضة جدا ومنخفضة على التوالي. أما أدنى المستويات فقد جاءت سوريا بمستوى C أي متخلفة عن السداد وكانت قبلها كل من اليمن والسودان بمستوى CC أي قريب من التخلف عن السداد.

أما من حيث التسلسل العالمي والعربي حسب مؤشر (فيتش) فقد جاء العراق بالتسلسل ١٧٢ عالميا و١٣ عربيا من حيث درجة مخاطر الائتمان . وقد جاءت الامارات بالمرتبة ٢٧ دوليا والاولى عربيا. أما ادنى الدول العربية فقد جاءت السودان بالمرتبة ١٩٩ عالميا من مجموع الدول البالغ ٢٠٠ دولة. حيث يقاس هذا المؤشر الصادر عن وكالة (فيتش) القوة النسبية لـ ٢٠٠ دولة ومدى تأثرها بالصدمات عبر ثلاث ابعاد اقتصادية وسياسية وتشغيلية.

وقد أشار مؤشر المخاطر السيادية الذي أعدته مجموعة (PRS) والتي يتسم بكونه مؤشرا مركبا معبرا عن المخاطر السياسية والمالية والاقتصادية لـ ١٤٠ دولة ليحتل العراق وفق هذا المؤشر تسلسل ٩٥ وفق المؤشر المركب وبتسلسل ١١٩ عن المخاطر السياسية، في حين نجد أن المخاطر المالية والاقتصادية اقل من السياسية

عدد خاص لوقائع الندوة العلمية السنوية لقسم الدراسات الاقتصادية في مركز المستنصرية
للدراسات العربية والدولية للعام ٢٠٢٣

بكثر، حيث جاء العراق بالتسلسل ٤٠ و ٤٩ على التوالي. مما يؤشر مدى تأثير الوضع السياسي على مخاطر الاستثمار وبالتالي على عملية جذب الاستثمار. والجدول (٢) التالي يبين ترتيب العراق وبعض الدول العربية ضمن مؤشري (فيتش) و (PRS) :

جدول (٢) يبين ترتيب العراق وبعض الدول العربية وفق مؤشري فيتش و PRS لمخاطر الاستثمار السيادية

مؤشر PRS		مؤشر فيتش		الدولة
تسلسل عالميا	التسلسل العربي	تسلسل عالميا	التسلسل العربي	
٢١	٢	٢٧	١	الامارات
٢٧	١	٤٢	٢	السعودية
٥٢	٣	٤٣	٣	قطر
١١٩	٩	١٧٢	١٣	العراق
١٣٧	١٧	١٩٠	١٨	سوريا
١٤٠	١٨	١٩٧	٢٠	السودان
141	18	200	21	مجموع الدول

المصدر: استلت من تقرير مناخ الاستثمار العربي ٢٠٢٢ الصادر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات

(٢) مؤشرات مخاطر الدولة المتعلقة بالتجارة:

لقد اشار مؤشر (كريد نيدو) الى المخاطر التجارية تتعرض لها الصادرات الى الدولة المعنية، وقد شمل التصنيف ١٤١ دولة وفق ثلاث مستويات (مخاطر منخفضة، متوسطة المخاطر، ومخاطر مرتفعة) وقد جاء العراق بالتسلسل ١٢٦ عالميا وتسلسل ١٢ عربيا. أي أن هناك احتمالية مخاطر مرتفعة ناتجة عن الاحداث السياسية المرتبطة بالمعاملات التجارية للدولة المصدرة اليها، وهذا يؤشر أن العراق في دائرة تلك المخاطر مما يؤدي الى التردد في الحركة التجارية للمستثمرين.

(٣) مؤشرات مخاطر الدولة المتعلقة بالاستثمار والاعمال:

لقد تم اعتماد مؤشر (كريد نيدو) الذي شمل ٢٤١ دولة ، حيث أشار التصنيف على ان العراق قد احتل التسلسل ١٩٥ من حيث مخاطر مناخ الاعمال على المستوى المؤشر العام ، في حين كان على مستوى المؤشرات الفرعية كما موضح في الجدول (٣) التالي:

جدول (٣) يوضح تسلسل العراق ضمن مؤشر (كريد نيدو) عن المخاطر المتعلقة بالاستثمار والاعمال

المؤشرات الفرعية			المؤشر المركب عن مخاطر مناخ الاعمال	البلد	الترتيب عربيا
مخاطر الناجمة عن تحويل العملة	مخاطر مصادرة الملكية والاجراءات الحكومية	مؤشر عن مخاطر العنف السياسي			
١٩٨	١٢٧	٢١٣	١٩٥	العراق	١٥
١٤٧	١١٣	١٨٠	١٣٢	البلدان العربية (متوسط)	٢٢
٢٤١	٢٤١	٢٤١	٢٤١	مجموع البلدان	

المصدر: استلت من تقرير المؤسسة العربية ص ١٨

(٤) مؤشرات الاداء الاقتصادي:

رغم أن العراق قد احتل الترتيب الاول عربيا والثالث عالميا من حيث توافر الموارد الطبيعية، إلا أن العراق لم يقيم باستثمار تلك الموارد بشكل صحيح باستثناء قطاع النفط الذي يشكل أكثر من ٥٤% من الناتج المحلي الاجمالي. ولمعرفة ما حققه العراق من مناخ استثماري جاذب لاستثمار تلك الموارد المتاحة تم اللجوء الى بعض مؤشرات الاداء التي تضمنت عدد من مؤشرات الاداء الاقتصادي الداخلي واخرى مؤشرات الاداء الاقتصادي الخارجي ل ١٩٣ دولة من دول العالم منها ٢٢ دولة

عدد خاص لوقائع الندوة العلمية السنوية لقسم الدراسات الاقتصادية في مركز المستنصرية
للدراستات العربية والدولية للعام ٢٠٢٣

عربية. وفي مقدمة هذه المؤشرات هو معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي، حيث جاء تسلسل العراق ٦١ عالميا والسادس عربيا. رغم ارتفاع اسعار النفط وزيادة معدلات التصدير، الا ان العراق جاء في نهاية الثلث الاول للدول التي شملها المؤشر. وجاء تسلسل العراق ١١٧ عالميا من حيث نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي. وجاء بالتسلسل الابعد لمؤشر معدلات التضخم الذي احتل ١٤٩ من مجموع الدول التي شملها التقييم والبالغة ١٩٣ دولة.

أما عن مؤشرات الاداء الاقتصادي الخارجي ، فقد جاء تسلسل العراق ١٢ من حيث صافي الاقتراض من الناتج المحلي الاجمالي. كما بلغ تسلسله ٩٧ عن نسبة الدين الحكومي من الناتج المحلي. وجاء تسلسله بالمرتبة ٢٦ من حيث رصيد الحساب الجاري من الناتج المحلي من الدولار. كما مبينة في الجدول (٤) الاتي:

جدول (٤) يبين بعض مؤشرات الاداء الاقتصادي

عدد الدول	التسلسل	المؤشرات الاقتصادية
مؤشرات الاداء الاقتصادي الداخلي		
١٩٣	٦١	- مؤشر معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي
١٩٣	١١٧	- معدل نصيب الفرد من الناتج الاجمالي
١٩٣	١٤٩	- مؤشرات معدل التضخم
مؤشرا الاداء الاقتصادي الخارجي		
١٩٣	١٢	- صافي الاقتراض من الناتج المحلي
١٩٠	٩٧	- اجمالي الدين الحكومي من الناتج المحلي
١٩٢	٢٦	- رصيد الحساب الجاري من الناتج المحلي

المصدر: استلت من الجداول الواردة في تقرير المناخ الصادر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وانتمان الصادرات ص ١٧-١٨

(٥) مؤشرات الحوكمة:

يقوم البنك الدولي بإصدار تقارير سنوية عن مؤشرات الحوكمة لقياس مدى توافر مقومات الحكم الرشيد في الدول. وتتضمن مؤشرات الحوكمة قياس ستة أبعاد هي (المشاركة والمسائلة، الاستقرار السياسي وغياب العنف، فعالية الحكومة، الجودة التنظيمية، سيادة القانون، والسيطرة على الفساد) حيث يؤثر كل مقياس عن مدى تحقق الأبعاد المشار إليها والتي تعبر عن الآتي^(٨):

- مؤشر الجودة التنظيمية: يقيس هذا المؤشر قدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ سياسات ولوائح سليمة مثل ضبط الاسعار، تطبيق التعريفات الضريبية التنظيمية، الساسة التجارية ، البنية التنظيمية للأعمال.
- مؤشر سيادة القانون: ويعمل المؤشر على تقييم ثقة المستثمرين في تنفيذ القوانين والتعليمات التنظيمية. مثل جودة نفاذ العقود، حقوق الملكية، سرعة الاجراءات القضائية، الثقة بالسلطة القضائية،
- مؤشر الاستقرار الساسي وغياب العنف: يقيس هذا المؤشر حالة عدم الاستقرار كالصراعات المسلحة والعنف، الاضطرابات الاجتماعية كالاحتجاج والتظاهر، والارهاب.
- مؤشر المشاركة والمسائلة: يعبر عن قدرة مواطني الدولة في المشاركة في الانتخابات وحرية التعبير والاعلام الحر.
- مؤشر السيطرة على الفساد: ويقيس جدية السلطات في مكافحة الفساد .

وقد أشار تقرير البنك الى المؤشرات الى قياس ابعاد الحكم الرشيد في العراق عام ٢٠٢١ ، وقد كان ترتيبه في مستويات متدنية في تطبيق الحكم الرشيد، وجاء تسلسله في ترتيب الدول التي شملها المقياس في التسلسلات المتأخرة في معظم المؤشرات وجاء ترتيبه عالميا ١٩٠ من مجموع ٢١٤ دولة وعربيا بالتسلسل ١٦ من مجموع الدول العربية ل٢٢ دولة، وكما موضح في الجدول(٥) التالي:

جدول (٥) يوضح ترتيب العراق وفق مؤشرات الحوكمة

الترتيب العربي	العالمي	مكافحة الفساد	سيادة القانون	الجودة التنظيمية	فعالية الحكومة	الاستقرار السياسي	المشاركة والمسائلة
١٦	١٩٠	١٩٠	٢٠١	١٩١	١٨٩	٢١٠	١٦٥
٢٢	٢١٤	٢٠٩	٢٠٩	٢٠٩	٢٠٩	٢١٣	٢٠٨

المصدر: البنك الدولي، تقرير مساعدة البلدان على التكيف مع عالم

متغير لسنة ٢٠٢٢

وقد جاء هذا التسلسل المتأخر للعراق نتيجة اخفاقه في تطبيق أبعاد الحكم الرشيد الستة المشار اليها، حيث يوضح الجدول الترتيب المتأخر من بين دول العالم التي شملها القياس، وكان أكثر تلك الابعاد تأخرا هو الاستقرار السياسي الذي جاء ترتيبه ٢١٠ من مجموع الدول البالغة ٢١٣ دولة. وكان أفضلها هو بعد المشاركة والمسائلة حيث جاء تسلسله ١٦٥ من ٢٠٨ دولة شملها القياس.

(٦) مؤشرات بيئة أداء الاعمال:

رغم تحسن مستويات مؤشر أداء الاعمال على مستوى بعض الدول العربية، إلا انه كان تحسنا طفيفا خلال العام ٢٠٢١. حيث شمل هذا المؤشر المؤشرات التفصيلية وهي (التعامل مع حالات الاعسار، حماية المستثمرين الصغار، دفع الضرائب، الحصول على الائتمان، الحصول على الكهرباء، نفاذ التعاقدات). وقد جاء العراق في التسلسلات المتأخرة في عدد من المؤشر التفصيلية، لا سيما حالات التعامل مع حالات الاعسار الذي جاء في المرتبة الاخيرة للدول الذي شملها هذا المؤشر والبالغة ١٦٨ دولة. وجاء بالمرتبة قبل الاخيرة بالنسبة لمؤشر الحصول على الائتمان بتسلسل ١٨٦ من مجموع ١٨٧ دولة، كما موضح ذلك في الجدول (٦) التالي:

جدول يبين مؤشرات أداء الاعمال في العراق لعام ٢٠٢١

المؤشر العام	التعامل مع حالات الاعسار	حماية المستثمرين الصغار	دفع الضرائب	الحصول على الائتمان المالي	نفاذية التعاقدات	الحصول على الكهرباء
١٧٢	١٦٨	١١١	١٣١	١٨٦	١٤٧	١٣٧
مجموع الدول ١٩٠	١٦٨	١٩٠	١٨٧	١٨٧	١٩٠	١٨٧

المصدر: بيانات نشرتها المؤسسة العربية لضمان الاستثمار في تقريرها عن مناخ الاستثمار ٢٠٢٢

ثالثا: حجم تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر للمنطقة العربية:

لقد بلغت حجم الاستثمارات الاجنبية للمنطقة العربية عام ٢٠٢١ بمقدار ٥٣ مليار دولار، تشكل نسبة ٦,٣% من حجم التدفقات الاستثمارية للدول النامية، وتمثل نسبة ٣,٣% من اجمالي التدفقات الاستثمارية على مستوى العالم وبالباغة حجمها بنحو ١,٥٨ ترليون دولار. وقد استحوذت خمس دول عربية على نسبة ٩٦% من تلك التدفقات، وكانت الامارات في مقدمة هذه الدول التي بلغت حجم التدفقات الاستثمارية اليها بنحو ٢٠,٧ مليار دولار تمثل ٣٩% من اجمالي التدفقات للمنطقة العربية، ثم تلتها المملكة العربية السعودية بمقدار ١٩,٣ دولار مثلت ٣٦,٥% من اجمالي التدفقات. ثم مصر بالمرتبة الثالثة بمقدار ٥,١ مليار دولار وسلطنة عمان في المرتبة الرابعة بمقدار ٣,٦ مليار دولار، أما المرتبة الخامسة فقد مثلتها المغرب بحجم تدفقات بلغت ٢,٢ مليار دولار.

رابعا: حجم التدفقات الاستثمارية الاجنبية للعراق:

شهد العراق تدفقات استثمارية اجنبية محدودة عام ٢٠٢١، نتيجة عن عدم قدرة مناخه الاستثماري في جذب الاستثمارات لا سيما الاجنبية منها. حيث يشير الجدول (٧) الى حجم تلك التدفقات مع عرض للدولتين التي أخذت المرتبة الاولى والثانية عربيا وللدولتين الاخيرتين في الترتيب، فنجد أن العراق قد استقبل تدفقات استثمارية تمثلت في ٧ مشاريع لسته شركات وبتكلفة بلغت ١١١٥,٥ مليون دولار وظفت نحو

عدد خاص لوقائع الندوة العلمية السنوية لقسم الدراسات الاقتصادية في مركز المستنصرية
للدراستات العربية والدولية للعام ٢٠٢٣

٣١٧ فرد. في حين جاءت دولة الإمارات في المرتبة الاولى حيث بلغت عدد المشروعات الاستثمارية في تلك السنة بنحو ٤٥٥ مشروعاً من خلال ٤٢٦ شركة وبكلفة بلغت ٦٥٦٦,٦ مليون دولار. ثم تلتها

جدول (٧) يبين حجم الاستثمارات الاجنبية في العراق مقارنة ببعض الدول العربية لعام ٢٠٢١

الدولة	التسلسل	عدد المشاريع	الكلفة الاستثمارية (مليون دولار)	عدد الشركات المنفذة	عدد الوظائف المتحققة
الإمارات	١	٤٥٥	٦٥٦٦,٩	٤٢٦	٢٠٩٩٦
المملكة العربية السعودية	٢	١٢٦	٩٢٥٦,٦	١٠٢	١٧٥٠١
العراق	١٠	٧	١١١٥,٨	٦	٣١٧
جيبوتي	١٦	١	٤,٧	١	٣١
لبنان	١٧	١	٠,٥	١	١٠

المصدر: استلت من الجدول الواردة في تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار حول مناخ الاستثمار في المنطقة العربية ٢٠٢٢ ص ٤٨

المملكة العربية السعودية التي استقبلت ١٢٦ مشروعاً وتنفيذها وتديرها ١٠٢ شركة وبكلفة استثمارية بلغت ٩٢٥٦ مليون دولار، وقد جاءت السعودية في المقدمة من حيث الكلفة الاستثمارية. أما الدولتين الاخيريتين في الترتيب العربي لاستقبال التدفقات الاستثمارية فجاءت جيبوتي بالمرتبة قبل الاخيرة وباستقبال مشروع واحد وبكلفة ٤,٧ مليون دولار، وقد أخذت التسلسل ١٦ عربياً. وجاءت لبنان بالمرتبة الاخيرة وبمشروع واحد وبكلفة ٠,٥ مليون دولار.

خامساً: حجم الاستثمارات العربية في العراق:

بلغت عدد الاستثمارات العربية عام ٢٠٢١ في العراق بنحو ٤ مشاريع بكلفة استثمارية بلغت ٧٤٥,٦ مليون دولار، وظفت هذه المشروعات ٢٤٣ شخص. وقد

عدد خاص لوقائع الندوة العلمية السنوية لقسم الدراسات الاقتصادية في مركز المستنصرية
للدرا سات العربية والدولية للعام ٢٠٢٣

جاء تسلسل العراق الثامن من حيث عدد مشاريع الاستثمارات العربية . اذ جاءت السعودية في الترتيب الاول بعدد ٣٨ مشروعاً وبكلفة اجمالية بلغت ١٢٩٢,٢ مليون دولار، وظفت ٣٩١٨ شخص تلتها الامارات بالمرتبة الثانية ب٢٩ مشروعاً. وجاءت كل من جيبوتي والاردن بالتسلسلات الاخيرة في حجم الاستثمارات العربية . وكما موضحة في الجدول (٨) التالي:

جدول (٨) يبين حجم الاستثمارات العربية في العراق مقارنة ببعض الدول العربية
عام ٢٠٢١

الدولة	الترتيب العربي	عدد المشاريع	الكلفة الاستثمارية	عدد الوظائف المتحققة
السعودية	١	٣٨	١٢٩٢,٢	٣٩١٨
الامارات	٢	٢٩	٣٨٤,٤	١٦٠٦
العراق	٨	٤	٧٤٥,٦	٢٤٣
جيبوتي	١١	١	٤,٥	٣١
الاردن	١٢	١	٢١,٩	١٣

المصدر: استلت من الجدول الوارد في تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار
حول مناخ الاستثمار في المنطقة العربية ٢٠٢٢ ص ٤٩

المبحث الثالث: الاستنتاجات والتوصيات

يعد الاستثمار عنصراً مهماً في أي اقتصاد لارتباطه بصورة مباشرة بمتغيرات الاقتصاد (الادخار، الاستهلاك، التوظيف، الناتج... الخ). كما يوصف بأنه من الوسائل الفاعلة في تصحيح بنية الاقتصاد الوطني لصالح التوازنات الهيكلية. كما أنه يعد احد دعائم التنمية المستدامة لما يؤديه من زيادة في الطاقة الإنتاجية، هذا فضلا عن علاقته الايجابية مع النمو الاقتصادي. ولغرض الوقوف على بيئة الاستثمار في العراق قام البحث بدراسة مخاطر الاستثمار وفق مجموعة من المؤشرات التي اعدتها نحو ٢٠ مجموعة دولية والتي تضمنت نحو أكثر مائة من المؤشرات الاساسية والفرعية للوقوف على ما حققته الدول من بيئة استثمارية ناجحة.

أولاً: الاستنتاجات:

فيما يأتي ايجاز لما توصل اليه البحث من نتائج عن البيئة الاستثمارية في العراق:

- ١- اشار البحث الى أن العراق قد وقع بين بين مخاطر انتمائية مرتفعة وبين قريب من التخلف عن السداد ضمن مجموعة التقييم السيادي، أي في المراحل المتأخرة لمؤشرات تقييم السيادي. وقد جاء تسلسله ب ١٧٢ عالميا ضمن الدول التي شملها التقييم والبالغة ١٩٩ دولة وتسلسله ١٣ عربيا.
- ٢- أما من حيث مؤشر مخاطر الاستثمار المتعلقة بالتجارة، فقد بين مؤشر (كريد نيدو) أن العراق قد احتل الترتيب ١٢٦ عالميا. وقد جاء العراق بالترتيب ١٩٥ من حيث مخاطر التي شملها مؤشر المذكور والمتعلقة بصلاحيه مناخ الاستثمار من مجموع الدول التي شملها المؤشر والبالغة ٢٤١ دولة، وجاء مؤشر مخاطر العنف السياسي الاعلى ضمن المؤشرات الفرعية حيث بلغ تسلسله ٢١٣
- ٣- وقد جاء العراق في مواقع افضل نسبيا ضمن مؤشرات الاداء الاقتصادي، والمتضمنه معدل النمو الناتج المحلي ومؤشر التضخم وصيد الحاب الجاري من الناتج المحلي، وهذا يعود ليس بفضل الاداء الاقتصادي للقطاعات الاقتصادية، وانما يعود الى زيادة انتاج وتصدير النفط وارتفاع أسعاره في السوق العالمية .
- ٤- اما من حيث مؤشرات الحكم الرشيد التي تضمنت ٦ مؤشرا فرعية جاء العراق بتسلسل ١٦٥ من حيث المشاركة والمسائلة كأفضل من بقية المؤشرات للحكم الرشيد التي كان أسوأها هو الاستقرار السياسي الذي احتل العراق الموقع ٢١٠ من مجموع الدول البالغة ٢١٣ دولة.
- ٥- وقد احتل العراق ايضا مواقع متأخرة ضمن مؤشرات صلاحية بيئة الاعمال ١٧٢ من مجموع ١٩٠ دولة شملها المؤشر.
- ٦- في ضوء تلك المؤشرات عن صلاحية بيئة الاستثمار نجدها قد انعكست سلبا على التدفقات الاستثمارية الاجنبية او العربية، حيث كان نصيب العراق من الاستثمارات الاجنبية عام ٢٠٢١ بنحو ١,١١٥ مليار دولار، من مجموع حجم الاستثمارات الاجنبية للمنطقة العربية والبالغة ٥٣ مليار، توزعت على ٧ مشاريع كانت معظمها في مجال قطاع النفط. وكان تسلسله السابع عربيا من حيث حجم الاستثمار الاجنبي. كما بلغت التدفقات الاستثمارية العربية خلال السنة المذكورة بنحو ٧٤٩,٧ مليون دولار تمثلت في ٤ مشاريع، وقد جاء تسلسله الثامن عربيا.

ثانياً: التوصيات:

في ضوء النتائج التي توصل اليها البحث والتي تشير الى تدني مستويات صلاحية البيئة الاستثمارية في العراق، وما قد يتعرض له الاستثمار من مخاطر نتيجة لظروف العراق التي تتسم بعدم الاستقرار السياسي والامني والبيروقراطيات المنفردة للاستثمار، فضلا عن الفساد الاداري والمالي وعدم قدرة الدولة على تطبيق الحكم الرشيد وعدم نفاذية التشريعات، كل هذه الازمات قد انعكست على ترتيب العراق وفق المؤشرات الدولية لمخاطر الاستثمار التي جعلت من العراق في الترتيب الاخير من مجموع الدول التي شملها التقييم. هذه من ناحية ومن ناحية اخرى لم يتمكن العراق من تنشيط قطاعاته الاقتصادية معتمدا فقط على العائدات الناجمة عن الصادرات النفطية، وان الاتكال على القطاع النفطي يجعل من العراق في حالة من عدم الاستقرار الاقتصادي والمالي، وتشير بعض التوقعات الى احتمالية تراجع الطلب على النفط خلال العام ٢٠٢٣ نتيجة لتوقع ركود اقتصادي عالمي ناجم عن تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية، وعودة جائحة كورونا عالميا، مما قد يؤدي الى تراجع اسعار النفط كما حدثت في العام ٢٠١٨-٢٠١٩. وتحسبا لهذه التوقعات على العراق أن يهتم بشكل جاد لتهيئة بيئة استثمارية، ومعالجة التحديات التي تواجه معالجة تحسينها من أجل تحقيق القدرة التنافسية الدولية على جذب الاستثمار من خلال التوصيات الآتية:

- (١) تشكيل هيئة عليا برئاسة رئيس الوزراء، تكون مهمتها وضع استراتيجية وطنية لتصحيح بيئة الاستثمار، ترتبط بها لجان فرعية لمتابعة تسهيل الاجراءات والحد من الصعوبات التي تواجه عملية جذب الاستثمار.
- (٢) تطبيق حكم الرشيد في السياسات المتبعة في النشاط الاقتصادي، لتسهيل إجراءات الاستثمار وفق اهداف التنمية، والعمل بشفافية ونفاذية القوانين والانظمة على الجميع.
- (٣) العمل بمبدأ النافذة الواحدة في منح اجازات الاستثمار، لتسهيل عملية الحصول على الرخص الاستثمارية وتقليل الاجراءات المقيدة التي تتطلب مراجعات مؤسسات عديدة لتقليل حالات الفساد والارتشاء.
- (٤) على الحكومة العراقية التعامل مع بيئة الاستثمار بشكل ديناميكي ومستمر وفق الظروف والمستجدات الدولية لتمكين العراقي من أن يكون منافسا قويا لجذب الاستثمارات الاجنبية.
- (٥) العمل على تقييم دوري لبيئة الاستثمار في العراق، وتشخيص حالات مخاطر الاستثمار ومعالجتها لخلق بيئة قادرة على جذب الاستثمار.

- ٦) دعم القطاع الخاص الوطني وتسهيل اجراءات الحصول على اجراءات الاستثمار، وابعاد القوى المتنفة في القرارات الاستثمارية التي تعرقل دور القطاع الخاص الوطني في استثمار امواله داخل العراق.
- ٧) دراسة امكانية اصلاح المناخ الاستثماري وفق المعايير الدولية لجذب الاستثمارات الاجنبية ، مع التواصل مع المنظمات والمؤسسات الدولية المتخصصة لتحسين موقع العراق في مؤشرات التقييم الدولية لمخاطر الاستثمار.

المصادر

- ١) حالكم محسن محمد ، تحليل البيئة الاستثمارية للاستثمار المالي الاجنبي في العراق ، بحث منشور مجلة أهل البيت عليهم السلام العدد ٦ لسنة ٢٠١٩ .
- ٢) أحمد عمر الراوي، دور الاستثمار الاجنبي في اعادة بناء الاقتصاد العراقي، مجلة دراسات اقتصادية بيت الحكمة العدد الرابع لسنة ٢٠٠٦ .
- ٣) د. خالد السيد حسن، التغيرات المناخية والاهداف العالمية للتنمية ، مكتبة جزيرة الورد القاهرة ٢٠٢١
- ٤) د. أحمد حسين بتال، البيئة الاستثمارية: دراسة حالة العراق، مؤتمر الاستثمار الاول، جامعة الانبار شباط ٢٠١٨ .
- ٥) ميسون فريد اليونس، دراسة عوامل البيئة الاستثمارية واثرها في جذب الاستثمار، دراسة حالة ام القوين، نموذجاً للاستثمار، رسالة ماجستير الجامعة الافتراضية السورية ٢٠١٩ .
- ٦) د. حسن كريم حمزة، مناخ الاستثمار في العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية ، السنة الثامنة-العدد الثالث والعشرون.
- ٧) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية ٢٠٢٢
- ٨) البنك الدولي، تقرير مساعدة البلدان على التكيف مع عالم متغير لسنة ٢٠٢٢

المخاطر المدركة في التسوق الالكتروني على المستهلك العراقي وسبل الحماية

اعداد:

أ.د.انتظار احمد جاسم الشمري

رئيس قسم الدراسات الاقتصادية

مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية

الخلاصة:

بين السعر والجودة يقف المستهلك دائما في حيرة الاختيار واتخاذ القرار. ولكن المخاطر والتفريق بين الاصلي والمقلد.. هو المشكلة الذي اصبح يستهلك دخل الفرد وخاصة المستهلك العراقي.

يتناول البحث هذه المشكلة الأساسية وخاصة في ظل عالم التجارة الالكترونية والعالم المفتوح بالتسوق وخاصة الالكتروني وما هي فوائده واضراراه. بالتأكيد هناك جانب ايجابي وآخر سلبي.

تم تسليط الضوء على اهم سبل الحماية من لمخاطر المدركة في التسوق الالكتروني وخاصة بالنسبة الى الجودة والمنفعة المتحققة. حيث اصبح التسوق عبر المواقع الالكترونية أمر ميسوراً. في ظل التقدم التكنولوجي وسهولة عمليات التسوق التي تقدمها الشركات المختلفة.

تم استخدام الأسلوب الاستقصائي بأخذ عينات من الافراد والاسر العراقية وتوجيه بعض الاسئلة المستهدفة وبناءاً على اجابات العينة.. تم بناء الاستنتاجات والتوصيات . تناول البحث محورين :

المحور الاول: المخاطر المدركة من التسوق الالكتروني

المحور الثاني: سبل الحماية للمستهلك العراقي من التسوق الالكتروني

المحور الاول

اولاً: التسوق الالكتروني

يطلق على التسوق عبر الانترنت باللغة الانكليزية (Online Shopping) وهو العملية التي يتم فيها البحث عن البضائع والخدمات المختلفة وشرائها عبر الانترنت باستخدام احد برامج تصفح الويب (Web browser)، فيستطيع الشخص ان يشتري أي سلعة دون الحاجة للخروج من منزله. قد يمتلك السوق العادي موقعاً إلكترونياً يوفر خدماته وبضائعه للشراء^(١) أو قد يوجد موقع تسوق إلكتروني مستقلاً دون سوق عادي.

التسوق عبر الانترنت أصبح واحد من أهم طرق التسوق في العالم مع تصاعد نسبة مستخدمي الشبكة الالكترونية العملاقة حول العالم، ورغم سهولة التسوق من تلك المواقع بدلاً عن طرق التسوق المعتادة إلا أن البعض قد يتخوف منها لأسباب عدة تتعلق بنوع السلعة التي يشتريها، أو تعرضه للنصب عبر مواقع التسوق. تبقى بعض المخاطر معلقة بهذا النوع من التسوق مثل سهولة الوقوع فريسة لبعض المواقع غير الموثوق فيها اذا تمت عملية الشراء، فضلاً عن احتمالية تنافي مميزات المنتج الحقيقية او موعد تسليمها، لعدم وجود تواصل مباشر بين المستهلك والبائع، فقد تستغرق الكثير من المواقع وقتاً طويلاً في شحن المنتج الى المستهلك^(٢).

ثانياً: مفهوم التزوير... والتقليد

يشمل تزوير العلامة التجارية اصطناع علامة مطابقة تماماً للعلامة الأصلية، بالإضافة الى طرق التقليد، حيث يتم وضع علامة مشابهة أو قريبة الشبه من العلامة الاصلية، او عن طريق التغيير أو الإضافة أو التشويه للعلامة التجارية الأصلية، بحيث تؤدي الى الخلط لدى الناس بين العلامتين^(٣).

أما التقليد، وهو الأكثر روجاً في العالم العربي، فيقوم المقلد، خلال بحثه عن طريقة لتمييز منتجاته، إختيار علامة مشابهة لعلامة مشهورة أو تحاكيها من حيث الشكل، وعادة ما تكون هذه العلامة مسجلة ولها حماية قانونية.

ان استراتيجية التسوق الالكتروني يمكن ان تحقق اتصال افضل وأوسع وأسرع بالمشتريين للخدمة مثل المستهلكين والزبائن والمستخدمين كون الانترنت هي شبكة عالمية تجتاز الحدود الجغرافية.

يتم تقليد العلامات التجارية بالاعتماد الطرق التالية:

١- من ناحية الاسم: يختار المقلد اسم العلامة التجارية مع تغيير بعض الحروف أو إضافة حرف بحيث لا يغير نطق الكلمة أو تغيير ترتيب بعض الحروف مما يقوي مخاطر الالتباس.

٢- من الناحية البصرية: يقوم المقلد بتقديم علامة تجارية، معتمداً على نفس التركيب والبناء من ناحية الأشكال والألوان والرموز الداخلة في تركيب العلامة التجارية الأصلية.

٣- المحاكاة الذهنية: يتوجه التقليد الى ذهن المستهلك ويعتمد في ذلك على المرادفات أو المتناقضات للكلمات التي تدخل ضمن تركيب العلامة.

وقد تخطت ظاهرة الاتجار في السلع التي تحمل علامات تجارية مزورة الحدود الجغرافية للدول وأحدثت أثراً سلبية على التجارة الدولية وأعاقت ازدهارها. وكانت اكثر الدول تأثراً الولايات المتحدة الأمريكية، إذ قدرت الخسائر التي تكبدتها الصناعة والتجارة الأمريكية في سنة ١٩٩٦ بسبب المنتجات المزيفة بـ ٢٠٠ بليون دولار أمريكي في مقابل ٥.٥ بليون دولار سنة ١٩٨٢^(٤).

ان الدعوة الى الابتعاد عن البضائع المقلدة ليست للحفاظ على حقوق أصحاب العلامات التجارية فقط كما يعتقد البعض، وإنما الهدف الاساسي منها للحفاظ على حياة الانسان، خاصة اذا علمنا أن تلك البضائع قد تتسبب في موت الإنسان اذا كانت في الأدوية أو مستحضرات تتعلق بالصحة العامة، أو الاجهزة الالكترونية التي سجلت العديد من حوادث الانفجار، والتي نتج عنها إصابات خطيرة وعاهات جسيمة، وهي الأمور التي تحاول جمعيات حماية المستهلك توعية الجمهور بها، إضافة الى الجهود الدولية والمحلية في إعلاء أهمية حماية الملكية الفكرية، ومنع تسريب تلك البضائع الى الدولة لما تشكله من خطورة كبيرة، كما أن خطر السلع المقلدة لا يقتصر على الجانب الاقتصادي في الخسائر التي يتحملها منتج السلع الأصلية من جراء تقليد منتجاتهم، أو خسائر الدولة من عزوف الشركات الكبرى عن العمل في السوق المحلية، وإنما يمتد الى صحة المستهلك نفسه^(٥).

ثالثاً: التأثيرات السلبية لانتشار السلع المقلدة

أن التأثيرات السلبية لانتشار السلع المقلدة ليست فقط اقتصادية، او مجرد مخالفة لقانون حماية الملكية الفكرية، بل ان تأثيراتها السلبية تتعدى ذلك الى ما هو أخطر، سواء على صحة الانسان أو أمن المجتمع أن هناك أخطار مباشرة في مسألة ترويج البضائع المقلدة، وهي أن المستهلك أحياناً لا يعرف ما اذا كانت تلك السلعة مقلدة، وتباع له على انها أصلية كنوع من الغش التجاري، لافتاً الى ان خطر السلعة هنا

يمكن في أنها غير مضمونة على كل الأصعدة، فاحتمالات تضرر المستهلك منها كبيرة، فضلاً عن خسارته أمواله، فالمستهلك من حقه أن يعرف ماهية السلعة التي اشتراها. وأضاف أن معظم المستهلكين يشترون السلع المقلدة وهم يعرفون ذلك، لكنهم يجهلون سلبيات اقتنائها.

إن الغش الدوائي يعد الأخطر في السلع المقلدة، لأنها تعنى بحياة الإنسان مباشرة، وإن ضحاياها يقدرون بالملايين سنوياً^(٦).

ان مراقبة ومتابعة الغش التجاري والتقليد مسؤولية نظامية وقانونية وانسانية واجتماعية ولا بد ان تتكاتف ضدها جميع مؤسسات وهيئات المجتمع اكثر مما يحدث في الوقت الحاضر، ويجب اعطاء اولوية اكثر لمكافحة الغش التجاري والتقليد ومحاصرة البضائع والمنتجات التي تصل عبر المنافذ المختلفة لمنع أية بضائع او منتجات مقلدة او مغشوشة الى اسواقنا.

رابعاً: مسؤولية المستهلك

يجب على الفرد أن يكون واعياً كمستهلك، حيث ان سوق السلع المقلدة والمغشوشة موجود ولا مفر منه، ومن هنا يأتي دور المستهلك الإيجابي بحيث يحسن اختيار السلعة التي يريدتها سواء للاستخدام الشخصي أو العائلي، فالأصلي متوافر والمقلد ايضاً^(٧).

خامساً: المسؤولية الاجتماعية

إن انتشار السلع المقلدة والمغشوشة في أسواقنا يشكل خطراً كبيراً على الإنسان والبيئة والاقتصاد بوجه عام، ويرى مختصون ان انتشار السلع المقلدة والمغشوشة وغير المطابقة للمواصفات والمقاييس، بهذه الكثافة يعود الى أسباب عدة منها:

- قلة الوعي لدى المستهلك.
- ضعف دور المؤسسات التي من المفترض أن تتابع وتراقب.
- كذلك الجشع المادي وضعف الوازع الديني لدى بعض من المستوردين والبائعين، وجشع بعض أصحاب السلع الأصلية.
- رخص ثمن السلع المغشوشة.
- ضعف الرقابة والعقوبات بحق الموردين والبائعين المخالفين.

المحور الثاني

سبل الحماية للمستهلك العراقي من التسوق الالكتروني

- ١- التعرف على هوية الشركة، سواء كانت شركات في الواقع أنشأت مواقع لها على الانترنت أو مواقع على الانترنت فقط دون شركات في الواقع.
- ٢- معرفة تفاصيل عن طريق الشراء وطريقة الاسترجاع، والبحث عن تكاليف الشحن وتكلفة وقت التوصيل، وطرق الحصول على فاتورة البيع.
- ٣- إدخال البيانات المطلوبة منك بدقة ومراجعتها قبل الضغط على زر الإرسال، فأى خطأ في البيانات التي تقوم بتسجيلها سيتسبب في مشكلات لك وللموقع الذي تود التسوق من خلاله.
- ٤- استخدام بطاقة ائتمانية تقوم بمنحك الحماية ضد التلاعب بها، ولضمان عدم تعرضك للأحتيال، لا ينصح أن تتم عملية الشراء عن طريق استخدام شبكات (واي فاي) فهذه الشركات في الاغلب كون غير مؤمنة ومعلوماتك تكون متاحة للجميع من خلالها.
- ٥- تسجيل بيانات بطاقة الإئتمان على موقع مخصص للتعاملات الآمنة على لانترنت، والتي تقوم بدور الوسيط بينك وبين الموقع لذي تشتري منه.
- ٦- تسجيل تفاصيل الشراء، مثل التاريخ والوقت ورقم الإيصال.
- ٧- هناك معلومات لا يمكنك منحها لأحد، وهي الرقم السري الذي تقوم من خلاله باستخدام البطاقة، ونسخة من بطاقة الإئتمان، فقط بإمكانك منح الموقع نسخة من بطاقة الإئتمان في حالة طمس الأرقام الأربعة الأخيرة.
- ٨- استخدام المواقع المعروفة والمجربة وسؤال الزوار عن تجربتهم في الشراء من خلالها.
- ٩- ملاحظة والتأكد من وجود رمز الحماية في المتصفح ويأخذ شكل القفل ويعبر عن شفرة عالمية موثوقة لتبادل البيانات.
- ١٠- عدم اخبار احد بالمعلومات الشخصية الكاملة.
- ١١- حماية الجهاز ببرامج متقدمة مخصصة للتجارة عبر الانترنت.
- ١٢- عدم استخدام الحواسيب المخصصة للعامة كما هو الحال بالمقاهي والفنادق للشراء من الانترنت.
- ١٣- الحذر من الشراء عن طريق الهواتف المحمولة.

١٤- تجنب الـ (WIFI) عند التواصل التجاري عبر الانترنت لسهولة سرقة كلمة السر الخاصة بك عبرها.

١٥- انشاء كلمة سر قوية جداً ومعقدة لكي يصعب حلها أو التكهّن بها.

١٦- الشراء عبر فيزا التسوق التي تحمل مبلغ محدد ولا يمكن استخدامها في حال نفاذ الرصيد المحول الى البطاقة.

١٧- على اصحاب المواقع الالكترونية إضافة نظام الحماية الثلاثية لعمليات الشراء بحيث يتم التأكد من هوية الشخص المشتري عبر رسالة الى جواله تطلب منه إدخال رقم معين.

بين السعر والجودة يقف المستهلك دائماً في حيرة للاختيار واتخاذ القرار، ولكن ما يزيد من هذه الحيرة وجود (البضائع المقلدة)، حتى أنك أحياناً يصعب عليك التفريق بين (الأصلي) و (المقلد) ولعل هذا الأمر لوحظ بكثرة خلال العقدين الأخيرين حيث شمل كثيراً من البضائع والمنتجات في مختلف الأسواق سواء الأزياء والملابس أو الالكترونيات والاجهزة أو لوازم السيارات وقطع لغيرها، أو غيرها الكثير مما تحتاجه الأسر، في تطبيق خاطئ لمفهوم العولمة وهو ما أصبحت الأسواق تعاني منه، ومنها السوق العراقي جراء غزو المورد التقليدي الى الأسواق.

تلعب العلامة التجارية دوراً مهماً ضمن منظومة السياسة التسويقية والتي تبيعها الشركات سواء للترويج عن نفسها أو عن خدماتها ومنتجاتها مما يسهم بشكل أو بآخر في تنظيم دور الشركات صاحبة العلامة في التأثير على دوافع الشراء لزبائنها وتحقيق ميزة تنافسية عالية من خلال توظيف الأموال للحفاظ على الجودة والتحسين المستمر مما يضمن السمعة الحسنة والشهرة.

وعلى الرغم من ذلك قد لا تكون البضائع المقلدة بذلك السوء خاصة أنها توفر الحد الأدنى من الرفاهية وتلبية حاجات ضعيفي الدخل أحياناً، على الرغم من انخفاض صلاحيتها وقدرتها على البقاء بين يدي المستهلك، على العكس من البضائع الأصلية صاحبة الجودة العالية، ولكن الأمر الجديد الذي اصبح يعاني منه المستهلك مؤخراً هو الارتفاع المبالغ فيه لأسعار بعض هذه السلع، التي قاربت سعر السلع الأصلية في بعض الأحيان، وهو ما يعود الى جشع بعض التجار والموردين ممن يبحثون عن المكاسب السريعة دون التركيز على جودة السلع والبضائع ونسبة الأمان التي يجب ان توضع في الحسبان خلال التصنيع.

المصادر

- ١-محمد عبيدات اليازودي، التسويق، الجامعة الاردنية، ٢٠١٠.
- ٢-يوسف احمد ابو فارة، التسويق الالكتروني عناصر المزيج التسويقي عبر الانترنت، ٢٠١٢، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع.
- ٣-وفيق حلمي الأغا، التسوق عبر الانترنت، دار وائل للطباعة، غزة، ٢٠١٨.
- ٤-منى حامد ابراهيم موسى، التسوق الالكتروني وتأثيره على الاسرة، ٢٠١٣، السعودية.
- ٥-جابر مهنا شبل، الحماية القانونية للمستهلك من الغش الدوائي، مجلة كلية المأمون الجامعة العدد الخامس والعشرون، ٢٠٢٠.
- ٦-فاتن حسين، الوجيز في قانون حماية المستهلك، ط١، منشورات الحلبي الحقوقية، ١٩٩٢.
- 7-Coutu, Diane: Too old to learn, in Harverd, Busines, Review, VI-78-6, Dec-2000, pp.37.

اهمية توكيد مخاطر التقارير المتكاملة على مراقب الحسابات

ا.م.د. حيدر عبدالحسين المستوفي طيبة عبد الكريم محمد جعفر

tiba.must@gmail.com ... dr.haider.almustawfi@uomstansiriyah.edu.iq

مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية

المستخلص

ان الإبلاغ الحالي المتمثل بالتقارير المالية التقليدية لا يلبي جميع متطلبات اصحاب المصلحة الخاصة بالوحدة الاقتصادية ، وكذلك عجزها عن اظهار قدرة الوحدة الاقتصادية على انشاء القيمة على المدى المتوسط والطويل من خلال إدارة مواردها الإستراتيجية ، وأنهم بحاجة إلى توسيع نطاق الإبلاغ ليشمل بالإضافة إلى التقارير المالية تقارير تفصح عن الإبلاغ غير المالي كي يكون لمستخدمي هذه المعلومات رؤية كاملة لعمليات الوحدة الاقتصادية الحالية والمستقبلية ، لذا قامت بعض الوحدات الاقتصادية بالافصاح عن المعلومات غير المالية المتمثلة بتقارير الاستدامة التي تشمل الإبلاغ عن المعلومات البيئية والاجتماعية والاقتصادية والتي اصبح لها تأثير متزايد على أعمال الوحدات الاقتصادية ، لذا ظهر مصطلح تقارير الإبلاغ المتكاملة كمبادرة حديثة مصممة لتحسين تقارير الاستدامة ودمجها بشكل اوثق مع التقارير المالية والإدارية ، وان الهدف الأساسي للإبلاغ المتكامل هو ابلاغ اصحاب المصلحة عن كل ما يتعلق بالوحدة الاقتصادية ، لكنها ستواجه مشكلة موثوقية المعلومات التي تتضمنها هذه القوائم ومدى صحتها وعكسها للواقع الحقيقي للوحدات الاقتصادية ومصداقيتها في توضيح الجوانب المالية وغير المالية .

وبما ان تقارير الإبلاغ المتكامل شاملة لجميع نواحي الوحدة الاقتصادية المالية وغير المالية لذا يجب ان تخضع إلى خدمات التوكيد التي تقدمها شركات التدقيق ومراقبي الحسابات لتأكيد او عدم تأكيد المعلومات الواردة في هذه التقارير ، وبما ان هذا النوع من الإبلاغ لديه مؤشرات حديثة ومتطورة لذا يحتاج مراقب الحسابات المعرفة بها وبالجهات التي تتبناها للوقوف على حقيقة الارقام والمعلومات المفصح عنها كذلك الاجراءات والطرق التي يتبعها ، من هنا جاءت اهمية البحث في بيان اهمية توكيد مخاطر تقارير الإبلاغ المتكامل منها طمأنة اصحاب المصلحة على صحة اعداد هذه التقارير وعكسها للواقع الحقيقي للوحدة الاقتصادية .

وتضمن البحث اربع محاور استعرض المحور الاول منهجية البحث اما المحور الثاني فتناول تطور نظم الإبلاغ للوحدات الاقتصادية ، بينما المحور الثالث فقد تم عرض تحليل مفاهيمي لمعايير التوكيد الخاصة بالإبلاغ المتكامل ، والمحور الرابع تم استعراض لاهم الاستنتاجات والتوصيات .

الكلمات المفتاحية : تقارير الإبلاغ المتكاملة ، معايير التوكيد ، المعلومات المالية وغير المالية ، مراقب الحسابات .

Abstract

The current reporting of traditional financial reports does not meet all the requirements of the stakeholders of the economic as well as its inability to show the ability of the economic unit to create value in the medium and long term by managing and they need to expand the scope of its strategic resources disclosure in addition to financial reports reporting to include reports About non-financial reporting so that users of this information have a complete view of the current and future so some economic units disclose non-economic unit operations financial information represented by sustainability reports that social and economic include reporting environmental which has an increasing impact on the business of information so it appeared The term integrated reporting economic units reports as a modern initiative designed to improve sustainability reports and integrate them more closely with financial and and that the main objective of integrated administrative reports reporting is to inform stakeholders about everything related to but it will face the problem of the reliability the economic unit of the information included in these lists and its validity and reflection of the real reality of the economic units And his credibility In clarifying the financial and non-financial aspects

Since the integrated reporting reports are comprehensive for all aspects of the financial and non-financial economic unit

they must be subject to assurance services provided ‘therefore by auditing companies and auditors to confirm or not confirm and since this type of ‘the information contained in these reports so the auditor ‘reporting has modern and developed indicators needs Knowledge of it and the agencies that adopt it to find out the truth about the numbers and information disclosed as well as hence the importance ‘the procedures and methods that follow of the research in stating the importance of emphasizing the including reassuring ‘risks of integrated reporting reports stakeholders of the validity of preparing these reports and their .reflection of the true reality of the economic unit

the first axis reviewed the ‘The research included four axes the second axis dealt with the ‘research methodology while the ‘development of reporting systems for economic units third axis presented a conceptual analysis of the assurance and the fourth axis reviewed the ‘criteria for integrated reporting .most important conclusions and recommendations

‘assurance standards ‘Keywords: integrated reporting reports .auditor ‘financial and non-financial information

المقدمة:

نتيجة للتطورات الحاصلة في بيئة الأعمال ، أصبح هدف الوحدات الاقتصادية لا يقتصر على الربح المالي وإنما على خلق قيمة على المدى القصير والبعيد الأمر الذي جعلها تركز على عرض المعلومات الخاصة بأدائها من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وليس من الجانب المالي فقط ، حيث انه لم يعد يلبي حاجة المستفيدين كونه لا يعبر بشكل كامل عن الوحدة الاقتصادية وقد أدى ذلك إلى اعتمادها على التقارير المتكاملة التي تقوم على أساس التفكير المتكامل من خلال تجميع التقارير الفردية مثل التقارير المالية وتقارير الحوكمة والأداء البيئي والاستدامة والمسؤولية الاجتماعية وجمعها في تقرير واحد يشتمل على المعلومات المالية وغير المالية ، وهذا يتطلب زيادة موثوقية تلك التقارير الأمر الذي جعل من المجلس الدولي للتقارير المتكاملة توجيه الاهتمام حول موثوقية ومصداقية

المعلومات المعروضة خاصة غير المالية كونها معلومات يصعب قياسها حيث أشار إلى ضرورة وجود رقابة داخلية قوية فض الا عن التدقيق الخارجي ، وقد أسهمت المنظمات المهنية المعنية بمهنة التدقيق الخارجي إلى إصدار معايير تنظم عمل مراقب الحسابات حول توكيد تلك التقارير ومن هذا المنطلق سيتم في هذا البحث تناول التطور التاريخي لنظام الإبلاغ المتكامل و التحليل المفاهيمي لمعايير التوكيد ذات العلاقة بالإبلاغ المتكامل التي يعتمدها مراقب الحسابات.

المحور الأول - منهجية البحث

أولاً: مشكلة البحث:

نظرا للتطور الحاصل في ابلاغ الوحدات الاقتصادية الذي يتوجه حالياً نحو تقارير الإبلاغ المتكامل الذي يشمل المعلومات المالية وغير المالية ، وتبني الوحدات الاقتصادية هذا النوع من الإبلاغ الذي لاقى قبولا من قبل مستخدمي معلوماتها مما يتطلب الامر في ظل هذا التوجه إلى ضرورة توكيد هذه التقارير من قبل مراقب حسابات مهني مستقل بكونها صادقة وعادلة وان معلوماتها تسير بطريقة منسجمة مع ما جاءت به المنظمات المتخصصة . من هنا يمكن صياغة المشكلة بالاتي :

١. هل أن توكيد تقارير الإبلاغ المتكامل من قبل طرف ثالث مستقل له اثر في تعزيز العوائد المالية وغير المالية المتحققة ؟

٢. هل أن معايير التوكيد الدولية تغطي حاجة المدقق باجراء توكيد متكامل موضوعي؟

ثانياً: أهمية البحث:

يستمد البحث اهميته من بيان مفهوم تقارير الإبلاغ المتكامل وكيفية توثيق معلوماتها المالية وغير المالية والتعرف على المعايير الدولية المرتبطة بها .

ثالثاً: هدف البحث:

الهدف الرئيسي للبحث هو بيان اثر تبني تقارير الإبلاغ المتكامل وتوكيدها على العوائد المتحققة للوحدات الاقتصادية العراقية لبيان المتطلبات والاجراءات التي يجب ان يتبعها مراقب الحسابات لبيان رايه في مدى صحة ودقة ما تم تضمينه من معلومات في تقارير الإبلاغ المتكامل.

رابعاً: فرضية البحث :

إجراءات توكيد تقارير الإبلاغ المتكامل تؤدي إلى تحسين جودة المعلومات لتعزيز
العوائد المالية وغير المالية للوحدة الاقتصادية.

المحور الثاني - الإطار النظري

أولاً: التطور التاريخي لنظام الإبلاغ المتكامل في الوحدات الاقتصادية

ظهر الإبلاغ المتكامل نتيجة لتطور ثقافة المجتمعات باستعمال المعلومات المحاسبية
ويعد Hofiste أول من كتب عن علاقة الأبعاد الثقافية بالمحاسبة عام ١٨٩٤ ، ثم
استند Gray على ذلك وقام باشتقاق أربعة قيم للمحاسبة هي المهنية مقابل السيطرة
القانونية ، التوحيد مقابل المرونة، السرية مقابل الشفافية ، والتحفظ مقابل التفاؤل
وادي، ٢١١٩: ١١)، وقد بدأ تطوير نظام الإبلاغ غير المالي في الولايات المتحدة
عام ١٨٩١ وفي ذلك الوقت كان التركيز يقع على الإبلاغ البيئي ومن العام ١٨٨١
وحتى يومنا هذا ازداد الاهتمام بالإبلاغ المتكامل حتى أصبح يشمل كافة الجوانب
البيئية والاجتماعية والاقتصادية ، ففي عام ٢١١١ تم إصدار مبادرة التقرير العالمي
GRI حول الإبلاغ المتكامل ، أما الإصدار الثاني فقد كان في مؤتمر التنمية
المستدامة العالمي عام ٢١١٢ ، والإصدار الثالث نشر عام ٢١١٢ وعرف بـ G3
وصولاً إلى آخر إصدار والذي يعرف بالإصدار الرابع GRIG4 ليناسب كافة
الوحدات الاقتصادية بمختلف أحجامها بحيث يصبح جزء من إستراتيجيتها وثقافتها
الساعدي، ٢١٢١: ٢٣، أما على صعيد الدول النامية ففي العام ٢١١٨ قامت لجنة
مبادئ الحوكمة في أفريقيا بإصدار تقرير KingIII حيث ألزم الشركات المسجلة في
بورصة جوهانسبرج بإصدار تقارير واحد يتضمن المعلومات المتعلقة بالأداء المالي
وتلك المتعلقة بإستراتيجية الوحدة والمخاطر والحوكمة (Insinuate of director
southern Afrecn,2009:4) ، وفي ديسمبر عام ٢١١٣ أصدر (IIRC) إطاراً
عاماً للتقارير المتكاملة ، ويمثل الإبلاغ المتكامل من المعلومات عن مساهمات
الوحدات الاقتصادية المستدامة المتمثلة بالبيئية والاجتماعية والاقتصادية والمعلومات
المالية الدورية ضمن تقرير واحد يتم إصداره بشكل دوري مما يجعل الإبلاغ
المتكامل وسيلة للتعبير عن كافة نشاطات الوحدة الاقتصادية في ظل تحقيق أهداف
التنمية المستدامة (وادي، ٢١١٩: ١٩)

ثانياً: دور المنظمات المهنية في دعم الإبلاغ المتكامل) عبد الواحد، ٢٢٢٢: ٨٣

أدت التطورات الحديثة إلى رغبة الدول في جذب الاستثمار الامر الذي يتطلب وجود
نظام قوي يتولى عملية الافصاح مما جعل المنظمات الدولية تولي اهتماماً كبيراً

للافصاح عن كافة المعلومات سواء كانت مالية أو غير مالية ومن هذه المنظمات ندرج الآتي:

١. مجلس معايير المحاسبة الدولية FASB
٢. الاتحاد الاوربي حول المعلومات غير المالية – استراتيجية ٢١٢١.
٣. مشروع الكشف عن المناخ CDSB
٤. مشروع الكشف عن الكربون CDP
٥. مجلس معايير التدقيق والتأكد الدولية IAASB
٢. معايير المبادرة العالمية للتقارير GRI
١. المنظمة الدولية للتوحيد القياسي ISO-ISO26000
٩. الحكومة الوطنية - قانون الاستدامة الالمانية
٨. المبادرة العالمية لرأس المال الفكري – ايطاليا WICI
١١. مبادئ توجيهية للشركات متعددة الجنسية OSCE
١١. مجلس معايير محاسبة الاستدامة SASB
١٢. المجلس الدولي المتكامل لإعداد التقارير IIRC

ثالثاً: تعريف الإبلاغ المتكامل:

أكتسب الإبلاغ المتكامل اهتما اما كبيراً ا كونه يعد نهجاا متطور للإبلاغ يهدف إلى تطوير الإبلاغ التقليدي الخاص بالجانب المالي ، وقد وردت عدة تعريفات للإبلاغ المتكامل بحسب المنظمات والهيئات المهنية وكذلك بحسب الأدبيات ويمكن تناول مجموعة من تلك التعريفات منها ما ورد عن (IIRC) حيث عُرفه بأنه مجموعة من المعلومات حول مساهمة الوحدة الاقتصادية البيئية والاجتماعية والاقتصادية والمعلومات المالية الدورية في نهاية كل فترة ضمن تقرير واحد يصدر بشكل دوري يشتمل على معلومات مالية وغير مالية تساعد أصحاب المصلحة على اتخاذ القرارات ٢٠١٣:٧، (IICR) ، وعرف بأنه آلية اتصال موجزة توضح إستراتيجية الوحدة الاقتصادية وحوكمتها وأدائها بحيث تسعى من خلال ذلك إلى ، إلى خلق القيمة أو الحفاظ عليها) (IRRS,2021:10) ، وقامت لجنة (Brundtland) بتطوير مصطلح التنمية المستدامة عام ١١٩١ وعرفت بها بأنها التنمية التي تسعى إلى

تلبية احتياجات الحاضر من دون التأثير على قدرة الاجيال القادمة في تلبية احتياجاتهم ويركز هذا التعريف على الجوانب الاجتماعية والبيئية والاقتصادية سواء في الحاضر أو المستقبل الساعدي، ٢١٢١ : ٢٢، وعرف بأنه تقرير واحد متكامل يجمع بين المعلومات المالية وغير المالية للوحدة الاقتصادية بحيث يتضمن جوانب الاستدامة واستراتيجية الوحدة والفرص والمخاطر التي تواجه الوحدة الوكيل، ٢١٢١ : ٤ ، ويرى شعبان بأن الإبلاغ المتكامل يعد من المفاهيم الحديثة الذي لاقى اهتما اما كبي ارا من قبل الوحدات الاقتصادية والمنظمات المهنية الأمر الذي أدى إلى نشوء جدال واسع حول ماهية ومفهوم الإبلاغ المتكامل إبراهيم و فاضل، ٢١٢٢ : ٤ كما عرف بأنه كافة عمليات الإبلاغ التي تقوم الوحدة الاقتصادية بإصدارها في اطار واحد يوفر نظرة موحدة عن كيفية ادارة الوحدة الاقتصادية لاعمالها وللعوامل الاجتماعية والمالية والبيئية بحيث توفر معلومات كافية لاصحاب المصلحة عبد الواحد، ٢١٢٢ : ٤٢ مما تقدم يمكن القول أن الإبلاغ المتكامل يعد اتجاها حديثا تعتمده الوحدة الاقتصادية من أجل اعطاء صورة متكاملة عن أنشطتها وأستراتيجيتها وأهدافها مما يخلق قيمة تحافظ على الوحدة على المدى القصير والبعيد فض الا إلى ذلك فإنه يعد مزي اجا من المعلومات المالية وغير المالية التي يحتاجها متخذ القرار كونه يعد ربا بين الأداء المالي والتنمية المستدامة.

رابعاً: مفاهيم الإبلاغ المتكامل (وادي، ٢٢٠٣ : ٨٣

ان للابلاغ المتكامل ثلاث مفاهيم هي :

١. انشاء قيمة : يقصد بها انشاء قيمة للوحدة الاقتصادية ولاصحاب المصلحة من خلال الانشطة ومخرجات اعمالها لمختلف الموارد التي لها القدرة على التأثير في الوحدة الاقتصادية ليتم الاعتماد عليها بشكل دائم.

٢. التفكير المتكامل : يستند على موارد الوحدة الاقتصادية والعلاقات فيما بينها كالموارد المالية والبشرية والتصنيعية وغيرها الامر الذي يتطلب جهودا كثيفة من أجل تحقيق أهداف الوحدة الاقتصادية على المدى القصير والبعيد.

٣. نموذج الاعمال : يعد من المفاهيم الرئيسية التي يقوم ليها الإبلاغ المتكامل ويتمثل بالنظام الذي تعتمده الوحدات الاقتصادية لتمويل مدخراتها من خلال الأنشطة التجارية لتؤدي إلى مخرجات تحقق أهداف الوحدة .

خامساً: أهمية الإبلاغ المتكامل (عبد الله والوادي، ٢٢٠٢ : ٣٠٨

تتمثل أهمية الإبلاغ المتكامل بما يأتي:

١. توفير معلومات مالية وغير مالية.

٢. بيان نتائج تحقيق الارباح والاهتمام بأبعاد الاستدامة.

٣. توضيح كل وجه من أوجه الوحدة الاقتصادية بكل شفافية من ناحية أهدافها واستراتيجيتها ونظرتها للمستقبل والمخاطر والفرص المتوقعة.

٤. يخدم المستثمرين من خلال تخصيص لرؤوس الاموال بكفاءة وفاعلية .

٥. يوضح اعمال الوحدة الاقتصادية وكيفية انشاء قيمة.

٢. يساعد في اتخاذ قرارات داخلية أفضل

١. تحسين جودة البيانات.

سادسا: فوائد الإبلاغ المتكامل الساعدي، ٢٢٢٠، ٢٢-٨٢

يمكن تقسيم فوائد الإبلاغ المتكامل إلى فوائد داخلية وخارجية وكما يأتي:

١. الفوائد الداخلية وتتمثل بالآتي:

أ. فهم الفرص والمخاطر.

ب. التأكيد على الربط بين الأداء المالي وغير المالي.

ت. التأثير على استراتيجية الوحدة الاقتصادية على المدى البعيد.

ث. خفض التكاليف وتحسين الكفاءة.

ج. تقييم اداء الاستدامة فيما يخص القوانين والمعايير والمدونات.

ح. اجراء مقارنة للاداء بين القطاعات داخل الوحدة الاقتصادية.

٢. الفوائد الخارجية وتتمثل بالآتي :

أ. التقليل من المؤثرات السلبية للبيئة الخارجية على الوحدة الاقتصادية.

ب. تحسين السمعة.

ت. امكانية فهم القيمة الحقيقية للوحدة الاقتصادية من قبل أصحاب المصلحة.

ث. بيان كيفية تأثر الوحدة الاقتصادية بالتوقعات المحتملة للتنمية المستدامة.

سابعا: المبادئ التوجيهية وعناصر الإبلاغ المتكامل IICR,2013:16

١. المبادئ التوجيهية :

حدد المجلس الدولي للتقارير المتكاملة سبعة من المبادئ التوجيهية وثمانية عناصر تتمثل بما يأتي:

أ. التركيز الاستراتيجي والتوجه المستقبلي

ب. توصيل المعلومات : إذ يجب ان تكون المعلومات شاملة لكافة العوامل التي تؤثر على الوحدة الاقتصادية ومدى قدرتها على خلق قيمة.

ت. علاقة أصحاب المصالح : يجب أن يضمن الإبلاغ المتكامل نظرة املة على طبيعة الوحدة الاقتصادية بما يخدم أصحاب المصالح.

ث. الاهمية النسبية : ان يتم الافصاح عن كافة المعلومات التي لها تأثير جوهري على الوحدة الاقتصادية.

ج. الإيجاز: أن يتضمن الإبلاغ معلومات كافية تمكن من فهم استنتاجية الوحدة الاقتصادية واداءها .

ح. الموثوقية والاكتمال: ايضاح كافة الامو الجوهرية سواء كانت سلبية أم ايجابية.

خ. الاتساق والقابلية على المقارنة.

٢. عناصر الإبلاغ المتكامل: خيون والمعيني، ٢١٢١: ٨١ إبراهيم وفاضل، ٢١٢٢:

٥. أشار المجلس الدولي للإبلاغ إلى مجموعة من العناصر التي يتطلب على الوحدة الاقتصادية اعتمادها بحسب حاجة الوحدة لها ويمكن تلخيصها كما يأتي:

أ. النظرة العامة على الوحدة الاقتصادية البيئة الخارجية: يتعلق هذا العنصر بطبيعة عمل الوحدة الاقتصادية واسلوبها التشغيلي.

ب. الحوكمة : يختص بعمل الادارة ومدة امكانية خلقها للقيمة على المدى البعيد.

ت. نموذج الاعمال: يستند على ستة رؤوس أموال تتمثل برأس المال الملي ، التصنيعي ، الفكري ، البشري ، الاجتماعي ، الطبيعي ويتم من خلال استخدام أنشطة الوحدة الاقتصادية التجارية تحويل مدخلاتها إلى مخرجات من أجل الوصول إلى نتيجة الأعمال.

ث. المخاطر والفرص: يتم الإبلاغ المتكامل من خلال اعتماد منهج قائم على تحفيض المخاطر واستغلال الفرص بما يكون له تأثير على خلق قيمة داخل الوحدة الاقتصادية.

ج. الاستراتيجية وتخصيص الموارد: بين الإبلاغ المتكامل أهداف وإستراتيجية الوحدة الاقتصادية ومدى قابليتها على خلق القيمة.

ح. الأداء: يعني مدى تحقيق الوحدة الاقتصادية لاهدافها وبيا مدى الترابط بين الأداء في الفترة السابقة مع الفترة الحالية.

خ. التوقعات: يوضح الإبلاغ المتكامل توقعات الوحدة الاقتصادية عن البيئة الخارجية وماهي المخاطر والتحديات التي قد تواجهها.

د. اساس الاعداد والعرض: ويعني ماهية الأمور التي يجب أن يتم الإبلاغ المتكامل عنها.

ثامنا: مبررات المطالبة باعتماد الإبلاغ المتكامل (كاطع، ٢٠٢٢: ٠٢)

أن هدف الإبلاغ المتكامل هو الإفصاح التام عن كافة المعلومات المالية وغير المالية بهدف خدمة أصحاب المصلحة وبالتالي فإن الافصاح يعد وسيلة لتحقيق غاية تتمثل بتوصيل

معلومات ذات جودة عالية لمساعدة المستخدمين على اتخاذ القرار ويمكن تلخيص أهم المبررات لاعتماد الإبلاغ المتكامل وكما يأتي:

١. دعم متطلبات اصحاب المصلحة من المعلومات اللازمة.

٢. تقديم اطار متكامل حول الجوانب البيئية والاقتصادية والاجتماعية للوحدة الاقتصادية التي يتطلب مراعاتها عند اعداد التقارير اللازمة لاتخاذ القرار.

٣. توفير معلومات عن كافة الانشطة داخل الوحدة الاقتصادية.

٤. تحقيق التوازن بين مقاييس الأداء.

تاسعا: التحديات التي تواجه الإبلاغ المتكامل

يواجه الإبلاغ المتكامل العديد من التحديات ، بعد ان أثرت في ورقة بعنوان تأكيد الإبلاغ المتكامل والتي قام بنشرها المجلس الدولي للتقارير المتكاملة تتضمن هذه الورقة مجموعة من التحديات الفنية والتقنية التي تواجه الإبلاغ المتكامل وهي:

١. التحديات المرتبطة بإعداد الإبلاغ المتكامل :

أ. انتقادات تخص المبادئ الإرشادية للإبلاغ المتكامل بعض الانتقادات وجهت على المبدأ الأول الخاص بالتركيز الاستراتيجي والتوجه المستقبلي حيث يرى البعض ان مصطلح المستقبلي غير محدد وهذا يعكس عدم وضوح الاطار الزمني ، فيما وجه البعض الاخر انتقادات حول المبدأ الثاني والخاص بترابط المعلومات وبرروا ذلك بصعوبة المصطلحات الواردة فيه مثل التفكير المتكامل ، أما فيما يخص المبدأ الرابع وهو الاهمية النسبية حيث يرى البعض ان كمية المعلومات التي يتم الافصاح عنها تتزايد فض الا إلى ذلك فإن الانتقائية وعدم التوازن في اختيار المعلومات قد تؤدي إلى ان يكون الإبلاغ غير مكتمل وهذا يتعارض مع المبدأ السادس الاكتمال.

ب. انتقادات تخص المفاهيم الأساسية للإبلاغ المتكامل ويتعلق هذا الانتقاد بالتساؤل الذي يطرح وهو ان هدف الإبلاغ المتكامل هو تحقيق القيمة لكن لمن هذه القيمة؟ فإن كانت تخص اصحاب الصلحة والاحيال القامة والمستقبل الا ان المستثمرين يركزون في الإبلاغ المتكامل وارتباط القيمة فيه على مصلحة تخص عدد قليل فقط.

ت. انتقادات تخص مداخل الإبلاغ المتكامل: حيث تتعدد مداخل الإبلاغ المتكامل وهناك وجهات نظر تتباين كما توضحها الاصدارات المحاسبية والمهنية (منصور، ٢٠١٩: ٣٢-٣٣)

٢. التحديات المرتبطة بعملية تأكيد الإبلاغ المتكامل وتمثل بالآتي:

أ. عدم وجود ضوابط تتناسب مع تأكيد الإبلاغ المالي

ب. ارتفاع تكلفة عملية تأكيد الإبلاغ المالي اذا ما تم مقارنتها بالفوائد.

ت. الاختلاف في درجة المصادقية والموثوقية التي تقدمها عملية التأكيد مقارنة بالتدقيق والسبب في ذلك يعود إلى ان الإبلاغ المتكامل أقل قابلية للقياس الكمي.

ث. صعوبة فهم المستخدمين العاديين لطبيعة نتيجة تأكيد الإبلاغ المتكامل.

ج. لا يوجد اتفاق على المعايير الخاصة بتأكيد الإبلاغ المتكامل من قبل الممارسين.

ح. عدم وجود معايير محددة لتنظيم الافصاح عن المعلومات التي يجب ان يتم الإبلاغ عنها من ناحية كميتها ونوعيتها خاصة فيما يتعلق بالمعلومات غير المالية.

خ. الطبيعة غير المتجانسة للإبلاغ المتكامل من حيث معلوماته كونها يختلف من وحدة اقتصادية إلى أخرى.

د.. قد يتحكم الرأي الشخصي عند تحديد الاهمية النسبية للمعلومات غير المالية التي يتم الإبلاغ المتكامل عنها.

د.. وجود صعوبة في تصميم الرقابة الداخلية وتنفيذها بحيث يتم تحقيق التكامل بين ابعاد الإبلاغ المتكامل.

ر. زيادة تكاليف الإبلاغ المتكامل مقارنة بالفوائد المتوقعة التي قد يمنحها فضلا إلى ذلك زيادة المتطلبات التنظيمية. الوكيل، ٢١٢١ : ٢٢

المحور الثالث : تحليل مفاهيمي لمعايير التوكيد الخاصة بالإبلاغ المتكامل

تهدف معايير التدقيق والتوكيد الدولية إلى تقارب وتعزيز جودة واتساق الممارسات المحاسبية في جميع أنحاء العالم ، وتعزيز ثقة أصحاب المصلحة في القوائم المحاسبية للوحدات الاقتصادية ، إذ يعد الحد من عدم تناسق المعلومات التي تصدرها الوحدات الاقتصادية وحماية مصالح اصحاب المصلحة هدفين مهمين للتدقيق والتوكيد ، لذلك يجب ان تتم أنشطة التدقيق والتوكيد وفقا لبعض المبادئ والمعايير حتى تكون مفيدة للأطراف ذات العلاقة ، وتعتمد مستويات الثقة في هذا النوع من التقارير على درجة الامتثال للمعايير المحددة مسبقا والمقبولة بشكل موضوعي ودوليا .

اولا : معايير التوكيد :

اخذ مجلس معايير التدقيق والتوكيد الدولية IAASB إصدار معايير دولية تشمل ، المعيار الدولي لمراقبة الجودة ، المعايير الدولية للتدقيق ، المعايير الدولية لعمليات المراجعة والمعايير الدولية لعمليات التوكيد ، حيث أن الإطار الدولي لعمليات التوكيد يقسم إلى عمليات تدقيق ومراجعة المعلومات المالية التاريخية والتي تشمل عمليات التدقيق الخاصة بالقوائم المالية التقليدية حسب المعايير الدولية للتدقيق ISAs ، اما الجزء الثاني فهو عمليات التوكيد بخلاف عمليات التدقيق او مراجعات المعلومات المالية التاريخية ISAEs والتي تتم اجراءاتها ضمن مظلة معايير التوكيد الدولية ، ويبين الشكل رقم (١) التالي الهيكل المتكامل لمعايير التدقيق والمراجعة والتوكيد الصادرة عن مجلس معايير التدقيق والتوكيد الدولي IAASB وكما يلي : الشكل (١)

هيكلية الإقرارات الصادرة عن مجلس معايير التدقيق والتوكيد الدولي

IAASB (2018) Handbook of International ،Source: IFAC
Federation of Accountants and International Auditing and
.p4 ، Assurance Standards Board

يبين الشكل أعلاه أن الإطار الدولي لعمليات التوكيد تقسم إلى عمليات تدقيق ومراجعة المعلومات المالية التاريخية والتي تشمل عمليات التدقيق الخاصة بالقوائم المالية التقليدية حسب المعايير الدولية للتدقيق ISAs ، أما الجزء الثاني فهو عمليات التوكيد بخلاف عمليات التدقيق او مراجعات المعلومات المالية التاريخية ISAEs والتي تتم اجراءاتها ضمن مظلة معايير التوكيد الدولية.

ثانيا : المعايير الدولية لعمليات التوكيد :

تعتبر معايير التوكيد الدولية بمثابة المقاييس والمبادئ المهنية التي توفر الارشادات اللازمة لتمكين مراقب الحسابات من القيام بالاجراءات الضرورية لتنفيذ عمليات التوكيد المختلفة وتكتسب تلك المعايير اهمية خاصة بالنسبة لكل من مراقب الحسابات والاطراف المستفيدة الاخرى باعتبارها تساهم بدرجة كبيرة في تنظيم الاداء المهني لمراقب الحسابات وتوفير قدر معقول من التجانس في ذلك الاداء مما يمكن المستخدمين من امكانية المقارنة بين تقارير التوكيد المختلفة وسهولة تفسير وفهم ما تتضمنه من بيانات ومعلومات مختلفة ، وعلى الرغم من أهمية معايير التوكيد الدولية الا انها تواجه عدد من المشاكل المتعلقة بتبنيها وتطبيقها من قبل مختلف البلدان وترتبط تلك المشاكل بعدد من القضايا مثل عدم توفر مفهوم محدد لتبني المعايير الدولية وتعقيد تلك المعايير وغير ذلك من المشاكل والتحديات (حسين ، ٢١١٣ : ٣٢١) ، وتتكون المعايير الدولية للتوكيد من مجموعة من المعايير التي سيتم تحليلها وربطها بالإبلاغ المتكامل والتي تبدأ من معيار التوكيد الدولي ٣١١١ إلى المعيار ٣٤٢١ المتعلقة بمهام التوكيد وهي :

٠ . معيار التكاليف بإجراء أعمال التوكيد ٨٢٢٢ : تكاليف اجراءات التوكيد الخرى بخلاف عمليات مراجعة او فحص المعلومات المالية التاريخية :

لقد اصدر مجلس معايير التدقيق والتوكيد الدولي IAASB معيار عمليات التوكيد الدولي ٣١١١ ، وقد أكد المجلس أن غرض المعيار هو وضع المبادئ الاساسية والاجراءات الضرورية وتقديم الارشادات لمراقبي الحسابات المهنيين في الممارسة العامة وذلك لاجراء عمليات التوكيد التي تغطيها المعايير الدولية للتدقيق (جمعة،

٢١١٨ : ١٢١ () ، ويغطي هذا المعيار عمليات التوكيد بخلاف عمليات التدقيق او مراجعات المعلومات المالية التاريخية كما هو موضح في الاطار الدولي لمهام التوكيد (اطار التوكيد) وعندما يكون احد معايير تكليف التوكيد المتعلقة بموضوعات محددة ذا صلة بموضوع تكليف معين فانه يتم تطبيق ذلك المعيار إضافة إلى المعيار المماثل (الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين ، ٢١٢١ : ٩٩٢ يهدف هذا المعيار إلى الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين ، ٢١١١ : ٢ :

أ. الوصول أما إلى توكيد معقول أو توكيد محدود حسب مقتضى الحال عما اذا كانت معلومات الموضوع خالية من التحريف الجوهرى .

ب . أبدء استنتاج بشأن مخرجات قياس او تقويم الموضوع محل الارتباط من خلال تقرير مكتوب يتضمن اما استنتاج توكيد معقول او توكيد محدود يصف اساس الاستنتاج .

ت. القيام بالاتصالات الأخرى المطلوبة بموجب هذا المعيار واي معيار اخر من معايير تكليف التوكيد ذات الصلة .

من الملاحظ ان اهداف المعيار اعلاه منسجمة مع متطلبات قوائم الإبلاغ المتكامل إذ أن تقارير الإبلاغ المتكامل بحاجة إلى توكيد المعلومات التي تحتويها من قبل مراقب الحسابات ، وان التقرير يتم توكيده اما توكيد معقول او محدود ويتم تحديد نوع التوكيد المتطلبات والأدلة المتوفرة للوصول إلى استنتاج بشأن صحة المعلومات الواردة في تقارير الإبلاغ المتكامل المعلنة بواسطة تقرير مكتوب من قبل مراقب الحسابات يبين نتيجة التوكيد اما ان يكون تقرير ايجابي او سلبي . وعند القيام بعملية التوكيد يتطلب هذا المعيار مجموعة من الاجراءات وكما يلي :

أ. الالتزام بالمعايير ذات الصلة بالتكليف اي يجب ان يلتزم مراقب الحسابات بهذا المعيار وباي معيار متعلق بموضوع محدد من معايير تكليف التوكيد .

ب . لا يجوز لمراقب الحسابات ان يشير إلى التزامه بهذا المعيار او باي معيار من معايير التوكيد الاخرى ما لم يكن قد التزم بمتطلبات هذا المعيار اي ان هذا المعيار هو معيار اساسي لا يمكن ان يعترف مراقب الحسابات بالتكليف مالم يلتزم بمتطلباته .

ت. يجب ان يتوفر لدى مراقب الحسابات فهم لنص هذا المعيار بكامله بما في ذلك المواد التطبيقية والمواد التفسيرية الاخرى من اجل فهم اهدافه وتطبيق متطلباته بالشكل الصحيح .

ث . على مراقب الحسابات الالتزام بالجزء (ا) والجزء (ب) من قواعد سلوك واداب المهنة فيما يتعلق بتكليف التوكيد أو المتطلبات المهنية الأخرى) جمعة ، ٢١١٨ : ١١٨ . يعتبر هذا المعيار من اهم معايير التوكيد الدولية اذ يقوم بوضع حجر الاساس لبقية معايير التوكيد الاخرى حيث ان من اهم متطلبات تطبيق المعايير الاخرى هو تطبيق المعيار ٣١١١ ومن خلال هذا المعيار ايضا يتم تحديد انواع خدمات التوكيد المقدمة إلى توكيد معقول وتوكيد محدود بالاعتماد على كمية الادلة المناسبة ودرجة المخاطرة ، كما ان لهذا المعيار اثر كبير على مفهوم عمليات التوكيد والاجراءات المتبعة للقيام بعملية التوكيد لقوائم الإبلاغ المتكامل إذ من خلاله يمكن توكيد المعلومات غير المالية التي تحتويها تقارير الإبلاغ المتكامل حيث ينص على " إجراءات اعمال التوكيد الاخرى بخلاف عمليات او مراجعة او فحص المعلومات المالية التاريخية " ، أي توكيد المعلومات التي لايمكن تدقيقها بواسطة معايير التدقيق الدولية IASs وهي المعلومات غير المالية التي تحتويها تقارير الإبلاغ المتكامل . ومن المعروف ان متطلبات المعيار اعلاه واي معيار اخر هو لخدمة اصحاب المصلحة اذ ان التزام مراقب الحسابات بالمتطلبات المحددة تؤدي إلى القيام بعمله بصورة جيدة وموثوقة ويمكن الاعتماد على نتائج تقريره من قبل اصحاب المصلحة مما يؤدي إلى زيادة الثقة ما بينهم وبين ادارة الوحدة الاقتصادية وتضييق فجوة الشك بينهما ، وهذا يؤدي إلى جذب المستثمرين الجدد وزيادة الحصة السوقية للسهم وبالتالي تعزيز القيمة السوقية للوحدة الاقتصادية ككل .

٢ . معيار التكاليف بإجراء أعمال التوكيد ٨٣٢٢ : اختبار المعلومات المالية المستقبلية:

اصدر مجلس معايير التدقيق والتوكيد الدولي المعيار الدولي لعمليات التوكيد (٣٤١١) معيار التدقيق الدولي ٩١١ سابقا (المتعلق بفحص المعلومات المالية المستقبلية لبيان واجبات ومسؤوليات مراقب الحسابات بشأن التوكيد حول فحص المعلومات المالية المستقبلية وقبول المهمة ومعرفة طبيعة العمل والفترة المشمولة واجراءات الفحص وكيفية العرض والافصاح عن المعلومات والتقرير عنها)جمعة، ٢١١٨ : ١٢١ (، الغرض من هذا المعيار هو وضع المعايير وتقديم التوجيهات بشأن المهام لفحص المعلومات المالية المستقبلية والإبلاغ عنها بما في ذلك اجراءات الفحص الخاصة بافضل التقديرات والافتراضات . لا ينطبق هذا المعيار على فحص المعلومات المالية المستقبلية المعبر عنها بعبارات عامة مثل تلك الموجودة في مناقشة الادارة وتحليلها في التقرير السنوي للوحدة الاقتصادية على الرغم من ان العديد من الاجراءات الموضحة هنا قد تكون مناسبة لمثل هذا

الفحص 108:2013, IAASB.IFAC، ومن متطلبات تنفيذ هذا المعيار ينبغي على مراقب الحسابات ان يحصل على ما يكفي من الأدلة المناسبة وملائمة فيما اذا كانت المعلومات المالية مستقبلية ام لا وان الأدلة تكون كما يأتي : جمعة ، ٢١١٨ : ١٩٩ :

أ. افتراضات التقديرات التي وضعتها الادارة والتي تعتمد عليها المعلومات المستقبلية وان تكون معقولة .

ب. قد تم أعداد هذه المعلومات بشكل مناسب على اساس الافتراضات .

ت. قد تم عرضها بشكل ملائم وان جميع الافتراضات الجوهرية تم الافصاح عنها بالشكل المناسب .

ث. قد تم أعدادها على أسس متماثلة مع البيانات المالية التاريخية من خلال استخدام المبادئ المحاسبية المناسبة.

ان هذا المعيار تم اعاده لاغراض توفير ارشادات حول فحص المعلومات المالية المستقبلية اذ ان هذا النوع من المعلومات لا يمكن ان تنطبق عليه معايير التدقيق المتعارف عليها والتي تقوم بتدقيق المعلومات المالية التاريخية وهي معلومات موضوعية يمكن التاكد من صحتها وتعزيز موثوقيتها بعمليات التدقيق حسب معايير التدقيق الدولية المتعارف عليها ، أما المعلومات المستقبلية التي اثار اليها هذا المعيار فيقصد بها المعلومات المالية المستندة على افتراضات من تحليل الاحداث التي يمكن ان تحدث عوائد مالية مستقبلية ، والتصرفات المحتملة من جانب الوحدة الاقتصادية ، وهي غير موضوعية بطبيعتها إلى حد كبير ويتطلب اعادها ممارسة اجتهادات كبيرة وقد تظهر هذه المعلومات في صورة تنبؤ او توقع او مزيج من كليهما . لذا يتم زيادة موثوقيتها من خلال توكيدها بالاعتماد على الافتراضات والتنبؤات التي وضعتها الادارة والتي تعتمد على المعلومات التاريخية التي استندت اليها الادارة في تنبؤاتها ،ويمكن الاعتماد على هذا المعيار من خلال توكيد العوائد المالية المستقبلية المتوقعة جراء تبني الوحدة الاقتصادية الإبلاغ المتكامل في الإفصاح عن عملياتها والتي تفصح عنها الوحدة الاقتصادية بهدف بيان موقفها المالي المتوقع في المستقبل كي تجذب انتباه اصحاب المصلحة واهمهم المستثمرين .

٨. معيار التكاليف بإجراء أعمال التوكيد ٨٣٢٢ : تقرير التوكيد عن ادوات الرقابة للوحدات الاقتصادية الخدمية :

يكمل معيار التوكيد الدولي ٣٤١٢ المعيار الدولي للتدقيق ٤١٢ من ان هذا المعيار ٣٤١٢ قادر على تقديم أدلة مناسبة بموجب المعيار ٤١٢ ويركز ٣٤١٢ ISAE

على نوعين من تقارير التوكيد يعرفان بتقارير النوع ١ والنوع ٢ . ففي التقرير من النوع ١ يرى مدقق الخدمة مايلي :

أ. ما إذا كان الوحدة الاقتصادية الخدمية توصف ضوابط النظام بشكل عادل كما تم تصميم هو تنفيذه .

ب . ما إذا كانت الضوابط المتعلقة باهداف الرقابة المذكورة في الوصف مصممة بشكل مناسب.

اما في التقرير من النوع ٢ يحدد مدقق الخدمة ايضا ما اذا كانت ادوات التحكم هذه تعمل بفعالية طول الفترة المحددة. IAASB, ISAE, 2011:12، حيث يتناول هذا المعيار تكاليفات التوكيد التي يقوم بها مراقب الحسابات لتقديم تقرير تستخدمه الوحدات الاقتصادية المستفيدة ومراقبي حساباتها ، بشأن أدوات الرقابة في الوحدات الاقتصادية الخدمية تقدم للوحدات الاقتصادية المستفيدة خدمة من المرجح ان تكون ذات صلة بالرقابة الداخلية المتعلقة بعملية التقرير المالي في الوحدات الاقتصادية المستفيدة ، ويكمل هذا المعيار معيار التدقيق الدولي ٤١٢ من حيث أن التقارير المعدة وفقا لهذا المعيار قادرة على توفير أدلة مناسبة بموجب معيار التدقيق الدولي ، ان اطار تكاليفات التوكيد اطار التوكيد ينص على ان تكليف التوكيد قد يكون تكليف توكيد معقول او محدود وان تكليف التوكيد اما ان يكون تكليف تصديق او تكليفا مباشرا ويتناول فقط تكليف التصديق التي تعد توكيدا معقولا ، ويهدف هذا المعيار إلى IAASB, 2007:3

أ. حصول مراجع الوحدة الخدمية إلى توكيد معقول بشأن ما يلي :

• إذا كان وصف الإدارة لنظامها واهدافها الرقابية والضوابط ذات الصلة معروض بشكل عادل من جميع الجوانب الجوهرية .

• الضوابط مصممة بشكل مناسب لتوفير توكيد معقول بانه سيتم تحقيق اهداف التحكم المحددة اذا كانت الضوابط تعمل بشكل فعال .

• إذا كانت أدوات الرقابة تعمل بفاعلية من جميع الجوانب الجوهرية واستنادا إلى الضوابط المناسبة .

ب . إعداد تقرير وفقا للنتائج التي توصل إليها مراجع الوحدة الاقتصادية الخدمية .

ومن متطلبات هذا المعيار بان لا يجوز لمراجع الوحدة الاقتصادية الخدمية ان يشير إلى التزامه بهذا المعيار ما لم يكن قد التزم بمتطلبات كل من هذا المعيار

ومعيار تكليف التوكيد ٣١١١ ، كذلك يجب أن يلتزم مدقق الخدمة بالمتطلبات الاخلاقية ذات الصلة بما في ذلك تلك المتعلقة بالاستقلالية المتعلقة بمهام التوكيد .IFAC,2007:16

يتبين مما ذكر اعلاه ان المعيار ٣٤١٢ يعمل فقط على الوحدات الاقتصادية الخدمية ويقوم بتقديم نوع محدد من التوكيد هو التوكيد المعقول نظرا لارتباطه بجانب مهم في الوحدة الاقتصادية الخدمية الا وهو نظام الرقابة الداخلية ، وعلى أساس هذا المعيار يقدم مراقبالحسابات تقريره إلى أصحاب المصلحة بخصوص فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية بالوحدة الاقتصادية الخدمية ، وهو مكمل لمعيار التدقيق الدولي ٤١٢ من حيث التقارير التي يتم أعدادها ، ويرتبط هذا المعيار ارتباطا مباشرا بتقارير الإبلاغ المتكامل بالنسبة للوحدات الاقتصادية الخدمية التي تتبنى مفهوم الإبلاغ المتكامل مثل المستشفيات وتأثير مخلفاتها على البيئة والمجتمع والذي لا بد من ان يقوم نظام الرقابة الداخلية الخاص بها بقياس هذه المخلفات واظهارها في جانب المعلومات غير المالية في تقرير الإبلاغ المتكامل حيث يقيس هذا المعيار مدى كفاءة ومصداقية نظام الرقابة الداخلية لهذا النوع من الوحدات في اظهار معلوماتها بصورة عادلة ومعبرة عن النشاط الحقيقي للوحدة الاقتصادية.

٣. معيار التكاليف بإجراء أعمال التوكيد ٨٣٠٢ : تكليف التوكيد عن قوائم الحساب الحراري:

تشير استراتيجية وبرنامج عمل ٢٠١١- 2009 IAASB المتخصصة للإبلاغ عن تغير المناخ والانبعاثات إلى أن العديد من المحاسبين المحترفين الذين يمارسون توكيد معلومات الاستدامة والتقارير المماثلة وعلى مدى عدة سنوات يطلبون من IAASB النظر في تطوير معايير مصممة خصيصا لهذا العمل . ويهدف مشروع IAASB لوضع معيار لالتزامات التوكيد بشأن بيانات الغازات الدفيئة إلى معالجة جانب معين من هذه الحاجة العامة اذ سلطت مصادر مثل تقرير ستيرن وتقرير الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ الضوء على الادلة العلمية الدامغة على ان " تغير المناخ يمثل مخاطر عالمية خطيرة للغاية ويتطلب استجابة عالمية عاجلة " ، ويشير ستيرن إلى ان تغير المناخ هو الأكبر والأوسع ، ويخلص إلى ان فوائد الإجراءات القوية والمبكرة تفوق بكثير التكاليف الاقتصادية لعدم التصرف . ان التركيز الأساسي للإجراءات التي أوصى بها ستيرن هو التحول إلى أنظمة الطاقة منخفضة الكربون كوسيلة للحد من انبعاثات الكربون IFAC,2011:5.

كما يتناول هذا المعيار تكليف التوكيد لاعداد تقرير عن قائمة الاحتباس الحراري قد يغطي استنتاج مراقب الحسابات في تكليف توكيد ما ، معلومات بالإضافة إلى قائمة الاحتباس الحراري على سبيل المثال عندما يكلف مراقب الحسابات بالتقرير عن تقرير الاستدامة والذي تمثل فيه قائمة الاحتباس الحراري جزءا واحدا فقط ، ويطبق هذا المعيار على اجراءات التوكيدالمنفذة فيما يتعلق بقائمة الاحتباس الحراري بخلاف الحالة التي تمثل فيها قوائم الاحتباس الحراري جزء من معلومات شاملة تخضع للتوكيد الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين ، ٢١٢١ : ٨٨٤ ويهدف مراقب الحسابات من هذا المعيار إلى MIA,2012:6

أ. الحصول على توكيد معقول او محدود حسب مقتضى الحال حول ما اذا كان بيان الغازات الدفيئة خاليا من الاخطاء الجوهرية سواء كان ذلك بسبب الاحتيال او الخطا وبالتالي تمكين مراقب الحسابات من التعبير عن استنتاج ينقل هذا المستوى من التوكيد.

ب. الإبلاغ وفقا لنتائج الممارس عما اذا كان :

• في حالة مهمة التوكيد المعقول يتم اعداد بيان الغازات الدفيئة من جميع النواحي الجوهرية وفقا للمعايير المعمول بها .

• في حالة مهمة التوكيد المحدود فان اي شئ استرعى انتباه الممارس يجعله على اساس الاجراءات المنفذة والادلة التي تم الحصول عليها ، ان بيان الغازات الدفيئة لم يتم اعداده من جميع النواحي المادية وفقا للمعايير المعمول بها .

• للتواصل على النحو المطلوب بخلاف ذلك من قبل هذا المعيار الدولي للتدقيق الداخلي وفقا لنتائج الممارس ويتطلب هذا المعيار بان يجب على مراقب الحسابات الا يقر بالالتزام بهذا المعيار ما لم يلتزم بمتطلبات كل من هذا المعيار ومعيار تكليف التوكيد ٣١١١ الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين ، ٢١٢١ : ٨٨٩ كما يرتبط هذا المعيار مع تكليف التوكيد لاعداد تقرير عن معلومات الغازات الدفيئة الخاصة بالوحدة الاقتصادية قيد التوكيد ، إذ إن لهذه الغازات تأثيرات سلبية على تغير المناخ وبما أن تقارير الإبلاغ المتكامل تحتوي على تقارير الاستدامة التي تكون المعلومات البيئية جزء منها لذا يعتبر هذا المعيار مهم بالنسبة لمراقبي الحسابات الذين يقومون بإجراءات التوكيد لتقارير الإبلاغ المتكامل وان هذا المعيار يعطي نتائج واضحة لاصحاب المصلحة عن نتيجة مساهمة الوحدة الاقتصادية في تقليل نسب التلوث وحفاظها على البيئة ومساهمتها في تقليل ظاهرة الاحتباس الحراري وان هذا يؤدي

إلى جذب المستثمرين الجدد والحفاظ على قيمة الوحدة الاقتصادية في الحاضر والمستقبل .

٨. معيار التكاليف بإجراء أعمال التوكيد ٨٣٢٢ : تكليف التوكيد لعداد تقرير عن تجميع المعلومات : يتناول هذا المعيار تكليف التوكيد التي يقوم بها مراقب الحسابات للوصول إلى توكيد معقول لأعداد تقرير عن تجميع الطرف المسؤول للمعلومات المالية التصويرية المضمنة فينشرات الاكتتاب وينطبق هذا المعيار في الحالات الاتية الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين ، ١١٥٣ : ٢١٢١

• عندما تكون عملية التقرير تلك مطلوبة بموجب نظام الاوراق المالية او لائحة سوق تداول الاوراق المالية (الانظمة او اللوائح ذات الصلة) في الدول التي ستصدر فيها نشرة الاكتتاب .

• عندما تكون عملية التقرير ممارسة متعارف عليها في تلك الدول .

يهدف هذا المعيار إلى الوصول إلى توكيد معقول عما إذا كانت المعلومات المالية التصويرية قد تم تجميعها من جميع الجوانب الجوهرية من قبل الطرف المسؤول على أساس الضوابط المطبقة ، ومن متطلبات هذا المعيار أن لا يجوز لمراقب الحسابات ان يشير إلى التزامه بهذا المعيار ما لم يكن قد التزم بمتطلبات كل من هذا المعيار ومعيار تكليف التوكيد ٣١١١ ، ويتوسع في كيفية تطبيقه في مهمة توكيد معقول أو محدود للإبلاغ عن تجميع المعلومات المالية الشكلية المدرجة في نشرة الإصدار أو وثيقة عامة أخرى أو معدة لأي غرض آخر (AUASB,2014:10)، ويركز هذا المعيار على المعلومات الشكلية التي تقوم الوحدة الاقتصادية بنشرها وان الغرض من هذه المعلومات المبدئية هو لتوضيح تاثير حدث اقتصادي او عملية مهمة على المعلومات المالية للوحدة الاقتصادية .

ومن خلال ما تم عرضه عن معايير خدمات التوكيد الدولية يمكن التوصل إلى المقارنة التحليلية التالية :

اهم المتطلبات انواع التوكيد الذي يقدمه نطاقه موضوع المعيار رقم المعيار

الالتزام بالمعايير ذات الصلة بالارتباط أي يجب أن يلتزم مراقب الحسابات بهذا المعيار وبأي معيار متعلق بموضوع محدد من معايير تكليف التوكيد ، يكون ذا صلة بالارتباط توكيد معقول أو محدود يغطي هذا المعيار عمليات التوكيد بخلاف عمليات التدقيق أو مراجعات المعلومات المالية التاريخية تكليف التوكيد الاخرى بخلاف عمليات أو مراجعة أو فحص المعلومات المالية التاريخية ٣١١١ ينبغي على

المراجع ان يحصل على ما يكفي من الأدلة المناسبة والملائمة توكيد معقول أو محدود الغرض من هذا المعيار هو وضع المعايير وتقديم التوجيهات بشأن المهام لفحص المعلومات المالية المستقبلية والإبلاغ عنها بما في ذلك اجراءات الفحص الخاصة بأفضل التقديرات والافتراضات اختيار المعلومات المالية المستقبلية ٣٤١١ لا يجوز لمراجع الوحدة الاقتصادية الخدمية ان يشير إلى التزامه بهذا المعيار ما لم يكن قد التزم بمتطلبات كل من هذا المعيار ومعيار تكليف التوكيد ٣١١١ توكيد معقول فقط يتناول هذا المعيار تكليف التوكيد التي يقوم بها مراقب الحسابات لتقديم تقرير تستخدمه الوحدات الاقتصادية المستفيدة ومراقبي حساباتها بشأن أدوات الرقابة في الوحدات الاقتصادية الخدمية تقرير التوكيد عن أدوات الرقابة للوحدات الاقتصادية الخدمية ٣٤١٢ يجب على مراقب الحسابات الا يقر بالالتزام بهذا المعيار ما لم يلتزم بمتطلبات كل من هذا المعيار ومعيار تكليف التوكيد ٣١١١ توكيد معقول أو محدود يتناول هذا المعيار لتكليف التوكيد لإعداد تقرير عن قائمة الاحتباس الحراري تكليف التوكيد عن قوائم الاحتباس الحراري ٣٤١١ لا يجوز لمراقب الحسابات ان يشير إلى التزامه بهذا المعيار ما لم يكن قد التزم بمتطلبات كل هذا المعيار ومعيار تكليف التوكيد ٣١١١ توكيد معقول أو محدود يتناول هذا المعيار التصديق التي يقوم بها مراقب الحسابات للوصول إلى توكيد معقول لاعداد تقرير عن جميع الطرف المسؤول للمعلومات المالية الشكلية المضمنة في ن شرات الاككتاب تكليف التوكيد لاعداد تقرير عن جميع المعلومات ٣٤٢١ المصدر : إعداد الباحثان بالاعتماد على المصادر اعلاه.

المحور الرابع : الاستنتاجات والتوصيات

اولا : الاستنتاجات

١. لم تعد المعلومات المالية هي الوحيدة المعبرة عن واقع نشاط الوحدة الاقتصادية وبيان بقاءها وازدهارها مستقبلا ، بل ان قدرتها على البقاء والاستمرار وزيادة قيمتها السوقية اصبح مرهونا بالافصاح عن معلوماتها غير المالية إلى جانب معلوماتها المالية لبيان موقفها على المدى القصير والمتوسط والطويل .

٢. تمثل تقارير الإبلاغ المتكامل عرضا متكاملا للاداء البيئي والاجتماعي والاقتصادي للوحدة الاقتصادية بما يوفر لاصحاب المصلحة صورة شفافة عن كيفية تأثير المعلومات غير المالية على العوائد المالية وغير المالية بما يساعد على تعظيم قيمة الوحدة الاقتصادية في الاجل البعيد.

٣. أن تبني تقارير الإبلاغ المتكامل يؤدي إلى تحقيق العديد من الفوائد الداخلية والخارجية لجميع اصحاب المصلحة لانه يتضمن عرض الجوانب السلبية والايجابية بعملها مما يوجب اتخاذ قرارات داخلية تصحيحية وقرارات تعزيزية وهذا يعزز ثقة اصحاب المصلحة فيها .

٤. تبني تقارير الإبلاغ المتكامل من قبل الوحدات الاقتصادية يجعلها اكثر استعدادا لمواجهة المخاطر واغتنام الفرص لمعرفتها بما يدور في بيئتها الخارجية بما يضمن جدوى اي استراتيجية لها وهذا يساعدها على انشاء القيمة على المدى البعيد .

٥. يعد الإبلاغ المتكامل التوجه العالمي الجديد والمستقبلي لا يصلح المعلومات عن الوحدات الاقتصادية إلى جميع أصحاب المصلحة بشفافية وحيادية وموثوقية مما يقضي على التحيز في عرض المعلومات وتوصيلها لفئة منهم دون اخرى وهذا يحقق العدالة والمساواة بينهم .

٢. من المبادئ التوجيهية لأعداد الإبلاغ المتكامل هو توصيل المعلومات المتكاملة والشفافة لاصحاب المصلحة وبشكل خاص المستثمرين لمساعدتهم في توجيه وتعزيز قراراتهم الاستثمارية بما يؤدي إلى تخصيص الموارد بكل انواعها بكفاءة واستخدامها بالشكل الأمثل وبما يؤدي إلى تحسين الوصول إلى الاسواق حيث ان جودة المعلومات تؤثر في توجه المستثمر وتعزز ثقته.

ثانيا : التوصيات

١. ينبغي على الوحدات الاقتصادية العراقية تبني العمل بتقارير الإبلاغ المتكامل لانه يساعدها على عرض معلوماتها بشفافية سواء اكانت سلبية ام ايجابية وهذا يساعدها على معالجة النواحي السلبية ودعم الايجابية منها مما يكسبها ثقة اصحاب المصلحة ومنهم المستثمرين .

٢. ينبغي على الوحدات الاقتصادية العراقية عند تبني العمل بتقارير الإبلاغ المتكامل تحديد المخاطر والفرص لانه احد اهم عناصر محتواه مما يؤدي إلى جذب المستثمرين بحصولهم على معلومات عن المخاطر والفرص الحالية او التي تتوقع التعرض لها بشفافية .

٣. ضرورة تبني الوحدات الاقتصادية العراقية لتقارير الإبلاغ المتكامل لأنه يتضمن الإبلاغ عن أبعاد الاستدامة وهذا يجعلها اكثر معرفة ببيئتها الخارجية والمجتمع وما لها من ابعاد تؤثر على عمل الوحدة الاقتصادية لمساعدتها في انشاء قيمة مستدامة ويعزز ثقة المستثمرين فيها

عدد خاص لوقائع الندوة العلمية السنوية لقسم الدراسات الاقتصادية في مركز المستنصرية
للدراسات العربية والدولية للعام ٢٠٢٣

٤. ينبغي على الوحدات الاقتصادية العراقية تبني احتياجات ورغبات اصحاب المصلحة من خلال تقديم المعلومات المتكاملة عن نشاطها المالي وغير المالي وكيفية ادارة مواردها من خلال أعداد تقارير الإبلاغ المتكامل مما يؤدي إلى جذب مقدمي رؤوس الاموال وبشكل خاص المستثمرين والمقرضين .

٥. ينبغي على الوحدات الاقتصادية العراقية تبني العمل بتقارير الإبلاغ المتكامل لأنه التوجه العالمي الحالي والمستقبلي لتوصيل معلوماتها إلى أصحاب المصلحة بدون تحيز لفئة منهم مما يضمن العدالة والمساواة بينهم وهذه احدى خصائص المعلومات النوعية .

٢. ينبغي على مراقب الحسابات العمل على اجراءات توكيد موحدة من خلال اعتماد انموذج موحد لتوكيد تقارير الإبلاغ المتكامل لزيادة ثقة اصحاب المصلحة بنتائج التوكيد المقدمة من قبل مراقب الحسابات .

المصادر والمراجع

اولاً : المصادر العربية :

١. جمعة ، احمد حلمي ، ٢١١٨ ، " مدخل إلى التدقيق والتأكيد الحديث – الإطار الدولي لادلة ونتائج التدقيق " ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، عمان ، الأردن .
٢. حسين ، علي كاظم ، ٢١١٣ ، " دور معايير التدقيق الدولية في تعزيز خدمات التوكيد – بحث تطبيقي على عينة من مراقبي الحسابات " ، منشور في مجلة دراسات محاسبية ومالية ، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية ، المجلد ٩ ، العدد ٢٣ ، بغداد ، العراق .
٣. خيون ، علي محمد ، المعيني ، سعد سلمان ، ٢١٢١ ، " دور الإبلاغ المتكامل في تخفيض لا تماثل المعلومات – بحث تحليلي لعينة من المصارف الراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية " ، مجلة دراسات محاسبية ومالية ، المجلد ١٢ ، العدد ٥٢ .
٤. الساعدي ، ريام فرحان زهراو ، ٢١٢١ ، " دور مراقب الحسابات في توكيد التقارير المتكاملة وانعكاسه على القرارات الاستثمارية في سوق العراق للأوراق المالية " ، رسالة ماجستير ، جامعة بغداد .
٥. عبد الله ، سلمان حسين ، وادي ، سكنه سوادي ، ٢١١٨ ، " مدى تحقق صفة ملائمة المعلومات المحاسبية في إطار الإبلاغ المالي " ، مجلة الدنانير ، العدد ١٥ .
٦. عبد الواحد ، جيهان أحمد ، ٢١٢٢ ، " أثر الإفصاح المحاسبي لتقارير الأعمال المتكاملة على دقة تنبؤات المحللين الماليين- دراسة ميدانية " ، مجلة البحوث الإدارية والمالية والكمية ، المجلد ٢ ، العدد ٢ .
٧. كاطع ، علي خلف ، ٢١٢٢ ، " تأثير الأبعاد الثقافية في جودة التقارير المتكاملة وانعكاسها على قيمة الوحدة الاقتصادية " ، أطروحة دكتوراه ، جامعة كربلاء .
٨. منصور ، أشرف محمد إبراهيم ، ٢١١٩ ، "مدخل مقترح للحد من التحديات التي تواجه تأكيد التقارير المتكاملة – دراسة ميدانية على شركات المساهمة المصرية" ، مجلة الفكر المحاسبي ، المجلد ٢٢ ، العدد ١ .

عدد خاص لوقائع الندوة العلمية السنوية لقسم الدراسات الاقتصادية في مركز المستنصرية
للدرا سات العربية والدولية للعام ٢٠٢٣

٩. الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين ، SOCPA ، 2111 ، " معيار ارتباطات التوكيد ٣١١١ : ارتباطات التوكيد الأخرى بخلاف عمليات مراجعة او فحص المعلومات المالية التاريخية ، السعودية .

١٠ . الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين ، SOCPA ، 2121 ، " المعايير الدولية للمراجعة والفحص والتأكدات الأخرى والخدمات ذات العلاقة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ، السعودية .

١١ . وادي ،سكنه سوادي ، ٢١١٩ ، " الإبلاغ المتكامل ودوره في تعزيز قرارات الاستثمار – دليل استرشادي مقترح للتطبيق في البيئة العراقية " ، أطروحة دكتوراه ، جامعة بغداد .

١٢ . الوكيل ، حسام السعيد السيد محمد ، ٢١٢١ ، " أثر توكيد مراقب الحسابات للتقارير المتكاملة على قراري الاستثمار ومنح الائتمان " ، مجلة المحاسبة والمراجعة لاتحاد الجامعات العربية ، العدد ١ .

ثانيا : المصادر الأجنبية :

- 1- Auditing and Assurance Standards Board (AUASB) ، 2014 " Standard on Assurance Engagements ASAE 3420 " ، Assurances Engagements to Report on the Compilation of Pro Forma Historical Financial Information included in a Prospectus or other Document .
- 2- IASB ،International Standard on Assurance Engagements 3402 ، 2007 " Assurance Reports on a Service Organizations Controls " ، Main Agenda .
- 3- IFAC ،International Federation of Accountants ، 2007 " ISAE 3402 ، Assurance Reports on Controls at a Third Party Service Organization . "
- 4- IFAC ،International Federation of Accountants ، 2011 " International Auditing and Assurance Standards Board .
- 5- IFAC ،IAASB (2013) Handbook of International Federation of Accountants and International Auditing and Assurance Standards Board "

- 6- IAASB،ISAE،. " The International Federation of Accountants ،
" ٢٠١١ International Standard on Assurance Engagements (ISAE)
3402" Assurance Reports on Controls at a Service Organization .
- 7- MIA،Malaysian Institute of Accountant ،2012 " ISAE 3410 ،
Assurance Engagements on Greenhouse Gas Statements ."
- 8- IFRS،(2021)،"Integrated Reporting" ،New part of
IFRC Foundation .
- 9- IIRC،(2013) ،" International Integrated Reporting Council . "
- 10- Insinuate of director southern Africa ،(2009)،"King good of
governance for south Africa . "

استثمار التنمية المستدامة في التعليم

أ.د. جنان صادق عبد الرزاق

قسم الدراسات الاقتصادية

مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية

المستخلص:

ان التأكيد على قيمة التعليم في دعم التنمية والانسان هو الهدف من التنمية وهو المنفذ الرئيسي والمستفيد الأول. وان الانسان لا بد ان يجعل نتاجاته وانجازاته المادية والفكرية متأثرة به.. وتأسيساً على أهمية التعليم وعلاقته بالتنمية، وضرورة بذل المزيد من الجهود نحو إصلاحه كماً وكيفياً في الدول النامية بصفة عامة، وفي العراق بصفة خاصة

يهدف البحث الى بيان دور الاستثمار في التعليم وتكوين رأس المال البشري،

وتكونت هيكلية البحث لغرض اثبات او نفي فرضية البحث والوصول الى حل للتساؤل المطروح في مشكلة البحث فقد قسم البحث الى المحاور الاتية المحور الاول: الاطار المفاهيمي للتعليم والتنمية والمحور الثاني: واقع التعليم في العراق.

ومن اهم الاستنتاجات التي توصل اليها البحث هي :

١- إن النظام التعليمي في العراق حكومياً ولجميع المراحل الدراسية إذ تقوم الدولة بتوفير اعضاء الهيئات التعليمية والتدريسية والمسلمات التربوية وأنشئت في الآونة الأخيرة عدد من الكليات الأهلية في مرحلة التعليم العالي والتي يشارك في تنفيذها المنظمات المهنية.

٢- يعد الإنفاق على التعليم استثماراً في البشر يساهم في تحقيق النمو والتطور في اي بلد كان، إذ يعد الفرد الجاهل عبء على الدولة، في حين يساهم الفرد المتعلم في زيادة الانتاج وتحقيق اعلى انتاجية ممكنة من خلال بناء قاعدة انتاجية بالتعليم، وعند تحقيق فرص العمل المناسبة لهذه القاعدة فإنها ستساهم في زيادة الناتج القومي.

٣- لقد التزمت الدولة العراقية وفق مبادئ الدستور العراقي ٢٠٠٥، بتوفير فرص التعليم وبشكل متساوي لجميع العراقيين. وخلال العقود الاخيرين، تعرض التعليم في العراق، إلى تدهور طال جميع مرافق العملية التعليمية، مما يتطلب وقفة

حقيقية وجادة تضمد الجراح وتسرع في عمليات الصالح، لتحقيق الأهداف ذات الصلة بإستراتيجية الصالح الاقتصادي.

٤- توجد علاقة جدلية تبادلية بين التعليم والتنمية الاقتصادية، حيث إن التنمية الاقتصادية تتطلب توفير العمالة الماهرة ، والكوادر الفنية والإدارية ، وتغيير العادات اليومية والقيم والاتجاهات نحو التخطيط والمستقبل والعمل وإتقانه وقيمة الوقت والالتزام

ومن اهم التوصيات التي خرج بها البحث

١- يجب ان تكون هناك سياسة حقيقية للتنمية لغرض تقليل نسبة الامية ونسبة الفقر ونسبة البطالة مع زيادة عدد السكان

٢- أن توفر الأموال والمرافق اللازمة لنظام التعليم العام بكافة مراحلها.

٣- أن يكون محور التوسعات والإصلاحات في نظام التعليم العام في المدارس الابتدائية والثانوية الفعالة.

٤- جذب المعلمين والمعلمات ممن يتميزون بقدرات فكرية واجتماعية فائقة من الطراز الأول وذلك بدفع رواتب مجزية لهم ، وتحمل نفقات توفير التقنية في المدارس ، وتدريب المعلمين والإداريين تدريباً فعالاً.

٥- يجب على الحكومة ان تحاول امتصاص البطالة بتشغيل افراد منتجين ومؤهلين غير أن ذلك لا يكفي للقضاء على البطالة، ايضاً السياسة الاقتصادية يجب ان تعتمد على توزيع الثروات بالتساوي على كافة افراد المجتمع وليس حصرها بيد أشخاص معينين يوزعونها في إطار المحسوبية والمنسوبية والمحزوبية، أي الانتماء إلى أحزاب معينة، فضلاً على القضاء على انتشار الفساد الذي استنزفه الثروات العراقية.

الكلمات المفتاحية : التنمية المستدامة ، التعليم في العراق ، الاستثمار ، واقع الاستثمار

المقدمة:

يعد التعليم بمختلف مستوياته الركيزة الاساسية في بناء المجتمع وتطوره من خلال الاستثمار الامثل للموارد البشرية بشكل يتناسب مع طموحاته والحصول على العوائد الاقتصادية والاجتماعية، والتعليم لافراد المجتمع ضرورة ملحة لاجل تكوين

الشخصية وبناء المستقبل منذ القدم، ويتطور المجتمعات تكون الحاجة الى التعليم اكثر الحاحاً، فكلما تقدمت العلوم وهيمنت التكنولوجيا الحديثة على مختلف مرافق الحياة زادت حاجة المجتمع الى تعليم ابناءه وتدريبهم على مختلف صنوف العلم والتكنولوجيا. كما يعد التعليم من اهم عوامل بناء رأس المال البشري والتنمية ويؤدي التطور فيه الى دفع عجلة النمو الاقتصادي والاجتماعي وتحسين مستويات المعيشة عن طريق زيادة دخل الفرد والتحفيز على العمل والتحصيل العلمي عالي المستوى. لقد شكل التعليم محورا رئيسيا لكافة خطط التنمية كما انه ركيزة أساسية من مرتكزات الرؤية المستقبلية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتبرز أهمية التعليم من خلال تطوير الكوادر البشرية لتحقيق التنمية الشاملة، وان النمو الاقتصادي لا غنى عنه من أجل تحقيق الأهداف التنموية وخاصة القضاء على الفقر والبطالة والأمية والتي تنتج عن قصور في امتلاك رأس المال المالي، وعن سوء استغلال رأس المال المادي، وضعف ورداءة كفاءة رأس المال البشري.

مشكلة البحث : وتتعلق مشكلة البحث بالإجابة على التساؤل الرئيسي الاتي :

ما هو دور التعليم في دعم التنمية الاقتصادية في العراق في ضوء تحديات العصر اي تسارع التقدم العلمي والتحول نحو اقتصاد المعرفة ؟

أهمية البحث: التأكيد على قيمة التعليم في دعم التنمية والانسان هو الهدف من التنمية وهو المنفذ الرئيسي والمستفيد الأول. وان الانسان لا بد ان يجعل نتاجاته وانجازاته المادية والفكرية متأثرة به ..وتأسيساً على أهمية التعليم وعلاقته بالتنمية، وضرورة بذل المزيد من الجهود نحو إصلاحه كماً وكيفياً في الدول النامية بصفة عامة، وفي العراق بصفة خاصة

هدف البحث : يهدف البحث الى بيان دور الاستثمار في التعليم وتكوين رأس المال البشري،

فرضية البحث : أن عدم تقدم التعليم او الارتقاء به يمثل عقبة رئيسة امام تحقيق التنمية الاقتصادية في العراق ، اي إن قلة التحصيل التعليمي، ورداءة نوعيته في العراق يؤدي إلى التخلف الاقتصادي والاجتماعي.

هيكلية البحث: لغرض اثبات او نفي فرضية البحث والوصول الى حل للتساؤل المطروح في مشكلة البحث فقد قسم البحث الى المحاور الاتية :

المحور الاول: الاطار المفاهيمي للتعليم والتنمية .

المحور الثاني: واقع التعليم في العراق.

المحور الاول: الاطار المفاهيمي للتعليم والتنمية

اولا: مفهوم التعليم

يهدف التعليم إلى مساعدة الفرد في مواجهة المتغيرات الحضارية الاجتماعية والتقنية سواء في مجال العمل أو المجتمع، تحقيقا للتكامل والترابط بين الإنسان والبيئة التي يعيش فيها، وصولا إلى النهوض بها عن طريق حشد الطاقات البشرية وإثرائها، وحشد طاقات البيئة والاستفادة منها وذلك طبقا لخطط وإجراءات تنظيمية، تقوم بدور الوسيط بين هذه الطاقات كمدخلات، وبين المخرجات المستهدفة كنتائج متوخاة^(١)

ويأخذ التعليم عند بعض المفكرين معنى التدريب من أجل التغيير، وتعزيز التعلم الذاتي على مستوى كل من الفرد والجماعة، ولا يعني وصفه بمستمر، أنه ليس له حد يقف عنده، فهو قد يتوقف، ولكنه لا يلبث حتى يبدأ مجددا نظرا لحاجة تطرا، سواء أكانت ممثلة في ظروف البيئة والمجتمع أم مستجدات الحضارة، لاسيما التقنيات التي يتوصل إليها العقل البشري من حين لآخر، مما يستدعي استمرار التدريب والتعايش معها، كي لا تستبد بالمجتمع الحاجة ولكي يتمكن من مواكبة العصر^(٢).

وقد أشارت منظمة اليونسكو في برنامج وميزانية ٢٠٠٦-٢٠٠٧ بأن ((التعليم هو عملية تعلم تبدأ منذ الولادة لتأخذ مكانها في العائلة والمجتمع والاكثر في المدرسة ، انه الاداة الاولية لتحول المجتمع وتقوية قدرات الناس لتحويل رؤاهم للمجتمع الى الحقيقة، فالتعليم يبني القدرات للتفكير بمستقبل مشرق. تضمن نوعية التعليم، محتويات وطرق مخرجات التعليم بالاضافة الى القيم مثل السلام، حقوق الانسان، المواطنة الديمقراطية، التسامح، فهم التواصل الحضاري)) وقد بين تقرير التنمية البشرية لسنة ١٩٩٦ بأن فوائد التعليم الاوسع نطاقا تتضح من المقارنات فيما بين البلدان، ففي عام ١٩٦٠ كان دخل الفرد في باكستان وكوريا الجنوبية متماثلا، في حين كانت نسبة القيد في المدارس الابتدائية شديد الاختلاف فبينما كانت تبلغ (٣٠%) في باكستان كانت هذه النسبة (٩٤%) في كوريا ، وقد اعزى هذا التقرير بأن ذلك كان من الاسباب الرئيسة في جعل نصيب الفرد من الناتج المحلي في كوريا يرتفع على مدى الاعوام الخمس والعشرين الماضية ليصل الى ثلاثة امثال نصيب الفرد في باكستان. كذلك اوضح التقرير المذكور بان فوائد التعليم تتباين من حيث الانتاجية وفقا للتكنولوجيا المتاحة^(٣).

ثانياً : مفهوم التنمية:

أن التنمية -لغويًا- هي من النمو، فعله الثلاثي: نما ينمو، بمعنى " زاد وكثر، يقال "نمى الزرع، ونما الولد، ونما المال" ومن ثم فهو بمعنى "كبر وازداد". والفرق اللغوي بين (النمو) و(التنمية) هو أن النمو يحمل معنى "التفائية" بينما تحمل التنمية معنى "التدخل" لإحداث هذا النمو أو توجيهه وجهة معينة^(٤)

والتنمية بأبسط معانيها تعني التطور والتقدم نحو الأفضل ومواكبة التغيرات والتجديدات المتسارعة في عالمنا، حيث يشمل هذا التطور كافة مجالات الحياة المختلفة، وتتطلب التنمية استغلال الدول لكافة مواردها ومصادرهما وإمكانياتها المادية والبشرية، والإنسان بالطبع أثن هذه المصادر^(٥).

وقد شاع استعمال لفظ التنمية في السنوات الأخيرة خاصة عند الحديث عن تنمية المجتمعات في الجوانب المادية وبالتحديد الاقتصادية والاجتماعية وفي مجالات مثل : التعليم والصحة والنقل والمواصلات والاتصالات ، ومن هنا فإن الغالب في الحديث يكون عن الجوانب المادية منها ، وتأثر مستوي دخل الأفراد بها وارتفاع استهلاكهم لسلع معينة ومدى استفادتهم من برامج تنموية معينة وغيرها . ولقد تعددت مفاهيم التنمية واختلفت باختلاف المنظور الذي نراها من خلاله فهناك المنظور الاقتصادي والاجتماعي والنفسي والسياسي والديني^(٦) .

وهناك من يشير إلى هدف التنمية بأنها تنمية المجتمع تهدف إلى " نقل ذلك المجتمع من حالة التخلف إلي حالة التقدم . وهذا الانتقال يتطلب تغييرًا جذريًا وجوهريًا في أساليب الإنتاج المستخدمة وفي البناء الاجتماعي والثقافي المتلائم مع هذه الأساليب الإنتاجية، والتنمية تعني تفجير الطاقات لتحقيق تغيير جذري في أساليب الإنتاج تفيد منه الغالبية العظمى من شعوب الدول النامية .^(٧) " أن التغيير الجذري لا يمس أساليب الإنتاج فقط ، وإنما هو تغيير جذري في كيان المجتمع كله ماديًا ومعنويًا وروحياً^(٨) .

كما تعني التنمية بأنها "عملية شاملة تهدف لإحداث تغيير حضاري ، يزيد من قدرة المجتمع الذاتية على الاستجابة لإشباع الحاجات الأساسية (المادية والفكرية والروحية والإبداعية) المتجددة لكل من الفرد والمجتمع على السواء^(٩)

وتعرف هيئة الأمم المتحدة التنمية على أنها " العملية التي يمكن بمقتضاها توجيه الجهود لكل من الأهالي والحكومة لتنمية الظروف الاجتماعية والاقتصادية في المجتمعات المحلية لمساعدتها على الاندماج في حياة الأمم والإسهام في تقدمها

بأقصى ما يمكن (١٠) ويشير إلى أن مفهوم التنمية قد تطور تاريخياً على ثلاث مراحل هي : التنمية اقتصادية وساد هذا الاتجاه في الستينات من القرن العشرين

العقد التنموي الأول(، وتنمية بشرية محورها الإنسان وساد هذا الاتجاه في السبعينات)العقد التنموي الثاني(، والتنمية المستدامة وتبدأ هذه المرحلة بنهاية السبعينات (العقد التنموي الثالث) الأمر الذي أدى إلى ظهور مفهوم متكامل للتنمية في العقد الثالث يتضمن توفير الحاجات الإنسانية وتحقيق المشاركة الاجتماعية إلى جانب الحاجة إلى نظام عالمي يضمن التعاون ويحقق السلام والاستقرار ويعطي أولوية لدول العالم الثالث^(١١) .

وتعرف التنمية الشاملة بأنها " عملية أو مجموعة عمليات تغيير هادفة تتضافر فيها جهود الأفراد والمجتمع بمختلف مؤسساته للارتقاء بمختلف قدرات وجوانب النشاط الإنساني المادي والمعنوي على السواء لتحقيق الرفاهية والسعادة التي ينشدها الفرد والمجتمع أو تحقيق درجة عالية منها^(١٢)

ومما سبق يمكن تعريف التنمية بأنها "عملية مقصودة وشاملة ومستمرة لجوانب وأبعاد عديدة في المجتمع وتحدث من خلال نشاط الإنسان وتدخله لتحقيق أهداف معينة وإحداث تطوير كمي وكيفي في جوانب الحياة في المجتمع وزيادة قدرته الذاتية علي إشباع حاجاته المادية والمعنوية لمواجهة مشكلاته وحلها ذاتياً خلال خطة زمنية معينة.

تعريف التنمية المستدامة:

يبدو أن التنمية المستدامة هي التي تصيغ اليوم الجزء الأكبر من السياسة البيئية المعاصرة وقد كان للعمومية التي اتصف بها المفهوم دورا في جعله شعارا شائعا وبراقا مما جعل كل الحكومات تقريبا تتبنى التنمية المستدامة كأجندة سياسية حتى لو عكست تلك الأجندات التزامات سياسية مختلفة جدا تجاه الاستدامة، حيث تم استخدام المبدأ لدعم وجهات نظر متناقضة كليا حيال قضايا بيئية مثل التغير المناخي والتدهور البيئي اعتمادا على زاوية التفسير، فالاستدامة يمكن أن تعني أشياء مختلفة، بل متناقضة أحيانا، للاقتصاديين، وأنصار البيئة، والمحامين، والفلاسفة. ولذا يبدو أن التوافق بين وجهات النظر تلك بعيد المنال.

كذلك وبالنظر إلى أن إنجاز التنمية المستدامة يتطلب أمرا من اثنين، إما تقليص حجم طلب المجتمع على موارد الأرض أو زيادة حجم الموارد حتى يمكن على الأقل

تجسير الفجوة بين العرض والطلب إلى حد ما، فإن هذه العملية الهادفة إلى التوحيد التدريجي للمطلوب من الموارد والمعروض منها الجوانب المتجددة وغير المتجددة من الحياة الإنسانية- هي التي تحدد ما المقصود بعملية التنمية المستدامة. ولكن كيف يمكن الدمج بين المطالب والموارد؟ إن هذا السؤال أو على وجه التحديد الإجابات على هذا السؤال هي التي تنتج معاني وتعريفات متنوعة ومتنافسة للتنمية المستدامة، وذلك لان مسألة كيفية دمج المطالب والموارد يمكن أن يجاب عليها بعدة وسائل مختلفة، وذلك تبعاً لاختلاف رؤى أطراف الفكر البيئي حيث هناك من جهة كتاب يحاولون تعديل جانب الموارد من العلاقة بينما يقف في الجهة الأخرى كتاب يركزون على تغيير جانب الطلب.^(١٣)

ولذلك فبرغم الالتزام الدولي تجاه التنمية المستدامة وبرغم أنها قد تبدو للوهلة الأولى واضحة إلا أنها قد عرفت وفهمت وطبقت بطرق مختلفة جداً. وتكمن مشكلة مفهوم التنمية المستدامة في أنه يتأثر بعلاقات القوة بين الدول وداخلها وهذه الحقيقة تتطلب مراجعة نقدية للمفهوم. فمن الواضح أن علاقات القوة هي التي تصيغ المعاني واللغة التي يستخدمها الناس.

ولكن إذا نظرنا إلى الحد الأدنى من المعايير المشتركة للتعريفات والتفسيرات المختلفة للتنمية المستدامة، هذا يعني أن التنمية المستدامة لا بد أن تحدث عبر فترة زمنية لا تقل عن جيلين، ومن ثم فإن الزمن الكافي للتنمية المستدامة يتراوح بين ٢٥ إلى ٥٠ سنة.

وتتمثل الخاصية المشتركة الثانية في مستوى القياس. فالتنمية المستدامة هي عملية تحدث في مستويات عدة تتفاوت (عالمي، إقليمي، محلي). ومع ذلك فإن ما يعتبر مستداماً على المستوى القومي ليس بالضرورة أن يكون كذلك على المستوى العالمي. ويعود هذا التناقض الجغرافي إلى آليات التحويل والتي من خلالها تنتقل النتائج السلبية لبلد أو منطقة معينة إلى بلدان أو مناطق أخرى.

وتعد المجالات المتعددة خاصة ثلاثة مشتركة حيث تتكون التنمية المستدامة من ثلاثة مجالات على الأقل: اقتصادية، وبيئية، واجتماعية ثقافية. ومع أنه يمكن تعريف التنمية المستدامة وفقاً لكل مجال من تلك المجالات منفرداً، إلا أن أهمية المفهوم تكمن تحديداً في العلاقات المتداخلة بين تلك المجالات. فالتنمية الاجتماعية المستدامة تهدف إلى التأثير على تطور الناس والمجتمعات بطريقة تضمن من خلالها تحقيق العدالة وتحسين ظروف المعيشة والصحة. أما في التنمية البيئية المستدامة فيكون الهدف الأساس هو حماية الأنساق الطبيعية والمحافظة على الموارد الطبيعية.

أما محور اهتمام التنمية الاقتصادية المستدامة فيتمثل في تطوير البنى الاقتصادية فضلا عن الإدارة الكفؤة للموارد الطبيعية والاجتماعية.

والقضية هنا أن تلك المجالات الثلاثة للتنمية المستدامة تبدو نظريا منسجمة لكنها ليست كذلك في الواقع الممارس. كذلك فإن المبادئ الأساسية هي الأخرى مختلفة فبينما تمثل الكفاءة المبدأ الرئيس في التنمية الاقتصادية المستدامة تعتبر العدالة محور التنمية الاجتماعية المستدامة، أما التنمية البيئية المستدامة فتؤكد على المرونة أو القدرة الاحتمالية للأرض على تجديد مواردها.^(١٤)

ثالثاً : دور التعليم في التنمية الاقتصادية في العراق:

هناك علاقة وثيقة وقوية بين التربية والتعليم والتنمية لأن هدفها ومحورها ووسيلتها هو الإنسان وغايتها هو تطبيق شريعة الله ونشرها والمحافظة على التراث والقيم العربية والإسلامية في عصر العولمة . ومما يؤكد الصلة والارتباط بين التعليم والتنمية ما يستقي من مبادئ وفلسفة المجتمع حيث أن التعليم يهدف إلى غرس العقيدة الإسلامية في نفوس الافراد وإكسابهم المعارف والمهارات والقيم والعادات والتقاليد وتهيئتهم ليكونوا أعضاء نافعين في بناء مجتمعهم محبين لوطنهم معترين بتاريخه وحضارته وتراثه في مواجهة تحديات العولمة^(١٥).

والجانب الاقتصادي هو عنصر مهم من عناصر التنمية وأن التنمية الاقتصادية في علاقتها بالتعليم ربما تكون أكثر الأبعاد التي شغلت المهتمين بتناول العلاقة بين التعليم والتنمية، وقد يرجع ذلك إلى أن العلاقة بين التعليم من ناحية والتنمية الاجتماعية والسياسية والثقافية من ناحية أخرى أكثر وضوحاً وتحديداً ، وربما كذلك في المقابل لأن التنمية الاقتصادية هي من أكثر الجوانب التي تشغل الإنسان لارتباطها بدخله ومستوي معيشته^(١٦).

وتوجد علاقة جدلية تبادلية بين التعليم والتنمية الاقتصادية، حيث إن التنمية الاقتصادية تتطلب توفير العمالة الماهرة ، والكوادر الفنية والإدارية ، وتغيير العادات اليومية والقيم والاتجاهات نحو التخطيط والمستقبل والعمل وإتقانه وقيمة الوقت والالتزام ، وهذا لا يتحقق إلا من خلال التربية والتعليم ، وفي المقابل فإن التنمية الاقتصادية توفر رأس المال اللازم للإنفاق على التعليم . ويؤكد المتخصصون على إن التعليم العام يسعى إلى تزويد الطلاب بالمعلومات والمهارات والقيم التي تفيدهم في حياتهم العملية ، ويعمل على تنمية العمليات العقلية لمواصلة التعلم ، ويزيد من قدرتهم على أداء المهام والأعمال ، وعلى كيفية التعامل مع المعلومات والتكنولوجيا وأدوات الإنتاج الحديثة^(١٧).

كما إن التقدم لم يعد مرتبطاً بمصادر الثروة الطبيعية المتاحة للأمة بقدر ارتباطه بمصادر ثروتها البشرية حيث تعتمد الحضارة المعاصرة – وهي حضارة علمية وتكنولوجية – على أفكار وثقافة الناس ، ثم هي تتحول إلى عمل على أيدي الناس ، ومن ثم فإن التجديد يجد جذوره في تنمية العنصر البشري ، والتربية في مفهومها العام لا تزود بمهارات خاصة فحسب بل إنها أيضا تنمي اتجاهات إيجابية نحو ألوان خاصة من النشاط ، ونحو قيمة التربية ذاتها ، وأنه من المقبول أن تكون هذه الاتجاهات أكثر أهمية في دفع التنمية الاقتصادية، وأن التعليم يسهم بشكل مباشر في زيادة الدخل القومي عن طريق تنمية الثروة البشرية ورفع كفاءة وإنتاجية اليد العاملة (١٨)

وأن التربية هي الأداة الأساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وطالما أن التعليم في العراق يعاني من بعض المشكلات فإنه يمكن القول أن تلك المشكلات التي يعاني منها التعليم تنعكس آثارها السلبية على خطط التنمية فيها ، ولا يمكن بالتالي أن تحقق هذه الخطط أهدافها كاملة ، وإذا كان رجال الاقتصاد يقيمون ما تم إنجازه من خطط اقتصادية ، ويحاولون أن يرجعوا القصور في تحقيق أهداف الخطة إلى عوامل اقتصادية ، وإلى الزيادة السكانية غير المتوقعة ، فإنه يمكن القول أن أهم عامل وراء قصور خطط التنمية الاقتصادية ، في تحقيق أهدافها كاملة ، هو قصور في بعض جوانب التربية ، وينطبق ذلك على مراحل التعليم بصفة عامة ، وأن الصعوبة الأولى التي تواجه عملية التنمية تتعلق برأس المال البشري ، ولهذا يكون التقدم والتنمية بطيئة السرعة (١٩)

ومما سبق يمكن أن نؤكد على أهمية تحسين مستوى التعليم والربط بين التعليم ومناهجه من ناحية وحاجات ومتطلبات التنمية في المجتمع من ناحية أخرى. وأن دور التعليم في التنمية تستند على مبدأ زيادة الانتاجية في حالة التنمية البشرية وتحقيق مستوى معين من الانتاجية كما هو في التنمية الاقتصادية، فالتعليم يرفع من مساهمة القوى العاملة في الناتج اضافة الى انه يكفل حد معين من الناتج من خلال توفير الايدي العاملة الماهرة الفنية والمدربة على احدث مناهج التدريب العملية (٢٠).

لذلك فإن دور ووظيفة اي نظام تعليمي ضمن اي تشكيلة اجتماعية واقتصادية لبلد ما تتحدد وفق اعتبارات وخصوصيات منها تلبية الاحتياجات من القوى العاملة الضرورية لانجاز عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتهيئة واعداد الهيئات التدريسية والملاكات التدريسية لمستويات التربية والتعليم كافة وحسب التخصصات المطلوبة، تهيئة القوى العاملة عالية المستوى من النواحي العلمية والفنية المسؤولة عن التعامل مع العلم والتكنولوجيا والبحث العلمي والتطوير لمواجهة تحديات العصر

وفق حاجات البلد. ان الدور الذي يسهم به التعليم في النمو الاقتصادي يبدو واضحا من خلال المخرجات التي تدخل الى سوق العمل من مختلف الاختصاصات والمستويات التعليمية والتي كانت تساهم في عملية التنمية وزيادة الانتاج والانتاجية خاصة خلال عقد السبعينات

المحور الثاني: آثار التعليم على مؤشرات التنمية الاقتصادية في العراق :

١- واقع التعليم في العراق :

تمتع النظام التعليمي في العراق بمستوى جيد من الاهتمام والتطوير خلال عقد السبعينات والثمانينات إذ حقق معدلات عالية للتعليم وعلى جميع المستويات قياسا بالنظم التعليمية الأخرى في المنطقة. ونتيجة لارتفاع الطلب على التعليم فقد حقق تطورا ملموسا في مراحله كافة، إذ حدثت تغييرات كبيرة في حجم وأعداد المسجلين في مختلف المراحل الدراسية. حيث ضمن الدستور العراقي مجانية التعليم في كافة مراحله ومنذ سنة ١٩٧٤ فضلا عن مبدأ إلزامية التعليم الابتدائي ومحاولة مده إلى التعليم المتوسط^(٢١).

أن النظام التعليمي في العراق حكوميا ولجميع المراحل الدراسية إذ تقوم الدولة بتوفير اعضاء الهيئات التعليمية والتدريسية والمسلتزمات التربوية، وأنشئت في الآونة الأخيرة عدد من الكليات الأهلية في مرحلة التعليم العالي والتي يشارك في تنفيذها المنظمات المهنية. أن الفلسفة التربوية في البلد يتم تعزيزها ضمن إطار يتناول المحاور الآتية^(٢٢).

- ١- حق التعليم المجاني في جميع المراحل الدراسية ولجميع المواطنين.
- ٢- إلزامية التعليم الابتدائي ومحاولة مده إلى المرحلة المتوسطة.
- ٣- نشر التعليم بجميع فروعه.
- ٤- تحقيق مبدأ توفير فرص التعليم لجميع المواطنين بدون تمييز.
- ٥- ايلاء عناية خاصة لسكان المناطق الريفية والنائية.
- ٦- تشجيع التفوق والإبداع في سائر الأنشطة الفكرية والعلمية والفنية.
- ٧- العناية بالمتميزين من الطلاب والتربية الخاصة لبطيئي التعلم

٢- تطور الإنفاق على التعليم في العراق :

ويعد الإنفاق على التعليم استثماراً في البشر يساهم في تحقيق النمو والتطور في أي بلد كان، إذ يعد الفرد الجاهل عبء على الدولة، في حين يساهم الفرد المتعلم في زيادة الإنتاج وتحقيق أعلى إنتاجية ممكنة من خلال بناء قاعدة إنتاجية بالتعليم، وعند تحقيق فرص العمل المناسبة لهذه القاعدة فإنها ستساهم في زيادة الناتج القومي (٢٣)،

وعليه فإن أداة التنمية هي أن يكون الإنسان العراقي قادراً على خدمتها والتأثير فيها والمشاركة في الإنتاج وتقديم المجتمع، إذ تشير البيانات المتاحة بأن معدل النمو لهذا الإنفاق قد بلغ (٢١,٧%) خلال المدة ١٩٧٠-١٩٨٠. وتشير المؤشرات بأن نسبة الإنفاق على التعليم من الإنفاق الحكومي قد بلغت (٢٢,٢%) لسنة ١٩٩٠ مما يؤشر تأثير الحرب والحصار الاقتصادي على الإنفاق على التعليم بالرغم من ارتفاع الأعداد المطلقة للأرقام والتي تعكس التضخم الحاصل في الاقتصاد العراقي. إذ كانت ميزانية التعليم تمثل (٥,٢%) من الناتج القومي الإجمالي لعام ١٩٧٠ انخفضت إلى (٤,١%) لسنة ١٩٨٠ وان الإنفاق على التربية كان يشكل (٦%) من الناتج القومي الإجمالي لعام (١٩٨٨-١٩٨٩). وعيه فإن التخصيصات المالية للتربية والتعليم قد تأثرت بشكل مباشر بعد عقد الثمانينات وزيادة المطردة للإنفاق على التسليح العسكري بعد أحداث حرب الخليج وفرض الحصار الاقتصادي على العراق حيث انخفضت إلى (٣,٣%) من الناتج القومي الإجمالي بعد عام ١٩٩٠ (٢٤)،

وأن نسبة الإنفاق على التعليم من الناتج المحلي الإجمالي ارتفعت إلى (٤,٧%) و (٤,٨%) خلال السنتين ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ نتيجة للارتفاعات الكبيرة في أسعار النفط وزيادة معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي فقد أدى ذلك إلى ارتفاع نسبة الإنفاق على التعليم إلى (٤,٩%) ثم ارتفعت إلى (٥,٩%) عام ٢٠٠٧. وقد حدث تطوراً إيجابياً على امتداد عمر الدولة العراقية فيما يتعلق بتمويل النظام التعليمي. أن هذا الارتفاع كان أقل بالقياس إلى المستوى العام و تعاضم الحركة الاقتصادية و الاجتماعية (٢٥)

في السنوات التالية تعاضم الريع النفطي، و تعاضم معه نسبياً الإنفاق على التعليم. وفي عقد السبعينات تعاضم الإنفاق و ذلك لمواجهة متطلبات مجانية التعليم و الزاميتها كذلك متطلبات محو الأمية الإلزامي. غير أن حجم الإنفاق بدأ بالتراجع مع استمرار الحرب العراقية الإيرانية (١٩٨٠-١٩٨٨) ثم ازداد الوضع سوءاً بعد عام ٢٠٠٢-٢٠٠٣ (حرب الخليج الثانية مع استمرار الحصار الدولي) في عام ٢٠٠٢-٢٠٠٣ تحولت أعداد من المدارس إلى مخازن للأسلحة و مع بدء الحرب و انهيار النظام

عدد خاص لوقائع الندوة العلمية السنوية لقسم الدراسات الاقتصادية في مركز المستنصرية
لدراسات العربية والدولية للعام ٢٠٢٣

السابق تعرضت المؤسسات التعليمية للنهب و التدمير . ووجد النظام التعليمي اول متنافس له عام ٢٠٠٤ حيث اسهمت اليونيسيف مع وزارة التربية في تقويم وضع التربية و التعليم و قام البنك الدولي قبل ذلك أي في عام ٢٠٠٣ بوضع تقديرات مشتركة لاعادة الاعمار في عام ٢٠٠٣ ، و مع الاستقرار النسبي للاوضاع عام ٢٠٠٥ تحسن نصيب تخصيصات وزارة التربية لتبلغ نسبة الموازنة الجارية الى الموازنة الاستثمارية للتربية (٢,٥%) من الموازنة الجارية لعام ٢٠٠٥ ثم ارتفع في عام ٢٠١٥ ليصل الى (٩,٦%) من الموازنة الجارية كما يتضح من الجدول (١) الذي يبين تطور الانفاق التعليمي في العراق. حيث كانت نسبة الموازنة الجارية للتربية من مجموع الموازنة الجارية للعراق قد بلغت مانسبته (٣١,٨%) عام ٢٠٠٥ وارتفعت لتصل الى (٦٢,٠٨%) عام ٢٠١٥ ، اما نسبة الموازنة الاستثمارية للتربية من مجموع الموازنة الاستثمارية للعراق فقد كانت (٢,٥٠٢%) عام ٢٠٠٥ وانخفضت الى (٠,٩٥%) لعام ٢٠١٥ أما نسبة الموازنة للتربية اجمالاً من مجموع الموازنة العامة للعراق فقد كانت (٣٠,٠٥%) لعام ٢٠٠٥ ثم انخفضت الى (١٣,٢٣%) لعام ٢٠١٥ . و يلاحظ ان ميزانية التربية الاستثمارية لا تشكل الكثير ما يعني ان النسبة الاعلى تنفق كرواتب و اجور اما المشاريع الاستثمارية فلا تحظى الا بالقليل.

لقد ارتفعت الموازنة الجارية للتربية على نحو متصاعد وواضح الا ان الموازنة الاستثمارية ظلت في حدود متواضعة بل انها انخفضت الى (٠,٢٤%) عام ٢٠٠٨ و هو مؤشر يفصح عن ضالة حجم الموازنة كما يؤشر حقيقة ان ما سينفذ من مشاريع سيكون محدودا ايضا .

جدول (١) تطور الانفاق التعليمي في العراق

السنة	الموازنة الجارية للعراق	الموازنة الاستثمارية للعراق	نسبة الموازنة الجارية من مجموع الموازنة الجارية للعراق	نسبة الموازنة الاستثمارية من مجموع الموازنة الاستثمارية للعراق	نسبة الموازنة الجارية الى الاستثمارية للتربية %
٢٠٠٥	١٩٠.٢٦٨.٠٠	١١١.٨٣٠.٠٠	٣١,٨	٢,٥٠٢	٢,٥%

عدد خاص لوقائع الندوة العلمية السنوية لقسم الدراسات الاقتصادية في مركز المستنصرية
للدراسات العربية والدولية للعام ٢٠٢٣

٢٠٠٨	٤٤١٩٠٧٤٧	٩٢٧٢٠٠٠	٣٥,٩	٠,٢٣	٣١,١٩	٠,٢٤%
٣٠١٢	٣٣٢٣٢٦١٠ ٣	٢٦٣٣٦٥٦٢	٥٨,٠٢	١,٣	٣٧,١٧	٢,٩%
٢٠١٤	٥٨٦٢٥٢٣٤	٢٤٩٣١٢٣٢	٢٣,٤٨	١,١٦	١٩,٩٥	٦,٦%
٢٠١٥	٥٨٦٢٥٢٣٤	١٥٦٧١٢٢٧	٦٢,٠٨	٠,٩٥	١٣,٢٣	٩,٦%

جدول (٢) حصة الطالب و المدرسة من الموازنة الجارية و الاستثمارية

السنة	الموازنة الجارية للتربية	عددالطلاب	عددالمدارس	حصة الطالب من الموازنة الجارية (١/٢)	حصة المدارس من الموازنة الجارية (١/٣)
٢٠٠٥-٢٠٠٤	٦٠٥١٣٥٠٠٠	٥,٤٥٦,١٣٨	١٥٧٥٤	٩,٠١	٠,٢٦%
٢٠٠٥-٢٠٠٦	١٥٨٩٧٢٠٠٠	٥,٥٩٨,٣٦٨	١٦٨٥٧	٣,٥٢	٠,١١%
٢٠٠٦-٢٠٠٧	١٩٢٨١١٢٠٠	٥,٨٥٤,٩٤٩	١٧٣٩٠	٣,٠٣٦	٠,٠٠٩%
٢٠٠٧-٢٠٠٨	١٣٧٦٦٠٠٠٠	٦,١٥٦,٨١٠	١٧٩١٦	٤,٤٧	١,٣٠%

ان مؤشرات التطور الكمي مهمة اذا اخذنا بالاعتبار حجم الدمار الذي لحق بالنظام التعليمي تعد متواضعة فضلاً عن كلمة مثل (مدرسة) قد لا تعني المدرسة بالصورة التي نعتقد انها تحقق الشروط و المتطلبات الانسانية و التربوية . كذلك نلاحظ ان هناك تذبذباً في حصة المدارس في السنوات المؤشرة بينما تتصاعد حصة الطالب و هو امر يتطلب درجة كافية من الموازنة ، حيث كانت حصة الطالب من الموازنة الجارية للعام الدراسي ٢٠٠٥-٢٠٠٤ مانسبته (٩,٠١%) ثم ارتفعت الى (٤,٧%) للعام الدراسي ٢٠٠٨-٢٠٠٧ اما حصة المدارس من الموازنة الجارية فقد بلغت (٠,٢٦%) للعام الدراسي ٢٠٠٥ -٢٠٠٤ وارتفعت لتصل الى (١,٣٠%) للعام الدراسي ٢٠٠٨-٢٠٠٧ كما هو موضح في الجدول (٢) الذي يبين حصة الطالب و المدرسة من الموازنة الجارية للتربية في العراق .

وان مشكلة النظام التعليمي بكل جوانبه قضية وطنية كبرى مع ملاحظة ان هذا النظام لم يكن موضع اهتمام منذ اكثر من ربع قرن و قد تعاضمت مشكلاته في السنوات الاخيرة

و الواقع ان من الخطا الجسيم النظر الى التعليم بوصفة نظاما ينبغي ان يخضع للاعتبار المالي للدولة لان مستقبل المجتمع يتوقف عليه كما ان اية زيادة في تمويلة تعد استثمارا للمستقبل اذا احسن التصرف فيها الى جانب ان الارقام بحد ذاتها قد تكون مضللة ،فزادات الرواتب مثلا لا تعني التحسن في درجة الكفاءة بالضرورة . كذلك فان زيادة الانفاق على الطالب لا تقوم بالضرورة على قاعدة العدالة فهل ان ما يتفق على الطالب في مدرسة طينية بالريف يساوي الانفاق على مدرسة في حي حضري من احياء بغداد او البصرة .

٣-الانفاق على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي في العراق:

شكل الانفاق على التعليم ما نسبته (١,١%) تقريبا من مجموع الانفاق ، فقد ارتفعت نسبة الانفاق على التعليم بنسبة ملحوظة بلغت (٤,٦%) خلال عام ٢٠١٥ قياسا بالعام السابق ويعود ذلك الى ارتفاع اجور الدروس الخصوصية واسعار المستلزمات الدراسية في السوق المحلية والى ارتفاع الاجور في الكليات الاهلية والبالغ (٢٣%) كلية اهلية في بغداد والمحافظات، وكذلك اجور الدبلوم والماجستير والدكتوراه على النفقة الخاصة، وكذلك اجور المدارس الخاصة (٢٦) .

ولاتعكس سنوات البحث كفاءة بالتمويل التربوي الاستثماري، لا من حيث الحجم ولا من حيث نسب التنفيذ بل الاكثر من هذا تباين مايخص للاستثمار التربوي خلال سنوات البحث بشكل حاد فبعد ان بلغ متوسط مايخص للاستثمار خلال السنوات الثلاث الاولى (٢%) فقط ليتضاعف بشكل مفاجيء خلال السنوات الخمس المتبقية (٩%) وهو امر فوق الطاقة التنفيذية للوزارة مما انعكس سلباً على كفاءة التنفيذ فمثلاً بالصرف الفعلي والانجاز المادي ان تلك النسب جاءت فوق الطاقة التنفيذية له ولم يكن مستعداً لها ، ولهذا اعيدت مبالغ كبيرة من تلك التخصيصات مما حرم النظام التربوي من فرصة تحسين بنيته التحتية .لم تشهد المدة ٢٠٠٥- ٢٠١٥ تغيرا جوهريا او نقلة نوعية في الانفاق على التعليم في العراق، إذ يبين الجدول (٣) ارتفاع حجم الانفاق الحكومي التعليمي من (١,٢٣٩,٨٣٢) مليون دينار عام ٢٠٠٥ الى (٨,٨٩٦,٩٦٢) مليون دينار عام ٢٠١٥ بالأسعار الجارية وبلغت نسبة الانفاق على التعليم الى الناتج المحلي الاجمالي (٥,٢%) لعام ٢٠٠٥ ثم وصلت الى (٧,٩%) لعام ٢٠١٠ في حين وصلت في عام ٢٠١٥ الى مايقارب (٢٩,١%) والسبب في ذلك يعود الى الاختلالات الهيكلية في بنية الموازنة التربوية وظروف موضوعية تتعلق بالعمل الميداني ، اما الاختلالات فهما

تدني نسبة ما يخصص للموازنة الاستثمارية التربوية الى اجمالي الموازنة التربوية حيث الميل الدائم الى تضخم في الموازنة الجارية اذ لم يتعد نسبة الموازنة الاستثمارية طيلة السنوات العشر الـ (٦.٦%) من مجمل الموازنة التربوية العامة مما يجعل فرص نشر التعليم واعادة تصحيح البنية التحتية له ضئيلة جداً ، تضخم فصل الرواتب والاجور في الموازنة التربوية الجارية، وهذا هو الاختلال الثاني الى حد بلغ متوسط هذا الفصل خلال المدة ٢٠٠٥-٢٠١٥ (٩٣%) تاركاً البنود الاخرى كالمستلزمات السلعية والخدمات والصيانة ... الخ تتصارع على نسبة جد ضئيلة (٧%) مما حد من قدرة الادارة التربوية في المناورة وايجاد فرص لتحسين نوعية التعليم واصلاح بنيته من مختبرات ووسائل تعليمية وغيرها . اذ استمر هذا القيد وافقد الموازنة التربوية القدرة على الاستجابة للتغيرات ذات العلاقة بالعمل التربوي كالتغطية المختبرية الحديثة او ادخال التقنيات المعاصرة (الحاسوب والمعلوماتية) . اما الظروف الموضوعية فتتمثل بطريقة او اسلوب اعداد الموازنة الذي بقي رهين التوقعات والتخمينات المحسوبة على اساس السنوات السابقة لهذا لم تستطع الادارة التربوية عند انفاق تلك الموازنة تحسين البنية التربوية بل على العكس ارتفع الازدواج الثنائي لكافة المراحل(٢٧) .

جدول (٣) الناتج المحلي الاجمالي ومتوسط نصيب الفرد منه والانفاق على التعليم في العراق

السنة	الناتج المحلي الاجمالي (١)	*معدل النمو السنوي للناتج المحلي الاجمالي (٢)	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (٣) الانفاق على التربية والتعليم (٤)*نسبة الانفاق على التربية والتعليم كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي (٥)	الانفاق على التربية والتعليم (٤)	*نسبة الانفاق على التربية والتعليم كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي (٥)
٢٠٠٥	٦٥,١٤٠,٢٩٣,٦٨٨	-----	٢٣,٥٠,٢	١٢٣٩٨٣٢	٥,٢%
٢٠٠٧	٨٨,٨٤٠,٠٥٠,٤٩٧	٤٨,١٤	٣,١٢٥,٠٦	٧٦٥٤٣٢٤	٦,٦%
٢٠٠٨	١٣١,٦١٣,٦٦١,٥١٠	١٥,١٦٠	٤,٥١٣,٠	٧٧٥٤٣٢١	٦,٧%
٢٠٠٩	١١١,٦٦٠,٨٥٥,٠٤٣	٢٤,٠٥	٣,٧٢٥,٧	٧٨٦٩٧٦	٧,١%

عدد خاص لوقائع الندوة العلمية السنوية لقسم الدراسات الاقتصادية في مركز المستنصرية
للدرا سات العربية والدولية للعام ٢٠٢٣

٢٠١٠	١٣٨,٥١٦,٧٢٢,٦٥٠	٣٤,٠٩	٤,٤٨٧,٤	٧٩٣٢٥٦٧	%٩,٧
٢٠١١	١٨٥,٧٤٩,٦٦٤,٤٤٤	١٧,٣٦	٥,٨٣٩,٣	٨٠٩٦٥٣٢٢	%١١,٩
٢٠١٢	٢١٨,٠٠٠,٩٨٦,٢٢٣	٦,٦٤	٦,٦٥٠,٢	٨٥٤٣٢٢٢	%١٥,٧
٢٠١٣	٢٣٢,٤٩٧,٢٣٦,٢	٨,٣٨	٦,٨٨٢,٤	٨٨٩٦٧٦٥	%١٩,١
٢٠١٥	٢٢٣,٥٠٨,٠٩٤,٦٨٣	٧,٣٢	٦,٤٢٠,٤	٨٨٩٦٩٦٢	%٢٩,١

الاستنتاجات والتوصيات

اولاً: الاستنتاجات:

١- إن النظام التعليمي في العراق حكومياً ولجميع المراحل الدراسية إذ تقوم الدولة بتوفير اعضاء الهيئات التعليمية والتدريسية والمسلتزمات التربوية وأنشئت في الآونة الأخيرة عدد من الكليات الأهلية في مرحلة التعليم العالي والتي يشارك في تنفيذها المنظمات المهنية.

٢- يعد الإنفاق على التعليم استثماراً في البشر يساهم في تحقيق النمو والتطور في اي بلد كان، إذ يعد الفرد الجاهل عبء على الدولة، في حين يساهم الفرد المتعلم في زيادة الانتاج وتحقيق اعلى انتاجية ممكنة من خلال بناء قاعدة انتاجية بالتعليم، وعند تحقيق فرص العمل المناسبة لهذه القاعدة فإنها ستساهم في زيادة الناتج القومي.

٣- لقد التزمت الدولة العراقية وفق مبادئ الدستور العراقي ٢٠٠٥، بتوفير فرص التعليم وبشكل متساوي لجميع العراقيين. وخلال العقدین الاخيرين، تعرض التعليم في العراق، إلى تدهور طال جميع مرافق العملية التعليمية، مما يتطلب وقفة حقيقية وجادة تضمد الجراح وتسرع في عمليات الصالح، لتحقيق الأهداف ذات الصلة باستراتيجية الصالح الاقتصادي.

٤- توجد علاقة جدلية تبادلية بين التعليم والتنمية الاقتصادية، حيث إن التنمية الاقتصادية تتطلب توفير العمالة الماهرة، والكوادر الفنية والإدارية، وتغيير العادات اليومية والقيم والاتجاهات نحو التخطيط والمستقبل والعمل وإتقانه وقيمة الوقت والالتزام

٥- ان ميزانية التربية الاستثمارية لا تشكل الكثير ما يعني ان النسبة الاعلى تنفق كرواتب و اجور اما المشاريع الاستثمارية فلا تحظى الا بالقليل القليل . و هو واقع يعكس حقيقة الارتباط بين بنية التعليم و بنية الدولة.

٦- هناك علاقة وثيقة ما بين التعليم والبطالة والتعليم والفقر حيث ان ناتج التعليم في العراق تغلب عليه ثلاث سمات هي : تدني التحصيل المعرفي ، وضعف القدرات التحليلية والابتكارية ، واطراد التدهور فيه، واصبحت العملية التعليمية لاتخدم سوق العمل بل تساهم في تفاقم مشكلة البطالة ، كذلك الحال بالنسبة للفقر حيث هناك تفاوت ما بين الذكور والاناث وما بين الريف والمدينة.

٧- نلاحظ علاقة عكسية بين ارتفاع المستوى التعليمي و انخفاض نسب الالتحاق اي ان نسب الاطفال الملتحقين تقل كلما ارتفع السلم الدراسي وعلى المستوى الافقي (بحسب فئات الدخل) ترتفع النسب باتجاه الاغنى . من زاوية اخرى تكشف اسباب عدم الالتحاق بالمدارس اي الفئات العمرية (٦-١٩) سنة عن تاثير الفقر المباشر او غير المباشر على الموقف من الالتحاق بالدراسة .

التوصيات:

١- يجب ان تكون هناك سياسة حقيقية للتنمية لغرض تقليل نسبة الامية ونسبة الفقر ونسبة البطالة مع زيادة عدد السكان

٢- أن توفر الأموال والمرافق اللازمة لنظام التعليم العام بكافة مراحلها.

٣- أن يكون محور التوسعات والإصلاحات في نظام التعليم العام في المدارس الابتدائية والثانوية الفعالة.

٤- جذب المعلمين والمعلمات ممن يتميزون بقدرات فكرية واجتماعية فائقة من الطراز الأول وذلك بدفع رواتب مجزية لهم ، وتحمل نفقات توفير التقنية في المدارس ، وتدريب المعلمين والإداريين تدريباً فعالاً .

٥- يجب على الحكومة ان تحاول امتصاص البطالة بتشغيل افراد منتجين ومؤهلين غير أن ذلك لا يكفي للقضاء على البطالة، ايضاً السياسة الاقتصادية يجب ان تعتمد على توزيع الثروات بالتساوي على كافة افراد المجتمع وليس حصرها بيد أشخاص معينين يوزعونها في إطار المحسوبية والمنسوبية والمحزوبية، أي الانتماء إلى أحزاب معينة، فضلاً على القضاء على انتشار الفساد الذي استنزفه الثروات العراقية.

قائمة المصادر

- ١- أبو العينين ، علي خليل ، التربية الإسلامية والتنمية ، مجلة رسالة الخليج العربي ، العدد ٢٢ ، السنة السابعة ، الرياض ، ١٩٨٧. ص ٣٤
- ٢- الشبيبي ، عبد الحميد ، باسمه محمد صادق واسيل عوض ، دور التعليم والتدريب في تطوير الموارد البشرية مع إشارة الى تجربة كوريا الجنوبية ، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، دائرة الموارد البشرية ، قسم سياسات التشغيل ، ٢٠٠٦. ص ٥٥
- ٣- الجوهري ، محمد وآخرون، علم اجتماع التنمية ، القاهرة ، دار الهلال للطباعة والتجارة، ١٩٨٤. ص ٦٧
- ٤- العتيبي ، عبد المحسن سعد ، دور التربية في التنمية الشاملة في المملكة العربية السعودية ، مجلة التربية المعاصرة ، رابطة التربية الحديثة ، القاهرة، ١٩٩٥. ص ٨٩
- ٥- النوري ، عبد الغني ، اتجاهات جديدة في اقتصاديات التعليم في البلاد العربية ، قطر ، الدوحة ، دار الثقافة ، ١٩٨٥. ص ٧٨
- ٦- الطنطاوي ، أحمد عابد ، إشكالية العلاقة بين التعليم والتنمية الاقتصادية ، التربية والتنمية ، العدد ٨ ، القاهرة ، المكتب الاستشاري للخدمات التربوية، ١٩٩٥. ص ٩٦
- ٧- العلوان ، علاء الدين ، نحو رؤية مشتركة للتربية في العراق ، وزارة التربية، ٢٠٠٤. ص ٤٥
- ٨- العكلي ، طارق ، انعكاسات النمو الكمي والنوعي على التنمية ، ندوة التنمية البشرية في العراق ، جمعية الاقتصاديين العراقيين ، ١٩٩٤. ص ٨٨
- ٩- الكواز ، احمد ، السياسات الاقتصادية وراس المال البشري، ورقة فرعية مقدمة إلى مشروع البحث الميداني حول " العلاقة بين التعليم وسوق العمل وقياس عوائد الاستثمار البشري"، اكتوبر ٢٠٠٢. ص ٧٦
- ١٠- الربيعي ، محمد ، هل من ضرورة لاصلاح التعليم العالي في العراق، شبكة العلماء العراقيين في الخارج، جامعة دبلن، ايرلندا، ٢٠١١. ص ٧٧
- ١١- العلق ، مهدي محسن وآخرون، وطأة الفقر من منظور النوع الاجتماعي (ورقة خلفية لاستراتيجية التخفيف من الفقر في العراق، ٢٠٠٨. ص ٥٦
- ١٢- الزبيدي، علي و آخرون، التربية و التعليم و الفقر في العراق ، ورقة اعدت لاغراض مشروع وضع استراتيجيية للتخفيف من الفقر ، تشرين اول ٢٠٠٨. ص ٣٤

عدد خاص لوقائع الندوة العلمية السنوية لقسم الدراسات الاقتصادية في مركز المستنصرية
للدراستات العربية والدولية للعام ٢٠٢٣

- ١١-القريني، محمد قاسم، إدارة الأفراد، جمعية عمال المطابع التعاونية، عمان، الأردن، ١٩٨٤.ص٦٧
- ١٢-ألنجي، سالم، التنمية البشرية في الوطن العربي الأوضاع الراهنة ومآزق المستقبل، دراسات في التنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠١.ص٨٩
- ١٣-البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٠.ص٦٧
- ١٤-البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي للبنك المركزي العراقي، ٢٠١٤.ص٢١
- ١٥-اللجنة العليا لسياسات التخفيف من الفقر، البنك الدولي، تحليل الفقر في العراق، ج١، النتائج الرئيسية ٢٠١٠.ص٦٧
- ١٦-البنك الدولي، الاتفاق على التعليم، التقرير الوطني عن التنمية البشرية لعام ٢٠٠٨.ص٣٥
- ١٧-بامشموس، سعيد، ونور الدين عبد الجواد، التعليم الابتدائي - دراسة منهجية، ط١، الرياض، دار الفيصل الثقافية، ١٩٨٠.ص٩٩
- ١٨-تصريح النائب الزاملي في جريدة الصباح، العدد(١٧٨٤)، ٣٠، ايلول، ٢٠٠٩.ص٦٦
- ١٩-حمزة، كريم محمد، التعليم في العراق، ورقة للمناقشة، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠١٠.ص٧٨
- ٢٠-خلف، فليح حسن، اقتصاديات التعليم وتخطيطه، عالم الكتاب الحديث، الطبعة الاولى، اربد، الاردن، ٢٠٠٦.ص٣٤
- ٢١-جواد، هاشم، مقدمة في العراق الاجتماعي، بغداد، مطبعة المعارف، ١٩٨٨.ص٨٩
- ٢٢-دويكات، خالد عبد الجليل، دور الدراسات العليا والبحث العلمي في تحقيق التنمية المستدامة في فلسطين، جامعة القدس المفتوحة، فلسطين، ٢٠٠٧.ص٦٧
- ٢٣-رشاد، عبد الناصر محمد، التعليم والتنمية الشاملة، دراسة في النموذج الكوري، ط١، القاهرة، دار الفكر العربي، ١٩٩٧.ص٥٤
- ٢٤-زيتون، محيا، حول عيوب الاحصاءات التربوية، التعليم في الوطن العربي في ظل العولمة وثقافة السوق، بيروت، مركز دراسات الوحدة، ٢٠٠٥.ص٧٨

عدد خاص لوقائع الندوة العلمية السنوية لقسم الدراسات الاقتصادية في مركز المستنصرية
للدرا سات العربية والدولية للعام ٢٠٢٣

٢٥- شرقي ، ساجد، دور الجامعات في تطوير وتنمية المجتمع ،مركز الدراسات
الاي رانية، جامعة البصرة، العدد العاشر ، ٢٠٠٨.ص ٨٩

٢٦- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ابو ظبي، الامارات العربية
المتحدة، ٢٠١٤.ص ٩١

٢٧- عبود ، عبد الغني ، في التربية المستمرة ومحو الأمية وتعليم الكبار. الطبعة
الأولى، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٩٢.ص ٣٥

اثر الارهاب على الاستثمار العراقي

The impact of terrorism on Iraqi investment

أ.م.د. سميرة حسن عطية

قسم الدراسات الاقتصادية

مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية

الكلمات المفتاحية: الاستثمار ، الاستثمار الاجنبي ، العراق ، الارهاب ، الهجمات الارهابية ، الاقتصاد العراق

المخلص Abstract :

يتمتع العراق بمستوى عالٍ من الفساد مما يجعله واحداً من ثامن أكثر الدول فساداً في العالم. لقد فشلت في تمرير قوانين فعالة للاستثمار والضرائب والممتلكات لتأمين الاستثمار المحلي والأجنبي وكذلك إنشاء قوات أمنية فعالة لحماية بنيتها التحتية وأعمالها. إن التفاوت الكبير في مستويات المعيشة ، وفشل التنمية ، وارتفاع معدلات البطالة ، وتدني مستويات المعيشة من بين الأسباب التي ساهمت في تشجيع الإرهاب في العراق. في ضوء هذه المشكلة تمثل فرضية الدراسة "تمكين الناس وتوسيع خياراتهم سيكون عاملاً مهماً في الحد من الإرهاب وهذا سيجعل الناس حريصون على الحفاظ على الاستثمارات الاقتصادية والاجتماعية".

ومنذ دخول التنظيم الارهابي المدينة لم تشهد سوى الخراب والدمار في جميع مراكزها ، اذ توقفت الخدمات في جميع المؤسسات الخدمية العامة، وبالأخص الصحية، والتعليمية ، فيما علقت الشركات العامة والبناء أعمالها واستثماراتها، وهناك آلاف من العمال أصبحوا عاطلين من العمل وتم تدمير العديد من المعالم الأثرية والمزارات الدينية التي تعود للمسلمين والمسيحيين وديانات أخرى، والاستيلاء على محتوياتها. توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها تأثير الإرهاب على الاستثمار في العراق من خلال تحليل مؤشرات (التعليم والصحة والدخل). ونلاحظ أن لها تأثيراً سلبياً على التنمية البشرية. وفي ضوء النتائج السابقة ركزت التوصيات على الحاجة لمعالجة الأسباب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للإرهاب.

الكلمات المفتاحية (Keywords): الاستثمار ، الاستثمار الاجنبي ، العراق ، الارهاب ، الهجمات الارهابية ، الاقتصاد العراقي .

Abstract:

Iraq has a high level of corruption which makes it one of the eighth most corrupt countries in the world. It has failed to pass effective investment, tax and property laws to secure domestic and foreign investment as well as to establish effective security forces to protect its infrastructure and businesses. The great disparity in living standards, the failure of development, the high rates of unemployment, and the low standards of living are among the reasons that contributed to the encouragement of terrorism in Iraq. In light of this problem, the hypothesis of the study represents, "Empowering people and expanding their choices will be an important factor in reducing terrorism, and this will make people keen to preserve economic and social investments."

Since the terrorist organization entered the city, it has witnessed nothing but devastation and destruction in all its centers, as services have stopped in all public service institutions, especially health and education, while public and construction companies have suspended their work and investments, and there are thousands of workers who have become unemployed and many monuments have been destroyed. And religious shrines belonging to Muslims, Christians and other religions, and the seizure of their contents. The study reached a number of results, the most important of which is the impact of terrorism on investment in Iraq by analyzing its indicators (education, health and income). We note that it has a negative impact on human development. In light of the previous results, the recommendations focused on the need. To address the economic, social and political causes of terrorism.

Key words: Investment, foreign investment, Iraq, terrorism, terrorist attacks, the Iraqi economy.

المقدمة Introduction

بكلمات بسيطة ، يُعرف الإرهاب بأنه طريقة لإخافة الناس في جميع أنحاء العالم. الإرهابيون هم أولئك الناس الذين هم سبب الإرهاب. في الوقت الحاضر ، هي مشكلة شائعة في جميع أنحاء العالم. يمكن للإرهاب أن يؤثر على النمو والاستثمار على المدى القصير من خلال عدد من القنوات. مثل هذه الهجمات يمكن أن تزيد من عدم اليقين الذي يحد من الاستثمارات ويحول الاستثمار بالنسبة للبلدان النامية ، تؤدي حملات الإرهاب إلى إنفاق الحكومة على الإجراءات الدفاعية لتقوية الأهداف واتخاذ تدابير استباقية للقبض على الإرهابيين وممتلكاتهم. يمكن أن يؤدي هذا الإنفاق الحكومي المتزايد على الأمن إلى مزاحمة المزيد من الاستثمارات العامة والخاصة المعززة للنمو (Sandler، 2008).

للإرهاب آثار سلبية على النمو والاستثمار ، تنتقل هذه الآثار عبر قنوات مختلفة. أولاً وقبل كل شيء ، الإرهاب يدمر رأس المال المادي والبشري لبلد ما. غالباً ما يؤدي الإرهاب إلى انهيار البنية التحتية الصحية والتعليمية. مما أدى إلى ندرة مياه الشرب النظيفة ومرافق الصرف الصحي والرعاية الطبية وتدهور مستوى التعليم وانخفاض معدلات الالتحاق ، وكل ذلك سلبي على الآثار المترتبة على الاستثمار . ثانياً ، يقيد التجارة والأنشطة التجارية مما يؤدي إلى تقييد النمو الاقتصادي. ثالثاً بسبب الإدراك المتزايد للمخاطر ، قد ينخفض الإرهاب تدفقات الاستثمار وبما أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو جزء حاسم في أنشطة الاستثمار في معظم البلدان النامية وأي انخفاض في الاستثمار الأجنبي المباشر سيققل من الاقتصاد والنمو.

لقد شهد الإرهاب في العراق ذروته. الإرهاب يعني التهديد المنهجي تجاه التنمية بما فيها الاقتصاد والاستثمار. منذ السنوات القليلة الماضية أثر الهجوم الإرهابي على تقدم العراق. نحاول في بحثنا أن نظهر أن الإرهاب يؤثر على التقدم وكذلك على الوضع الاقتصادي للعراق.

المبحث الاول - عناصر البحث

اهمية البحث research importance :

أهمية البحث تنبع من حقيقة أنها مرتبطة بموضوع مهم للإرهاب لشرح طبيعته ، وأهمية معرفة أسباب و آثار الارهاب على الاستثمار والاقتصاد في العراق . حيث أن الإرهاب يمكن أن يكون عقبة أمام تدفقات الاستثمار العراقي ، فإن البلدان التي تتلقى المزيد من مساعدات مكافحة الإرهاب تكون أقل عرضة لهذا التأثير السلبي. كما يُظهر أن المساعدات المرتبطة بالنزاع تخفف من التأثير السلبي للإرهاب على الاستثمار لأنها ترسل إشارة مماثلة إلى المستثمرين الأجانب.

مشكلة البحث Research problem :

أدى تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في العراق إلى ظهور ظاهرة الإرهاب ، مما نتج عنه سلسلة من الآثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، من أبرزها الآثار السلبية على التنمية بشكل عام والتنمية البشرية بشكل خاص ، وهذا يدفع الباحث للتعرف على بعض هذه الآثار.

هدف البحث The aim research :

الغرض من الدراسة تأثير الإرهاب في الاستثمار العراقي من خلال مكوناته:

١. أثر الإرهاب على الاقتصاد العراقي .
٢. تأثير الإرهاب على الخدمات الصحية.
٣. تأثير الإرهاب على دخل الفرد.

حيث أن الزيادة الكبيرة في هذا الخطر يمكن أن تقلل من وضع الاستثمار. الدراسة الحالية مهمة بشكل خاص لأن الاستثمار هو مصدر رئيسي للمدخرات للعراق لدعم نمو الدولة الاقتصادي.

المبحث الثاني

اولا:تعريف الارهاب :

الإرهاب هو "التهديد أو الاستخدام الفعلي للقوة والعنف غير القانونيين من قبل جهة فاعلة غير حكومية لتحقيق هدف سياسي أو اقتصادي أو ديني أو اجتماعي من خلال الخوف أو الإكراه أو الترهيب". ليس لضحايا أو أهداف الهجوم الإرهابي قيمة جوهرية تذكر بالنسبة للجماعة الإرهابية ، لكنهم يمثلون جمهوراً بشرياً أكبر يسعى الإرهابيون إلى رد فعله.

من المهم أن نفهم أن الإرهابيين هم لاعبون عقلائيون. لديهم غرض محدد لاستخدامهم للعنف ويتوقعون أنه سيخلق رد فعل من الجمهور الذي يستهدفونه.
(Corbin, 2012).

الإرهاب هو استخدام العنف مع سبق الإصرار أو التهديد باستخدامه من قبل الأفراد أو الجماعات دون الوطنية من أجل تحقيق هدف سياسي أو اجتماعي من خلال ترهيب جمهور عريض يتجاوز جمهور الضحايا المباشرين. يحاول الإرهابيون جعل هجماتهم تبدو عشوائية لزيادة قلق الجمهور إلى أقصى حد حيث تبدو المخاطر في كل مكان. في الحقيقة ، الهجمات ليست عشوائية ولكنها مخططة لاستغلال نقاط الضعف والقيمة المستهدفة المتصورة.

ثانياً: تقسيم الإرهاب:

تنقسم الأحداث الإرهابية عادة إلى نوعين:

أ. الإرهاب المحلي: الإرهاب الداخلي ينشأ في الداخل وله عواقب على البلد المضيف فقط ومؤسساته ومواطنيه وممتلكاته وسياساته. على هذا النحو ، يشمل الإرهاب المحلي الجناة الضحايا والأهداف من البلد المضيف فقط. من خلال ضحاياها أو أهدافها أو داعمها الجناة أو تداعياتها .

ب. الإرهاب العابر الحدود : يهم أكثر من دولة واحدة إذا عبر الإرهابيون الحدود لارتكاب أعمالهم ، فإن الهجمات تكون عبر الحدود . الحوادث الإرهابية التي تبدأ في بلد ما وتنتهي في بلد آخر (على سبيل المثال ، إرسال رسالة مفخخة بالبريد إلى دولة أخرى) هي أحداث إرهابية عابرة للحدود .

وجدنا أن كلاً من الإرهاب المحلي وعبر الوطني له تأثير سلبي كبير على الاستثمار الناتج المحلي الإجمالي في البلد الذي يقع فيه الهجوم. اعتماداً على المواصفات الاقتصادية القياسية للنماذج المحددة تمامًا.

(ABDELKAFI,2007)

ثالثاً: أسباب الإرهاب

هناك عدد من الدراسات الفكرية المتميزة التي تؤكد على الأهمية النسبية لبعض محددات الإرهاب على أسس نظرية. بعض هذه الدراسات هي:

١. يقترح بعض العلماء أن الإرهاب متجذر في الحرمان الاقتصادي "النسبي" (الذي يتجلى ، على سبيل المثال ، في الفقر وعدم المساواة داخل البلد وانعدام الفرص الاقتصادية).

٢. يؤكد آخرون على دور التغيير الاجتماعي والاقتصادي على الظروف الاجتماعية والاقتصادية على المدى الطويل. وهم يجادلون بأن الإرهاب تغذية عملية التحديث التي تخلق أنواعاً مختلفة من التوتر. بشكل عام ، يرتبط التحديث بالتغيرات الاقتصادية والاجتماعية. والمنظمات الإرهابية قادرة على الاستفادة من تظلمات "الخاسرين في التحديث" ، مما يزيد احتمالية التجنيد أو التمويل أو غيره من أشكال الدعم. كما يجوز للمنظمات الإرهابية استخدام وسائل الاتصال الحديثة للنشر آراءهم بشكل أكثر فعالية. من المرجح أن يؤدي التحديث إلى خفض تكاليف النشاط الإرهابي.

٣. كما يُقال إن النظام السياسي والمؤسسي مرتبط بالإرهاب. هناك نقاش أكاديمي مستمر حول ما إذا كان نظام سياسي معين (نظام ديمقراطي أو استبدادي) أكثر استعدادًا للتعامل مع الإرهاب. في حين أن الأولى يمكن أن تقدم وسائل غير عنيفة للتعبير عن المعارضة ، إلا أنها مقيدة أيضًا في جهودها لتحقيق "مكافحة الإرهاب" الصعبة. بشكل عام ، يجب أن ينخفض النشاط الإرهابي مع مستويات أعلى من الجودة المؤسسية.

٤. يُنظر أحيانًا إلى التحول السياسي وعدم الاستقرار السياسي على أنهما من أسباب الإرهاب ، ولا سيما في الخطاب الشعبي. تؤدي التغييرات في النظام السياسي إلى خلق فراغات سياسية يمكن للجماعات الإرهابية استخدامها لدفع أجنداتها.

٥. العنف هو أيضا نتيجة للصراع الحضاري. الفكرة الرئيسية هي أنه عندما تُظهر المجموعات هويات مختلفة (على سبيل المثال ، بمعنى الأديان المختلفة أو العرق) ، فإن هذا يؤدي إلى مزيد من الصراع إما بين مجموعات مختلفة داخل بلد ما أو بين مجموعات دول مختلفة منظمة على أسس حضارية.

٦- يرتبط التكامل الاقتصادي والسياسي أحياناً بالإرهاب. فمن ناحية ، ينقل هذا الرأي فكرة أن الإرهاب متجذر في التغيير الاجتماعي والاقتصادي والظروف إلى الساحة العالمية. أي أنه إذا تم تحريض الأفراد من خلال نظام عالمي قائم (مثل التوزيع العالمي الحالي للثروة) الذي يُنظر إليه على أنه "غير عادل" ، فينبغي أن يكون من الأسهل على المنظمات الإرهابية أن تجد الدعم من خلال البناء على المظالم ذات الصلة. (Corbin, 2012) ..

المبحث الثالث - مفهوم الاستثمار

أولاً: مفهوم الاستثمار

الاستثمار يعني استخدام المدخرات النقدية والعينية في الاقتصاد لتكوين أصول رأسمالية (موجودات ثابتة) تستخدم في إنتاج السلع والخدمات. عند التدقيق في أي مفهوم الاستثمار نرى تركيزها على الجانب المادي فقط وهي بهذا تنحو منحى المعنى القديم للاستثمار إذ ان غالبية المجتمعات تعاني الركود والعجز وبالتالي بحاجه الى زيادة سنوية في الناتج القومي الاجمالي الامر الذي يعني القيام باستثمارات محده أي معدل معين من الاستثمارات محدد وفق درجة العجز والركود وهذا المفهوم لم يعد مقبولاً في العصر الراهن والمرحلة الحالية فقد تطور كل شيء واصبح الانسان محور عملية التنمية والتطور فهو هدف ووسيلة وحجر الزاوية في كل محاور النشاط الاقتصادي.

ان المفهوم الحديث الذي شاع بدءا من عقدي السبعينات والثمانينات يقوم على ان عملية الاستثمار نشاط متعدد الابعاد يتضمن تغييرات في الهياكل والميول والمؤسسات وتسارعا في النمو الاقتصادي لتحقيق المساواة والقضاء على الفقر وهذه اهداف كل المجتمعات والافراد فهي تتضمن جانبا ماديا وجانبا انسانيا فمستوى المعيشة المتدني يفضي الى مستويات متدنية في التعليم والصحة والخدمات وهذه ترتبط بطريقة او اخرى بانخفاض مستوى الدخل وحصص الفرد منه مما يؤدي بالضرورة الى تدني مستوى المعيشة وعليه اضحى الاستثمار ليس تراكما ماديا انما القدرة على انتاج هذا التراكم وهو ما يتأتى بالاستثمار في راس المال البشري والفكري الذي اصبح العامل المهم في محاور النشاط الانساني واذا كانت زيادة راس المال الكلي تعبر عن الاستثمار المادي فان الاستثمار البشري يعبر عنه من خلال الانفاق على التعليم والتدريب وبناء المهارات متضمنا ايضا الانفاق على البحث والتطوير والصحة. (د. جميل، ٢٠١٤)

ثانيا: انواع الاستثمار:

يمكن تقسيم الاستثمار حسب المعايير الاتية:

أ) معيار العائديه وهي :

- الاستثمارات الخاصة :- يقوم بها اشخاص طبيعيين او معنويون يسعون الى تنمية ثرواتهم عامة وزيادة الانتاج خاصه.
 - الاستثمارات العامة :- وتقوم بها المشاريع التي تعود فيها ملكية وسائل الانتاج للدولة وغايتها تحقيق المنفعة العامة اولاً ثم تحقيق الارباح.
- ب) معيار الهدف من الاستثمار وهي:-

- ١) الاستثمار الاقتصادي وهدفه الزيادة في السلع والخدمات ومن ثم زيادة الناتج القومي الاجمالي.
 - ٢) الاستثمار المالي ويعني نقل ملكية الاموال من مستثمر لأخر.
- ج) حسب معيار النشاط الاقتصادي ويقسم :-

- ١) استثمار زراعي.
- ٢) استثمار صناعي.
- ٣) استثمار خدمي.

د) حسب معيار مادة الاستثمار وهي:-

- ١) استثمار في السلع والخدمات.
- ٢) استثمار في الاصول الاخرى كالألات والعقارات والمعدات.
- ٣) استثمار في الاصول المالية كالأسهم والسندات.

هـ) حسب معيار التمويل:- ويضم

١. الاستثمار المحلي :- وهذا النوع من الاستثمار يكون مصدر تمويله من داخل البلد أي محليا سواء كان من القطاع الخاص او العام ويقوم بإدارته وجني ارباحه مستثمرون يحملون جنسية البلد المحتضن لتلك الاستثمارات.
٢. الاستثمار الاجنبي :- استثمار يكون مصدر تمويله خارجيا أي من خارج حدود البلد وهذه الاستثمارات تهدف الى جني الارباح وزيادة المنافع المتحققة فهو اذن استثمار من خارج الحدود نتيجة لانتقال رؤوس الاموال ومختلف الموارد الاقتصادية بين البلدان المختلفة.

ثالثا: مصادر تمويل الاستثمار:

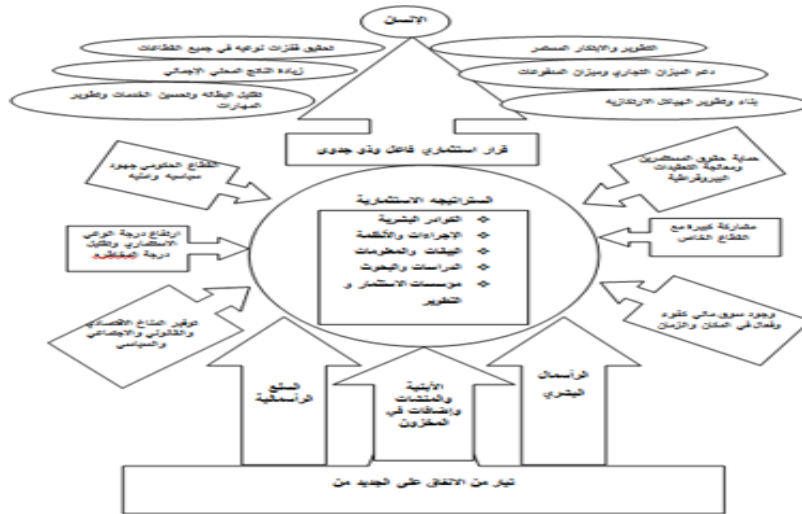
الاستثمار كما هو معروف يعتبر تدفقا من الانفاق وهذا الانفاق هو مادي بالدرجة الاولى يتوجه لمتطلبات الاستثمار انفة الذكر وعليه يتوجب معرفة مصادر هذا الانفاق وهي :

١. المصادر المحلية الوطنية:- وتمثل المدخرات مادته الرئيسة وتأخذ المدخرات هنا العديد من الصور اذ ان هناك مدخرات بواسطة المشروعات (قطاع عام) او الافراد (القطاع العائلي) او تكون واجبة الالزام(قسريه) بواسطة الدولة (الاقتراض الداخلي - الضرائب - التمويل بالعجز).
٢. المصادر الاجنبية:- في حالة قصور المصادر المحلية او لغرض دعمها يعمد الى الاستعانة بالمصادر الخارجي لأجل الحصول على السلع والخدمات المكملة لعوامل الانتاج المحلية وهناك انواع مختلفة للتمويل الخارجي منها:-

أ) القروض الخارجية - وهذه ممكن الحصول عليها نتيجة لعلاقات الدولة الخارجية أي مع الدول الاخرى أو المنظمات الإقراضية الإقليمية والدولية.

ب) التمويل الرسمي - وهي تدفقات اجنبية تتلقاها الدولة المعنية من الدول الاخرى وتشمل مساعدات التنمية الميسرة وتدفقات التنمية الرسمية غير الميسر كقروض البنك الدولي.

ج) الاستثمارات الاجنبية



مخطط يوضح مسار العملية الاستثمارية ذات الجدوى

المبحث الرابع- اثر الارهاب على الاستثمار

اولا: تأثير الإرهاب في المجال الاقتصادي :

يسبب الإرهاب خسائر بشرية و مادية تؤثر سلبا على فرص التنمية، عبر ما خلفه من خسائر في الأرواح البشرية وتدمير الهياكل الأساسية، وخروج رؤوس الأموال، وخلقه لحالات من عدم اليقين والتشويه في الإمكانات الاقتصادية، فضلا عن التكاليف المباشرة عبر مختلف الإستثمارات في مجالات الأمن من وسائل مادية و بشرية ، و كذا نفقات ترميم و إصلاح ما تم تدميره ، و غير المباشرة من خلال نفقات الدولة على الضحايا و عائلاتهم ، و كذا مختلف المصابين من جراء الأزمة سواء كانت إصابات جسدية مادية أو أمراض مزمنة أو عقلية ، مما تثقل كاهل الخزينة العمومية للدول ، غير أن هذه الخسائر الاقتصادية الكبيرة ليست سوى واحدة من عواقب الإرهاب ، إذ كانت عرقلة التنمية الاقتصادية أسوء نتيجة ، و ذلك من خلال

- انعدام الأمن الذي يؤدي إلى تغيير العادات الاستهلاكية والادخار والاستثمار
- انخفاض الاستثمار المباشر ومعدل الادخار.
- تقليل تدفق رؤوس الأموال الأجنبية عن طريق تخفيض حجم الاستثمار المباشر الأجنبي.
- انخفاض حجم التبادل التجاري الخارجي، و بالتالي انخفاض حاد في مكاسب الرخاء.
- انخفاض عدد السائحين.
- التقليل من احتمالات الربح في الشركات الناشطة في البلاد ، مما انعكس سلبا على أسعار الأسهم، و أثر على أسواق رأس المال .

- الهجرة الجماعية لسكان المناطق الريفية بحثا عن المناطق الآمنة بالمدن الكبرى ، مما أدى إلى تراجع المنتج الزراعي بصفة عامة و المنتوجات التقليدية .
(عماد الامارة، ٢٠٠٦)

ثانيا: تأثير الإرهاب في المجال الاجتماعي :

أثر الإرهاب بشكل مباشر على الحقوق الاجتماعية ، من خلال الاعتداءات على المنشآت القاعدية و الصناعية مما يؤدي إلى نقص الحركية الاقتصادية من جراء عزلة السكان و نقص فرص توظيفهم و منها انخفاض القدرة الشرائية و انتشار البطالة ، كما له الاثر السلبي البالغ في مجال التربية ، و التعليم العالي من خلال استفحال ظاهرة التسرب المدرسي ، بالإضافة إلى نشر أفكار متطرفة ضد المرأة، مما يؤدي إلى ظهور ممارسات العنف ضد المرأة و التمييز في حقوقها الاجتماعية خصوصا في الوسط الريفي .

كما يستهدف التطرف العنيف ودعاته أيضا طبقات المجتمع التي أنهكتها الأمية وهمشتها. و استغلال قلة علمهم لتغليبهم بالمفاهيم الدينية المتطرفة لا سيما مفهوم الجهاد بوسائل دعائية تجعل، عَرَضاً وبشكل مبالغ فيه، تجاهل الجهاد أو التقاعس فيه ذنبا عظيما ، فيما قد تُوَجَّج هذه الدعاية لدى بعض الأشخاص شعورا بالذنب للإتحاق بأفكار الأصوليين.

بالإضافة إلى ذلك، القيود التي يفرضها التطرف على مجال الحريات الدينية من خلال سياسة التكفير المنتهجة من طرف الجماعات الإرهابية، مما يؤدي إلى خلق تشنج العلاقات تؤدي في بعض الأحيان للكراهية و العدوان ما بين فئات المجتمع المعتنقة لديانات أخرى و حتى تلك الملحدة، مما يقود لعزلة المجتمع الصادرة منه اشكال هذا التطرف عن المجتمعات الأخرى، بشكل تصبح فيه فرص السفر و التنقل نحو البلدان الأخرى من المسائل العويصة و أحيانا مستحيلة لصعوبة نيل التأثيرات المناسبة مما لا يمكن البعض من زيارة اهاليهم في الخارج و ربما فرص العلاج أو الدراسة بها. (ABDELKAFI,2007)

ثالثا: تأثير الارهاب في الاستثمار العراقي

فان الارهاب يؤدي الى تراجع مستواه بسبب حالة التوتر وعدم اليقين في اوساط المستثمرين وتأثيرها في إلغاء أو تأجيل اتخاذ الكثير من القرارات الاستثمارية، والتراجع في عمليات الاندماج والشراء في مختلف أنحاء العالم، وتباطؤ النمو الاقتصادي العالمي، وتراجع أسعار الأسهم في الأسواق المالية العالمية، وخطط التوسع في الاستثمارات القائمة، مما ينتج عنها تدهور معدلات النمو الاقتصادي، وانخفاض معدلات الاستثمار وزيادة الإنفاق العسكري على حساب القطاعات التنموية الأخرى. ومن الآثار السلبية للإرهاب على الاستثمار الأجنبي داخل هذه

الدول، انه يؤدي الى «هروب» رؤوس الأموال الأجنبية من هذه الدولة المتضررة، إلى ملاذ أكثر أماناً؛ مما ينتج هبوطاً في الأسواق المالية والاستثمارية.

اما شركات التأمين داخل الدولة المتضررة، فسوف يثقل كاهلها تعويضات الضحايا والمرافق الخاصة المدمرة ، ويؤدي احيانا الى إفلاس شركات التأمين في الدولة المتضررة من الهجوم الإرهابي. وهناك أمثلة عديدة على دول متضررة اقتصادياً من الإرهاب، ومنها هجمات الحادي عشر من سبتمبر من عام ٢٠٠١، فقد راح ضحية الهجوم على برجى التجارة ما يزيد على ٣٥٠٠ قتيل، وكلف الحكومة الأمريكية ما يزيد على ٨٠ مليار دولار أمريكي، لإزالة الأضرار والتعويضات والعلاج وغيرها، ناهيك عن الخسائر الفادحة التي تعرضت لها الأسواق المالية الأمريكية.

ومن أبرز آثار الارهاب على الاقتصاد، تفشي البطالة ، اذ يؤدي انخفاض الإنفاق الاستهلاكي ، وانخفاض معدلات الإنفاق الاستثماري، اتجاه الاقتصاد نحو المزيد من التباطؤ ثم الركود، اذ ان المشكلات السياسية والاجتماعية، وعلى المستوى القطاعي فقد حدث تسريح لإلاف العمال؛ حيث بلغ حجم تسريح العمال في قطاع النقل الجوي وحده في الأسبوع الأول لهجمات الحادي عشر من سبتمبر نحو ١٠٠ ألف وظيفة، وهذا يعني انتشار البطالة ، والتي تعد من المظاهر الخطرة في اي بلد لما لها انعكاسات سلبية في المجتمع.

والانعكاس الاخر للإرهاب ، هو التضخم الذي يعني الزيادة العامة في أغلب قيم الأسعار، ويرافقها تأثير في قيمة النقود المتداولة، مما يؤدي إلى انخفاض في قيمتها الفعلية، و زيادة في حجم النقود في السوق، الذي ينتج عنه فقدان للقيمة الحقيقية للعملة، وارتفاع في سعر السلع، والخدمات في الأسواق التجارية.

وبالنسبة لقطاع السياحة، ف للإرهاب تأثير كبير على اقتصاد البلد، اذ ان هناك اقتصاديات كثيرة تعتمد موازنتها على قطاع السياحة ، والارهاب يعمل على زعزعة الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي، مما ينعكس بصورة مباشرة على قطاع السياحة للبلد، اذ ان الذين يتوافدون على دول المنطقة يتم استهدافهم، باختطافهم ومساومة الدول التي يحملون جنسيتها بقدية كبيرة مقابل اطلاق سراحهم، مما يعني شل حركة السياحة في المنطقة، وبالتالي تراجع عائداتها على خزينة الدولة. (د. باع خليفة، ٢٠٠٨)

وهذا يعني، ان الوضع السياسي الدولي وانتشار خطر الإرهاب، ينعكس على انخفاض مؤشر النمو الاقتصادي في معظم دول العالم ، وان ارتفاع معدلات التضخم في الدول الرئيسية المتقدمة ينعكس على الدول النامية.

استنتاجات:

لن يتسبب الإرهاب في آثار اقتصادية أولية فحسب ، بل سينتج عنه تأثير ثانوي (أو غير مباشر) كبير. هذا الأثر الاقتصادي الثانوي هو نتيجة لنظام اقتصادي مترابط تتسبب فيه الهجمات الإرهابية في تعطيل الكيانات الاقتصادية التي لم تكن أهدافاً مباشرة للهجوم. يعاني اقتصاد منطقة متأثرة بالإرهاب من تأثير مباشر بسبب فقدان الممتلكات والأموال المستخدمة لإصلاح المباني والأضرار التي لحقت بالبنية التحتية. كما أنه يعاني من آثار طويلة المدى حيث تتعافى الأسواق المالية ببطء من صدمة الهجوم. الأحداث الإرهابية لا تؤدي فقط إلى تكاليف مادية وغير مادية لأولئك الذين وقعوا ضحية لها ، ولكن أيضا تجبر السلطات المحلية والوطنية على إنفاق المليارات على منع الإرهاب والكشف عن الإرهابيين ومقاضاتهم ومعاقبتهم. إن تأثير الإرهاب سلبي دائماً على الاقتصاد ، والتدمير المادي سبب كبير لذلك. يدمر الإرهابيون المصانع والآلات وأنظمة النقل والعاملين والموارد الاقتصادية الأخرى التي يمكن أن تدمر ممتلكات بمليارات الدولارات وتقتل بلا معنى آلاف العمال المنتجين في الاستثمار العراقي . ان الاستثمار المحلي يحفز ويستنهض طالما يوجد استثمار اجنبي في البلد فالأخير يمثل اضافات مباشره الى التراكم الرأسمالي داخل البلد المضيف من خلال زيادة عدد وقيمة وحجم المشاريع الانتاجية والتجهيزات الرأسمالية.

النمو الاقتصادي يمكن أن يقلل من المواجهة السياسية والصراعات العسكرية. لا يمكن للاقتصاد أن يعمل ويتطور بدون بيئة آمنة ومستقرة. تعزيز التنمية البشرية من أهم الاستراتيجيات التي تؤدي إلى تقليص الأنشطة الإرهابية والمساهمة في النمو الاقتصادي.

التوصيات:

لعب الإرهاب دورًا محوريًا في تثبيط الاستثمار المحلي والأجنبي في العراق. وأظهرت النتائج وجود علاقة سلبية بين الإرهاب والاستثمار على المدى الطويل. إذا كانت عوائد الاستثمار معقولة ، وكان الطلب الكلي مرتفعًا وهناك فرصة أقل للعنف في بلد ما ، فإن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر يزداد. في حين أن الدول التي يكون فيها خطر الإرهاب أكبر من أرباح المستثمرين أقل عرضة لجذب الاستثمارات الأجنبية. وبالتالي ، فإن أحد أسباب انخفاض مستوى الاستثمار الأجنبي هو الإرهاب. سواء كان ذلك استثمارًا محليًا أو استثمارًا أجنبيًا مباشرًا ، فكلاهما مصاب بأضرار الأنشطة الإرهابية. وبالمثل ، وجد أن إجمالي الاستثمار له علاقة سلبية بالإرهاب على المدى الطويل. وتشير الدراسة إلى أنه مع ارتفاع عدد الأنشطة الإرهابية ، يحدث انخفاض في مستوى إجمالي الاستثمار في السنوات التالية. نوصي بالتالي من أجل عدم تأثير الارهاب بالاستثمار للبلد:

عدد خاص لوقائع الندوة العلمية السنوية لقسم الدراسات الاقتصادية في مركز المستنصرية
للدراسات العربية والدولية للعام ٢٠٢٣

- التنسيق بين الدول للإجراءات والإجراءات للتعويض بالتهديد الإرهابي المحتمل والتنبؤ إليه.
- منع الأعمال الإرهابية من خلال تبادل المعلومات الاستخباراتية وتبادل الخبرات وبناء القدرات
- وضع نظام إنذار عام وخطط طوارئ للعمل بسرعة ومهنية وبأسرع طريقة ممكنة في حالة وقوع أعمال إرهابية لحماية المدنيين والبنية التحتية الموثرة على الاستثمار. إنشاء بوابة شاملة للجمهور لإرسال معلومات مفيدة إلى السلطات ؛
- تقديم المساعدة لضحايا الإرهاب ، في شكل مساعدة طبية ومساعدة ما بعد الصدمة ، وتقديم التعويضات.
- تنظيم حملات توعية ودورات تدريبية للمساعدة في تأمين السكان المدنيين في حال وقوع هجمات إرهابية وتمكينهم من الكشف عن علامات التطرف المؤدية إلى العنف.
- معالجة الأسباب الجذرية للإرهاب وتجنب جميع أشكال التمييز ، وإنشاء نظام سليم للضمان الاجتماعي ، وخلق فرص العمل.
- تأمين الأهداف المحتملة (الأفراد والمنظمات والمباني الاستراتيجية).

المصادر

- (١) د. باتع خليفة ، (محددات النمو والاستثمار في الاقتصاد العراقي) ، جريدة الصباح العراقية ، العدد/١٣٦١ ، ١٨/٤/٢٠٠٨ ، الصفحة الاقتصادية.
- (٢) د. جميل محمد جميل ، (الاستثمار الاجنبي بين الحاجة والحذر) ، جريدة المدى العراقية، ٢٠١٤ متوفرة على الموقع الالكتروني www.almadanewspaper.com
- (٣) عماد الامارة ، (الاقتصاد العراقي ومحفزات الاستثمار) ، جريدة الصباح العراقية العدد/الصادرة في ١٩/٨/٢٠٠٦
4. MR. RAHUL BHARDWAJ, M. S. A., 3MR. Y.S RAJPUT 2012 HUMAN DEVELOPMENT. International Journal of Scientific Research Engineering & Technology 1.
5. REPUBLIC OF IRAQ, M. O. P. 2012. National Development Plan for the period (2012-2014.)
6. ABDELKAFI, I., ABDEL FATTAH 2007. Terrorism and Warfare in the Modern World.
7. AL-AZZAWI, M. A. 2013. The Problematic Relationship between Illiteracy and Development in Iraqi Society (Analytical Social Study). Al-Journal., Farahi Arts
8. ALKIRE, S. 2010. Human development : definitions, critiques, and related concepts [Online]. [New York, NY: UNDP. Available
9. IRAQ ,M. O. H. R. 2008, 2010, 2011, 2012, 2014-2013. he Impact of Terrorism on Human Rights in Iraq. Humanitarian Affairs Department Victims of Terrorism.,
10. JASSEM ET AL. 2010. Girls 'Dropout from Primary and Secondary Schools and Their Parents' View, Analytical Study.
11. SANDLER, K. G. A. T. 2008. THE IMPACT OF TERRORISM AND CONFLICTS ON GROWTH IN ASIA
12. CORBIN, I. 2012. An Empirical Analysis of Terrorism In the Middle East and Africa.

تكييف النفايات المشعة الصلبة الناتجة من إزالة التلوث الاشعاعي باستخدام السمنت البورتلاندي الاعتيادي

الدكتور نزار علي عبود

هيئة الطاقة الذرية

Conditioning of solid radioactive waste produced from
decontamination by using ordinary Portland cement.

Dr.Nazar Ali Abbood
Atomic Energy Authority

الخلاصة

يتناول البحث تكنولوجيا تكييف (سمنتة) النفايات المشعة الصلبة الناتجة من ازالة التلوث الاشعاعي في بعض المواقع الملوثة في جنوب العراق وهي عبارة عن تربة وقطع معدنية ملوثة باليورانيوم المنضب .
تم تكييف النفايات باستخدام السمنت البورتلاندي الاعتيادي لتسهيل تداولها ونقلها و تخزينها او طمرها بشكل آمن وملائم .تم ايضا تحديد قيمة الجرعة الاشعاعية لكل نشاط وفترة التعرض الاشعاعي واجراء حسابات قيمة التعرض السنوي للعاملين ومقارنة النتائج مع معايير الوكالة الدولية للطاقة الذرية في حالة التشغيل الاعتيادي وفي حالة حصول الحوادث وذلك للمحافظة على سلامة العاملين والجمهور والبيئة.اظهرت النتائج بان الجرعة السنوية المستلمة في هذا النشاط اقل بكثير من الحدود المسموح بها دوليا (20mSv سنويا للعاملين ، 1.0mSv سنويا لعامة الجمهور) .

Abstract

This paper deals with the conditioning (cementation) technology of solid radioactive waste produced from the decontamination of some contaminated sites in southern Iraq, which are soil and metal parts contaminated with depleted uranium. Conditioning of radioactive waste by using ordinary Portland cement for safe transport, storage and safe disposal .The radiation dose rate and exposure time for this activity are determined, then calculated the annual dose rate for workers and comparison the result with the IAEA criteria in the normal operation and accident for protect human and environment during conditioning by using SAFRAN program. The results

showed that the annual dose rate for activity are less than the criteria limit (20mSv/y for worker and 1.0mSv/y for public).

الكلمات الدالة: النفايات المشعة، السمّنة ، التعرض الاشعاعي ، تقييم الاما

المقدمة

عملية تكيف (conditioning) النفايات المشعة من الطرق الشائعة لتهيئة النفايات فهي طريقة رخيصة لاحتواء انواع مختلفة من النفايات المشعة لضمان شكل امن ومناسب للخرن والنقل والطمر وتتم في درجات حرارة اعتيادية ويتميز المنتج باستقرار حراري وكيميائي^(١).

يتميز السمّنت البورتلاندي الاعتيادي بالمعايير المقبولة في تصليد واحتواء النفايات المشعة وذلك بسبب كلفته المنخفضة وكثافته العالية وقوة التحمل وسهولة تقنيات استخدامة في المعاملة^(٢)، تم دراسة استخدام السمّنت البورتلاندي العراقي انتاج الشركة العامة للسمّنت العراقية (معمل القائم) بنوعية السمّنت البورتلاندي والسمّنت المقاوم للاملاح في عملية السمّنة لتكيف النفايات المشعة ذات المستوى الاشعاعي الواطئ والمتوسط ، حضرت نماذج بنسب وزنية مختلفة (water/cement ratio : 0.62,0.55,0.44) بشكل مكعب طول ضلعة (50mm) وتم اضافة المحسّنات الكيماوية بنسب وزنية مختلفة (fly ash/ cement ratio : 0.2,0.3,0.5) واطهرت النتائج ان اعلى مقاومة انضغاط بعد ٢٨ يوم من تاريخ تحضير النماذج هي عند استخدام السمّنت البورتلاندي الاعتيادي مقارنة بالسمّنت المقاوم للاملاح وان مقاومة الانضغاط تزداد باضافة المحسّنات الكيماوية^(٣).

برنامج SAFRAN هو تطبيق يتضمن منهجيات لتقييم الامان (safety assessment) ويتناول جميع أنشطة ادارة النفايات المشعة ويحتوي على مهام رئيسية عديدة منها (معالجة النفايات المشعة وميزات التصميم الخاصة بها ، تحديد مسار معالجة النفايات المشعة waste stream بما في ذلك الخصائص الاشعاعية وغير الاشعاعية ذات الصلة والتغيرات التي تحصل خلال أنشطة ادارة النفايات ، تحديد المتطلبات ذات الصلة من الهيئة الرقابية (criteria , endpoint) ، اجراء تقييم الامان لكل خطوة في ادارة النفايات المشعة قبل التخلص منها ، اجراء العمليات الحسابية للتحليل الكمي ، معرفة نقطة النهاية والمتمثلة بالجرع الاشعاعية التي يحصل عليها العاملين والجمهور (Endpoint , dose to worker and public) ، السيناريوهات التي تتعلق بنقاط النهاية ومعرفة خصائصها واحتمالاتها والاثار الناجمة من ذلك ويتم تقييم الامان لكل نقاط النهاية ذات الصلة بكل تأثير (Impacts) ، تحليل نتائج تقييم السلامة وتحديد التعديلات اللازمة ، تقديم التعليقات لتسهيل مراجعة وتطوير تقييم الامان)^(٤,٥).

يهدف البحث الى تكيف النفايات المشعة الصلبة باستخدام السمّنت البورتلاندي الاعتيادي واجراء تقييم الامان لهذا النشاط وذلك لحماية الناس والعاملين والبيئة من المخاطر الاشعاعية .

طريقة العمل

اولا : تكييف النفايات المشعة

قام فريق متخصص من مديرية معاملة وادارة النفايات المشعة بأجراء قياسات حقلية ومختبرية لغرض توصيف ومعرفة مدى انتشار الملوثات ومساحة المنطقة الملوثة وكمية الملوثات وتحديد احتياجات فريق العمل من معدات واليات وتجهيزات وقائية . تم اخذ القياسات الاشعاعية وكذلك صور للموقع الملوث تبين المناطق الملوثة وكذلك نتائج التحليلات المختبرية التي تم اجراءها باستخدام الجرمانيوم عالي النقاوة وتبين ان الموقع ملوث باليورانيوم المنضب ، تم فحص اجهزة القياس الاشعاعي (تلوث وتعرض) ومدى فعاليتها في العمل ، فحص ومعايرة الاجهزة على مصدر مشع نوع (^{137}Cs) واخذ الخلفية الاشعاعية خارج الموقع لعدة نقاط ولمعدل عشر قراءات وكانت :

B.G (av) Inspector 0.016 mR/hr

B.G (av) automess 0.052 Bq/cm²

تم اخذ احداثيات الموقع باستخدام GPS وتقسيم الموقع الى مستطيلات (5*10) م² ومربعات (5*5) م² والتي بدورها قسمت الى (1*1) م² للموقع الملوث . تم ازالة التلوث الاشعاعي والذي تضمن تربة ملوثة وضعت في اكياس من النايلون بحجم معلوم وقطع حديدية ملوثة غلفت باكياس من النايلون ايضا وذلك لغرض تكييفها باستخدام السمنت البورتلاندي الاعتيادي .

المواد والمستلزمات المطلوبة في عملية السمنتة

- مادة الاسمنت : مادة الاسمنت لها خواص تلاصقية ومن خلال هذه الخاصية تتمكن من ربط الاجزاء او المكونات الاخرى للخلطة بكتلة صلبة ، التفاعل بين الماء والاسمنت وهو ما يسمى بعملية الاماهة يعطي الخواص التلاصقية لعجينة الاسمنت الناتجة من التفاعل . تم استخدام السمنت البورتلاندي الاعتيادي العراقي بموجب المواصفة العراقية رقم (٥) لسنة ١٩٨٤ المنتج من الشركة العامة للسمنت الجنوبية .
- ماء (R.O) : استخدام ماء R.O من مصدر جيد وتم اجراء فحوصات (TDS) له .
- الركام (الحصى والرمل) : تم استخدام الحصى والرمل بعد اجراء الفحوصات الانشائية له في جامعة ذي قار المختبر الانشائي وقد اثبتت الفحوصات المختبرية نجاحها من حيث فحوصات التدرج والاملاح ، خواص الركام لها الدور الكبير في تحديد قوة ومثانة الخرسانة .

- خلاط اسمنت (خباطة) سعة ٣٥٠ لتر ، هزاز اسمنت يعمل بوقود الديزل او هزاز اسمنت كهربائي ، قوالب بلاستيكية : تم استخدام قوالب بلاستيكية اسطوانية الشكل ، قطر الاسطوانة ٤٠ سم وطول الاسطوانة ١٠٠ سم ، حديد تسليح BRC .

مكونات الخلطة الاسمنتية :

مكونات الخلطة الاساسية هي السمنت البورتلاندي الاعتيادي وماء RO والركام الناعم والخشن (الحصى والرمل) وفي حالات اخرى يمكن ان يكون لدينا مضافات كيميائية لغرض تحسين مواصفات الاسمنت . تم خلط المكونات على اساس النسبة بالحجم حيث تم الخلط بنسبة (١ : ١ : ٢) اي ان الاسمنت : ١ ، الرمل :

١، الحصى : ٢ وتسمى هذه بالخلطة الغنية ذات المقاومة العالية ، اما بالنسبة للماء يضاف على هيئة نسبة من الاسمنت بالوزن حيث استخدمت النسبة (water/cement = 0.5) اي ان الكيس الواحد من الاسمنت يحتاج الى ٢٥ لتر من ماء R.O وهذا يعطي انسيابية مقبولة للخلطة الخرسانية .

عملية السمّنة :

● تهيئة المواد الاولية (السمنت + الماء+ الحصى والرمل)، تهيئة البراميل سعة ٢٢٠ لتر .

● يتم خلط المزيج (السمنت + الماء+ الحصى والرمل) بالنسب المحددة بواسطة الخبابة اليدوية وتستمر عملية الخلط لمدة (٥-١٠) دقائق على الاقل .

● ينقل المزيج الى البراميل ويتم استخدام الهزاز لطرد الفقاعات الهوائية .

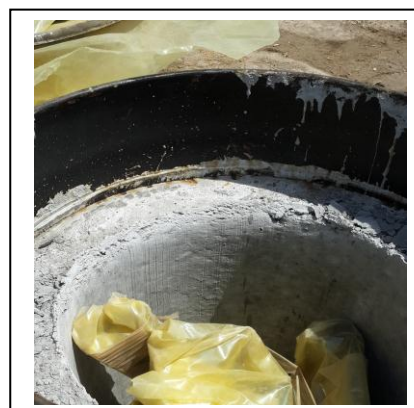
● يتم عمل كبسولة من الاسمنت داخل البراميل بحجم ٨٠ لتر الشكل رقم (١).

● يتم نقل النفايات الاشعاعية المغلفة باكياس النايلون الى داخل الكبسولة بعد وزنها وقياس الجرعة الاشعاعية لها ويتم اضافة الخرسانه اليها الشكل رقم (٢).

● يترك البرميل مدة ٢٨ يوم من تأريخ السمّنة وذلك لغرض التصلب بشكل كامل حيث يتحقق باستخدام هذه الطريقة برميل مهياً لعملية الخزن والنقل والطمر .



الشكل رقم (١) كبسولة الاسمنت داخل البراميل



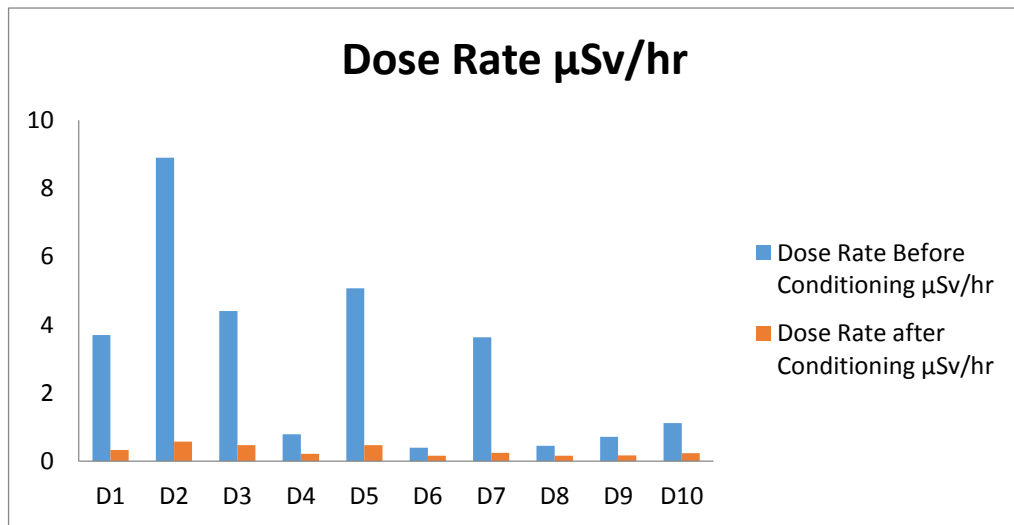
الشكل (٢) نقل النفايات داخل الكبسولة واطافة الخرسانة

ثانيا : تقييم الامان Safety Assessment

ومن اجل المحافظة على سلامة العاملين اثناء عملية التكييف للنفايات المشعة كان لابد من اجراء حسابات تقييم السلامة باستخدام برنامج (SAFRAN) لمعرفة قيمة الجرعة الاشعاعية المستلمة لكل عامل اثناء جميع الانشطة التي يقوم بها العاملين خلال عملية التكييف.

النتائج والمناقشة :

الشكل رقم (٣) يبين مقدار الجرعة الاشعاعية قبل وبعد عملية التكييف باستخدام السمنت البورتلاندي الاعتيادي لعدد من البراميل تحوي نفايات مشعة (حديد او تربة) ذات جرع اشعاعية مختلفة حيث يقل مقدار الجرعة ويصل في بعض الاحيان الى مستوى الخلفية الاشعاعية ($0.16\mu\text{Sv/hr}$) عند اجراء عملية السمنت لها . الجدول رقم (١) يوضح زمن التعرض والجرعة الاشعاعية لكل نشاط في عملية تكييف النفايات المشعة وقد تم اعتماد اعلى قيمة للجرعة الاشعاعية ($6.2\text{E}-006\text{ Sv/hr}$) في حسابات برنامج SAFRAN ، تضمنت المدخلات الاساسية في برنامج SAFRAN وزن النفايات المشعة (Total mass of waste) ، ونوع الحاوية المستخدمة (Type of container 200L drum) ، وقيمة النشاط الاشعاعي (Mass concentration Bq/Kg) الذي تم حسابة باستخدام جهاز الجرمانيوم عالي النقاوة



الشكل رقم (٣) معدل الجرعة الاشعاعية قبل وبعد عملية التكييف للنفايات المشعة

الجدول رقم (١) زمن التعرض والجرعة الاشعاعية لكل نشاط في عملية التكيف

ACTIVI TY	DESCRIPTION	EXPO SURE TIME (hr)	Dose rate Sv/hr
segregati on	Exposure of operator during segregation of solid waste	30	6.2E-006
handling of waste	Exposure of opertator during the handling of solid waste	11.5	6.2E-006
slurry injection	Exposure of operator during the injection of cément in drums .	34.5	6.2E-006
vibration	Exposure of operator during the vibration of cement in drums .	11.5	6.2E-006
handling of 200 L cemented drum	Exposure of operator during the handling of 200 L cemented drum.	17.25	6.2E-006
Radiation measure ment	Exposure of operator during the radiation measurement .	30	6.2E-006

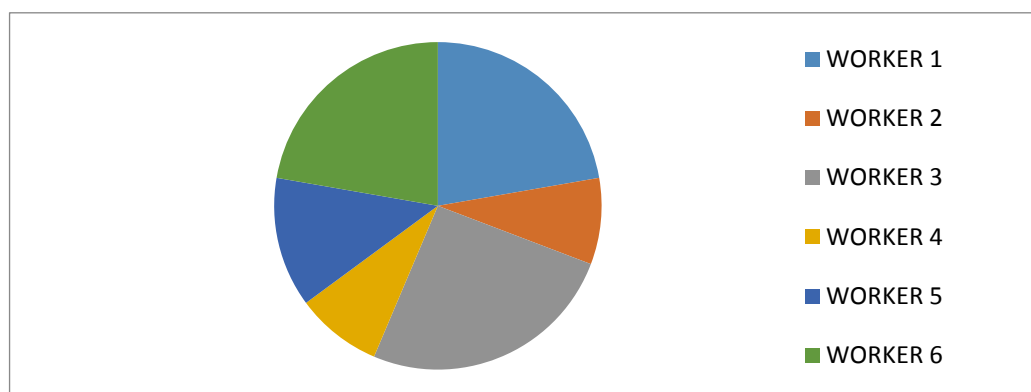
تقييم الامان في حالة التشغيل الاعتيادي (Normal Operation) :

تم ادخال قيمة الجرعة الاشعاعية لكل نشاط وفترة التعرض للجرعة الاشعاعية ومجموعة من المدخلات المطلوبة ضمن برنامج سافران (SAFRAN) لحساب قيمة التعرض السنوي للعاملين ضمن هذا المشروع وبينت النتائج ان الجرعة السنوية المستلمة في جميع الانشطة ضمن هذه الفعالية هي اقل بكثير من الحدود

المسموح بها دولياً (20mSv) سنوياً للعاملين في حقل الإشعاع كما في الجدول رقم (٢) ، الشكل رقم (٤) يمثل مقارنة بين الأخطار لكل فعالية.

Comparison of doses الجدول رقم (٢)

IMPACT	ENDPOINT	DOSE (SV/YEAR)	CRITERION	LIMIT (SV/Y)
segregation	dose to worker 1	2.48E-003	dose limit to worker	2.00E-002
handling of waste	dose to worker 2	9.50E-004	dose limit to worker	2.00E-002
slurry injection	dose to worker 3	2.85E-003	dose limit to worker	2.00E-002
vibration	dose to worker 4	9.50E-004	dose limit to worker	2.00E-002
handling of 200 L drum	dose to worker 5	1.43E-003	dose limit to worker	2.00E-002
Radiation measurement	dose to worker 6	2.48E-003	dose limit to worker	2.00E-002
Total	dose to workers	1.11E-002	dose limit to worker	2.00E-002



الشكل رقم (٤) مقارنة بين الأخطار لكل فعالية ومقدار الجرعة السنوية (Sv/y) لكل عامل ضمن هذه الفعالية

تقييم الامان في حالة حصول الحوادث (Accident) :

تم تسجيل او توقع بعض الحوادث المحتملة الوقوع اثناء القيام بالفعالية مثل :
سقوط براميل

الجدول رقم (٣) يمثل سقوط عدد من البراميل اثناء القيام بالفعاليات التي تتضمن
مناولة النفايات المشعة وقد تم اقتراح سقوط (٣، ٥، ١٠٠) براميل و حساب معدل
الجرعة الاشعاعية التي يتعرض لها العاملين خلال هذا الحادث لنظائر (^{226}Ra ،
 ^{232}Th).

الجدول رقم (٣) عدد البراميل والنشاط الاشعاعي وقيمة المخاطر في الحادث .

NUCL IDE	ACT IVIT Y (BQ)	N	TOT AL ACT IVIT Y (BQ)	MAX. DOSE RATE (SV/H)	SCREE NING DOSE RATE ACC. (SV/H)	HAZARD QUOTIEN T (HQ)
^{226}Ra	1090	3	3270	1.07E- 011	1.00E- 004	1.07E-007
^{232}Th	1.69 E+00 1	3	5.07E +001	9.38E- 013	1.00E- 004	9.38E-009
Total						1.16E-007
^{226}Ra	1090	٥	٥٤٥٠	.78E-١ 011	1.00E- 004	1.78E-007
^{232}Th	1.69 E+00 1	٥	٤٥.٨ E+00 1	1.56E- 012	1.00E- 004	1.56E-008
Total						1.94E-007
^{226}Ra	1090	10	1090 0	3.56E- 011	1.00E- 004	3.56E-007
^{232}Th	1.69 E+00	10	169	3.13E- 012	1.00E- 004	3.13E-008

عدد خاص لوقائع الندوة العلمية السنوية لقسم الدراسات الاقتصادية في مركز المستنصرية
للاستشارات العربية والدولية للعام ٢٠٢٣

	1					
Total						3.88E-007

الجدول رقم (٤)، (٥)، (٦) يبين المسافة وزمن التعرض للعاملين والجرعة المستلمة للعامل في حالة سقوط البراميل وقد بينت النتائج ان الجرعة الاشعاعية المستلمة لجميع النتائج هي اقل بكثير من الحدود المسموح بها (Dose limit to worker 0.001Sv)

الجدول (٤) زمن التعرض والمسافة والجرعة المستلمة للعامل في حالة سقوط (٣ براميل)

NUCL IDE	ACT IVIT Y (BQ)	D C M	DOSE RATE (SV/H)	CALCUL ATION	EXP OSU RE TIM E (H)	DOSE (SV)
²²⁶ Ra	3270	50	2.64E- 013	Drum Axial Without Shield waste	2.50E -001	6.59E- 014
²³² Th	5.07 E+00 1	50	7.14E- 017	Drum Axial Without Shield waste	2.50E -001	1.79E- 017
Total			2.64E- 013			6.59E- 014
²²⁶ Ra	3270	50	3.91E- 015	Drum Axial Shield waste	2.50E -001	9.78E- 016
²³² Th	5.07 E+00	50	1.04E-	Drum Axial	2.50E -001	2.61E-

عدد خاص لوقائع الندوة العلمية السنوية لقسم الدراسات الاقتصادية في مركز المستنصرية
للدراسات العربية والدولية للعام ٢٠٢٣

	1		019	Shield waste		020
Total			3.91E-015			9.78E-016

الجدول (٥) زمن التعرض والمسافة والجرعة المستلمة للعامل في حالة سقوط (٥ براميل)

NUCLIDE	ACTIVITY (BQ)	D (CM)	DOSE RATE (SV/H)	CALCULATION	EXPOSURE TIME (H)	DOSE (SV)
²²⁶ Ra	٥٤٥٠	50	4.34E-013	Drum Axial Without Shield waste	2.50E-001	1.10E-013
²³² Th	٨٤٥٠٠٠٠	50	1.19E-016	Drum Axial Without Shield waste	2.50E-001	2.298E-017
Total			4.40E-013			1.10E-013
²²⁶ Ra	٥٤٥٠	50	6.52E-015	Drum Axial Shield waste	2.50E-001	1.63E-015

عدد خاص لوقائع الندوة العلمية السنوية لقسم الدراسات الاقتصادية في مركز المستنصرية
للدراسات العربية والدولية للعام ٢٠٢٣

²³² Th	.٨ ٤٥ E+ 001	50	1.74E- 019	Drum Axial Shield waste	2.50E- 001	4.34E-020
Total			6.52E- 015			1.63E-020

الجدول (٦) زمن التعرض والمسافة والجرعة المستلمة للعامل في حالة سقوط
(10 براميل)

NUC LID E	ACTI VITY (BQ)	D (C M)	DOSE RATE (SV/H)	CALCULA TION	EXPO SURE TIME (H)	DOSE (SV)
²²⁶ Ra	10900	50	8.79E- 013	Axial Drum Without Shield waste	2.50E- 001	2.20E-013
²³² Th	169	50	2.38E- 016	Axial Drum Without Shield waste	2.50E- 001	5.95E-017
Total			8.79E- 013			2.20E-013
²²⁶ Ra	10900	50	1.30E- 014	Axial Drum Shield waste	2.50E- 001	1.63E-015

²³² Th	169	50	3.47E-014	Axial Drum Shileld waste	2.50E-001	4.34E-020
Total			1.30E-014			1.63E-020

الجدول رقم (٧) تقييم المخاطر (Comparison of Accidental Situation : Hazards)

SCENAR IO	IMPACT	PROBABILI TY – QUALIT ATIVE	IMPACT - QUANTI TATIVE	IMPACT - QUALITATI VE
dropping the barrel during the handling operation	Impact for scenario dropping the barrel during the handling operation	Medium	9.69E-007	Very Low

الاستنتاجات :

- تكييف النفايات المشعة باستخدام السمنت البورتلاندي الاعتيادي يسهل عملية النقل والخزن والطمير النهائي وبينت النتائج ان مقدار الجرعة الاشعاعية (Dose rate $\mu\text{Sv/hr}$) ينخفض بعد اجراء عملية السمنتة ويصل في بعض الاحيان الى مستوى الخلفية الاشعاعية ($0.16\mu\text{Sv/hr}$) .
- اجراء تقييم السلامة للعاملين في هذا النشاط في حالة التشغيل الاعتيادي وفي حالة حصول الحوادث مهم جدا في حماية العاملين وقد بينت النتائج ان مقدار الجرعة السنوية المستلمة اقل بكثير من الحدود المسموح بها دوليا وهي (0.02Sv/hr) للعاملين في حالة التشغيل الاعتيادي و (0.001Sv) في حالة حصول الحوادث .

المصادر

- 1- Treatment Center for Radioactive Waste (NUKEM Technology GmbH 2007).
- 2-M.I.El-Dessouky,E.H.El-Massry,A.M.El-Kamash and M.F.El-Shahat (2012) “ Leaching and mechanical properties of cement-polyacrylmide composite developed as matrices for immobilization of Cs¹³⁷ and Co⁶⁰ radionuclide’s “ New yourk science Journal ;5(12)(114-119).
- 3- M.A.Mashay ,A.M.Saeed,A.M.Jober ,J.R.Alowan and A.A.Habeeb “Study of the possibility of radioactive waste cementation by different types of improved Iraqi cement “ The Fifth Scientific Conference of the College of Science University of Karbala ,2017 .
- 4-Safety assessment for facilities and activities ,GSR.part 4 ,IAEA.
- 5- SAFRAN training ,FACILIA A,B , ,SWEDEN .

الفيك نيوز في وسائل الاعلام واثرها على إقتصاد السوق

د. ايناس عبد الحافظ أحمد القباني

enasalkabany@gmail.com

مسؤولة الباحثين/مركز الدراسات والبحوث/وزارة الثقافة والسياحة والاثار

العراق

الملخص :

الانفتاح الواسع لوسائل الاعلام عبر منصات التواصل الاجتماعي يصحبه انفتاحاً فكرياً واقتصادياً ايضاً، يسعى البحث الى دراسة لانتشار للعدد للمحدود من الاخبار المنتشرة على التواصل الاجتماعي والتي عرفت بالفيك نيوز وهي انعكاس لمصطلح اعلامي قديم هو الصحافه الصفراء الي اشتهر منذ ايام الحرب العالمية الثانية وصحافة هتلر ومدير الدعاية انذاك كوبلز حتى اصبحت تسمى الصحافه الكوبلزية التي تعتمد على التضليل من اجل السيطرة على زمام الامور. ومع التطور الحاصل في البث المرئي لوسائل التلفزة تطرت اليات التعامل مع المصطلح واصبحت الفيك نيوز هي الاخبار السريعة التي تجتاح التطبيقات الالكترونية وحتى شاشات التلفزيون التي صارت تعتمد باخبارها على مايبث في التواصل الاجتماعي وتسمى برامجا باسماء التطبيقات الامر الذي اصبح يؤثر على ذوق المتلقي وعلى افكاره وحتى على اقتصاده فعملية البث المفتوح لاخبار دون خضوعها للفلتره ودون المرور على حارس البوابه اصبحت مسالة تقود لكوارث مثل ارتفاع اسعر السلع او انخفاضها بسبب الاخبار الزائفة عن البلاد واخبار الحروب والثورات والازمات الاقتصادية التي تحصل في الغرب تنتقل في الان نفسه للغرب رغم فوارق البيئة والاحداث والشعوب فازمة الزيوت التي مرة فجأة بالعراق والتي تزامنت مع الحرب الاوكرانية ما هي الابدعة مفيركة اقتصاديا تم الترويج لها من خلال اخبار مفيركة وليدة صحافة صفراء وصحفيون بلا مبادئ روجوا لاخبار غير حقيقية.

من يقود من الاقتصاد يقود الاخبار الصفراء ام الاخبار تخلخل الاقتصاد ام كلاهما هو ماسيجيب عنه البحث وستسعى الباحثة الى الوقوف على العله الحقيقية ومحاولة ايجاد الحلول للظاهرة ومعالجتها وفقاً للمعايير المهنية وضوابط البث الفضائي .

المبحث الاول

منهجية البحث :

١- الكلمات المفتاحية:

الفيك نيوز: هي مجموعة الاخبار المظلمة والكاذبة والتي لاتحمل اي صحة في مادتها، ويعد التأثير الدعائي للاخبار الكاذبة مؤقتاً لان الحقائق تظهر سريعاً لكن اثر الاخبار على الواقع لايزول بسرعة.
الوثيقة : هي مادة خبرية خام اما ان تكون صورة او مقطع صوتي او رسالة مكتوبة بخط اليد وموقعة او قد تكون وصية لشخص متوفي.
البروبوكاندا: هي عملية نشر المعلومات الموجهة بطريقة احادية المنظور وتوجيه رسائل مركزة وهي تصنف ضمن العمل الدعائي.

٢- مشكلة البحث:

خلال متابعة الساحة الاعلامية وماتبثه من اخبار تبين بان وجود كم من الاخبار الغير صحيحة تنتشر بسرعة في وسائل البث المرئي سواء اكانت قنوات فضائية ام وسائل التواصل الاجتماعي، وهذا الانتشار سبب مشكلة من خلال تاثيره على الاقتصاد واسعار العملات في السوق المحلية

٣- التساؤل:

أ- هل استطاعت الاخبار الكاذبة تغييرر اسعار العملات في السوق المحلية.
ب- هل يتاثر الناس بالاخبار الكاذبة ويعتمدوها في تقرير مصيرهم.

٤- أهمية البحث:

الفيك نيوز هو احد ابرز العناوين التي ظهرت في هذه الايام على الساحة الدولية والمحلية نظرا لارتباطه بالاخبار وقربه من الشائعات ويمكن تصنيفه على انه صحافة صفراء ايضا وهو نوع تقليدي قديم اشتهرت به الصحافه في اوربا ايام الحرب العالمية الثانية، تطورت وسائل الاتصال واصبح الانتشار ابعد واوسع واكثر، صار تاثير الاخبار على رقعة واسعة واصبح كل فرد بإمكانه تلقي الاخبار على راس الساعة من خلال جهاز الهاتف المحمول الشخصي ومع هذا التوسع بالبث والانتشار قلت المعايير والضوابط التي تحكم الانتشار واصبح بإمكان اي فرد ان يبث ما يشاء بغض النظر عن التدقيق بمصداقية الخبر او عن الية طرحه فيما اذا كان خيرا مدسوسا يحمل قصدية او خيرا عشوائيا مفبركا بطريقة ساذجة، الفيك نيوز في بعض القنوات اسما لبرامج وصار متداولاً بشكل يومي تقريباً لهذا السبب تصدرت اهمية هذا العنوان لتكون محورا لهذا البحث.

- متغيرات البحث:

أ- المتغير المستقل: التأثيرات الناجمة عن الفيك نيوز.
ب- المتغير التابع: تاثر الاقتصاد بالاخبار الكاذبة.

٦- هدف البحث:

يهدف البحث للوصول الى النتائج الفاعلة والحقيقية لموضوع تاثير الاخبار الكاذبة على الاقتصاد و حقيقة مايجري في الترويج لهذه الاخبار.

٧- منهجية الدراسة:

بالنظر لطبيعة البحث التي تعتمد على التحليل والتفسير للظاهرة اعتمدت الباحثة المنهج المسحي بأدواته التحليلية وحاولت الباحثة الاعتماد على التفسير والتحليل والتقييم بما يتلائم مع طبيعة الموضوع ومحاوره الرئيسية ومن ثم الوصول الى نتائج واستنتاجات ملائمة وبعدها اعطاء المقترحات الداعمة للأهداف المطروحة حول موضوع الحد من الاخبار الكاذبة.

٨- أداة البحث: شرعت الباحثة باستقصاء المصادر التي تعزز العنوت والتي خضعت للتحليل والتفسير من خلال متابعة الاخبار الكاذبة وفرزها عن الاخبار الاخرى وشرحها من خلال مادة الاطار النظري وفق المنهج الوصفي التحليلي

١٠- مجتمع الدراسة: يتحدد مجتمع الدراسة بالاخبار الكاذبة التي يتم بثها

عبر وسائل التواصل الاجتماعي وهو مجتمع مفتوح المدى

١١- عينة الدراسة : العينات هي ما يتم بثه من اخبار كاذبة عبر وسائل الاعلام على التواصل الاجتماعي وتحليل مضامينها وفقا لنوع الخبر وما هو مصدره واليات الصدق فيه.

١٢- حدود الدراسة :

أ- الحدود الموضوعية: بيان التأثيرات الناجمة عن انتشار الاخبار الكاذبة

ب- الحدود المكانية: تم تعيين حدود العمل المكانية من قبل الباحثة فكانت ضمن الاخبار الكاذبة المنتشرة على وسائل التواصل الاجتماعي والقنوات الفضائية.

ت- الحدود الزمانية: بداية عام ٢٠٢٣ / ١/٢ م ولغاية ٢٠٢٣ / ٣/٢٥ م.

المبحث الثاني

الاطار النظري

اولاً: الفيك نيوز

تعود الاصول في تسمية هذا العنوان على ضوء الحاجة الية وكان الغرض منه سياسي يهدف لقلب الاحداث ومحاولة تغيير الاقتصاد العالمي من خلال التأثير على تاجر الاسواق بهذا النوع من الاخبار وكان لظهور هذا العنوان انطلاقة مهمه استقطبت متغيرات عديده من بينها التحكم بالاقتصاد والاموال وخضع المصطلح قبل ظهوره الى دراسات متعمقة اقرت التداول به

ماهو الاصل لعبارة الفيك نيوز fake News :

للهولة الاولى عند سماع هذا المصطلح يبدو وكأنه مصطلحاً حديثاً خاصة بعد تداوله في العديد من أسماء برامج وعناوين صحف اجنبية وعربية ومانشيتات تجذب القارئ والمتلقي وبالرغم من ان هذا المصطلح ظهر حديثاً في الاوساط الاعلامية وهو يشير الى الاخبار الكاذبه او الاخبار المفبركه لكن التعمق فيه يحيلنا الى بدايات نشوء (الصحافه الصفراء) والتي كانت بداياتها خلال الحرب العالمية الثانية او ما يطلق عليها انذاك بالماكنة الدعائية الكوبلزية وهي بذلك منسوبة الى كوبلز مدير

كما **fake news** الدعاية في زمن القائد الالمانى هتلر ويمكن تعريف **الفيك نيوز** ورد في الويكيبيديا الاخبار الكاذبة او الاخبار المخادعة التي تقود المتلقي الى التضليل والخداع وبنفس الوقت توصف بعدم الاهمية انها اخبار مزيفة او الاخبار غير المهمة فعلا اي لاتحتوي على اي معلومة ذات فائده حقيقية، وهي شكل من أشكال الاخبار التي تتكون من معلومات مضللة منتشرة عبر وسائل الاخبار التقليدية او عبر وسائل التواصل الاجتماعي عبر الانترنت. تعد عملية التأثير على المتلقي بطريقة مؤثره وشديده عاملا قد يغير الافكار المرسومة مسبقا اي انها ممكن ان تغير الصورة الذهنية للمتلقي لما قد تم خزنه لسنين واخيانا يتم من خلال هذه الاخبار تهديم افكار وتهديم رموز معينة متمثلة باشخاص هم موثقين لدى المتلقي وعموم افراد المجتمع ،للاخبار الكاذبه لديها القدرة على تغير انماط التفكير الانساني نحو هذه الاخبارالتاثير الشديد على المتلقيين عند مرور العالم باحداث جائحة كورونا تعرض الوسط الاجتماعي الى موجه من الاخبار الكاذبة وسرع عملية الانتشار و سائل التواصل الاجتماعي وكذلك ماتم بثه من قبل اشخاص اتخذوا هيئة مقنعة في بث الفيديوات والتحليلات فترة الجائحة فبمجرد ما يظهر شخص يرتدي الصدريه البيضاء التي تشير الى الجانب الصحي كان يكون طبيبا او صيدليا او محلل مختبرات وبعض النضر عن صدق معطيات الشخصية يشهد الخبر انتشارا وان كان فيه مبالغة كبيره تجد الباحثة هذا النوع من الاخبار هي الحرب الجديده الالكترونية المتمثلة بعصر الرقمنة كونها تجد المتسع في الانتشار وسط مساحات وفضاء مفتوح غير خاضع للضوابط ولو قارنا مامر به العراق او العالم من ازمان مشابهة لوجدنا المدنيين هم العنصر الاكثر تأثراً من المندمين للازمه كالاطباء او ضابط الشرطة وقد شخص ذلك في مذكرات القائد الاشهر عالمياً هتلر في كتابة حياتي من خلال موضوع سحر الكلمه حيث قال " شخص الاشخص المطلوب اقناعهم في هذه الحالة هم في الغالب مواطنون ضللتهم الدعاوة وغرر بهم، الامر الذي قادهم الى التصرف يعاطفتهم او اهوئهم وهذا السلوك غير ناجم عن قناعة تامة ولايصنف على انه تفكيراً متزناً. بمعنى ان التاثير الدعائي للاخبار الكاذبه او الفيك نيوز هو عملية تفاعل مؤقتة والحقيقة سرعان ماتظهر لكن مايبين هاتين المسافتين الحقيقة والواقع مسافة يحدث فيها الكثير وليس كل ما يحدث هو متزن وصحيح. نفس الموضوع تكرر في السنتين ٢٠٢٠م - ٢٠٢١م خلال انتشار الوباء كورونا عرضت الشاشات العديد من الاخبار المزيفة والتي شهدت إستغلالاً إعلامياً دعائياً كان على قدم وساق كذلك الفضاء المفتوح غير المحدود بضوابط للنشر يسمح بانتشار اخبار مفبركة على يد اشخاص يستغلون الموقف فتارة يروجون بعدم وجود وباء وتارة اخرى يلوحون بادوية شافيه لا يتم استيرادها واخبار اخرى حول وجود خطة لتقليل عدد سكان الارض من خلال اللقاح للوباء والخ الامر الذي جعل الحقيقة تكون مختلة على مسامع المتلقي. وترتبط بعض الاخبار الدعائية او قد انفصلها عن الاخبار ونسبها دعاية قد ترتبط باشخاص اي ان تكون ترويجية مثل دعاية سياسية انتخابية للترويج او تكون دعاية لغرض الترويج لفكرة او تغيير معين ومحدد مسبقاً لواقع وميول افراد من اتجاه الى اتجاه اخر مثل الدعاية التي تبث بين الجنود ايام الحرب او الازمان.

وهذا النوع من الدعاية قد يؤدي الى تغييرات سياسية او انقلابات عسكرية من خلال زعزعة الثقة بالدولة او توجيههم نحو التفاوض بدل الحرب والخروج عن التعليمات والوامر الموضوعه مسبقاً. لذا يمكن اعتبار الفيديوات هي حرب الدول مع بعضها او حرب السياسيين والتسقيط لشخصيات دون غيرها والامثلة كثيرة والشهادات موجودة على وسائل التواصل الاجتماعي وصار اسم فضيحة هو السمة الابرز لهذا اخبار.

اصبح من السائد ان نرى في الاخبار التي تبث يومياً على التواصل الاجتماعي من مصادر غير معروفة او غير رصينه اصبح اسم فضيحة هو العنوان الابرز بين العناوين الاخرى ، في الوقت الذي كانت فيه اخبار الموت والحروب والزلازل والضحايا هي الابرز بين الاخبار تحول المتلقي من متلقي للاخبار المهمة الى متلقي للاخبار التافهه المرتبطة بالفضائح واكثر ما يميز هذه الاخبار هو عنوان فضيحة فلان حتى اصبح هذا اسلوباً شائعاً على اعتبار ان العنوان هو العنصر الاكثر جذباً واسرع مشاهدة فتصدر اسم فضيحة فلان على فديوات واخبار وصورة والكثير من هذه العناوين هو لا يحتوي فعلاً فضيحة بل قد يتضمن خبراً سخيفاً لكن المتلقي ينجذب اسرع لعناوين الفضائح. علماً ان التداول الفج لعبارات الفضائح وعناوين الفضائح يحيلنا الى الية الاستخدام السيئ والقاسي في بعض الاحيان. "ان اللجوء الى عبارات قاسية ومصطلحات هابطة والفاظ نابية واسقاطات منفلة تعبير في اجل مصاديقها عن ضعف في الحجة وفقر في الدليل " فالانحدار هنا هو اخلاقي قبل ان يكون مهني لان تجاوز حدود الحقائق والوصول لمرحلة التلفيق وبث اخبار كاذبه او مفبركة هي مسالة اخلاقية واذا اردنا الخروج من مأزق المهنية اي ان العاملين في هذه الصحافة لا يصنفون على انهم مهنيون فهم من وماذا يصنفون . قد يفسر البعض وجود هؤلاء في محفل الصحافة والاعلام على انهم اعلاميو الصدفة ودرج هذه العبارة بعد الانفتاح الواسع في مجال الاعلام والانتشار عبر التواصل الاجتماعي وانتشار البث الفضائي بسهولة عبر اي جهاز صالح للبث من خلال منظومة اي بي اي يستطيع اي شخص من هذه المنظومة ان يبث بمجرد وجود كاميرا iptv في وكيل ومايكرفون ويكون البث عبر السم كارت الموجود في الجهاز المربوط بالكاميرا على انه جهاز ارسال اي ان عملية البث صارت اسهل من البث الفضائي عبر الاقمار الصناعية وهذه العملية تتيح لاي شخص قد تمرن عليها وتعلم تقنية الارسال ان يقوم بها فضلاً عن الطريقة الاسهل وهي البث عبر جهاز العاتف من خلال برامج التواصل الاجتماعي التي فعلت دورها هذه البرامج خاصة البث المباشر ايضا ومن هذه البرامج الأشهر والاكثر رواجاً هي الفيس بوك على المستوى المحلي والعالمي والانستكرام والتك توك والى العديد من البرامج الالكترونية المعنية بالبث الفديوي.

غالبا ما تعتمد وسائل الاعلام المرئية على استخدام الوثيقة في كل برامجها بلا استثناء لان استخدام الوثيقة يعني الاعتماد على الحقيقة في رقد المادة المرئية الموجهة للمتلقي ولكون الحقيقة هي مسمى يتم اطلاقه على ماجرى فعلاً، فهي اذن واقع حال يتم التعبير عنه بوثيقة عبر وسائل الاعلام المرئية التلفزيون او السينما او

وسائل التواصل الاجتماعي ببرامجها المتنوعة عبر شبكة الانترنت مثل تطبيق الفيس بوك وهو الاكثر رواجاً عبر العالم وكذلك انستكرام ويوتيوب. وتعد عملية الاستخدام الوثائقي الامثل هو الذي يتم توظيفه بشكل خلاق وهادف بحيث يصل الى داخل العقل البشري ويجعله منجذباً للفكرة ومتبنياً لها وعلى الاقل إذا لم يتبناها فهو لايعارضها وهذا الاسلوب المنفتح هو الذي يجعل بعض المواد تكتسب رضى وقبول لدى المتلقي البسيط دون غيرها كون وسيلة التعبير عنها هي الوسيلة الابرز بين الاخريات منافساتها من بين العروض الكثيره والمتنوعه لنفس الحقيقه والتي تعرض نفس الوثيقه لكن طريقة تناولها هي التي تفرض نفسها ويبقى موضوع اسمها انها وثيقه يميزها عن اخبار لاتحمل هذا الاسم بل تحمل اسم فضيحة مثلاً او خبر مدوي او خبر صادم. فكما يصف جون هاورد (التناول الخلاق للحقيقه الواقعيه) وهذا الاقتران ما بين الوثيقه والحقيقه الواقعيه ينبع من الاستقلال الفردي للوثيقه وحيادتها ولكن التحكم بهذه الحيادية من خلال التوظيف الفكري هو الذي يمنحها روحاً خلاقاً وذات تاثير يلامس الشغاف الانسانيه اما اذا استخدمت باليه خلاقه نحو السلبيه فقد تكون روحاً هدامه في التنقيف الفكري السئ الذي يتجه نحو هدم ذات الانسان وتشويش عقله وبطبيعته الحال هو يهدم ولايبني .

ان اي ماده قام اي شخص بتسجيلها فهي ماده مسجله و هي وثيقه مهما كان مضمونها سلبيا ام ايجابيا وتعتبر اول الافلام السينمائيه على يد الاخوه لوميرر وافلام كرفت وافلام جارلي جابلن كلها وثائق صورت ماجرى في ذلك الزمن فالوثيقه هي كل مايوثق فعل او حدث او يصور شخصيه او اي شئ له معنى ووصف يحيلنا الى معانٍ موجوده في الحياه الاجتماعيه والانسانيه.

لكن دراستنا حول الاخبار الكاذبه واليه توظيف الوثيقه هو مايمنحها المصداقيه او يفقدها المصداقيه من خلال اليه التنفيذ الفني للعمل وايصال الفكرة او الهدف اوسياسة المحطة وهذا الموضوع يقود الى تفرع آخر وهو سطوة التمويل على التوظيف الفكري للعمل ومحاولة إنحراف الوثيقه والمصداقيه في طريقه التناول للموضوع وقد صنف فارس مهدي تسجيل الوثيقه على النحو التالي:

١- الوثيقه المكتوبه خطيا ٢- الوثيقه المسجله على شريط مغناطيسي صوتي.
٣- الوثيقه المنقطه باله التصوير الفوتوغرافي. ٤- الوثيقه المصوره على شريط فيديو. ٥- شريط المايكرو فلم.

٦- الوثيقه المخزومه على ذاكرة الحاسبه الالكترونيه.

٧- الوثيقه المصوره سينمائيا" ويمكن ان نستخدم بعض الوثائق الاخرى كاقراص السي دي وفديوات اليوتيوب وكل فديوات البرامج التواصلية عبر شبكة الانترنت وان كانت عشوائية وغير مدروسة ومبالغ فيها في الكثير من الاحيان لكنها وثيقه للتاريخ.

ويمكننا ان نركز اكثر في موضوع التوظيف الفكري للوثيقه والحقيقه لنصل الى نتيجة التزييف في بعض الاحيان لبعض الحقائق ونقلها بشكل مضلل ويمكن ان نصف هذا التضليل في ايصال المعلومه للمتلقي على انه نوعا من التحيز او التبني لفكر دون اخر وعرض مؤدلج وفق معطيات المرحله التي تبلور ذلك الفكر ووفق

الجهة السانده او المموله له وهو مايقود بالتالي للفبركه والى استخدام اخبار مزيفة تحمل الطابع الدعائي اكثر من الطابع الاخباري الحقيقي الذي يهدف الى ايصال الحقائق لا تغييرها.

ثانياً: وسائل الاعلام المرئي :

تتعدد هذه الوسائل في ضل التنوع والتطور السريع لتقنيات البث فكان لهذه الوسائل الدور الابرز في عملية ايصال وبث اي معلومة سريعة بغض النظر عن التدقيق في صحتها نحن نعرض ماهية هذه الوسائل وطرق تاثيرها على المتلقي .
الوسائل التقليدية

عرفت الشاشات التلفزيونية على انها اشهر وسيلة للبث التلفزيوني والذي تم تشبيهه في السابق على ان التلفزيون جعل العالم قرية صغيرة وهذا الوصف لم يبتعد عن الحقيقة ابدأ بل هو اقترب منها اكثر وبمجرد ماتحول البث الفضائي الى المباشرة في نقل الاحداث فهو دخل مجال الاقتراب اكثر واكثر الى المتلقي لان عملية البث المباشر هذه تخلق تفاعل وجذب للمتلقي ليس في مجال الاخبار فحسب بل في اي موضوع اخر فنلاحظ حتى برامج التوك شو هي برامج تحصل على قبول واسع من قبل الجمهور المتلقي ،كذلك برامج الحوارات مع الشخصيات او الريبورتاجات الخاصة المباشرة التي تتنوع بعرض سلسلة انواع في نوع واحد اي دمج ريبورتاج مسجل مع ريبورتاج مباشر يجذب المتلقين ويتفاعلوا معه.

عملية الانفتاح على المصادر الاخبارية تحيطة المخاطر كونه مصدرا لظاهرة الاختراق الفكري والثقافي وهو اخطر اشكال الاختراق وبالرغم من الواقع العربي بعيد عن التمحيص والدراسة المعمقة لماهية الجمهور وفئاته العمرية ومن هو الجمهور الحقيقي المستهدف عبر البث الفضائي وفرز المضامين التي تحتويها البرامج وتحديد فئات البرامج كان تكون دراميه مسلسلات او افلام او مضامين لبرامج موسيقية او رياضية وصولا الى البرامج الاخبارية والتي صارت تسمى الان عروضاً اخبارية واتخذت ايضا اشكالا مختلفة وتنوعه وفيها تنافس واضح ما بين القنوات للفوز بالمشاهد وهذا الاحتدام خلق تنافس مشروع من اجل الفوز بالخبر الاسرع والحصول على سبق صحفي للصحفي او للقناة للسبق الصحفي هو الخبر المهم الذي يتم نشره قبل الاخرين وبالسرعى القصوى وامتازت بعض وكالات الانباء العالمية بسرعتها بنشر اخبار السبق الصحفي كونها وكاله لها مندوبين ووكلاء في معظم انحاء العالم العديد من الوكالات الدولية التي اشتهرت بالسبق الصحفي منها وكالة اسوشييتد برس الاميركية و يعود تاسيسها الى عام ١٨٤٨ ،وكالة انباء رويتر وهي اشهر وكالة انباء بريطانية تاسست ١٨٥١ م AP ورمزها ووكالة الصحافة الفرنسية تاسست عام ١٨٣٥ والعديد الاخر من الاسماء للوكالات الادولية والاقليمية والعربية والمحلية في العراق.

عملية البث والمصادقية وسرعة الانجاز كلها اجتمعت لتقدم سبقا صحفيا لا لتقدم كذبا مفبركاً بفورمة صحفية والابتعاد عن شرف المهنة والتلاعب على عقول المتلقين وتكوين بنية فكرية بعيدة عن الحقائق والتحدث بالمحتوى اللفظي للرسالة الاعلامية، ان النظر الى التسليم الجدلي في صورة تدبير اقناعي في مناقشات

سياسية تفضائية هو ما يتم دائما الوصول اليه دون الوصول الى حقائق فعلية بل مجرد
ضح في وعاء واقناعه بالفكرة رغم عدم حقيقتها او اثبات صحتها على الاقل.

ثالثا: من هم صناع الفيك نيوز الحقيقيون

صانعو الفيك نيوز تدرجت وضائفهم من صحفي فاشل ايام الاخبار الكاذبه في
صحف الشائعات المعروفة بالياباراتزاي وهي صحف المشاهير التي تلاحقهم في اي
مكان لتلتقط صور ،التاريخ يتكرر باساليب جديده من خلال حذف موضوع الوسيلة
من نظرية الارسال المتمثلة بالمرسل والرسالة والوسيلة والمستقبل بل اصبحت الان
مرسل مستقبل لان المرسل هو الذي يحمل الرسالة وهو نفسه الذي يمتلك الوسيلة
للبث في يده عن طريق جهاز الهاتف وفتح اي وسيلة من وسائل التواصل الاجتماعي
ليستقبل منه الملايين رسالته المفبركة .
تظهر عادة هكذا اخبار في الازمات حيث الوضع العام يستقبل اي خبر وان لم يكن
مؤكدأ.

"ان الاخبار التي ترتبط بالاثاره وفي الازمات تحديدا تكتفي بعرض الجوانب
الصارخة من الاحداث وتغيب الاشارة الى الاسباب مع الميل الى التهويل
والمعالجات السطحية وعند الحديث عن اخبار مفبركة تحمل هذا المستوى يعني ذلك
ان هذه الاخبار تقف ورائها جهات ومؤسسات لا اشخاص اي ان الفبركة قسدية من
اجل تغيير افكار ومعتقدات وميول الافراد في مكان ما سواء مجموعة صغيرة او
مجاميع كبيره داخل دولة واحدة او عدة دول واجواء الازمات تحتتمل هذه التدخلات
والاضافات وهي بيئة خصبة للشائعات وهنا تفرض وسيلة الاتصال سيطرتها
المباشرة على المتلقي وتحاول ان تبني صورة ذهنية جديدة معاكسة لما تم بناءة عبر
سنوات مضت ويكون ذلك مدعوماً بفبركة صورية عن طريق تقنية المونتاج للاثبات
واستخدام مقاطع مجتزئة من أحاديث شخصيات مرموقة ومسموعة بالمجتمع لكن
عملية الاجتزاء هذه تقود لتوضيف بناء نصي جديد مغاير للنص الحقيقي وهو
ماينطلي على المتلقي .غالبا مايسيطر الغموض على الجمهور ويحاولون بناء
علاقات اعتماد حديثة وجديدة مع وسائل الاعلام بصورة عامة او التلفزيون او
التطبيق الالكتروني الذي يبث الخبر او الاشخاص الذين يبثون هذه الاخبارولكون
وسائل الاعلام تؤثر على السلوك الانساني لان لانسان يبني حياته وفق مصلحته
الشخصية وفي حالة بث اي إشاعه خطيرة يتجة المواطن في العراق الى التبضع
للمواد الغذائية خوفاً من حدوث أزمة وهو ما متعارف عليه دائما البلد يمر بازمات
متعددة وهاجس الانسان الحفاظ على وجوده وصحته من خلال توفير الطعام
والشراب وحتى الدواء في بعض الاحيان.وهنا تحولت الازمة التي تم افتعالها بخبر
كاذب الى ازمة اقتصادية اتجهت نحو السوق المحلية مباشرة.ولو نلخص من هم
الاشخاص المسؤولون عن الاخبار الكاذبه

١- الصحفيون الفاشلون ٢- مؤسسات

دولية ٣- مؤسسات اقليمية ٤- رجال

السياسة ٥- مالكو القنوات ٦-

اصحاب راس المال والتجار

رابعاً: تأثير النص على حركة الاسواق.

ان المدى التعبيري للقدرة الانسانية في صياغة اي خبر يتنامى مع قدرته على معرفة المدركات الفكرية للمتلقى ولهذا الاسباب اصبحت الصياغات الفكرية التي تمتاز بالتفرد هي صناعة لحضوية تمتاز بالتفرد وبعيدة عن التكرار الا اذا كان تكراراً لمعدلات الخوف لدى المستثمرين كما في مؤشر التقلبات العالمي الشهير والذي يطلق عليه مؤشر الخوف vix الذي يمثل اختصاراً لكلمة Volatility Index التي ترمز الى مؤشر التقلب او مؤشر الخوف.

عمل هذا المؤشر على قياس التوقعات الخاصة بالاسواق بخصوص التقلب الحاصل باسعار الاصول ولمدة ثلاثين يوماً قادمة ولو وصفناه بدقة اكثر هو مؤشر يتعقب التقلبات الضمنية لاستحقاق خيارات مؤشر S and P

وهنا يمكن شرح آلية اشتغال هذا المؤشر في حالات التقلب فعندما يستحوذ الخوف والقلق على شريحة المستثمرين في الاسواق المالية العالمية يحدث ارتفاعاً في مؤشر الخوف في حين أن نفس الشريحة من المستثمرين عند استقرار الاوضاع يحدث لديها هدوءاً واسترخاء مما يجعل مؤشر الخوف يتراجع. هذا اثار نفسه اذا ما قمنا بتطبيقه على مستوى الاخبار التي تجعل المستثمرين من تغير ارائهم نحو البيع والشراء داخل السوق المحلية تبعاً لما يستمعون من اخبار كاذبة موضوع الدراسة فهم بذلك سيثرون على المستهلك بطبيعة الحال تبعاً لما متعارف عليه من ارتفاع بالاسعار يقلل عدد المستهلكين على الطلب.

ضمن الاطلاع على دراسة تحلل الاخبار العالمية وتأثيرها على الاقتصاد في صندوق النقد الدولي وشملت الدراسة تقييماً للدور الذي تقوم به الأخبار في التأثير على أسعار الأصول الدولية وتتم الاستفادة منها وتم تشخيص ما يزيد على أربعة ملايين من المقالات التي تغطي أنباء الاقتصاد في العالم واسواق والمال واخبار والشركات والأخبار السياسية التي نشرتها وكالة رويترز في أنحاء العالم خلال فترة الدراسة المشار إليها فكان تحليلية، حيث شمل تقييماً لما إذا كانت التبرة الصوتية لكل مقال تنم عن صعود أسعار الأصول أم هبوطها، وذلك باستخدام أساليب تخصصية في التقيب داخل النصوص لتحديد العبارات الإيجابية التي ترد في اي نص كعينة للدراسة مثل عبارات "مكاسب" أو "تعافي" أو "ثقة" والعبارات السلبية مثل "أزمة" أو "خسائر" أو "تراجع". وباستخدام هذه البيانات، قامت الدراسة بتركيب مؤشر للمشاعر التي تحركها الأخبار اليومية في كل من الأسواق المتقدمة والأسواق الصاعدة. ثم طرحت الدراسة سؤالاً عما إذا كان التفاؤل (أو التشاؤم) في أنباء اليوم يمكن أن يساعد على التنبؤ بالتغيرات في أسعار الأصول مستقبلاً. وتم التوصل بعد هذه التحليلات الى طبيعة التغيرات المفاجئة التي نحصل في المشاعر التي تعكسها الأخبار على المتلقي المستثمر كان لها تأثير كبير على أسعار الأصول في أنحاء العالم، مما يؤكد أن نبرة الإعلام سواء اكانت حقيقيه ام اخبار كاذبة ، بشكل عام، مؤشر جيد جداً على مشاعر المستثمرين أنفسهم. كذلك يلقي هذا المشروع الضوء على دور الأخبار الأجنبية (والمستثمرين الأجانب) وليس الأخبار المحلية (والمستثمرين المحليين) في تحريك أسعار الأصول المحلية. والمقصود بالأخبار

الأجنبية هي الأخبار التي تتحدث عن بلدان متعددة والعلاقات المتبادلة بينها، مقارنة بالأخبار المحلية التي تتحدث عن بلد واحد وحسب.

أن المتلقي عندما يتعرض لصدمة التلقي سلبياً او ايجابياً وتكون ذلك الشعور المفاجئ بالتفاؤل في مشاعر الأخبار العالمية يولد غالباً تأثيراً صادمًا قوياً ودائماً على أسعار الأصول في أنحاء العالم، كان تأثير التفاؤل في الأخبار المحلية أكثر خفوتاً ولم يستمر إلا لفترة مؤقتة. ومن منظور فني.

ان التطور التقني الحديث وتطور الوسائل التكنولوجية الحديثة مثل البيانات الضخمة والتنقيب في النصوص الذي ذكرناه والية تحليل لنص المكتوب والمسموع يمكن أن تساعد المؤسسات في عملها اليومي من خلال تحليل دقيق من قبل متخصصين، فالحالة المزاجية التي تعكسها الأخبار التي تُنشر في أنحاء العالم كل يوم وهو ما يُطلق عليه "مؤشر مزاج الأخبار العالمية" - تعكس مقاييس شائعة أخرى لتجنب المفاجآت في عملية التلقي للخبر وهي بذلك تحذو حذو اي عملية تحليل فنية لدراسة المضمون وتحليله سواء اكان النص فكرياً او تخصصياً لكن لكون الموضوع يتحدث عن نصوص لها علاقة بالحواس فمرجح انها نصوص مكتوبة بطريقة فنية تشير الى براعة في كتابة الخبر، وهنا يكون المستثمر والمستهلك تحت رحمة التلاعب بالاخبار والعقول والمقدرات والتلاعب بالاقتصاد بسبب الفيك نيوز التي يمكن ان تمرر اي خبر وتجعله حديث الساعة.

خامساً : التوظيف الصوري لخدمة الفيك نيوز

ان الاستخدام الصوري المصاحب للاخبار بصورة عامة سواء اكانت فيك نيوز او اخبار أعتيادية هو من ضمن العناصر المهمة والمؤثره في المتلقي كونها اسهل واقرب الى الذهن فعملية ايصال الفكرة من خلال صورة ولون براق او ايصال حالة رمزية هو الذي يغلب على الاستخدام الصوري، علمية التوظيف الصوري لا يحمل البراءة في الاخبار المفبركة المصنفة ك فيك نيوز او اخبار كاذبة ولا تنتم بالحيادية بل هي تحمل قصيدة كبيرة حتى ان بعض المنظرين اعتبروا الاستخدام الصوري ضمن الاستراتيجيات الدولية في توجيه السياسات .

"ان الحروب التلفزيونية التي امننت لها فضاء صوري واسع لم تستطع الحفاظ على حدودها الموضوعية ومؤدياتها النابعة من العقل بل دخلت ضمن مجال محاكاة القوة، محاكاة الحرب ذاتها، بل حرب الصورة تكون اعلى خاصية من الحرب نفسها." وذلك لان التأثير المرئي على المتلقي هو الذي يتم خزنه كصورة ذهنية داله على شي معين مثل اللون الاخضر للدولار وكيف هو دلالة على موضوع يتعلق بالاموال او الاقتصاد ان الصورة تتشكل من خلال معايشة لتولد الانطباع والتاثير الذي يسترسل الى داخل المتلقي ويلامس الودان والعقل في ان واحد واللعب على الافكار بالالوان للصورة التي تحاكي الجانب الحسي وحتى لو حدث اي نسيان لاي موضوع بمجرد استذكار الصورة يتم استرجاع الافكار التي تخص هذا الموضوع وجدت الباحثة دلالة تطبيقية تنطبق على هذا المضمون في بحث منشور له وهذه الطريقة عن طريق صندوق الاوركون للعالم النمساوي رايبخ والفكرة منها تطبيق ما يتم تغذيته من نشاط الصورة الذهنية للمتلقي مع التركيز على الاستخدام الايحائي

للطاقة الذهنية دخل ذهن المتلقي التي يتم ضخها وتتلخص الفكرة من صندوق الاوركون بوجود مؤثر بنوع من الطاقة الاشعاعية التي إكتشفها العالم النمساوي راوخ توجد هذه الطاقة في المناخ الجوي المحيط بنا وبعد تجميعها في صندوق تم إستخدامه في العلاج الاشعاعي لبعض مجالات الطب النفسي الجسدي ومن خلال الاستخدام الايحائي للافكار وبحسب جاكوبسن وتحليلة للرسالة الاتصالية للنص التي تندرج في بنية النص المرئي المنطوق على لسان المرسل للخبر سواء اكانت محطة اوشخص فبعض الاخبار تستخدم طريقة درامية بالتنفيذ ويتم اشراك اشخاص متعددين في الخبر الواحد الواحد من باب التنوع والابتكار فيصبح الادراك للبنى المزدوجة تنطلق من القاعدة المعرفية الذاتية للمتلقي والتي تفسر الرسالة او الشفرة من وراءه. وتفسير الشفرة قد يكون عصيا على بعض الاشخاص لكن بالعموم الشفرات الايحائية متفق عليها.

وتعود عملية التدهور القيمي للمنظومة الاجتماعية والتي تعد نتيجة حتمية لما يتم تداوله والترويج اليه عبر الاعلام والتواصل وكل وسائل الاعلام المنتشرة والمتطورة في عصر الرقمنة والصورة الفديوية التي تنتشر بسرعة فائقة فما يحدث في بلد ينتقل بنفس اللحظة الى كل العالم، وقد شهد المجتمع العربي بشكل عام والمجتمع العراقي على وجه الخصوص نماذج من هذا الانهيار القيمي لبعض المفاصل الرئيسية في المجتمع والتي نتج عنها بث اخبار كاذبه تسيئ الى منظومة العائلة واستهدفت اشخاص وسمعتهم الشخصية .

يمكننا ان نفضل اقسام المتلقيين الى المتلقي الحديث والعصري باختلافه عن المتلقي التقليدي الذي كان يبحث عن أخبار حقيقيه من مصادرها الموثوقة والمحدوه، قبل إنتشار البث الرقمي واصبح متلقي حدائوي يستلم إشعارات الاخبار على الهاتف النقال من القنوات الرئيسية ومن مصادر اخرى مشكوك بمصداقيتها لكنها تبث اخبار ساخنه ولافته للانتباه واصبح يتقبل كل شي ويتم تعبئته بكم من الاخبار في ضل التسابق بين مواقع التواصل الاجتماعي والسعي وراء المصلحه الشخصية، اصبحت الصورة الذهنيه مشوشة فهي تتلقى وتتلقى الى ما لانهاية إن الاشتغال الفكري للصوره الذهنية الصحيحة والمبنية على أساس صحيح مهمتها تشكيل الاراء الصائبه وإتخاذ القرارات المناسبه وتوجيه سلوك الافراد نحو الاتجاه الصحيح فالصوره الذهنية تؤثر على مواقف الانسان تجاه الاخرين وتجاه المواقف التي عليه ان يتخذها. ومن المهم ان تكون اليات القائم بالتواصل في هذا المحتوى اليات دقيقه محدده ليتمكن من الجذب والوصول الى قلب المتلقي ومن ثم عقله واقناعه بالمادة. اما اذا تابعنا تأثيرات هذه الصورة الذهنية في الاخبار الكاذبه التي تستهدف الاقتصاد فكل خبر امني هو استهداف للاقتصاد وكل خبر يخص الكوارث الطبيعية هو يؤثر على الاقتصاد وكل خبر طبي يؤثر على الاقتصاد .

الاخبار الفيك او المضللة او الصحافة الصفراء كلها قد تجذب العديد من المتابعين وقد تكون سمة لعصر الانفتاح الرقمي والبث الصوري المرئي للجميع وهي حقيقة لا يمكن انكارها يعد النقص لهذا الموضوع من اجل الارتقاء بالمجتمعات والحوار دون الهبوط بالمستوى الفكري والثقافي الذي يفسد الاخلاق ويغير المحاسن نحو مساوى

واخبار كاذبه مضللة وهو الموضوع نفسه الان ما يحدث في بعض الاخبار التي يتم بثها وعدم الاكتراث لمن ممكن ان يسمعها ويشاهدها وكيف لها ان تفسد الافكار والبنى الرصينة والمتعارف عليه والسائد من الاخبار الحقيقية ، من خلال متابعات على الوسائل التي تقوم بالبث المباشر للافكاروالاخبار والصور الذهنية المختلفه .

سادساً: كيفية الرد على الاخبار الكاذبة

ان ما يدور في غرف الاخبار او كواليس الصحافة عموماً وليس اخبار الفيك نيوز هي خطة متداخلة مابين الحقائق والتهويل وفرض الاراء ومحاولات التسييس وفرض الاجندات الخارجية على المحلية وبالعكس فالاعلام المتمثل بالاخبار سواء اكان خاصاً او عاما يتراوح مابين اخبار الدولة الحاكمة التي تسيطر على الاعلام في اغلب الاحيان اي حتى لو انها لاتموله بشكل مباشر ورسمي الا انها تفرض شروطها عليه وبطريقة الحرب الناعمة التي لاتترك اثرأورائها تندس الى المتلقي مثل طريقة السم بالعسل،العديد من غرف الاخبار حتى الشهيرة منها وذات الخبرة والتي لها اسم مشهور ورنان يمكن أن تقترف أخطاء مقصودة وقد تسجل على أنها تجاوزات مهنية او نقلا لمادة هزيلة يتم تبريرها على ان ناقلها هم صحفيون مبتدئون في الوسط الاعلامي ولايعرفون حدود الضوابط الاعلامية.

ان التضليل الاعلامي يقتضي واقعا زائفاً هو الانكار المستمر لوجوده اصلا وذلك يستوجب ان يكون الشعب الذي يتلقى التضليل بحالة ايمان تامة بحيادية المؤسسة المعنية بالبث،الايمان التام من قبل المتلقين من ابناء الشعب باعلام الدولة وحياديته وابتعاده عن المصالح والعيش ضمن بيئة نقية من جانب الاعلام والتعليم والعلم بعيدة عن المصالح الاجتماعية التي تعيش في صراع دائم وتكون صورة الحكومة لدى الشعب في محل ركيزة اساسية تغذي فكرة اسطورية حول الحياد وهذا ما يتم السير عليه عموما في الواقع الاميركي عملية التغلغل في اسطورة الحياد هذه هي ليست حقيقية بطبيعة الحال كون التضليل لايفارق اي محطة اعلامية فمادام هناك تمويل فهذا يعني بان هناك توجيه وهو الامر الذي يبدد الاسطورة الحيادية في الاعلام سواء في اميركا بلد الحريات كما توصف او في اي دولة اخرى ولا تستثنى الباحثة اي محطة اعلامية او قناة تبث الاخبار من هذه الفكرة فترى الباحثة ان الحيادية بالاعلام هي مسألة نسبية مابين قناة واخرى كونها تحتمل الزيادات او النقصان لكن الفرق هو بالمهنية العالية الجودة التي تمكن القناة من الولوج الى عالم المتلقي الداخلي واقتاعه بما يتم بثه.عمليات التضليل قد تقوم بها دولوقد يتم خداع الشعوب بها لكن بعد زوال التأثير بحكم تقادم الزمن يتم الافصاح عنها حيث تفقد قيمة الكشف عنها،لكن الهيمنة التقنية التي تمتلكها بعض الدول هي التي فرضت واقعا على ارض الواقع والهوة الموجودة بين الصناعات التكنولوجية للدول المهيمنة والمصدرة للتكنولوجيا وبين الدول المستوردة لاتفرق كثيرا عن صناعة الاخبار المفبركة والمعلبه والمراد ايصالها الى المتلقي في الدول المستلمة لهذه الاخبار التي تشترك بتقنيات الحداثة التي اشترتها من هذه الدول وتؤمن على تقنياتها ومعلوماتها على حواسيب مستوردة، فجوة المعرفة بين المجتمعات المتقدمة والمجتمعات النامية لايمكن ازالتها شاع هذه الايام فيديو قديم

للمخرج الاميركي ستانلي كوبرك يتحدث ويعترف عن قضية جرت قبل ثلاثين عاما من تسجيل الفيديو الاعتراف حول فديو حضي بشهرة عالمية حول اول هبوط على القمر ويقول ستانلي ان عملية الهبوط مفبركة واكد بانه هو من قام بالتصوير واخرج وفبرك هذا الموضوع وعند العودة الى تاريخ هذا المخرج نجده بدأ كمصور في صحيفة لوك البريطانية ثم عمل باخراج الافلام السينمائية المميزة ومن اشهر الافلام التي قد تدلنا على صحة كلامة هو اخراجه لفلم اوديسا ٢٠٠١ وهو فلم الخيال العلمي الذي تم ترشيحة الى ثلاثة جوائز اوسكار بالسيناريو وبالتصوير والتنفيذ التقني وفلم اوديسا هم من انتاج اميركي بريطاني انتجته ستوديوهات مترو كولدن مايروهي اشهر استوديهات بريطانية، هذه الاعترافات للمخرج ونحن نتناول موضوع الفيك نيوز والفبركة تؤكد ان نظام التضليل هو نظام متعارف عليه في وسائل الاعلام لكن الاعلان عنه هو من خضع للتضليل وما الحديث عن الحقائق بعد هذه السنوات دليل على ذلك كون المتحدث يعلم بزوال التبعات القانونية بعد تفاد الزمن لكن وان كان القانون لايجرم هذه الافعال بفعل التقادم الا ان الجرم الذي تسبب بتضليل المجتمع والافراد تم تداوله كمعلومات عبر ازمنة ماضية وجرى تدوينه كحقائق وظهور هذه المعلومات على لسان المخرج الان لايمحوا ماتم تثبيته في التاريخ ونجد ان بعض النصوص تدرس كمادة تاريخية في المناهج الدراسية لاول من وصل للقمر واول من نزل على سطح القمر ومثلما ظهرت اليوم اكذوبة اول هبوط على ارض القمر ربما سيظهر لنا المستقبل وثيقة اخرى مزيفة وماعمليات التسويق الاعلامي والبربوكاندا الا دعايات مدفوعة الثمن لانها تروج لدول ولتطور علمي وتقني قد لا يكون كاذب لكنه مبالغ به ولتجاوز كل الاخطاء المقصودة وغير المقصودة يجب ان تتوفر اليات للرد والحد من هذا النوع من الاخبار وتشخصها الباحثة بما يلي:

- ١- تطوير اسلوب العرض للمضمون ليكون واضحا دقيقاً متفرداً .
- ٢- الرد المباشر على الاخبار الكاذبة ودون اي تاخير ويكون ذلك من وجود محررين

ومحررين التاكيد اي يتم وضع لكل خبر فبركة وهمية والرد عليها في حالة نزول اي خبر مفبرك يتم الرد عليه من قبل المؤسسات او الحكومات او القنوات.

- ٣- الكشف عن الحقائق كما هي فيحالة تم نشر خبر كاذب قبل نشرها الفعلي فالصورة تخفف حدة الفبركة او المبالغة.
- ٤- اجراء لقاءات مع مسؤولين ذوي اهمية ومقبولية عالية لدى الجمهور ليتم اقناع المتلقي بالحقائق.

النتائج :

- ١- الفيك نيوز هو عملية تفاعلية مؤقتة تستهدف منظومة العقل البشري لتعطي ايعازا مضللا باخبار مفبركة غير حقيقة وسرعان ماتظهر الحقيقية.
- ٢- عدم وجود قوانين تجرم الاشخاص المسؤولين عن الاخبار الكاذبه في العراق تسببت ببث عشوائي على وسائل التواصل الاجتماعي .
- ٣- الفيك نيوز هي انحدار اخلاقي قبل ان يكون انحدار مهني للصحفي العامل به.

- ٤- التحكم الخلاق بالوظيفة الفكرية للخبر هو الامر الذي يجعل الاخبار حيادية بمهنية عالية.
- ٥- يمتاز السبق الصحفي بالخبر الاكثر اهمية ويحتوي على المعلومات الحقيقية والمؤكدة من مصادر موثوقة يتم ايصالها باسرع وقت ممكن.
- ٦- صانعو الاخبار المفبركة يتحملون مسؤولية التأثير على السلوك الانساني وهي مسؤولية مهنية واخلاقية.
- ٧- المدى التعبيري للاخبار الاقتصادية وفقا لمؤشر الخوف العالمي او مؤشر التقلبات يؤثر على المستثمرين.
- ٨- تؤثر الاخبار الكاذبة على المستثمرين والمستهلكين من خلال زيادة العرض والطلب او قلته.
- ٩- تؤثر النصوص التي تكتب بها الاخبار على السوق في عمليات البيع والشرع ومنها
نصوص ذات تاثيرات ايجابية مثل (تعافي- ثقة - مكاسب) ونصوص ذات تاثيرات سلبية مثل (ازمة - خسائر- تراجع)
- ١٠ - الحرب الصورية تحمل قوة اكثر من خاصية الحرب نفسها لكون التوضيف الصوري في الفيك نيوز اسرع.
- ١٢- الرد على الاخبار الكاذبة يكون من خلال مؤسسات حكومية وقنوات فضائية وحكومات.
- ١٣- تقوية المضامين الفكرية للاخبار الحقيقية يساعد بسد الثغرات لتسريب اخبار كاذبة
- ١٤- مؤشر مزاج الاخبار العالمية يؤثر على المقاييس الشائعة للاسعار وخداع الفيك نيوز.

الاستنتاجات :

- ١- الاستثمار الامثل لمواجهة الاخبار الكاذبة من خلال الاستفادة من قصر وقتها وبناء ردود رصينة تمحي تأثيرها.
- ٢- تفعيل قوانين تجرم الاخبار الكاذبة للصحفيين العراقيين الغير منضبطين وللقنوات الفضائية التي تبث الاخبار الغير مؤكدة مع فرض قوانين تجرم مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي الذين يبثون مثل هذه الاخبار والامر يشمل وزارة الداخلية نقابة الصحفيين ونقابة الفنانين.
- ٣- تطوير الكوادر الاعلامية التي تعمل بشكل مباشر في نقل الخبر وتدريبها على المهنية والحيادية.
- ٤- حث الاعلاميين على الالتزام باخلاقيات المهنة وعدم الركض وراء خبر مفبرك سرعان ما تظهر حقيقته بانه فيك نيوز.
- ٥- فبركة الاخبار قد تؤدي الى تغيير مفاهيم جيل اذا اتخذت نهجا دائما وسلوكاً موجها بقصدية.
- ٦- التخصص الصحفي في ميدان الاقتصاد يساعد في نمو اخبار تدعم الاقتصاد الوطني لاتوقعة بالتهلكة.
- ٧- معرفة النبض الاقتصادي للسوق المحلية والسوق العالمية تمكن الصحفي من دفع الاخبار نحو الايجاب.

التوصيات :

- ١- استعداد المؤسسات والدول والكوادر الاعلامية على مواجهة الاخبار الفيك بمهنية وبسرعة عالية وتجهيز الكوادر الاعلامية الوسطية بايجاد البدائل السريعة وتهيئتها مسبقاً واقامة دورات وورش دائمة لتدريبهم من قبل كوادر متخصصة فعلا بالعمل المهني .
- ٢- العمل على اعداد اخبار حقيقة رصينه مدعمة بتجديد دائم وبعيدة عن السطحية والنمطية للتمكن من خلق بيئة اخبارية تتناسب والهجمات المضادة من الاخبار المفبركة خاصة في وقت الازمات.

المصادر

- 1- <https://ar.Wikipedia.org>
- ٢- هتلر، اودولف، كفاحي، ترجمة: الحاج، لويس، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٨٨م، ص ٢٥٩
- ٣- ابو سمرة، محمد، الاعلام المهني، الراية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٩م، ص ١٩
- ٤- ابو رغيف، نوفل، السياسي والمعرفي، ط١، دار الكتب العلمية للطباعة والنشر والتوزيع، العراق، بغداد، ٢٠١٩م، ص ٣٤
- ٥- لوسون، جون هاورد، السينما العملية الابداعية، تر: دار الشؤون الثقافية العامة، ٢٠٠٢م، ص ٣٣٢
- ٦- فارس مهدي، الاتجاه التسجيلي في الفلم الروائي العراقي، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٩٥م، ص ص ١٣-١٤.
- ٧- القباني، ايناس، العناصر البنائية والفنية للتحقيق التلفزيوني في القنوات الفضائية العربية، الطبعة الاولى، دار الوفاق للنشر والتوزيع، ٢٠٢٣م، ص ٥٠
- ٨- اوتوت، صالح، شاكر، همية وكالات الانباء كمصدر من مصادر العمل جامعة أهل الدخول للموقع الساعة ١٠-٤٥ دقيقة مساء في <https://abu.edu.iq/research>، ٢٠٢٣/٢/١٧ م، البيت
- ٩- فترز، انيتا، ولورباخ، جيردا، الخطاب السياسي في وسائل الاعلام، دار نينوى للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى دمشق ٢٠١٦م، ص ٨٥
- ١٠- الغانمي، مثنى، محمد، التلفزيون والحرب، دراسة في اتجاهات الاخبار وتأثيراتها وانعكاساتها، الطبعة الاولى، ٢٠١٨م، دار امجد للنشر والتوزيع، ص ٥٠
- ١١- الفريجي، علي، نجم، والزويني، حسين، الاعلام الحربي في القنوات الفضائية، دار امجد للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، المملكة الاردنية، الهاشمية، ٢٠٢١م، ص ٥٣
- ١٢- www1.equit.com، مجموعة ايكويت المحدودة شركة رائدة في مجال التكنولوجيا المالية ومزود عالمي لتكنولوجيا التداول عبر الانترنت
- ١٣- الزويني، حسين، دبي، الفريجي، علي نجم، الاعلام الحربي في القنوات الفضائية بين تطورات الموقف الحربي وتأثيرات العصف الميداني، مصدر سابق، ص ٥١
- ١٤- الزويني، حسين، علي، يسرى، المقابلات والتحقيقات في البرامج الاذاعية والتلفزيونية، دار امجد للنشر، الطبعة الاولى، ٢٠٢٠م، ص ١١٥
- ١٥- كيرزويل، اديث، عصر البث، مصدر سابق، ص ٢٨١
- ١٣- مسلم، طاهر، الخطاب السينمائي من الكلمة الى الصورة، الطبعة الاولى، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ٢٠٠٥م، ص ٦٧
- ١٤- شيلر، هيربرت، المتلاعبون بالعقول، ترجمة: رضوان، عبد السلام، سلسلة كتب ثقافية عالم المعرفة، رقم السلسلة ٢٤٣، مارس ١٩٩٩م، ص ١٦
- ١٥- مكاي، حسي، عماد، تكنولوجيا الاتصال الحديث في عصر المعلومات، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الثانية ١٩٩٧م، ص ٣٧.

اثر الاقتصاد الريعي على التنمية الشاملة في العراق للفترة (٢٠١٠-٢٠٢٠)

أ.م.سهاد احمد رشيد

قسم الاقتصاد

كلية الادارة والاقتصاد جامعة البصرة

مقدمة:

في عام ١٩٧٣م أدى ارتفاع أسعار النفط في الدول التي تنتجها إلى جذب العديد من العمال ورجال الأعمال للعمل في القطاع النفطي؛ وخصوصاً أنه ساهم في ظهور ريع جديد، فأصبح الريع في العالم العربيّ معتمداً على النفط، بالإضافة إلى تأثير التحويلات الماليّة للمهاجرين في الدول النفطية أو غيرها من الدول المتقدمة والتي تُشكّل مصدر ريع مهم للدول العربيّة، كما ساهم الريع النفطيّ بتطوير الريع العقاريّ في المدن الرئيسيّة في العالم العربيّ، بالتزامن مع الزيادة المرتفعة لعدد السكّان في هذه المُدن ويعد العراق واحداً من أكبر الدول التي تعتمد في اقتصادها على النفط، حيث تصنف ضمن البلدان الريعية التي يشكل المورد النفطي أهمية كبيرة بالنسبة لها، ويساهم الاقتصاد الريعي في توفير إيراداتها بنسبة بلغت ٩٠% من الإيرادات العامة للدولة، ويعد الاقتصاد الريعي من الاقتصاديات التي توفر قوة كبيرة للدولة، ويتم تصنيف الدول على أساس نسبة الريع في اقتصادها إلى دول ذات اقتصاد ريعي أكثر من ٩٠% ودول ٥٠% ودول أقل من ٤٠%. ويمثل العراق واحداً من الدول التي تمتلك نسبة عالية من الاقتصاد الريعي ويندرج ضمن الفئة الأولى من التصنيف.

وما يميز العراق أنه يمثل ثاني خزان نفطي في العالم، الأمر الذي يساعد في توفير فرص هائلة لتحقيق التنمية الشاملة في العراق، حيث تستطيع العراق الاعتماد على ما يعود عليها من الصناعة النفطية في تنمية القطاعات المادية سواء (الصناعة، أو الزراعة، أو البنى التحتية) والقطاعات غير المادية (ما تقدمه من خدمات). وعلى الجانب الآخر قد يؤدي الريع النفطي إلى التأثير سلبياً في عملية التنمية الشاملة، حيث

يؤدي الحصول على المورد المالي من النفط بسهولة إلى ضعف العمل التقليدي وتقليل حوافز الروح التجارية، وعدم الانضباط في النفقات الاستهلاكية، الأمر الذي يؤثر على مسار عملية التنمية الشاملة في المجتمع. وعليه سوف نتعرف من خلال هذه الدراسة على مفهوم الاقتصاد الريعي ومظاهرة ودوره في عملية التنمية الشاملة في العراق.

مشكلة البحث:

يعدّ العراق بلد منتج للنفط يصنف ضمن البلدان الريعية التي تعتمد بشكل كبير على المورد النفطي في توفير إيراداتها إذ تتخطى نسبة مساهمة الإيرادات النفطية (٩٠%) من الإيرادات العامة للدولة، وما يقرب من (٤٢%) من الناتج المحلي الإجمالي، وأن هذه الإيرادات لم تستثمر بشكل صحيح من خلال بناء قاعدة متنوعة تدعم عملية التنمية الاقتصادية بشكل عام وتحقق تنمية مستدامة تضمن حقوق الأجيال الحالية ومستقبل الأجيال القادمة، إذ تستعمل النسبة الأكبر من هذا الإيرادات في اتجاهات استهلاكية لا تخدم تحقيق تنمية مستدامة منشودة. بالإضافة إلى أن تراجع الإيرادات النفطية أدى إلى انخفاض كبير في النفقات العامة وخاصة النفقات الاستثمارية منها، مما قد يؤثر بالفعل على عملية التنمية الشاملة التي تنتهجها الإدارة العراقية،

وتعرض الاقتصاد العراقي لتقلبات الاقتصاد الكلي نتيجة الاعتماد الكبير على مصدر واحد. وعليه فلقد كان لتراجع الإيرادات النفطية نتيجة جائحة كورونا تأثير واضح على الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠٢٠، حيث تقلص بنسبة بلغت (١٥.٧%). الأمر الذي دعى إلى القيام بإجراء هذا البحث للتعرف على مدى تأثير الاقتصاد الريعي المعتمد على النفط على عمليات التنمية الشاملة في العراق، ومن هنا يثير البحث التساؤل الرئيسي التالي: كيف يؤثر الاقتصاد الريعي على التنمية الشاملة في دولة العراق؟ وعليه يسعى البحث إلى الإجابة عن التساؤلات الفرعية التالية: (ماهية الاقتصاد الريعي؟، ما مفهوم، وأبعاد التنمية الشاملة؟، كيف يؤثر الاقتصاد الريعي على التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في العراق؟)

اهداف البحث:

يهدف البحث التعرف على الاطار النظري العام للاقتصاد الريعي وتوضيح مفهوم وابعاد التنمية الشاملة وكذلك الكشف عن تأثير الاقتصاد الريعي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في العراق للفترة (٢٠١٠-٢٠٢٠).

أهمية البحث:

ترجع أهمية البحث إلى أهمية الدور الذي يقوم به الاقتصاد الريعي في توفير الاحتياطات النقدية التي تتطلبها عملية التنمية في الدولة، ويمكن تلخيص أهمية البحث على النحو التالي:

١. توفير المعلومات حول بيان أهمية الاقتصاد الريعي ودوره البارز في توفير الاحتياطات النقدية الضخمة التي تساعد في تدعيم عملية التنمية الشاملة.
٢. انسجام البحث مع رؤية العراق ٢٠٣٠ وتلبية أهداف التنمية الشاملة.
٣. تسليط الضوء على أهمية الإيرادات النفطية في العراق.
٤. تحليل وتقييم الجوانب المختلفة لتأثير الاقتصاد الريعي في التنمية الشاملة في دولة العراق.
٥. تقديم إطار يسمح ببعض المقترحات والتوصيات التي تساعد في تدعيم عمليات التنمية الشاملة في العراق.

فرضية البحث:

يقوم البحث على فرضية رئيسية مفادها أن الاقتصاد الريعي يؤثر في التنمية الشاملة في العراق للفترة (٢٠١٠-٢٠٢٠)

منهج البحث:

سوف يقوم الباحث باستخدام المنهج الوصفي لملائمته مع أهداف الدراسة، حيث يقوم المنهج الوصفي التحليلي بوصف الظاهرة محل الدراسة كما هي في الواقع وجمع البيانات والحقائق وتصنيفها وتبويبها؛ بالإضافة إلى تحليلها التحليل الكافي الدقيق المتعمق؛ بل يتضمن أيضاً قدرًا من التفسير لهذه النتائج التي تجيب على التساؤلات البحثية التي وضعها الباحث.

هيكلية البحث:

تضمن البحث الحالي بالإضافة إلى المقدمة والخاتمة، ثلاث فصول كما يلي:

الفصل الأول: الاقتصاد الريعي، (مفهومه، مصادره، خصائصه)

المبحث الأول: مفهوم الاقتصاد الريعي ومصادره

المبحث الثاني: خصائص الاقتصاد الريعي

الفصل الثاني: التنمية الشاملة. (مفهومها، اهدافها، ابعادها)

المبحث الاول: مفهوم التنمية والتنمية الشاملة واهدافها.

المبحث الثاني: ابعاد التنمية الشاملة

الفصل الثالث: تأثير الاقتصاد الريعي في التنمية الشاملة في دولة العراق.

المبحث الاول: دور النفط في توجيه الاقتصاد العراقي

المبحث الثاني: اثر الاقتصاد الريعي على التنمية الاقتصادية

الفصل الأول: الاقتصاد الريعي، (مفهومه، مصادره خصائصه)

يعد الاقتصاد الريعي واحد من الانماط الاقتصادية التي أصبحت تعتمد عليها الدولة في بيع الثروات الطبيعية مثل النفط، كما أنه يعد مورد هام بالنسبة للدول النفطية ويشكل لها قوة اقتصادية ومالية هائلة، وتتحصل الدولة على عائدات وفيرة من بيع النفط لذلك هو المورد الرئيسي للدول النفطية. (عبد الله، ٢٠١٧، ص ٢٧٣).

المبحث الاول: مفهوم الاقتصاد الريعي ومصادره

اولاً: مفهوم الاقتصاد الريعي

اتفقت أغلبية الآراء على أن مفهوم الاقتصاد الريعي هو اعتماد بعض الدول على مصدر واحد من الدخل.

ويعرف كارل ماركس في كتابه رأس المال " الرأسمالية الريعية بأنها "أي ظاهرة اقتصادية أو اجتماعية يصف من خلالها طبقة رأسمالية غير منتجة اقتصادياً" (الجانب، ٢٠١٣، ص ٧).

كما عرفه آدم سميث في كتابه "ثروة الأمم" أنه شكلاً من أشكال المردود المالي " وفي الاقتصاد الريعي تقوي علاقات القرابة والعصبية أما في التشكيلات الاجتماعية الرأسمالية تسيطر علاقات الانتاج".

ويمثل الريع عند ريكاردو بأنه "الدخل الاضافي من الأراضي الزراعية والتي تمثل ميزة اقتصادية من استخدام نفس وحدة المساحة التي تتجاوز عائد الأرض المستعملة لنفس الغرض" (سعيد، ٢٠١٦).

ويعرف الاقتصاد الريعي هو الاقتصاد الذي تعتمد الدولة فيه على مصدر واحد للدخل وهو مصدر طبيعياً كما تستحوذ السلطة عليه وتمتلك حق توزيعه وبيعه (مشاري، ٢٠١١).

واجمالاً فإن الاقتصاد الريعي هو اعتماد الدولة على مصدر واحد من الدخل وهو الربح والذي يعد في الأساس مصدرأ طبيعياً ((الشامي، ٢٠١٩).

وتعبر النظرية الاقتصادية عن مفهوم الربح على أنه " الدخل الناتج عن مورد طبيعي بسبب الخصائص الفنية لهذا المورد" (بشارة، ٢٠١٧).

ويرى الباحثون أن الاقتصاد الريعي هو الاقتصاد الذي يعبر عن الدخل المادي من بيع سلعة غير انتاجية في الأسواق الخارجية كالنفط والذهب والنحاس" وبالنظر إلى الاقتصاد الخليجي يعد اقتصاداً ريعياً لاعتماده المطلق على النفط الخام وبيعه في الأسواق العالمية للنفط وهو يمثل عائدات مالية كبيرة سواء عن طريق البيع أو الجباية وتستعمل هذه العوائد في التشييد والبناء وتوزيع الأجور على العاملين واستيراد كل ما تحتاجه الدولة والذي يجعلها لا تستثمر في قطاعات إنتاجية تنعش اقتصادها وتوفر فرص عمل أكثر (ياسر، ٢٠١٣، ص ٤).

ثانياً: مصادر الاقتصاد الريعي.

بعد التعرف على مفهوم الاقتصاد الريعي يمكن أن نقسم مصادر الاقتصاد الريعي إلى قسمين: (مصادر داخلية ومصادر خارجية)، كما يلي:

١- المصادر الداخلية

يعتمد الربح الداخلي على قطاعات إنتاجية داخلية أو محلية تشارك العناصر الريعية. فالربح الداخلي عبارة عن الدفعات التحويلية من القطاعات الإنتاجية لفئات أو عناصر تتمتع ببعض المزايا الخاصة، وتتمثل المصادر الداخلية للربح في:

***ربح السيادة والخدمات التابعة للدولة:** تتدخل الدولة في الاقتصاد بشكل مباشر أو غير مباشر عبر الموازنة أو التشريع وتعتبر سياسة الإنفاق الحكومي هي التي تحدد بنية النشاط الاقتصادي. والسيادة هنا يمكن أن تنقل إلى الفاعليات الاقتصادية عبر التأجير أو الاستثمار أو المشاركة (حافظ، ٢٠٠٩، ص ٥١-٥٣).

***المضاربات المالية:** يعتبر الربح هو المحرك الأساسي للمضاربة، فهو يسعى إلى تحقيق الربح السريع دون بذل أي مجهود عقلي او جسدي. ويسهم النظام المالي في ارتفاع المضاربة وأن هناك مؤسسة لظاهرة المضاربة تعرف بصناديق السيادية حيث تؤمن الدخل للمستقبل من خلال توظيف أموال هذه الصناديق في السندات والأوراق المالية في الأسواق المالية الأجنبية (حافظ، ٢٠٠٩، ص ٥١).

*المضاربات العقارية: وهي ريع ينتج عن الإيجار وارتفاع أسعار العقارات (حافظ، ٢٠٠٩، ص ٥٣).

*ريع الخدمات: تقسم القطاعات الاقتصادية إلى ثلاثة أقسام القطاع الأول الزراعة، والثاني الصناعة، والثالث الخدمات. ونتيجة لتطور الاقتصادي وخاصة قطاع الخدمات والتجارة أصبح قطاعاً مستقبلاً يستقل بذاته وتعتمد عليه بعض الدول كمصدر للدخل (إبراهيم، ٢٠١٤، ص ٣).

٢-المصادر الخارجية:

يقصد بالريع الخارجي التحويلات التي تأتي من الاقتصاد الخارجي دون وجود قطاعات إنتاجية محلية أخرى تساهم في الاقتصاد. وتتمثل المصادر الخارجية فيما يأتي:

*ريع النفط والغاز: وهو الدخل الذي ينتج من بيع النفط والغاز، إذ يتواجد فارق كبير بين تكلفة استخراج النفط والغاز وبين تكلفة بيعهما.

*ريع المعادن: وهو ريع ينتج من بيع المعادن وهو أقل في حجمه من بيع النفط والغاز وهناك فارق كبير بين ريع النفط والغاز وبين ريع المعادن في الطبيعة الاستخراجية لهما. حيث يتفوق الريع المعدني على سعر المعادن وتكلفة إنتاجها بشكل كبير.

*ريع الممرات وخطوط النقل الاستراتيجية: وهو ريع ينتج عن بعض الممرات والقنوات البحرية مثل قناة السويس أو خطوط نقل النفط أو الغاز عبر الدول، وكذلك ريع الترانزيت البري والحديدي (إبراهيم، ٢٠١٤، ص ٤-٥).

المبحث الثاني: خصائص الاقتصاد الريعي، والدولة الريعية

تتنوع خصائص الاقتصاد الريعي، وتشتمل على:

١-تسريع وتيرة التنمية.

٢-اعتماد الدول المفرط على عائدات النفط واعتبارها ركيزة ومورد رئيسي للنشاط الاقتصادي.

٣-عدم وجود روابط إنتاجية في ظل سيطرة وهيمنة القطاع النفطي.

٤-الميل إلى الصناعات الثقيلة، والبعد عن الزراعة وقطاعات الانتاج الأخرى.

٥-سيطرة الدولة على عائدات النفط وحرية التصرف بها.

٦- يعتبر الدخل الربعي دخل ثابت وأساسي في الاقتصاد (مورس وآخرون، ٢٠٠٧، ص ١١٨).

تعرف الدولة الربعية على " أنها الدولة التي تعتمد على الاقتصاد الربعي في توفير العائدات والإيرادات وذلك من أجل توفير خدمات الأمن والادارة".

ومن أهم مؤشرات الدولة الربعية وجود ضعف في هيكل الإنتاج المحلي، وزيادة في معدلات الإنفاق الحكومي دون الحاجة إلى فرض الضرائب، واعتماد الدولة على الربح الخارجي واعتباره مصدر أساسي للدخل مع انخفاض المساهمة المجتمعية في تكوينه. وأهمية الصادرات الربعية من النفط والتي تمثل ٨٠% من إجمالي الصادرات (الشمري، ٢٠١٣، ص ٧). وهناك مجموعة من الخصائص تتميز بها الدولة الربعية في الوطن العربي منها:

- يأتي الربح من الخارج ولا يحتاج الاقتصاد المحلي إلى قطاع انتاجي قوي.
- قلة الايدي العاملة التي تشارك في الربح.
- الدولة هي المتلقي الرئيسي للربح الخارجي (الجانبى، ٢٠١٣، ص ٩).

اما العلاقة بين الاقتصاد الربعي والدولة الربعية فتوجد اوجه للتشابه والاختلاف بينهما وسيتم عرضها في عدد من النقاط:

اولا- أوجه التشابه

١- توجد علاقة بين الاقتصاد الربعي والدولة الربعية تتحدد على أساس مصدر الربح الخارجي ما إذا كان يشكل نسبة كبيرة من الدخل المتحقق للدولة وإذا كان يسهم بشكل كبير في الحياة الاقتصادية وبهذا فإن الربح الخارجي يصف الدولة الربعية والاقتصاد الربعي معاً.

٢- كما أن الدولة الربعية ترتبط بالاقتصاد الربعي فهو يشكل مصدر مهم لها ويولد دولة ربعية تستحوذ على العوائد الربعية.

ثانيا- اوجه الاختلاف

١- يساهم الاقتصاد الربعي في توليد دخل هائل للدولة بينما الدولة الربعية تساهم بنسبة أقل.

٢- توزع عوائد الدخل الربعي على المساهمين في تحصيله الاقتصاد الربعي في حين تعود عوائد الدخل الربعي للحكومة في الدولة الربعية.

٣- تتحكم الدولة الريعية في إنفاق وتوزيع عوائد الدخل الريعي وذلك على الأنشطة المختلفة ولكن يختلف ذلك بالنسبة للاقتصاد الريعي.

٤- الدولة الريعية هي في الأساس وليدة الاقتصاد الريعي بينما الاقتصاد الريعي ليس بضرورة أن يولد دولة ريعية حيث لا توجد دولة ريعية بدون اقتصاد ريعي.

٥- يمكن أن نميز بين الدولة الريعية والاقتصاد الريعي على أن الدولة الريعية هي الدولة التي يشكل فيها الربح الخارجي نسبة كبيرة من الدخل ويشغل فيها فئة قليلة من السكان وتكون الحكومة فيها هي التي تتحكم في توزيع الدخل الريعي وإنفاقه على أفراد المجتمع. أما الاقتصاد الريعي هو عبارة عن اقتصاد تداولي وليس اقتصاد إنتاجي ولهذا تعد الدولة الريعية نظام فرعي متصل بالاقتصاد الريعي (فاتح، ٢٠١٢، ص ٧).

الفصل الثاني: التنمية الشاملة. (مفهومها، اهدافها، ابعادها)

تمثل التنمية عملية تغيير لها اتجاهات مترابطة تتم من خلال تدخل الانسان ويكون الهدف منها هو تطور المجتمع بجميع محاوره ويشمل البشر والهيئات العامة وكل هياكل الدولة، ويساعد هذا التطور في تحقيق التقدم والازدهار في المجتمع. ولا تقتصر التنمية على المجال الاقتصادي فقط وإنما هي تنمية حضارية شاملة كل المجالات سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية (أمال توهامي، ٢٠١٧، ص ٢٩٩ - ٣١٠).

المبحث الاول مفهوم التنمية والتنمية الشاملة واهدافها:

اولاً: مفهوم التنمية والتنمية الشاملة

ظهر مفهوم التنمية على أنها عملية محكمة الأبعاد ومدروسة جيداً من أجل تحقيق التغيير في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية الخاصة بالمجتمع. والهدف الأسمى من هذا التغيير هو تحسين الإنتاج وتغطية احتياجات السكان الأساسية والتقدم بالمجتمع نحو الأفضل ورفع مستوي المعيشة. ولا يتم هذا التطور إلا من خلال الانسان فهي في الأساس عملية تنمية مجتمعية وتتحقق من خلالها التنمية بمفهومها الشامل من زيادة في الدخل القومي وتحقيق العدالة في المجتمع وتوفير احتياجات الافراد من مأكّل ومشرب ومسكن وأن يسود الأمن كل أرجاء المجتمع (الضلاعين وآخرون: ٢٠١٥، ١٠٥ - ١٠٦).

بدأ مفهوم التنمية في الانتشار منذ منتصف القرن العشرين، تحديداً منذ الحرب العالمية الثانية. وكانت في البداية عبارة عن عملية تهدف للتنمية الاقتصادية وتحسين

مستوي المعيشة، وتلبية احتياجات الفرد. الي أن ظهرت مرحلة جديدة ليضاف الي مفهوم التنمية مصطلح آخر وهو (الشمول). فعرفت بمفهوم (التنمية الشاملة) والمقصود بها أنها تشمل كل أبعاد الحياة الانسانية والمجتمعية في كافة المجالات. بعدها ظهر مفهوم التنمية المستقلة ولم يكن هذا هو المفهوم الأخير للتنمية وانتشر مفهوم التنمية المستدامة لتشمل ما غاب عن التنمية في المراحل السابقة من علامات واتجاهات الفكر الحديث لفلسفة العلوم الاجتماعية حتى يتحقق أكبر قدر من الاستفادة. ومن خلال ما سبق يمكن تعريف التنمية على أنها تلك العملية المركبة من العديد من الإجراءات المخطط لها بدقة وعن قصد التي يصنعها المجتمع لينتقل من مرحلة التأخر الي التقدم والرقي والمستدام (الحسنات، ٢٠١١: ١٣٠-١٣٦).

تعتبر التنمية الشاملة واحدة من أهم أنواع التنمية فيما ورد، وتهدف الي توفير فرص عمل لأفراد المجتمع، وتخطي مستوي الجهل والفقر، فنجد أن هناك تأثير ملحوظ بشكل تدريجي من التغيرات البيئية على عمليات التنمية (Hajimirrahimi, et al., 2017).

وعرفت التنمية الشاملة بأنها مرحلة تطور تاريخية متعددة الابعاد، لتضم كل منظمات الدولة في مجال السياسة والاقتصاد والاجتماع. ويتم هذا التغيير في سياق المنظمات السياسية ليلقي استحسان من الجميع ويسمح بدوام التنمية، فهي عملية تطور شاملة أو عملية فردية مستمرة ذات طابع مختلف تعمل على تطور حال الانسان، وتلبي احتياجاته وتحقق له الاستقرار (هاجر، ٢٠١٦).

ثانياً: أهداف التنمية الشاملة:

كما ذكرنا أنها تشمل كافة المجالات، فنجد على سبيل المثال من الناحية السياسية تقوم التنمية الشاملة بتدعيم هيكل الدولة والحفاظ على استقلاليتها من خلال التصدي للتحديات (الداخلية والخارجية)؛ وفي المجال الاجتماعي، تعمل على زيادة الوعي لدي المواطنين، وتحسين ثقافتهم، عن طريق الاهتمام بالعلم والعلماء وزيادة المعرفة والاهتمام أيضاً بأصحاب المهارات المتميزة، بالقيام بتدريبهم وتطوير تلك المهارات، وتأهيل قدراتهم للوصول نحو التقدم والازدهار، أما في القطاع الاقتصادي، يظهر جهودات التنمية في هذا القطاع من خلال زيادة وتحسين الإنتاج، ورفع مستوي المعيشة لكل أفراد المجتمع، من خلال توسيع حجم الاستثمار، وإتاحة فرص العمل للجميع (ACSC, 2016). ومن أهم الأهداف التي تعمل التنمية الشاملة على تحقيقها ما يلي:

اولاً: في المجال السياسي:

تعمل التنمية في المجال السياسي على تقوية وتدعيم هيكل الدولة لتكون ذات سيادة، وانشاء مجتمع مدني متحضر، تسود فيه الحرية ويتمتعون فيه الافراد بممارسة

أنشطتهم الخاصة والعامة، وعمل ترابط بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني بتطوير فكرة المشاركة الجديدة، فالدولة تصدر القوانين التي تدعم تلك المنظمات، ومن ناحية أخرى تقوم المنظمات بوضع الرؤى المدروسة، والتي تعمل بشكل فعال على مساعدة الدولة في صنع القرار.

ثانياً: في المجال الاجتماعي:

تعمل التنمية في المجال الاجتماعي على تطوير مستوى التعليم، والاهتمام بالعلماء، وتحسين الرعاية الصحية لأفراد المجتمع، وتنمية ثقافة حب الوطن والانتماء، وغرس قيم الاتقان في العمل، والاهتمام بالمؤهلات العليا من الموارد البشرية بشكل عام، والمؤهلات الوسطى والدنيا بشكل خاص، وايضاً مشاركة المرأة في كافة نواحي الحياة العامة.

ثالثاً: في المجال الاقتصادي: تعمل التنمية في المجال الاقتصادي على زيادة إنتاجية الموارد الاقتصادية التي تؤدي الي تحقيق القيمة المضافة ودعم الموارد والمخزون المحلي وزيادة الاعتماد عليه كمصدر للاستثمار وتطوير النشاط المحلي والبحث عن أفكار جديدة، والاهتمام بالتكنولوجيا، واستخدامها، وكذلك توسيع مجال العمل، وإتاحة كل الفرص لأفراد المجتمع وتنويع مجالات العمل مما يقلل من البطالة، وسد الفجوة بين توزيع الدخل والثروة بين الافراد.

المبحث الثاني: أبعاد التنمية الشاملة:

أوضح عدد من الباحثين أن أبعاد التنمية الشاملة تشمل ثلاث أبعاد منها (البعد البيئي، والبعد الاقتصادي، والبعد السياسي والاجتماعي) (Nguyen, et al., 2018, 1)، (Adeoye, 2017, 4)، (Fulekar, et al., 2014, 3). وسوف نوضحها في النقاط التالية:

١. **البعد الاقتصادي:** يتمثل البعد الاقتصادي في اتجاهين هما (كيفية توفير الدخل، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي لأفراد المجتمع)، وهناك مقولة خاصة بذلك البعد وهي "استعمال الموارد اليوم ينبغي ألا يقل عن الدخل الحقيقي في المستقبل" وتعني أنه يجب على الأنظمة الاقتصادية أن تتم اداراتها بتدبير بحيث تكفينا للعيش على أرباح مواردنا، والاحتفاظ بالمخزون المادي، والعمل على تجسيده. وهناك علاقة طردية بين التنمية الشاملة وتحقيق استقرار الاقتصاد، فعندما لا يؤثر الاقتصاد سلباً على التنمية الشاملة للمجتمعات الطبيعية والبشرية والاجتماعية يحدث الاستقرار الاقتصادي (Chelan, et al., 2018, 113).

٢. **البعد الاجتماعي:** يعتبر المجتمع هو الجزء الرئيسي في التنمية الشاملة الاقتصادية والبيئية والاجتماعية فقضايا المجتمع تخص الكثير من العناصر

المختلفة فتعمل على تحسين الخصائص الاجتماعية بشكل دائم. والاتجاه الحالي في التنمية الشاملة يركز على البعد الاجتماعي تحديداً لمحاولة تقليص الضرر البيئي الناتج عن نشاطات المعيشة وتعويض بعض فقراء المجتمعات في العالم. ويتضح لنا أن البعد الاجتماعي له علاقة بالجانب الإنساني للتنمية الشاملة ويحل المشاكل الخاصة بجودة المعيشة ويوجه صناعات القرار لإعادة النظر في النتائج التي تعود على المجتمع من قراراتهم المحتملة (Hussain, et al., 2018, 1).

٣. **البعد البيئي:** دور التنمية الشاملة هنا تتمثل في الحفاظ على الموارد الطبيعية وتجنب استنزافها بشكل زائد أيّاً كان نوع الموارد (متجددة وغير متجددة)، يتحقق النظام البيئي بالقدرة على التفاهم والعيش وفقاً للحدود المادية والنظامية الموجودة، حتى نحافظ على بقاء قدرته في سد احتياجات الأفراد في الوقت الحالي والمستقبل يجب اتخاذ الإجراءات اللازمة لإعادة بناء جودة البيئة ودعم الحياة البشرية ومساعدة الجميع على العيش بصورة جيدة على المدى البعيد (Bibri, 2018, 41)، (على، ٢٠١٥، ١٢٤).

الفصل الثالث: تأثير الاقتصاد الريعي في عملية التنمية الشاملة في دولة العراق.

يعتبر الاقتصاد العراقي اقتصاد ريعي، يعتمد بشكل مطلق على الريع النفطي، نظراً لقلة الأنشطة التي تسهم في الإيرادات العامة للدولة، كما أن هذا الاعتماد على الريع الخارجي جعل الدولة تنظر للريع الخارجي كهبة مستمرة ومكتسبة تحصل عليها من بيع النفط في الاسواق الخارجية، وأنه لا ينشأ من العمليات الانتاجية الداخلية للدولة، ولقد مر الاقتصاد العراقي بالعديد من التحولات التي أثرت على قوته، وفيما يلي المراحل التي مر بها الاقتصاد العراقي:

- ١- الاقتصاد الزراعي: الذي بدء تأسيسه من خمسينات القرن الماضي.
- ٢- الاقتصاد النفطي: الذي بدء من خمسينات القرن الماضي حتى نهاية سبعينات القرن الماضي.
- ٣- اقتصاد الحرب: والذي بدء الثمانينات وحتى سقوط النظام السياسي في العراق عام ٢٠٠٣.
- ٤- الاقتصاد الريعي: والذي بدء بعد عام ٢٠٠٣ وحتى وقتنا هذا وقد نتج عنه الدولة الريعية.

ومع استمرار هيمنة القطاع النفطي على الاقتصاد الريعي والتي تفسر بدورها حاجة الدولة إلى الدور المركزي في الحياة الاقتصادية والاجتماعية. ومن أبرز سمات الاقتصاد العراقي في الوقت الحالي ما يلي:

- ١- سيطرة القطاع النفطي على تكوين الناتج المحلي والإجمالي.
- ٢- ارتفاع معدلات الإنفاق الحكومي دون الحاجة إلى فرض الضرائب.
- ٣- ارتفاع نسبة الصادرات النفطية في العراق لتصل إلى أكثر من ٩٥% من إجمالي الصادرات.
- ٤- ارتفاع نسبة الإيرادات النفطية لتصل إلى ٨٥% من إيرادات الموازنة العامة.
- ٥- الاعتماد على الاستيراد نتيجة نقص القدرات الانتاجية السلعية (الشمري، ٢٠١٠).

الأمر الذي جعل العراق تعتمد على الربيع النفطي بشكل كلي واعتباره مورد رئيسي، مما أدى إلى ضعف اعتماد الدولة على الموارد الأخرى والمجتمع والأفراد، كما أصبح هناك حلقة مفرغة بين اعتماد الدولة على النفط واعتماد المواطنين الكبير على الدولة (على، ٢٠١٩).

المبحث الاول: دور النفط في توجيه الاقتصاد العراقي:

تعتمد العراق اعتماداً كلياً على النفط باعتباره سلعة استراتيجية هامة تمثل مورد أساسي للدولة وسوف نتعرف على دوره على النحو الآتي:

١- الاحتياطي النفطي للعراق:

ويقصد به الاحتياطيات النفطية التي تدل على المعطيات البيولوجية المتوفرة خلال وقت معين والتأكد من امكانية استخراجها في الظروف الاقتصادية في هذا الوقت. وتشير الدراسات الجيولوجية أن العراق يمتلك ٥٣٠ تريليوناً جيولوجياً، وهذا يعني أن العراق يمتلك كميات هائلة من النفط، أن العراق في ٢٠١٠ تمتلك (١٤٣.١) مليار برميلاً بينما في عام ٢٠٢٠ بلغت (١٤٥) مليار برميلاً في عام ٢٠٢٠. حيث يتضح من خلال هذا الجدول الاحتياطي متقارب خلال العشر سنوات الماضية حيث كان ادنى مستوى للاحتياطي هو في عام ٢٠١٢ (١٤٠,٣) و اعلى مستوى للاحتياطي في عام ٢٠١٦ (١٥٣) وهذا ان دل على شي فهو وجود احتياطي جيد لدى العراق وكما هو موضح في الجدول التالي

جدول رقم (١)

الاحتياطيات النفطية للعراق (٢٠١٠-٢٠٢٠)

السنة	احتياطي العراق من النفط (مليار برميل)
٢٠١٠	١٤٣.١
٢٠١١	١٤١.٣
٢٠١٢	١٤٠.٣
٢٠١٣	١٤٤.٢
٢٠١٤	١٤٣
٢٠١٥	١٤٢.٥
٢٠١٦	١٥٣
٢٠١٧	١٤٧.٢
٢٠١٨	١٤٥
٢٠١٩	١٤٧
٢٠٢٠	١٤٥

P22:2016- Vienna2009/ Annual Statistical Bulletin:OPEC

GFE: <https://www.globalfirepower.com/>

٢- الإنتاج النفطي: إنتاج النفط في العراق في تزايد واضح منذ عام ٢٠١٠ حيث بلغ إنتاج النفط (٢٣٥٨) ألف برميل في اليوم وفي عام ٢٠١٣ ارتفع ليصل إلى (٢٩٧٩) ألف برميل في اليوم وهذا يشير إلى أن العراق دولة ناجحة في زيادة الانتاج النفطي بشكل مستمر على الرغم من تعرض هذا القطاع إلى مشاكل وارتفاع اسعار نتيجة للحروب المتكررة والحصار الاقتصادي المفروض على العراق (عبد الله، ٢٠١٧). ولقد أشار تقرير إدارة معلومات الطاقة الأمريكية إلى أن العراق ارتفع انتاجه النفطي إلى ٤١٠٠ مليون برميل يوميًا في عام ٢٠٢١ (شفق نيوز، ٢٠٢١). والجدول التالي يوضح انتاج النفط الخام وتصديره وإيراداته ونسبة مساهمة الإيرادات النفطية وأهميته النسبية بالنسبة لأوبك والعالم للمدة من ٢٠١٠ إلى ٢٠٢٠.

عدد خاص لوقائع الندوة العلمية السنوية لقسم الدراسات الاقتصادية في مركز المستنصرية
للدراستات العربية والدولية للعام ٢٠٢٣

جدول رقم (٢)

انتاج وتصدير النفط وايراداته ونسبة مساهمة هذه الايرادات والاهمية النسبية بالنسبة لاوبك

السنوات	انتاج النفط م.ب.ي	صادرات النفط الخام م.ب.ي	الإيرادات النفطية (مليون دينار)	الإيرادات الكلية (مليون دينار)	نسبة مساهمة الإيرادات النفطية %	نسبة الإنتاج العراقي إلى أوبك %	نسبة الإنتاج العراقي إلى العالم %
٢٠١٠	٢.٣٥	١.٨٤٥	66819670	70178223	٩٥.١	٨.٠٦	٣.٣٧
٢٠١١	٢.٥٥	٢.١٦٥	98094444	103989089	٩٤.٣	٨.٨٠	٣.٣٨
٢٠١٢	٢.٩٤	٢.٤٢٣	116160781	119817224	٩٦.٩	٩.٠٨	٤.٠٤
٢٠١٣	٢.٩٧	٢.٣٨٩	109650692	113840076	٩٦.٣	٩.٣٤	٤.٠٩
٢٠١٤	٣.٤٥	٢.٥١٥	98511504	١.٠٥٥٥٣٨٥	٩٣.٣	١٠.٧٠	٤.٦٠
٢٠١٥	٣.٥٠	٣.٠٠٤	51312600	٥٧٢١٥٣١٥	٨٩.٦	١٠.٨٩	٤.٦٦
٢٠١٦	٤.١٦	٣.٣٠٢	4426706	5440927	٨١.٣	-	-
٢٠١٧	٤.٤٦	٣.٢٥٠	65071900	79011421	٨٢.٣	-	-
٢٠١٨	٤.٤٥	٣.٩٠٠	95619820	106569833	٨٩.٧	-	-
٢٠١٩	٤.٦٧	٣.٤٧	٨٢٥٢٩٠٩٧	٩٣٥٤٣٧٨١	٨٨.٢	-	-
٢٠٢٠	٤.٠٤	-	58227094	67425220	86.4	-	-

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على:

2016- Vienna2009/ Annual Statistical Bulletin:OPEC

البنك المركزي، البيانات الإحصائية CBLESDk التقرير الاقتصادي للسنوات
٢٠١٦، ٢٠١٧، ٢٠١٧.

احصائيات البنك الدولي ٢٠٢٢

ومن الجدول السابق يتضح أن العراق بلد يعتمد بشكل شبه كلي على الربيع النفطي، مما جعل عملية التنمية الشاملة تتوقف على الدخل العائد من الربيع النفطي، الأمر الذي يجعلها تتأثر بتقلبات إنتاج النفط وأسعاره، بالإضافة إلى أن توفر المال بالطرق السهلة من خلال النفط قد يؤثر على الخطط والاستراتيجيات التنموية للدولة، وسوف نتناول الكيفية التي يؤثر بها الاقتصاد الريعي على أبعاد التنمية الشاملة في العراق.

المبحث الثاني: آثار الاقتصاد الريعي على التنمية الاقتصادية:

يُعد العراق واحداً من أكثر البلدان اعتماداً على النفط في العالم، فعلى مدار العقد الماضي شكلت عائدات النفط أكثر من ٩٩% من صادراته، و٨٥% من موازنته الحكومية، و٤٢% من إجمالي ناتجه المحلي. ومن شأن هذا الاعتماد المفرط على النفط أن يعرّض البلاد لتقلبات الاقتصاد الكلي، في حين تقيد أوجه الجمود في الموازنة حيز الإنفاق المتاح في المالية العامة، كما تحد من أي فرصة لوضع سياسات لمواجهة التقلبات الدورية، وهذه العوائد تمثل عوائد خارجية ريعية وليست إنتاجية، الأمر الذي ترتب عليه إنتاج حكومة كبيرة بنفقات ضخمة ليدها قدرات مالية غير قائمة على جباية الضرائب، وأدى كون الدولة هي المسيطرة على توزيع الامتيازات والمشاريع إلى اقتصار الاستفادة منها للنخبة الحاكمة والمولوية للدولية. كما أدى الارتفاع الكبير في أسعار النفط إلى ارتفاع العائدات النفطية للعراق، الأمر الذي أوقعها في المشاكل التالية:

فقدان مرونة الإنتاج: أدى ارتفاع الإيرادات النفطية في العراق إلى ارتفاع حجم النفقات الحكومية في الموازنة العامة على الإنفاق العام الجاري والاستثماري، الأمر الذي أدى إلى الارتفاع الكبير في الميل الحدي للاستهلاك دون وجود ارتفاع في مستويات الإنتاج لتلبية الاحتياجات المتزايدة للأفراد والحكومات.

زيادة حالة الاختلال الهيكلي للاقتصاد العراقي: تكمن هذه المشكلة في كون الاقتصاد العراقي يعتمد على القطاع النفطي الذي يشكل القطاع الأوحيد الذي يقود الاقتصاد، وتراجعت الحصص الخاصة بالقطاعات الأخرى كالزراعة أو الصناعة، الأمر الذي خلق حالة من الدورة السريعة في الأسواق المحلية لم تستطع القطاعات الإنتاجية مجاراتها من حيث الإنتاج والتشغيل، بالإضافة إلى قيام العديد من المشاريع التي لا تتمتع بكفاءة اقتصادية عالية ولم تقدم منفعة حقيقية للاقتصاد مقارنة بحجم المبالغ التي صرفت عليها (عبدالله ٢٠١٧، ص ٢٩١-٢٩٢) ارتفاع نسبة النفقات التشغيلية في الموازنة العامة: يرافق ذلك قلة في النفقات الاستثمارية، ونتيجة للضعف في الإنتاج

المحلي وعدم قدرته على الوفاء بالطلب الاستهلاكي المتزايد أصبح هناك اتجاه نحو الاستيراد من الخارج تلبية لمتطلبات الاستهلاك المحلي، الأمر الذي أدى إلى شحة الموجودات في العملات الصعبة وبالتالي ظهور العجز الدائم في موازين المدفوعات (مهدي، ٢٠١٥، ص ١١٣-١١٤).

وهناك آثار للاقتصاد الريعي على التنمية السياسية، فقد تزامن ظهور النفط مع تكوين الدولة في العراق، حيث احتكرت النخبة الحاكمة السيطرة على النفط بهدف احتكار كلاً من الثروة والحكم، ولقد تراكت الإيرادات النفطية في العراق منذ الخمسينات وحتى وقتنا الحالي، ولكن زامن هذا سوء استخدام هذه الإيرادات، مما أضعف قوة الدولة أمام شعبها بسبب لإدراك غير الكافي للمشكلات الاقتصادية التي يواجهها العراق نتيجة للسياسات الخاطئة المتبعة في العراق، ويمكن ملاحظة مظاهر الاقتصاد السياسي للدولة من خلال الفشل الحكومي في توفير البنية التحتية الأساسية والحاجات والخدمات الضرورية للمواطنين، بالإضافة إلى تباين حدة التباين في دخول المواطنين وتراكم الثروات بين القلة الثرية المنتفعة من الحرب والاحتلال والسياسيين البارزين (البصام وفوزي، ٢٠١٣).

كما أثرت الإيرادات النفطية على تزايد مركزية الدولة وتدخّلها في تمويل وانشاء كافة المشاريع الاقتصادية بمجملها، أيضاً سيطرة الأسرة الحاكمة على المؤسسات الاقتصادية وإعطاء أهمية استثنائية لأجهزة الرقابة والقمع السياسي، مما أدى إلى تحول العراق إلى بلد تسلطية شمولية تعمل على اختراق النظام الاقتصادي الوطني وإحاقه بالدولة عن طريق التوسع في القطاع العام والهيمنة البيروقراطية الكاملة، وأدت الهيمنة المركبة للدولة الريعية إلى استقطاب العديد موظفي الدولة وازدياد أعداد المنخرطين في المؤسسة العسكرية وبالتالي التأثير في العملية الانتخابية، كما أدت إلى تفكك كافة أشكال التلاحم بين المجتمع والدولة، الأمر الذي أدى إلى تراجع هيبة الدولة (عبد الله، ٢٠١٧، ص ٢٨٩).

كما أدى الاعتماد على الريع النفطي إلى تراجع الديمقراطية تدعيم البيروقراطية وتغليب المنهج السياسي ذو الطابع الأمني على حساب المنهج الإداري ذو الطابع الفني، حيث تزايد الاهتمام بالوزارات القائمة دون الاهتمام بالهيئات المتخصصة كالسياحة والرياضة والباب وغيرهم، الأمر الذي ترتب عليه استنزاف الكثير من الموارد المالية (ياسر، ٢٠١٣).

أما بالنسبة لآثار الاقتصاد الريعي على التنمية الاجتماعية، فقد أدى الاقتصاد الريعي إلى تفاقم الفجوة الاجتماعية وظهور الفرز الطبقي وتعظيم التهميش الاجتماعي، كما أدى إلى انحسار الطبقة الوسطى التي يقع على عاتقها النهوض بالمجتمع ودعم عملية التنمية الشاملة، ولقد برز عن النمط الريعي وسوء استخدامه مشكلة خطيرة لا يمكن تجاهلها بأي حال من الأحوال والتي تتمثل في مشكلة الفقر وارتفاع مستوياته، بالإضافة إلى تفاقم مشكلة البطالة التي ظهرت نتيجة انخفاض الاستثمارات في

عدد خاص لوقائع الندوة العلمية السنوية لقسم الدراسات الاقتصادية في مركز المستنصرية
للدراست العربية والدولية للعام ٢٠٢٣

القطاعات الصناعية والزراعية، تلك المشكلة التي تعتبر من أهم الأسباب للمشاكل الاجتماعية الأخرى، وحتى عام ٢٠٢١، كان معدل البطالة في العراق الذي يبلغ تعداد سكانه ٤٠.٢ مليون نسمة أعلى بأكثر من ١٠ نقاط مئوية عن مستواه المسجل قبل تفشي جائحة فيروس كورونا (كوفيد-١٩) حيث بلغ ١٢.٧%. ولا يزال معدل البطالة مرتفعاً بين النازحين والعائدين والنساء الباحثات عن عمل، وأيضاً بين أصحاب الأعمال الحرة والعاملين في الاقتصاد غير الرسمي فيما قبل الجائحة (البنك الدولي، ٢٠٢٢).

ولقد أشار تقرير التنمية البشرية للعراق لعام ٢٠١٤ إلى تناسب معدلات البطالة طردياً إذ تتزايد في فئات الحاصلين على درجة التعليم الجامعي، حيث شكل العاطلين عن العمل من فئة الحاملين لشهادة الابتدائية نسبة (١٥.٤%) من مجموعة العاطلين عن العمل في العراق، في حين أن نسبة العاطلين عن العمل ممن هم حاملون للشهادات الجامعية نسبة (٣١.٦%)، كما تتباين النسبة بين الذكور والإناث، والحضر عن الريف، وأشار تقرير البنك الدولي أن نسبة البطالة بلغت ١٤.٢ من إجمالي القوى العاملة في العراق عام ٢٠٢٢، كما يؤدي الاقتصاد الريعي إلى ضعف الإرادة والمبادرة الوطنية من قبل المواطنين، حيث يصبح المواطن اتكالياً ينتظر العائد من النفط أكثر من الاتجاه نحو الإنتاج أو الإبداع (عبد الله، ٢٠١٧، ص ٢٩٣-٢٩٤).

الاستنتاجات

١. غياب السياسات العراقية التخطيطية الواضحة لمجموعة الاستثمارات العقلانية للموارد الاقتصادية المتاحة في الدولة.
٢. تتوقف التنمية الشاملة في العراق على انطلاق التنمية البشرية على المدى الصحي والتعليمي والثقافي وغيرهم.
٣. انهيار القطاع الصناعي والصناعات التحويلية بالإضافة إلى عدم وجود صناعات تحويلية وتأخر وضعف الصناعات الزراعية .
٤. انهيار القطاع الخاص والاستثمارات المحلية في عملية التنمية البشرية والاجتماعية والاقتصادية، وعدم نجاحها في القيام بأي دور يذكر بتصحيح واقع الاقتصاد العراقي.
٥. هناك حاجة لبذل المزيد من الجهود التنظيرية ووضع الرؤى المستقبلية والاحصائية حتى تتحقق التنمية الشاملة، والثقافة التنموية المستدامة.
٦. يعتمد الاقتصاد العراقي على الإيرادات النفطية كمصدر أوحده للدخل، حيث تمثل الإيرادات النفطية نسبة ٩٠% من الإيرادات العامة للدولة.

التوصيات:

بناء على ما توصل إليه البحث من نتائج، يوصي الباحث بما يلي:

١. دعم خطط العمل والبرامج الوطنية لتخفيف حدة الفقر وزيادة دخل الفرد وتعزيز دور المرأة.
٢. السعي نحو انتشار الاقتصاد العراقي من مأزق الريعية، والسير بخطوات جادة نحو تنويعه.
٣. زيادة الدعم الفني والمالي للسلطة الوطنية لتطوير خطة شاملة لبناء المؤسسات والنهوض بالمجتمع.
٤. ضرورة العمل على بناء القدرات ودعم الشباب واعطاء أهمية أكبر للتعليم المهني والتدريب المناسب والإدارة السليمة للموارد البشرية.

المراجع:

أولاً: المصادر العربية.

١. أعياد عبد الله، (٢٠١٧). الاقتصاد الريعي وأثره في بناء قوة الدولة، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، ع٥٦.
٢. بشارة، أحمد (٢٠١٧). ماذا يعني الاقتصاد الريعي.
٣. البصام، سهام حسين؛ فوزي، سميرة (٢٠١٣). مخاطر واشكاليات انخفاض اسعار النفط في اعداد الموازنة العامة للعراق وضرورة تفعيل مصادر الدخل غير النفطية دراسة تحليلية، مجلة كلية بغداد الاقتصادية الجامعة، العدد (٣٦).
٤. البنك الدولي (٢٠٢٢). العراق عرض عام، متاح على: <https://www.albankaldawli.org>
٥. البنك المركزي، البيانات الإحصائية CBLESdk التقرير الاقتصادي للسنوات ٢٠١٦، ٢٠١٧، 2018، ٢٠١٩، ٢٠٢٠
٦. توهامي، أمال (٢٠١٧). الإعلام الصحي والتنمية الشاملة: قراءة في المفهوم وتحديات العلاقة. مجلة العلوم الإنسانية، ع٤7، 310 – 299.
٧. الجنابي، دنان (٢٠١٣). الدولة الريعية والدكتاتورية، دراسات العربية، بغداد، ط١.
٨. حافظ، زياد (٢٠١٣). البنية الاقتصادية والنظام السياسي والفساد في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١.
٩. الحسنات، فاروق خالد (٢٠١١). الإعلام والتنمية المعاصرة، الأردن، عمان دار أسامة للنشر والتوزيع، ط١.
١٠. سعيد، تحسين (٢٠١٦) مساهمة الاقتصاد الريعي في تعويق الحكم الرشيد، بحث مقدم إلى مؤتمر الدور الثالث جامعة التنمية البشرية، سليمانية.
١١. سعيد، تحسين (٢٠١٦). نظرية أمارت ياسين في العدالة ونتائج تطبيقها على التشريعات المالية العراقية الفيدرالية، منشورات جامعة التنمية البشرية، الطبعة الأولى، ٢٠١٦.
١٢. الشامي، لبنان هاتف (٢٠١٩). واقع التنمية المستدامة في العراق: المعوقات والتحديات واستراتيجيات التطوير، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي الدولي الثامن، جامعة النهدين، بغداد، العراق.
١٣. شفق نيوز (٢٠٢١). العراق بين أكبر ٥ منتجين للنفط عام ٢٠٢٠، متاح على <https://shafaq.com>
١٤. الشمري، مايح (٢٠١٨). الواقع الريعي وأثاره على مؤشرات التنمية المستدامة في العراق، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية، ع٢٣.

١٥. الضلاعين، علي فلاح؛ وآخرون (٢٠١٥). الإعلام التنموي والبيئي، الأردن، عمان، دار الإعصار العلمي، ط ٠١.
١٦. علي، امنه حسين صبري (٢٠١٥). الإطار العام لمؤشرات التنمية المستدامة- طرق قياس والتقييم، مجلة المخطط والتنمية، العدد (٣٢)، جامعة بغداد، بغداد، العراق.
١٧. علي، فلاح (٢٠١٩). هوية النظام الاقتصادي في العراق بين الدولة الريعية والدولة التنويه، مركز دراسات الوحدة العربية، مج ٤٢، ع ٤٨٤٤.
١٨. غسان إبراهيم، (٢٠١٤). الابعاد الاجتماعية للاقتصاد الريعي في سوريا، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد <http://www.localmoxie.com> نص منشور على موقع ،
١٩. فاتح، خاير (٢٠١٢). أثر المرض الهولندي في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة من ٢٠٠٠-٢٠١٢، جامعة المدية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير .
٢٠. كنعان عبد الله، (٢٠١٧). أثر الاقتصاد الريعي على النظام الاقتصادي، مجلة جامعة التنمية البشرية، المجلد ٣، ال عدد ٣.
٢١. مهدي، حيدر كاظم (٢٠١٥). انخفاض أسعار النفط والإجراءات اللازمة لتقليل تأثيرها على الموازنة العامة في العراق، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة المثنى، ع ١.
٢٢. هاجر، ٢٠١٦، مفهوم التنمية الشاملة وأهدافها، متوفر على الإنترنت : <http://www.almrsal.com>
٢٣. ياسر، صباح (٢٠١٣). النظام الريعي وبناء الديموقراطية: الثنائية المستحيلة حالة العراق، الناشر مؤسسة فريدريش، بغداد.

ثانياً: المصادر الأجنبية.

1. ACSC (2016). "The Roles of Civil Society in Localizing the Sustainable Development Goals", available at: <http://www.acordinternational.org>
2. Adeoye, Dyirkansola Olamide (2017). A Conceptual Model for Environmental Sustainability: A Case Study of Two Small Counties in Texas Eagle Ford Shale Region, Master Theses, The University of Texas at San Antonio.

3. Bibri, Simon Elias (2018). A Foundational Framework for Smart Sustainable City Development: Theoretical, Disciplinary, and Discursive Dimensions and Their Synergies, Sustainable Cities and Society.
4. Chelan, Morteza Mofidi and Alijanpour, Ahmad and Barani, Hossein and Motamedi, Javad and Azadi, Hossein and Passel, Steven Van (2018). Economic sustainability assessment in semi-steppe rangelands, Science of the Total Management.
5. Fulekar, M.H. and Pathak, Bhawana and Kale, R.K (2014). Environment and Sustainable Development, Springer India.
6. Hussain, Matloub and Ajmal, Mian M. and Gunasekaran, Angappa and Khan, Mehmood (2018). Exploration of Social Sustainability in Healthcare Supply Chain, Journal of Cleaner Production, Vol. 18.
7. OPEC: Annual Statistical Bulletin/ Vienna2009-2016
8. Seyed Davood Hajimirrahimi, Elham Esfahani, Veronique Van Acker and Frank Witlox (2017) "Rural Second Homes and Their Impacts on Rural Development: A Case Study in East Iran", Sustainability 2017, 9, 531; doi:10.3390/su9040531, available at: www.mdpi.com.

امكانية العراق في التحول نحو الاقتصاد الاخضر

أ.د. ندوة هلال جودة

الباحثة: مي علي ونان

nadwa.hial@uobasrah.edu.iq

yali31691@gmail.com

جامعة البصرة / كلية الادارة والاقتصاد

المستخلص :

اصبح من المهم التوجه نحو الاقتصاد الاخضر في العراق نظراً لتغيرات المناخية المستمرة وما يترتب عليها من اضرار تلحق بالبيئة ومكوناتها الاساسية اذ ان العراق بحاجة الى التوجه نحو الاقتصاد الاخضر اذ يتطلب التحول تغيير اليات سوق العمل والتدريب والتأهيل كوت الاقتصاد الاخضر يساهم في تحسين بيئة العمل ، يجب على العراق التغلب على الصعوبات التي يطلبها التحول نحو الاقتصاد الاخضر اذ تعد عملية بغاية الصعوبة كونها طويلة وشاقة ونحتاج الى جهد مكثف ومن ابرز هذه المتطلبات الاهتمام بالمناطق الريفية وتقليل نسبة الفقر فيها واهتمام بقطاع المياه ودعم قطاع النقل ومعالجة مشكلة النفايات عن طريق اعادة تدويرها فضلا عن رفع كفاءة الطاقة .

Abstract

It has become important move towards a green economy Iraq due to the constant climate changes And the consequent damage to the environment and basic components ,as the divorce with it goes towards the green economy ,as the transformation requires changing the mechanisms of the labor market ,training and rehabilitation , and the green economy contributes to improving the work environment .Iraq must overcome the difficulties required by transition towards the green economy ,as it is a very difficult process ,as it is long and arduous ,and we need intensive effort ,one of the most prominent of these requirements is caring for rural areas ,reducing poverty in them . caring for the water sector ,supporting the transport sector ,and

addressing the problem of problem of waste by recycling it ,as well as raising energy efficiency .

المقدمة :

إن خيار التحول نحو الاقتصاد الأخضر أصبح ضرورة ملحة في ظل التغيرات المناخية، وما تلحقه من ضرر على الطبيعة ، ومكوناتها الأساسية ممثلة بالماء ، والهواء ، والتربة الأمر الذي دفع العالم نحو هذا التحول. إن الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر في العراق لم يعد خياراً بل حاجة، وذلك لوقف هدر الموارد الطبيعية، وضمان الازدهار ، والاستدامة البيئية ، وضرورة السعي لخلق فرص استثمارية تدعم خيار الاقتصاد الأخضر للدول، وتوفير الغذاء للشعوب من خلال تحقيق استدامة بيئية في قطاعات الطاقة ، والكهرباء، والمياه، والنقل، والسياحة، وغيرها من القطاعات. الذي دفع العالم نحو هذا التحول ، وهو ما ينبغي على العراق أن يسلك مسارات التحول ، وتوفير كل الإمكانيات اللازمة من أجل هذا التحول على الرغم من المعوقات التي تعترض طريق التحول ، وتهيئة الإجراءات .

اهمية البحث:

تكمن اهمية الدراسة في كون الاقتصاد الأخضر اصبح من المواضيع المهمة بين بلدان العالم وذلك كونه له دور مهم في توفير فرص العمل وكذلك بناء ثروة المجتمع وتحسين الوضع الاقتصادي والحد من المخاطر البيئية.

مشكلة البحث:

ارتفاع نسبة الانبعاثات الكربونية التي تولدها القطاعات القائمة على مصادرها الطاقة التقليدية المستعملة بالنفط والغاز والامر الذي ادى الى ارتفاع نسبة التلوث وأن عملية التحول من الاقتصاد التقليدي إلى الاقتصاد الأخضر يعتمد على العديد من الاليات من اجل تقليل التلوث والتدمير والمحافظة على البيئة .
فرضية البحث: يشير البحث إلى فرضية مفادها أن الاعتماد على الاقتصاد الأخضر يمكن أن يسهم في تعزيز النمو الاقتصادي من جهة ، ويساعد في حماية البيئة من جهة أخرى .

هيكلية البحث: تضمن البحث ثلاث مباحث رئيسية تضمن الاول متطلبات العراق في التحول نحو الاقتصاد الأخضر اما الثاني يتضمن الاقتصاد الأخضر وتوجه قطاع

الطاقة المتجددة في العراق اما الثالث تضمن اهم قطاعات الاقتصاد الاخضر في العراق لتحقيق الاستدامة البيئية .

المبحث الاول: امكانية العراق في التحول نحو الاقتصاد الاخضر

في ظل التغيرات المناخية التي يشهدها العالم اليوم، فضلا عن التوجه العالمي نحو الانتقال الى التنمية الخضراء، أو ما اصطلح على تسميته بالاقتصاد الأخضر على الرغم من كونها عملية غاية في الصعوبة، ولا يمكن حصولها بسهولة ، كونها عملية طويلة، وشاقة، وتحتاج إلى جهد مكثف من القاعدة إلى القمة، الأمر الذي يدفعنا إلى التطرق إلى توضيح ذلك من خلال المباحث الآتية :-

*الاهتمام بعدد من القضايا للشروع بعملية التحول نحو الاقتصاد الأخضر

إن عملية التحول تتطلب الاهتمام بعددٍ من القضايا، والتي يمكن الإشارة إليها عبر النقاط الآتية (مجلة البيئة والتنمية ، ٢٠١١ ، ص ٢)

١. الاهتمام بتنمية المناطق الريفية بهدف تقليل نسبة الفقر فيها كون الاقتصاد الأخضر يساهم في تقليل نسبة الفقر عن طرق الإدارة الحكيمة للموارد الطبيعية، والانظمة الايكولوجية، وبذلك سوف تتحقق المنافع من رأس المال الطبيعي، ونستطيع ان نوصلها للفقراء.

٢. الاهتمام بالمياه، وعدم تلويثها، والاجتهاد في ترشيدها إذ إن تحسين كفاءة المياه، وترشيد استخدامها يمكن أن يخفض بقدر كبير من استهلاكها كما ان تحسين طرق الحصول على المياه سوف يساهم في توفير المياه الجوفية داخل الآبار ، والمحافظة على المياه السطحية.

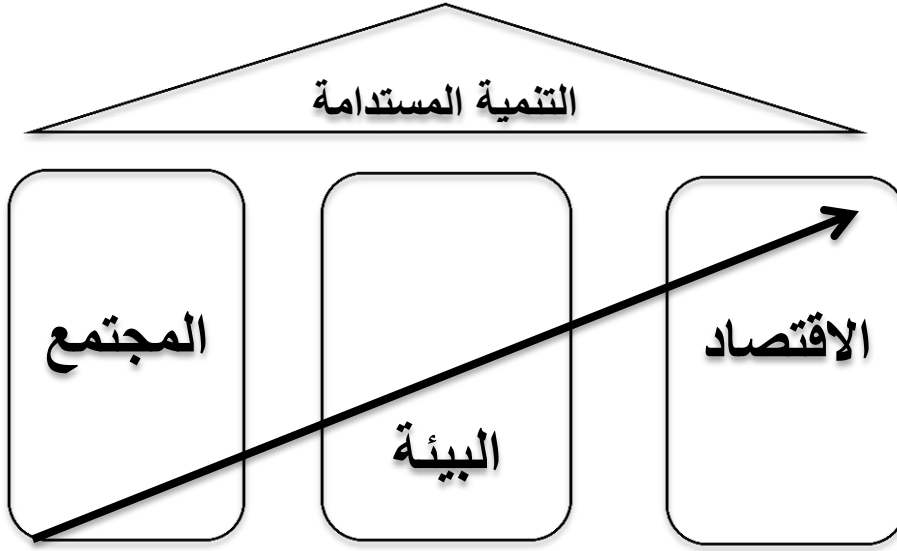
٣. دعم قطاع النقل الجماعي من خلال تخفيض الدعم لأسعار الطاقة في المنطقة العربية بنسبة ٢٥% لأن ذلك سيوفر أكثر من ١٠٠ بليون دولار خلال ثلاث سنوات، وهذا المبلغ يمكن تحويله إلى تخضير الطاقة، والانتقال إليها والاستفادة منها في قطاع النقل في البلدان العربية بنسبة ٥٠ % نتيجة لارتفاع فاعلية الطاقة، فاستعمال النقل العام، والسيارات الهجينة يوفر ما يقارب من ٢٣ بليون دولار سنوياً ، وبأنفاق ١٠٠ بليون دولار في تخضير ٢٠% من الأبنية القائمة خلال العشر سنوات القادمة، وبذلك يمكن توفير ؟ أكثر فرص عمل.

٤. التصدي لمشكلة النفايات الصلبة ومحاولة إعادة تدويرها إذ إن إنتاج الحمض الفسفوري، والاسمدة، وإنتاج المعادن المركز والاستخدام المركز للأسمدة في الزراعة، والمدابغ الصناعية، والتقليدية ، والصناعات الدوائية، والصناعات التحويلية تشكل أكثر من ٥٠ % من هذه النفايات التي يتم القاها في المياه ، وبذلك فإن الانبعاثات الخارجة منها تؤدي إلى تلوث المياه ، ولكن في حال تم التخلص

منها بصورة جيدة عن طريق دفنها في مدافن صحية ، أو إعادة تدويرها
فإن ذلك يؤدي ذلك الى نظافة البيئة والتقليل من الانبعاثات الضارة .
٥. العمل على زيادة الاستثمارات المستدامة في مجال الطاقة، ورفع كفاءة الطاقة
لأن ذلك سيؤدي الى تخفيض ملحوظ في انبعاثات الاحتباس الحراري ، وأن
المخطط الاستثماري الذي يستثمر نسبة ٢% من الناتج المحلي الاجمالي في
قطاعات رئيسة من الاقتصاد الاخضر يخصص أكثر من نصف المقدار
للاستثمار لزيادة كفاءة استخدام الطاقة، وتوسيع الانتاج، واستخدام موارد الطاقة،
وبالتالي فإن النتيجة هي خفض نسبة مقدارها ٣٦ % من كثافة استعمال الطاقة
على الصعيد العالمي (ابو السعد وآخرون ، ٢٠١٧ ، ص ٢٣) .
وبعد أن تم التطرق إلى أهم القضايا التي يجب الاهتمام بها من أجل التحول
إلى الاقتصاد الأخضر ، فلا بد من الإشارة إلى أهم متطلبات التحول إلى الاقتصاد
الأخضر في العراق :-

١. تقييم السياسات، وتحسين التشريعات، والقوانين، واللوائح المنظمة لهذا
الاقتصاد، وإعادة النظر في الخطط الوطنية، وتوصيف الوظائف، وفق ما
ينسجم وطبيعة التحول نحو الاقتصاد الأخضر.
 ٢. توفير الوظائف الخضراء يجب أن تخضع لبعض المعايير حتى تكون أكثر
تطوراً ، وملائمة لتحقيق جودة العمل.
 ٣. تشجيع الاستثمارات الأجنبية للولوج في قطاعات الاقتصاد الأخضر، وتقديم
الحوافز المشجعة لها ، وتذليل كل العوائق التي تعترض طريق الاستثمار
الأجنبي من خلال الحوافز الضريبية، والتسهيلات الائتمانية، والإعفاءات
الجمركية.
 ٤. الاهتمام ببناء القدرات، وصقل مواهب، ومهارات العاملين من خلال عمليات
التدريب، والتأهيل.
- والشكل الآتي يوضح عملية الانتقال من الاقتصاد التقليدي إلى الاقتصاد
الأخضر، وتحقيق التنمية المستدامة كأحد الأهداف المهمة لعملية التحول.

الشكل (١) مسار الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر



المصدر:- الأمم المتحدة (٢٠١٠). الجهود العالمية وقصص النجاح، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لدول غرب آسيا، الاسكوا: ٧)
ويتضح من الشكل أعلاه أن عملية التحول نحو الاقتصاد الأخضر تبدأ بتنمية المجتمع من خلال توعيته، ورفع قدراته الصحية، والذهنية مروراً بتنمية البيئة من خلال المحافظة على مكوناتها الأساسية بعيداً عن الهدر، والاستنزاف وصولاً إلى تحقيق عملية التحول وتحقيق التنمية المستدامة.

المبحث الثاني: الاقتصاد الأخضر ، وتوجه قطاع الطاقة المتجددة في العراق

يملك العراق عدداً من قطاعات الطاقة المتجددة، فضلاً عن امتلاكه ثروات هائلة من الوقود الأحفوري، وهو ما يمكنه من التحول نحو الاقتصاد الأخضر، وتحقيق تنمية بيئية مستدامة على غرار التحولات التي تشهدها أغلب بلدان العالم، وتشمل تلك القطاعات الطاقة الشمسية، وطاقة الرياح، والتي يمكن توضيحها وفقاً للآتي (الموسوي والعقابي، ٢٠١٩ ، ص ٢٤ - ٢٩):-

* **قطاع الطاقة المتجددة:** فكما أن العراق يمتلك احتياطات هائلة من الغاز، والنفط، إلا أنه يتمتع بمجموعة متنوعة من الموارد المتجددة إذ تمثل مستويات الإشعاع الشمسي جاذبية في المنطقة بنحو ١٨٩٩ كيلو واط في الساعة / المتر المربع في بعض المناطق الغربية، والجنوبية مثل محافظتي المثنى، والانباء في بلد يتجاوز فيه الطلب على الكهرباء الكمية المعروضة لا سيما في أشهر الصيف، وبذلك توفر الطاقة الشمسية مجموعه من المزايا كمزايا التنصيب السريع، والكلفة المناسبة،

ودعم مساعي العراق لتحقيق الاكتفاء الذاتي للحد من استيراد الكهرباء، والغاز الذي يكلف العراق من ٢,٥ الى ٢,٨ دولار سنوياً ، وتؤدي كل الامكانيات الطبيعية المتاحة لمصادر الطاقة المتجددة الى جانب سياسة تحسين الطاقة دوراً رئيساً في استدامة الطاقة، وذلك شرط الاستفادة من الامكانيات ، والمصادر بحسب جدواها الفنية ، والاقتصادية أخذةً بنظر الاعتبار الأبعاد الاجتماعية، والاقتصادية للفئات المختلفة في كل بلد مع ضرورة الحفاظ على موارد الطاقة المتاحة، والحد من تلوث البيئة، وهو ما يستدعي تكاتف الجميع للوصول الى هدف محدد ، وواضح يتمثل في استدامة الطاقة (الياسري ومهدي، ٢٠١٩ ، ص ٤٦) . ففيما يخص الطاقة الشمسية فإن العراق يحظى بموقع جغرافي جيد في عملية انتشار الاشعاع الشمسي لتوليد الطاقة الكهربائية فهو يمتد بين دائرتي عرض (٢٩,٥-٣٧,٣٣) درجة شمالاً وبين خطي الطول (٣٩-٤٨) درجة شرقاً، وهو ما يجعل العراق يحظى بفرص للتمتع بمناخ معتدل دافئ جنوباً، ومناخ البحر المتوسط في الوسط، والشمال على الترتيب مما أتاح الوصول الى كميات كبيرة من الاشعاع الشمسي بعده المادة الاولية لاستثمار الطاقة الكهربائية في العراق (الصالح، ٢٠١٨، ص٤٥٧-٤٦١).

علماً أن بداية استغلال الطاقة الشمسية كان في العام ٢٠٠٦ من خلال تنفيذ مشروع إنارة الشوارع ، وذلك نتيجة الأوضاع غير المستقرة، وصعوبة تغذية إنارة شوارع بغداد بالكهرباء مما دفع وزارة الكهرباء للاستفادة من الطاقة الشمسية وفي نهاية عام ٢٠١٠ استحدثت مركز الطاقة المتجددة، وتم وضع برنامج للأعوام (٢٠١٢ - ٢٠١٣ - ٢٠١٤ - ٢٠١٥) ويتمحور بين الإنتاج، وتوزيع الطاقة، وركز على إنتاج السخانات الشمسية، وإنارة الطرق العامة، وإنشاء المحطات ، إلا أن ذلك البرنامج لم يحظى بالاهتمام حتى الان من قبل القائمين على وضع البرنامج على عكس معظم بلدان العالم سواء النفطية منها، أو غير النفطية التي خطت خطوات مهمة، وفاعلة في سبيل تعزيز الطاقة المتجددة، ونلاحظ من خلال الجدول الآتي، والذي يوضح عدداً من المشاريع، والتي بدأ التفكير فيها منذ صدور قانون الطاقة المتجددة في العام ١٩٨٣ إلا أن الحروب العنيفة للنظام السابق، فضلاً عن العقوبات الاقتصادية حال دون تنفيذ ذلك القانون، وفي العام ٢٠٠٩ عاد الاهتمام لمشاريع المتجددة وفق خطة مدروسة، وقد رصدت وزارة الكهرباء مبلغ ١,٦ مليار دولار إلا أنه تم التخلي عن الخطة بسبب انهيار أسعار النفط العالمية، وظهور داعش في العام ٢٠١٤ إلا أنه عاد الاهتمام مرة أخرى لذات الخطة في العام ٢٠١٧ لكنها لم ترى النور، والشكل الآتي يوضح عدد، ومناطق مشاريع خطة ٢٠١٧، والتي كانت تستهدف بناء محطات للطاقة الشمسية بقدره اجمالية تصل إلى ٧٠٠ ميغاواط .

الجدول (١) يوضح خطة العراق بنظام المنتج المستقل للطاقة المتجددة (٢٠١٧)

المحافظة	المشروع	(القدرة الانتاجية ميغاواط)
المنثى	ساوة الأولى	٣٠
المنثى	ساوة الثانية	٥٠
المنثى	الخضر	٥٠
النجف	الحيدرية	١٠٠
الانبار	الرمادي	١٠٠
الانبار	الفلوجة	٤٠
الانبار	عامرية الصمود	٥٠
الانبار	الكرمة	٥٠
بابل	الاسكندرية	٢٢٥
المجموع		٦٩٥

المصدر:- هاري استيبانيان (٢٠١٨). الطاقة الشمسية في العراق من البداية إلى التعويض، مركز البيان للدراسات والتخطيط، ص (١١) يتضح من الجدول أعلاه أن مشروعات الطاقة الشمسية في العراق استراتيجية لكنها تبقى مجرد حبر على الورق لأن عمليات التنفيذ تصطدم بعدد من المعرقلات، والمتمثلة بالآتي :-

١. النفقات المرتفعة لمصادر الطاقة التقليدية .
٢. غياب الأطر التنظيمية لتداول الكهرباء .
٣. التمويل المحدود لمشاريع الطاقة المتجددة، وارتفاع كلفها الاستثمارية .
٤. عدم دعم القطاع الخاص للقيام بمشاريه الاستثمارية في مجال الطاقة المتجددة أما طاقة الرياح فيحتل العراق المركز السابع عربيا في معدلات سرعه الرياح إلا أنه لم يتم استثمارها على أرض الواقع على الرغم من توفر جميع المقومات، وحاجة العراق بسبب الحاجة المتزايدة للطاقة الكهربائية منذ عام ١٩٩١،

عدد خاص لوقائع الندوة العلمية السنوية لقسم الدراسات الاقتصادية في مركز المستنصرية
للدراسات العربية والدولية للعام ٢٠٢٣

وقد تم نصب أول توربين لطاقة الرياح لإنتاج الكهرباء في منطقة الجادرية في بغداد بطاقة إنتاجية تقدر بـ (٢٠) كيلو واط ، ويجري نصب (٢٠) توربيناً مماثلاً في مناطق متفرقة من قبل وزارة العلوم ، والتكنولوجيا للإسهام في سد جزء من الكهرباء ويخشى خبراء في مجال الطاقة من صعوبة تطبيق المشروع لتوليد الكهرباء باستغلال طاقة الرياح لصعوبة ربط وحدات الإنتاج بالشبكة الكهربائية مما جعل هذا المشروع غير مجدٍ اقتصادياً (النوري والساكني ، ٢٠١٤ ، ص ٣٥٨) .
والجدول الآتي يوضح ذلك.

الجدول (٢) المعدلات الشهرية لسرعة الرياح (م/ ثا) في عدد من مناطق العراق

المناطق	الجدول (٢) المعدلات الشهرية لسرعة الرياح (م / ثا) في عدد من مناطق العراق											
	كانون كانون	تشرين ٢	تشرين ١	نيسان	أب	تموز	حزيرة	مارس	نيسان	أذار	شباط	كانون ١
موصل	١,٦	١	١,٢	١,٥	١,٩	٢,١	٢,٢	٢,١	١,٨	١,٧	١,٦	١,٣
كركوك	١,٥	١	١,٣	١,٤	١,٧	١,٨	١,٩	١,٩	١,٦	١,٤	١,٤	١,٨
بغداد	٣,٤	٢,٥	٢,٧	٣,١	٤,١	٤,٦	٤,٣	٣,٦	٣,٤	٣,٦	٣,٢	٢,٨
الربطية	٣,٢	٢,٦	٢,٧	٢,٨	٣,٦	٤,٢	٣,٩	٣,٧	٤,١	٤,٢	٣,٧	٣,١
الحي	٤,٣	٣,٦	٣,٦	٤,٢	٥	٥,٦	٥,٦	٤,١	٤	٤,٣	٤,١	٣,٦
الديوانية	٣,٦	٢,٩	٢,٩	٣,٢	٤,١	٤,٨	٤	٣,٧	٣,٧	٣,٩	٣,٦	٢,٢
النجف	٣,٤	٢,٧	٢,٩	٣	٤,١	٥,١	٤,٥	٣,٦	٣,٦	٣,٦	٢,٢	٢,٩
النخيب	٣,٩	٢,٦	٣,٣	٣,٤	٤,٢	٤,٦	٥	٥,١	٤,٧	٤,٦	٣,٦	٣,٣
الناصر ية	٤,١	٣,١	٣,٣	٣,٨	٤,٩	٥,٥	٥,٦	٤,٦	٤	٤,١	٣,٦	٣,٢
العمارة	٣,٣	٢,٩	٢,٩	٣,٧	٥	٥,٦	٥,٧	٢,٩	٣,٢	٣,١	٢,٨	٢,٥
البصرة	٢,٦	٢,٦	٢,٦	٢,٨	٣,٨	٤,٢	٤,٥	٣,٦	٣,٤	٣,٥	٢,٦	٢,٩

المصدر (رحمن رباط حسين ، طاقة الرياح في العراق وامكانيات الاستثمار ومعوقاته ، جامعة القادسية ، كلية الاداب ، سنة ٢٠٠٨) .

يلاحظ من خلال الجدول اعلاه أن محطة النّخيب سجلت أعلى معدل في سرعة الرياح في شهر آذار، ونيسان ، ومايس إذ بلغت (٤.٦ ، ٤.٧ ، ٥.١) (م/ثا) تليها محطة الناصرية بمعدلات (٤.١ ، ٤ ، ٤.٦) (م/ثا) بينما سجلت محطة الحي معدلات (٤.٣ ، ٤ ، ٤.١) (م/ثا) ، ثم جاءت محطة الرطبة في المرتبة الرابعة لتسجل المعدلات الآتية في سرعة الرياح (٤.٢ ، ٤.١ ، ٣.٧) (م/ثا) ، ويلاحظ من خلال الجدول أيضا بأن سرعة الرياح تأخذ بالانخفاض في أشهر الشتاء (كانون الاول / كانون الثاني / شباط)، وكذلك في أشهر الخريف (ايلول / تشرين الاول / تشرين الثاني) تسجل فيهما معدلات متقاربة .

المبحث الثالث: أهم قطاعات الاقتصاد الاخضر في العراق لتحقيق الاستدامة البيئية

وفضلا عن قطاع الطاقة المتجددة يوجد عدد من القطاعات التي تسهم في عملية التحول نحو الاقتصاد الأخضر، كما تعمل على تحقيق التنمية المستدامة في العراق ، وهي على النحو الآتي:-

أولاً:- قطاع السياحة

جاء الاهتمام بقطاع السياحة في العراق متأخراً مقارنة بالدول الاخرى على الرغم من امتلاك العراق الامكانيات ، والمقومات في المجال السياحي ، والتراث ، والثقافة ، فضلا عن السياحة الدينية كونها تمثل أهمية كبيرة لما يمتلكه من مرآقد ، وأضرحة، وأماكن مقدسة منتشرة في البلاد ذات خصوصية عقائدية لدى بعض الشعوب مما يشجع السفر ، والذهاب اليها ، وتسهم الإيرادات السياحية في تنمية ، وتطوير الناتج المحلي الاجمالي ، وميزان المدفوعات إذا تم استغلالها بصورة داعمة لحركة النشاط السياحي ، وتهيئة البيئة السياحية المناسبة للتنمية الاقتصادية من خلال النشاط السياحي الديني ، أو العلاجي ، أو الترفيهي إلا أن هناك العديد من المعوقات التي تواجه التنمية السياحة في العراق ، ومنها (حسن ، شعلان، ٢٠١٩ : ٢٧٦):-

١. عدم استقرار الأوضاع السياسية، والأمنية ما تسبب في نفور السياح ، وتغيير وجهة سفرهم للبلدان الأكثر أمنا ، واستقرارا .
٢. عدم انتظام طرق النقل البري، والجوي، والبحري، فضلا عن ضعف ارتباطها بمواقع الجذب السياحي.
٣. تواضع خطط الترويج، والتسويق السياحي، وقصور الاعتمادات الحكومية المخصصة لتطوير الواقع السياحي .

٤. تدني مستوى النظافة العامة في المدن ، والمرافد الدينية ، والأماكن الترفيهية التي تسهم في القطاع السياحي .
 ٥. قصر فترة إقامة السياح في العراق نتيجة اعتماد برامج سياحية تقليدية ، أو عدم وجودها .
 ٦. الإهمال الواضح للمناطق الأثرية ، وتحول معظمها إلى ثكنات عسكرية أو مناطق سكنية .
 ٧. عدم كفاية القوانين الرادعة للحد من تهريب الآثار مما ساعد على تقويض معالم السياحة.
 ٨. ارتفاع تذاكر السفر جوا للوافدين إلى العراق بسبب سوء الأوضاع الأمنية مما يعد سببا في قلة أعداد الوافدين إلى العراق .
 ٩. تركيز معظم المنشآت السياحية في العاصمة بغداد مما يزيد من عبء استعمال الأراضي
 - وما ينتج عن ذلك من تفاقم المشكلات المرورية ، وتلوث البيئة ، والضجيج ، وكل ذلك يسبب انزعاج وعدم ارتياح السائح .
 ١٠. انخفاض مستوى التخصيصات المالية لقطاع السياحة، وعدم اعطائه الأهمية كقطاع حيوي يسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية ، فضلا عن ضعف الاستثمارات المحلية ، والإقليمية، والدولية.
 ١١. ضعف الطاقة الاستيعابية للسياح، والوافدين نظرا لمحدودية فنادق الدرجة الممتازة أسوة بالفنادق الموجودة في دول العالم.
 ١٢. ضعف أداء الإعلام السياحي، ونقص أعداد المرشدين السياحيين، والكوادر المدربة ذات الاختصاص.
 ١٣. الفساد المالي، والإداري، وضعف الأداء الإداري، واستفحال ظاهرة الحزبية الضيقة ، وسوء استعمال الموارد، وهدرها. وتهدف دول العالم ، وبضمنها العراق من خلال تنمية الواقع السياحي، وتطوير المعالم السياحية ممثلة بالمنتجعات، والقرى السياحية ، والمرافق السياحية كافة إلى تحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية ، والسياسية، والثقافية الهامة .
- وهي على النحو الآتي (حسن ، شعلان ، ٢٠١٩ ، ص٢٧٨) :-
١. الأهداف الاقتصادية:- تعد السياحة مصدرا مهما للعمالات الأجنبية الداعمة للاقتصاد القومي للبلد، وتعزيز مركزه المالي .
 ٢. الأهداف الاجتماعية:- توفير الوسائل الترفيهية للسكان المحليين، واغنائهم عن السفر للخارج .

عدد خاص لوقائع الندوة العلمية السنوية لقسم الدراسات الاقتصادية في مركز المستنصرية
للاستشارات العربية والدولية للعام ٢٠٢٣

٣. الأهداف البيئية:- من خلال دعم القطاع السياحي الذي يسعى إلى حماية البيئة ، والاهتمام بها ، والحد من تدهورها بعدّ البيئة النظيفة ، والجميلة أحد مرتكزات القطاع السياحي ، وأحد أهم أدوات الجذب السياحي.

٤. الأهداف السياسية:- دور السياحة في توثيق العلاقات ، وتعزيز الروابط بين دول

٥. الأهداف الثقافية:- تعد السياحة أحد عوامل المهمة في نشر الثقافة من خلال الإعلام السياحي ودوره الفاعل في التعريف بهوية البلد، وحضارته. ونظرا لما تمت الإشارة إليه فسيتم، ومن خلال الشكل الآتي عرض مسح للفنادق في المناطق العراقية ، والتي لا ترتقي للفنادق العالمية كإشارة على ضعف الأداء الحكومي، وكذلك القطاع الخاص عن القيام بمسؤولياتهم تجاه أحد المرافق المهمة.

الجدول (٣) المؤشرات الاجمالية لنشاط الفنادق ومجمعات الإيواء السياحي بحسب المحافظة لسنة ٢٠٢٠

المحافظة	عدد الفنادق ومجمعات الإيواء السياحي	عدد المشتغلين	مجموع الأجر (مليون دينار)	عدد النزلاء	مجموع الإيرادات (مليون دينار)	مجموع المصروفات (مليون دينار)	الصافي
دهوك	١١٥	٥٥٥	١٥٣٢	٩٧٥٤٥	١٠٢٩٩	٤٤٦٨	٥١٤ ١١٤
نينوى	١٧	١٢٥	٤٣٥	٢٨٤٣٤	١٥٢٥	٦٠٤	٣١١٤٠
سليمانية	٢٧٥	٢٠١٣	١٣١٣٥	٩٣٦٧٩	٩٤٧٥٦	٢٤٦٧٤	١٠٧١٦٥١
كركوك	٢٨	٩٨	٢٦٨	٤٧٠٥٠	٤٣٢	٤٨٦	٤٧١٨١٣
أربيل	٤٧٧	٤١٢٢	٢٣٢٤٧	٩٩٢٧٧	١٢٦٩٨	٤٩٠٥١	١١٩٦٦٥٧
ديالى	٢	٩	٧	٥٥٥	٥٥	١٣	٦٤١
الأنبار	٢	١٤٩	١٠٧٤	٦١٠٤	١٢٧٤	٣٠٧	٨٩١٠
بغداد	٣٧٠	٢٥٥٥	١١٩٣٣	٢١٧٧٧	٧٣٦٦١	٥٦٧٧٧	

عدد خاص لوقائع الندوة العلمية السنوية لقسم الدراسات الاقتصادية في مركز المستنصرية
للدراستات العربية والدولية للعام ٢٠٢٣

٢٣٢٣٠٠٢			٠٦				
٣٣٨٢٠	٩٧	٢٦٩	٦٧٢٨	٥١	٣٨	٦	بابل
٣٠٤٣٢٨٤	٢٤٨٤٢	٥٠٤٤٢	٢٩٥٧٦ ١٢	٧٦٣٠	٢٠٩٦	٦٦٢	كربلاء
٤٩٢٦	١٢٣	٤١٥	٤٣٢٠	٣٥	٢٣	١٠	واسط
٦٣٧٩	١٠٦	٢٦٥	٥٩٧٥	٢١	١٠	٢	صلاح الدين
٤٤٢٣٥٧	٣٨٢١	١٥٨٩٠	٤٢٠٥٨ ٨	١٠٣٣	٧٧٧	٢٤٨	النجف
٧٠٤٥	٩٢	٢٣٦	٦٦٣٧	٥٣	٢٠	٧	القادسية
٢٩١٩	٧٠	١٢٧	٢٦٧٢	٢٩	١٧	٤	المتنى
١٠٠٢٦	٢١٧	٨٠٧	٨٧٩٩	١٥٣	٤٢	٨	ذي قار
١٦٠١٧	٨١	٣١١	١٥٥٣٥	٥٦	٢٥	٩	ميسان
٩٨٨٢١	٢٥١٤	٥٩٢٠	٨٨٨٨٧	١١٣٦	٣١٥	٤٩	البصرة
٩٢٨٩٣٥٢ ٢							المجموع

المصدر:- وزارة التخطيط. (٢٠٢٠). مسح الفنادق ومجمعات الإيواء السياحي ، الجهاز المركزي للتخطيط ، المجموعة الاحصائية السنوية (٢٠١٩ - ٢٠٢٠) ، ٥ .
من خلال الجدول اعلاه يتضح أن عدد المرافق السياحية في العراق تختلف من محافظة إلى أخرى باختلاف الرقعة الجغرافية، وأن هناك تباين واضح في المرافق السياحية، ونلاحظ أيضا أن هناك توزيع عشوائي لأعداد المرافق السياحية، وتذبذب واضح في العمليات الاستثمارية، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على نقص في تسويق السياحة في العراق بسبب الظروف الاستثنائية التي مرّ، ويمرّ بها العراق، كما يلحظ من الجدول أيضا أن محافظة أربيل تحتل المركز الأول في عدد الفنادق، ومجمعات الإيواء السياحي بواقع (٤٧٧) فندقا، ومجمعا، وبالتالي فقد وفرت (٤١٢٢) فرصة عمل، فضلا عن الإيرادات التي بلغت (١٢٦٤٨٩) مليون دينار عراقي، وهو ما يعزز فكرة رفق السياحة للاقتصاد القومي.

ثانياً:- قطاع النفايات

تعرف النفايات على أنها "كل المخلفات الناتجة عن الأنشطة المنزلية، والزراعية، والاستخراجية، والتحويلية، والإنتاجية، وتعني أيضا كل المنقولات المتروكة في كل مكان، والتي يؤدي تركها الإضرار بالصحة، والسلامة العامة، وقد ساهمت الزيادة في أعداد السكان في المدن، والبلدان، وارتفاع مستوى المعيشة، والتقدم الصناعي، والزراعي الى زيادة كمية النفايات التي يخلفها السكان .

وتصنف النفايات الصلبة الى الآتي (الدغيري ، ٢٠١٤ ، ص ٥ - ٦) :-

أولاً:- النفايات الصلبة الخطرة، وهي النفايات الناتجة عن الأنشطة، والعمليات المختلفة ، والتي تشكل خطرا داهما على صحة الانسان، ومكونات البيئة الأساسية (الماء - الهواء - التربة) لما تحتويه من مواد سامة، أو قابلة للاشتعال، أو الانفجار.

ثانياً:- النفايات الصلبة غير الخطرة، وهي النفايات التي لا تحتوي على مواد سامة ، أو مواد قابلة للاشتعال، ومنها الآتي :-

١. **النفايات الصلبة البلدية (القمامة):-** وتتضمن النفايات الناتجة من فضلات المنازل، والاسواق التجارية ، والمؤسسات الخدمية كالمدارس، والمنشآت الإدارية ، والشوارع ، والحدائق، والفنادق، والمستشفيات، ومعالجة مشكلات الصرف الصحي .

٢. **النفايات الزراعية :-** ويقصد بها بقايا المخلفات التي تنشأ عن الأنشطة الزراعية المختلفة

٣. **نفايات عملية الهدم والبناء :-** وهي النفايات الناتجة عن التطور العمراني المنتشر في بعض المدن، والقرى ، وما ينتج عنها من أكوام من الأتربة ، ومخلفات البناء التي يتم

تركها على الارصفة ، والطرق العامة .

٤. **النفايات الصناعية:-** وهي المخلفات الناتجة عن الأنشطة الصناعية المختلفة كالصناعات الغذائية، والكيميائية، والتعدين، وصناعة مواد البناء . ويمكن توضيح النسب المئوية للنفايات الصلبة، وبحسب مصادرها في مدينة بغداد من خلال الجدول الاتي ، والتي تشكل في مجموعها من ١٠٠% - ١٥٢% ، والتي تعد نسبة مرتفعة تتطلب مزيدا من العمل على التقليل منها :

جدول (٤) النسب النفايات الصلبة حسب مصادرها في مدينة بغداد %

النسب المئوية %	مصادر النفايات الصلبة
٦٥ - ٥٥	النفايات المنزلية

١٠ - ٥	النفايات الصناعية
١٥ - ١٠	النفايات التجارية
٥ - ٣	النفايات المؤسساتية
٧ - ٤	النفايات الطبية
٥ - ٢	النفايات الخدمية البلدية
٤٠ - ٢٠	نفايات الانقاض
٥ - ١	غيرها

المصدر :- صلاح مهدي عباس و أحمد ابراهيم علي . (٢٠١٠) . تحليل مشكلة نقل النفايات الصلبة باستخدام نموذج النقل بغداد حالة دراسية ، كلية الادارة والاقتصاد جامعة بغداد : .

وتعد النفايات اليوم واحدة من المشكلات التي تعصف بالإنسان الحديث بسبب التقدم الكبير وظهور الآلات، والمصانع، والسيارات، وغيرها ، وجميعها تعد مصادر للنفايات ، لذا فلا بد من معالجتها، والتخلص منها، ومن أبرز طرق التخلص من النفايات الاستفادة منها من خلال إعادة تدويرها، وتحويلها الى طاقة كهربائية، ومع التطور العلمي، والتكنولوجي أصبحت عملية توليد الطاقة الكهربائية من النفايات عملية آمنة بدرجة عالية ، وذلك على وفق للنتائج الآتية (سلطة منظمة العقبة ، ٢٠١٩ ، ص ٥)

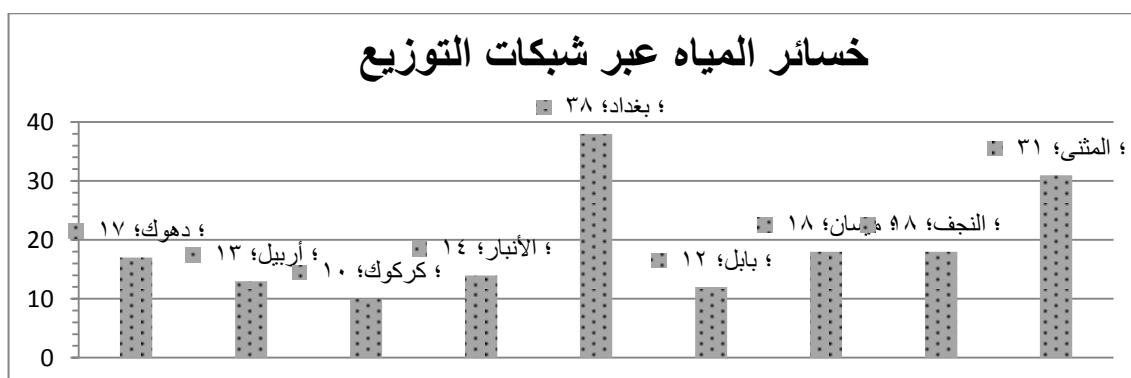
١. تجنب انبعاثات غاز الميثان من مدافن القمامة .
٢. استخدام النفايات في انتاج او توليد الطاقة الكهربائية او الطاقة يعمل على موازنة انبعاثات الغازات الدفيئة الناتجة عن انتاج الطاقة باستخدام الوقود الحفري (النفط والغاز والفحم) .
٣. تعد النفايات مصدر طاقة متجدد، و ثابت ، ومستقر ، ومستدام أكثر من طاقة الرياح والشمس
٤. تعمل على انتاج البخار والطاقة بطريقة نظيفة ، ومعتمدة .
٥. عملت التقنيات الحديثة على التقليل من الانبعاثات الضارة لتصل الى المستويات المسموح بها .استخدام النفايات في عملية توليد الطاقة او الكهرباء تمثل عملية تدمير والتخلص من

النفائيات الكيمائية واي نفائيات اخرى يمكن أن تسبب في تلوث الهواء .
٦. العمل على استرداد الموارد القيمة مثل المعادن .

ثالثاً: قطاع المياه

يعاني العراق من ظاهرتي شحة المياه، وتلوثها، وهذا يعود بشكل رئيسي إلى الزيادة السكانية، والتنمية الاقتصادية من جهة ، وإلى تأثيرات تغير المناخ، وانخفاض الموارد المائية من دول المنبع من جهة أخرى ، فضلا عن كثرة الملوثات السائلة غير المعالجة الى الأنهار، لذا أصبح من الضروري معرفة مقدار الاحتياجات المائية السنوية لتلبية جميع المتطلبات من دون الحاق الاذى، بالموارد المائية ، واستنزافها ، وهو ما سعت إليه وزارة الموارد المائية العراقية لإدارة تلك الموارد، ومعالجة الاحتياجات المائية في البلاد وهو ما سيوضحه الشكل الآتي :-

شكل (٢) خسائر المياه عبر شبكات التوزيع



المصدر:- تقارير الدول (٢٠١٦) . إدارة وتحديات المياه في العراق
<https://water.fanack.com>

يتضح من الشكل اعلاه معدل المياه المتسربة عبر شبكات التوزيع في عدد من المحافظات العراقية ، والتي تشكل في مجموعها خسائر تستلزم وضع الحلول اللازمة لتفاديها كونها تشكل عبئا إضافيا في مواجهة تحديات شح المياه ، أما الجدول الآتي توضح كمية ، ونوعية المياه للأعوام المؤشرة في أدناه بحسب الاحصاءات البيئية في العراق .

الجدول (٦) المؤشرات الاحصائية البيئية في العراق (كمية ، ونوعية المياه)

المؤشرات	(٢٠١٧-٢٠١٨)	(٢٠١٨-٢٠١٩)
	-٢٠١٨)	(٢٠١٩-

عدد خاص لوقائع الندوة العلمية السنوية لقسم الدراسات الاقتصادية في مركز المستنصرية
للدراسات العربية والدولية للعام ٢٠٢٣

(٢٠٢٠)	(٢٠١٩)		
٤٩,٦٧	٩٣,٥١	٣٣,٢٠	الواردات المائية لنهري دجلة والفرات للسنة المائية (مليار م٣ اسنة)
١٢٣٧,٠٩	٢٣٨٩,٨٤	٨٧٠,٨٤	نصب الفرد من الواردات المائية (٣م اسنة)
٢٤٣٣,٤	٥٩,١٤	٣٥,٧١	كمية المياه المجهزة للاستخدامات (الزراعية، المنزلية، الصناعية والبيئية) (مليار م٣ اسنة)
٢٤٣,٣٤	٢٣٢٧,٣٤	١٧١٧,٢٧	اعلى كمية للتبخر السنوي من السدود والخزانات في بحيرة التثرار (مليار م٣)
٥,٣٢١	٥,٣٢٥	٥,١٥٧	عدد محطات انتاج المياه الكلية
١٨,٧	١٧,٧	١٨,٣	معدل كميات المياه الخام المسحوبة لمحطات انتاج المياه (مليون م٣ / يوم)
١٥,٨	١٤,٧	١٤,٨	معدل كميات المياه الصالحة للشرب المنتجة من محطات انتاج المياه (مليون م٣ / يوم)
١٠,٤	٩,٧	٩,٤	كمية الإنتاج الفعلي للماء الصافي من مشاريع المياه (مليون م٣ / يوم)
٨٣,٤	٨٣,٠	٨٢,٦	نسبة السكان المخدومين بشبكات الماء الصالح للشرب %
١١,٠	١٠,٧	١٠,٤	الحاجة التقديرية لكمية المياه الصالحة للشرب (مليون م٣ / يوم)

المصدر:- وزارة التخطيط. (٢٠٢٢). المؤشرات البيئية في العراق ، الجهاز المركزي للإحصاء : ٤

وتعد الموارد المائية جزء لا يتجزأ من الإدارة الوقائية لجودة مياه الشرب وهي من الأهداف المهمة جداً لهذا القطاع ، وكما هو معروف فإن العراق يتمتع بموارد مائية مهمة مثل نهري دجلة، والفرات، وروافدها، وشط العرب، فضلاً عن المياه الجوفية ، وعلى الرغم من ذلك فقد بدأت ملامح أزمة المياه في العراق تظهر من خلال الجفاف الذي حدث في الصيف ٢٠١٨ بالخصوص بسبب قلة الامطار خلال هذا العام ، فضلاً عن ضعف السياسات المائية في العراق، ويمكن الحد من تأثير من أزمة المياه بالعراق من خلال رسم سياسة مائية واضحة لإدارة الموارد المائية والعمل على تأهيل البنية التحتية بالشراكة مع القطاع الخاص، فضلاً عن التفاوض، وعقد الاتفاقات مع دول الجوار تضمن حصة العراق المائية .

رابعاً:- قطاع النقل والمواصلات

عانى العراق أواسط السبعينات أزمة حادة في النقل، وكان وقت الانتظار للحصول على الخدمة طويلاً خاصة بين بغداد، والمحافظات ما دفع أصحاب القرار إلى إنجاز شبكة الطرق ، والمرور السريع التي استكملت عام ١٩٨٢، وبعد ذلك اعدت شركة يابانية مع أمانة بغداد منتصف الثمانينات خطة بغداد الكبرى المتضمنة تصاميم، وبرامج تطوير، ومن جهة اخرى ظهرت مبادرة شبكة القطر في بغداد وتصميمها ومقترح تطوير الشكل على أسس مختلفة لكن تلك المشاريع لم تنفذ لانحسار الموارد في الثمانينات، والعقوبات الاقتصادية، فضلاً عن غياب الاستراتيجيات الوطنية القائمة على التنسيق، والتكامل التي تعكس النظرة الشاملة لمختلف عناصر القطاع، وبما يلبي الاحتياجات، والتعامل مع المؤثرات الداخلية، والخارجية، وبما يتلاءم مع المتغيرات، وتحديد الأولويات (الراوي ، ٢٠١٨ ، ص ٣٢٩-٣٣٠) .

ومن اهم العوامل المؤثرة في نظام النقل في العراق الآتي (عيد ، ٢٠٢١ ، ص ٨٣-٨٨)

١. الموقع الجغرافي للعراق، والذي يعد بعيداً عن البحر المتوسط مما يجعل طرق البريد طرقاً صحراوية طويلة، ويعد الخليج العربي في الجنوب المنفذ الوحيد للعراق ، وهو طريق ثانوي بالنسبة لطرق التجارة الرئيسية، وتعد أم

قصر ، والمعقل في البصرة الموانئ الوحيدة في الجنوب، ولذلك اتجهت الطرق الاساسية اليها اي من مناطق العراق المختلفة نحو موانئ الخليج العربي.

٢. اتجاه النهرين من الشمال، والشمال الغربي إلى الجنوب ما جعل الطرق تسير بمحاذاتها بالاتجاه نفسة لتربط العراق بكل من سوريا ، وتركيا لذلك ظهرت اغلب المدن ، والقرى بالقرب من هذين النهرين لارتباطهما بالطرق الرئيسية.

٣. الموارد الاقتصادية ، ومناطق تجمع السكان إذ إن اغلب المناطق الزراعية ، ومناطق تجمع السكان تمتد بمحاذاة ضفاف الأنهار ، فضلا عن مناطق الامطار ، والزراعة ، والعيون مثل بصية ، والسلمان ، والنخيب حيث تنتقل فيها القبائل البدوية .

٤. مركز الوحدات الادارية مثل العاصمة بغداد التي تلتي عندها الطرق القادمة من مختلف المحافظات ، ومدنها ، وكذلك مراكز الاقضية ، والنواحي التي تلتي عندها الطرق القادمة من الارياف ، والقرى ، وتمتد الطرق الى مناطق خالية من السكان لتصل إلى مخافر الشرطة المنتشرة ، ومنها المناطق الحدودية ، وتعد المراكز الإدارية ، والمدن الكبرى مراكز مهمة لتجمع الطرق البرية ، والنهرية .

٥. خامساً:- قطاع جودة الهواء

تعاني المحافظات العديد من المشكلات، ومن أهمها تردي نوعية الهواء بسبب انتشار مصادر حرق الوقود، والعديد من الانشطة الاخرى، بدأ التراجع الحقيقي في تنقية الهواء في العراق منذ عام ١٩٩١ بعد حرب الخليج الثانية، وذلك بسبب احتراق المصافي، والمستودعات النفطية، ومخازن المواد الكيماوية، فضلا عن الحرائق، والانفجارات، واستعمال انواع رديئة من الوقود المستعمل في وسائل النقل، وازدادت هذه المشكلات من خلال شحة المواد الاحتياطية، والمعدات اللازمة للحد من التلوث الناتج عنها.

وتتسع هذه المشكلات في حالة ضعف التشريعات البيئية، وإن ارتفاع نسبة الغازات السامة، وتلوث الهواء يؤدي الى الإصابة بأمراض الجهاز التنفسي، والعيون، وكذلك فإن زيادة تركيز بعض المركبات الكيماوية يسبب بعض أنواع أمراض السرطان (الاحصائيات البيئية للعراق، ٢٠١٧، ص ٣٣).

وترتبط نظافة ، ونقاوة الهواء إلى حد كبير بصحة الإنسان ، وهو ما يظهر بصورة واضحة على صحة الإنسان عند انتقاله من المدن المكتظة بالسكان، وحركة المرور إلى المناطق الريفية ، أو الساحلية كونهما الأكثر هدوءاً ، والأقل تلوثاً . وتعد الملوثات الغازية من أخطر الملوثات ، وذلك لسهولة انتشارها، وانتقالها، وقدرتها

عدد خاص لوقائع الندوة العلمية السنوية لقسم الدراسات الاقتصادية في مركز المستنصرية
للدراستات العربية والدولية للعام ٢٠٢٣

على التفاعل مع العناصر الأخرى، وانعكاساتها السلبية على البيئة، ومكوناتها الأساسية، فضلا عن تأثيراتها الصحية الناجمة عن ارتفاع تراكيزها في الجو عن الحدود المسموح بها (وزارة البيئة، ٢٠١٧، ص ٣٣-٣٤) ويمكن تقسيم مصادر التلوث الى مجموعة من مصادر التلوث الثابتة، ومجموعة أخرى من مصادر التلوث المتحركة، وفيما يخص مصادر التلوث الثابتة فتقسم الى مصادر تلوث احتراقية، ومصادر تلوث غير احتراقية، وتعمل الدول جاهدة، وبما يتوفر لديها من امكانات على الحد من تأثير تلك الملوثات على البيئة، ومكوناتها الأساسية، وكذلك تأثيراتها السلبية على صحة الإنسان، واستنادا لذلك فلا بد من أن ينحى العراق منحى الدول التي سبقته في ذلك .

ويوضح الشكل الآتي المصادر الرئيسية لتلوث الهواء في العراق، والتي أثرت سلبا على جودته الشكل (٣) المصادر الرئيسية المسببة للتلوث الهواء في العراق



المصدر:- نسرين عواد الجصاني. (٢٠١١). التلوث الهوائي في البيئة العراقية مسببات ونتائج، كلية تربية للبنات، جامعة الكوفة، مجلة القادسية للعلوم الإنسانية م / ١٤، العدد : ١-٢ .

ونؤدي هذه المصادر إلى انبعاث العديد من الملوثات، وهي (الجصاني، ٢٠١١، ص ٢٨٨) :-

عدد خاص لوقائع الندوة العلمية السنوية لقسم الدراسات الاقتصادية في مركز المستنصرية
للاستشارات العربية والدولية للعام ٢٠٢٣

١. أكاسيد النتروجين الناتجة عن اتحاد الاوكسجين ، والنتروجين من خلال عمليات الاحتراق بدرجات حرارة عالية ، وقد ينشأ طبيعياً تحت ظروف معينة .
٢. أحادي اوكسيد الكربون، وثنائي اوكسيد الكربون اللذان ينتجان عن عملية الاحتراق ، وكذلك ينبعث من المصادر الطبيعية .
٣. الدقائق العالقة ، وهي دقائق الهواء الصلبة، أو السائلة ، والتي يقل قطرها عن (١٠) مايكرو متر .
٤. ثنائي اوكسيد الكبريت الذي يتكون من احتراق الفحم، والزيت في محطات الطاقة ، أو في محارق المستشفيات ، أو في وحدات التدفئة المنزلية ، ويؤثر هذا الغاز صحياً على الجهاز التنفسي ، ويتسبب بالتهاب القصبات الهوائية ، والربو ، وانتفاخ الرئة ، وغيرها ، كما تعد البراكين من أهم المصادر الطبيعية لغاز ثنائي اوكسيد الكبريت .
٥. غاز الاوزون ، ويسبب غاز الاوزون مشكلات صحية كبيرة نتيجة تدميره للأنسجة الرئوية وتأثيره على الوظائف ، وحساسية الربو اذ ان التعرض لغاز الاوزون للفترة من (٦- ٧) ساعات يؤثر بشكل ملحوظ على الرئة ، أما التعرض للغاز بتراكيز معتدلة فانه يؤثر على وظائف الرئة المصحوبة بالتهاب الصدر (الاحصائيات البيئية للعراق ، ٢٠١٨ ، ص ٤) .

الجدول (٧) المعدل السنوي لتراكيز مجموعة الدقائق العالقة بوحدات ميكروغرام/م^٣ ومعدل تركيز غاز (SO₂) جزء بالمليون

٢٠١٤		٢٠١٣		٢٠١٢		السنة
المعدل السنوي للدقائق العالقة SO ₂	المعدل السنوي للدقائق العالقة	معدل تركيز غاز SO ₂	المعدل السنوي للدقائق العالقة	معدل تركيز غاز SO ₂	المعدل السنوي للدقائق العالقة	المحافظة
182	525.8	35	1389	35	83	بغداد
....	29	436	البصرة
....	242	38	694	1394	نينوى

المصدر:- أحمد جاسم الياسري و ابراهيم جاسم الياسري (٢٠٢١) . التلوث البيئي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ التحديات وسبل المعالجة ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة ميسان : ٦

يتضح من الجدول اعلاه أن محافظة نينوى تشكل أعلى معدل سنوي لتراكيز الدقائق العالقة من بين ثلاث محافظات إذ بلغ (١٣٩٤) ميكروغرام/م^٣ في عام ٢٠١٢ ثم تأتي بعدها محافظة بغداد بمعدل (١٣٨٩) ميكروغرام/م^٣ في عام ٢٠١٣ إذ سجلت معدلات تجاوز الحدود الوطنية والبالغة (٣٥) ميكروغرام/م^٣ في بغداد لعام ٢٠٠٦ وسجلت محافظة البصرة اقل معدل تركيز لمجموعة الدقائق العالقة في السنوات المشار إليها في الجدول ، لكنها تجاوزت الحدود الوطنية في تركيز غاز (SO₂) ، وكذلك فقد تجاوزت بغداد الحدود الوطنية في تركيز الغاز حيث بلغ في عام ٢٠١٤ (١٨٢) وهو اعلى من الحد الوطني البالغ (٤) جزء بالمليون .

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات :

١. تؤدي دولة الامارات دوراً مهماً في دعم عملية التحول نحو الاقتصاد الاخضر وذلك من خلال دعم تطوير قطاع الطاقة المتجددة على الرغم من توفر احتياطات الهيدروكربونية لديها ، وما يترتب على ذلك الدعم من مزايا في دعم البيئة.
٢. خلال دعم تطوير قطاع الطاقة المتجددة على الرغم من توفر احتياطات الهيدروكربونية لديها ، وما يترتب على ذلك الدعم من مزايا في دعم البيئة.
٣. واجهة دول العالم تحديات كبيرة بيئية واقتصادية محتملة للتغير المناخي في ضوء معدلات زيادة سكانية غير مسبوقه وهذا ما دفع الامم المتحدة إلى اطلاق مبادرة الاقتصاد الاخضر مع ضرورة زيادة الاهتمام بالتنمية المستدامة من خلال التفاعل الايجابي بين البيئية والاقتصاد لمواجهة المرحلة القادمة .
٤. اصبح حماية البيئة والتنمية المستدامة من اهم المرتكزات الاساسية في الاقتصاد القومي الاماراتي في مواجهة وادارة الازمات .

التوصيات :

١. من الضروري جداً الحفاظ على جودة الهواء اذا يعد ذلك شرطا اساسياً للحفاظ على التوازن لحياة الانسان والحيوانات والموارد الطبيعية على الارض والتي يشكل ارتفاع نسبة الملوثات في الهواء تهديداً مباشراً لها .
٢. العمل على خلق جيل يهتم بالسلامة البيئية وتفعيل دور الاجيال القادمة في الحفاظ على البيئة للوصول الى مستوى الاقتصاد الاخضر والذي تعد سلامة البيئة من اهم توجهاته.
٣. العمل على ابراز دور الاقتصاد الاخضر في حياة المجتمعات في الوقت الحالي ومستقبلاً من خلال تعزيز الاهتمام بأهم المقومات الاساسية للحياة.
٤. لضمان التحول نحو الاقتصاد الاخضر في دول العالم يجب أن تقوم الدول بتنمية الريف عن طريق الاهتمام بالزراعة والمحافظة على الغابات واستخدامها كمحور هام بالدول ورفع مستوى المعيشة لدى سكان الريف كما يجب أن يعمل على المياه غير النظيفة وترشيد الاستهلاك والحفاظ على الموارد المائية ومنعها من التلوث فضلا عن الاهتمام بمشكلة النفايات ومعالجتها واعادة تصفيته مره اخرى وجعلها موارد معينة من كونها تسبب التلوث .

المصادر

١. البهلول إشتيوي، ٢٠١٧، ورقة عن الاقتصاد الاخضر ، منظمة العمل العربية ، ص ١٥ .
٢. ابو السعد ،سائري واخرون، ٢٠١٧، الاقتصاد الاخضر دائرة على التنمية .
٣. الامم المتحدة (٢٠١٠) ، الجهود العالمية وقصص النجاح ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لدول غرب اسيا ، الإسكوا ، ٧ .
٤. الموسوي ، رحمن حسين علي ، زهراء علي حبري عبيد العقابي ، ٢٠١٩، واقع وافاق الطاقة المتجددة في العراق ، امكانية الاستفادة منها في تجربة البرازيل .
٥. الياسري ، احمد جاسم جبار ، وآخرون ، ٢٠١٩، واقع ومستقبل الطاقة المتجددة في العراق ، دراسة تحليلية لعينه من المصارف التجارية للمدة ٢٠٠٥ _ ٢٠١٩ .
٦. هاري استينيانان (٢٠١٨) ، الطاقة الشمسية في العراق من البداية الى التعويض ، مركز البيان للدراسات والتخطيط ، ص ١١
٧. حسين ، رحمن رباط ، ٢٠٠٨، طاقة الرياح في العراق بين امكانيات الاستثمار ومعوقاته ، كلية الآداب جامعة القادسية ، العدد ٣ .
٨. حسن، حسن عبدالله، ايمان عبد الحسين شعلان ، ٢٠١٩، الخدمات السياحية في العراق واثرها في تنويع الاقتصاد العراقي ، جامعة الكوفة ، مجلة البحوث الجغرافية ، العدد ٢٨ .
٩. وزارة التخطيط (٢٠٢٠) ، مسح الفنادق ومجمعات الايواء السياحي ، الجهاز المركزي للتخطيط، المجموعة الاحصائية السنوية (٢٠١٩ _ ٢٠٢٠) ، ٥ .
١٠. الدغيري ، ٢٠١٤ ، محمد بن ابراهيم ، النفايات الصلبة تعريفها وانواعها وطرق علاجها ، المملكة العربية السعودية ، جامعة الملك سعود ، سلسلة ثقافية جغرافية
١١. صلاح مهدي عباس ، واحمد ابراهيم علي ، (٢٠١٠) ، تحليل مشكلة نقل النفايات الصلبة باستخدام النموذج النقل بغداد حالة الدراسة ، كلية الادارة والاقتصاد جامعة بغداد

١٢. وزارة التخطيط (٢٠٢٢) ، المؤشرات البيئية في العراق ، الجهاز المركزي للإحصاء :٤
١٣. الراوي ، مهيب كامل ، استراتيجية النقل في العراق ، مركز التخطيط الحضري والاقليمي للدراسات العليا ، جامعة بغداد ، العراق ، ٢٠١٧ .
- ١٤ . عيد ، حسام سلمان، ٢٠٢١ ، العوامل المؤثرة في النقل ، ص ٨٤ .
- ١٥ . نسرين عواد الجصاني ، (٢٠١١) ، التلوث الهوائي في البيئة العراقية مسببات ونتائج ، كلية تربية للبنات ، جامعة الكوفة ، مجلة القادسية للعلوم الانسانية م ١٤١، العدد ١-٢
- ١٦ . احمد جاسم الياسري و ابراهيم جاسم الياسري (٢٠٢١) ، التلوث البيئي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ التحديات وسبل المعالجة ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة ميسان ، ص ٦ .
- ١٧ . الجهاز المركزي للإحصاء ، الاحصائيات البيئية للعراق ، ايلول ، ٢٠١٨
- ١٨ . وزارة البيئة ، حالة البيئة في العراق ، ٢٠١٧ .

الإدارة الفضلى في المرافق العامة للحد من المخاطر المؤسسية!

الدكتور عبد العالي حميد عبد العالي التميمي

أستاذ القانون الإداري

كلية العراق الجامعة

الملخص

ليس خافياً على أي مواطن عراقي مهما كانت ثقافته من أن الإدارة في العراق وعلى كافة المستويات غير قادرة على تقديم أفضل الخدمات وما يحتاجه المواطن من المرافق الإدارية، وذلك بسبب الأنظمة التي تُسيّر عمل الإدارات من مركزية ومحلية وحتى مرفقية، رغم أن الدستور العراقي خطى خطوة هامة لجهة تغيير النظام السياسي من المركزية المُشدّدة إلى اللامركزية الموسعة إلى حدود تخطت ما هو مطبق في الأنظمة الاتحادية المشابهة. ورغم مضي ما يقارب العقدين من الزمن، لم يتمكن النظام السياسي في العراق من تطبيق نظام إداري جديد من شأنه تحديث الإجراءات المُتُبعة، لكي يستطيع العراق مواكبة التطور الخارجي والعامل الديموغرافي المتصاعد عددياً بدءاً من بغداد وصولاً إلى كافة المحافظات

كل هذه الأسباب حملتنا لتقديم هذا البحث المقتضب، والذي نخنصر غايته ضرورة قيام السلطة العراقية اليوم قبل الغد، بالمباشرة بتغيير آلية عمل المرافق العامة من إدارية ومرفقية، من خلال تطبيق "الإدارة الفضلى" وصولاً إلى الحوكمة الرشيدة، حيث أن تحقيق ذلك قد يساعد العراق على النهوض من الواقع الذي يعيشه اليوم، وبالتالي إن تطبيق هذه النظرية من شأنها وقف النزف الحالي اللاحق بالمال العام وهدره وحتى سرقة، لأنه من المبادئ الأساسية لمفهوم تلك الإدارة، تهدف إلى مكافحة الفساد عملياً وليس نظرياً من خلال مشاركة الشعب في المتابعة والمساءلة تمهيداً لوضع السارقين لا تحت تصرف القضاء الذي يعمل على تقويم هذا الاعوجاج، الذي كبّد الخزينة منذ المرحلة الانتقالية لغاية اليوم مئات المليارات من الدولارات التي أنفقت على مشاريع وهمية لم تنفذ، وإن نُفّدت فقد جاءت دون المستوى المطلوب.

الشعب العراقي بحاجة إلى صحة يتخطى من خلالها التبعية والمناطقية ، وذلك للتطلع نحو عراق أفضل على الأقل للمطالبة بإدارة شفافة ومسؤولة لتأمين حاجاته والخدمات التي هو بحاجة إليها، وهي من واجب الدولة تأمينها!!!

Summary

It is no secret to any Iraqi citizen, whatever his culture, that the administration in Iraq at all levels is unable to provide the best services and what the citizen needs in terms of administrative facilities, due to the regulations that direct the work of the central, local and even utility departments, although the Iraqi constitution has taken an important step. In terms of changing the political system from strict centralization to expanded decentralization to limits that exceeded what is applied in similar federal systems. Despite the passage of nearly two decades, the political system in Iraq has not been able to implement a new administrative system that would modernize the procedures in place, so that Iraq can keep pace with the external development and the numerically increasing demographic factor, starting from Baghdad and reaching all the provinces.

All these reasons motivated us to present this brief research, whose purpose we summarize by the need for the Iraqi authority, today before tomorrow, to start changing the mechanism of work of public utilities from administrative and utility, through the application of "better management" leading to good governance, as achieving this may help Iraq from Advancement from the reality in which he lives today, and therefore the application of this theory would stop the current hemorrhage of public money, its waste and even theft, because it is one of the basic principles of the concept of that administration, it aims to combat corruption practically and not theoretically through the participation of the people in follow-up and accountability in preparation for putting thieves at their disposal The judiciary that is working to correct this crookedness, which has cost the treasury hundreds of billions of dollars spent on fake projects that were not implemented, and if they were implemented, they were below the required level.

المقدمة

يسعدني ويشرفني ان أستهل مقدمة هذا البحث برأي مستنير مضى عليه حوالي ١٤٠٠ سنة، أي قبل نشوء الدول واعتمادها للأنظمة السياسية ووضع الأنظمة لتنفيذ خططها من خلال أجهزة الإدارة المختلفة التي لا غنى لها عنها من أجل دعم مسيرتها ووظيفتها الداخلية، من خلال جهاز بشري يعمل فيما عرف لاحقاً بالقطاع العام، هذا الرأي الذي جسده الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام بقوله:

"ثم أسبغ عليهم الأرزاق؛ فإن ذلك قوة لهم على استصلاح أنفسهم، وغنى لهم عن تناول ما تحت أيديهم، وحجة عليهم إن خالفوا أمرك أو ثلموا أمانتك".

بالله عليكم هل من قاعدة تتعلق بحسن الإدارة العامة وتسهيل الخدمات للمواطنين، إلا وتنتقل من هذا الرأي، الذي أدرك أين هي مكامن الضعف فيما يعرف الآن بالقطاع العام، الذي تديره الإدارة في هذه الدولة أو تلك. اقصد بذلك الموظف العام الذي هو المحرك الأساسي للنشاط العام، ومنه واليه يمكن تقييم أداء المرفق العام الذي يعمل فيه. لكن الإدارة بدأت بتطبيق النظام الإداري الرئاسي، من ضمن مفهوم بيروقراطي متشدد على أساس إن هذا النظام يحمي الدولة.

إلى ان ظهرت نظرية "الإدارة الفضلى" التي غيرت النظرة الى أداء الإدارة مع المفكر الأميركي (تايلور - Taylor) عام ١٩١١ في كتابه [المبادئ العلمية للإدارة الفضلى]، والتي يختصرها بانها تقوم على "تلافي هدر الوقت والمال والمواد باعتماد طريقة علمية في تنفيذ العمل، من قبل اشخاص لهم الكفاءة والقدرة على ذلك من خلال التخطيط والتنظيم والقيادة والتنسيق والرقابة". ان هذه الشروط تأتي مكتملة للقوانين والأنظمة التي تُحدّد دور وصلاحيات كل إدارة من إدارات الدولة، لكن البعض يعتبر ان هذا الطرح موجّه الى القطاع الخاص أكثر مما هو للقطاع العام! هنا نقول ان هذا الرأي يجافي الواقع الحالي للدولة الحديثة، التي اضطرت ما بعد الحرب العالمية الثانية التخلي عن دورها كدولة حماية "دولة الشرطي" الى دولة تدخل "دولة العناية" وذلك لتأمين حاجات المواطن، وتنافست مع القطاع الخاص في هذا المجال. لذلك توافق رأي فقه الإدارة على إن المبادئ التي تقوم عليها الإدارة الفضلى، والوظائف المطلوب منها تنفيذها، إنما هي غير مقتصرة على القطاع الخاص، بل تنسحب أيضاً على القطاع العام بشقيه المرافق الإدارية والمرافق المرفقية، لأن المواطن ينتظر ويتوقع من المرافق الإدارية إن تُقدّم له السلطة كافة متطلباته اليومية لتسيير أعماله، ومن خلال الثانية تقديم الخدمات التي تؤمن له حياة هادئة من كهرباء وماء واتصالات وطرق ومواصلات...، هذه المرافق التي بدأت

بعض الدول تميل الى خصصتها قياساً على مدى قصورها من تأمين افضل الخدمات الحياتية في تلك المجالات.

من المتفق عليه ان الدول في بداياتها اعتمدت على نظام المركزية في الإدارة، وذلك حرصاً منها على الاستمرار بربط المواطن بالسلطة المركزية، بهدف دفعه إلى التمسك بهذه السلطة المركزية، لكن مع التطور الحاصل بدأت الدول تميل إلى اعتماد اللامركزية الإدارية، حتى في الدول البسيطة، كون الدول الاتحادية لا مفر لها من تطبيق اللامركزية الادارية، لكن كلا التطبيقين اظهرا عدم القدرة على تلبية ما هو ملقى على عاتق الجهاز البشري الذي يعمل على تشغيل المرافق، وسرعة تلبية حاجات المواطنين، وقد اجمع الفقه الاداري على ان الخلل ليس في مسألة المركزية أو اللامركزية بقدر ما هو خلل في الإدارة التي تعمل على تشغيل تلك المرافق، ولذلك توجهت الدراسات إلى اقتباس ما يمكن اقتباسه من أساليب إدارة القطاع الخاص لإسقاطه على القطاع العام، وتحديد مبادئ الإدارة الفضلى، لكي تتمكن الإدارة من تحسين الأداء وتقديم افضل الخدمات للمواطنين، بهدف الحد من اللجوء الى الخصخصة قياساً على قصورها بتقديم خدمات جيدة. كما لجأت بعض الدول الى تطبيق اللامركزية الادارية على اقليمها بهدف تقريب الادارة من المواطن والتخفيف من اعبائه لكي يحصل على الخدمات التي يريدها.

كما أن البيروقراطية التي تسيطر على الجهاز الإداري والمرفقي على حدٍ سواء، تعتبر من أهم العقبات التي تقف بوجه تطوير الإدارة في المرافق العامة من إدارية ومرفقية، وبالتالي تنعكس سلباً على حاجات المواطنين، مما يحتم علينا البحث في تفاصيل تلك العقبات، والعمل على تقديم توصيات بشأن ضرورة اعتماد الإدارة الفضلى، وذلك بعد المقارنة الواقعية بين واقع الإدارة الحالية في الدول النامية، والعراق واحد منها، والواقع الحالي في الدول التي عملت على تطبيق الإدارة الفضلى، ومنها من توصل الى اعتماد "الحكومة الالكترونية" كخطوة أولى في تحديث الإدارة وجعلها على مقربة من المواطن لتلبية متطلباته من المعاملات الإدارية، حيث لنا مثال في ذلك دولة الإمارات العربية.

على اساس ذلك سنقوم بتقسيم هذا البحث الى مطلبين أساسيين وفق التالي:

المطلب الأول: المعوقات الناتجة عن تطبيق مفهوم الإدارة البيروقراطية في إدارات الدولة الإدارية والمرفقية.

المطلب الثاني: مفاهيم ومبادئ الإدارة الفضلى وضرورة تطبيقها في العراق وصولاً إلى تحقيق الحوكمة الرشيدة.

المطلب الأول: المعوقات الناتجة عن تطبيق مفهوم الإدارة البيروقراطية في إدارات الدولة الإدارية والمرفقية.

قبل الدخول في تفاصيل شرح هذا المطلب، علينا التأمل في واقع الخدمات التي تؤمنها مختلف الإدارات في الدولة العراقية، بحيث إذا استفتينا الناس في الشوارع، نكاد نحصل على إدانة شبه مُجمع عليها بعدم الرضا على تقديرات تلك الإدارات، ناهيك عن التحقيقات التي تبثها مختلف محطات التلفزة، والتي تُلقي الضوء على تقصير الإدارة في القيام بواجباتها المطلوبة و احياناً دون الحد الأدنى مما هو مقبول.

لذلك لا بُدُّ لنا من الدخول في الأسباب الكامنة وراء هذا التقصير الواضح من قبل إدارات الدولة المركزية والمحلية، بالرغم من الدستور قد نص صراحة في المادة ١١٦ منه على: "يتكون النظام الاتحادي في جمهورية العراق من عاصمة، وإقليم، ومحافظة لا مركزية وإدارات محلية" ثم توالى المواد الدستورية التي تؤكد على توسيع اللامركزية (المواد ١٢٠/١٢١/١٢٢).

لكن رغم هذا التوسع وتلك الصلاحيات التي أعطيت للسلطات المحلية، لم تتمكن الدولة في العراق من رفع مستوى الأداء المطلوب من تلك الإدارات الاتحادية والمحلية، حيث يواجهنا سؤال بديهي وهو: ما هي الأسباب التي حالت دون رفع مستوى الخدمات الإدارية والمرفقية لتسهيل وتأمين متطلبات المواطن العراقي! هنا نسارع الى الإجابة بالقول ان العقبة هي في العقلية السائدة في إدارة المرافق الاتحادية والمرفقية والمحلية، حيث استمر المنهج البيروقراطي في تسيير تلك الإدارات، وبالتالي بقيت المشكلة على حالها، رغم العمل على تطبيق النص الدستوري الذي أعتمد اللامركزية في إقليم كردستان كبدائية، ثم الحقت ذلك بنص القانون رقم (٢١) لسنة ٢٠٠٨ المتعلق بقانون المحافظات غير المنتظمة بأقليم، وتعديل بعض موادّه بموجب القانون رقم (١٠) لعام ٢٠١٨. وبذلك تكرست اللامركزية وجعل إدارات الخدمات قريبة من المواطن، إلا أنه رغم ذلك بقي المواطن غير راضٍ عن ذلك.

هذه الأمور سنعمل على شرحها من خلال تقسيم هذا المطلب إلى فرعين وفق التالي:

الفرع الأول: البيروقراطية وتطبيقاتها وتأثير نتائجها على خدمات المواطن، وعلى المال العام.

الفرع الثاني: المآخذ على أداء الأجهزة الحكومية بشكل عام، وفي العراق بشكل خاص.

الفرع الأول: البيروقراطية وتطبيقاتها وتأثير نتائجها على خدمات المواطن، وعلى المال العام.

البيروقراطية كانت موجودة في القطاع الخاص، لكنه سرعان ما تخلص منها لأن المسؤولين في ذلك القطاع، اقتنعوا بالدراسات التي وضعت بهدف تطوير الإدارة في ذلك القطاع، خاصة ان الهدف الرئيسي من نشاط وأعمال هذا القطاع، هو الربح المادي حيث نتج عن البيروقراطية المعتمدة فيه ضعف الإدارة المعنية في تحسين الإنتاج، وبالتالي زيادة الأرباح.

وبالمقابل بقيت البيروقراطية السمة البارزة في أداء الأجهزة الحكومية من إدارية ومرفقية، لكن الدول المتقدمة تنبعت إلى ضرورة التخلي عن هذا النمط في الإدارة، الذي لم يتمكن من رفع مستوى التقديمات والحد من الأعباء المالية التي تتكبدها الدولة من الخزينة العامة، لا سيما في دفع الأجور الشهرية لهذا "الجيش" من الموظفين، يقابل ذلك خدمات بحدّها الأدنى. لكنه اعتبرت بأنها "شر لا بُدّ منه" لأن فقه الإدارة العامة أجمع على تأييد رأي عالم الاقتصاد والاجتماع الالمانى [ماكس فيبر] من ان البيروقراطية أمر ضروري وحاسم لاستمرارية سلطة الدولة، لربط كل الأمور بسلطة رئاسية محددة تتحمل مسؤولية اي تقصير "

من هنا لا بُدّ لنا من تعريف البيروقراطية المُطبقة في عدد كبير من الدول النامية، وذلك وفق التالي:

أ- تعريف البيروقراطية:

١- لقد عرفتھا الموسوعة البريطانية بالتالي:

"تركيز السلطة الإدارية في المكاتب والادارات"

٢- كما عرفها القاموس الفرنسي (اسكلوبيديا) بأنها:

القوة والنفوذ اللذان يمارسهم رؤساء الحكومة وموظفو الهيئات العامة".

هو تعبير مقتبس تعريياً عن المصطلح المعتمد باللغة الأجنبية (الفرنسية) وهو مطبق في كل الدراسات الاقتصادية وعلم الإدارة وكلمة (Bureaucratie) هي كلمة مشتقة ومركبة من اللغة الفرنسية (Bureau) وتعني المكتب والكلمة اللاتينية (Kratos) وتعني السلطة. اي انها تعني إدارة السلطة من المكتب المعني بتطبيقها.

وبذلك نستخلص تعريف البيروقراطية بأنها تعني أسلوب الإدارة المركزي، ولذلك اعتمدت من قبل كافة الدول في هيكلتها الإدارية.

هنا نوضح ان أول من أعتمد هذا المفهوم هو عالم الاقتصاد والاجتماع الالمانى [ماكس فيبر] الذي أطلقه على كل أشكال التنظيم الهيكلي الفوقى، الذي يخضع ومن دون أي مناقشة لسلطة مركزية تتمتع بكامل الصلاحيات وسلطة القرار النهائي، ولا يمكن للدرجات الدنيا في الجهاز البشرى مناقشة تلك القرارات بل عليها التنفيذ.

وقد رأى فيها بعض فقهاء الاداري بأنها: " نمط إداري يتمسك بالشكل دون المضمون ويتسم بالتخلف الاداري وكثرة التعقيدات والاهمال والتحيز".

كما حدّد بعض الفقهاء مزايا البيروقراطية بأنها تتسم بالدقة والمعرفة والاستمرارية والخضوع الرئاسي، حيث يمكن تبويب هذه المزايا وفق الخصائص التالية:

- تقسيم هرمي لهيكل الإدارة يُضبط من خلاله الإداء الوظيفي.
- اعتمادها على المستندات الورقية لتسيير الأعمال وفق تعليمات خطية من الرؤساء.
- الالتزام والتقيد التام بالأنظمة والتعليمات الصادرة من رؤساء التسلسل الهرمي.

رغم هذه المزايا والخصائص التي توحى شكلاً بأنها الأفضل لأداء المرافق العامة في الدولة، إلا أننا نميل الى رأي الفقيه (محمود عساف) المذكور أعلاه بأن هذه الآلية المطبقة في الادارة لدى الدول النامية والعراق من بينها، لم تعد تفي بمتطلبات حسن الادارة بالدرجة الأولى، ولا بسرعة تقديم الخدمات للمواطن بالدرجة الثانية، ونؤيد وصفها بالتخلف الإداري والاهمال والتحيز كما ورد في الرأي المشار اليه آنفاً، حيث يكفي المواطن العراقي هذه التعقيدات وهو يعيش في دولة من أغنى دول العالم، والتي بإمكانها ان تُغيّر هذا الأسلوب للانتقال الى الادارة الفضلى والحوكمة الرشيدة.

ب- موجبات التمسك بمفهوم البيروقراطية بنظر بعض الفقهاء:

بداية التطبيق لم يكن علم الإدارة قد توصل إلى دراسات قد تُطبّق على القطاع العام، ولذلك وجدت كافة الدول ضالتها بتطبيق هذا المفهوم، سيما وان غالبية الدول تُطبق النظام المركزي في الإدارة. لأن الإدارات العامة تتألف من كوادر بشرية تشكل مجموعة الموظفين المكلفين بتقديم الخدمات للمواطنين وبدرجات مختلفة من المسؤولية وصولاً إلى رأس الهرم الإداري المُتجسد في الوزير المختص. إذ ان البيروقراطية ترتكز "على هرمية مقرونة بوجود تنفيذ القرارات التي تصدر عن السلطة الرئاسية والتقيد بها".

ج- النتائج التي ترتبت عن هذا التطبيق:

هذا التطبيق قاد السلطة الحاكمة بنظر [فيبر] إلى اعتماد المركزية الحادة في المرافق العامة الإدارية والمرفقية، حيث ترتب عن ذلك " انفصام كلي بين السلطة الرئاسية والجهاز المولج بالتنفيذ، والذي يتحول وفق رأي بعض الفقهاء الى "آلة صماء يُنفذ دون أي مناقشة ومن دون أي مبادرة منه حتى ولو كان يرى إشكالية في التنفيذ".

هذه النتيجة تعتبر من أهم الآثار السلبية المتأتية عن تطبيق هذا المفهوم، والتي تجعل نظام تشغيل المرافق العامة، في حالة تقهقر وعدم التقدم نحو الأفضل، وعلى هذا الأساس أجمع فقه الإدارة على اختصار المآخذ التي وجّهت للبيروقراطية وفق التالي:

- الانفصام المترتب عن طريقة عملها، جاعلاً من الإدارة على مستوى طبقتين في الإداء، الطبقة الأولى تتجسد في قمة الإدارة وهي صاحبة القرار دون منازع، والطبقة الدنيا المتمثلة في الجهاز البشري الذي عليه التنفيذ وفق التعليمات الواردة من الطبقة الأعلى.

- ضخامة الجهاز الإداري الذي يترتب عنه خلل في تقديم خدمات المرافق العامة، وكذلك ضياع تحديد المسؤوليات عن أي تقصير يُكتشف، وذلك بسبب الطبيعة التنفيذية للتعليمات والأوامر.

- انعدام المبادرة لدى الطبقة الدنيا ولدى الموظف الذي لا يمكنه إلا تطبيق ما ورده من أوامر.

د- تأثيرها على تقديم الخدمات للمواطن وعلى المالية العامة.

من الطبيعي ان تطبيق هذه الآلية في إدارة المرافق العامة الادارية والمرفقية، المركزية منها واللامركزية في كل الدول التي ما زالت تطبقها، ومن بينها العراق، لا بُدَّ من ظهور آثار سلبية ملموسة على مسألة تقديم الخدمات للمواطن العراقي، الذي وبفعل هذا التطبيق سيواجه الموظف المسؤول عن منح الخدمة المطلوبة – معاملة إدارية أم خدمة مرفقية – مُكبّل الإرادة لا يمكنه أخذ أي مبادرة لتقديم الخدمة المطلوبة، فيما لو كان هناك مسألة بسيطة جداً وغير مخالفة للقانون، حيث يبقى هذا الموظف مُلزماً برفع الأمر إلى رؤسائه للبت في هذا الموضوع كون لا صلاحية له بذلك.

كما انها تنعكس على المال العام، لجهة ملء الملاك الاداري لهذا المرفق أو ذاك، بحجة تأمين السرعة لتلبية حاجات المواطن، وهذا أمر غير خافٍ على أحد من ان السلطة السياسية تسعى لإدخال محسوبيها الى الملاك الإداري تحت هذا الستار الذي يخفي كما يُقال "حق يُراد به باطل" لأنه بوسع السلطة السياسية الاقلاع عن التوظيف العشوائي، والذي لا ضرورة للبحث عن دليل حول عدميته، كون التجربة التي يعيشها المواطن في كل دول العالم ومن بينها العراق، تؤكد على ان توسيع الملاك الإداري لم يُحسّن الأداء في المرافق المختلفة التابعة للدولة على المستوى المركزي واللامركزي.

ومن وجهة نظرنا كان من الأجدى عدم اللجوء الى التوسع في التوظيف، والاستعاضة عنه برفد الإدارة بتجهيزات الكترونية متطورة من شأنها تسهيل المعاملات وتسريعها من خلال حد أدنى من الموظفين، لأن ثمن التجهيزات تدفع مرة واحدة وتستثمر لسنوات طويلة بدلاً من التوظيف الذي يُرهق الخزينة بالمعاشات والتقديمات ومن ثم التقاعد.

فعلاً هي معوقات وآثار سلبية لا يجوز الاستمرار بتطبيقها في العراق، سيما وان تقديم الخدمات للمواطن هي بالحد الأدنى، مما يترتب عنه معاناة لكل مواطن، بالرغم من ملء الملاك الاداري بالموظفين في كل المرافق العامة الإدارية والمرفقية، والمواطن العراقي وخزينة الدولة من يدفع الثمن تجاه هذا التطبيق الذي لا بُدّ من الخروج منه، لمصلحة المواطن اولاً ولحماية المال العام ثانياً.

لماذا شدّنا على ضرورة الخروج من هذا التطبيق النمطي الذي لم يعد معمولاً به إلا في الدول غير القادرة مادياً على تحديث إداراتها المركزية واللامركزية، الإدارية منها أو المرفقية، ربما بسبب كلفة التحديث، لكن هذه العقبة لا يمكن القبول بها في العراق كونه قادر على التحديث والتجهيز التقني والفني لمختلف إداراته مهما بلغت الكلفة المادية، لأنه بإمكانه التخفيف من الكتلة البشرية العاملة في القطاع العام، وبالتالي تحويلها إلى قطاعات أخرى للعمل من أجل رفع المستوى المعيشي على كل الأصعدة، وبالتالي تسقط كل الحجج التي تتمسك بها مختلف القوى السياسية، كون السلطة في النهاية وجدت لخير المواطن وتأمين الحد المقبول من العيش برفاهية وضمن نظام آمن في ظل دولة القانون.

الفرع الثاني: المآخذ على أداء الأجهزة الحكومية بشكل عام، وفي العراق بشكل خاص.

من خلال ما تطرقنا اليه في الفرع الأول لجهة قصور تطبيق البيروقراطية في إدارة المرافق الادارية والمرفقية والتي تعبر عن واقع مريع في الدول النامية، يمكننا التأكيد على ضرورة التخلص من نظام الإدارة البيروقراطية، لأنها أثبتت لكل المراقبين بأنها لم تعد تلائم متطلبات حياة المواطن وتأمين الخدمات له، إذ من البديهي عندما يكون قرار الموافقة يتسلسل درجات الهيكلية الإدارية في هذا المرفق أو ذاك، فمن الطبيعي ان ينعكس ذلك تأخيراً وربما يشكل ضرراً على حقوق المواطن، ناهيك عن تكبيد الإدارة معاشات لموظفين من الممكن الاستغناء عنها في حال الخروج من آلية هذا التطبيق، الذي لم يعد يتلاءم مع متطلبات حياة المواطن، وحاجته الملحة لسرعة تلبية الخدمات التي يريدها من إدارات الدولة. خاصة وكما يرى بعض الفقهاء بأن "علم الإدارة متجدد ومتطور باستمرار، ما دام المجتمع وعلومه وعلاقاته في تطور وتبدل مستمر، وهذا لا بُدَّ من ان ينعكس على الوحدة الادارية القائمة على إدارة أي مرفق تابع للدولة، وذلك لتواكب تلك التطورات التي شهدتها المجتمع."

وعلى هذا الأساس سنتطرق في هذا الفرع الى بعض المآخذ الموجهة الى الأداء الإداري من قبل الجهاز القائم بتقديم الخدمات الإدارية والمرفقية للمواطن، بحيث يكون ذلك عن طريق الاستنتاج مما هو مطبق في الدول النامية وتحديدًا في العراق، وقد تكون هناك الكثير من المآخذ إلا إنه يقتضي حصرها بعنوانين أساسيين تتشارك فيهما كل الدول النامية والعراق من بينها، لأن النقد يطال قاعدة أو تطبيقاً متعارف عليه في أنشطة الادارات العامة في تلك الدول وذلك وفق النقاط التالية:

أ- التوظيف في الادارات العامة من خلال تدخل السلطة السياسية وتأثيرها على عملها :

من الطبيعي انه لا نقاش حول الشروط المطلوبة للتوظيف من صحة وسن قوانين وحقوق مدنية لكل من يرغب في الانتساب إلى الوظيفة العامة، والأصح أيضاً عندما تكون الإدارة بحاجة الى موظفين حائزين على درجات علمية وتقنية مطلوبة تبعاً لنوع الوظيفة الشاغرة في الإدارة المعنية، لكن للأسف التطبيق السائد في تلك الدول، هو ان السلطة السياسية تختار مؤيديها للدخول في الوظيفة العامة، بمعنى تفضيل التبعية على حساب الكفاءة والجدارة، وهذا ما ينعكس بطبيعة الحال على أداء الإدارة

وتقديماتها ويصبح الموظف رهن إرادة السلطة التي وظفته وبالتالي لا يعود يعطي الاهتمام لتأمين الخدمات وتأمين المصلحة العامة.

كما ان الإدارات العامة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالسلطة السياسية القابضة على السلطة، حتى في النظم الديمقراطية، حيث تقوم السلطة من خلال السلطة التشريعية والتنفيذية برسم الخطط الاجتماعية والاقتصادية لتتولى الإدارات تطبيقها لاحقاً، لهذا جاءت بعض الآراء "للمطالبة بوجوب فصل الإدارات العامة عن السياسة خاصة من هم في السلطة، بهدف إبعاد التبعية والمحسوبية عن القائمين بوظائف تلك الإدارات، منعاً للفساد وانتشاره، ولتحقيق الشروط الدنيا للنزاهة والعدالة في إجراءات الإدارات وتقديم خدماتها."

ب- تفضيل المصلحة العامة على مصلحة المواطن.

إن من أهم القضايا التي تتكرر أمام القاضي الإداري تلك المتعلقة بانتهاك المصالح الخاصة للمواطن، والمصلحة العامة أصبحت تُشكّل الحجة الأولى التي من خلالها تتناول الإدارة على حقوق المواطن، الذي "يلتجأ إلى القاضي الإداري لحمايته من هذا الشعار الانتقائي الذي تتوسله الإدارة للوصول إلى غاياتها والتي في أغلب الأحيان لا تكون لتحقيق المصلحة العامة بقدر ما هي لتحقيق مصلحة سياسية تريدها السلطة".

وبهذا التصرف رأى بعض الفقهاء ان "المصلحة العامة اصبحت تشكل طوق نجاة تتمسك به الإدارة التي تعمل وفق ما تريده السلطة، لكي تمس بحقوق المواطن."

أضف الى ذلك وطالما ان الأهمية بنظر الإدارة هي تحقيق المصلحة العامة، هذا الأمر ينسحب سلباً على تقديمات المرافق العامة لا سيما الاقتصادية والخدماتية منها – الكهرباء والنقل على سبيل المثال لا الحصر – إذ تعمل تلك المرافق ضمن موازنة محددة من قبل السلطة بالتعاون مع إدارة تلك المرافق، وبالتالي لا يمكن لتلك الإدارة ان تعمل على تحسين تقديم الخدمات كونها مقيدة بالمال المخصص لتشغيل المرفق، وان الارباح التي قد تحصل من تشغيل هذا المرفق لا يمكن ان تصرف من اجل شراء معدات جديدة. هذه المصلحة العامة "اعتمدها الدولة معياراً لتبرير الأعمال التي تقوم بها وإعطاء الصفة الشرعية لما تقوم به".

ج- انعدام الرقابة في القطاع العام وتفشي الفساد من جراء ذلك.

الرقابة القائمة حالياً في القطاع العام لا تغدو عن كونها تقليدية بكل ما للكلمة من معنى، كونها لا تعتمد الوسائل الحديثة للوصول الى غايتها، حتى ان البعض في

تحليله للرقابة في فرنسا وجد" انها رقابة ما زالت حبيسة الاطر النظامية التي من خلالها تعمل تلك الرقابة، وذلك من دون الغوص في الأسباب التي أدت الى التقصير، لا بل ان تدابير السلطة بحق المقصرين في إدارة ما، عن أعمال لا تدخل ضمن صلاحياتهم، إنما هي ناتجة عن تحميل الرأي العام للسلطة هذا التقصير فتلجأ إلى المحاسبة وقهر الموظف غير المسؤول عن هذا التقصير لامتناس النعمة الشعبية عن السلطة".

ومن نتائج هذه الطريقة في تطبيق الرقابة رأى بعض فقهاء الاداري، "انها تدفع الموظف وعلى كل درجات الهيكلية الإدارية إلى التقرب من السلطة لكسب رضاها، واستعداده للعمل وفق ما تريده، وعند ذلك يتمكن هذا الموظف وبسبب هذا الغطاء السياسي من الانغماس في الفساد"، هذه الآفة المنتشرة في كل دول العالم النامي - ولا نغالي ان قلنا انها متفشية خارج هذا النطاق وإن بدرجات أقل.

كما ان الفساد هو المرض العضال الذي ينخر في جسم أي دولة، خاصة عندما يجري بغطاء واضح من قبل أهل السلطة، ونعتذر إن قلنا العراق غارق حتى أذنيه بهذا المرض الفتاك الذي جعل العراق غير قادر على النهوض من بعد عام ٢٠٠٣ واللاحق بأفضل دول المنطقة على الصعيد الانمائي والخدماتي، لكنه وللأسف لا تمر فترة إلا ويخرج لنا الاعلام بفضائح تهتز بسببها اقوى السلطات، ربما لو يتوفر في العراق نظام رقابي فاعل مستقبلاً لأنقذنا العراق وشعبه من هذه الآفة.

بهذا القدر من الشرح المتعلق بالفرع الثاني من المطلب الأول نكون قد اوضحنا وإن بصورة مختصرة الاسباب والنتائج التي أدت الى فشل اعتماد البيروقراطية في إدارة المرافق العامة الإدارية والمرفقية، وفق تطبيقاتها في دول العالم النامي، والعراق بطبيعة الحال يعاني من تلك النتائج السلبية، مما يدفعنا لمتابعة الشرح في وضع تصور قد يُخرج العراق تحديداً من هذه العقدة المتمثلة في إدارة المرافق العامة، واعتماد الإدارة الفضلى التي تعتبر المنقذ من هذا الوضع، والتي تنعكس سلباً على المواطن العراقي.

المطلب الثاني: مفاهيم ومبادئ الإدارة الفضلى وضرورة تطبيقها في العراق وصولاً إلى تحقيق الحوكمة الرشيدة.

قد يتساءل البعض حول كيفية تطبيق الإدارة الفضلى في الإدارات العامة، سيما وان هذه النظرية انطلقت لمعالجة الثغرات في إدارة القطاع الخاص، لكن سرعان ما تقبل الفكرة فقهاء قانون الإدارة العامة، وبدأت مسيرة المطالبة بضرورة تطبيق هذا المفهوم في مرافق الدولة، لكي تتحقق غايتين:

الاولى: الوصول إلى افضل السبل لتقديم الخدمات للمواطن.

الثانية: لتحقيق غاية مهمة وهي تطبيق مفهوم "الحوكمة الرشيدة".

وهذا المفهوم بدأت الأمم المتحدة ومنظماتها المتخصصة بالمطالبة بوجوب توصل الدول إلى اعتماده، الذي يضيق مجال البحث فيه بهذه الدراسة المقتضبة، لكن يمكن الدلالة على أهمية هذه الحوكمة من خلال مثال نسوقه على سبيل المثال لا الحصر، ألا وهو إصرار كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، على ضرورة اعتماد هذه الحوكمة قبل الموافقة على اي قرض يُطلب من دولة ما، حتى ولو كان لأسباب مُلحة وضرورية لأن الحوكمة الرشيدة تحد من الفساد.

من هنا نستنتج ان الإدارة الفضلى مُطالب باعتمادها في كل الدول النامية والعراق واحد من تلك الدول، وذلك لإحلالها مكان الإدارة ذات التطبيق البيروقراطي الذي تناولناه في المطلب الأول، وأظهرنا مدى قصور هذا النسق في إدارة المرافق العامة المركزية واللامركزية من تحسين التقديمات للمواطن، وعجزه عن الحفاظ على المال العام، وذلك من خلال التبعية التي ينتهجها الموظف العام وعلى كل درجات الهيكل الإداري، بحيث يبقى المواطن رهن إرادة السلطة السياسية من خلال هذا النسق المعتمد في مختلف إدارات الدولة، والذي أعتبر بأجماع فقهاء الإدارة العامة، السبب الأول في تقشي الفساد في تلك الدول بما فيها العراق.

على هذا الأساس سنعمل على تقسيم هذا المطلب الى فرعين وفق التالي:

الفرع الأول: مفاهيم ومبادئ الإدارة الفضلى.

الفرع الثاني: ضرورة تطبيق الإدارة الفضلى في العراق لتحقيق الحوكمة الرشيدة.

الفرع الأول: مفاهيم ومبادئ الإدارة الفضلى.

كما ذكرنا في مقدمة البحث أن مفهوم الإدارة الفضلى ظهر في بداية القرن الماضي على يد المفكر الأميركي "تايلور" وكان يُراد تطبيقها في مجال القطاع الخاص، لكنه مع تحول دور الدولة من الحراسة إلى التدخل، والسعي إلى الدخول في عالم الخدمات التي يطلبها المواطن، بات من الضروري ووفق علماء قانون الإدارة أن تتسحب مفاهيم الإدارة الفضلى على القطاع العام في الدول، مركزياً كان أم لا مركزياً، كما أستقر الرأي في أواخر القرن ذاته أو عينه، ضرورة تطبيق هذا المفهوم حتى على المرافق الإدارية في الدولة، لأنها تقوم بتقديم خدمات للمواطن لا يمكنه التخلي عنها، لكي يعيش وفق القانون والأنظمة المرعية والإجرائية.

هذه النظرية الجديدة فرضت نفسها تدريجياً على إدارات كافة الدول، وطبقتها الدول النامية، التي شهدت قفزات مهمة في عالم الصناعة، وفي عالم الشركات المتعددة الجنسيات، حيث نرى أن العراق يجب ان يلحق بهذا التطور، والعمل على تعديل تشريعاته ذات الصلة بإدارة المرافق العامة بمختلف أنشطتها، سيما وأن الدستور الجديد أسس لفكرة اللامركزية الإدارية والمحلية وبالتالي أصبح بأمس الحاجة الى تحديث عمل الإدارات لما فيه تقديم أفضل الخدمات والتقديمات للمواطن، الذي هو اليوم غير راضٍ عن الأداء في تلك المرافق.

على هذا الأساس سنعمل على شرح بعض النقاط الأساسية المتعلقة بمفاهيم ومبادئ الإدارة الفضلى، وذلك وفق النقاط التالية:

أولاً: تعريف الإدارة الفضلى ووظيفتها.

كونها نظرية جديدة لم يمضِ على اعتمادها سوى حوالي قرن من الزمن، ولذا اعتبرت حديثة قياساً على قدم بقية النظريات ذات الصلة بعلم الإدارة. ولأنها كذلك تعددت النظرة اليها من خلال تعدد التعاريف التي اعتمدت من فقه علم الإدارة، حيث سنتطرق الى بعض تلك التعاريف، لتوضيح وظيفتها وأهدافها، وجاءت تلك التعاريف وفق التالي:

لقد رأى فيها بعض الفقهاء. بأنها: "نتاج لامتزاج عدد من ميادين المعرفة في العلوم الاجتماعية والسياسية والإدارية والقانونية، من أجل الوصول الى انتاجية أفضل".

كما عرفها البعض الآخر بأنها: " فرع من فروع المعرفة الذي يبحث عن كيفية الحصول على أنسب الموارد واستخدامها بالكامل وفقاً لنظم محدّدة تضمن إنتاجاً أكبر بأقل تكلفة ممكنة، ثم تقديمه للمواطن في المكان والوقت الذي يحدّده."

وقد عرفها البعض الآخر من الفقهاء بأنها: " السلوك المعتمد في استخدام الجهاز البشري والمستلزمات التقنية والفنية ، بطريقة تؤمن تحقيق الهدف، وتأمين رغبات طالب الخدمة."

خلاصة هذه التعاريف، نرى ان اصحاب الفقه قد توصلوا إلى تعريف جامع وشبه كامل، وفق ما أورده ذات الفقيه، بأن الإدارة الفضلى تقوم على: " اساس اعتماد التخطيط والتنظيم والرقابة والتوجيه والتنسيق في استخدام العناصر البشرية والمادية والمالية لتحقيق الأهداف على الشكل الأفضل."

هنا نقول بأننا نؤيد هذا التعريف الأخير، خاصة لما يحمل في طياته من مبادئ تتعلق بالتخطيط والتنظيم والرقابة إلى ما هنالك من مبادئ جوهرية، من دونها لا يمكن لأي قطاع إداري أو خدماتي في أي دولة، من تقديم الخدمات والتقديمات الملقاة على عاتق الدولة ووضعها بتصرف المواطن والتي تعتبر من أبسط حقوقه وحاجاته.

أما لجهة وظيفة الإدارة الفضلى، هي العمل بادئ ذي بدء على "تحديد المسؤوليات وتوزيعها على الجهاز البشري، كلاً وفق صلاحياته وقدراته الفنية والتقنية، كما أنها تهدف إلى الحد من البيروقراطية المطبقة في الإدارة كنظام إداري ثابت - خاصة على صعيد الإدارات العامة - وذلك للوصول إلى تقديم أفضل الخدمات".

٢- وظيفة الإدارة الفضلى وغايتها.

لقد أجمع فقهاء علم الإدارة، على إن الوظيفة الأساسية للإدارة الفضلى، تبدأ من خلال "وضع القواعد الأساسية لتحديد المسؤوليات، لتنتقل بعدها إلى تقسيم العمل وتوزيع الأعمال، لتحقيق أفضل النتائج، حيث يترتب عن هذه المبادئ الحد من البيروقراطية التي تعرقل الأداء الإداري، لا سيما لجهة توزيع الصلاحيات المقرونة بالمسؤوليات".

حيث يرى بعض الفقهاء أن الإدارة الفضلى لا يمكن أن تتحقق إن لم تكن مُدمجة بوظيفة الإدارة وصولاً إلى النظرة الواحدة للإدارة وإلى العنصر البشري الذي يُشكّل الكادر العامل في الإدارة، إذ بنظر هؤلاء، وظيفة الإدارة العامة تستند على المبادئ التالية:

١- التخطيط.

٢- التنظيم.

٣- القيادة.

٤- الرقابة.

إن مجرد التمعن بهذه المبادئ الأربعة، تتأكد من إنها مبادئ ضرورية لاستنهاض الإدارة من واقعها المتدني - خاصة في العراق - وإيصالها إلى المستوى المطلوب، حيث يُطرح السؤال هل هناك إدارة فاعلة في القطاع العام إذا كانت تفنقر الى هذه المبادئ والتي نوجز أهميتها وفق الشرح المقتضب كالتالي:

١- التخطيط.

لا يمكن توقع أي نجاح في الإدارة إن لم تكن هذه الأخيرة تعمل وفق خطة لتلبية الواقع المطلوب من أداء تلك الإدارة، ومحاكاة المستقبل من أجل تطوير الأداء. حيث رأى بعض الفقهاء: "التخطيط يهدف الى القيام بعمليات وإجراءات لمواجهة موضوع مستقبلي، واتخاذ القرارات الملائمة لمواكبة الحدث المستقبلي".

٢- التنظيم.

من الصعب نجاح أي إدارة دون أن تكون قائمة على تنظيم محدد، ووفق صلاحيات موزعة بدقة من خلال ذلك التنظيم الخاص بها. وقد رأى البعض في التنظيم " مجموعة توجيهات محددة يجب الالتزام بها وإتباعها من أجل تسيير العمل داخل الوحدات الإدارية، لما فيه سرعة تلبية متطلبات المواطن".

لم يحصل إجماع حول المبادئ الأساسية التي يقوم عليها التنظيم، لكن يتوجب الإشارة إليها باختصار حول النقاط الأساسية التي توافق عليها الفقهاء، والتي يعتبر القطاع العام بأمس الحاجة لتطبيقها، من أجل رفع مستوى الأداء الإداري في كافة المرافق وعلى كل الأصعدة، حيث جاء التحديد، ليؤكد على أن أهم تلك المبادئ هي :

- وحدة سلطة القيادة في الدولة على مستوى القمة، وعدم تركيزها في المراتب الدنيا.

- وجوب التلازم والتعادل بين السلطة والمسؤولية، مع تحديد الواجبات بدقة.

وقد رأى بعض الفقهاء ضرورة تطبيق هذه المبادئ وغيرها "على صعيد الإدارات العامة وحتى المرفقية منها، مهما كان النظام المتبع مركزياً، أم لا مركزياً".

٣- القيادة:

القيادة بنظر بعض الفقه، هي "فن التعامل مع الناس والقيادة الإدارية هي روح الإدارة ومحركها الدائم". حيث يتواكب هذا المبدأ مع مبدأ التنظيم الذي يُحدّد الهيكلية المعتمدة ومن يكون على رأسها، الذي من المفترض لديه القدرة على ضبط وتنظيم أنشطة كل الجهاز البشري التابع له. كما جاء في قول الامام علي بن ابي طالب عليه السلام "وأشعر قلبك الرحمة للرعية والمحبة لهم واللفظ بهم، ولا تكونن عليهم سبعاً ضارياً تغتنم أكلهم، فإنهم صنفان إما أخ لك في الدين وإما نظير لك في الخلق تُرى هل هناك من يعترض على هذا المبدأ الذي يجب أن يتحقق في الإدارة العامة، لكي تضطلع بكل مسؤولياتها، ولتكون بخدمة المواطن.

٤- الرقابة.

تخطيط وتنظيم وقيادة، رغم أهمية هذه المبادئ المفروض توافرها في إدارات القطاع العام، لكنها تبقى بحاجة إلى الرقابة، كونها تُشكّل صمام الأمان للوصول إلى حسن التنفيذ، وتقيد الجهاز البشري بالمهام الموكلة إليه. إذ إن غياب الرقابة تنهرب المستويات الدنيا في الجهاز الإداري من التقيد بما فرضه عليها القانون، والرقابة كما هو متفق عليها، ليست محصورة بسلطة الرئيس التسلسلي، بل يفترض أن يساعده بذلك مسؤولين في الأقسام الإدارية، يتولون الرقابة للتأكد من حسن سير الجهاز الإداري، أضف إلى ذلك وجوب وجود هيئة مستقلة عن هيكلية الجهاز تراقب أيضاً حسن التنفيذ، وذلك لكي يأتي الأداء الإداري في المرافق العامة وفق ما هو مرتقب منها.

وفي هذا المجال نرى إذا لم تنجح كل أنواع الرقابة المعتمدة حالياً في العراق في مكافحة الفساد، وتحسين أداء الإدارة، يعني هذا وجود خلل كبير "وفي هذه الحالة على إدارة الدولة العليا أن تعلن حالة طوارئ إدارية لمراجعة فعالية الرقابة وجدواها وسبل الارتقاء بأدائها".

هنا نؤيد هذا الرأي، الذي فعلاً يؤكد على أن السلطة في العراق مطلوب منها اليوم قبل الغد، وقياساً على الفضائح المتوالية في الإدارات العامة، وكمية الأموال المنهوبة، ضرورة التحرك للبحث عن أسباب هذا الفساد، رغم تعدد الأجهزة الرقابية، وإذا اقتضى الأمر ضرورة إعلان حالة طوارئ لتقييم واقع الإدارة، لأنه لا خلاص من هذا الواقع إلاً باعتماد الرقابة الفضلى والحوكمة الرشيدة بأسرع وقت ممكن، إذ يكفي هدرراً للمال العام.

وفي نهاية هذا الفرع، نعود للتأكيد على أن النتائج العملية للمرافق العامة وتقديمتها تشكو من النقص والبطء في غالبية دول العالم، والعراق من بينها حيث هناك تقصير واضح في أداء المرافق العامة المركزية وغير المركزية، والمآخذ على الأداء لا تُحصى ولا تُعد، واستياء المواطن العراقي خير دليل على ذلك. هذه المآخذ سنعمل على شرحها في الفرع الثاني.

الفرع الثاني: ضرورة تطبيق الإدارة الفضلى في العراق لتحقيق الحوكمة الرشيدة.

السؤال الذي يطرح نفسه على كل عراقي، هو: لماذا هذا الإخفاق الواضح فيما وصلت إليه الإدارة في العراق؟ والتقصير الذي لا يحتاج إلى أي شرح، كون ما

يعانيه المواطن من تقصير الدولة في تأمين الخدمات الملقاة على عاتقها ينسحب على كل المرافق العامة الإدارية والمرفقية، وحتى في الإدارات المحلية.

كل ذلك ناتج عن الأساليب التقليدية الموروثة في الإدارة، والتي لم تتغير كأداء بعد إقرار دستور العراق النافذ لسنة ٢٠٠٥، حيث أستمّر تطبيق العقلية القديمة مع انعدام كلي لفرض أي خطط جديدة من شأنها مواكبة التطور العمراني والديموغرافي الحاصل في العراق بدءاً من العاصمة بغداد، وامتداداً إلى كل المحافظات، لأن الانقسام بين السلطة الرئاسية والجهاز الأدنى المولج بالتنفيذ واضح كما أشرنا إليه في المطلب الأول كنتيجة قائمة بسبب تطبيق البيروقراطية.

وعلى هذا الأساس سنعمل على شرح موجبات التطبيق على الواقع العراقي، لأن الإدارة الفضلى ليست ترفاً للمفاخرة بها، لكن واقع الخدمات فرض تطبيقها لكي نسعى لرفع الغبن اللاحق بالمواطن العراقي، وذلك وفق التركيز على الضرورات التالية: -

أولاً: ضرورة تطوير الإدارة في القطاع العام.

إن المراقب عن كثر للواقع الذي يواجهه المواطن مع المرافق العامة الإدارية واللامركزية، يستنتج بدون أي عناء، أن العراق في هذا المجال لا يزال على ذات النسق الذي كان مطبقاً في السابق، بالرغم من تطبيق قانون المحافظات غير المنتظمة بأقليم، وتوسيع الصلاحيات المحلية وفق ما ينص عليه الدستور والقوانين ذات الصلة.

لذلك لم يعد أمام السلطة إلا إعادة النظر بكل الأساليب المطبقة في عمل الإدارة في الوقت الحاضر، كون عمل هذه الإدارة بمجمله قد أصابه الترهل، ناهيك عن أن العقل الباطني لدى الغالبية من الموظفين، أنهم غير مضطرين لكسب رضى المواطن، طالما أنهم حائزين على رضى السلطة السياسية التي اوصلتهم الى تلك المراكز.

لذلك اصبح من الضرورة اعتماد الإدارة الفضلى بكافة مبادئها كونها تساعد بصورة أكيدة للخروج من النمطية التي يعيشها العراق اليوم، وبدء المسيرة الصحيحة لتطبيق ما نصّ عليه الدستور ووضع الهدف الأساسي للتخلص من الآفات التالية:

أ- التوظيف العشوائي: لا يمكن التخلص من هذه الآفة إلا من خلال تطبيق الإدارة الفضلى، التي كما أشرنا سابقاً بأنها لا تسمح بالتوظيف إلا استناداً للكفاءة.

ب - المحسوبة: وهي علة العلل بالنسبة للواقع الحالي في العراق، وهذا ما يبعد الموظف العام عن تنفيذ المهام الموكلة اليه، إذ يحصر اهتمامه بالحفاظ على رضى من أوصله الى هذا المركز.

ج- هدر المال العام: بسبب انعدام التخطيط والتوجيه الإداري للدرجات الدنيا في السلم الإداري، مما يترتب عن ذلك هدر في المال العام، حيث إن تطبيق الإدارة الفضلى يحول دون ذلك.

د - الفساد الإداري: آفة الآفات التي يعيشها العراق، وما يُنشر عن هذا الفساد وسرقة المال العام، قد لا يكون مسبوقاً في أي دولة من دول العالم، بسبب فقدان الرقابة والمحاسبة وهذا واقع لا يمكن التنازل له، إذ رغم انقضاء حوالي عقدين من الزمن على تغيير النظام السياسي في العراق، لا يزال الفساد مستشرياً رغم تخصيص هيئة خاصة لمكافحة، وهذا ما يؤكد لنا أن محاربة الفساد لا يمكن إلا من خلال الإدارة الفضلى.

هـ - عدم المساءلة والمحاسبة: قد يعتقد البعض أن المساءلة والمحاسبة موجودة حالياً في العراق، لكن الواقع هو عكس ذلك لأنه لو يُطبَّق العراق الإدارة الفضلى مع ما تتبَّعه من قواعد المساءلة والمحاسبة كما يجب، لما وصل الفساد الإداري إلى هذا المستوى الذي كلف خزينة المال العام مئات مليارات الدولارات، والمسألة مستمرة كما يعرف كل عراقي.

كل هذه الآفات هي سبب التعثر بالوصول الى مستوى جيد في الأداء الإداري، وهذا ما يدفع ثمنه المواطن العادي، انطلاقاً من العاصمة بغداد وصولاً إلى كل المحافظات، وهذا لا يجوز الاستمرار به، لأنه وفق ما يراه بعض الفقهاء من أن الخلاص لا يتحقق "إلا من تغيير نهج الإدارة في المرافق العامة من إدارية ومرفقية مركزية أم لامركزية."

ثانياً: تطبيق الحوكمة الرشيدة.

هذه النظرية كما سبق وأشرنا إليها، بأنها نتاج الأمم المتحدة، وأصبحت شعاراً تنادي به هيئات المجتمع المدني في معظم الدول، وإن اختلفت درجات الحوكمة من دولة الى أخرى. لأن الحوكمة الرشيدة هدفها إعلاء شأن القانون، وأن تكون أعمال السلطة، بما فيها الإدارة التي هي على تماس يومي مع المواطن، شفافة وتضع بتصرف المواطن أية معلومات يريدها عن الإجراءات المُلزِمة لها.

أما الأهداف الأساسية التي تتوخاها الحوكمة الرشيدة يمكن تلخيصها بالتالي:

(١)- تعزيز الثقة بالسلطة: كم هو العراق بحاجة الى هذا المبدأ لكي يُصبح المواطن واثقاً من السلطة القائمة، وبأنها تريد تأمين مصالحه على كافة الصعد من اجتماعية واقتصادية وحياتية.

(٢)- تعزيز الشفافية وتطبيق القانون: الشفافية هي أساس الحوكمة الرشيدة لأنها تُمكن المواطن من متابعة أعمال السلطة، وعند الضرورة مساءلتها عن كل تقصير، لذا لا نعتقد بأن أي عراقي يعارض تطبيق هذا الهدف، الذي هو بنظرنا خشبة الخلاص للعراق ولشعبه.

أمّا تطبيق القانون، فهو بداية كل إصلاح بدءاً من السياسة وصولاً الى الإدارة، لأنه بذلك يستطيع المواطن أن يأمن بأن القانون الذي شرّع من أجل حمايته لن تتمكن الإدارة من خرقه، لأن الحوكمة الرشيدة تُشدد على ضرورة إطلاق يد القضاء لكي يعمل من دون أي تدخل من السلطة السياسية، خاصة وأن العراق يتميز عن بقية دول محيطه باستقلالية قوية للسلطة القضائية، والتي من المفترض أن تنسحب على القضاء الإداري، "لأنه يتحمل دوراً أساسياً في جعل أداء الإدارة مُنطبقاً على القانون ويمنع الإدارة من أي تجاوز له".

(٣)- تحديد المسؤوليات والصلاحيات وضمانة حماية المصالح الخاصة: هدف تسعى اليه الحوكمة الرشيدة، وتُشدد على هذا الهدف، لأنه بنظر البعض يُعطي المواطن الثقة والقدرة على حماية مصالحه من خلال تحديد الصلاحيات وحدود التصرف لكل سلطة.

(٤)- الحد من الحصانة المعطاة للسلطات: الحصانة من أهم العوائق التي تحول دون تحقيق أهداف الحوكمة الرشيدة، كونها تُعطل المساءلة وتحميل المسؤولية لكل من يخطئ، خاصة الموظف العام، الذي يبقى بعيداً عن الملاحقة بسبب الحصانة المعطاة له بنص القانون، حيث ناسف لكون بعض أجهزة السلطة تستغل صلاحياتها لغير الغاية التي وضعت من أجلها، والتي بالأصل لتحمي الموظف من التطاول عليه أثناء قيامه بواجبه الوظيفي.

لذلك تسعى الحوكمة الرشيدة إلى الحد من إطلاقه الحصانة المعطاة للموظفين في القطاع العام، انطلاقاً من مبدأ المساواة الذي هو مبدأ منصوص عليه في شرعية حقوق الإنسان وفي كل الدساتير ومن ضمنها الدستور العراقي.

(٥)- مشاركة المواطن في تحضير القرارات المتعلقة بمستقبله: لا شك أن هذا الهدف، يلزمه قبل المطالبة به، رفع مستوى المواطن اجتماعياً وثقافياً، والعمل على توعيته لما فيه مصلحته، وهذا ما يتطلب جهداً خاصاً في بلدنا العراق لتحقيق المستوى المطلوب من هذا الوعي لتمكين المواطن العراقي من المشاركة الفعلية في هذا المجال.

نكتفي بهذه الأهداف التي تسعى اليها الحوكمة الرشيدة بتوجيه أمني، إذ يوجد الكثير من الأهداف التي لا يتسع مجال البحث للتطرق اليها، حيث أن هذا الاتساع جعل البعض يُشكك في أحقية تلك الأهداف، والظن بأن الغاية من الحوكمة الرشيدة هي تدخل الدول الفاعلة في خصوصيات الدول النامية، وذلك عن طريق ما يُعرف بالعوامة، وذلك لفرض إجراءات على الدول، غير معروفة من قبلها، وقد تكون متناقضة مع المفاهيم والقواعد المتعارف على تطبيقها داخلياً.

الخاتمة: إن ما تطرقنا اليه في هذا البحث الذي فرضه واقع الحال الذي تعيشه الإدارة العراقية في الوقت الحاضر، إن في المرافق الإدارية أو المرفقية من مركزية ولا مركزية، والتي تدعو إلى الأسف حيال هذا الواقع، حيث صرخة المواطن تضيع أو تهدر في خضم الصراع السياسي بين المكونات السياسية، رغم أن مآسي المواطن وعذاباته لم تعد خافية على أحد والواقع يُنذر بالأسوء ، خاصة بعد شيوع حالات الفساد ونهب المال العام والفاعلين غير مهتمين أو مكترئين بما قاموا به، كل ذلك بسبب النمط المتبع في الإدارة وفي أنظمتها العامة، التي ربما من الناحية النظرية لها القدرة على تفعيل أداء الإدارة، لكن إلى متى على المواطن الانتظار لكي يصبح لديه إدارة منتجة وملبية لحاجاته ومتطلباته.

تبعاً لهذا الاستنتاجات اعلاه يمكننا أن نوجز أهم التوصيات، وفق التالي:

- ١- ضرورة ان تتوافق القوى السياسية العراقية على أن وضع الإدارة الحالي ليس بخير.
- ٢- إقامة ورش عمل لمتخصصين في علم الإدارة من عراقيين واجانب لوضع خطة لإعادة هيكلة الإدارة المركزية واللامركزية في العراق.
- ٣- إقامة ورش عمل داخل المجلس النيابي وبمشاركة اختصاصيين بالإدارة لوضع قوانين جديدة لتغيير طريقة الأداء في الإدارة الحالية.
- ٤- اعتماد الكفاءة والتخصص في التوظيف الإداري، وعدم تدخل السياسة في هذا الأمر.

٥- وضع قوانين جديدة تتعلق بالإدارة تأخذ بعين الاعتبار مفاهيم " الإدارة الفضلى" للوصول إلى تحقيق الحوكمة الرشيدة، لكي نقضي على الفساد وعلى عدم الإنتاجية في مختلف الإدارات.

يبدو ان الخلاص لن يأتي إذا لم تتغير آلية التعاطي من قبل السلطة السياسية مع الواقع الإداري، والعمل على تغيير المفاهيم التي تعمل بموجبها الإدارة لا سيما التخلي عن البيروقراطية، والتوجه اليوم قبل الغد الى تطبيق "الإدارة الفضلى" في كل المرافق العامة في العراق، لكي تُصبح فعلاً بخدمة المواطن لا أن تكون عقبة بوجهه للحصول على بديهيات حاجاته اليومية، وصولاً لتطبيق مفاهيم وغايات الحوكمة الرشيدة، بالتناسب مع التقاليد والعادات التي ما زالت تطبق في العراق.

يبقى التحرك واجب ومطلوب من كل القوى السياسية، لأن واقع الحال كما هو عليه يُنذر بأصعب النتائج، وسرقة المليارات من الدولارات من الأموال المؤتمنة عليها الإدارة – وما سبقها من فضائح تتعلق بهدر المال العام ونهبه - خير دليل على حثّ الجميع لتغيير النمط الإداري في العراق لوقف النزف الحالي، والحفاظ على المال العام بكل اشكاله.

المراجع:

- ابراهيم المنيف - تطور الفكر الاداري المعاصر - مجلة المدير - الرياض - المملكة العربية السعودية - ٢٠١٧.
- امين عاطف صليبا - الوافي في القانون الاداري العام - مبادئ اساسية - المؤسسة الحديثة للكتاب - طرابلس ٢٠١٩.
- ابراهيم عبد العزيز شيحا - الادارة العامة "العملية الادارية" - الدار الجامعية - بيروت ١٩٩٩.
- أحمد صقر عاشور - الادارة العامة - الطبعة الأولى - دار النهضة العربية بيروت - ١٩٧٩.
- أحمد عبد السلام دباس - آراء ونظرات في الادارة - طلاس للنشر - سوريا - دون سنة اصدار.
- أمين عاطف صليبا - الحصانة بمفهومها العام والخاص - بحث منشور في مجلة نقابة محامين طرابلس - العدد ١٦.
- أمين عاطف صليبا - دور الدساتير والسيادة الوطنية في ظل المعاهدات والقرارات الدولية - المؤسسة الحديثة للكتاب - لبنان ٢٠١٤.
- بول سالم - اللامركزية الادارية - اتجاهات عالمية ومبادئ تحليل - اللامركزية الادارية في لبنان - الاشكالية والتطبيق - المركز اللبناني للدراسات - بيروت ١٩٩٦.
- جميل احمد توفيق - إدارة الأعمال - دار النهضة - بيروت ١٩٧٨.
- حسن الحلبي - الوجيز في الادارة العامة - الجزء الأول طبعة اولى المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع بيروت ١٩٨٣.
- سامي منقارة - الادارة الفضلى في القطاعين الخاص والعام - مؤسسة بحسون للنشر والتوزيع. لبنان طبعة اولى- ١٩٩٦.
- فوزي حبيش - الادارة العامة والتنظيم الاداري - دار النهضة العربية - بيروت ١٩٩٩.
- موسوعة الإمام علي بن أبي طالب (ع) في الكتاب والسنة والتاريخ - محمد الريشهري - ج ٤.
- محمود عساف - أصول الإدارة - دار النشر العربي - القاهرة ١٩٧٦.

المجلات

- مصطفى زهير - عادل حسن- عاطف عبيد - أصول التنظيم والادارة- دار النهضة العربية-بيروت ١٩٧٤
- يوسف سعدالله الخوري - إدارة المرافق العامة الجزء الثاني لبنان دون دار نشر ١٩٩٩

التنوع الاقتصادي وتحقيق النمو المستدام في ظل اجندة

التنمية المستدامة ٢٠٣٠ للاقتصاد العراقي

د. بيداء رزاق حسين

كلية الادارة والاقتصاد- جامعة البصرة

قسم الاحصاء

المستخلص

ان هيمنة القطاع النفطي في الاقتصاد العراقي لم تنعكس بنتائج ايجابية ، ولم تحدث اي تغييرات هيكلية في بنيته ، فالتركز الكبير للصادرات والإيرادات الحكومية في القطاع النفطي كان له اثرٌ كبير في تذبذب النمو وعدم استدامته ، وانخفاض مساهمة القطاعات الاقتصادية الاخرى في تكوين الناتج المحلي الإجمالي ، لذا توصل البحث إلى فشل الاقتصاد العراقي في تحقيق التنوع الاقتصادي من جهة ، وعدم قدرته على تحقيق معدلات نمو مستقرة ومستدامة من جهة اخرى ، وقد تم الاعتماد في تقييم التنوع الاقتصادي على مؤشر ثيل لثلاث متغيرات هي : الناتج المحلي الإجمالي ، الصادرات ، الإيرادات الحكومية ، والتي تبين ضعف مؤشرات التنوع الاقتصادي في العراق وخاصة مؤشرات تنوع الصادرات ، وقد تم اختبارها قياسياً ببرنامج Eviews. ١٢ والتي اظهرت الاثر الكبير لتركز الصادرات والاييرادات الحكومية في القطاع النفطي على تذبذب النمو وعدم استدامته .

الكلمات المفتاحية : النفط ، التنوع الاقتصادي ، الاستدامة ، النمو الاقتصادي.

Abstract

The dominance of the oil sector in the Iraqi economy has not been reflected in positive results, and there have been no structural changes in its structure. The large concentration of exports and government revenues in the oil sector has had a significant impact on the fluctuation of growth and its non-sustainability and the low contribution of other economic sectors in the composition of GDP. The study concluded that the Iraqi economy failed to achieve economic diversification on the one hand, and its inability to achieve stable and sustainable growth rates on the other. The economic diversification

assessment was based on the Thiel index for three variables: GDP, exports, Government data, showing the weakness of economic diversification in Iraq, particularly export diversification indicators have been tested and a standard program Eviewa^{1,2} which showed the great impact of the concentration of exports and government revenues in the oil sector to the volatility of growth and lack of sustainability.

Keywords: oil, economic diversification, sustainability, economic growth .

المقدمة

أصبحت قضية التنوع الاقتصادي من القضايا المعاصرة الهامة بعد ان أدركت البلدان وبخاصة الريعية منها والتي تعاني من اختلالات وتشوهات كبيرة في هيكل اقتصاداتها ، الناجمة عن اعتمادها على المورد الوحيد للدخل ، والمتأتي من امتلاكها لثروات طبيعية كبيرة ، يقع في مقدمتها النفط مما جعلها تتصف بأحادية الاقتصاد ، كما أن التقلبات الحادة في أسعار النفط وما ينتج عنها من عدم استقرار في اقتصاديات الدول المعتمدة عليه – على غرار الاقتصاد العراقي- يجعل من التنوع الاقتصادي احد الأولويات الأساسية للسياسة الاقتصادية ، ذلك أن التنوع يمكن أن يقلل من آثار هذه التقلبات ويؤدي إلى استدامة النمو واستقرار الاقتصاد .

فالتنوع والاستدامة فلسفة لرؤية جديدة للبحث عن بناءات اجتماعية ، ونشاطات اقتصادية ، وأنماط إنتاجية واستهلاكية ، وتمكين الجيل الحالي وضمان حياة ملائمة للأجيال القادمة ، وعليه يأتي هذا البحث لتحديد مسار النمو المستدام في ظل أجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠ لاسيما أن العراق ما يزال يخطو بخطوات بطيئة في سعيه الحثيث نحو تنفيذ متطلبات التنمية المستدامة .

أهمية البحث: تكمن أهمية البحث في أنه يسلط الضوء على تقييم مؤشرات الاقتصاد العراقي في ظل أجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠ ومدى تحقيقها للتنوع الاقتصادي والنمو الاقتصادي المستدام.

فرضية البحث: أن اعتماد الاقتصاد العراقي بشكل كبير على القطاع النفطي أدى إلى انعدام التنوع الاقتصادية للبلد من جهة ، وتعرضه بشكل كبير للصدمات والازمات الاقتصادية من جهة اخرى .

هدف البحث: يهدف البحث الى:

- تقييم مدى النجاح في تحقيق التنوع الاقتصادي في العراق .
- تقييم مدى النجاح في تحقيق معدلات نمو اقتصادي مستدام في العراق .

- أبرز العلاقة بين التنويع والنمو الاقتصادي المستدام .

خطة البحث : قسم البحث إلى المباحث الآتية:

المبحث الأول : الإطار النظري للتنويع الاقتصادي والنمو المستدام .

المبحث الثاني : تقييم التنويع والنمو الاقتصادي المستدام في العراق خلال المدة (٢٠٠٣-٢٠٢٠).

المبحث الثالث : الدراسة القياسية لأثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي المستدام في العراق خلال المدة (٢٠٠٣-٢٠٢٠).

المبحث الأول

الإطار النظري للتنويع الاقتصادي والنمو المستدام

يعد التنويع الاقتصادي سياسة تنموية مستدامة تهدف إلى التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية؛ رفع القيمة المضافة ؛ تحسين مستوى الدخل ؛ توسيع فرص الاستثمار وتقوية أوجه الترابط في الاقتصاد.

أولاً : مفهوم التنويع الاقتصادي والنمو المستدام

ركز الاقتصاديون سابقاً في تعريف التنويع الاقتصادي على تنويع الصادرات ، بمعنى السياسات المعتمدة لزيادة أنواع السلع في محفظة التصدير ، ويضيف البعض وصول هذه السلع إلى عدد أكبر من الأسواق الخارجية (Esanov, 2009: 4) لكن التنويع الاقتصادي لم يعد مقتصرأ في هذا المعنى الضيق وتوسع ليعرف بأنه " العملية التي يمكن من خلالها تحقيق مجموعة متزايدة من المنتجات/الممارسات داخل النشاط الاقتصادي (UNFCCC,2009:19) بالنسبة للدول النفطية يعني التنويع الاقتصادي " تنويع مصادر الدخل والحد من الاعتماد الكبير على النفط والغاز ، من خلال تطوير القطاعات غير النفطية والصادرات والإيرادات غير النفطية (Aissaoni,2010:6).

اما مفهوم النمو المستدام فيعرف بأنه المعدل السنوي لنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بمعدل يفوق (٥%) لأكثر من عقدين من الزمن.

ثانياً:- مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي:

يعد مؤشر ثايل (Thiel Index) من أكثر المؤشرات استخداماً في قياس التنويع الاقتصادي ، واستخدم المؤشر من قبل الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) لمعرفة مدى التنوع في قطاع التصدير (UNCTAD,2008:4) ويعبر عن مؤشر

$$T = \frac{1}{N} \sum_{i=1}^N \frac{x_i}{\mu} \ln \left(\frac{x_i}{\mu} \right) \quad \text{ثيل بالصيغة التالية :}$$

حيث ان N : عدد القطاعات، X_i قيمة المتغير في القطاع ، u : القيمة الاجمالية للمتغير في جميع القطاعات .

تتراوح قيمة مؤشر ثيل بين (٠ - ١) وكلما اقتربت قيمة المؤشر من الواحد الصحيح دل ذلك على ارتفاع مستوى التخصص او ضعف التنوع الاقتصادي في اقتصاد الدولة (هيكل ناتجها المحلي الاجمالي) بمعنى وجود توزيع مركز وغير عادل للموارد بين القطاعات وبالعكس كلما انخفضت قيمة المؤشر دل ذلك على انخفاض التخصص وزيادة التنوع الاقتصادي .

ثالثاً: مسار النمو المستدام لأجندة ٢٠٣٠ والتنوع الاقتصادي :

ثمة حاجة ماسه اليوم لتعزيز النمو المستدام ، ورؤية تحقيق ذلك موضحة في الأجندة الجديدة للتنمية المستدامة من خلال محور التنمية الاقتصادية التي تعد من اهم محاور التنمية المستدامة ؛ كونه ينعكس بنحو مباشر على المحاور والأبعاد الأخرى (البعد الاجتماعي والبعد البيئي)؛ نظراً لارتباطاته الوثيقة والمتعددة البالغ عددها (١٧) هدفاً ، أن معظم أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ ذات بعد اقتصادي كالنمو الاقتصادي (الهدف ٨) ، والفقر (الهدف ١) ، والجوع (الهدف ٢) ، والطاقة (الهدف ٧) ، والماء (الهدف ٦) ، والحياة تحت الماء (الهدف ١٤) ، والحياة على الأرض (الهدف ١٥) ، والاستهلاك (الهدف ١٢) ، والابتكار والبنية التحتية (الهدف ٩) ، بل حتى هدفي الصحة والتعليم هي ذات طابع اقتصادي - إجمالي مشترك ، وقد حددت أجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠ مسار التنمية الاقتصادية من خلال مجموعة من الأهداف:-

الهدف الأول:- اقتصاد متنوع مستقر من خلال زيادة مساهمة القطاعات الإنتاجية في GDP وتقليل السمة الريعية للدول النفطية وخفض نسبة الدين العام للناتج المحلي الإجمالي .

الهدف الثاني:- تحقيق النمو المستدام من خلال رفع معدل نمو GDP إلى نحو (١٠%) كنقطة انطلاق ورفع معدلات النمو القطاعي .

الهدف الثالث :- توفير فرص عمل لائقة ومنتجة من خلال خفض معدلات البطالة ومضاعفة معدلات الإنتاجية .

الهدف الرابع:- زيادة نصيب الفرد من GDP الحقيقي من خلال تحسين مستوى معيشة المواطن وخفض معدلات النمو السكاني.

الهدف الخامس:- زيادة التنافسية والتنوع من خلال زيادة مساهمة السياحة في GDP وزيادة نسبة مساهمة الصادرات غير النفطية في معدل النمو .

ويعد التنوع الاقتصادي من منظور أجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠ كضمان للاستقرار الاقتصادي على المدى البعيد ، باعتبار أنه عملية توسيع نطاق الأنشطة

الاقتصادية من خلال إنتاج وتوزيع السلع والخدمات ، إذ أنه لا يعني بالضرورة زيادة المخرجات فقط ولكنه يعزز استقرار الاقتصادات من خلال تنويع قاعدتها الاقتصادية ، كما أن التنويع الاقتصادي لديه الميل لتلبية الاحتياجات الأساسية للتنمية المستدامة مثل تلبية الاحتياجات الأساسية للفقراء والتي تدور حول توفير فرص العمل والغذاء والصحة والملبس والمأوى وفتح مجالات متنوعة من النشاط الاقتصادي الذي يتسع لفئات واسعة من الناس ، كما أنه يعمل أيضاً على توسيع قدرة البيئة على تلبية احتياجات الناس ومن خلال تحسين التكنولوجيا، التعليم الاجتماعي ، تنوع مجالات النشاط الاقتصادي وليس مع استغلال جانب واحد من الموارد الطبيعية المهددة بالانقراض والتدهور البيئي، كما أنه (اي التنويع) يؤسس لاقتصاد قائم على الوفرة وتأسيس العدالة ضمن وبين الاجيال على حد سواء (التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، ٢٠٢٠: ١٠٩).

المبحث الثاني

تقييم التنويع والنمو الاقتصادي المستدام في العراق خلال المدة (٢٠٠٣-٢٠٢٠)

هناك مجموعة من المعايير التي من خلالها تقيّم درجة التنويع الاقتصادي وهي درجة التغير الهيكلي : كما تدلّ عليها النسبة المئوية لمساهمة القطاع النفطي مقابل القطاعات غير النفطية (الزراعة والصناعة والخدمات) في الناتج المحلي الإجمالي ، فضلاً عن نمو او تناقص مساهمة هذه القطاعات خلال المدة (٢٠٠٣-٢٠٢٠) ؛ والإيرادات : تطور إيرادات النفط كنسبة من مجموع الإيرادات الحكومية ، والصادرات : نسبة الصادرات غير النفطية إلى مجموع الصادرات ويمكن تقييم وتحليل تلك المؤشرات وكالاتي :

١. التنويع في النشاطات الإنتاجية (الناتج المحلي الإنتاجي)

يعتمد تحليل تنوع الناتج المحلي الإجمالي على توزيع هذا الناتج على أربعة قطاعات وهي : قطاع النفط ، القطاع الزراعي ، القطاع الصناعي، القطاع الخدمي ، إذ يعاني الاقتصاد العراقي من ضعف مساهمة القطاعات الإنتاجية خارج القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي ويمكن ان نلاحظ من الجدول (١) استحواذ القطاع النفطي على بقية القطاعات الاقتصادية بالأهمية النسبية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي والتي بلغت نحو (٦٨,٧٨%) عام ٢٠٠٣ ثم انخفضت هذه النسبة إلى (٥٣,١٨%) عام ٢٠٠٧ ، ثم إلى (٤٤,٠٢%) عام ٢٠١٠ إلا أنها شهدت ارتفاعاً بعد ذلك عام ٢٠١٣ نتيجة الارتفاع الذي حصل في أسعار النفط بنحو (١٠٢\$) للبرميل الواحد لتصل إلى (٦٦,٣٧%) ، أما في عام ٢٠١٦ فقد بلغت (٦٤,٤٨%) من الناتج المحلي الإجمالي ، وفي المقابل انخفضت مساهمة القطاعات الإنتاجية الأخرى بدرجات متفاوتة ، إذ انخفضت مساهمة القطاع الزراعي في GDP من (٨,٣٢%) عام ٢٠٠٣ إلى

(٥,٨٢%) عام ٢٠٠٦ وصولاً إلى (٢,١١%) عام ٢٠٢٠، وانخفضت مساهمة القطاع الصناعي من (١,٠٢%) عام ٢٠٠٣ إلى (٠,٣٢%) عام ٢٠٢٠، في حين ساهم القطاع الخدمي في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (٢١,٨٨%) عام ٢٠٠٣ ثم ارتفع إلى (٤٨,٨٨%) عام ٢٠٠٩، الا أنه شهد تراجعاً حتى بلغ (٣١,٨٣%) عام ٢٠٢٠، أن حالة عدم الاستقرار والتدهور الحاصل هو نتيجة التقلبات التي حصلت في أسعار النفط الخام وجائحة فايروس كورونا لا سيما في الآونة الأخيرة، وبالرغم من هذا الانخفاض إلا أنه بقي يحتل المرتبة الثانية بعد القطاع النفطي، هذا يبين أن الاقتصاد العراقي لم يعد اقتصاداً ريعياً أحادي الجانب فقط وإنما أصبح اقتصاداً خدمياً توزيعاً متدني الإنتاج، وضعيف المساهمة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي.

جدول (١)

الأهمية النسبية للقطاعات الرئيسية الى الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (٢٠٢٠ - ٢٠٠٣)

السنة	نسبة القطاع الزراعي إلى (GDP) %	نسبة القطاع الصناعي والتحويلية إلى (GDP) %	نسبة قطاع التعدين والاستخراج إلى (GDP) %	نسبة قطاع الخدمات إلى (GDP) %
٢٠٠٣	٨,٣٢	١,٠٢	٦٨,٧٨	٢١,٨٨
٢٠٠٤	٧,٤٣	١,٧٦	٥٧,٩٦	٣٢,٨٥
٢٠٠٥	٦,٦١	١,٣٢	٥٧,٨٣	٣٤,٢٤
٢٠٠٦	٥,٣٢	١,٥٤	٥٥,٤٧	٣٧,١٧
٢٠٠٧	٤,٩٢	١,٦٣	٥٣,١٨	٤٠,٢٧
٢٠٠٨	٣,٨٤	١,٦٨	٥٥,٧٣	٣٨,٧٥
٢٠٠٩	٥,٢٢	٢,٦١	٤٣,٢٩	٤٨,٨٨
٢٠١٠	٥,٠١	٢,٢٢	٤٤,٠٢	٤٨,٧٥
٢٠١١	٤,٤٣	٢,١٤	٥١,٨٦	٤١,٥٧

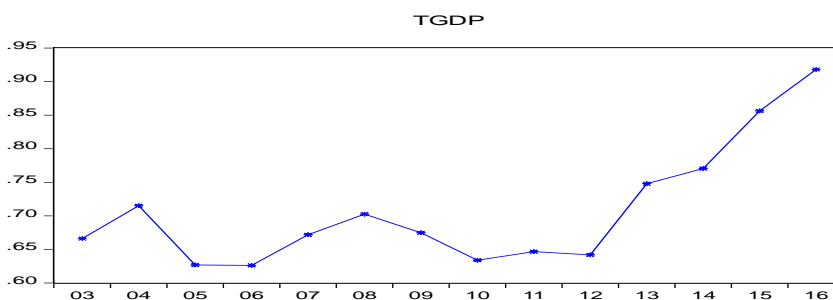
عدد خاص لوقائع الندوة العلمية السنوية لقسم الدراسات الاقتصادية في مركز المستنصرية
للدراسات العربية والدولية للعام ٢٠٢٣

٢٩,٣٧	٦٤,٢٢	١,٧٨	٤,١٣	٢٠١٢
٢٨,٢٦	٦٦,٣٧	١,٣٥	٤,٠٢	٢٠١٣
٤١,٤٩	٥١,٧	١,٩١	٤,٩	٢٠١٤
٣٢,٢٨	٥٩,٩	٢,١١	٤,٧١	٢٠١٥
٣٢,٤٨	٦٤,٤٨	٠,٨٥	٢,١٩	٢٠١٦
	٧٠.٢١	١.٢١	٤.٣٥	2017
٢٤.٢٣				
٢٨.١٦	٦٧.٣٢	١.٤٣	٣.٠٩	2018
١٩.٣٨	٧٢.١٠	٢.٥٤	٥.٩٨	2019
٣١.٨٣	٦٥.٧٤	٠.٣٢	٢.١١	2020

المصدر :- من عمل الباحثة بالاعتماد على الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية الحسابات القومية ، بغداد: وزارة التخطيط .

بعد حساب مؤشر ثايل لتنويع الناتج المحلي الاجمالي بالاعتماد على المعادلة السابقة ، ومن خلال الشكل رقم (١) يتضح ان المؤشر يأخذ اتجاهاً تصاعدياً خلال المدة (٢٠١٢ - ٢٠٢٠) اذ ارتفع من ٠.٦٤١ عام ٢٠١٢ الى ٠.٩١٨ عام ٢٠٢٠ وهي قيمة قريبة من الواحد ، مما يعني الانتقال من تنويع الناتج المحلي الاجمالي الى التركيز نتيجة زيادة مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي الاجمالي ومن ثم عدم تحقيق اي نتائج فيما يتعلق بتنويع الناتج المحلي الاجمالي خلال (١٨) سنة كاملة .

شكل رقم (١) : مؤشر ثايل لتنويع الناتج المحلي الاجمالي



المصدر : من عمل الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews ١٢ .

2. تنويع الصادرات: يقترن تنويع الأنشطة الاقتصادية الإنتاجية مع تنويع بنية الصادرات ، فتحقيق التنويع في الأنشطة الإنتاجية من دون تحقيق التنويع في هيكل الصادرات يعني ان البلد لا يوجد لديه قدرة على المنافسة الدولية وهو يلبي احتياجاته الداخلية فقط (الخطيب ، ٢٠١٤: ٤) ومن خلال الجدول (٢) يتضح ريادية الصادرات النفطية في إجمالي الصادرات الكلية خلال مدة البحث من (٢٠٠٣-2020) ، إذ بلغت نسبة الصادرات النفطية من الصادرات الكلية (٩٤%) عام ٢٠٠٣ وأخذت بالتصاعد تدريجياً حتى بلغت (٨٩,٢٣%) عام ٢٠٢٠ ، اما بقية الصادرات غير النفطية فأنها لم تسجل مستويات عالية إذ تذبذبت بين (٦-٠,٥%) خلال المدة (٢٠٠٣-٢٠٢٠) مما يدل أن الاقتصاد العراقي وحيد الجانب يعتمد على قطاع واحد هو القطاع النفطي .

جدول (٢)

صادرات العراق النفطية وغير النفطية ونسب كل منهما بالنسبة للصادرات الكلية

للمدة من (٢٠٢٠-٢٠٠٣)

السنة	إجمالي الصادرات الكلية	قيمة الصادرات النفطية	قيمة الصادرات غير النفطية	نسبة قيمة الصادرات النفطية إلى إجمالي الصادرات الكلية %	نسبة قيمة الصادرات غير النفطية إلى إجمالي الصادرات الكلية %
	(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)
٢٠٠٣	٧,٩٩٠	٧,٥١٩	٠,٤٧١	٩٤	٦
٢٠٠٤	١٨,٤٩٠	١٧,٧٥١	٠,٧٣٩	٩٦	٤
٢٠٠٥	١٩,٧٧٣	١٩,٠٥٠	٠,٧٢٣	٩٦,٣	٣,٧
٢٠٠٦	٢٨,٤١٢	٢٧,٥٠٠	٠,٩١٢	٩٧,٨	٢,٢
٢٠٠٧	٦٠,٥١٦	٥٩,٤٣٣	١,٠٨٣	٩٨,٢	١,٨
٢٠٠٨	٨٠,٧٢٠	٧٩,٨٠٦	٠,٩١٤	٩٨,٨	١,٢

عدد خاص لوقائع الندوة العلمية السنوية لقسم الدراسات الاقتصادية في مركز المستنصرية
للدراسات العربية والدولية للعام ٢٠٢٣

٣	٩٧	٢,٥١٩	٨١,٨٥٤	٣٤,٣٧٣	٢٠٠٩
٠,٤	٩٩,٦	٠,١٩٥	٥٢,٢٨٦	٥٢,٤٨٢	٢٠١٠
٠,٩	٩٩,١	٠,٦٣	٧٩,٠٤٣	٧٩,٦٨١	٢٠١١
٠,٢	٩٩,٨	٠,١٠	٩٤,١٠٣	٩٤,٢٠٩	٢٠١٢
٠,٥	٩٩,٥	٠,٣٦	٨٩,٤٠٢	٨٩,٧٦٥	٢٠١٣
٠,٥	٩٩,٥	٠,٤٠	٨٤,١٠	٨٤,٥٠	٢٠١٤
٠,٨	٩٩,٢	٠,٣٥	٤٩,٠٥	٤٩,٤٠	٢٠١٥
٠,٤	٩٩,٦	٠,١٥	٤٣,٦٢	٤٣,٧	٢٠١٦
٠,٢	٩٩,٥	٠,٦٥	٤١,٨٧	٤٤,٧٦	2017
٠,٢	٩٩,٦	٠,٣٢	٤٣,٠٩	٥٠,٢١	2018
٠,٥	٩٩,٢	٠,٢٠	٤٥,١١	٦٥,٣٤	2019
٠,٣	٨٩,٢٣	٠,٦٥	٤٠,٥٤	٤١,٢٣	2020

المصدر : العمود (١) و(٢) بالاعتماد على :

OPEC ,Annual statistical Bulletin of different years.

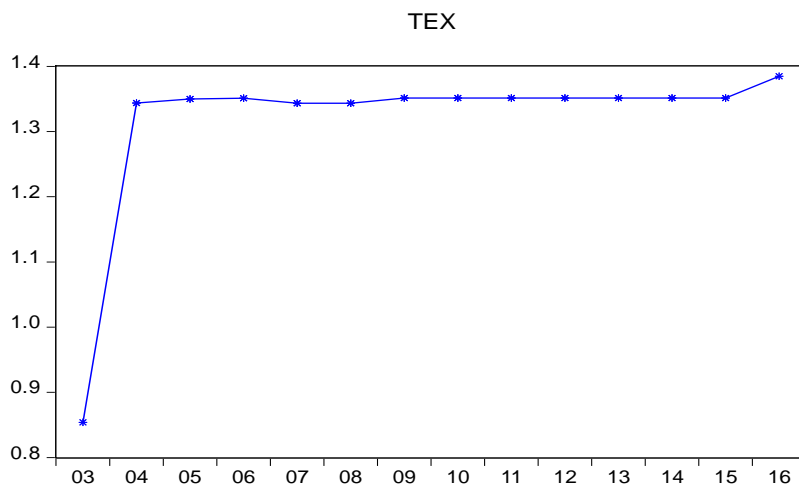
العمود (٣) من أعداد الباحثة تم احتسابه كحاصل طرح الصادرات النفطية من الصادرات الكلية .

العمود (٤) من أعداد الباحثة نسبة مساهمة الصادرات النفطية من الصادرات الكلية .

العمود (٥) من أعداد الباحثة تم احتسابه من خلال المتبقي من نسبة مساهمة الصادرات النفطية .

بعد حساب مؤشر ثايل لتنويع الصادرات لوحظ ان قيمها كانت تفوق الواحد الصحيح طوال مدة البحث وبما يقارب (١.٣) كما يتضح ذلك في الشكل رقم (٢) ، مما يعني التركيز الكبير للصادرات النفطية وعدم تحقيق نتائج خارج الصادرات غير النفطية ومن ثم عدم تحقيق درجة التنويع .

شكل رقم (٢) : مؤشر تايل لتنويع الصادرات



المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews ١٢ .

٣. تنويع الإيرادات الحكومية : أن الإيرادات النفطية في العراق قد أخذت حيزاً كبيراً في حجم الإيرادات العامة ، الأمر الذي ينتج عن ذلك انخفاض في تنويع مصادر الدخل غير النفطية ، فأصبحت الإيرادات النفطية هي المصدر الرئيس لتمويل الموازنة العراقية بشكل كبير ، ويتضح من الجدول رقم (٣) الارتفاع التدريجي للإيرادات الحكومية من (١٦) ترليون دينار عام ٢٠٠٣ إلى (٣٣) ترليون دينار عام ٢٠٠٤ ، إذ بلغت الأهمية النسبية للإيرادات النفطية (٩٨,٨%) من إجمالي الإيرادات العامة ، وواصلت ارتفاعها إلى (٨٠,٦) ترليون دينار عام ٢٠٠٨ ذلك يعود إلى ارتفاع سعر برميل النفط ما يقارب نحو (١٤٧,٢٧) دولار للبرميل الواحد (البنك المركزي العراقي ، ٢٠١٣ : ٤٨) ، إذ بلغت الأهمية النسبية للإيرادات النفطية (٩٤,٧%) من إجمالي الإيرادات العامة الا انه خلال المنتصف من عام ٢٠٠٨ بدأت الأسعار بالانخفاض نتيجة تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية حتى بلغ سعر برميل النفط نحو (٣٢) دولار للبرميل (البنك المركزي العراقي ، ٢٠١٣ : ٥٠) مما أدى إلى انخفاض الإيرادات النفطية من (٧٦,٣) ترليون دينار عام ٢٠٠٨ إلى (٥٠,٢) ترليون دينار عام ٢٠٠٩ ثم إلى (٤٤,٢%) عام ٢٠٢٠ نتيجة جائحة كورونا وتأثيرها على مجمل الاقتصاد العالمي وبالذات هبوط اسعار النفط العالمية، اما إجمالي الإيرادات العامة لعام ٢٠٢٠ ونتيجة تكرار سيناريو انخفاض أسعار النفط فقد تراجعت مواردها إلى (٥٤,٤) ترليون دينار مقارنة ب (١١٩,٨) ترليون دينار لعام ٢٠١٢ ، في حين بلغت نسبة الإيرادات الغير نفطية إلى إجمالي الإيرادات الحكومية نحو (١٨,٥%) لعام ٢٠٢٠ ، ومن خلال نسبة مساهمة النفط في الإيرادات الحكومية في العراق يلاحظ اعتمادها الشديد على الإيرادات النفطية المتأتية من المورد النفطي الناضب وهذا الامر يدل على ان العراق بلد ريعي بامتياز ، لذا لا يوجد أي مؤشر للتنويع في الاقتصاد العراقي .

جدول (٣)

الأهمية النسبية للإيرادات النفطية وغير النفطية في الموازنة العامة في العراق

للمدة (٢٠٠٣ - ٢٠٢٠) (ترليون دينار)

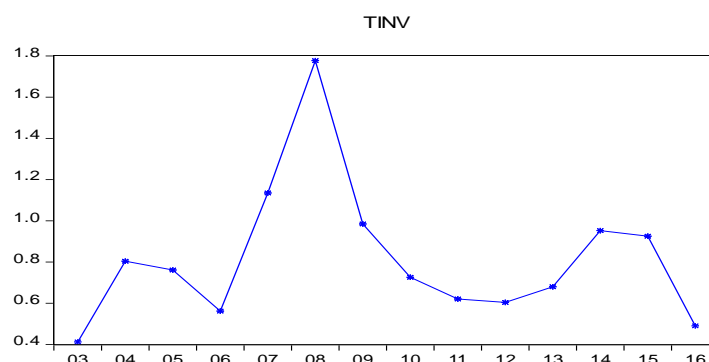
السنوات	إجمالي الإيرادات الحكومية (١)	الإيرادات النفطية (٢)	نسبة الإيرادات النفطية إلى الإيرادات الحكومية (%) (٣)	الإيرادات الغير نفطية (٣)	نسبة الإيرادات الغير نفطية إلى الإيرادات الحكومية (%) (٥)
٢٠٠٣	١٦	١٥,٧	٩٨,١	٠,٣	١,٩
٢٠٠٤	٣٣	٣٢,٦	٩٨,٨	٠,٢	٠,٦
٢٠٠٥	٤٠,٤	٣٩,٤	٩٧,٥	١	٢,٦
٢٠٠٦	٤٩,١	٤٦,٩	٩٥,٥	٢,٢	٤,٥
٢٠٠٧	٥٥	٥٢	٩٤,٥	٣	٤,٥
٢٠٠٨	٨٠,٦	٧٦,٣	٩٤,٧	٤,٣	٥,٣
٢٠٠٩	٥٥,٢	٥٠,٢	٩٠,٩	٥	٩,٠
٢٠١٠	٧٠,٢	٦٣,٦	٩٠,٦	٦,٦	٩,٤
٢٠١١	١٠٤	١٠٣,١	٩٩,١	٠,٩	٠,٩
٢٠١٢	١١٩,٨	١١١,٣	٩٢,٩	٨,٥	٧,١
٢٠١٣	١١٣,٨	١٠٥,٧	٩٢,٩	٨,١	٧,١
٢٠١٤	١٠٥,٦	٩٧,١	٩٢,٠	٨,٦	٨,٠
٢٠١٥	٦٦,٥	٥١,٣	٧٧,١	١٥,٢	٢٢,٩

عدد خاص لوقائع الندوة العلمية السنوية لقسم الدراسات الاقتصادية في مركز المستنصرية
للدراستات العربية والدولية للعام ٢٠٢٣

٢٠١٦	٥٤,٤	٤٤,٢	٨١,٢	١٠,١	١٢,٤
2017	٨٠,٦	٧٦,٣	٩٤,٧	١١,٤	١٤,١
2018	٤٩,١	٤٦,٩	٩٥,٥	١٠,٧	٢١,٧
2019	١٠٤	١٠٣,١	٩٩,١	٩,٨	٩,٤
2020	٥٤,٤	٤٤,٢	٨١,٢	١٠,١	١٨,٥

المصدر :- الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعة الإحصائية السنوية، أعداد متفرقة، بغداد: وزارة التخطيط.
كانت قيمة مؤشر ثايل لتنوع الإيرادات الحكومية قريبة من الواحد خلال مدة البحث بما يقارب (٠.٩) ، وهو ما يعني تركيز الإيرادات الحكومية وعدم وجود اي تغير نحو تنوع الإيرادات وتقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية وكما في الشكل (٣) .

شكل رقم (٣) : مؤشر ثايل لتنوع الإيرادات الحكومية



المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews ١٢ .

مما سبق يمكن التأكيد على ضرورة استيفاء عدد من المتطلبات الأساسية ليتمكن الاقتصاد العراقي من تأسيس مسار مستدام للنمو الاقتصادي يتمثل في تحقيق معدل مرتفع للنمو الاقتصادي ، وطول فتراته وانخفاض وتيرة تذبذباته وتقلباته ، فقد أوضحت الدراسات التطبيقية ان عملية اللحاق بالدول المتقدمة منذ عام ١٩٥٠ كانت تتطلب معدل نمو اقتصادي يفوق ٥% وبشرط ان يكون هذا النمو مستداماً لأكثر من عقدين من الزمان (تقرير التنمية العربية، ٢٠٢٠: ٥٦) ولم يتحقق هذا الشرط في الاقتصاد العراقي ، فقد كان متوسط معدل النمو متذبذباً كما يظهر ذلك من خلال البيانات الخاصة برصد مستوى التقلبات في النمو الاقتصادي في الاقتصاد العراقي خلال المدة (١٩٨٥-٢٠٢٠) باستخدام مقاييس التشتت ومن أهمها الانحراف المعياري، فكلما كان التذبذب كبيراً دل ذلك على عدم استدامة النمو الاقتصادي ، وقد استخدم هذا المؤشر في قياس الاستدامة الاقتصادية لسهولة حسابه وتوفر البيانات لسلسلة طويلة من الزمن ، وبعد حساب الانحراف المعياري للنمو الاقتصادي في

العراق خلال المدة (٢٠١٦-١٩٨٥) اتضح التذبذب الكبير في معدل النمو الاقتصادي ، إذ قدر معدل التذبذب للمدة (١٩٨٥-١٩٨٩) بـ ٢,٥% و ٤,٧% ليرتفع إلى ١٢,١% و ٤٦,٦% خلال المدة (١٩٩٤-١٩٩٠) ثم ينخفض إلى ٥,٥% و ٣,٦% للمدة (٢٠٠٩-٢٠٠٥) بعدها سجل ارتفاعاً طفيفاً نحو (٦,٣% و ٤,٧%) خلال المدة (٢٠١٠-٢٠٢٠) ان التذبذب الكبير في معدل النمو الاقتصادي يعني عدم قدرة الاقتصاد العراقي على تحقيق معدلات نمو مستقرة ومستدامة خلال مدة زمنية طويلة .

جدول (٤)

معدل النمو الاقتصادي، المتوسط والانحراف المعياري للمدة (١٩٨٥-٢٠٢٠)
للاقتصاد العراقي

السنة	المتوسط	الانحراف المعياري
١٩٨٩-١٩٨٥	٢,٥	٤,٧
١٩٩٤-١٩٩٠	١٢,١	٤٦,٧
١٩٩٩-١٩٩٥	١٧,٤	١٢,٢
٢٠٠٤-٢٠٠٠	٣,٦	٣١,٧
٢٠٠٩-٢٠٠٥	٥,٥	٣,٦
٢٠٢٠-٢٠١٠	٦,٣	٤,٧

المصدر:- تقرير التنمية العربية ، التنوع الاقتصادي مدخل لتصويب المسار وإرساء استدامة في الاقتصاديات العربية ، المعهد العربي للتخطيط في الكويت ، الكويت ، ٢٠٢٠، ص٥٧.

المبحث الثالث

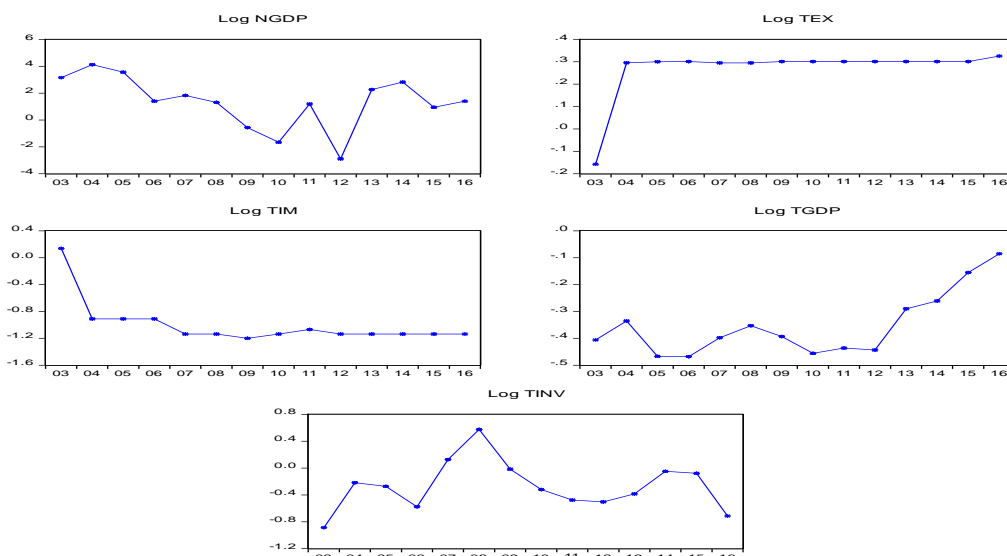
الدراسة القياسية لأثر التنوع الاقتصادي على النمو الاقتصادي المستدام
في العراق خلال المدة (٢٠٠٣-٢٠٢٠)

أولاً: تحليل استقرار البيانات

تعد اختبارات فحص الاستقرارية للسلاسل الزمنية واحده من اهم خطوات تحليل وتقدير النموذج القياسي المناسب ، إذ ان عدم تحقق الاستقرارية للبيانات تجعل التحليل الاحصائي يواجه العديد من الصعوبات اهمها تعدد المؤشرات مثل التوقعات والتباينات لما يولد استحاله تقدير المؤشرات واستحاله نمذجة البيانات بواسطه نموذج

رياضي، وكمقياس أولى لفحص خصائص السلاسل الزمنية نستخدم مؤشر رسم الانتشار لبيانات البحث بالصيغة اللوغاريتمية لما لأخذ اللوغاريتم من تأثير على خصائص السلسلة الزمنية إذ يعمل على تنعيم البيانات وتقريبها من التوزيع الطبيعي مما يسهم في توصيف نموذج أكثر دقة وملائمة البيانات، ويتبين من الشكل رقم (٤) ان جميع سلاسل بيانات البحث مستقرة من الرتبة صفر $[I(0) \sim]$ ، ولا حاجة لأخذ الفرق لكي تستقر البيانات.

الشكل (٤) : رسم الانتشار للوغاريتم متغيرات البحث



المصدر: مخرجات برنامج Eviews ١٢

وان هناك مقاييس إحصائية أخرى أكثر دقة لقياس مدى استقراره المتغيرات مثل اختبارات جذور الوحدة وهنا نستخدم اختبار ديكي فولر الموسع وكالاتي :

اختبار ديكي فولر الموسع (Augmented Dickey - fuller)(adf)

يتبين من الجدول رقم (٥) ان جميع المتغيرات مستقرة عند الرتبة صفر أي مستقرة بالمستوى (level) باستثناء المتغير (TGDP) والذي تبين عدم استقراره عند الرتبة صفر، إذ تم قبول الفرضية الصفرية (ان السلسلة غير مستقرة وتحتوي على جذور الوحدة) وللنماذج الثلاث وبعد اخذ الفرق تم رفض الفرضية عند مستوى (٥%) للنموذج الذي يحتوي على مقطع واتجاه وبمستوى (١٠%) الذي يحتوي على مقطع فقط وعند مستوى (١%) وللنموذج الذي لا يحتوي على مقطع واتجاه للمتغير (TEX) فان النموذج المناسب وبحسب رسم انتشار السلسلة البيانات هو النموذج الذي يحتوي على ثابت ومن الجدول (٥) يتبين بانه يتم رفض فرضية العدم (السلسلة غير مستقرة) وقبول الفرضية البديلة (السلسلة مستقرة) اي انه مستقر عند الرتبة صفر ولا حاجة لأخذ الفرق للسلسلة وكذلك الحال بالنسبة للمتغير (TIM)، في حين ان النموذج المناسب لبيانات (TINV) هو نموذج بدون ثابت او مقطع والذي يتبين بانه معنوي عند مستوى ثقة (٥%) اي انه مستقر، ومن ثم فان جميع متغيرات البحث مستقرة عند الرتبة صفر باستثناء المتغير (TGDP).

جدول (٥): نتائج اختبار ADF

First difference			Level			Test Variables
Non	Constan t	Constan t &Trend	Non	Constan t	Consta nt &Trend	
/	/	/	*** -٤.٧١٦	*** -٨.٨٤٥	-٩.١٩٩ ***	LOG(NG DP)
*** -٣.٠٠٢	-٣.٠٧٥*	** -٤.٤٢٣	-١.١١٢	٠.١٣٠	-٠.٩٠٦	LOG(TGD P)
*** -٥٧.٦٧	/	/	-٠.٤٥٧	*** -٥٦.١٣	*** -٥٨.٧٧	LOG(TEX)
** -٢.٤٢٠	-١.٨٩٨	-١.١٩٩	٠.٠٤٣	*** -٤.٧٠٩	-٣.٤٥٢	LOG(TIM)
*** -٣.٧٥٠	** -٣.٥٠٢	-٣.٧٥٧*	** -٢.٢٨٤	- ٢.٥٢٣١ ٦٤	- ٢.٤١٦٢ ٠٩	LOG(TIN V)

المصدر : من اعداد الباحثة من نتائج ١٢ Eviews بالاعتماد على بيانات الجدول (١) و(٢) و(٣).

*** معنوية عند مستوى ثقة ١% ، ** معنوية عند مستوى ثقة ٥% ، * معنوية عند مستوى ثقة ١٠%

وحسب القيم الجدولية (١٩٩٦) Mackinnon

ثانياً : النموذج القياسي

بعد التعرف على درجة استقرارية متغيرات البحث ويهدف قياس اثر التنوع الاقتصادي على النمو الاقتصادي للعراق خلال المدة (٢٠٠٣-٢٠٢٠) تم صياغة نموذج قياسي يتضمن المتغيرات التالية :

NGDP : يمثل هذا المتغير التباين في النمو الاقتصادي معبر عنه بالانحراف المعياري لمعدل النمو الاقتصادي كمتغير معتمد .

المتغيرات المستقلة :- (TGDP) يمثل مؤشر ثيل للتنوع في الناتج المحلي الإجمالي .

TEX : يمثل مؤشر ثيل للتنوع بالصادرات .

TIM : يمثل مؤشر ثيل للتنوع بالإيرادات .

وتم توصيف النموذج وبالاعتماد على ما توصلت له اختبارات الاستقرارية وبالاحتمالين التاليين :

LOG(NGDP)

$$= \beta_0 + \beta_1 \Delta \text{LOG(TGDP)} + \beta_2 \text{LOG(TEX)} \\ + \beta_3 \text{LOG(TIM)} + \beta_4 \text{LOG(TINV)} + u_i$$

LOG(NGDP)

$$= \beta_0 + \beta_1 \text{LOG(TGDP)} + \beta_2 \text{LOG(TEX)} \\ + \beta_3 \text{LOG(TIM)} + \beta_4 \text{LOG(TINV)} + u_i$$

حيث ان (u_i) : يمثل حد الخطأ العشوائي (بواقي النموذج) .

و β_i : هي مرونة المتغير المعتمد بالنسبة للمتغير المستقل (i) و (i=1...4)

وبعد تقدير باستخدام طريقة المربعات الصغرى للنموذجين والمقارنة بين مؤشراتهما من حيث حسن توصيف النموذج للبيانات تبين ان الاحتمال الثاني هو الأفضل ، لذا سيتم اعتماد النموذج بدون اخذ الفرق الأول للمتغير (LOG(TGDP)) وكما مبين بالجدول رقم (٦) .

Dependent Variable: LOG(NGDP)
Method: Least Squares

Sample: 2003 2016
Included observations: 14

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOG(TGDP)	7.838750	3.256581	2.407049	0.0394
LOG(TEX)	36.06191	11.16151	3.230916	0.0103
LOG(TIM)	17.07902	4.314554	3.958467	0.0033
LOG(TINV)	2.880779	1.205296	2.390100	0.0406
C	12.22873	2.543847	4.807178	0.0010
R-squared	0.690374	Mean dependent var		1.348212
Adjusted R-squared	0.552762	S.D. dependent var		1.961265
S.E. of regression	1.311613	Akaike info criterion		3.652845
Sum squared resid	15.48295	Schwarz criterion		3.881080
Log likelihood	-20.56991	Hannan-Quinn criter.		3.631718
F-statistic	5.016823	Durbin-Watson stat		2.891291
Prob(F-statistic)	0.021002			

جدول رقم (٦): النموذج القياسي المقدر

المصدر: مخرجات برنامج Eviews. ١٢ .

ان جميع معاملات النموذج المقدر معنوية عند مستوى (٥%) واعلى كما وتبين ان :

ان قيمة الحد الثابت (C) مساوية لـ (١٢.٢٢) أي انه عندما تكون جميع المتغيرات المستقلة مساوية لصفر فان التذبذب في النمو الاقتصادي مساوي (١٢.٢٢) والذي

يمثل المتغيرات غير المتضمنة في النموذج ومعنوية عند مستوى ثقة (١%) إذ ان $(p < 0.01)$.

$\beta_1 = 7.83$: مرونة التغير في التنوع بالنتائج المحلي الإجمالي بالنسبة لتغير في التذبذب في النمو الاقتصادي وبما ان قيمتها موجبة أي ان الزيادة في قيمة معامل ثيل لتنوع الناتج الإجمالي بنسبة (١%) يقابله زيادة في معدل تذبذب النمو الاقتصادي بنسبة (٧.٨٣%) وان ارتفاع معدل التذبذب في النمو الاقتصادي يصاحبه انخفاض احتمال تحقيق نمو اقتصادي مستدام .

$\beta_2 = 36.06$: مرونة التغير في التنوع بالصادرات بالنسبة للتغير في التذبذب في النمو الاقتصادي وان قيمتها موجبة أي ان الزيادة في قيمة معامل ثيل للتنوع في الصادرات بنسبة (١%) سيقابل بزيادة في معدل التذبذب في النمو الاقتصادي بنسبة (٣٦.٠٦%) ، مما سيقبل من احتمال تحقيق نمو اقتصادي وهذه النتيجة تتطابق مع الواقع إذ ان احد اهم مشاكل الاقتصاد العراقي هو اعتماده الكلي على الصادرات النفطية .

$\beta_3 = 17.07$: تمثل مرونة التنوع في الإيرادات بالنسبة للتذبذب بالنمو الاقتصادي وان قيمتها موجبة أي انه اذا زاد التنوع بالإيرادات بنسبة (١%) سيقابل بزيادة التذبذب في النمو الاقتصادي بنسبة (١٧.٠٧%) .

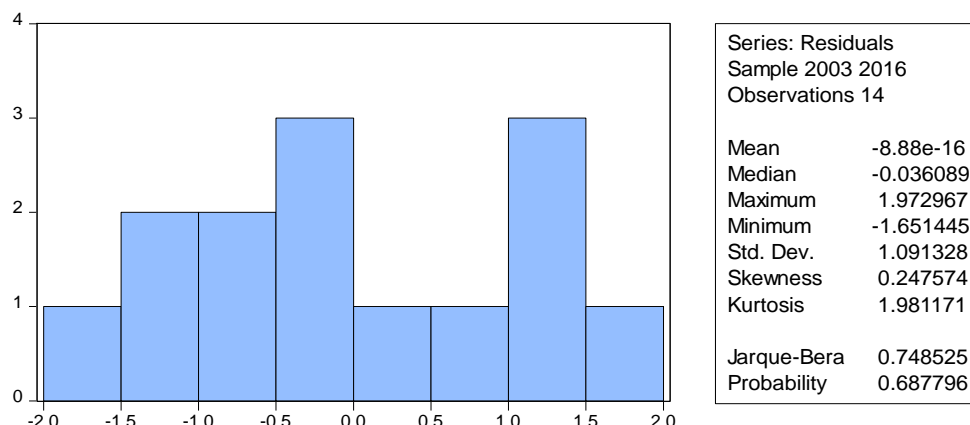
ويلاحظ ان مرونة التنوع في الإيرادات تأتي بالمرتبة الثانية بعد مرونة التنوع بالصادرات وذلك لان الإيرادات اكثر تنوعاً من الصادرات ولكنها تؤثر على تذبذب النمو الاقتصادي بهذا الشكل لان الإيرادات النفطية تشكل النسبة الأكبر من اجمالي الإيرادات .

ثالثاً: اختبارات توصيف النموذج المقدر : من الجدول السابق تبين عدم وجود مشكلة الانحدار الزائف بما ان قيمة معامل التحديد اقل من قيمة دوربن واتسن (Durbin-Watson) كما يتبين من الجدول بان المتغيرات المستقلة تشرح ما نسبته (٦٩%) من التغير في المتغير المعتمد من خلال النموذج المقدر وهي نسبة جيدة كما يتبين بان إحصاءه (F) للنموذج معنوية عند مستوى معنوية (٥%) أي ان النموذج المقدر مناسب للبيانات.

١. اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج المقدر

يتضح من الشكل رقم (٥) اختبار (Jarque - Bera) للتوزيع الطبيعي لبواقي العلاقة والذي يظهر فيه فرضية العدم (بواقي العلاقة تتوزع طبيعياً) قد تم قبولها ورفض الفرضية البديلة (بواقي النموذج المقدر لا تتوزع طبيعياً) إذ ان القيمة الاحتمالية (probability = ٠.٦٨) اكبر من (٠.٠٥) .

الشكل رقم (٥) : اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج المقدر



المصدر : مخرجات برنامج ١٢ Eviews .

٢. اختبار تجانس تباين بواقي النموذج المقدر: تم استخدام اختبار بروش بيجين كود فري والموضحة نتائجه في الجدول رقم (٧) ، حيث تبين قبول فرضية العدم (عدم وجود مشكلة عدم تجانس تباين أخطاء النموذج المقدر) ، ورفض الفرضية البديلة (وجود مشكلة عدم تجانس أخطاء النموذج المقدر) ، إذ ان القيمة الاحتمالية للاختبار (0.51) اكبر من (٥%).

جدول رقم (٧) اختبار تجانس تباين بواقي النموذج المقدر

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

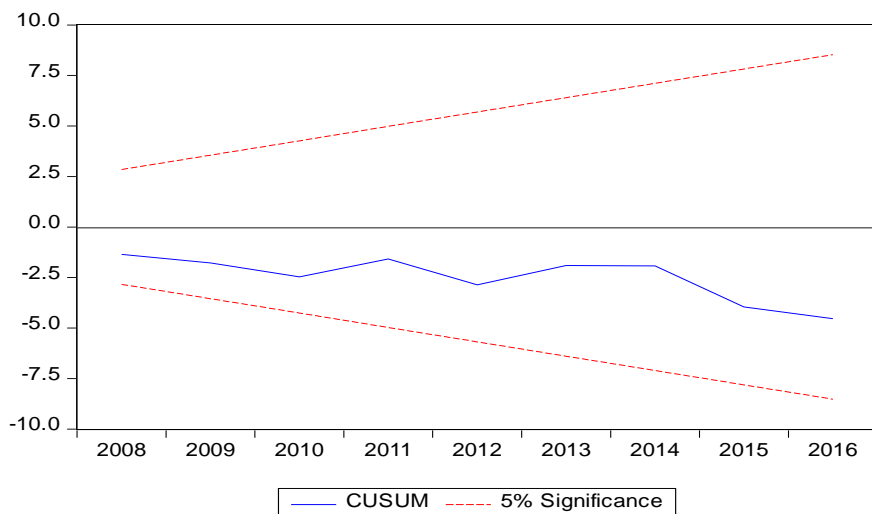
F-statistic	0.880300	Prob. F(4,9)	0.5127
Obs*R-squared	3.937068	Prob. Chi-Square(4)	0.4146
Scaled explained SS	0.798209	Prob. Chi-Square(4)	0.9387

المصدر : مخرجات برنامج ١٢ Eviews .

٣. اختبار استقرارية بواقي النموذج المقدر

يبين الشكل رقم (٧) نتائج اختبار استقرارية بواقي النموذج القياسي المختار إذ يتبين بانها مستقرة وذلك لان قيم احصاء الاختبار والمتمثلة بالمنحنى بالون الازرق لم تتجاوز الحد الاعلى او الحد الادنى للاختبار وبمستوى معنوية (٥%) ومن ثم ان نموذج المقدر مستقر وخالي من مشاكل التوصيف.

الشكل رقم (٧): اختبار استقرارية بواقي النموذج المقدر



المصدر : مخرجات برنامج Eviews ١٢

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً : الاستنتاجات

١. على الرغم من تأكيد أجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠ على مسألة التنويع الاقتصادي وتقليل الاعتماد على القطاع النفطي ، الا ان ذلك لم يتجسد على أرض الواقع الا على نطاق ضيق في القطاع الخدمي وبنسبة مساهمة ضئيلة جداً.
٢. أظهرت مؤشرات التنويع في الاقتصاد العراقي خلال المدة (٢٠٠٣-٢٠٢٠) أن الاقتصاد العراقي احادي الجانب يعتمد على القطاع النفطي في تمويل نفقاته العامة .
٣. بعد حساب مؤشر ثيل لمتغيرات التنويع الاقتصادي (الناتج المحلي الاجمالي والصادرات والايرادات الحكومية) لوحظ ان قيم بعضها كانت قريبة من الواحد الصحيح اوتفوق الواحد الصحيح طوال مدة البحث، مما يعني الانتقال من تنويع الناتج المحلي الاجمالي الى التركيز نتيجة زيادة مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي الاجمالي وفي الوقت نفسه التركيز الكبير للصادرات النفطية وعدم تحقيق نتائج خارج الصادرات غير النفطية ومن ثم عدم تحقيق درجة التنويع .
٤. أبرزت الدراسة القياسية الاثر الكبير لتركز الصادرات على تذبذب النمو ، اذ ان زيادة تركز الصادرات بوحدة واحدة يؤدي الى زيادة تذبذب النمو الاقتصادي ب(٣٦.٠٦%) مما سيقفل من احتمال تحقيق نمو اقتصادي وهذه النتيجة تتطابق مع الواقع اذ ان احد اهم مشاكل الاقتصاد العراقي هو اعتماده الكلي على الصادرات النفطية، هذا فضلا عن اثر تركز الايرادات الحكومية بدرجة اقل اذ ان زيادة تركز الايرادات بوحدة واحدة يؤدي الى زيادة تذبذب النمو الاقتصادي ب(١٧.٠٧%) لذا فان مرونة التنوع في الايرادات تأتي بالمرتبة الثانية بعد مرونة التنوع بالصادرات وذلك لان الايرادات اكثر تنوع من الصادرات لكونها تؤثر على تذبذب النمو الاقتصادي .

ثانياً: التوصيات

١. العمل على استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة بالاتجاه الذي ينمي القطاعات الاقتصادية الانتاجية لكي تحتل المكانة التي تتناسب مع الموارد والامكانيات المتاحة ولا سيما قطاعي الزراعة والصناعة ، فضلا عن توظيف الإيرادات المتأتية من القطاع النفطي لتنمية وتطوير قطاعات الاقتصاد المختلفة من اجل تنويع القاعدة الانتاجية .
٢. ضرورة استيفاء عدد من المتطلبات الأساسية ليتمكن الاقتصاد العراقي من تأسيس مسار مستدام للنمو الاقتصادي ، اذ يتطلب ذلك تبني استراتيجيات فعالة تسهم في التحول من الاقتصاد القائم على الإيرادات النفطية إلى الاقتصاد المعتمد اساساً على تنوع مصادر الدخل المختلفة ولا يتحقق ذلك الا بالاهتمام بالقطاعات الحساسة في الاقتصاد الوطني ، من خلال تنمية الاستثمارات في مجالات الزراعة والصناعة والخدمي .
٣. يتطلب الامر تفعيل القطاع الخاص إلى جانب القطاع العام ، من اجل المساهمة في زيادة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف قطاعات الاقتصاد العراقي ، باعتبارها المحرك الرئيس لتحقيق اقلاع اقتصادي فعال يسهم بدرجة كبيرة في خلق مصادر اخرى للثروة ، وفتح قنوات جديدة لتصريف المنتوجات في اطار سياسة تشجيع الصادرات خارج القطاع النفطي لأجل تحقيق مستويات مرتفعة للنمو الاقتصادي المستدام .
٤. بات وضع الاستراتيجيات والرؤية المستقبلية للتنمية الاقتصادية في العراق كحبر على ورق دون تنفيذ أي منها ، السبب الرئيس في المأزق الحالي للوضع الاقتصادي في العراق، فوضع الخطط والبرامج التي من شأنها تطوير القطاعات الانتاجية والخدمية من اجل تنويع مصادر الدخل وتطبيقها على ارض الواقع سيعمل بدون ادنى شك في تحقيق سياسة تنموية مستدامة في ظل توافر الارادة السياسية ، والمصادقية ، والشفافية في صنع القرار الاقتصادي .

المصادر

1. Aissaoui.A [2009]: «The Challenges of diversifying Petroleum-Dependent Economies: Algeria in the context of the Middle-East and North-Africa», Arab Petroleum Investments Corporation, Middle East Economic Survey, Vol .LII.
2. Akram Esanov [2009]: «Economic Diversification: Dynamics, Determinants and Policy Implications», Revenue Watch institute.
3. Opec , Annual statistical Bulletin.(2016) . Vienna , Austria.
4. United Nations conference on Trade and Development : UNCTAD,2008 ,(Handbook of statistics)Nation Unites ,New york et Genève .
5. United Nations Framework Convention on Climate Change (UNFCCC) [2009]: «economic diversification».
٦. البنك المركزي العراقي .(٢٠٢٠).دائرة الاحصاء والابحاث ، النشرة الاحصائية السنوية ٢٠١٣ : العراق .
٧. البنك المركزي العراقي .(٢٠١٧). دائرة الاحصاء والابحاث ، التقرير الاقتصادي السنوي : العراق .
٨. تقرير التنمية العربية .(٢٠٢٠). التنوع الاقتصادي مدخل لتصويب المسار وإرساء استدامة في الاقتصاديات العربية ، المعهد العربي للتخطيط في الكويت : الكويت .
٩. الخطيب . ممدوح عوض.(٢٠١٤). التنوع والنمو في الاقتصاد السعودي ، المؤتمر الاول لكلليات الادارة في ١١ دول مجلس التعاون الخليجي : الرياض .
١٠. صندوق النقد العربي واخرون .(٢٠٢٠). التقرير الاقتصادي العربي الموحد : ابوظبي.
١١. وزارة التخطيط والتعاون الانمائي .(٢٠٢٠). الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، مديرية الحسابات القومية : بغداد .

مخاطر أبراج وجهاز الموبايل

جبر عبد جبر حسون الفتلي

Jaber_moc@yahoo.com

009647807667471

ملخص البحث

من المخاطر التي لم يُكتب عنها بشكل دقيق أو ربما تم الكتابة عنها ولكن لم تُستثمر هذه البحوث بشكل صحيح ، وهي مخاطر الأشعة المؤيَّنة (الإشارات الكهرومغناطيسية) ، على الرغم انها كانت موجودة منذ الربع الأخير من القرن الماضي (القرن العشرين) ، ولكنها تزايدت بشكل كبير جداً ، خصوصا في عالم الاتصالات ، بعد أن تم استخدام تقنية التواصل اللاسلكي (الموبايل) ، والتي تتوجب نصب ابراج بارتفاعات مختلفة وكذلك صحن وأطباق على هذه الابراج لنقل الاشارات المايكروية فيما بينها ، اضافة الى تبادل الاشارات بين الابراج وأجهزة الموبايل مما وُلدَ كما كبيرا من تزامم الاشارات في الجو وزيادة التلوث البيئي اذا علمنا ان هذه الاشارات تم استخدامها بشكل سيء وخارج المواصفات الفنية ، ستكون سبباً لنشر نوع من المخاطر على صحة الانسان عموما وعلى الاطفال بشكل خاص .

سأتطرق بهذا البحث الذي بين ايديكم الى انواع الاشارات المُستخدمة ، وما هي التقنية التي يعمل بها الموبايل ، وأيضا سأورد على مسامعكم التقارير العلمية والطبية التي تؤكد صحة ما ذهبت اليه مع ذكر المواصفات العالمية الصحيحة حتى نكون في مأمن من هذا النوع من أنواع التلوث البيئي الخطر . وكيف يمكن التخلص من هكذا اشعاعات بشكل علمي .

كلمات مفتاحية: الأشعة المايكروية، الموبايل

The dangers of towers and mobile devices

Abstract

Among the risks that were not written about accurately or may have been written about but these researches were not invested properly, which are the risks of ionizing radiation (electromagnetic signals), although they have been present since the last quarter of the last century (the twentieth century), But it has increased greatly, especially in the world of communications, after the use of wireless communication technology (mobile

phones), which necessitates the installation of towers of different heights as well as dishes and plates on these towers to transmit microwave signals between them.

In addition to the exchange of signals between towers and mobile devices, which generated a large amount of signal crowding in the air and increased environmental pollution. If we know that these signals were used in a bad way and outside the technical specifications, they will be a reason for spreading a kind of risk to human health in general and to children in particular.

In this research, which is in your hands, I will discuss the types of signals used, and what technology does the mobile phone work with, and I will also present to you the scientific and medical reports that confirm the validity of what I went to with the mention of the correct international specifications so that we are safe from this type of dangerous environmental pollution. And how can get rid of such radiation scientifically.

Keywords:

Microwaves, cell phone

مخاطر أبراج وجهاز الموبايل

المقدمة

كما يقال عند العامة من الناس ؛ لكل شيء ضريبة . والضريبة التي يدفعها الإنسان نتيجة التطور التقني الكبير والإبتكارات العلمية المتقدمة خصوصاً في جانب الإتصالات . حيث يزداد إستخدام الأشعة المختلفة والمجال المغناطيسي بشكل محدد ، لذلك نتعرض يومياً لسيل متواصل من الموجات الكهرومغناطيسية بتدرج مختلف وبشدهات متزايدة قد تتجاوز المستويات الطبيعية المرخص بها عالمياً . ويعود السبب لكثرة إستخدام الأجهزة التكنولوجية في حياتنا اليومية ، ومن أبرزها إستخدام الهواتف المحمولة (الموبايل) ، وما تحتاجه هذه الأجهزة لمعدات مساعدة تنقل الإشارات اللاسلكية من صحون وأطباق وأبراج مختلفة الأطوال وبدالات لتحليل الإشارة وتوجيهها . وهذا الأمر يثير المخاوف عند أصحاب الإختصاص وحتى بعض الناس الذين يستخدمون هذه التقنيات لهم مخاوف من احتمالية التعرض المستمر للموجات الكهرومغناطيسية ، خصوصاً بعد إنتشار بحوث علمية من مراكز عالمية بحثية تؤكد عدم أمانيتها ووجود آثار سلبية كما مثبت في آخر هذا البحث . إذا علمنا إن أجهزة الموبايل تكون قريبة جداً من جسم الإنسان ، وأبراج الموبايل أيضاً منتشرة حول

الإنسان وبين المساكن وبارتفاعات متفاوتة . الصورة أدناه تمثل الإشارات اللاسلكية المحيطة بالإنسان .

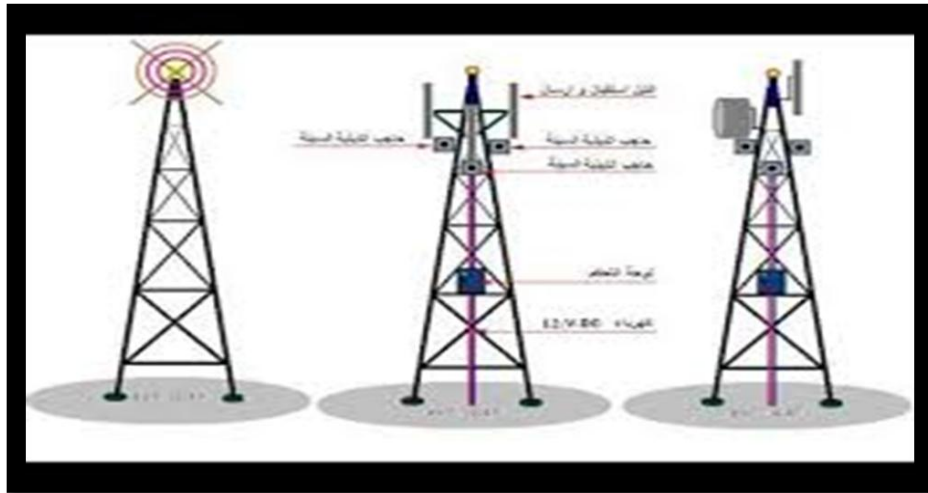


الشكل رقم (1) يمثل أنواع مختلفة من الإشارات اللاسلكية

يقدر أن خمسة ونصف مليار شخص من سكان العالم (حيث يبلغ سكان العالم تقريباً ثمانية مليار نسمة) يمتلكون أجهزة إتصال محمولة ، أكثر من النصف هواتف لوحية ذكية ، هذه الهواتف المحمولة هي من غيرت وأحدثت الثورة الجديدة في جميع أرجاء العالم وأختصرت المسافات وأغتزلت وقت التواصل ؛ حيث يتم كل شيء أسهل وأقرب وأسرع بفضل التقنية الجديدة ، في حين أن فوائد هذه التكنولوجيا واضحة ، إلا أن الآثار المترتبة على الصحة نتيجة استخدامها على المدى الطويل ليست واضحة ، وتشير الدلائل العلمية المتزايدة إلى أن المجالات الكهرومغناطيسية المنبعثة من هذه الأجهزة قد تلحق الضرر بالصحة ، وفي عام ٢٠١١ صنفت منظمة الصحة العالمية هذه الترددات وغيرها كمادة مسرطنة ، وفي عام ٢٠١٥ أرسل مجموعة من العلماء من جميع أنحاء العالم نداء إلى منظمة الصحة العالمية ، يدعو إلى توفير حماية صحية أكبر من التعرض للمجالات الكهرومغناطيسية وتثقيف الجمهور بشأن المخاطر الصحية المحتملة ، وحتى الآن منتصف ٢٠١٩ قام ٢٤٧ نحو عالمًا من ٤٢ دولة بتوقيع هذا النداء.

أبراج الاتصالات والأطباق والصحون أصبحت من المرفقات الأساسية لوسائل الاتصالات الحديثة وبسبب التطور التقني المتزايد ، وجعل الأجهزة الذكية متاحة للجميع وبأسعار مناسبة نوعاً ما وإنتشارها على نطاق واسع ، وبسبب كل ذلك فإن

الأبراج بمختلف أحجامها وإرتفاعاتها تواجدت بكثرة ، لأنها تقوم بنقل جميع الإشارات اللاسلكية ضمن الترددات الراديوية حتى أصبحت مشوهة لمنظر المدينة خصوصاً الأماكن المأهولة بالسكان بكثلى كثيف .



الشكل رقم (2) يمثل أبراج الموبايل وشمعات الإرسال وأطباق الإشارة

أنواع الإشعاع

هناك العديد من الأشعة المتواجدة في الكون ولكن ما يهم البحث ، يجب التعرف على ثلاثة أنواع فقط من الإشعاع التي تحيط بنا وهي أشعة ألفا ؛ بيتا ؛ وغاما .

– أشعة ألفا (α) : هذا النوع من الإشعاع ضعيف جداً وبالكد يكون قادر على إختراق صفحة من الورق الخفيف والمرور من خلالها ، ومع ذلك فهو يسبب ضرر بشكل خاص لأنه يعني أنه بمجرد أن يتواجد هذا الإشعاع في مكان ما فسوف يتلوث أي طعام أو شراب في المنطقة حوله ، وبمجرد لمس أو تناول الشراب أو الأطعمة هذه فإنه يقوم بتكسير الجزيئات داخل الجسم .

– أشعة بيتا (β) : إما هذا النوع فإنه يخرق لمسافة أكثر من اشعة ألفا ، حيث يمكنه المرور من خلال قطعة من الألومنيوم ومع ذلك فإنه أقل ضرراً بكثير .

– أشعة غاما (γ) : النوع الثالث من الإشعاع يخرق الأشياء بعمق أكبر وغالباً ما يأتي من مصدر نووي ، وبالتالي فإنها تحتاج لدروع سميكة مثل الخرسانة لمنعها

من المرور .

وتنقسم الموجات الكهرومغناطيسية من حيث تفاعلها مع المواد التي تمر من خلالها أو تصطدم بها على قسمين :-

١- موجات غير مؤينة ، وهي التي لا تحدث أي تغيير في المادة لأن طاقتها وترددتها قليلين .

٢- والقسم الثاني هي موجات مؤينة ، والتي تحدث تغيير في ذرات وجزئيات المادة المتفاعلة معها وذلك لطاقتها العالية و ترددها المرتفع .

والموجات الكهرومغناطيسية التي لها ترددات في نطاق الراديو والميكروويف تعتبر موجات غير مؤينة بشكل عام ولكن يجب الانتباه إلى أمرين مهمين هما طول فترة التعرض للإشعاع من خلال استخدام جهاز الموبايل (عامل الزمن) والعامل الثاني هو المناطق الحساسة من الجسم والتي تتعرض لهذا الإشعاع (عامل فسيولوجي) . وتتولد الموجات الكهرومغناطيسية من مرور تيار كهربائي في سلك ما ، ولأن الخلايا العصبية للإنسان تعمل بنفس التقنية فالجسم يتعامل مع هذه الموجات باستمرار . وجميع الإشعاعات الكهرومغناطيسية تتكون من مجالات كهربائية ومغناطيسية متذبذبة ((والذبذبة هو عدد المرات في الثانية الواحدة الذي ترتد فيه الموجة الجيبية من القمة العليا إلى القمة السفلى)) ، ويقاس تردد الموجات بوحدة تسمى الهيرتز HZ .

وموجات الميكروويف المستخدمة في نقل الإشارات بين ابراج وأجهزة الموبايل يكون ترددها عالي جدا تصل إلى ٦٠ GHZ . فمن خلال تجولنا في الأسواق يلفت انتباهنا أطفال صغار السن ومراهقين تتراوح أعمارهم من ١٠ سنوات إلى ١٨ سنة ، يملكون أجهزة موبايل خاصة بهم وما يثير الاستغراب أنهم يمتلكون أجهزة متطورة وبأسعار عالية جدا يصل سعر البعض منها إلى أكثر من الدخل الشهري للعديد من العوائل ، والاغرب من ذلك إنهم لا يعلمون عنها أي شيء سوى طريقة استخدامها وفخامتها ، ولا يستطيع أغلبهم الإجابة عن هذه الأسئلة :-

كيف يعمل الموبايل؟

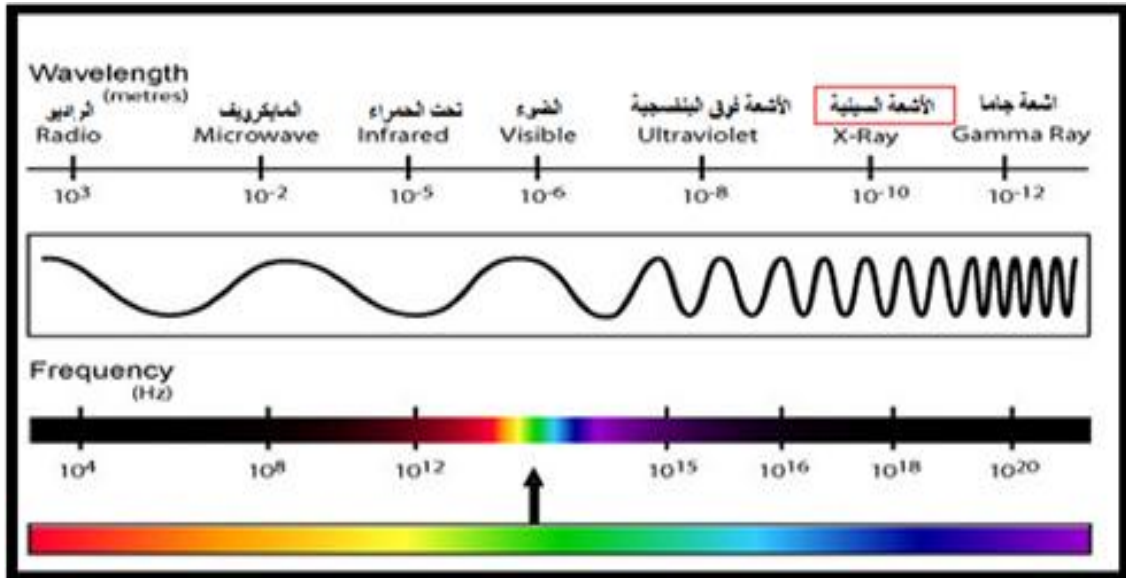
ما نوع الإشارة المستخدمة بين الموبايل والبرج؟

استخدام الموبايل مضر أم لا؟

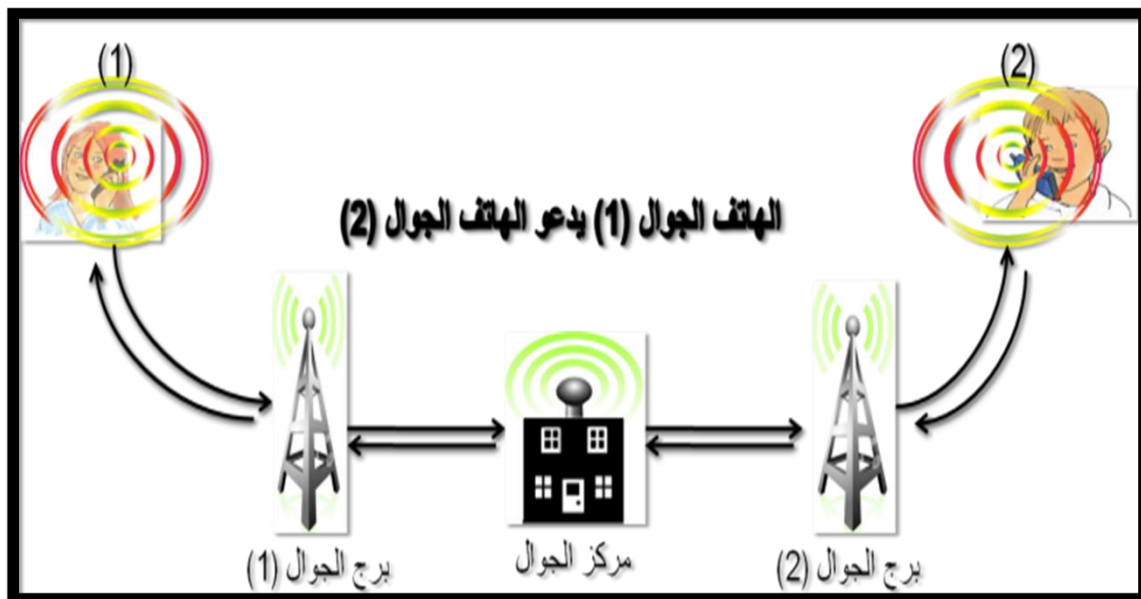
ولغرض الإجابة على هذه الأسئلة لابد من وضع الأدلة المختلفة من الناحية (الفنية والطبية والبيئية وحتى الأخلاقية) ولأهمية الموضوع يجب تسليط الضوء على هذه الظاهرة التي تنامت بشكل خطير ولذلك وضعت كل تركيزي للإجابة الواضحة والدقيقة عن الأسئلة المذكورة أعلاه مدعماً ذلك بأدلة مهمة لذوي الاختصاص متمنياً من الله العزيز الجليل أن تعم الفائدة على الجميع وأن أوفق في إيصال المعلومة إلى الجميع عن طريقكم وبوسائل متعددة وحسب الممكن .

الهاتف المحمول (الموبايل) هو جهاز يشبه جهاز الراديو (كان مستقبل للإشارة فقط) ولكن الموبايل ذو اتجاهين (مرسل ومستقبل بنفس الوقت) ويعمل بطاقة قليلة ، حيث يقوم بتحويل الصوت والكتابة إلى موجات راديوية تنقل عبر الفضاء ، وعندما يقوم المستخدم بإجراء اتصال مع شخص آخر ، فإن هذه الموجات ترسل من جهاز الموبايل إلى أقرب (برج) ، وترسل من هذا البرج لتصل هذه الموجات للقاعدة أو البدالة ويتم تحليل البيانات بأجزاء من الثانية ، بعدها ترسل إلى شبكة الهاتف الرئيسية ثم تحويلها لأقرب (برج) لمنطقة الشخص المستلم للاتصال . وهذه القواعد تستخدم موجات الراديو (الكهرومغناطيسية) لتوصل جهاز الموبايل بالشبكة الهاتفية الرئيسية لكي يتمكن المستخدم من إرسال واستقبال المكالمات ، والرسائل القصيرة وغيرها من التطبيقات .

الموجة الراديوية هي موجة كهرومغناطيسية ذات طاقة قليلة جداً وتنتقل هذه الطاقة عبر الفضاء الخارجي كما في الشكل أدناه .



الشكل رقم (3) ترتيب الموجات الكهرومغناطيسية حسب طولها الموجي.



الشكل رقم (٤) يمثل عملية الإتصال بين شخصين

خطر أجهزة الموبايل

الاختراعات بشكل عام كما يعلم الجميع هي سلاح ذو حدين ولكن بأسف شديد نجد الكثير من مستخدميها لا يأبه بالجوانب السلبية ويصب جل تفكيره وعمله في الجانب الإيجابي فقط دون الاكتراث بما تشكله من خطورة كلما زاد الاسخدام السلبى وكون الحديث عن الجهاز الموبايل وما لحق به من إضافات من كاميرات وأجهزة تسجيل ومراقبة و بلوتوث سوف أتناول هذه الملحقات وأعرض الجوانب الإيجابية

والسلبية منها :-

✓ الكاميرة في الجهاز المحمول هي ذا أهمية لا بأس بها إن استخدمت ضمن الحدود ولكن ما نراه أغلب الأحيان عكس ذلك ، استخدام الكاميرات بحرية في المناطق العامة والمختلطة ودون تقيد .

✓ البلوتوث وما يتطير من جهاز لأخر طوال اليوم من دون ضوابط وكيف يمكن توجيه هذه التقنية بشكل أمين ومفيد .

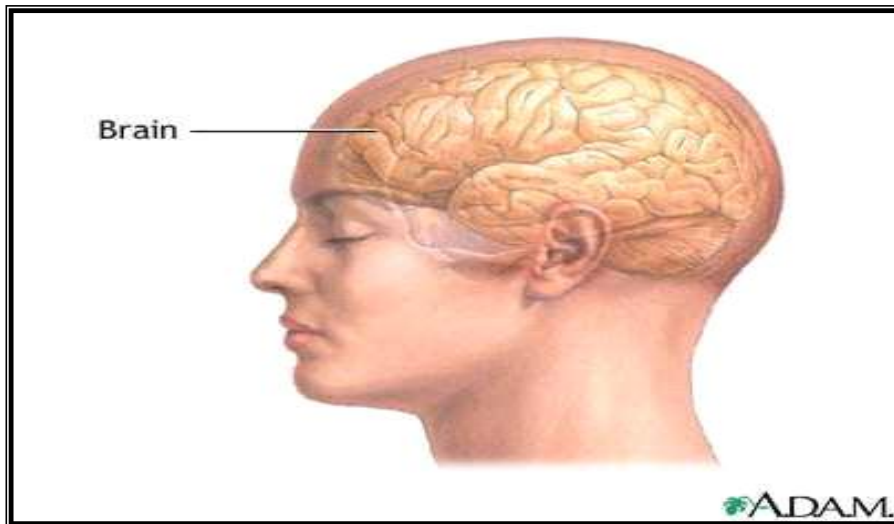
✓ الذاكرة الكبيرة للجهاز وكيفية الاستفادة القصوى منها في مجالات خدمية وعلمية كالمترجم والأدعية والقرآن الكريم وليس كخلفيات شاشات و تسجيلات فيديو غريبة وكذلك الأغاني الغير لائقة .

✓ اقتناء أكثر من جهاز موبايل اقل شيء اثنين ومنتطورة جدا . دون معرفة الفكرة الحقيقية من ابتكاره وتصميمه وهي إجراء مكالمات عاجلة وطارئة تجري في فترة زمنية قصيرة جدا لا تتعدى البضع دقائق **Emergency Calls** .

سوف أعرج الآن على مخاطر أجهزت الموبايل على الإنسان فالأضرار الصحية المترتبة كثيرة ومختلفة أهمها :-

١. حوادث المرور، حيث وجدت معظم الدراسات إن ٣٤% من مرتكبي حوادث المرور يكونوا مستخدمين للنقل أثناء وقوع الحوادث.

٢. الشعور بالصداع والتعب العام والإرهاق بعد الاستخدام المتكرر ولفترة تزيد على الثلاث دقائق لكل مكالمة و تتعدى جميع المكالمات على العشرين دقيقة يوميا وهو الحد المسموح به فنيا .

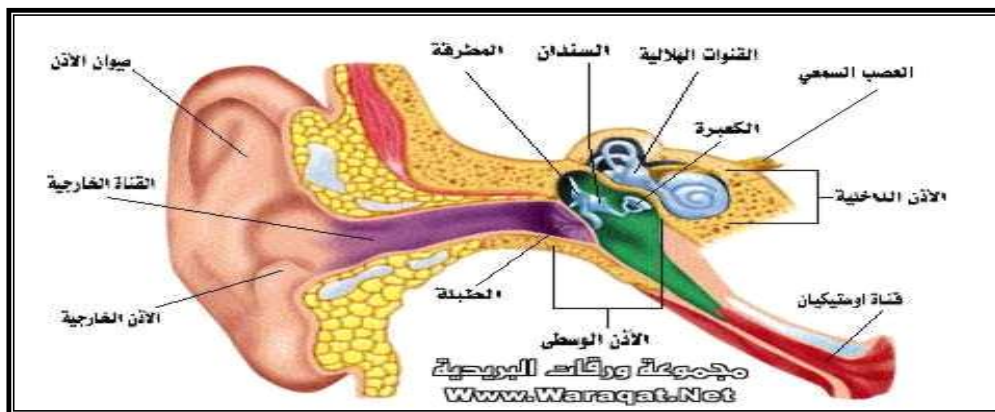


شكل رقم (5) يمثل موضع الدماغ

٣. الشعور بالالام الحراري في منطقة الجلد الملامس للجهاز النقال (الأذن والرأس) خاصة عند إجراء مكالمات لفترة زمنية تتعدى العشرة دقائق متواصلة .

٤. هناك بعض النظريات تزعم احتمال حدوث بعض الأورام في الغدد اللعابية للوجه وورم في العصب السمعي وسرطان في الدم بالإضافة إلى سرطان في الدماغ ، وتلك النظريات تحتاج إلى وقت طويل لإثبات صحتها ، لان هذا النوع من الإشعاع لا يمكن تحديده ومدى تفاعل خلايا جسم الإنسان معه إلا بالتعرض لفترة طويلة ، ولكن الشك في تلك الأمور وارد والحدّر مطلوب .

٥. ضعف المناعة على المدى الطويل وضعف القدرة على التركيز وضعف قوة السمع أو مشاكل سمعية على المدى البعيد .



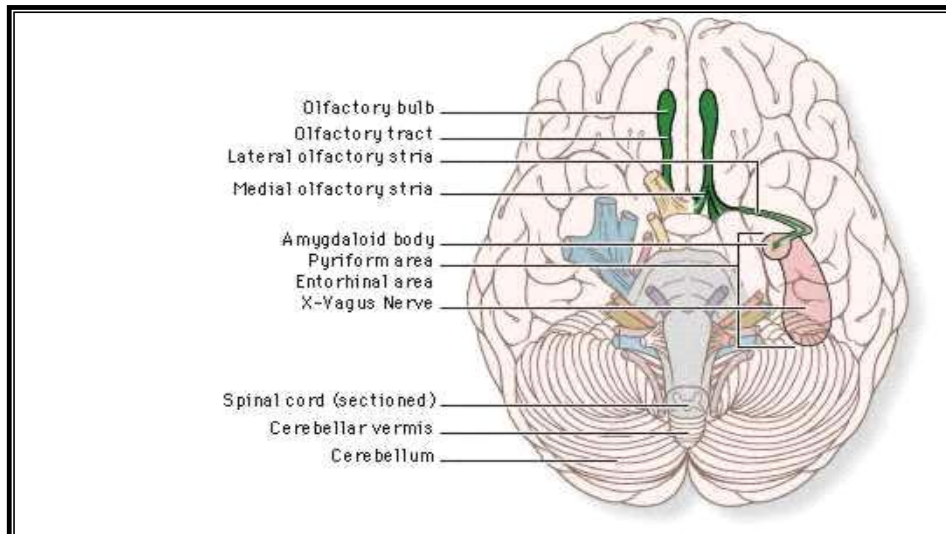
شكل رقم (6) يمثل تركيب الإذن من الداخل

٦. ارتفاع ضغط الدم المفاجئ وهذه تشكل خطورة للأشخاص الذين يعانون أصلاً من ارتفاعاً في ضغط الدم ، لا سيما إذا كان ضغطهم عالياً أو غير مستقر ، فالمضاعفات لمرض ارتفاع ضغط الدم قد تحصل مع استخدام جهاز النقل كالسكتة الدماغية أو الذبحة الصدرية وما أكثرها في وقتنا الحالي .

تقارير الخبراء والمختصين

والآن سوف أدخل في صلب موضوع هذا الجزء وهو جهاز الموبايل هل هو ضرورة أو خطورة !!! وسأبدأ بالجانب الطبي وما قاله المختصون في هذا المجال ومن الدول التي استخدمت الموبايل في أول ظهور له بل في تجاربه الأولى .

□ ففي فلندا حذر الخبراء في مجال الأشعة من التقليل من المخاطر الناجمة عن الإشعاعات الصادرة من الهواتف الذكية . فقد توصلت دراسة أجراها هؤلاء الخبراء إلى نتائج غير مبشرة لمستخدمي الهواتف المحمولة ، إذ تم اكتشاف أضرار يسببها المحمول عبر التعرف على التغيرات البيولوجية التي تحدثها إشعاعات الهاتف في أداء خلايا الجسم . وقال **دريوز ليسينسكي خبير الأشعة** وأحد المعنيين بهذه الدراسة إن الإشعاعات الصادرة عن المحمول تؤثر بشكل أو بآخر على نظام البروتين (فامنتين) الموجود في خلايا جسم الإنسان مما يعرض هذه الخلايا لتغيير طريقة عملها وفعاليتها. وأضاف لشبكة التلفزيون والإذاعة النرويجية (أناركو) أن إشعاعات الهاتف المحمول يمكن أن تغير من وظيفة الخلايا ، وهو ما يؤدي إلى تعطيل أو إحداث توترات كيميائية في هيكل الخلية مما يساهم في احتمال الإصابة بأورام سرطانية وبخاصة في منطقة الدماغ . وأن الإشعاعات الصادرة من الأجهزة الخلوية تؤثر بشكل مباشر على بروتين (أكتين) وهو أحد الأجزاء الرئيسية للخلية وهيكلها .



شكل رقم (7) الأجزاء الرئيسية للدماغ

□ هناك دراسة أمريكية جديدة في جامعة واشنطن بقيادة الباحث هنري لي والتي حذر فيها من خطورة استخدام الأطفال للموبايل خصوصاً دون سن ١٢ سنة . وأوصوا بعدم تركه في يد الأطفال صغار السن كأداة للعب لأن خلايا المخ في هذا السن تنمو بسرعة ، ويؤدي تعرضها للموجات الكهرومغناطيسية إلى الخطورة . وأوضحوا أن الأطفال هم أكثر الفئات السنية التي تتأثر بسبب التعرض لموجات كهرومغناطيسية وخصوصاً في منطقة الرأس ، مؤكداً على إن الموجات الكهرومغناطيسية قد يكون لها آثار سلبية على الطفل والجنين . ومن هنا أكدوا على عدم تعرض الأمهات الحوامل بشكل مكثف للاستخدام الموبايل حتى يثبت إن استخدامه غير ضار .



الشكل رقم (8) يمثل الجنين

□ وفي بريطانيا قام مجموعة من الخبراء بقيادة السير ويليام ستوارت بالبحث في

تأثيرات موجات التليفون المحمول ، وقالت النتائج أنه حتى الآن لم يثبت وجود أضرار من موجات التليفون المحمول على وظائف المخ والجهاز العصبي للإنسان حيث إن الموجات المستخدمة في التليفون المحمول هي موجات الراديو . ومن المعروف أن الزيادة في تردد موجات الراديو عن حد معين يسبب تأثيراً حرارياً ؛ ولهذا فإن جميع شبكات التليفون المحمول تعمل على ترددات أقل من المسموح به لتلافي أي أضرار قد تحدث وللعلم فإن الموجات التي يتعرض لها الإنسان من هذه أبراج الموبايل أقل بكثير من التي يتعرض لها من جهاز الموبايل ولذا تنصح مجموعة الخبراء باستخدام الموبايل لحين ظهور نتائج أخرى تنافي ما قد توصلوا إليه .

أما دراسة **ديفيد بوميرايا** وفريقه العلمي في جامعة نوتنغهام البريطانية ، الذي سلط الأمواج القصيرة جداً على نوع من الديدان الصغيرة المعروفة للعلماء من الناحية الفسيولوجية والتشريحية ووجد أن الأمواج تزيد من نموها بمعدل ٥ في المائة، مقارنة بالديدان الأخرى ، وهذا يعني أن الهواتف النقالة يمكن أن تزيد من الانقسام الخلوي، وبالتالي مخاوف حدوث السرطان .

وأظهرت عدة دراسات في الآونة الأخيرة وجود معدلات تنذر بالخطر للإصابة بسرطان المخ بين بعض من مستخدمي الهواتف المحمولة . ومنها الدراسة التي أجراها **الطبيب الان بريس** رئيس قسم الفيزياء الحيوية في مركز **بريس تول** للأورام إلى مجموعة من العلماء الذين يتزايد اقتناعهم بان الإشعاع الناجم عن الهواتف المحمولة يسبب عمليات كيميائية في الجسم قد تسبب ضرراً . وقد كشف فريق من الباحثين بجامعة إيسسن أن الأشخاص الذين يستخدمون الموبايل بانتظام تتضاعف إصابتهم بسرطان العين ثلاث مرات عن غيرهم .

وتشير دراسة أسترالية حديثة قام بها كل من **الدكتور هوكينج والدكتور ويسترمان** إلى حدوث اضطرابات عصبية في أحد المرضى نتيجة لاستخدام الموبايل لفترة طويلة ؛ مما تسبب في فقدان الإحساس بصفة دائمة في الجانب الذي تعرض للموبايل .

في ألمانيا حذر مخترع رقائق الموبايل **عالم الكيمياء فرايدلهام فولنهورست** من مخاطر ترك أجهزة الموبايل مفتوحة في غرف النوم على الدماغ البشري وقال إن إبقاء تلك الأجهزة أو أية أجهزة إرسال أو استقبال فضائي في غرف النوم يسبب حالة من الأرق والقلق وتلف في الدماغ إذا استخدم علي المدى الطويل . و أكد انه توجد قيمتان لتردد الإشعاعات المنبعثة من الموبايل الأولي ٩٠٠ MHZ والثانية ١.٨ GHZ مما يعرض الجسم البشري إلي مخاطر عديدة مشيراً إلي محطات تقوية الهاتف المحمول تعادل في قوتها **الإشعاعات الناجمة عن مفاعل نووي صغير** كما إن الترددات الكهرومغناطيسية الناتجة من الموبايل أقوى من الأشعة السينية التي تخترق كافة أعضاء الجسم . وقال البروفيسور الذي اخترع رقائق الموبايل أثناء عمله في شركة سيمنس الألمانية للالكترونيات إن إشعاعات الموبايل تضرب خلايا المخ بحوالي ٢١٥ مرة كل

ثانية مما ينجم عنه ارتفاع نسبة التحول السرطاني بالجسم ٤% عن المعدل الطبيعي ويحمل العالم الألماني وهو بروفيسور في الكيمياء الصناعية أمضى ٤٥ عاما من حياته في الاختراعات التقنية ، يحمل في جيبه ذراعا صغيره من الألمنيوم ابتكرها بنفسه يستطيع بواسطتها تحديد مصادر الإشعاع في أي مكان مغلق مثل المكاتب وغرف والنوم كما انه يحدد بها اتجاه القبلة نحو الكعبة المشرفة .

□ أفاد بحث علمي أن قيام الأطفال باستخدام الموبايل لدقائق قليلة يؤدي إلى خفض وظائف العقل لديهم لمدة ساعة تقريبا . وأكدت صحيفة أفتنبوستن السويدية الصادرة في أوسلو والتي نشرت الخبر أن الاختبارات التي أجراها الباحث الألماني مايكل كليازين في مركز أبحاث التشخيص العصبي الإسباني في ماربيللا تعد الأولى من نوعها التي تظهر كيفية تفاعل عقول الأطفال مع أجهزة الموبايل . وتمكن كليازين باستخدام الماسح (السكّنر) من صناعة صور لكيفية تفاعل عقلي لصبي في الحادية عشر من عمره وفتاة في الثالثة عشر من عمرها أثناء استخدامهم للموبايل وتمت مقارنة النتائج مع نتائج اختبارات مماثلة أجريت على أشخاص بالغين وأوضحت نتائج الاختبارات أن نشاط عقل الطفل قد انخفض بشكل كبير وخصوصا في الجانب الذي يضع فيه الهاتف المحمول بعد دقائق قليلة من بداية المكالمة كما كشفت هذه الاختبارات أن نشاط العقل لدى الأطفال يكون أقل من الطبيعي في قطاعات كبيرة من المخ خلال (٥٠ دقيقة) بعد انتهاء المحادثة الهاتفية ونقلت الصحيفة عن الباحث قوله (نصيحتي لكل الآباء ألا يسمحوا لأطفالهم باستخدام الهاتف المحمول) وقال أيضاً ((ليس الأنشطة الكهربائية هي التي تتأثر لكن أيضا العمليات الحيوية الكيماوية ونحن نعلم أن عقول الأطفال التي لم تنضج بعد معرضة بشكل أكبر من عقول البالغين)) .

كيفية الوقاية من أضرار الموبايل

هذه بعض النصائح المهمة جدا لكي ننقي خطر أجهزة الموبايل وهي :-

(١) تعرف على الجهاز الذي تريد شرائه جيدا، وتأكد من مواصفاته قبل استعمال أي ميزة من ميزاته وكل ذلك قبل الشراء طبعا ولا تأخذك الألوان والأشكال التي تقدمها بعض الشركات والابتعاد عن الموبايل الغير معروف من جهة التصنيع وحصولها على الرخصة العالمية .

(٢) اجعل موضع جهاز الموبايل سهل التناول في جانبي حزام البنطرون أو بعيد عن الجسم قليلا في حقيبة اليد مثلا .

(٣) اجعل المكالمة مختصرة قدر الإمكان وأن لا تتجاوز ٣ دقائق وهو الزمن

المعروف عالميا .

٤) ابعد النقال عن رأسك لمسافة لا تقل عن ٥٠ سم لذا من الأفضل استعمال السماعات الخاصة بجهاز النقال .

٥) استخدام الأذن اليسرى دائما بدلا من اليمنى عند التحدث بالموبايل نظرا لوجود القناة السمعية فوق الأذن اليمنى والتي تتركز بها الذبذبة وتنتقل إلى الدماغ مباشرة فتسبب تهيج خلايا المخ بل وتؤثر على العصب السمعي .

٦) يفضل استخدام السماعات المرفقة مع الموبايل ليعود المشاكل المحتملة الحدوث في الأذن و القناة السمعية .

٧) عدم وضع الهاتف في جيب الصدر مقابل القلب وخصوصا المصابين بمشاكل صحية في القلب بل عدم وضعه في أي جزء يقابل الأعضاء الحساسة كالكلية والمثانة والمعدة وغيرهما لأنها تتأثر جدا بالترددات العالية ومنها الميكروويفية عند التعرض لها لفترة طويلة .

٨) يجب عدم وضع الهاتف عند الرأس (أسفل المخدة أو في رف قرب سرير النوم) بل في غرفة النوم مطلقا خلال فترة النوم وان كان مقفلا فلا ننسى أنه في حلقة اتصال بالشبكة بل يجب رفع البطارية عن الجهاز لنضمن عدم اتصاله بالشبكة .

٩) عدم استعمال الموبايل وهو موصل إلى الكهرباء أثناء شحن البطارية لأنه يسبب الصعقة الكهربائية للمستخدم أحيانا .

١٠) عدم استخدام الموبايل في محطات تعبئة الوقود عند التزود بالبنزين حصرا لأنه سريع الاشتعال فإثناء الاتصال بك قد يسبب حريق في المحطة .

١١) لا تتشاجر أو تنفعل خلال مكالمتك لأنها تزيد من ارتفاع درجة حرارة الخلايا في الجسم إضافة إلى الحرارة المتولدة من استخدام الموبايل وتسهل من الإصابة بالأشعة بشكل أسرع .

١٢) لا تحاول أن تدون ملاحظات أو تسجل أرقاما أثناء محادثتك بالنقال خلال قيادتك للسيارة حيث تفقد السيطرة قليلا على السيارة مما يسبب حدوث التصادم أو الحوادث المرورية الأخرى .

١٣) تمهل في القيادة وأنت تتكلم، وتوقف عن المكالمة عند وصولك للأماكن الخطرة كالتقاطعات أو المنعطفات أو عند المرتفعات العالية والتي تحتاج إلى تركيز .

١٤) استخدام الواقيات التي تقلل من انتشار الترددات المنبعثة من الموبايل إلى الشبكة وبالعكس .

وعموما لقد اتجهت بعض الشركات إلى تصنيع بعض الحواجز التي تمنع انطلاق ذلك الإشعاع من الجهاز إلى الفضاء . كما بدأت بعض الدول كالمملكة المتحدة (بريطانيا) وكندا وبعض الولايات في أميركا بإصدار قوانين عامة وأخرى خاصة بالتحدث أثناء قيادة المركبات بل وتمنع استخدام جهاز الموبايل في أثناء القيادة .

المصادر

- ١- كتاب الأمواج الكهرومغناطيسية – ريموند سيرويه – ترجم د. حازم فلاح سكيك / جامعة الأزهر – غزة – المركز العلمي للترجمة ٢٠٢٠ م .
- ٢- كتاب المجالات الكهرومغناطيسية – موقع الفيزياء . كوم – مكتبة الفيزياء .

دور إدارة المخاطر الاقتصادية وأثرها على مستقبل التعليم في المؤسسات التربوية من وجهة نظر القادة التربويين

The Role of Economic Risk Management and Its Impact on the Future of Education in Educational Institutions from the Point of View of Educational Leaders

Athir Husni Al Kouri

Al Bahrinia School
PHD. Educational Administration –

athirkouri@gmail.com

أثير حسني الكوري

مدرسة البحرينية الأساسية المختلطة
دكتورة إدارة تربوية – الأردن.
Jordan.

Ali Kadhem AlSandi

Work at the Ministry of the Interior
PHD. Educational Administration – Bahrain.

dr.alikadeem@gmail.com

الدكتور علي كاظم السندي

العمل في وزارة الداخلية
دكتورة إدارة تربوية – البحرين

الملخص

هدفت الدراسة التعرف إلى دور إدارة المخاطر الاقتصادية وأثرها على مستقبل التعليم في المؤسسات التربوية من وجهة نظر القادة التربويين، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي المسحي، واستخدمت الدراسة في جمع بياناتها استبانة مكونة من (١٨) فقرة، وتكونت من محورين وهما: تفعيل إدارة المخاطر، الإدارة الاقتصادية للمؤسسات التربوية، وجرى التأكد من صدقها وثباتها. وتكونت عينة الدراسة من (٦٠) مديراً ومشرفاً تم اختيارهم بالطريقة العشوائية. وأظهرت نتائج الدراسة أن دور إدارة المخاطر الاقتصادية وأثرها على مستقبل التعليم في المؤسسات التربوية من وجهة نظر مجتمع الدراسة جاءت بدرجة (متوسطة) على جميع المجالات، حيث بلغ المتوسط الحسابي (3.21)، وأن مجال "تفعيل إدارة المخاطر" كان بدرجة (متوسطة)، وبمتوسط حسابي (3.19)، وأن مجال "الإدارة الاقتصادية للمؤسسات التربوية" كان بدرجة (متوسطة)، وبمتوسط حسابي (3.23)، كما أوصى الباحثان "تبني أسلوب إدارة المخاطر لتحقيق الأمن الاقتصادي في المؤسسات التربوية مع توفير كافة الإمكانيات المادية والأدوات والوسائل التي تعمل على تطوير وتحديث البرامج والتطبيقات المعلوماتية والتقنية باستمرار.

الكلمات المفتاحية: إدارة المخاطر الاقتصادية، مستقبل التعليم، المؤسسات التربوية، القادة التربويين، محافظة إربد، الأردن.

Abstract

The study aimed to identify the role of economic risk management and its impact on the future of education in educational institutions from the point of view of educational leaders. The economic study of educational institutions, and its validity and stability were confirmed. The study sample consisted of (60) managers and supervisors who were chosen randomly. The results of the study showed that the role of economic risk management and its impact on the future of education in educational institutions from the point of view of the study community came with a (moderate) degree in all domains, as the arithmetic mean was (3.21), and that the field of "activating risk management" was at a (moderate) degree. with an arithmetic mean of (3.19), and that the field of "economic management of educational institutions" had a (moderate) degree, with a mean of (3.23). The researchers also recommended "adopting the method of risk management to achieve economic security in educational institutions while providing all material capabilities, tools and means that work to develop and update programs and informational and technical applications continuously.

Keywords: Economic Risk Management, The Future of Education, Educational Institutions, Educational Leaders, Irbid Governorate, Jordan.

مقدمة:

يشهد العالم تطوراً واسعاً في مختلف المجالات والأنشطة في ظل المتغيرات السريعة، ويظهر تأثيره جلياً في المؤسسات التربوية، فالعصر الذي نعيشه هو عصر الثورة التكنولوجية والمعرفية، والذي يعتمد بشكل كبير على الانترنت وعلى تقنيات المعلومات والاتصالات، وهنا تظهر الحاجة إلى اتباع أساليب إدارية حكيمة لإدارة القسم الاقتصادي في المؤسسات التربوية، وسوء استخدامها يؤدي إلى تعطل خدماتها وتدمير ممتلكاتها، ويظهر هنا الإحساس بانعدام الاستقرار المالي، ومن هنا تظهر أهمية تفعيل إدارة المخاطر حيث يتم التنبؤ بالمخاطر قبل حدوثها، وتفعيل الإجراءات

الاحترافية والوقائية، وينبغي على المؤسسات التربوية أن تدرك أن أجندها الرقمية ينبغي أن تكون قائمة على منهج منضبط لإدارة المخاطر والتي تسعى لحماية الموارد البشرية والمالية المرتبطة بتقنيات الاتصالات والمعلومات والبيئة التعليمية، والهدف منها الحد من الخسائر والأضرار التي تترتب في حال تحقق المخاطر والتهديدات في هدر المال وعدم الاستفادة منه لتحقيق الأهداف التربوية.

ويشير الشلاش (٢٠٠٩، ١٦٢-١٦٣) إلى المهام الأساسية للقيادة والتي تتحدد بمجموعة من المهام، وتختلف هذه المهام باختلاف نوع العاملين، فوظيفة القائد مثلاً في جماعة استبدادية تختلف عنها في جماعة ديمقراطية، وإن القائد في الغالب يقوم بالمهام التالية: كمصدر للمنهج الفكري، وكخبير ومصدر للمعرفة والخبرة، وكمبرمج للسياسة، وكمخطط للأهداف.

الدراسات السابقة:

فيما يلي استعراض للدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع هذه الدراسة، من حيث تركيزها على هدف الدراسة ومنهجيتها وأداتها، وتم تناولها حسب التسلسل الزمني من الأقدم إلى الأحدث.

- الدراسات السابقة ذات الصلة بإدارة المخاطر

هدفت دراسة سوم وسعد (Sum & Saad, 2017) التعرف إلى توضيح أهمية إدارة المخاطر في المحيط الأكاديمي وتعزيز المعرفة والفهم بشأن المخاطر في سياق التعليم العالي، كما هدفت إلى تصحيح تصورات الأشخاص حول إدارة المخاطر، وتكون مجتمع الدراسة من الجامعات الماليزية الحكومية واقتصرت عينة الدراسة على بيئة الجامعة (جامعة العلوم الإسلامية الماليزية)، حيث ساهمت في تعزيز الفهم في إدارة المخاطر، وأبرزت بأنها أداة إدارية فعالة لمساعدة الجامعات على تحقيق أهدافها الاستراتيجية، وتوصي الدراسة في التحقيق من كيفية تضمين عمليات إدارة المخاطر

في دورات الإدارة الأساسية للجامعة، وتطوير إطار إدارة المخاطر الذي يتناسب مع بيئة الجامعة.

وهدفت دراسة يوكوياما وكيكو (Yokoyama, 2018) التعرف على الكيفية التي أدت بها حالة عدم اليقين وانعدام الأمن في فترة ما بعد ٢٠٠٨ إلى إعادة تشكيل إدارة المخاطر. وتفحص الدراسة الرقابة الداخلية في سياقات نظام الجامعة الإنجليزية ونظام جامعة ولاية نيويورك (SUNY). وتم استخدام مفهوم "المخاطر" من خلال استكشاف أطروحات "مجتمع المخاطرة". وتجادل الورقة بأن حالة عدم اليقين والقلق وانعدام الثقة في أعقاب الأزمة المالية لعام ٢٠٠٨ لم تعيد تشكيل آليات إدارة المخاطر في إنجلترا ونظام جامعة ولاية نيويورك. وكانت ردود الفعل التكيفية لهذه الأنظمة الجامعية ضد الأزمة بمثابة استجابات فورية للنقص المالي، بدلاً من إصلاح آليات الرقابة الداخلية. ويشير هذا إلى أن البيئة غير المؤكدة قد تدفع الجامعات إلى وضع انعكاسي؛ ومع ذلك، ليس من الضروري إحداث تغييرات هيكلية جوهرية.

وهدفت دراسة زقزوق والسريحي (٢٠١٩). التعرف إلى كفاءات القادة ودورها الفعال في إدارات المخاطر بالمؤسسات التربوية، حيث أشار إلى أن قادة المخاطر يمتلكون مجموعة مركبة من الكفاءات ليتمكنوا مؤسساتهم من التعافي من الأزمات، فهم يملكون مجموعة مركبة من الكفاءات مثل اكتشاف الإشارات بسرعة وذكاء والسيطرة على الضرر واحتوائه، ولتحقيق ذلك لابد من وجود الكفاءات المهنية، ومن الضروري في الوقت نفسه عدم الانشغال بالتفاصيل والقدرة على التحليل وقراءة المتغيرات في بيئة العمل، والقدرة على تحديد الأولويات، وقد قامت الدراسة عبر تحليل محتوى الدراسات ذات الصلة في دراسة وثائقية للإنتاج الفكري بالوصول إلى الكفاءات والمهارات القيادية المهمة وبيئتها في الدراسة.

وهدفت دراسة العبد الرحمن (٢٠٢١) التعرف إلى إمكانية تطبيق إدارة المخاطر في الجامعات الأردنية لدى القادة الأكاديميين والإداريين، واعتمدت الدراسة على

المنهج الوصفي المسحي الجزئي، وتكونت عينة الدراسة من (٣٣١) قائداً أكاديمياً وإدارياً من قادة الجامعات الأردنية، وقد توصلت النتائج أن إمكانية تطبيق إدارة المخاطر في الجامعات الأردنية لدى القادة الأكاديميين والإداريين جاءت بدرجة (متوسطة)، وأظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) بين متوسطات تقديرات أفراد العينة تعزى لأثر الجنس في جميع المجالات باستثناء مجال تنفيذ سياسة إدارة المخاطر، وجاءت الفروق لصالح الإناث.

- الدراسات السابقة ذات الصلة بالنظام الاقتصادي للمؤسسة التربوية

هدفت دراسة غربي (٢٠٠٨) إلى الكشف عن العلاقة بين التربية والتعليم والنظام الاقتصادي، وللمدارس الفكرية المختلفة التي نظرت للعلاقة بين التربية والتنمية الاقتصادية، إضافة إلى الحاجة لتنمية الموارد البشرية وكيفية استخراج العائد في الاستثمار التربوي.

وهدفت دراسة العسيري (٢٠١٥) إلى التعرف على مفهوم استثمار رأس المال البشري في المؤسسات التعليمية، ورصد تجارب الدول العالمية التي برزت في استثمار رأس المال البشري، وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي من خلال استخدام الأسلوب الوثائقي، وأظهرت نتائج الدراسة تميز تجارب الدول العالمية التي برزت في جانب استثمار رأس المال البشري لانطلاقها من أسس علمية تكمن في التخطيط الاستراتيجي، كما دلت مؤشرات التنمية في تجارب الدول العالمية أن المسؤولية الأولى في قضية التخطيط للاستثمار تقع على القيادات العليا والمستشارين وخبراء التخطيط في الدولة، وأن للقطاع الخاص دوراً كبيراً في استثمار رأس المال البشري من خلال إتاحة الفرصة للمشاركة في تنمية المجتمع.

وهدفت دراسة القرشي والطار وشنان (٢٠٢٠) إلى تسليط الضوء على مدى إمكانية تطبيق الاستثمار التعليمي في جذب التمويل من خارج موازنة مؤسسات التعليم العالي من خلال الانتقال من الدعم المالي المركزي إلى المختلط (جزء من الميزانية

مستقلة جزئياً) حسب أنشطة التمويل، وأيضاً تمكين الجامعات من الحصول على الحرية المالية في اكتساب وإنفاق الأموال، وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي من خلال اعداد استمارة الاستبيان، وتوصلت الدراسة إلى عدم وجود إطار منهجي ضمن سياسة الدولة المالية في تنظيم عملية الاستثمار وعدم كفاية مستوى التخطيط المالي في اعداد الموازنة العامة بالنسبة للتمويل الاستثماري مما سبب نقص التمويل المستمر لبرامج الاستثمار العام، وأوصى الباحثون إلى العمل على التطوير والتغير في السياسة المالية للدولة وخاصة في مسألة الاستثمار واعداد خطة استراتيجية ضمن الموازنة العامة هدفها دعم عملية الاستثمار من انشاء صناديق استثمارية داخل جميع القطاعات الحكومية أو صناديق ضمن الإدارات المحلية للمحافظات لدعم الاستثمار هناك.

وتباينت الدراسات السابقة من حيث أهدافها والمتغيرات التي تناولتها، وتميزت هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات السابقة بأنها الدراسة الأولى في حدود علم الباحثان التي تناولت دور إدارة المخاطر الاقتصادية وأثرها على مستقبل التعليم في المؤسسات التربوية من وجهة نظر القادة التربويين، بالإضافة إلى تميزها عن غيرها من الدراسات السابقة في مجالات أداة الدراسة وعينتها، ومن هنا يمكن القول أن هناك حاجة ملحة لإجراء هذه الدراسة، وقد تم الاستفادة من الدراسات السابقة في إثراء الأدب النظري، وتطوير أداة الدراسة، والأساليب الإحصائية المتبعة، ومناقشة النتائج ومقارنتها.

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

نظراً للأدوار التي تؤديها المؤسسات التربوية في النظام التعليمي كونها حلقة الوصل بين جميع عناصر العملية التعليمية من الإداريين والهيئة التدريسية والمناهج والطلبة، فقط تطلب من القادة التربويين تنظيم الأمور، والتخطيط الذي يعتمد على استراتيجيات وأساليب تنمي وتُشجع على الاستخدام الأمثل للمال والانفاق بما يناسب

الميزانية دون الوقوع في أزمات، مما سيؤثر بشكل مباشر على أداء الطلبة، وبالتالي عدم تحقيق الأهداف التربوية بكل كفاءة وفعالية.

وبناءً على ما سبق تتمثل مشكلة الدراسة في محاولة معرفة دور إدارة المخاطر الاقتصادية وأثرها على مستقبل التعليم في المؤسسات التربوية، وذلك بالإجابة على الاسئلة الآتية:

١. ما دور إدارة المخاطر الاقتصادية وأثرها على مستقبل التعليم في المؤسسات التربوية من وجهة نظر القادة التربويين؟

٢. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة حول دور إدارة المخاطر الاقتصادية وأثرها على مستقبل التعليم في المؤسسات التربوية من وجهة نظر القادة التربويين تعزى لاختلاف متغيرات: (الجنس، والمؤهل العلمي)؟

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة التعرف إلى دور إدارة المخاطر الاقتصادية وأثرها على مستقبل التعليم في المؤسسات التربوية، والكشف عما إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات تقدير أفراد عينة الدراسة دور إدارة المخاطر الاقتصادية وأثرها على مستقبل التعليم في المؤسسات التربوية تعزى لمتغيرات الجنس، والمؤهل العلمي.

أهمية الدراسة:

نظراً لأهمية دور إدارة المخاطر الاقتصادية في المؤسسة التربوية لما له دور فعال في تنشيط العملية التعليمية وتطويرها، تأتي أهمية الدراسة الحالية من الأهمية النظرية والأهمية العملية لها على النحو الآتي:

- **الأهمية النظرية:** تتمثل بقلة الدراسات الأردنية ومجتمع دراسة جديد، إذ لم تجري -على حد علم الباحثان- أي دراسة من هذا النوع في محافظة إربد تتناول دور إدارة المخاطر الاقتصادية وأثرها على مستقبل التعليم في المؤسسات التربوية، كما يُمكن أن تبرز أهمية هذه الدراسة باستهدافها المحور الأساسي بالمنظومة التعليمية وهي من المؤسسات التربوية التي تقع على عاتقها مسؤولية اتخاذ الكثير من القرارات.

- **الأهمية العملية:** يُمكن لنتائج هذه الدراسة أن تُفيد المؤسسات التربوية من خلال تعرفها على طرق وأساليب تفعيل إدارة المخاطر لتحقيق أمن اقتصادي، وذلك من خلال توظيف النتائج والتوصيات والاقتراحات التي توصلت إليها هذه الدراسة، والتنبيه لجوانب القصور في الأداء والعمل على سد هذه الفجوات، ويُؤمل أيضاً أن تُفيد المسؤولين في وزارة التربية والتعليم على العمل لوضع التعديلات والقرارات المناسبة في بيئة تنظيمية مناسبة تشجع وتسهل وتفعّل دور إدارة المخاطر الاقتصادية لتحقيق أفضل النتائج.

التعريفات الاصطلاحية والإجرائية:

تضمنت الدراسة بعض المصطلحات التي تم تعريفها اصطلاحياً وإجرائياً كما يأتي:
إدارة المخاطر (Risk Management): "النشاطات والسياسات المتعلقة بالوصول إلى وسائل محددة في التحكم في الخطر أو التقليل من حجم الخسائر التي تترتب على ذلك وما ينتج من تلك النشاطات من تخفيض لدرجة الخطر على أن يرافق ذلك انخفاض في الكلفة اللازمة لتنفيذ مثل هذه السياسات والنشاطات" (الوادي والزعبي، ٢٠١١، ١٤)، وتعرف إجرائياً بأنها: عمليات يتم بها قياس وتقييم المخاطر وتطوير استراتيجيات وخطط لإدارتها حيث يتم تقليل آثارها السلبية.

القائد التربوي: "هو إدراك القائد أنه عضو في جماعة يرى مصالحها ويهتم بأمورها ويقدر أفرادها ويسعى لتحقيق مصالحها عن طريق التفكير والتعاون في رسم الخطط

وتوزيع المسؤوليات حسب الكفاءات والاستعدادات البشرية والإمكانات المادية المتاحة" (شريف، ٢٠١٥، ٢٠٤).

ويُعرّف الباحثان المؤسسات التربوية إجرائياً بأنها: كيان مُنظم يقوم بمجموعة من العمليات المنظمة لتحقيق الأهداف المخطط لها، ولتقديم خدماتها بإكساب المهارات المعرفية والسلوكية والأخلاقية لإعداد المتعلمين.

حدود الدراسة ومحدداتها:

اقتصرت هذه الدراسة على عينة من مُديري المدارس الثانوية والمُشرفين التربويين في محافظة إربد، للعام الدراسي (٢٠٢١ / ٢٠٢٢)، أما مُحدداتها فإنها تتحدد بمُستوى صدق الأداة وموضوعية استجابة أفراد العينة لفقرات الأداة.

مجتمع الدراسة:

تكوّن مجتمع الدراسة من مُديري المدارس الثانوية والمُشرفين التربويين في محافظة إربد الذين على رأس عملهم خلال العام الدراسي (٢٠٢١ / ٢٠٢٢) والبالغ عددهم حوالي (٤٤٦) مديراً ومُشرفاً، وتم اختيار العينة بالطريقة العشوائية.

الطريقة والإجراءات:

تضمن هذا الجزء وصفاً لمنهج الدراسة، ومجتمع الدراسة وعينتها وأداة الدراسة والإجراءات اللازمة للتحقق من صدق وثبات أداة الدراسة، والإجراءات والطرق الإحصائية التي تم استخدامها في تحليل البيانات.

منهج الدراسة:

تم استخدام المنهج الوصفي المسحي للتعرف على دور إدارة المخاطر الاقتصادية وأثرها على مستقبل التعليم في المؤسسات التربوية من وجهة نظر القادة التربويين.

عينة الدراسة ومجتمعها:

تم اختيار عينة الدراسة بالطريقة العشوائية من مجتمع الدراسة، حيث اشتمل مجتمع الدراسة على (٤٤٦) مديراً ومشرفاً، وكانت عدد الاستجابات (٦٠) من المديرين والمشرفين، حيث تم توزيع استبانة إلكترونية على أفراد عينة الدراسة، والجدول (١) يوضح التكرارات والنسب المئوية لأفراد عينة الدراسة حسب متغيراتها.

جدول (١)
توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغيراتها

المتغير	المستوى/الفئة	العدد	النسبة المئوية %
	ذكر	٣١	٥١.٦%
الجنس	انثى	٢٩	٤٨.٣%
	المجموع	٦٠	١٠٠%

يظهر الجدول (١) أن نسبة الذكور هي الأعلى بنسبة مئوية بلغت (٥١.٦%)، بينما الإناث فقد بلغت نسبتهم (٤٨.٣%).

أداة الدراسة:

لغايات تطوير أداة الدراسة تم الرجوع إلى الأدب النظري والدراسات السابقة ذات الصلة.

صدق أداة الدراسة:

للتحقق من صدق محتوى الاستبانة تم عرضها بصورتها الأصلية على مجموعة من المحكمين المتخصصين في الإدارة التربوية، واقتصاديات التعليم في الجامعات الأردنية وتم الطلب إليهم تحكيم الاستبانة من حيث مناسبتها للكشف عن دور إدارة المخاطر الاقتصادية وأثرها على مستقبل التعليم في المؤسسات التربوية من وجهة نظر القادة التربويين، ومدى وضوح الفقرات، وأي ملاحظات وتعديلات يرونها مناسبة، وقد أشار المحكمون إلى أن المقياس مناسب للكشف عن التعرف على دور

إدارة المخاطر الاقتصادية وأثرها على مستقبل التعليم في المؤسسات التربوية من وجهة نظر القادة التربويين، وتم تقديم ملاحظات وتعديلات طفيفة على الاستبانة، وتم الأخذ بها.

ثبات أداة الدراسة:

للتحقق من ثبات اختبار التدوير العقلي (ثبات الاستقرار) تم استخدام طريقة الاختبار وإعادة الاختبار (Test- Retest) من خلال تطبيقه على عينة استطلاعية من خارج عينة الدراسة قوامها (٣) من مُديري المدارس الثانوية والمُشرفين التربويين في محافظة إربد المملكة الأردنية الهاشمية، وتم إعادة التطبيق على نفس العينة بعد فاصل زمني مدته أسبوعان من التطبيق الأول، وباستخدام معامل ارتباط بيرسون تم التحقق من ثبات الاختبار (ثبات الاستقرار)، حيث بلغ (٠.٨٤)، كما تم استخدام معادلة كرونباخ ألفا للتحقق من ثبات (الاتساق الداخلي) للاختبار، حيث بلغ (٠.٨٢).

إجراءات الدراسة:

تم تحديد مشكلة الدراسة ووضع مخطط لها، وإعداد أداة الدراسة، والتحقق من صدقها وثباتها، ثم توزيع الاستبانات على جميع أفراد عينة الدراسة ثم جمعها بعد فترة من الزمن وتفريغها وإدخالها إلى الحاسوب باستخدام برنامج (SPSS) لمعالجتها إحصائياً، وإجراء التحليلات الإحصائية المناسبة ثم استخراج النتائج وتفسيرها، وتقديم التوصيات الملائمة في ضوء النتائج.

المعالجة الإحصائية:

لأجل احتساب الدرجة الكلية للأداة، تم وضع خمسة بدائل يختار المستجيب أحد هذه البدائل التي تعبر عن رأيه، وأعطيت الدرجات (٥، ٤، ٣، ٢، ١) للبدايل الخمسة على التوالي للفقرات، إذ أعطيت الدرجة (٥) على البديل مرتفع جداً، والدرجة (٤) للبديل مرتفع، وأعطيت الدرجة (٣) على البديل متوسط، وأعطيت الدرجة (٢) على

البديل قليلة، وأعطيت الدرجة (١) على البديل قليلة جداً، كما تم اعتماد التدرج الثلاثي لأغراض تفسير النتائج وهو (بدرجة كبيرة، متوسطة، منخفضة)، وللحكم على مستوى المتوسطات الحسابية للفقرات والمجالات والأداة، اعتمد المعيار الإحصائي باستخدام المعادلة الآتية:

مدى الفئة = (أعلى قيمة - أدنى قيمة) مقسوماً على عدد الخيارات

طول الفئة = ١-٥ = ٤ ÷ ٣ = ١.٣٣ وبذلك يصبح معيار الحكم على النحو الآتي:

جدول (٢)

المعيار الإحصائي لتحديد دور إدارة المخاطر الاقتصادية وأثرها على مستقبل التعليم في المؤسسات التربوية من وجهة نظر القادة التربويين

الدرجة	المتوسط الحسابي
منخفض	من 1.00 - 2.33
متوسطة	من 2.34 - 3.67
كبيرة	من 3.68 - 5.00

نتائج الدراسة ومناقشتها:

تضمن هذا الجزء عرضاً للنتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة من خلال إجابة أفراد العينة على أسئلة الدراسة، وعلى النحو الآتي:

النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الأول: ما دور إدارة المخاطر الاقتصادية وأثرها على مستقبل التعليم في المؤسسات التربوية من وجهة نظر القادة التربويين؟ للإجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرُتب، ودرجات الفقرة لكل فقرة على حده ثم الدرجة الكلية لكل مجال من مجالات الاستبانة، والجدول (٣) يوضح النتائج المتعلقة بذلك.

جدول (٣)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدور إدارة المخاطر الاقتصادية وأثرها على مستقبل التعليم في المؤسسات التربوية من وجهة نظر القادة التربويين

الترتيب	المجال	المجال	المتوسط الحسابي * الانحراف المعياري	الدرجة
2	المجال الأول	تفعيل إدارة المخاطر	3.19	متوسطة
1	المجال الثاني	الإدارة الاقتصادية للمؤسسات التربوية	3.23	متوسطة
		الدرجة الكلية	3.21	متوسطة

يبين الجدول (٣) أن وجاء "المجال الثاني: الإدارة الاقتصادية للمؤسسات التربوية" قد جاء بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.23) وانحراف معياري (٠.٨٧) وبدرجة (متوسطة)، وجاء "المجال الأول: تفعيل إدارة المخاطر" في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (3.19) وانحراف معياري (٠.٨٤) وبدرجة (متوسطة)، وقد بلغ المتوسط الحسابي لدور إدارة المخاطر الاقتصادية وأثرها على مستقبل التعليم في المؤسسات التربوية من وجهة نظر القادة التربويين ككل (٣.٢١) وانحراف معياري (٠.٨٥) وبدرجة (متوسطة).

وقد يعزى ذلك إلى قلة امتلاك المؤسسات التربوية لأنظمة وخطط عالية المستوى لتفعيل إدارة المخاطر الاقتصادية لتحقيق الأمن والاستقرار الاقتصادي، وقد يعزى ذلك أيضاً إلى قلة توفر نظام شبكات أمن لتبادل المعلومات الإدارية ولتطبيق الإجراءات الإدارية داخل أنظمة المعلومات الإدارية بالمؤسسات التربوية، وتتفق هذه النتائج مع نتائج دراسة العبد الرحمن (٢٠٢١) والتي أظهرت أن إمكانية تطبيق إدارة المخاطر في الجامعات الأردنية لدى القادة الأكاديميين والإداريين.

كما تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة على كل فقرة من فقرات كل مجال من مجالات لدور إدارة المخاطر الاقتصادية وأثرها على مستقبل التعليم في المؤسسات التربوية من وجهة نظر القادة التربويين، وفيما يلي عرض لذلك:

المجال الأول: تفعيل إدارة المخاطر

تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات عينة الدراسة على فقرات مجال تفعيل إدارة المخاطر، حيث كانت كما هي موضحة في الجدول (٤).

جدول (٤)
المتوسطات الحسابية مرتبة تنازلياً والانحرافات المعيارية المتعلقة بمجال تفعيل إدارة المخاطر

رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
٣	تقوم المؤسسات التربوية بالإفصاح عن المخاطر المتوقع حدوثها.	3.35	.892	متوسطة
٢	يوجد نماذج عملية لتفعيل إدارة المخاطر.	3.24	.886	متوسطة
١	يوجد تأثير على العملية التربوية نتيجة تفعيل إدارة المخاطر.	3.20	.975	متوسطة
٤	يؤدي تفعيل إدارة المخاطر إلى توفير جو تربوي آمن.	3.19	.955	متوسطة
٩	تتحمل المؤسسات التربوية تفعيل إدارة المخاطر.	3.18	1.120	متوسطة
٦	يبحث أعضاء هيئة التدريس على ثقافة التعاون في تفعيل إدارة المخاطر.	3.17	1.028	متوسطة
٧	يؤدي تفعيل إدارة المخاطر إلى اتخاذ قرارات سليمة.	3.14	1.043	متوسطة
٨	يوجد آثار ايجابية لتفعيل إدارة المخاطر بكل شفافية.	3.13	.993	متوسطة
٥	عقد دورات تدريبية للاطلاع على اخر المستجدات في تفعيل إدارة المخاطر.	3.10	.941	متوسطة

المتوسط العام	3.19	.842	متوسطة
---------------	------	------	--------

يلاحظ من الجدول (٤) أن المتوسطات الحسابية لفقرات المجال تراوحت بين (٣.٣٥) و(٣.١٠)، بدرجة (متوسطة). حيث جاءت الفقرة (٣) التي نصت على "تقوم المؤسسات التربوية بالإفصاح عن المخاطر المتوقع حدوثها." في الترتيب الأول، بمتوسط حسابي (٣.٣٥) وبانحراف معياري (٠.٨٩) وبدرجة (متوسطة)، في حين جاءت الفقرة (٥) التي نصت على " عقد دورات تدريبية للاطلاع على اخر المستجدات في تفعيل إدارة المخاطر." في الترتيب الأخير، بمتوسط حسابي (٣.١٠) وبانحراف معياري (٠.٩٤)، وبدرجة (متوسطة)، وقد بلغ المتوسط الحسابي لمجال تفعيل إدارة المخاطر (3.19) وانحراف معياري (0.84) وبدرجة (متوسطة)، وقد يعزى ذلك إلى تدني مستوى الخبرة لدى الموظفين وضعف التعاون والتواصل بين الموظفين والمعلومات لتفعيل إدارة المخاطر في المؤسسات التربوية.

المجال الثاني: الإدارة الاقتصادية للمؤسسات التربوية

تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مجال الإدارة الاقتصادية للمؤسسات التربوية وكانت النتائج كما في الجدول (٥):

جدول (٥)

المتوسطات الحسابية مرتبة تنازلياً والانحرافات المعيارية المتعلقة بمجال الإدارة الاقتصادية للمؤسسات التربوية

رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
١٨	توفير المخصصات المالية لتحقيق إدارة اقتصادية ناجحة.	3.53	.951	متوسطة
١٥	تخصيص ميزانية لتطوير وتحديث البرامج والتطبيقات المعلوماتية والتقنية باستمرار.	3.44	.909	متوسطة

عدد خاص لوقائع الندوة العلمية السنوية لقسم الدراسات الاقتصادية في مركز المستنصرية
للدراسات العربية والدولية للعام ٢٠٢٣

١٠	تدعم الإدارة الاقتصادية الاستثمار التعليمي للاستغلال الأمثل للموارد المالية	3.21	.944	متوسطة
١٢	يحقق الاستثمار التعليمي عائد مناسب يساعد على استمرارية الوحدة الاقتصادية في تحقيق الأهداف المرغوب تحقيقها.	3.19	1.011	متوسطة
١١	تساعد الإدارة الاقتصادية الاستثمار التعليمي لتحقيق مكاسب يتوقع الحصول عليها في المستقبل القريب .	3.16	.985	متوسطة
١٤	تساهم إدارة المؤسسات التربوية للأمور الاقتصادية بشكل متقن من تخفيف العبء المالي على الموازنة .	3.16	1.046	متوسطة
١٣	يعد التمويل الاقتصادي من أهم القرارات التي يجب أن تتخذها المؤسسات التربوية للمحافظة على سيولة الوحدات الاقتصادية.	3.15	1.001	متوسطة
١٤	تمثل العملية الاقتصادية الشريان الحيوي والتي تمد المؤسسات التربوية بالأموال اللازمة لتوفير المستلزمات.	٣.١٤	.845	متوسطة
١٦	توفر الإدارة الاقتصادية الدعم المالي اللازم لدعم المشاريع التربوية .	٣.١١	1.458	متوسطة
المتوسط العام		٣.٢٣	.872	متوسطة

يلاحظ من الجدول (٥) أن المتوسطات الحسابية لفقرات المجال تراوحت بين (٣.٥٣) و(٣.١١)، بدرجة (متوسطة). حيث جاءت الفقرة (1٨) التي نصت على "توفير المخصصات المالية لتحقيق إدارة اقتصادية ناجحة." في الترتيب الأول، بمتوسط حسابي (٣.٥٣) وبانحراف معياري (٠.95) وبدرجة (متوسطة)، في حين جاءت الفقرة (١٦) التي نصت على "توفر الإدارة الاقتصادية الدعم المالي اللازم لدعم المشاريع التربوية." في الترتيب الأخير، بمتوسط حسابي (٣.١١) وبانحراف معياري (١.٤٥)، وبدرجة (متوسطة)، وقد بلغ المتوسط الحسابي لمجال الإدارة الاقتصادية للمؤسسات التربوية (٣.٢٣) وانحراف معياري (٠.87) وبدرجة

(متوسطة)، وقد يعزى ذلك إلى قلة الاهتمام بالإدارة الاقتصادية حيث تعتبر الشريان الحيوي والتي تمد المؤسسات التربوية بالأموال اللازمة لتوفير المستلزمات ولتطوير وتحديث مرافقها.

ثانياً: النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) في استجابات في دور إدارة المخاطر الاقتصادية وأثرها على مستقبل التعليم في المؤسسات التربوية من وجهة نظر القادة التربويين تعزى لمتغير (الجنس، والمؤهل العلمي)؟

للإجابة عن هذا السؤال، تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد العينة على محاور دور إدارة المخاطر الاقتصادية وأثرها على مستقبل التعليم في المؤسسات التربوية من وجهة نظر القادة التربويين تعزى لمتغير الجنس، حيث كانت كما هي موضحة في الجدول (6).

جدول (6)

نتائج اختبار (ت) للدلالة للفروق بين متوسط استجابات أفراد عينة الدراسة فتعزى لمتغير الجنس

الجنس	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	القيمة الاحتمالية (sig)
ذكر	3.91	.571	٠.٨٠٤	0.276
انثى	3.82	.675		

يلاحظ من جدول (6) أن القيمة الاحتمالية (sig) المقابلة لاختبار (t) تساوي (٠.٢٧٦) وهي أعلى من مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$)، وبذلك يمكن استنتاج أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة حول دور إدارة المخاطر الاقتصادية وأثرها على مستقبل التعليم في المؤسسات التربوية من وجهة نظر القادة التربويين تعزى لمتغير الجنس (ذكر، أنثى)، وقد يعزى ذلك إلى تشابه الظروف للذكور والإناث من حيث الأعمال الروتينية المطلوبة منهم.

جدول (7)

تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لدور إدارة المخاطر الاقتصادية وأثرها على مستقبل التعليم في المؤسسات التربوية من وجهة نظر القادة التربويين تبعاً لمتغير المؤهل العلمي

المتغير	المستوى	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	F	الدلالة الإحصائية
المؤهل العلمي	بكالوريوس	3.87	.620	٠.٧٨٢	٠.٤٥٠
	ماجستير	3.74	.531		
	دكتوراة	4.27	.203		

يلاحظ من جدول (7) أن القيمة الاحتمالية (sig) المقابلة لاختبار (F) تساوي (0.450) وهي أعلى من مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$)، وبذلك يمكن استنتاج أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة حول دور إدارة المخاطر الاقتصادية وأثرها على مستقبل التعليم في المؤسسات التربوية من وجهة نظر القادة التربويين تبعاً لمتغير المؤهل العلمي (بكالوريوس، ماجستير، دكتوراة).

وقد يعزى ذلك بسبب أن البيئة المحيطة واحده وهي المجتمع المحلي، وجميع عينة الدراسة يعانون من ظروف وممارسات مشابهة، ويتعرضون إلى نفس الخبرات النفسية والمعرفية والاجتماعية ولا تميز بين حملة المؤهلات.

التوصيات:

- في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة يوصي الباحثان بما يلي:
- تبني أسلوب إدارة المخاطر لتحقيق الأمن الاقتصادي في المؤسسات التربوية مع توفير كافة الإمكانيات المادية والأدوات والوسائل التي تعمل على تطوير وتحديث البرامج والتطبيقات المعلوماتية والتقنية باستمرار.
 - عقد دورات تدريبية للاطلاع على آخر المستجدات في تفعيل إدارة المخاطر الاقتصادية.

المصادر والمراجع

أولاً: المراجع العربية:

زقزوق، حازم مصطفى، والسريحي، حسن بن عواد. (٢٠١٩). التّعرف إلى كفاءات القادة ودورها الفعال في إدارات المخاطر بالمؤسسات. مجلة دراسات المعلومات، (٢٣)، ١١٥-١٣١.

شريف، السيد عبد القادر. (٢٠١٥). إدارة رياض الأطفال وتطبيقاتها. عمان، الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.

الشلاش، عبد الرحمن سليمان. (٢٠٠٩). القيادة التربوية. الرياض، المملكة العربية السعودية: مكتبة الرشد.

العبد الرحمن، أسماء. (٢٠٢١). إمكانية تطبيق إدارة المخاطر في الجامعات الأردنية من وجهة نظر القادة الأكاديميين والإداريين. مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية، ٢٩ (١)، ٤٢٠-٤٤٣.

العسيري، خالد. (٢٠١٥). استثمار رأس المال البشري في المؤسسات التعليمية على ضوء فلسفة القيادة التحويلية. المؤتمر الثاني لمعهد الإدارة العامة والتنمية الإدارية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ٩٥٧-١٠٢٤.

غربي، صباح. (٢٠٠٨). الاستثمار في التعليم ونظرياته. مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، (٢).

القريشي، اسعد، والطار، حيدر وشنان، رشيد. (٢٠٢٠). دور تطبيق الاستثمار التعليمي وأثره في جذب التمويل الخارجي وزيادة فاعلية الموازنة لمؤسسات التعليم العالي، مجلة كلية مدينة العلم، ١٢ (١)، ٨-٣٠.

الوادي، محمود، والزعبي، علي. (٢٠١١). مستلزمات إدارة الجودة الشاملة كأداة
لتحقيق الميزة التنافسية في الجامعات الأردنية – دراسة تحليلية. ورقة بحثية
مقدمة لمؤتمر جامعة الزرقاء الدوري، ١٥-١٧، مارس ٢٠١١.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

Sum, M. & Saad, M. (2017, December, 5-6). *Risk Management in Universities*. Paper Presented at 3rd International Conference on Qalb Guided Leadership in Education Institutions International cater, Kept, Nilai Negeri Sembilan Malaysia.

Yoko Y. (2018). The Risk of Risk Management in the Universities: Anew Way to Understand Quality in University Management. *Journal*, (55), 16.

دور الوعي الاستراتيجي للقيادة في إدارة الازمة التنظيمية - بحث تحليلي في مقر وزارة المالية العراقية

اعداد الباحث / علي طاهر كاظم العبيدي

المستخلص

يهدف البحث الحالي إلى التعرف على تأثير الوعي الاستراتيجي بأبعاده (التأمل، التفكير النظمي، التوجه نحو التعلم، اعادة الصياغة) في إدارة الازمة التنظيمية بأبعادهما (ما قبل الازمة، الاستجابة للازمة، ما بعد الازمة)، وقد تم تطبيق البحث في وزارة المالية العراقية، ولغرض قياس التأثير والارتباط بين متغيري البحث، تم تصميم استبانة من محورين، المحور الاول يوضح المتغيرات الديموغرافية لعينة البحث، والمحور الثاني يتناول فقرات الاسئلة حول ابعاد متغيري البحث، وقد تم اختيار عينة قصدية مؤلفة من (٤٦) فرد موزعين في المستويات الادارية الوسطى، ومن أجل تحليل الاستبانة تم اعتماد برنامجي (AMOS V.25) و (SPSS V.25)، وتم استعمال الادوات الاحصائية المتمثلة بـ(النسبة المئوية، المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري، معامل الاختلاف، معامل الارتباط البسيط، تحليل الانحدار الخطي البسيط والتحليل العاملي التوكيدي)، وكانت نسبة استرجاع الاستبانات الموزعة بلغت (١٠٠%) كون الباحث اجرى مقابلات شخصية مع العينة المبحوثة ووضح لهم طبيعة وأهمية متغيري البحث.

الكلمات المفتاحية : الوعي الاستراتيجي، ادارة الازمات،

المقدمة

الوعي الاستراتيجي ليس مفهوماً حديثاً نسبياً، إلا أنه قد تم تجاهله من قبل العديد من المنظمات ورجال الاعمال، فالوعي الاستراتيجي يُعد أحد أكثر المبادئ المقبولة لتجاوز الأعمال التقليدية، والأهم من ذلك، فإن الوعي الاستراتيجي يتعدى جميع نماذج التفكير التقليدية خصوصاً لدى القادة والمدراء، فهو يشكل ميزة تنافسية من خلال ما يحققه من ازدهار ورخاء ومعرفة بمجاهيل واحتمالات المستقبل، انطلاقاً من مضامين الحاضر، فالمنظمات التي لا تمتلك مفكرين سواء قادة او موظفين ذوي خبرة يمتازون بأسلوب ووعي استراتيجي، وعلى الرغم من حدوث الأزمات منذ القدم إلا أنها وفي الوقت الحالي اكتسبت صفات جديدة لم تكن موجودة سابقاً، فأصبحت بصورة مختلفة عما سبق

وبسبب الأوضاع والظروف، فضلا عن تزايدها وتكاثفها وتشعب عواملها ومكوناتها نتيجة لذلك أصبحت القرارات الفردية غير ملائمة وباتت إدارة الأزمات إدارة جماعية تقوم على اساس الوعي الاستراتيجي للقيادة والرؤية المتكاملة التي يمتلكونها، وهذا يتطلب مهارة وقدرة ومعرفة من أجل اتخاذ قرار يحد من الأزمة ويساعد على وضع الحلول المناسبة لأي كارثة أو أزمة مستقبلية.

المبحث الأول منهجية البحث

أولاً : مشكلة البحث

شهدت بيئة الاعمال بعد منتصف تسعينات القرن الماضي تحولاً في منهجها ومساراتها وطريقة صياغة استراتيجياتها واساليب تنفيذها، ويكمن هذا التحول في تبني مناهج واساليب إدارية من شأنها أن تمكن المنظمة من البقاء والاستمرار في مواكبة أعمالها في ظل التعقيدات والتغيرات البيئية المتزايدة. وبما أن الوعي الاستراتيجي في المنظمات يمثل عملية فكرية وشعورية وبدنية تسهم في رفع مستوى الأداء وانخفاضه وفقاً لمستوى الوعي الذي يمتلكه الأفراد، سواء العاملين في الإدارة العليا أو الإدارات الوسطى بما يمكنهم من اتخاذ القرارات المناسبة التي تتماشى مع المتغيرات البيئية، ويعد ضرورة حتمية للمنظمات إذا ما ارادت مواكبة التغيرات البيئية وتحقيق الاستفادة في مزاولة اعمالها، ويعدّ الوعي الاستراتيجي واحداً من المظاهر المهارية المهمة التي يمارسها القادة لمواجهة الأزمات التي قد تعصف بالمنظمات دون سابق انذار، خصوصاً المنظمات التي تنقصها الخبرة والمعرفة المتراكمة، إلا أن مشكلة الوعي الاستراتيجي كمظهر واقعي له العديد من المردودات السلبية أهمها أن المنظمة تتجاهل خبرتها ومعرفتها المتراكمة في اتخاذ القرارات السريعة والارتجالية وفقاً لخبراتها المتراكمة لمواجهة الازمات التي تعصف بها، ومن هنا برزت مشكلة البحث التي سوف يتم التحري عنها في منظمة حيوية لها تأثير مباشر وغير مباشر على جميع مؤسسات الدولة والاقتصاد الوطني عموماً الا وهي وزارة المالية العراقية.

ثانياً : أهمية البحث

يتناول البحث الحالي مواضيع مهمة ومؤثرة بات تأثيرها واضح المعالم، وتتجلى أهميته الحالية من خلال تناول الربط بين متغيرين يتصفان بالعوامل اللاتقليدية وهما (الوعي الاستراتيجي ، إدارة الازمة) إذ أن كليهما يعد من الموضوعات الحديثة التي تجمع بين مفاهيم وتطبيقات كل من (الاستراتيجية ، إدارة الازمات) استناداً إلى

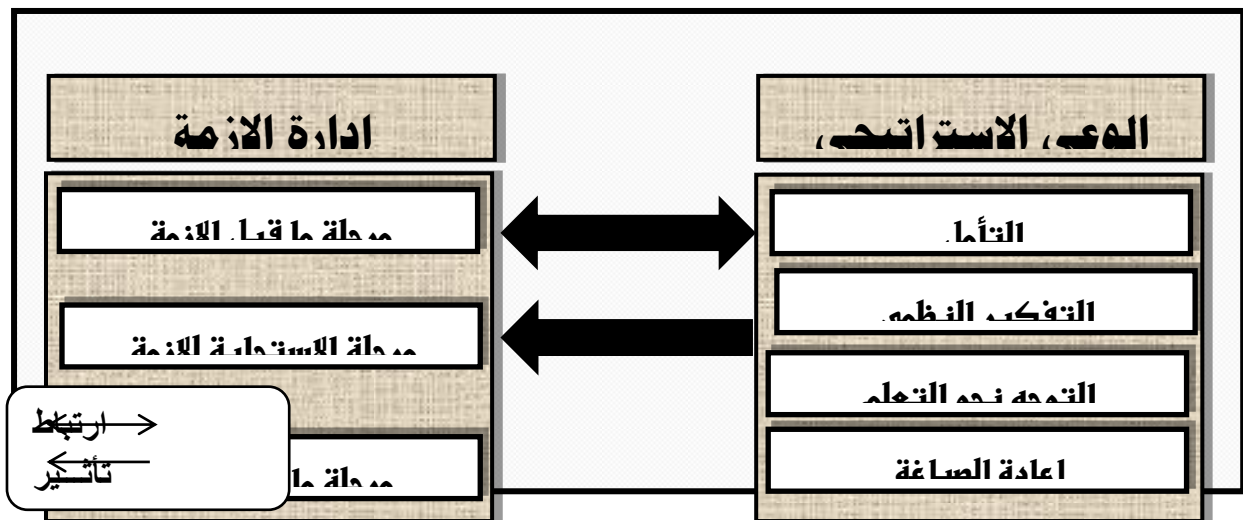
متطلبات الظروف البيئية الحالية التي تتسم بالتغير المستمر ودينامية التحولات والظروف المحيطة بالمنظمات.

فضلاً عن أهمية الشريحة المستهدفة المتركزة في الادارات الوسطى لوزارة المالية والمتمثلة بـ(مدراء الاقسام ومسؤولي الشعب)، الذين تتطلب مشاركتهم بتقدير مجمل الظروف العامة التي تواجه الامور المالية في الدولة وتقديم المقترحات والمعالجات اللازمة الى الادارة العليا في الوزارة، كما انهم الاكثر قدرة على تحديد وتشخيص مدى اعتماد قيادات الوزارة على الوعي الاستراتيجي للقيادة ودورها في مواجهة الازمة والتصدي لها وفقاً لأساليب وخطط حديثة.

ثالثاً : أهداف البحث

١. تحديد مستوى امتلاك القادة والادارات الوسطى في وزارة المالية العراقية مجتمع البحث للوعي الاستراتيجي.
٢. مدى امتلاك القيادات العليا والادارات الوسطى في الوزارة القدرة على إدارة الازمات.
٣. محاولة توجيه نظر القيادات العليا والادارات الوسطى في الوزارة الى دراسة مراحل الازمة وكيفية ادارتها والاستفادة من حدوثها.
٤. اختبار علاقة الارتباط بين الوعي الاستراتيجي إدارة الازمة.
٥. تحديد مدى تأثير الوعي الاستراتيجي في إدارة الازمة.

رابعاً : المخطط الفرضي للبحث



الفرضية الرئيسية الأولى : توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين الوعي الاستراتيجي وإدارة الازمة، وينبثق عنها الفرضيات الفرعية الآتية :
الفرضية الفرعية الأولى : توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية ما بين بعد التأمل وإدارة الازمة.

الفرضية الفرعية الثانية : توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية ما بين بعد التفكير النظمي وإدارة الازمة.

الفرضية الفرعية الثالثة : توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية ما بين بعد التوجه نحو التعلم وإدارة الازمة.

الفرضية الفرعية الرابعة : توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية ما بين بعد اعادة الصياغة وإدارة الازمة.

الفرضية الرئيسية الثانية : يوجد تأثير ذو دلالة احصائية بين الوعي الاستراتيجي والارتجال التنظيمي، وينبثق عنها الفرضيات الفرعية الآتية :

الفرضية الفرعية الأولى : يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية ما بين التأمل وإدارة الازمة.

الفرضية الفرعية الثانية : يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية ما بين بعد التفكير وإدارة الازمة.

الفرضية الفرعية الثالثة : يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية ما بين بعد التوجه نحو التعلم وإدارة الازمة.

الفرضية الفرعية الرابعة : يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية ما بين بعد اعادة وإدارة الازمة.

سادساً : منهج البحث

يشكل المنهج المتبع انعكاساً لأفكار الباحث نتيجة لإدراكه بالمشكلة ومحاولته إيجاد الحلول لها، إذ يعد تصميمها يمكن من خلاله وضع الخطط لجمع المعلومات التي تجعل البحث يظهر بطريقة مبسطة ومترابطة، ولغرض الإيفاء بمتطلبات الدراسة الحالي وتحقيق الأهداف المرجوة منه فقد تم اعتماد أسلوب المنهج الوصفي التحليلي لتحديد المشكلة وتأطير ابعادها من خلال استبانة ضمت متغيرات الدراسة.

سابعاً : حدود البحث

- ١- الحدود المكانية : وزارة المالية العراقية – مقر الوزارة.
- ٢- الحدود الزمانية : تتمثل الحدود الزمانية بالمدة التي تبدأ من تاريخ توزيع استمارة الاستبيان على مجتمع البحث واسترجاعها وتفرغ البيانات والمتمثل الى مرحلة انجازها.

تاسعاً : مجتمع وعينة البحث

تمثل وزارة المالية العراقية مجتمع البحث كونها احد الوزارات المهمة التي ترتبط بتقديم الخدمات للمواطنين إذ بلغ عدد مجتمع البحث فيها (١٠٠) فرداً من المسؤولين في القيادات العليا والادارات الوسطى، عدد مدراء الاقسام (٥٤)، عدد مسؤولي الشعب (٣٨)، عدد المدراء العامين مع الوزير والوكيل (٨)، وتم اختيار عينة بلغ عددها

(٤٦) شخصاً لتمثل الادارات الوسطى للتحري عن آرائهم بشأن مدى وجود الوعي الاستراتيجي والقدرة على ادارة الازمات في الوزارة.

عاشراً : المقاييس المعتمدة في البحث

يوضح الجدول (١) المقاييس المعتمدة في البحث الحالي، وكما يأتي :

الجدول (١) المقاييس المعتمدة في البحث

ت	المتغيرات	الابعاد	عدد الفقرات	مقياس الابعاد
	الوعي الاستراتيجي	التأمل	٥	(Turkay et al., 2012)
		التفكير النظمي	٥	
		التوجه نحو التعلم	٥	
		اعادة الصياغة	٥	
	إدارة الازمة	مرحلة ما قبل الازمة	٤	(Bakos, 2018)
		مرحلة الاستجابة للازمة	٤	
		مرحلة ما بعد الازمة	٤	

المصدر : من اعداد الباحث.

المبحث الثاني الجانب النظري

أولاً : الوعي الاستراتيجي

١. مفهوم الوعي الاستراتيجي

يرتبط الوعي بالذكاء من حيث ماورد في التفسيرات اللغوية ومن حيث المنطق ويشير الباحثون في مجال التعلم أن زيادة الوعي لدى الافراد تحفز استراتيجيات الذكاء لديهم، كما يؤكد (Chamot's, 2005) بأن هنالك نوعين من التعلم، الأول مبني على مهارات اللغة ومميزاتها والثاني أوعي المبني على المعرفة، الذي يشار اليه بالوعي الاستراتيجي أو الوعي المبني على فهم الافراد لكيفية تطبيق الاستراتيجيات الخاصة، فضلاً عن كيفية التعامل مع الامور (22 : Alzahrani, 2017)، وفي سياق متصل تم تشبيه الاشخاص الذين يملكون الوعي الاستراتيجي من قبل (Fehr&Huck, 1 : 2013) بأنهم يلعبون لعبة، أي أنهم يدركون جيداً أن التفكير في كيفية لعب أي لعبة

يتطلب معرفة كيف يفكر اللاعب المقابل، وهذا يعكس قدرة الفرد على توقع النتيجة بشكل مسبق. أي أن الوعي الاستراتيجي يتطلب فهماً كاملاً للقواعد. ويشير الوعي الاستراتيجي إلى مدى امتلاك الافراد وعياً بالاولويات الاستراتيجية للمنظمة، فضلاً عن ماهية الاستراتيجية التي يجب أن تمتلكها المنظمة (Davis et al., 2011 : 324)، وتماشياً مع ما سبق يشير الوعي الاستراتيجي حسب رأي كلاً من (Al-Shammari et al., 2021 : 561) إلى الدرجة التي يمكن عندها إدراك عملية إزالة القيود، مع مراعاة الاستراتيجيات التنظيمية، والتوافق مع الإدارة العليا وأعضاء لجنة التخطيط الاستراتيجي بالمنظمة والمدير التنفيذي. عندما لا يتوافق تصور الإستراتيجية التنظيمية مع ما تمتلكه الإدارة العليا ، فإن هذا يعني أن عملية إزالة القيود التنظيمية لها مستوى وعي استراتيجي أقل، ويجعل الوعي الاستراتيجي الافراد قادرين على إدراك الجوانب الإستراتيجية للمواقف التي يواجهونها، ويمكنهم من استخدام هذه المعرفة قصدياً لتحسين القدرة على مواجهة أي مشكلة أو أزمة يتعرضون لها، وذلك من خلال التفكير بطريقة منظمة، كما أن الوعي الاستراتيجي يجعل من الممكن تجسيد المكونات الاستراتيجية للموقف والتحقيق فيها من أجل تطبيق التدابير المناسبة للحفاظ على المعرفة أو تحسينها (Artman et al., 2011 : 3).

ويرى (Young, 2019 : 2) أن الوعي الاستراتيجي هو المهارة التي تمكن الافراد من تمييز الخيارات الناشئة أمامهم، وتجنب المخاطر الكامنة في بيئة دينامية، اضافة إلى أن الوعي الاستراتيجي يمكنهم من اتخاذ قرار بشأن الخطوة القادمة بشكل حكيم ومنطقي، كما انه يمكن إدارة المنظمة من إعادة هيكلة الأعمال والتطلع للمستقبل حول طبيعة الاعمال التي ينبغي على المنظمة ممارستها من أجل تحقيق أكبر فائدة ممكنة. إما (Faesil&ali, 2021 : 116) يشير للوعي الاستراتيجي بأنه الدرجة التي تكون فيها تصورات الافراد طريقة مستخدمة في انشاء آلية ترسيم حدود المنظمة من حيث نطاق أعمالها وطريقة توزيع منتجاتها على خدمة العملاء.

ويعرف الباحث الوعي الاستراتيجي بأنه أسلوب للتفكير يمتاز بالرقي والانفتاح يمكن الافراد من الاحاطة بالامور التنظيمية بصورة أبعد مما يرى الاخرين (درجة تصور تتعدى الحدود)، استناداً الى القدرة على استشراف المستقبل والمفاضلة بين البدائل المتاحة وتحديد البديل الافضل ومسارات تحقيق الاهداف الاستراتيجية للمنظمة وايجاد فرص التغيير الممكنة.

٢. أبعاد الوعي الاستراتيجي

أ. التأمل

يعد التأمل بمثابة القدرة على تطبيق المعرفة على المواقف والحقائق الجديدة، والتأمل عنصر حيوي في جميع أنواع التعلم، ويعد ظاهرة ذات أوجه متعددة تنتج تأثيرات كبيرة، ويعد التأمل أمر حاسم لخلق التوليف الشخصي، والتكامل واكتساب المعرفة، والتحقق من صحة المعرفة الشخصية، وحالة عاطفية جديدة، والقرار للأنخراط في نشاط جديد (Turkay et al., 2012 : 9190).

وقد ناقش الباحثون التأمل من وجهات نظر مختلفة لأغراض مختلفة، ويعد التأمل هو مفتاح الافراد لتحويل التجربة الملموسة إلى مفاهيم مجردة، ويعد التأمل ضرورياً للأفراد لاعادة النظر في المهارات والمعارف التي يمتلكونها من أجل تحسينها، وبالتالي يصبحون بارعين في إدراك أنهم ماهرين ويبيّنون مهارتهم التي تؤثر على إدارة المنظمة (Chang, 2019 : 95).

بناءً على ما تقدم يرى الباحث ان التأمل يحتاج الى جهد ذهني وادراك عقلي لتحفيز الوعي الداخلي للفرد فيتأمل الانسان من خلال تجسيد صورة ذهنية أي خلق صورة في العقل لشيء معين ومن ثم التركيز عليه لجعل هذه الصورة مرئية أمام العين .

ب. التفكير النظمي

يعد مصطلح التفكير النظمي من المصطلحات الحديثة، حيث ظهر في القرن العشرين، ويرجع سبب ظهوره إلى اعتقاد كان سائداً بأن العالم نظامي ، ما يعني أن الظواهر تُفهم على أنها خاصة ناشئة لكل أمرين مترابطين ببعضهم البعض، فالظهور والترابط هما الأفكار الأساسية للتفكير النظمي (Flood, 2010 : 269).

وقد أدت دراسة حياة العمل في المنظمات إلى ملاحظة العديد من العمليات التفاعلية التي لها دور داخل وخارج المنظمة، وأن تلك العمليات وطريقة ملاحظتها يعد شكل من أشكال التفكير النظمي (Papero et al., 2018 : 2). وينظر للتفكير النظمي على أنه استراتيجية تستخدم فيها المفاهيم النظرية للأنظمة بشكل متعمد لشرح الظواهر الطبيعية المحيطة بالمنظمة والتنبؤ بها، فقد جادل (Verhoeff et al., 2018 : 1) بأن التفكير النظمي لا يجب تعريفه على أنه مجموعة من المهارات ، التي يمكن تعلمها "واحدة تلو الأخرى" ، ولكن بدلاً من ذلك يطلب النظر في خصائص الأنظمة ونظريات الأنظمة المشتقة منها. فالتفكير النظمي هو نهج معرفي يركز على تحديد ونمذجة وتوقع الأنظمة المعقدة ككيانات بدلاً من الظواهر المعزولة، ويعد نهج التفكير النظمي أمراً ضرورياً للعديد من الجهات الفاعلة على المستوى العالمي ، مثل صانعي السياسات والحكومات والباحثين والشركات، وعلى المستوى الفردي (Mambrey et al., 2020 : 1633).

ويرى الباحث أن التفكير النظمي عملية عقلية تتصف بالشمولية لحل مشكلة ما تواجهها المنظمة، وذلك من خلال مساعدة المنظمة على فهم المشكلة وطبيعتها ومسبباتها وأي موضوع له صلة بتلك المشكلة، من خلال التركيز على العلاقات المتبادلة بين الافراد وولائهم للمنظمة بدلاً من التركيز على الاجزاء المسببة للمشكلة نفسها.

ج. التوجه نحو التعلم

يشير التوجه نحو التعلم إلى اهتمام العاملين في المنظمة وتفانيهم من أجل تنمية وتطوير مهاراتهم وقدراتهم الشخصية (Gong et al., 2009 : 765)، ويقصد بالتوجه نحو التعلم على أنه تنظيم التعلم ككل، والذي يتطلب تعزيز قدرة المنظمة على التعلم من خلال اعتماد التعلم ذو الحلقة الثنائية (Double-Loop) لذي يسهل اعادة تقييم المعايير أو النماذج الذهنية (Celuch et al., 2002 : 456).

وقد أثار موضوع التوجه نحو التعلم جدلاً وأهتماماً كبيراً من قبل العديد من الباحثين والمنظرين لعقود من الزمن، وقد أجتذبت مفاهيم مشابهة كـ(تنظيم التعليم) و (التوجيه التعليمي) أهتمام الباحثين في نطاق واسع، فالتوجه نحو التعلم هو نتيجة أساسية للإدارة الفعالة للموارد البشرية، يستند إلى التعلم الفردي للعاملين الذين يشكلون المنظمة، وفي المقابل تتأثر قدرة المنظمة بأكملها على تحفيز التعلم وتوليد معرفة جديدة بنظام الموارد البشرية(1 : 2021 Alerasoul et al.).

ويُنظر إلى التوجه نحو التعلم على أنه قيم تنظيمية تؤثر على ميل المنظمة لتوليد المعرفة، وأن المنظمات بحاجة إلى توظيف أفراد قادرين على اكتساب وتمييز التطورات التكنولوجية الجديدة ومعلومات السوق من البيئة الخارجية، فضلاً عن ذلك يجب أن يتمتع الافراد في المنظمة بالكفاءة والموهبة لمعالجة المعلومات بفاعلية أثناء إنشاء معرفة جديدة بمعدل أسرع من منافسيهم، كما ويرتبط التوجه نحو التعلم في المنظمات بتجديدها الاستراتيجي، كما ويُنظر إلى التوجه نحو التعلم على أنه وسيلة لتحقيق ميزة تنافسية مستدامة، باختصار يؤثر التوجه نحو التعلم على الأداء الفردي بقدر ما يؤثر على الأداء التنظيمي للمنظمة، فالتوجه نحو التعلم هو إتقان المعرفة والمهارات عن طريق الدراسة والخبرة (371 : 2020 Sawaeen & Ali).

ويرى الباحث بأن التوجه نحو التعلم يمثل الرغبة الداخلية للعاملين والإدارة في المنظمة لأكتساب معارف جديدة وجيدة بأساليب وطرائق حديثة غير تقليدية، فضلاً عن تنظيم افكارهم بهدف اكتساب مهارات اضافية تخولهم تحقيق الاداء الافضل .
د. إعادة الصياغة

هو مهارة معرفية تمكن الفرد من رؤية وتقييم الاحداث والحقائق من خلال وجهات نظر مختلفة ترتبط بوعي الافراد بمواطن القوة والضعف في المنظمة، ويعطي الفرد القدرة على تحويل الانتباه عبر وجهات نظر متعددة ونماذج عقلية من أجل تشكيل رؤى وخيارات جديدة للأفعال (1190 : 2012 Turkay et al.). ويرى (Turkay et al., 2012 : 9195) أنه عن طريق إعادة الصياغة يتم فهم المشكلات التي تواجه المنظمة وطبيعتها، ومن ثم جمع المعلومات من خلال أهل الخبرة لأستعمالها في حل هذه المشكلات مع البحث عن أسباب الخطأ التي ترافق العمليات والتفكير بوعي لمعالجتها بالاعتماد على وجهات نظر متعددة.

وبناءً على ما تقدم يرى الباحث بأن عملية إعادة الصياغة تعد جزءاً من عملية الإدارة الاستراتيجية للمنظمة، وهي عملية مستمرة لتطوير ومراجعة الاستراتيجيات الموجهة نحو المستقبل والتي تسمح للمنظمة بتحقيق أهدافها، استناداً الى امكاناتها المتاحة والقيود التي تواجهها في اطار البيئة التي تعمل فيها.

ثانياً : إدارة الازمة

١. مفهوم إدارة الازمة

الازمات التي تصيب المنظمة تتجه بشكل مباشر نحو تدمير افكار متخذي القرار وتعمل على تشويش افكارهم وتحدث لديهم صدمة عنيفة وتجعلهم غير قادرين على اتخاذ قرارات صحيحة، لذا فإن الازمة هي حالة تتلاحق فيها الأحداث بشكل سريع

ومتشابهك تجعل من النتائج متشابكة ايضاً وغير واضحة المعالم تفقد متخذ القرار معها القدرة على السيطرة عليها وعلى اتجاهاتها المستقبلية (الجبوري والربيعي ، ٢٠١١ : ٨٣).

ومن ناحية أخرى فإن وضع خطط استراتيجية لإدارة الازمات يوافر فرصاً جديدة للمنظمة لكي تزدهر، لأن الخطط الاستراتيجية تعد بمقام درع للمنظمة ضد أي أزمة يمكن أن تهاجمها داخلياً أو خارجياً، لذا ركزت العديد من الدراسات على فهم التخطيط الاستراتيجي لإدارة الازمات كطريقة لتحسين قدرة المنظمة على استشراف واستعداد واستجابة المنظمة مع التغيير التدريجي والاضطرابات المفاجئة من اجل البقاء والازدهار (Almudallal et al., 2016 : 14).

وقد تعددت تعريفات إدارة الازمة من حيث رأي الباحثين والهدف الذين يسعون اليه، إذ يعرف (Al-Shobaki et al., 2016 : 22) إدارة الازمة بأنها الاعتماد على التنبؤ الدقيق في إعداد السيناريوهات المناسبة، وتهيأة الموارد البشرية والتقنية والمادية والإدارية لمواجهة الازمات المستقبلية وتقليل تأثيرها في أقصر وقت ممكن. إما (Ghazi, 2017 : 17) يعرف إدارة الازمة بأنه زيادة القدرة الوقائية الدفاعية لإدارة الازمات لتوجيه الإدارة الإستراتيجية الهجومية للسوق والذي يمكن أن يؤدي إلى تكوين نهج شمولي للإدارة الاستراتيجية للمنظمة، إما (chika & Kalu, 2020 : 37) يعرفان إدارة الازمة بأنها نظرة ثاقبة لحدث غير متوقع يعرض التوقعات المهمة لأصحاب المصلحة للخطر ويمكن أن يؤثر بشكل خطير في الأداء ويخلق نتيجة ضارة في بيئة تنظيمية. ومن خلال ما ورد من تعاريف، يعرف الباحث إدارة الازمة بأنها عملية إدارية تقوم بها الإدارة العليا للمنظمة تشمل جميع اجزائها لوضع خطط استباقية للتصدي لأي أزمة ممكنة قد تصيب المنظمة نتيجة للتغيرات البيئية الديناميكية التي تحيط بها.

٢. أبعاد إدارة الازمة

أ. مرحلة ما قبل الازمة

في هذه المرحلة تكون ملامح الازمة غير واضحة يشوبها الغموض وتكون على شكل احساس نتيجة عدم وفرة المعلومات ، الا ان الخبرة والقدرة على استيعاب هذه المرحلة من مراحل الازمة لدى متخذ القرار يكون باستطاعته القضاء عليها في مهدها والا تقدمت الازمة الى المرحلة التالية ويمكن القضاء على الازمة في مولدها بتجميدها دون تحقيق اية خسارة بين اطراف مختلفة وكذلك بايجاد محور اهتمام جديد يغطي على الاهتمام بالازمة ويحولها الى شيء ثانوي لا قيمة له وكذلك يمكن القضاء عليها بامتصاص قوة الدفع المحركة لها وتشتيت جهودها (مناتي، ٢٠١٨ : ٣٨).

ب. مرحلة الأزمة

المضي سريعاً في الاستجابة الأولية، مع تحري الاتساق والدقة والتحقق من جميع الحقائق، واطلاع كافة المتحدثين الرسميين في المنظمة، وجعل السلامة العامة هي الأولوية رقم واحد، أخذين بالحسبان تضمين الموظفين في هذه الاستجابة الأولية (Bakos, 2018: 529).

ج. مرحلة ما بعد الأزمة

تتضمن الايفاء بالوعود الإعلامية، وتحديث المعلومات المطلقة لأصحاب المصالح المعنيين بشأن عملية التعافي. وعد الأزمة تجربة تعليمية، فضلاً عن استشارة المتأثرين بها بغية التعلم والتحسين المستمرين. (Bakos, 2018 : 529).
المبحث الثالث / الجانب العملي

أولاً : اختبار جودة المطابقة

يعد اختبار جودة المطابقة أداة المقياس لأي بحث خطوة سابقة للقيام بالتحليل الاحصائي اللازم لتحديد مستوى انتشار المتغيرات، وفي ادناه توضيح مفضل لهذا الاختبار.

١. صدق البناء

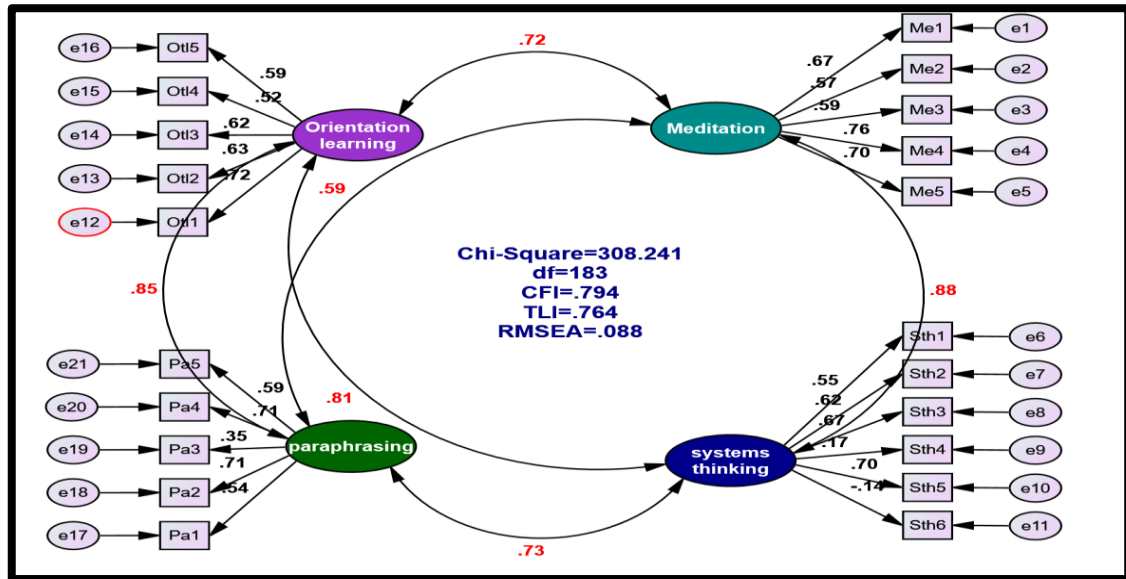
باستخدام نمذجة المعادلة الهيكلية للتحقق من صدق بناء المقياس لمتغيري البحث ومدى ملائمة فقرات المقياس مع الأسس النظرية له تم الاعتماد على التحليل العاملي التوكيدي ويعتمد على معايير القياس جودة المطابقة لفقرات المقياس مع متغيرات المقياس ويمكن توضيح هذه المعايير كما في الجدول (٢) :

جدول (٢) يوضح مؤشرات حسن المطابقة للمتغيرات قيد الدراسة	
المؤشر	القاعدة العامة او المعيار
١- مؤشرات جودة المطابقة (<i>Goodness Of Fit</i>)	
قيمة χ^2	-
درجة الحرية (<i>df</i>)	-
النسبة بين χ^2 و (<i>df</i>)	اقل من ٥
مؤشر جذر متوسط مربع الخطأ التقريبي (<i>RMSEA</i>)	بين ٠.٠٥ - ٠.٠٨
مؤشر المطابقة المقارن (<i>CFI</i>)	اكبر من ٠.٩٠
مؤشر توككر لويس (<i>TLI</i>)	اكبر من ٠.٩٠

أ. التحليل العاملي التوكيدي لمتغير الوعي الاستراتيجي

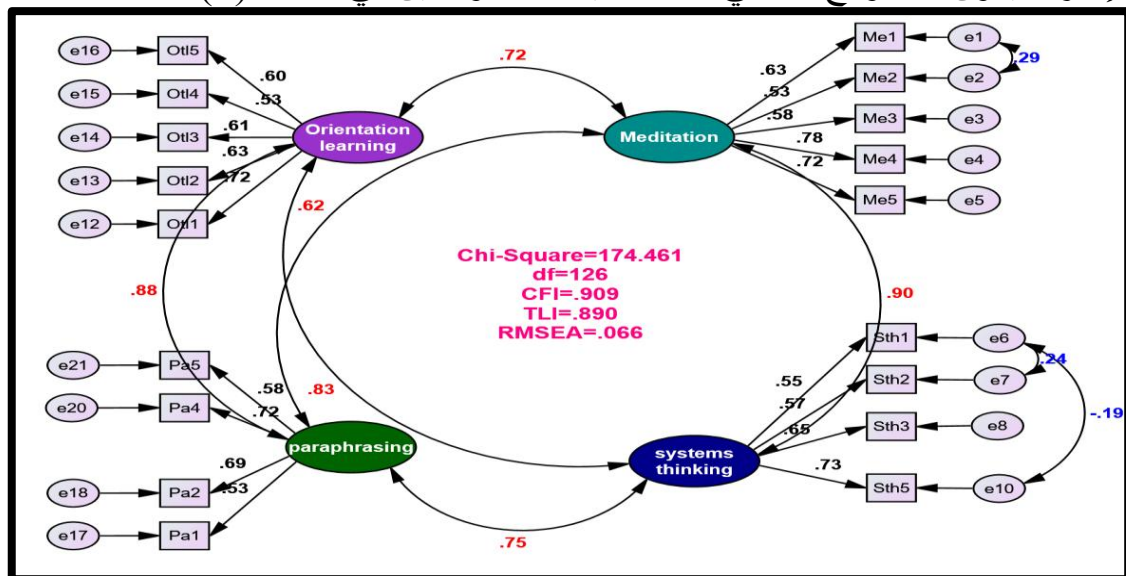
يبين الشكل (٢) التحليل العاملي التوكيدي لنموذج الوعي الاستراتيجي والذي يتكون من أربعة ابعاد اساسية والمؤلفة من (٢١) فقرة وكما هو واضح في الشكل (٢) ومن

خلال ملاحظة مؤشرات جودة المطابقة المستخرجة للأنموذج والظاهرة في الشكل (٢) يتبين أن أغلب هذه المؤشرات غير مطابقة.



الشكل (٢) الصدق البنائي التوكيدي لمتغير الوعي الاستراتيجي

ولتحسين هذه المؤشرات سنقوم بالتعديل عليها حسب توصيات مؤشرات (Modification Indices)، اذ يضع الباحث انموذجا اعتمادا على الأدبيات او نظرية البحث ثم يحاول اختبار مدى مطابقة الأنموذج للبيانات التجريبية فاذا كانت المطابقة غير كافية فان الاجراء الشائع هو تعديل النموذج من خلال حذف الفقرات أو المسارات غير الدالة وازضافة الفقرات التي تحسن من مطابقته وان هذا الاجراء يتضمن اما حذف الفقرات ذات التباين المشترك الاعلى والمرتفع ضمن الانموذج او تعديلها من خلال عمل الارتباط بين الأخطاء ذات التباين المشترك العالي وبعد هذا الإجراء يكون الانموذج النهائي بعد التعديل كما هو مبين في الشكل (٣) :

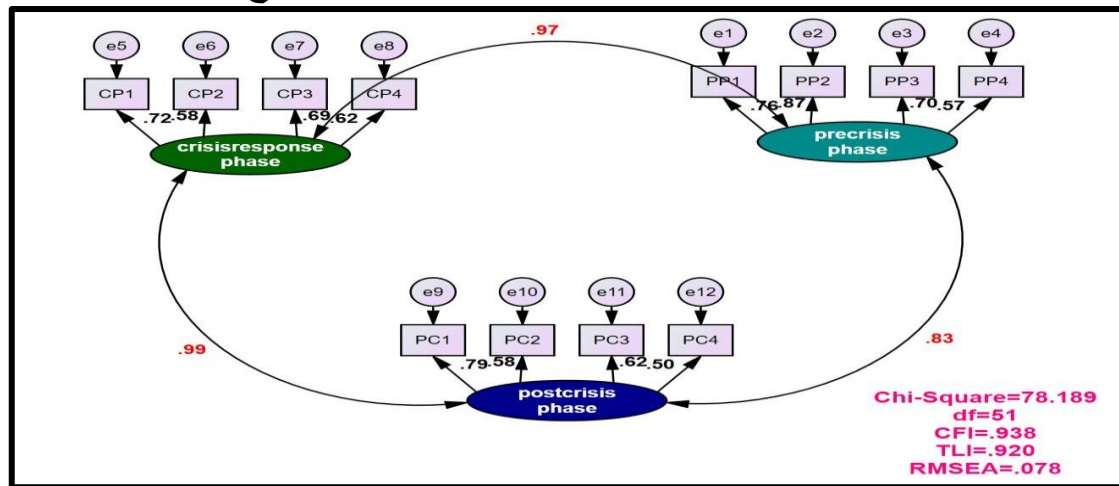


الشكل (٣) الصدق البنائي التوكيدي لمتغير الوعي الاستراتيجي بعد التعديل

اذ يتبين من الشكل (٣) السابق أن مؤشرات جودة المطابقة كانت ضمن المعايير المطلوبة للأنموذج ويتضح من الشكل أعلاه أن جميع الفقرات هي اكبر من القيمة المعيارية الحرجة (CR) البالغة (١.٩٦) اذ يشير ذلك الى معنوية الفقرات، وهذا يدل على صدق العبارات وان مؤشرات جودة المطابقة المستخرجة هي مطابقة لمؤشرات جودة المطابقة المعيارية (Goodness Of Fit) اذ تجدر الإشارة هنا إلى انه تم التعديل على النموذج من خلال عمل ترابط بين الأخطاء العشوائية ذات التباين المشترك المرتفع وكذلك حذف الفقرتين الرابعة والخامسة من بعد (التفكير النظامي) والفقرة الثالثة من بعد (إعادة الصياغة) وذلك لان الارتباط بين الفقرة والبعد التابعة له ضعيف جداً وهذا كان سبب أساسي في عدم مطابقة النموذج لمؤشران جودة المطابقة وبالتالي يصبح أنموذج الوعي الاستراتيجي مكون من (١٨) فقرة.

ب. التحليل العاملي التوكيدي لمتغير إدارة الأزمة

من خلال الشكل (٤) والذي يوضح التحليل العاملي التوكيدي لمتغير ادارة الأزمة من خلال مجموعة من المؤشرات ودرجة ارتباط كل فقرة وكما موضح ادناه :



الشكل (٤) يوضح انموذج ادارة الأزمة

نلاحظ من خلال النتائج أعلاه ان:

١. قيمة (TLI = 0.920) هي قيم جيدة وهذا يدل على تطابق النموذج.
٢. قيمة (CFI = 0.938) هي قيم جيدة وهذا يدل على تطابق النموذج
٣. نلاحظ ايضاً ان قيمة (RMSEA = 0.078) هذه قيمة جيدة لان المدى يجب ان يكون (٠.٠٨-٠.٠٥) ليبدل على مطابقة النموذج وكلما كان اقل من ٠.٠٥ كان النموذج ملائم ومطابق بشكل افضل. وهذا دليل على جودة مطابقة النموذج الخاص بإدارة الأزمة.

٢. ثبات المقياس

ولغرض التأكد من الاتساق الداخلي لفقرات المقياس تم الاعتماد على (Cronbach Alpha) لغرض معرفة ثبات كل فقرة من فقرات المقياس والجدول (٣) ادناه يوضح نتائج اختبار الاتساق الداخلي لمتغيرات البحث وكما يلي :

جدول (٣) اختبار Cronbach Alpha لمتغيرات البحث

المتغيرات الرئيسية	الابعاد	عدد الفقرات	Cronbach Alpha
الوعي الاستراتيجي	التأمل	٥	0.795
	التفكير النظامي	٥	0.526
	التوجه نحو التعلم	٥	0.755
	إعادة الصياغة	٤	0.712
إدارة الأزمة	مرحلة ما قبل الأزمة	٤	٠.٨١٢
	مرحلة الاستجابة للأزمة	٤	٠.٧٤٣
	مرحلة ما بعد الأزمة	٤	٠.٧٢٣

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS V26.

تشير نتائج الجدول أعلاه الى ان معامل Cronbach Alpha لمتغيرات البحث اكبر من ٠.٧٠ وهو يدل على توافر الاتساق الداخلي لفقرات ومتغيرات البحث وهي صالحة لإجراء التحليل الاحصائي.

ثانياً : التحليل الوصفي لمتغيرات البحث

لبيان مستوى توفر الابعاد في المنظمة المبحوثة من خلال تحليل وتفسير اجابات المبحوثين، طرحت عدة اسئلة لهذه الابعاد ويبين الجدول رقم (٤) الاوساط الحسابية والانحرافات المعيارية وشدة الاستجابة للفقرات اذ نلاحظ ما يلي :

١. التأمل : تم في هذا البعد الفرعي طرح خمسة أسئلة على المستجيبين. ويظهر من الجدول (٤) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومعامل الاختلاف وشدة الاجابات والأهمية النسبية لفقرات التأمل. إذ يلاحظ في هذا الجدول بأن الأوساط الحسابية لجميع الفقرات كانت متفاوتة اذ حصلت الفقرة (٢) على أعلى المتوسطات الحسابية إذ بلغ (٣.٢٦) وشدة إجابة (٦٥.٢%) وبانحراف معياري (٠.٩٤) ومعامل اختلاف (٠.٢٩) وهذا يبين تناسق إجابات عينة البحث تجاه هذه الفقرة بالنسبة إلى باقي الفقرات، في حين حصلت الفقرة (٣) على أدنى المتوسطات الحسابية بلغ (٢.٩١) وشدة إجابة (٥٨.٢%) وبانحراف معياري كان (1.01) أما المعدل العام للتأمل فقد بلغ (٣.٠٩) وشدة إجابة (٦١.٨%) وبانحراف معياري عام بلغ (١.٠٢) ومعامل اختلاف (٠.٣٣) مما يعني توافر التأمل في الوزارة لكن ليس بالمستوى المطلوب. حيث تشير هذه النتائج الى ان الإدارة تحتاج لفهم اكبر واستيعاب اكثر واعطاء الثقة للعاملين في الوزارة لغرض منحهم الصلاحيات اللازمة لمشاركتهم في وضع الاهداف واستغلال الطاقات المتوفرة لديها ووضعها بالاتجاه الصحيح، وهذا اساس استراتيجي

التأمل حيث تركز على منح الصلاحيات واعطاء الثقة والحرية للعاملين مع اشعارهم بأن لعملهم تأثير ومعنى وانهم جزء من كيان الوزارة.

٢. التفكير النظامي : تم في هذا البعد الفرعي طرح ستة أسئلة على المستجيبين وتم حذف الفقرتين الرابعة والخامسة كما وضح في الصديق البنائي التوكيدي. ويظهر من الجدول (٤) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومعامل الاختلاف وشدة الاجابات والأهمية النسبية لفقرات التفكير النظامي إذ يلاحظ في هذا الجدول بأن الأوساط الحسابية لجميع الفقرات كانت متفاوتة إذ حصلت الفقرة (٩) على أعلى المتوسطات الحسابية إذ بلغ (٣.٠٣) وشدة أجابه (٦٠.٦%) وبانحراف معياري (٠.٨٨) ومعامل اختلاف (٠.٢٩) وهذا يبين تناسق إجابات عينة البحث تجاه هذه الفقرة بالنسبة إلى باقي الفقرات، في حين حصلت الفقرة (٦) على أدنى المتوسطات الحسابية بلغ (٢.٨٤) وشدة اجابة (٥٦.٨%) وبانحراف معياري كان (1.03) أما المعدل العام للتفكير النظامي فقد بلغ (٢.٩٥) وشدة إجابة (٥٩.٠%) وبانحراف معياري عام بلغ (٠.٩٤) ومعامل اختلاف (٠.٣٢) وهذا يشير الى عدم توافر التفكير النظامي في الوزارة المبحوثة. لذلك يجب على الادارة دعم وتشجيع المنافسة الشريفة بهدف رفع مستواهم، ويجب على الوزارة ان تختار العاملين ممن لديهم مؤهلات علمية كافية ومنحهم المعلومات اللازمة لإنجاز الاعمال واعتماد القرارات المتخذة من قبل الفريق لأنها لم تأت عن عدم دراية بل عن خبره والتي تؤدي الى ابتداء طرائق مثيرة في حل المشاكل المهمة في جميع مجالات العمل.

٣. التوجه نحو التعلم : تم في هذا البعد الفرعي طرح خمسة أسئلة على المستجيبين. ويظهر من الجدول (٤) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومعامل الاختلاف وشدة الاجابات والأهمية النسبية لفقرات التوجه نحو التعلم إذ يلاحظ في هذا الجدول بأن الأوساط الحسابية لجميع الفقرات كانت متفاوتة إذ حصلت الفقرة (١٤) على أعلى المتوسطات الحسابية إذ بلغ (٣.٥٢) وشدة أجابه (٧٠.٤%) وبانحراف معياري (١.٠٧) ومعامل اختلاف (٠.٣٠) وهذا يبين تناسق إجابات عينة البحث تجاه هذه الفقرة بالنسبة إلى باقي الفقرات، في حين حصلت الفقرة (١٣) على أدنى المتوسطات الحسابية بلغ (٢.٨٥) وشدة اجابة (٥٧.٠%) وبانحراف معياري كان (٠.٩١). أما المعدل العام للتوجه نحو التعلم فقد بلغ (٣.١١) وشدة إجابة (٦٢.١%) وبانحراف معياري عام بلغ (٠.٩٨) ومعامل اختلاف (٠.٣٢). مما يعكس ذلك أن إدارة الوزارة تشجع الافراد العاملين لتحقيق النجاح المنظمي وكذلك توفر الظروف الملائمة لتطوير قدراتهم على حل المشكلات.

٤. إعادة الصياغة : تم في هذا البعد الفرعي طرح خمسة أسئلة على المستجيبين وتم حذف الفقرة الثالثة من البعد الحالية عند اختبار الصديق البنائي التوكيدي حيث كانت هذه الفقرة مسببة لعدم تطابق النموذج مع مؤشرات جودة المطابقة. ويظهر من الجدول (٤) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومعامل الاختلاف وشدة الاجابات والأهمية النسبية لفقرات إعادة الصياغة بأن الأوساط الحسابية لجميع الفقرات كانت أعلى من الوسط الحسابي الفرضي البالغ (٣) إذ حصلت الفقرة (١٧) على أعلى

المتوسطات الحسابية إذ بلغ (٣.١٦) وشدة أجابة (٦٣.٢%) وبانحراف معياري (٠.٩٩) ومعامل اختلاف (٠.٣١) وهذا يبين تناسب إجابات عينة البحث تجاه هذه الفقرة بالنسبة إلى باقي الفقرات، في حين حصلت الفقرة (١٨) على أدنى المتوسطات الحسابية بلغ (٣.٠٣) وشدة اجابة (٦٠.٦%) وبانحراف معياري كان (٠.٧٩). أما المعدل العام لإعادة الصياغة فقد بلغ (٣.٠٩) وشدة إجابة (٦١.٩%) وبانحراف معياري عام بلغ (٠.٨٦) ومعامل اختلاف (٠.٢٨). ومن ذلك يتبين أن الإدارة تمتلك مستشارين مهنيين كفؤين ترجع اليهم عند الحاجة إلى اجراء تغيير تنظيمي.

٥. **مرحلة ما قبل الأزمة** : حقق هذا البعد وسطاً حسابياً بلغ (٣.١٠) وهو اعلى من الوسط الفرضي والبالغ (٣) وبانحراف معياري بلغ (٠.٧٥) اما أهمية هذا البعد فكانت ٦٢% وهذه النتائج تدل على ان الوزارة تقوم بوضع خطة لإدارة الازمة بالإضافة الى اجرائها بعض التمرينات للموظفين في كيفية التعامل مع الازمات.

٦. **مرحلة الاستجابة للأزمة** : بلغ الوسط الحسابي العام لهذا البعد (٢.٩٦) وهو اقل من الوسط الحسابي الفرضي والبالغ (٣) وبمعامل تشتت بلغ (٠.٧١) اما أهمية هذا البعد فكانت مقبولة بلغت ٥٩.٢% وهذا دليل على ان الوزارة لا تستجيب للأزمات بشكل سريع وكذلك لا تقوم الوزارة في بعض الاحيان بأشراك الموظفين في إدارة الازمة مع فريق العمل.

٧. **مرحلة ما بعد الأزمة** : حقق هذا البعد وسطاً حسابياً بلغ (٣.٠٨) وهو اعلى من الوسط الفرضي والبالغ (٣) وبانحراف معياري بلغ (٠.٦٧) اما أهمية هذا البعد فكانت ٦١.٦% إذ تدل هذه النتائج على قيام الوزارة بأجراء استفتاء للوقوف على أسبابها وكذلك تقدم مكافئة مالية ومعنوية الموظفين وفريق إدارة الازمة بعد انتهاء الازمة.

الجدول (٤) يبين التحليل الوصفي لمتغيرات البحث

الأهمية النسبية	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الابعاد
٦١.٨%	١.٠٢	٣.٠٩	التأمل
٥٩%	٠.٩٤	٢.٩٥	التفكير النظامي
٦٢.١%	٠.٩٨	٣.١١	التوجه نحو التعلم
٦١.٩%	٠.٨٦	٣.٠٩	إعادة الصياغة
٦٢%	٠.٧٥	٣.١٠	مرحلة ما قبل الأزمة
٥٩.٢%	٠.٧١	٢.٩٦	مرحلة استجابة الأزمة

مرحلة ما بعد الأزمة	٣.٠٨	٠.٦٧	%٦١.٦
---------------------	------	------	-------

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS V26

ثالثاً : اختبار فرضيات البحث

١. الفرضية الرئيسية الأولى

تم التحقق من صحة هذه الفرضية من خلال اختبار علاقة الارتباط والتي تسعى للتحقق من علاقة تجمع بين المتغيرات الرئيسية عن طريق اختبار علاقة الارتباط للمتغيرات الفرعية لمتغيرات البحث وكانت النتيجة كما هو موضح في الجدول (٥) :

		الوعي الاستراتيجي	إدارة الأزمة
الوعي الاستراتيجي	Pearson Correlation	1	.٨**67
	Sig. (2-tailed)		.000
	N	75	75
إدارة الأزمة	Pearson Correlation	.٨**67	1
	Sig. (2-tailed)	.000	
	N	75	75

** . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS V26

يتضح من الجدول (٥) وجود علاقة ارتباط موجبة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (٠.٠١) وهو يدل على علاقة ارتباط قوية تجمع متغيرات البحث وعلى هذا الأساس يتم قبول الفرضية الرئيسية الأولى والتي تقول وجود علاقة ارتباط موجب ذات دلالة إحصائية بين الوعي الاستراتيجي وإدارة الأزمة .

اختبار الفرضيات الفرعية الخاصة بالفرضية الرئيسية الأولى

نلاحظ من الجدول (٦) ادناه ان جميع علاقات الارتباط بين الابعاد الفرعية لمتغير الوعي الاستراتيجي المتضمن (التأمل، التفكير النظمي، التوجه نحو التعلم، إعادة الصياغة) وبين الابعاد الفرعية لمتغير ادارة الأزمة المتضمنة (مرحلة ما قبل الأزمة، مرحلة الاستجابة للأزمة، مرحلة ما بعد الأزمة) كانت معنوية وعلى هذا الأساس يتم قبول الفرضيات الفرعية من الفرضية الرئيسية الاولى والتي تقول وجود علاقة ارتباط

موجب ذات دلالة إحصائية بين ابعاد الوعي الاستراتيجي وابعاد ادارة الأزمة أي نسبة تحقق هذه الفرضيات هي (١٠٠%).

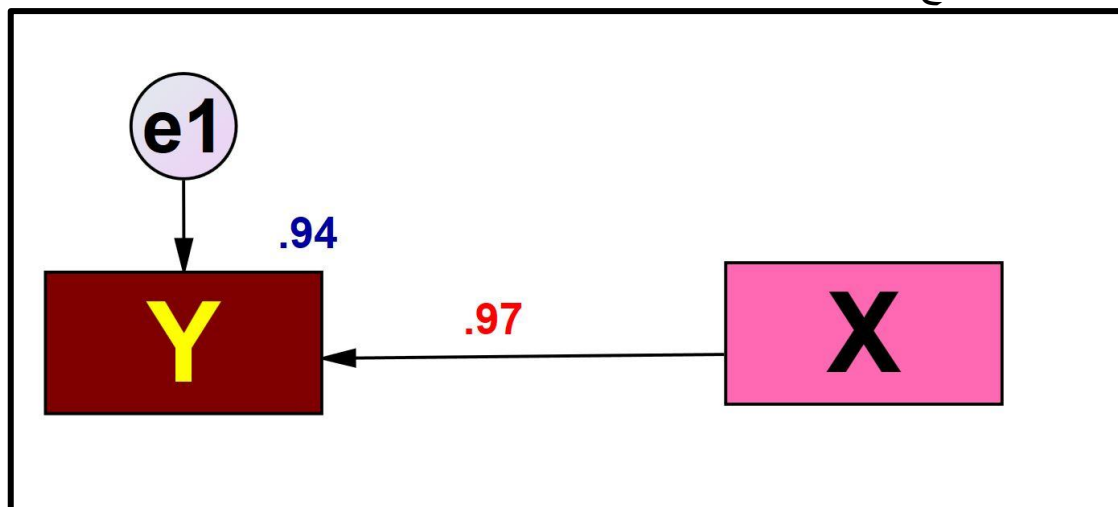
الجدول (٦) يوضح علاقات الارتباط بين الابعاد الفرعية					
		التأمل	التفكير النظمي	التوجه نحو التعلم	إعادة الصياغة
مرحلة ما قبل الأزمة	Pearson Correlation	.748**	.701**	.925**	.783**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.000
	N	٧٥	٧٥	٧٥	٧٥
مرحلة الاستجابة لأزمة	Pearson Correlation	.799**	.847**	.740**	.742**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.000
	N	٧٥	٧٥	٧٥	٧٥
مرحلة ما بعد الأزمة	Pearson Correlation	.781**	.868**	.657**	.791**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.000
	N	٧٥	٧٥	٧٥	٧٥

Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed). **

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS V26

٢. اختبار الفرضية الرئيسية الثانية

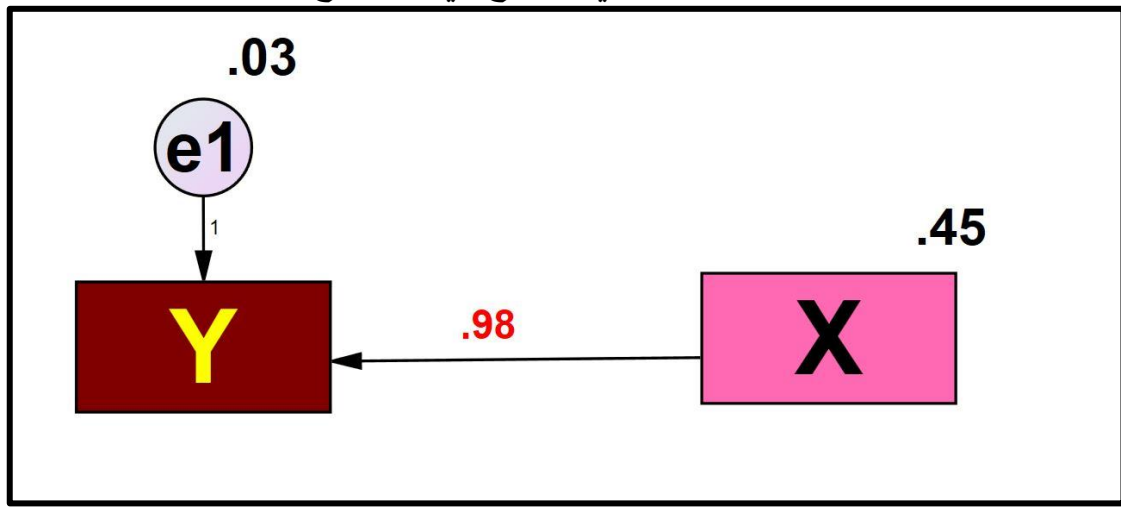
تم بناء نموذج لغرض التحقق من صحة فرضيات البحث المتعلقة بطبيعة التأثير وفقاً للفرضية الثانية الرئيسية والتي تنص على (وجود تأثير معنوي ذات دلالة إحصائية بين الوعي الاستراتيجي وادارة الأزمة)
على أساس ما تقدم يمكن اختبار ما تقدم من فرضيات كما هو موضح في النموذج الاختبار المدرج ادناه.



الشكل (٥) في انموذج الاختبار المدرج

يوضح الانموذج أعلاه التقديرات المعيارية لأنموذج الانحدار البسيط حيث ان متغير الوعي الاستراتيجي (X) يمثل المتغير المستقل أما متغير ادارة الأزمة (Y) فيمثل المتغير التابع ونلاحظ ان القيمة التقديرية المعيارية بلغت (Beta = 0.97) اي ان الوعي الاستراتيجي له اثر واسهام كبير في ادارة الأزمة بالإضافة وضح الانموذج أعلاه قيمة Squared Multiple Correlations حيث بلغت (٠.٩٤) وهذه النسبة تفسر ٩٤% من المتغير التابع (إدارة الأزمة) بأثر المتغير المستقل (الوعي الاستراتيجي) اما ٦% الأخرى فهي تعود لعوامل وأسباب خارجية أخرى بالإضافة الى ان معامل الارتباط بين المتغيرات بلغ (٠.٨٦٧) وهذه القيمة تدل على ارتباط قوي وطردى بين المتغيرات.

اما فيما يخص التقديرات اللامعيارية فهي موضح في الانموذج ادناه :



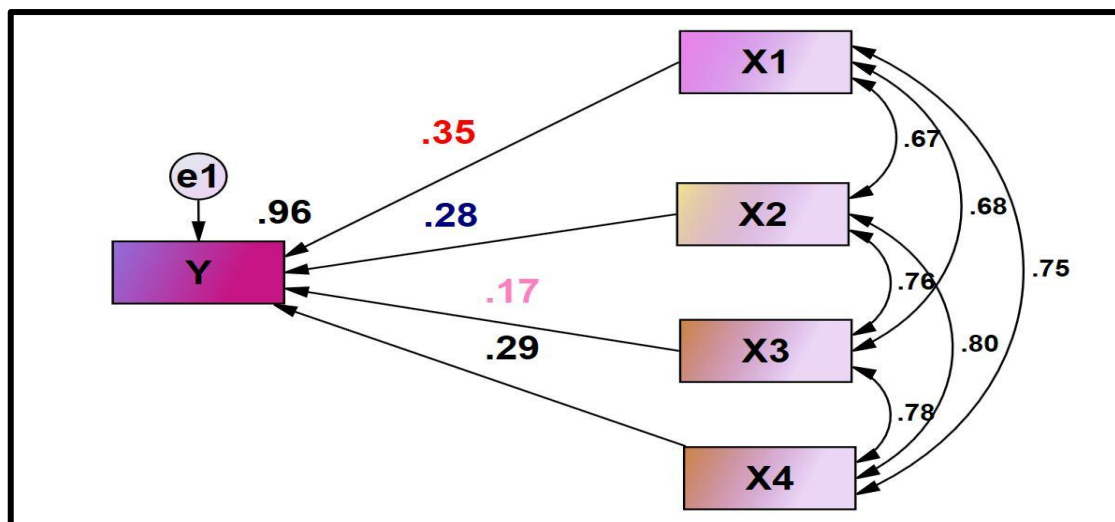
الشكل (٦) انموذج التقديرات اللامعيارية

هذا النموذج يوضح التقديرات اللامعيارية لأنموذج الانحدار الخطي البسيط حيث ان (٠.٩٨) تمثل قيمة الميل الحدي اما قيمة الحد الثابت فكانت (٠.٤٥) وقيمة الخطأ (٠.٠٣) وهذه دليل على معنوية النموذج ومعادلة الانحدار تكون بالشكل التالي:

$$\text{ادارة الأزمة} = 0.98 + 0.45 \text{ الوعي الاستراتيجي}$$

اختبار الفرضيات الفرعية الخاصة بالفرضية الرئيسية الثانية:

تم بناء نموذج لغرض التحقق من صحة فرضيات البحث المتعلقة بطبيعة التأثير وفقاً للفرضيات الفرعية الخاصة بالفرضية الثانية الرئيسية والتي تنص على (وجود تأثير معنوي ذات دلالة إحصائية بين ابعاد الوعي الاستراتيجي مجتمعة وادارة الأزمة) على أساس ما تقدم يمكن اختبار ما تقدم من فرضيات كما هو موضح في انموذج الاختبار المدرج ادناه.



الشكل (٧) انموذج الاختبار المدرج للفرضيات

يوضح الانموذج أعلاه التقديرات المعيارية لأنموذج الانحدار البسيط حيث ان ابعاد الوعي الاستراتيجي (X_1, X_2, X_3, X_4) يمثل المتغيرات المستقلة (التأمل، التفكير النظمي، التوجه نحو التعلم، إعادة الصياغة) على التوالي أما متغير ادارة الأزمة (Y) فيمثل المتغير التابع ونلاحظ ان القيم التقديرية المعيارية بلغت ($Beta = 0.35, 0.28, 0.17, 0.29$) على التوالي اي ان ابعاد الوعي الاستراتيجي لها اثر واسهام كبير في ادارة الأزمة بالإضافة وضح الانموذج أعلاه قيمة Squared Multiple Correlations حيث بلغت (0.96) وهذه النسبة تفسر ٩٦% من المتغير التابع (ادارة الأزمة) بأثر المتغيرات المستقلة (التأمل، التفكير النظمي، التوجه نحو التعلم، إعادة الصياغة) اما ٤% الأخرى فهي تعود لعوامل وأسباب خارجية أخرى بالإضافة الى ان معامل الارتباط بين المتغيرات كانت معنوية وعالية وهذه النتيجة تدل على ارتباط قوي وطردني بين المتغيرات. وهذا دليل على معنوية النموذج ومعادلة الانحدار تكون بالشكل التالي:

$$\text{ادارة الأزمة} = 0.35 \text{ التأمل} + 0.28 \text{ التفكير النظمي} + 0.17 \text{ التوجه نحو التعلم} + 0.29 \text{ إعادة الصياغة}$$

المبحث الرابع الاستنتاجات والتوصيات

أولاً : الاستنتاجات

بناءً على نتائج الجانب العملي توصل البحث إلى جملة من الاستنتاجات أهمها :

١. أن الوزارة تولي الوعي الاستراتيجي اهتماماً محدود نسبياً ، وتعود اسباب ذلك الى التركيز على انجاز الاعمال اليومية نتيجة جملة المخاطبات التي تأتي للوزارة من جميع مؤسسات ومفاصل اجهزة الدولة ما أثر نسبياً على مسارات التفكير بالمستقبل والاهتمام بتنشيط حالة الوعي الاستراتيجي بسبب الظروف الصعبة التي تواجه الوزارة نتيجة محدودية الاستقرار السياسي والمجتمعي

٢. تحتاج الادارة العليا لفهم أكبر واستيعاب اكثر للدور المهم للادارات الوسطى ومنح الثقة لهم لغرض تخويلهم بصلاحيات لازمة لمشاركتهم في اكتشاف الازمات قبل حدوثها .

٤. أشارت النتائج أن الادارة العليا بحاجة الى تمكين الافراد في الادارات الوسطى على تقييم الاحداث والحقائق وتحليل وتفسير المعلومات لأتاحة الفرصة لهم في اعادة صياغة القرارات تبعاً للظروف المحيطة وتقادياً لحدوث اي ازمة .

٥. ان الوزارة تقوم بوضع خطة لإدارة الازمة بالإضافة الى اجرائها بعض التمرينات للموظفين في كيفية التعامل مع الازمات.

٦. ان الوزارة لا تستجيب للأزمات بشكل سريع وكذلك لا تقوم في بعض الاحيان بأشراك العاملين في الادارات الوسطى لإدارة الازمة مع فريق العمل.

٧. تقوم الوزارة بأجراء استفتاء للوقوف على أسباب الازمة، وكذلك تقدم مكافئات مالية ومعنوية الى الموظفين وفريق إدارة الازمة بعد انتهاء الازمة.

٨. اشارت النتائج بأن مخاطر الاستنزاف المالي تحيط بالوزارة بشكل كبير نتيجة للوضع السياسي غير المستقر، إلا أنها تمتلك استراتيجية ذات مرونة نسبياً للتعامل مع تلك المخاطر بشكل كفوء .

ثانياً : التوصيات

١. على الوزارة أن تقوم بأختيار مدراء اقسام ومسؤولي شعب ممن لديهم مؤهلات علمية كافية ومنحهم المعلومات والصلاحيات اللازمة لإدارة الازمات وإنجاز الاعمال الموكلة لهم على اتم وجه.

٢. ضرورة الاهتمام بتطوير الوعي الاستراتيجي في عقول أصحاب القرار داخل الوزارة ، وهذا بدوره ينعكس ايجابياً على رفع القدرة والقابلية على مواجهة الازمات المحتملة الحدوث من خلال ما يأتي :

* العمل على الاستمرار في اشراك قيادات الادارات الوسطى وبعض الموظفين البارزين في عملهم بدورات تدريبية لتطوير قدراتهم وامكاناتهم في مجال الوعي الاستراتيجي وتعلم فن ادارة الازمات على وفق الابعاد المعتمدة في هذا البحث

- * اشراك مسؤولي الادارات الوسطى في صنع القرارات والخطط المالية الضرورية التي تخص عملهم
٣. اعتماد أليات عمل تساعد في مجال التخطيط للمستقبل وسبل ادارة الازمات من خلال تشكيل فرق عمل متخصصة في مواجهة المشاكل ومتطلبات العمل داخل الوزارة والاستفادة من نتائج دراسات المراكز العلمية والبحثية المتخصصة
٤. يوصي الباحث اصحاب القرار في الوزارة بمنح العاملين المكافآت التحفيزية وتوفير الظروف الملائمة للعاملين لتجعلهم أكثر قدرة على ايجاد الحلول الاستراتيجية للازمات التي تواجهها الوزارة، وذلك من خلال :
- أ. الاحتفاظ بالموظفين الكفؤين من ذوي الافكار الخلاقة.
- ب. العمل بأساليب ابتكارية للتعامل مع الازمات والمواقف الطارئة التي تواجهها الوزارة.
٥. ينبغي على الإدارة العليا في الوزارة أن تعمل على استيعاب الادارات الوسطى واعطائها ثقة أكبر من الممنوحة لهم. إضافة الى منحهم الصلاحيات اللازمة لمشاركتهم في وضع الاهداف واستغلال الطاقات المتوفرة لديها ووضعها بالاتجاه الصحيح.
٦. يوصي الباحث الوزارة بضرورة أن تهتم بموضوع التعاقد مع المستشارين المختصين في إدارة الازمات، إلى حين أن تمتلك كادر مدرب بشكل جيد لإدارة الازمات.
٧. على الوزارة أن تقوم بتغيير طريقة تفكيرها فيما يخص الازمة وأن تنتهج اساليب حديثة من شأنها التقليل من حدة نتائج الازمة، وذلك من خلال :
- أ. اشراك العاملين في المستويات الوسطى والدنيا في عملية ادارة الازمة.
- ب. إدارة الازمة وفق اسلوب فرق العمل.
- ج. تدريب العاملين بشكل مستمر لكيفية إدارة الازمات المتنوعة.
٧. رفع مستوى رضا العاملين الذين يساهمون في إدارة الازمة والتصدي لها من خلال الحلول الناجحة التي يقدمونها للإدارة وتسهم في وئد الازمة والقضاء عليها، فضلاً عن ذلك ضرورة أن تخصص مكافآت مالية ومعنوية لهم لكي تحفزهم مستقبلاً.

المصادر

المصادر العربية

أولاً : الرسائل والاطاريح

١. مناتي، قاسم لعبيبي، (٢٠١٨)، " تأثير استراتيجيات الموارد البشرية في إدارة الازمة المحلية – دراسة حالة في ديوان محافظة ميسان "، بحث دبلوم عالي غير منشور، كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة بغداد.

ثانياً : البحوث المنشور

٢. الجبوري ، فؤاد يوسف عبد الرحمن ، والربيعي ، سمية عباس مجيد ، والعبيدي ، أمل محمود علي، (٢٠١١)، " إدارة الأزمات والكترونية اتخاذ القرار " بحث منشور، مجلة جامعة بابل / العلوم الإنسانية/ المجلد ١٩ / العدد (١).

المصادر الاجنبية

Thesis A. Master

1. Alzahrani, Ibrahim, (2017), “ Exploring the Effects of Language Learning Strategy Instruction on Saudi EFL College Students’ Strategy Awareness and Proficienc “, Thesis for the degree of Doctor of Philosophy University Of Southampton.

C. Published Research

2. Al- Mudalal, Mohammed Waleed, (2021), “ The Impact of Crisis Management on Strategic Planning in the Palestinian Service Sector Firms “, International Journal of Management Studies and Social Science Research, IJMSSSR 2021 VOLUME 3 ISSUE 1.
3. Al Shobaki, Mazen J & Abu Amuna, Youssef M & Abu Naser, Samy S, (2016), “ The impact of top management support for strategic planning on crisis management: Case study on UNRWA-Gaza strip “, International Journal of Academic Research and Development, Volume 1; Issue 10; October. www.academicjournal.com.
4. Alerasoul, S. A., Afeltra, G., Hakala, H., Minelli, E., & Strozzi, F. (2021). Organisational learning, learning organisation, and learning orientation: An integrative review and framework. Human Resource Management Review, 100854. Doi:10.1016/j.hrmr.2021.100854.
5. Al-Mudallal, Mohammed Waleed & Ashary, Hapriza & Muktar, Syaharizatul Noorizwan, (2016), “ Influence of Strategic Planning on Crisis Management in the Service Sector Firms in Palestine “, Journal of Business and Social Review in Emerging Economies, Volume 2: Issue 1 June, www.globalcsrc.org.

6. AL-Shammari, Abeer M. Mahdi & Bandar, Mohsin Abbood & Shamran, Muntadher Kadhim, (2021), “ The role of customer relationship management in achieving strategic awareness through the mediating role of competitive priorities (An analytical study of the opinions of a sample of workers in the health care center in Karbala city) “, Ilkogretim Online - Elementary Education Online, Year; Vol 20, Issue 4, doi: 10.17051/ilkonline.2021.04.60.
7. Artman, Henrik & Brynielsson, Joel & Johansson, Björn JE & Trnka, Jiri, (2011), “ Dialogical Emergency Management and Strategic Awareness in Emergency Communication “, Dialogical Emergency Management, Proceedings of the 8th International ISCRAM Conference – Lisbon, Portugal.
8. Bakos, Levente-Attila. (2018). Crisis Management Between Public Relations and the Holonic Multi-Agent Approach. Procedia - Social and Behavioral Sciences.
9. Celuch KG, Kasouf CJ, Peruvemba V (2002). The effects of perceived market and learning orientation on assessed organizational capabilities. Ind. Mark. Manag. 31:545-554.
10. Chang, B. (2019). Reflection in learning. Online Learning, 23(1), 95-110. Doi:10.24059/olj.v23i1.1447.
11. chika, john-eke, ebere & kalu, eke, john, (2020), “ strategic planning and crisis management styles in organization : a review of related literature “, journal of strategic management issn 2520-0461 (online) vol.5, issue 1.
12. Davis, Peter S & Allen, Joseph A & Dibrell, Clay, (2012), “ Fostering strategic awareness at an organization’s boundary “, Leadership & Organization Development Journal, Emerald Group Publishing Limited 0143-7739 DOI 10.1108/01437731211229287.
13. Faasil, Mahmood Zahim & Ali, Shafaa Mohamed, (2021), “ Enterpreneurial Marketing Under Strategic Aweareness “, International Journal Of Research In Social Sciences And Humanities, Vol 11, Issue 2; DOI: <http://doi.org/10.37648/ijrssh.v11i02.014>.
14. Fehr, Dietmar & Huck, Steffen, (2013), “ Who knows it is a game? On rule understanding, strategic awareness and cognitive ability “, Wissenschaftszentrum Berlin für Sozialforschung ggmbh Reichpietschufer, Germany, www.wzb.eu.
15. Flood, R. L. (2010). The Relationship of “Systems Thinking” to Action Research. Systemic Practice and Action Research, 23(4), 269–284. Doi:10.1007/s11213-010-9169-1.

16. Ghazi, Karam Mohamed, (2017), “ The Impact of Strategic Planning on Crisis Management Styles in the 5-star Hotels “, Journal of The Faculty of Tourism and Hotels, Alexandria University, Vol. 14, Issue 1.
17. Gong, Y., Huang, J.-C., & Farh, J.-L. (2009). Employee learning orientation, transformational leadership, and employee creativity: The mediating role of employee creative self-efficacy. The Academy of Management Journal., 52(4), 765–778.
18. Mambrey, S., Timm, J., Landskron, J. J., & Schmiemann, P. (2020). The impact of system specifics on systems thinking. Journal of Research in Science Teaching. Doi:10.1002/tea.21649.
19. Papero, D., Frost, R., Havstad, L., & Noone, R. (2018). Natural Systems Thinking and the Human Family. Systems, 6(2), 19. Doi:10.3390/systems6020019.
20. Sawaeana, Fahad Awad Aber & Ali, Khairul Anuar Mohd, (2020), “ The impact of entrepreneurial leadership and learning orientation on organizational performance of smes: The mediating role of innovation capacity “, Management Science Letters, doi: 10.5267/j.msl.2019.8.033.
21. Turkey, Oguz & Halis, Muhsin & Sariisik, Mehmet & Calman, Iskender, (2012), “ Effects of strategic consciousness and strategic planning on business performance: A comparative study of the industries in Turkey “, African Journal of Business Management Vol.6 (32), DOI: 10.5897/AJBM11.250.
22. Verhoeff RP, Knippels MCPJ, Gilissen MGR and Boersma KT (2018) The Theoretical Nature of Systems Thinking. Perspectives on Systems Thinking in Biology Education. Front. Educ. 3:40. Doi: 10.3389/feduc.2018.00040.
23. Young, Juan Humberto, (2019), “ mindfulness-based strategic awareness training - mbsat: mindfulness training for today’s world of vuca (volatility, uncertainty, complexity and ambiguity) “, white paper, mbsat.

فك التداخل بين مفهومي الدول الحارسة والمتدخلة خطوة نحو جذب الاستثمارات المستدامة (القطاع الخاص نموذجا)

د. هشام عمر حمودي

ديوان الرقابة المالية الاتحادي / دائرة تدقيق المنطقة الاولى

Heshamomer35@yahoo.com

المستخلص

اذا تداخلت المفاهيم كان هناك اضطراب واضح وهروب للاستثمارات ، فالدول عالمياً
اما ان تكون حارسة او ان تكون متدخلة ، فضلا ان كثير من دول العالم المتقدم قطعت
شوطاً في التحول من مفهوم الدولة المنظمة الى مفهوم دولة الرفاهية .

القطاع الخاص يمثل احد الدعامات الاساسية لعملية التنمية المستدامة في مختلف
البلدان وعلى صانعي السياسات الاقتصادية التركيز على هذا القطاع لما له اهمية بالغة
في كثير من المحاور بصورة عامة وفي جذب الاستثمارات بصورة خاصة بل قد
يكون هو المعني في ذلك فعندما يكون هناك تقصير بإداء الخدمات من قبل القطاع العام
يظهر لنا البديل كما شاهدنا في موضوع الكهرباء ودور القطاع الخاص في سد الخلل
مع وجود كثير من الاخطاء والمشاكل التي واجهت سد الخلل الا انه كان على ثغرة
مهمة تخص حياة المواطن ومعيشته .

الرؤية المتكاملة من قبل الدولة بان تجذب الاستثمارات ذات المخاطر الاقل بيئياً والتي
تطلق عليها الاستثمارات المستدامة، التي تحقق خدمة افضل للمواطن مع كلف معقولة
وان يستشعر المستثمر بان الدولة حارسة له وان يستشعر المواطن بان الدولة حارسة
ومتدخلة بنفس الوقت في تحقيق مصلحته ، وعندما تتداخل المصطلحات وتكون غير
مفهومة من قبل المستثمر والمواطن لا تحقق الغاية المنشودة وتكون النتائج عكسية .

الكلمات المفتاحية : الدولة الحارسة ، الدولة المتدخلة ، الاستثمارات ، القطاع الخاص
الاستثمار المستدام .

**DISSOLVING THE OVRRLAP BETWEEN THE
CONCEPTS OF GUARDIAN AND INTERVENING
STATES A STEP TOWARDS ATTRACTING
SUSTAINABLE INVESTMENTS
(THE PRIVATE SECTOR AS A MODEL)**

Dr. Hesham Omar Hammoodi

Federal board of Supreme audit(Auditing Office of First
Region)

Abstract

If the concepts overlap ,there has been a clear disruption and flight of investments ,countries globally are either guards or interventionists, as well as many countries of the developed world have come a long way in shifting from the concept of an organized state to the concept of a welfare state .

The private sector is one of the main pillars of the sustainable development process in various countries and economic policy makers should focus on this sector because it is of great importance in many axes , In general, and in attracting investments in particular, he may even be interested in this, when If there is a default in the performance of services by the public sector, the alternative appears to us, as we saw in The topic of electricity and the role of the private sector in bridging the imbalance with the presence of many errors and problems that Faced with bridging the defect, but it was a big and important problem related to the life of the citizen and his livelihood .

The integrated vision of the state is to attract investments with less environmental risks, which are called Sustainable Investments, which achieve a better service for The Citizen at an affordable cost and to feel The investor believes that the state is a guardian for him ,and that the citizen feels that the state is a

guardian and intervenes at the same time in Realizing his interest, when the terms overlap and are incomprehensible by the investor and the citizen does not achieve the desired end and the results are counterproductive.

Keywords: Guardian state, intervening state , investments ,private sector sustainable ,investment .

منهجية البحث

المقدمة : عندما يكون الكلام حول موقف الدولة امام النشاط الاقتصادي تظهر لنا عبارة اليد الخفية وهي استعارة عن فلسفة تقول بان السوق هو من ينظم نفسه ولا داعي لتدخل الدولة في تنظيم النشاط الاقتصادي ويكون دورها مقيد فالذي يحقق مصلحته الشخصية هو حتما يعمل على تحقيق مصلحة الجميع ولكن هذا الكلام قد يكون مقبول في الظروف الطبيعية وعندما يكون هناك وعي عند الافراد بانه جزء من المجتمع وليس في شريعة الغاب .

وكذا الحال عندما يكون الكلام حول الفرد والمجتمع وتدخل الدولة فعلى الغالب يقصد به القطاع الخاص فالأفراد جميعها تعمل بهذا القطاع وهذا القطاع له دور حيوي في تنمية الاستثمارات في بلد ما فهو المتمم للقطاع العام .

مشكلة البحث : تتبع مشكلة البحث عندما لا تكون الادوار صحيحة وعندما تتداخل المفاهيم فالغاية لا تتحقق والقطاع الخاص لا يجني ثماره من قبل الفرد والمجتمع والدولة معا .

اهمية البحث : تكمن اهمية البحث من اهمية الموضوع المبحوث فالاستثمارات بصورة عامة والمستدامة منها بصورة خاصة تحتاج الى بيئة حاضنة ، والقطاع الخاص هو المتمم لعمل القطاع العام والدولة كما ترعى العام فأنها ترعى الخاص كذلك من خلال التدخل الايجابي عندما يستلزم الامر او الحراسة عندما يستلزم الامر ايضا فكلأتا الحالتين سيان لدعم القطاع الخاص .

اهداف البحث : يهدف البحث الى ضرورة (فك التداخل بين المفاهيم وانعاش القطاع الخاص وان تكون الدولة جاذبة للاستثمارات من خلال تبني الدولة للسياسات الاقتصادية المتوازنة) .

فرضية البحث : يبنى البحث على فرضية مفادها (ان تداخل مفهومي الدولة الحارسة والمتدخلة من قبل الدولة للنشاط الاقتصادي قد يلحق الضرر بالبلاد ككل ويهمش القطاع الخاص وتختفي الاستثمارات بصورة عامة والمستدامة منها بصورة خاصة) .

منهج البحث : لتحقيق أهداف وفرضيات البحث، تم الاعتماد على المنهج الوصفي وذلك من خلال الاستعانة المراجع ذات الصلة بموضوع البحث .

خطة البحث : سيكون توزيع العنوان على محاور متسلسلة لفهم فكرة ومراد البحث .

أولاً : الدولة والنشاط الاقتصادي :

العلاقة بين الدولة والاقتصاد علاقة حساسة جدا فالدولة هي شكل من اشكال التنظيم فهي تحدد العلاقة بين الحاكم والمحكوم وبين المصلحة العامة والمصلحة الخاصة وقد عرفت الدولة بانها " اقليم يضم مجموعة من السكان الدائمين له حكومة قادرة على الحفاظ والسيطرة على الاقليم وادارة علاقاته الدولية " . (عبدالفتاح ، ٢٠١٦ ، ص ٢٠٢)

وفي المجال الاقتصادي عرفت الحضارة البشرية العديد من الاجتهادات التي تمخضت عنها ايدولوجيات اقتصادية متعددة اختلفت في نظرتها الى طبيعة الدور الذي على الدولة ان تلعبه في المجال الاقتصادي ومدى تأثيرها في ذلك المجال .

فالنظام الاقتصادي الرأسمالي حجم الدور الاقتصادي للدولة ولكن في ظل هذا الاتجاه تعرضت الدولة فيه للانتقاد فتم الانتقال من الرأسمالية التقليدية الى الرأسمالية الجديدة ، اما النظام الاقتصادي الاشتراكي فهو على نقيض من الرأسمالية فقد عظم الدور الاقتصادي للدولة ومن ثم فان هناك كثير من التغييرات صاحبت كلا النظامين في التطبيق .

ما يهمنا حقيقة هو دور الدولة المصاحب لتلك الانظمة وهل الدولة تؤثر على النظام الاقتصادي ام العكس ؟ ومن هنا ظهرت نظرية الدولة الحارسة والدولة المتدخلة وهي نظريات قديمة تغييرات كثيرا وتغيرت الادوار معها خصوصا في ظل العولمة والشركات المتعددة الجنسيات حتى ظهرت **نظرية السوق** التي تعني سيطرة الاقتصاد على سياسة الدولة اذ تسير السياسة بقوانين السوق يعني تجاوز الدولة وتهميشها . (منصر ، ٢٠٠٨ ، ص ٥) يعني بعبارة اكثر دقة ان الاقتصاد يجعل من الدولة وسياساتها تبعا له ، وفي دول العالم الثالث قد تكون النظريات القديمة هي الحاكمة الان فاما ان تكون الدولة حارسة او دولة متدخلة في النشاط الاقتصادي .

ثانياً : الدولة الحارسة والدولة المتدخلة :

اختلفت الآراء بخصوص تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي اذ نادى البعض بعدم التدخل الا في اضيق الحدود لان تدخلها يضر بعمل اقتصاد السوق وبالتالي تظهر الاضطرابات الاقتصادية ، في حين نجد البعض الاخر يحث على ضرورة التدخل على اوسع نطاق للقضاء على الاضطرابات الاقتصادية التي يمكن ان تلحق باقتصاد السوق ومن هنا ظهرت هذه المفاهيم وهذه التسميات لذا سأتناول الآراء المعارضة للتدخل وهي الداعمة لمفهوم الدولة الحارسة والآراء المؤيدة للتدخل وهي الداعمة لمفهوم الدولة المتدخلة وكالاتي :

الدولة الحارسة : (الآراء المعارضة للتدخل في النشاط الاقتصادي)

لكل مفهوم هناك تبريرات ونظريات دعمت قيامه ، فالدولة الحارسة ترى ان الفرد ليس له سوى حق واحد وهو حق الحرية المتساوية مع كل فرد اخر وليس للدولة سوى واجب واحد وهو حماية ذلك الحق ، من الآراء المعارضة للتدخل هي الاتي : (ابشر وبوب ، ٢٠١٤ ، ص٩)

١- **اراء الطبيعيين** : هو الرجوع الى قوانين الطبيعة التي تحكم النشاط الاقتصادي وتسييره بانتظام دون الحاجة الى تدخل الدولة التي يجب ان تترك تصرفات الافراد الحرة تحكم سير الاحداث الاقتصادية وكل تدخل من طرف الدولة لتوجيه النشاط الاقتصادي يعطل النمو وانه في مطلع القرن الخامس عشر ظهرت هذه الآراء اذ ساد الظن بان كل فرد اجدر بتحقيق مصلحته وان المصلحة ليست الا مجموع مصالح الافراد الامر الذي قلص دور الدولة الى مجرد اتخاذ الاجراءات التي تكفل حماية مصالح الافراد داخليا وخارجيا .

٢- **اراء الكلاسيك** : تقوم على مقولة ادم سميث الشهيرة "دعه يعمل دعه يمر" وبالتالي تعتمد هذه الآراء على رفض تدخل الدولة في التأثير على الية السوق والامتناع عن التدخل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للأفراد وان دور الدولة يكون دور الدولة الحارسة وازالة القيود التي تعيق النشاط الاقتصادي .

٣- **اراء الكلاسيك الجدد** : نادى هذه الآراء الى تقليص تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ورفع يدها عن الشؤون الاقتصادية وان تركز على الكفاءة والنمو فقط وان لا تتدخل في النشاط الاقتصادي الا في اضيق الحدود .

هناك مجموعة حجج تدعم آراء المعارضين اوردها (قويدر ، ٢٠١٣ ، ص١٤١) وهي كالاتي لبعض منها :

- ✓ ان الاخفاقات التي يتعرض لها السوق سببها تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ويمكن ان تختفي اذا امتنعت الدولة عن التدخل .
- ✓ امكانية استغلال اصحاب المصالح تدخل الدولة في بعض المجالات لتقوية نفوذهم وتعظيم ارباحهم .
- ✓ تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي على نطاق واسع يترتب عنه زيادة الانفاق العام لمواجهة اعباء هذا التدخل وقد يفضي الى زيادة الضرائب او الاقتراض وهذه بمجموعها اضرار سلبية على الاقتصاد
- ✓ ان وجود الدولة في السوق غير ضروري لان ما ترغب الدولة القيام به يمكن للقطاع الخاص القيام به على احسن وجه واكثر فعالية .

في ضوء الحجج اعلاه يجب ان يقتصر دور الدولة على حفظ النظام وتحقيق الامن والعدالة ومن هنا ظهرت تسمية الدولة الحارسة وان رفاه الاقتصاد والمجتمع يكون بعدم تدخل الحكومة في مجرياته وان تترك السوق هو من يحقق توازنه .

الدولة المتدخلة : (الآراء المؤيدة للتدخل في النشاط الاقتصادي)

ظهرت آراء ونظريات دعمت قيام هذا المفهوم وهو ان تتدخل الدولة بصفتها هيئة غير منحازة الى اي طبقة معينة ومهمتها الاساسية هي خدمة مصلحة الشعب العامة عن طريق توزيع الثروات وان تتولى الشؤون الاقتصادية والتعليمية والصحية وغيرها و من الآراء المؤيدة للتدخل هي الاتي : (قويدر ، ٢٠١٣ ، ص١٣٨)

١- آراء التجاريين : ينادي التجاريون بالتدخل الواسع للدولة في الحياة الاقتصادية ومع التزايد الكبير في حركة نمو التجارة وتراكم راس المال نادى التجاريون بإعطاء دور اكبر للدولة لإدارة النشاط الاقتصادي لحماية السوق الداخلية من الواردات المنافسة للصناعة الوطنية الناشئة والعمل على تعظيم الثروة وتحقيق فائض في الميزان التجاري بتملك الدولة للمعادن النفيسة التي تمكنها من زيادة نشاطها الاقتصادي في التجارة الدولية مع اشرافها على انتاج السلع الموجهة للتصدير وتهيئة الظروف والاسباب لزيادة الصادرات .

٢- الآراء الكينزية : ظهرت النظرية الكينزية كمحاولة لعلاج الاثار السلبية لازمة الكساد الكبير لعام ١٩٢٩ وقد ارجعت النظرية بان الاختلال الحاصل في الاقتصاد سببه عدم عمل الاقتصاد في مستوى اقل من التشغيل الكامل مما انتج بطالة مرتفعة والحل بحسب النظرية يكمن في تدخل الدولة من خلال زيادة حجم الطلب الكلي لزيادة معدل التشغيل وان التشغيل الكامل لا يكون الا عند مستوى استثمار محدد وهذا الاخير لا يتأتى الا من خلال تدخل الدولة .

ويتلخص دور الدولة المتدخلة على مستويين وهما : (مياله ، ٢٠٠٦ ، ص ١٠٢)

المستوى الاول : التدخل المباشر : ويكون من خلال الصور التالية :

- ✗ رفع الانفاق العام في مجالات الاستثمارات لزيادة فرص العمل ورفع مستوى الدخل وبالتالي يرتفع مستوى الانفاق والطلب الكلي .
- ✗ فرض الضرائب التصاعدية حتى تستفيد منها الفئات الفقيرة ذات الميل المرتفع للاستهلاك لزيادة الطلب الكلي .
- ✗ توفير الخدمات الضرورية كالتعليم والصحة .
- ✗ التدخل في حالة ظهور التضخم من خلال تقليل الانفاق الحكومي وتحديد الضرائب والتحكم في اسعار الفائدة .

المستوى الثاني : التدخل غير المباشر : ويكون من خلال الصور التالية:

- ✗ اصدار تشريعات وقوانين تناهض الاحتكار بما يحقق خفض اسعار السلع الاستهلاكية ورفع الطلب عليها وهذا يشجع المنتجين على زيادة الطلب على الاستثمار الضروري لهذا الانتاج .
- ✗ تطبيق سياسة نقدية توسعية تعمل على خفض سعر الفائدة للرفع من مستوى الاستثمار وبالتالي زيادة الطلب الكلي .

وهناك مجموعة حجج تدعم اراء المؤيدين وهي كالاتي : (محمددين ، ٢٠٢٢ ، ص ٣٠١) و (قويدر ، ٢٠١٣ ، ص ١٤١)

- ✓ اثبتت الازمات الاقتصادية عموما والازمة المالية الاخيرة هشاشة النظم المالية والسياسات المتحررة التي اتسمت بها خصوصا فيما يتعلق بغياب الرقابة الفاعلة للدولة والحكومات .
- ✓ عدم وجود بعض الاسواق او تبعثرها مع ضعف علاقات الاتصال وتبادل المعلومات فيما بينها وكذا محدودية طبقة رجال الاعمال للاعتماد عليها في الدول النامية .
- ✓ يتطلب التطور الاقتصادي والاجتماعي في الدولة قرارات استثمارية على درجة كبيرة من الاهمية والضخامة والخطورة لا يمكن تحملها القطاع الخاص الذي لا تهمة الا الربحية واسترداد راس المال في اقرب الآجال كما ان السلع العامة لا تجذب اهتمام القطاع الخاص لإنتاجها وهذا ما يحتم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي مثل بناء الطرق العامة وحفظ الامن وتحقيق العدالة الخ .
- ✓ يعتبر نظام السوق اكثر عرضة للاضطرابات واقل قدرة على تصحيحها ذاتيا .

✓ فشل السوق عن تحريك الموارد بسبب ضعفه على تزويد المتعاملين بالمعلومات التي يحتاجونها عن التوزيع الحالي للموارد وضعف المتعاملين في الكثير من المرات عن استغلال هذه المعلومات اما لاعتبارات تتعلق بالتقنية او لاعتبارات تتعلق بالتكاليف .

✓ عجز السوق في توجيه الموارد الاقتصادية نحو افضل استخدام بشكل يؤدي الى تحسين وضعية الفرد دون الاضرار بباقي الافراد ولهذا تجد الدولة نفسها مجبرة للتدخل لإعادة توجيه الموارد الاقتصادية لصالح السلع المستهلكة من طرف محدودي الدخل والذين يشكلون النسبة الغالبة من المجتمع خاصة في الدول النامية .

✓ اغفال السوق للاعتبارات غير الاقتصادية مثل تحقيق العدالة في توزيع الدخل والثروة لان الافراد ليس كلهم لديهم القدرة على الدخول للسوق او المشاركة في العملية الانتاجية وهذا يستدعي الدخول لحماية الفقراء ومحدودي الدخل لسد حاجياتهم من السكن والغذاء والصحة والتعليم .

✓ من اهم الحجج معالجة الازمات الاقتصادية والمالية التي تعترى النظم الاقتصادية وعجز السوق عن مواجهة تداعياتها وهنا تصبح الحاجة ملحة لتدخل الدولة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي (العمالة الكاملة ، استقرار الاسعار ، توازن ميزان المدفوعات) ويروا ان الازمات التي عصفت بالعالم هي اكبر دليل للتدخل منها ازمة الكساد الكبير ١٩٢٩-١٩٣٣ وازمة النقد الاوروبي ١٩٩٢ والازمة المالية العالمية ٢٠٠٨-٢٠١٠ .

ويرى الباحث انه في ضوء الحجج اعلاه ظهر مفهوم الدولة المتدخلة واصبح تدخل الدولة يشكل مطلباً ضرورياً لاستمرار النشاط الاقتصادي ولكن السؤال هو كيف تتدخل الدولة ؟ اذ يرى (محمد بن ، ٢٠٢٢ ، ص ٢٨١) ان الدولة المتدخلة لها صور عديدة واشكال متنوعة وتسميات مختلفة قد تتباين من دولة الى اخرى وهي كالآتي :

١- **الدولة الايجابية** : اذ يقتصر التدخل الحكومي فيها على ما هو ضروري لرفع الكفاءة الاقتصادية بقصد حماية اصحاب الملكية في غيبة التنظيم في الاسواق والمطالبة الممكنة بإعادة توزيع الثروة كما في الولايات المتحدة الامريكية .

٢- **دولة الامن الاجتماعي** : تتميز بنفس خصائص الدولة الايجابية مع محاولة التفريق بين السياسة الاقتصادية والسياسة الاجتماعية التي تعمل على كفاية حد ادنى على المستوى القومي من خلال اتاحة الفرص لمبادرات الافراد وتعميق احساسهم بالمسؤولية كما في بريطانيا .

٣- دولة الرفاهية الاجتماعية : تجاوز ذلك كله بتقديمها الاهداف الاجتماعية على الاهداف الاقتصادية وتمارس كل ما لها من قوة في سبيل ضمان تحقيق المساواة وان تنأى بقطاع الخدمات الاجتماعية المهمة عن اليات السوق كما في السويد .

ويرى الباحث ان الصور اعلاه قد تستفيد منها الدول في التحول من الحراسة الى التدخل او قد يضاف انواع اخرى بحسب طبيعة الدولة ونشاطها الاقتصادي ورؤيتها للقطاع الخاص .

ثالثاً : القطاع الخاص (الاهمية والمفهوم) :

لا يمكن تجاهل دور القطاع الخاص وعلاقته بالنشاط الاقتصادي ولا يمكن تجاهل دوره ايضا في امتصاص البطالة فالكل يعمل بذلك القطاع وبمختلف الاعمار وبكلا الجنسين ولا يوجد عطل او توقفات في ذلك القطاع الا اذا كانت هناك جائحة او امور خارج السيطرة توقف الجميع فالعطاء مستمر في ذلك القطاع وقد ينظر اليه بانه قطاع ربحي ولكن المحصلة بانه يسد ثغرة مهمة لا تستطيع مؤسسات الدولة تغطيتها ويشبع حاجيات المجتمع ككل .

ويرى (جايد واخرون ، ٢٠٢١ ، ص ١٥٥) ان القطاع الخاص يؤدي دوراً هاماً في الحياة الاقتصادية اذ يسهم بنسبة كبيرة في دعم الاقتصاد والازدهار على كافة المستويات وفي جميع المجالات ويعد عاملاً اساسياً في تحقيق التنمية الاقتصادية وحل للمشكلات التي تعجز الحكومة احيانا عن توفير الحلول لها بل ان الرؤية العالمية للقطاع الخاص بحسب (العمر والشريف ، ٢٠٢٢ ، ص ٤١) بان يتم منحه دوراً اكبر باعتباره الاكثر قدرة وكفاءة في ادارة النشاط الاقتصادي لما يتمتع به من حرية عالية في اتخاذ القرارات وقدرة كبيرة على المبادرة والابداع وتحمل المخاطرة في عمليات الاستثمار .

ويعرف القطاع الخاص بانه " ذلك القطاع الذي يدار من قبل الافراد ووحدات العمل وتتولى اليات السوق توجيه دفة الامور بالنسبة للأنشطة الاقتصادية وتسعى لتحقيق اقصى ربح ممكن" ومن خلال المفهوم يمكن استنتاج بعض الصفات الخاصة بالقطاع وهي كالآتي : (جمعة ومثنى ، ٢٠٢٢ ، ص ٢٨٨)

- ١- عدم تدخل الدولة في النشاط الخاص الاقتصادي .
- ٢- استخدامه للوسائل التكنولوجية والوسائل المتطورة .
- ٣- مواكب للتغيرات والمستجدات التي تحدث في السوق .

- ٤- يختلف عن القطاع العام بميزه المخاطرة في راس المال .
٥- يسعى القطاع الخاص لتحقيق الارباح .

ويحتل القطاع الخاص مكانه هامة في الدول التي تعتمد فلسفة نظرية السوق الحر وعلى النقيض من ذلك فان اهمية ومكانة السوق تنقلص ويصبح هامشيا كلما ازدادت التدخلات الحكومية في النشاط الاقتصادي وتوسع دور القطاع العام ويرى (حويش وعبدالمجيد ، ٢٠٢٢ ، ص ٢٨٢) ان دور الدولة يتقلص ويتوسع في الحياة الاقتصادية بما ينسجم مع النظام السياسي السائد في كل دولة وخصوصيتها .

والنظام السياسي يشرع كيفية التعامل مع القطاع الخاص ويرى (علي ومصطفى ، ٢٠٢٢ ، ص ١١٨) انه عندما يتعامل المشرع مع القطاع الخاص فانه يجب ان لا يتعامل معه معاملة الخصم او المنافس بل ينبغي ان يكون القطاع الخاص احد ادواته في تقديم المنتج او الخدمة .

رابعاً : الاستثمارات والبيئة الاستثمارية :

يحتل الاستثمار مكانة كبيرة بين النشاطات الاقتصادية المختلفة التي تمارسها دول العالم ويمثل الركيزة الأساسية التي تبنى عليها خطط التنمية الاقتصادية التي تؤدي الى التقدم والتطور الاقتصادي والسياسي للبلد وتهتم الكثير من دول العالم التي تنشأ التقدم الاقتصادي بالبيئة الاستثمارية وتعمل على اصلاح تلك البيئة بشكل مستمر ومراقبة مواطن الخلل فيها لغرض تلافي اي عراقيل قد تؤخر تدفق الاستثمارات لديها ويعرف الاستثمار بحسب (سويد ونشمي ، ٢٠٢٢ ، ص ٥٥٥) بانه " كل جهد او عمل يقوم به فرد او جماعة من شأنه ان يؤدي الى تحقيق الفوائد والمنفعة من ذلك الجهد ويؤدي الى زيادة في الناتج القومي الذي يعزز قوة الاقتصاد الوطني ويشجع الدول للتطلع نحو المستقبل " .

يرتبط الاستثمار بتقدم ورفاهية الدول لما يحققه ويساهم به في التنمية الاقتصادية من توفير للعمالة وتقليل البطالة ، ولكن هناك معوقات وعقبات قد تقف امامه فضعف الاجراءات الداعمة والاطار القانوني وسوء الاوضاع الامنية والعوامل الخارجية التي تتعلق بسياسات دول الجوار او غيرها قد تجعل الاستثمار هشاً وضعيفاً ولا يشجع القطاع الخاص المحلي او الاجنبي لاستثمار اموالهم ، ويبقى هناك عاملين يحكمان الاستثمار بكافة صورته وهما كالاتي : (مصطفى ، ٢٠٢٢ ، ص ٩٠٣)

- ١- الربح : له اهمية في تحديد حجم الاستثمار .
- ٢- عنصر المخاطرة : وهي نوعين من المخاطرة ، الاولى اخطار يمكن التامين عنها وتحديدها والثانية اخطار لا يمكن التامين عنها او تحديدها وهي تتفق مع فكرة البحث فعدم معرفة دور الدولة ورؤيتها للنشاط الاقتصادي هل هو حارس ام متدخل يجعل ذلك منفراً وغير جاذب للاستثمار .

جميع البحوث التي تناقش الاستثمار تتناول معه مفهوم البيئة الاستثمارية الذي هو مدار اي استثمار ، فالبيئة الاستثمارية بحسب (التميمي ، ٢٠١٥ ، ص٤) تعني " مجموعة العوامل التي تشكل البيئة العامة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والقانونية وغيرها والتي تؤثر بطريقة مباشرة او غير مباشرة في اداء المستثمر وربحيته كالسياسة الاقتصادية والاوزاع الاجتماعية والسياسية واستقرارهما والاطار القانوني والاداري والمؤسساتي الذي يحكم الاستثمارات " ثم تتناول تلك البحوث انواع العوامل التي تشكل البيئة الاستثمارية ومن اهمها بل قد يكون هو المحدد لبيئة استثمارية متاحة من عدمها هو عامل الاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي فالعوامل الاقتصادية يتصدرها وضوح منهج الدولة الاقتصادي وفلسفته مع اقتصار دور الدولة على رسم السياسة المالية والاقتصادية بنحو يدفع المجتمع ويحفزهم فيدفع الاقتصاد الوطني لتحقيق الاهداف المتوافقة مع متطلبات التنمية .

خامساً : الاستثمارات بين مفهومي الدولة الحارسة والمتدخلة :

يتجه الاستثمار بشكل عام الى اقتصاديات الدول التي توصف بانها جاذبة وليست طاردة اي التي تتمتع بعدد من المزايا تدفع بالمستثمرين الى توجيه استثماراتهم نحوها وهذا يجعل الاستثمار اما يرتفع الى حدود عالية جدا في حالة الجذب او ينخفض الى حدود واطنة جدا في حالة الطرد ، قديما ذكر بان راس المال جبان فالاستثمار يجب ان يعمل ضمن بيئة امنة ومطمئنة والسؤال هو : هل الاستثمار بصورة عامة والمستدام منه بصورة خاصة في كنف مفهوم الدولة الحارسة افضل ام في كنف مفهوم الدولة المتدخلة افضل ؟

هناك مجموعة من المعوقات او العقبات التي تواجه الاستثمار في اي بلد بالعالم، ولعل ابرز الاسباب ما ذكره الباحثون ويتفق مع فكرة البحث هما سبببين ، فالأول هو (عدم الاستقرار السياسي) اذ اشار(محمد ورياض ، ٢٠١٣ ، ص ٤٢٨) الى ذلك العائق بان "الاستقرار السياسي احد المحددات الرئيسية في اتخاذ القرار الاستثماري اذ ان

تمتع البلد بالاستقرار السياسي من حيث نظام الحكم واستقرار الحكومات وطبيعة العلاقات بين الاحزاب السياسية وحالة الديمقراطية السائدة داخل البلد تسهم في توفير المناخ الملائم لجذب الاستثمار وان عدم الاستقرار السياسي يعد عائقا امام الاستثمارات اذ يسهم بوجه خاص في هروب رؤوس الاموال المحلية" ، والثاني هو (السياسات الاقتصادية الملائمة) اذ اشار (الطيب ورشيد ، ٢٠٢٠ ، ص ١٨١) الى ذلك العائق بقوله " يجب ان تتميز السياسات الاقتصادية بالوضوح والاستقرار وان تنسجم مع القوانين والتشريعات المطبقة ، فالاستثمار يحتاج الى سياسة مستقرة ومحددة وشاملة".

الاستثمارات لم تعد بصيغتها المعروفة في كثير من الدول واقتربت بالاستدامة منذ عام ٢٠١٥ عندما قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة ان تتبنى الاهداف العالمية للتنمية المستدامة والزمّت الدول المنضوية تحتها ، ومن هنا ظهر مفهوم الاستثمار المستدام الذي يعني انك تستثمر بأموال لا تنتهك البيئة او تأخذ بالاعتبار العوامل البيئية والاجتماعية وغيرها كمحددات لهذا الاستثمار ويمكن تلخيص خصائص الاستثمار المستدام بالنقاط التالية : (<https://islamonline.net>)

- ١- استثمارات صديقة للبيئة .
- ٢- استثمارات تراعي المنافع الاجتماعية .
- ٣- استثمارات تساهم في خطط الحكومية .

ومن المفروض ان العمل بالاستثمارات المستدامة يعني ان الدولة متقدمة وتتبنى نظرية اقتصاد السوق ويرى (بقريش ، ٢٠٢٠ ، ص ٥٦٤) ان تبني هذه النظرية ليست يعني بالضرورة ان الدولة لا تتدخل ولكن تطوير أسلوب تدخل الدولة ، وقد اثبتت الوقائع والتجارب انه لا وجود لاقتصاد السوق الا في حاضنة دولة قوية .

ويرى الباحث ان التداخل بين مفهومي الدولة الحارسة والدولة المتدخلة سوف لا يسهم بوجود بيئة استثمارية خصبة وان دور الدولة الحقيقي في الاقتصاد الوطني يشترط ان يكون تدخلا عقلانيا ومبررا وليس عشوائيا واكثر ارتباطا بالجانب الاجتماعي والسياسي .

سادساً : القطاع الخاص بين مفهومي الدولة الحارسة والمتدخلة :

كما اشرت سابقا فان الاستثمار قد يتضرر جراء تداخل المفهومين ولكن الضرر الاكبر سيلحق بالقطاع الخاص فانه استكمالاً لعدم الاستقرار قد يولد ذلك قطاع خاص ضعيف ويرى (جراح واخرون ، ٢٠٢٠ ، ص ٧٧) ان "القطاع الخاص يأخذ مكانته في اقتصاد ما من خلال الدور الذي تحدده الدولة له في اية مدة من الزمن ويتحدد دور

الدولة في الاقتصاد بشكل عام من خلال الفكر الاقتصادي السائد لدى القيادات السياسية التي تدير العملية الاقتصادية في اي بلد" فتوجه الدولة السياسي يلقي بضلاله على التدخل او عدم التدخل فالدولة الاشتراكية تختلف عن الدولة الرأسمالية وهكذا ولكل توجه انعكاساته على القطاع الخاص سلباً ام ايجاباً .

وقد بين احد الباحثين بان القطاع الخاص لكي يكتب له النجاح هناك عوامل ومقومات ولعل ابرزها بعد تحقيق الاستقرار السياسي هو " استخدام الحكومات ادوات السياسة التشجيعية الملائمة التي تؤثر في قرارات القطاع الخاص كي يوجه استثمارته وجهوده الى مجالات العمل المفضلة بما يتفق مع اهداف برامج التنمية الاقتصادية " . (ابو سخيلة ، ٢٠١٥ ، ص ٧٩)

وفي دراسة حديثة اشارت الى ان هناك علاقة ايجابية بين أنشطة القطاع الخاص والنمو الاقتصادي وان نمو الانتاجية يرتبط بشكل وثيق بالاستثمارات الخاصة مع توجه السياسة الاقتصادية لكثير من الدول نحو اقتصاد السوق فان الاتجاه نحو الاعتماد على القطاع الخاص وتنفيذ برامج الخصخصة ادى الى زيادة نسبة الاستثمارات التي يرهاها القطاع الخاص واكدت الدراسة ذاتها ان التأثير الايجابي لاستثمارات القطاع الخاص على النمو يفوق تأثير استثمارات القطاع العام. (بقريش ، ٢٠٢٢ ، ص ٥٦٤ - ٥٦٥) .

يجب ان يكون هناك اقتناع لدى الدول ان لا تتدخل بعمق في الحياة الاقتصادية وان تترك فرصة اكبر للقطاع الخاص ، وان هذه الفرص تقف امام تحديات كبيرة وهذه التحديات بحسب راي الشخصي قد تكون اما بسبب ان الدولة حارسة ولا تتدخل او ان تكون الدولة متداخلة بصورة تمنع ان يكون هناك قطاع خاص قوي وله دور مهم في التنمية الاقتصادية والتحديات التي تقف امام القطاع الخاص اشار لها (نجمي وتويزة ، ٢٠١٧ ، ص ٤٠) بانها تحديات داخلية وخارجية وابرز التحديات التي تجعل القطاع الخاص بين فكي الدولة الحارسة والمتدخلة هي كالاتي :

- ١- النمو غير المستدام للاقتصاد .
- ٢- معدلات نمو سكانية عالية والتي تدفع بأعداد هائلة سنويا الى سوق العمل .
- ٣- مع وجود بطالة عالية هناك تزايد في الفقر .
- ٤- وجود قطاع عام ضمن هرم اقتصادي مرهق يمنعه من الحركة ومن اتخاذ القرار المستقل وقطاع خاص متفتت يفتقد الى الديناميكية اللازمة .
- ٥- وجود نظام من الحماية العالية للصناعة الوطنية .

٦- قصور في المعرفة والقدرات العلمية والتكنولوجية مترافقا مع تدني في الخبرات البشرية مما يؤدي الى ضعف الانتاجية والقدرة على المنافسة في الاسواق العالمية .

٧- غياب القطاع المصرفي المتطور .

٨- غياب المناطق الصناعية المتطورة .

٩- قدرة تصديرية ضعيفة خارج قطاع النفط مما يوحي الى عدم وجود صناعات تصديرية مع وجود تشوهات في هيكل اسعار السلع والخدمات وعناصر الانتاج .

مما سبق ارى ان هناك تداخل بين المفهومين في القطاع الخاص وهذا التداخل هو لخدمة القطاع الخاص في الدول ذات الرؤية المتكاملة فينتعش ذلك القطاع ويكون عنصر جذب للاستثمارات وخاصة المستدامة منها ، وهذا التداخل هو ضد القطاع الخاص في الدول ذات الرؤية المحدودة ويكون عنصر طرد للاستثمارات واذا ارادت تلك الدول ان تنعش القطاع الخاص لديها وان ترتقي بالاستثمارات بجب عليها فك ذلك التداخل .

السؤال هو هل يترك القطاع الخاص بدون تدخل لتفعيل مفهوم دولة الحراسة ؟ ام تتدخل الدولة بعمل القطاع الخاص لتفعيل مفهوم الدولة المتدخلة ؟

اذا تركت التدخل اصبحت الساحة مرتعا للاقتصاد الخفي وغسيل الاموال وظلم قد يطال الايدي العاملة وحقوق ضائعة للدولة من خلال جباية الضرائب او اي رسم اخر .

واذا تدخلت بشدة وبدون دراسة مسبقة صحيحة قد تفرغ الساحة من الاستثمارات وقد ينتهي القطاع الخاص ويصاب بالركود ويبقى يستجدي حركته من القطاع العام وتعاقب الدولة عالميا بانها لم تتركب قطار الاستدامة .

الاستنتاجات والتوصيات :

الاستنتاجات :

- ١- تؤثر الدولة بصورة مباشرة في النظام الاقتصادي للبلد ومنها ظهرت تسميات عديدة كالدولة الحارسة والمتدخلة والمنظمة والمنتجة والرفاهية وهكذا .
- ٢- قد تنتهم الدولة اذا كان هناك اخفاقات يتعرض لها القطاع الخاص لانها التزمت مفهوم الدولة الحارسة .
- ٣- قد تنتهم الدولة اذا كان هناك عزوف عن الاستثمارات لأنها التزمت مفهوم الدولة المتدخلة .
- ٤- قد تنتهم الدولة دولياً بانها لم تلحق بركب التنمية المستدامة ولم تلتزم بتحقيق الاستثمارات المستدامة على ارضها .
- ٥- هناك مجموعة من التحديات والمعوقات التي تواجه القطاع الخاص ومن ثم العزوف عن الاستثمارات اذا تداخلت المفاهيم ورؤية الدولة المحدودة نحو الاقتصاد .

التوصيات :

- ١- لا يمكن الجزم في نطاق دول العالم الثالث بان مفهوم الدولة الحارسة افضل ام مفهوم الدولة المتدخلة افضل للقطاع الخاص ولجذب الاستثمارات ، ولكن لكل دولة خصوصيتها والقاعدة التي يجب الانطلاق منها بان التعامل مع القطاع الخاص متم ولا يعامل معاملة الخصم او الند فالأهداف تتحقق مجتمعة بين القطاع العام والخاص .
- ٢- في ظل عدم الاستقرار السياسي وعدم وضوح السياسات الاقتصادية للدولة سيكون هناك قلق بمنظومة الاستثمار ، فالمستثمر قد يعمل ضمن مفهوم الدولة الحارسة ثم لأنها غير مستقرة فقد تتحول فلسفة الدولة في ليلة وضحاها الى تبني مفهوم الدولة المتدخلة والعكس صحيح مما يجعل المستثمر يتردد او قد يعزف عن الاستثمار بصورة نهائية .
- ٣- التنمية المستدامة القت على الدولة بعض الواجبات تجاه القطاع الخاص وان تترك الحراسة لتتدخل في توجيه مسارات ذلك القطاع نحو الاستدامة ، واجباره لتبني الاستثمارات المستدامة التي لا تنتهك البيئة وتحقق جملة من الاهداف المشتركة .

قائمة المصادر

- ١- ابشر رجاء خضر ، بوب عصام عبدالوهاب ، ٢٠١٤ ، اصول تدخل الدولة في ترقية النشاط الاقتصادي دراسة مقارنة بين النظام الاقتصادي والتقليدي ، مجلة العلوم الاقتصادية ، العدد ١ المجلد ١٣ ، الجزائر .
- ٢- ابو سخيلة كمال جمال ، ٢٠١٠ ، دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية من منظور القطاع الوضعي والاسلامي : دراسة مقارنة وقياسية على الاقتصاد الفلسطيني (١٩٩٦-٢٠١٣) ، رسالة ماجستير في اقتصاديات التنمية ، كلية التجارة ، غزة ، فلسطين .
- ٣- التميمي ، سعدية هلال حسن ، ٢٠١٥ ، تحليل مؤشرات البيئة الاستثمارية ودورها في تحفيز النمو الاقتصادي في دول مختارة مع اشارة خاصة للعراق ، اطروحة دكتوراه ، جامعة كربلاء ، العراق
- ٤- الطيب عبايو ، رشيد يوسف ، ٢٠٢٠ ، تقييم التوجه نحو الاستثمار الخاص في الجزائر ومساهمته في الاقتصاد الوطني ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، المجلد ١٦ العدد ٢٣ ، الجزائر .
- ٥- العمر ابتسام محمد ، الشريف فيصل بن الفديع ، ٢٠٢٢ ، الحاجة الى مشاركة القطاع الخاص للقطاع العام في توفير المشاريع في المملكة العربية السعودية ، المجلة العربية للإدارة ، المجلد ٤٢ العدد ٢ ، الجامعة العربية .
- ٦- بقريش فوزية ، ٢٠٢٠ ، دور القطاع الخاص في مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الوطن العربي ، مجلة ابحاث اقتصادية وادارية ، المجلد ١٤ ، العدد ١ ، الجزائر .
- ٧- جايد ، امين فهد ، عبدالله ، جواهر دحام ، الزريجاوي ، حسين كامل ، ٢٠٢١ ، القطاع الخاص في محافظة المثنى ودوره في عملية التنمية الاقتصادية ، مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية ، المجلد ١ العدد ١ ، العراق .
- ٨- جراح ، نعيم صباح ، الفيصل ، ايهاب عباس ، علي ، معن عبود ٢٠٢٠ ، إمكانات تفعيل دور القطاع الخاص في الاقتصاد العراقي ، مجلة العلوم الاقتصادية ، العدد ٥٢ المجلد ١٥ ، العراق .
- ٩- جمعة ، احمد ابراهيم ، مثنى ، تحسين محمود ، ٢٠٢٢ ، دور القطاع الخاص في معالجة البطالة ، مجلة الدراسات الاقتصادية والادارية ، العدد ٢٧ ، العراق .
- ١٠- حويش ، واثق طه ، عبدالمجيد ، ماجد حميد ، ٢٠٢٢ ، النهوض بواقع القطاع الخاص في العراق ، مجلة الدراسات الاقتصادية والادارية ، العدد ٢٥ ، العراق .

عدد خاص لوقائع الندوة العلمية السنوية لقسم الدراسات الاقتصادية في مركز المستنصرية
لدراسات العربية والدولية للعام ٢٠٢٣

- ١١- سويد ، عبدالجليل ابراهيم ، نشمي ، سعد جمار ، ٢٠٢٢ ، التنظيم القانوني لهياة الاستثمار الوطنية ، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية ، المجلد ١١ العدد ٤٣ ، العراق .
- ١٢- عبد الفتاح ، هيام ، ٢٠١٦ ، نظرية الدولة قراءة نقدية مقارنة بين الفكر الاسلامي والفكر الغربي ، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية ، جامعة الشهيد حما خضير العدد ١٩ ، الجزائر .
- ١٣- علي، مهند ابراهيم ، مصطفى ، نعمت محمد ، ٢٠٢٢ ، حق القطاع الخاص للاستثمار في مجال الرعاية الصحية ، مجلة رسالة الحقوق ، السنة ١٤ ، عدد خاص ، العراق .
- ١٤- قويدر معزي ، ٢٠١٣ ، تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي في ظل اقتصاد السوق ، مجلة الاقتصاد الجديد ، العدد ٨ ، الجزائر .
- ١٥- مصطفى ، محمود حسين ، ٢٠٢٢ ، مقومات ومعوقات الاستثمار السياحي في المدن العراقية ، المجلة العراقية للبحوث الانسانية والاجتماعية والعلمية ، العدد ٧ ، العراق .
- ١٦- محمد ، سيف عبدالجبار ، رياض ، مصطفى محمد ، ٢٠١٣ ، الاستثمارات الاجنبية في العراق ودورها في التنمية الاقتصادية ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، عدد خاص بالمؤتمر ، العراق .
- ١٧- محمددين ، صابر خليفة ، ٢٠٢٢ ، نموذج دولة الرفاهية الاجتماعية ، مجلة كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية ، جامعة الاسكندرية ، مصر .
- ١٨- منصر جمال ، ٢٠٠٨ ، التحولات السياسية وانعكاساتها على دور الدولة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في عصر العولمة ، مؤتمر جامعة الشلف ، الجزائر .
- ١٩- مياله ، مؤيد جميل ، ٢٠٠٦ ، علاقة النظام الضريبي بالنظم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في فلسطين ، رسالة ماجستير ، جامعة النجاح ، فلسطين .
- ٢٠- نجيمي عيسى ، توييزة بلقاسم ، ٢٠١٧ ، اهمية اعتماد الشراكة بين القطاع العام والخاص في الفكر التنموي الجديد مع التركيز على التجربة التونسية ، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة ، العدد ٢ ، الجزائر .

21- <https://islamonline.net>

أهمية تبني اطار COSO المحدث ودوره في تحقيق الامن السيبراني لإدارة المخاطر المؤسسية في الوحدات الاقتصادية - دراسة استطلاعية

إعداد الباحثة م.م. منال ظاهر رشاد

قسم الشؤون المالية في الجامعة المستنصرية

manal76.mr@gmail.com

المستخلص :

تهدف هذه الورقة البحثية لبيان أهمية تبني إطار COSO المحدث في ظل نظام البيئة الرقابية الداخلية للوحدات الحكومية للمحافظة على امن وسلامة البيانات والمعلومات في تلك الوحدات والحد من المخاطر المحيطة بها أو تقليلها لاقبل حد ممكن في ظل بيئة رقابية متطورة نتيجة اعتماد الانظمة والوسائل الحديثة في تلك الوحدات عن طريق البرامج والمواقع الالكترونية المعتمدة في تبادل وارشفة المعلومات . وتوصلت الباحثة الى أن هناك دور فعال للوسائل التي يتبعها المدقق الداخلي من خلال تطبيق اطار COSO المحدث عند تدقيقه للبيانات والمعلومات والوثائق المؤرشفة الكترونيا وللمواقع الالكترونية المعتمدة لحماية الوحدات الاقتصادية من المخاطر المؤسسية ودعم أمن وسلامة البيانات والمعلومات.

وكانت ابرز التوصيات هي أن حوكمة الادارة متمثلة بفلسفتها واسلوبها بالتعامل مع تدقيق البيانات والاوليات المرسله والمؤرشفة إلكترونيا وموقفها الداعم لذلك وكفاءة الافراد العاملين سواء مدخلي البيانات أو مدققيها والقيم الاخلاقية التي يتمتع بها هؤلاء العاملين تتأثر ببيئة الوحدة الاقتصادية وتحد من المخاطر المؤسسية التي تتعرض لها تلك الوحدة وتحافظ على أمن وسلامة المعلومات من التلاعب والتزوير والاختراق.

:Abstract

This research paper aims to demonstrate the importance of adopting the updated COSO framework in light of the internal control environment system of government units to maintain the security and integrity of data and information in those units and reduce the risks surrounding them or reduce them to the lowest

possible extent in light of an advanced control environment as a result of adopting modern systems and means in those units Through approved programs and websites for exchanging and archiving information.

The researcher concluded that there is an effective role for the methods used by the internal auditor through the application of the updated COSO framework when auditing data, information, electronically archived documents and approved websites to protect economic units from institutional risks and support the security and integrity of data and information.

The most prominent recommendations were that the administration's governance is represented by its philosophy and method of dealing with auditing data and priorities sent and archived electronically and its supportive position for that and the efficiency of the working individuals, whether data entry or auditors, and the moral values enjoyed by these workers are affected by the environment of the economic unit and reduce the institutional risks to which that unit is exposed and maintains On the security and safety of information from manipulation, forgery and penetration.

المقدمة :

في ظل التطورات التكنولوجية واعتماد الوسائل الالكترونية الحديثة في الوحدات الحكومية في تعاملاتها سواء على الصعيد الداخلي او الخارجي وكيفية الحفاظ على الوثائق والبيانات الهامة وحمايتها من الاختراق لاسيما بعد انتشار وباء كورونا وما القى بظلاله على العمليات المالية وكيفية تداولها وتدقيقها يبرز أهمية اتباع وسائل وانظمة رقابية حديثة تحد من مشاكل ضياع او اختراق البيانات والمعلومات الهامة والسرية الخاصة بالوحدة الاقتصادية لتقليل المخاطر المحتملة او الحد منها وذلك بتبني الاهداف الرئيسية لاطار COSO المحدث ، ولتحقيق ذلك تقدم الباحثة توضيحاً لهذا الموضوع المهم في هذه الورقة البحثية من خلال ثلاثة مباحث يتناول المبحث الاول

الاطار المنهجي للبحث وبعض الدراسات السابقة، أما المبحث الثاني فيسلط الضوء على الاطار النظري للبحث فيما يبين المبحث الثالث الاطار العملي للبحث.

حيث يستوجب ذلك تطبيق اطار رقابي يحدد كيفية الوصول واحكام الرقابة والسيطرة على تلك المواقع والبرامج والبيانات المؤرشفة الكترونيا والحد من مخاطر الاختراق والتلاعب والسرقة سواء على صعيد المعلومات المالية أو المعلومات غير المالية .

الاطار المنهجي للبحث والدراسات السابقة

أولاً : مشكلة البحث

تتمحور مشكلة البحث في ظل حدوث الازمة العالمية (وباء كورونا) وما نتج عنه من اعتماد مواقع التواصل الالكترونية لادارة أعمال الوحدات الحكومية وضرورة الحاجة في معظم تلك الوحدات ولاسيما عينة البحث المتمثلة بقسم الرقابة والتدقيق في كل من رئاسة الجامعة المستنصرية والمراكز التابعة للجامعة وشعب التدقيق في الكليات الموجودة في موقع الجامعة بالاضافة الى الموظفين العاملين في ديوان الرقابة المالية العاملة في الجامعة المستنصرية التابع لوزارة المالية ، وتتمثل مشكلة البحث بالآتي :

- تساهم المبادئ المتضمنة في اطار COSO عند تبنيها من قبل موظفي الرقابة والتدقيق الداخلي في دعم الامن السيبراني في الوحدات الاقتصادية التي تستخدم الوسائل التكنولوجية في عملها للسيطرة على المخاطر المؤسسية المحتملة وادارتها بكفاءة .

ثانياً : أهمية البحث

ان اعتماد الوسائل التكنولوجية في معالجة البيانات المالية وغير المالية وأرشفة المعلومات الهامة لاستردادها عند الحاجة والمخاطبات الهامة والسرية في الوحدات الحكومية وبين بعضها البعض يستدعي كل ذلك ضرورة التأكد من صحتها لاعتمادها والمحافظة على تلك البيانات والمعلومات من الاختراق والضياع والتلف ، لذا جاء هذا البحث ليسلط الضوء على أهمية تبني أنشطة التدقيق الحديثة المطبقة في الوحدات الحكومية لمواجهة مخاطر استخدام التكنولوجيا والحفاظ على أمن وسلامة المعلومات السرية من الاختراق والتزوير .

ثالثاً : أهداف البحث

يسعى هذا البحث لتحقيق الاهداف الآتية :

- ١- بيان أهمية تبني أطر جديدة للتدقيق الداخلي في الوحدات الحكومية من خلال تسليط الضوء على مفهوم إطار COSO المحدث والمبادئ المرتكز عليها .
- ٢- تحديد مفهوم الأمن السيبراني والمبادئ والمتطلبات اللازمة لدعمه .
- ٣- التعريف بدور أنشطة المدقق الداخلي المتبعة لإدارة مخاطر اختراق وضياع البيانات والمعلومات المؤرشفة إلكترونياً

رابعاً : فرضية البحث

يسعى البحث لإثبات مدى صحة الفرضية الآتية :

- ١ – ان مكونات أنشطة COSO المتبعة والمتعلقة بمبادئ المعلومات وبالمتابعة أو المراقبة لها تأثير معنوي على درء المخاطر المتعلقة بالأمن السيبراني في الوحدات الاقتصادية .

*بعض الدراسات السابقة

١- دراسة (Beasley,Branson&Hancock,2010) ، "How Key Risk Indicators can Sharpen Focus on Emerging Risks" – كيف يمكن لمؤشرات المخاطر الرئيسية أن تزيد من حدة المخاطر الناشئة . بينت هذه الدراسة أن هناك العديد من المنظمات التي تتبنى نهج للإشراف على المخاطر على مستوى المؤسسة من خلال الاطار المتكامل COSO لمساعدة الادارة التنفيذية في عملية ادارة المخاطر بشكل أوسع .

٢- (Galligan&others,2019) ، "Managing Cyber Risk in A Digital Age" – هدف الدليل الى تقديم نظرة عامة للمديرين التنفيذيين واعضاء مجلس الادارة حول ادارة المخاطر الالكترونية من خلال المبادئ المحددة في اطار عمل COSO لادارة المخاطر المؤسسية .

٣-دراسة بدوي ،عبد السلام خميس،٢٠١١ "أثر هيكل نظام الرقابة الداخلية وفقاً لاطار COSO على تحقيق أهداف الرقابة"

هدفت الدراسة الى التعرف على اثر عناصر هيكل الرقابة الداخلية بموجب اطار COSO على تحقيق اهداف الرقابة في المنظمات الاهلية العاملة في قطاع غزة والتعرف على تطور بناء هياكل لانظمة الرقابة الداخلية في هذه المنظمات

4-Mulyandani,Vina,2022 ,”Evaluation Internal Control System of Cash Spending Based on the Framework COSO”

يهدف هذا البحث تقييم تطبيق نظام الرقابة الداخلية على الصرف النقدي باستخدام المنهج الوصفي التحليلي حيث توصلت الدراسة الى ان تطبيق هذا النظام جيد ومناسب مع اطار COSO .

5-Antonio,Rossella,2021 “The WorldCom fraud under the COSO framework analysis”

6-Shafqat N. & Masood A.,2016 “Comparative Analysis of Various National Cyber Security Strategies”

هدفت الدراسة الى بيان نقاط الضعف الجوهرية في الفضاء السيبراني والهجمات التي يتعرض لها باستمرار وما يؤدي الى تهديد الامن القومي والاقتصاد وحياة المواطنين اليومية ووضع استراتيجيات لالامن السيبراني للتصدي لهذه التهديدات المتنوعة .

7-Al-Fatlawi,Qaayssar & Al- Ramaahi ,Athraa,2021 “The relationship between internal censorship components by the existing coso framework and the performance of the external Auditor ”

هدف البحث الى تعزيز المعرفة الفكرية بطار الرقابة الداخلية الذي يجمع مكونات COSO المحدث وتقييم اطار الرقابة الداخلية وفق اطار COSO المحدث في المصارف العراقية الخاصة حيث بينت نتيجة البحث بان هناك تباين بين البنوك الخاصة في تطبيق مكونات الرقابة الداخلية وفق اطار COSO المحدث .

٨- الجوهر والعبيدي، ٢٠١٩، "انموذج مقترح لاستمارة فحص الرقابة الداخلية في ضوء مبادئ اطار COSO المتكامل المحدث"

اوضحت الدراسة التعرف على اطار COSO للرقابة الداخلية المحدث لسنة ٢٠١٣ والمبادئ الجديدة التي تم اضافتها ضمن المكونات الخمسة للاطار والتعرف على مدى

امكانية تطبيق هذا الاطار من خلال تصميم استمارة فحص تغطي مبادئه ومكوناته والتعرف على نقاط ضعف الرقابة الداخلية .

٩-كاظم ونصيف، ٢٠١٩، "العلاقة بين حوكمة الشركات وادارة مخاطر مشروع (ERM) دراسة استطلاعية لاراء عينة من الاكاديميين والمهنيين"

بينت الدراسة تاثير اعتماد اطر الرقابة الداخلية بصورة واسعة في عملية تقييم الرقابة الداخلية في مساعدة الوحدات الاقتصادية في عملية تحسين القرارات المتخذة وتطوير القيمة الاجمالية لها وتقليل ارتكاب الاحتيال والكشف المبكر عن حالات التلاعب والغش وارتكاب الاحتيال .

10-Wideman,R.,1992” Project and Program RISK
MANAGEMENT”

هدف هذا الكتيب الى توفير فهم مبسط عن طبيعة مخاطر المشروع ونظرة ثاقبة في عملية ادارة مخاطر المشروع لاي شخص يفكر في تأسيس مشروعه سواء كان صغيراً أم كبيراً .

ثانياً : الجانب النظري للبحث

١- مفهوم إطار COSO المتكامل المحدث للرقابة الداخلية : إن مصطلح

COSO يمثل اختصاراً للعبارة (Committee Of Sponsoring Organizations) والتي يقصد بها لجنة دعم او رعاية المنظمات التابعة للجنة Tread way Commission حيث كان جيمس جيم تريديواي الابن العضو لهيئة الاوراق المالية وأول رئيس ل COSO التي نشأت في الولايات المتحدة عام ١٩٨٥ لرعاية اللجنة الوطنية لاعداد التقارير المالية الاحتيالية ، وتعد لجنة قطاع خاص غير هادفة للربح وتتألف من :معهد المحاسبين الاداريين(IMA) ،معهد المدققين الداخليين (IIA) ، المعهد الامريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) ،الجمعية الامريكية للمحاسبة (AAA) ، معهد المدراء الماليين (FEI) (العبيدي والجوهر، ٢٠١٩: ٥) وقد عرفت لجنة COSO الرقابة الداخلية بأنها عملية تتأثر بالإدارة وبجميع المعنيين بإدارة الوحدة الاقتصادية وتصمم من أجل الحصول على تأكيد مناسب حول تحقيق الاهداف التالية :

- فاعلية وكفاءة العمليات التشغيلية.
- مدى مصداقية البيانات المالية.

- كيفية الالتزام بالسياسات والانظمة والقوانين. (بدوي، ٢٠١١: ٢٩)

وأشار (Mulyandani,2022:22) الى أن تعريف الرقابة الداخلية بموجب هذه اللجنة بأنها عملية يتأثر بها مجلس الادارة والادارة والموظفون الآخرون في كيان مصمم لتقديم تأكيد معقول بخصوص تحقيق الاهداف حول الكفاءة والفعالية التشغيلية، ومستوى الموثوقية بالتقارير المالية، والامتثال للقوانين واللوائح المعمول بها وذلك بهدف حماية الاصول من سوء الاستخدام وانتاج معلومات وبيانات محاسبية دقيقة والالتزام بالقوانين والانظمة داخل الوحدة الاقتصادية، كما بينت لجنة COSO مكونات الرقابة الداخلية بالنقاط الخمسة الآتية:

- ١- بيئة الرقابة
- ٢- تقييم المخاطر
- ٣- أنشطة الرقابة
- ٤- الاتصالات والمعلومات
- ٥- أنشطة المراقبة (المتابعة).

كما ذكر (Antonio,2021:60; 65) الى أن الاطار المتكامل لإدارة المخاطر المؤسسية (ERM) لا يجب اعتباره بديلاً عن الاطار المتكامل للرقابة الداخلية COSO لان الاثنين متوافقان تماماً ويستندان الى نفس الاساس المفاهيمي ولكن ادارة المخاطر المؤسسية تمثل إطاراً أوسع من ضمنه نظام الرقابة الداخلية. لهذا السبب تعد تقارير COSO في الوقت الحالي الحل الأمثل للتعامل مع الرقابة الداخلية وادارة المخاطر وتحظى بقبول واسع من قبل المنظمات المهنية.

كما أوضح بأن أهم الاسباب التي دفعت هيئة COSO الى تحديث إطار الرقابة الداخلية لعام ١٩٩٢ هو التغيرات التي طرأت كظهور الاسواق المعولمة والتحوللات في نماذج الاعمال التجارية وكثرة استخدام مقدمي الخدمات الخارجيين لذلك تم إصدار إطار COSO المحدث لعام ٢٠١٣ حيث يتكون هذا الاطار من سبعة عشر مبدئاً مرتباً بالمكونات الخمسة للرقابة الداخلية .

حيث لخص (الجوهر والعيدي، ٢٠١٩: ١٥-١٦) المكونات الخمسة للرقابة الداخلية وما يتضمنه من مبادئ سبعة عشر وفق إطار COSO المتكامل المحدث لعام ٢٠١٣ بالجدول الآتي :

جدول رقم (١)

يبين أبرز مكونات الرقابة الداخلية الخمسة والمبادئ السبعة عشر التابعة لها وفق إطار
COSO المتكامل المحدث

ت	المكونات	المبادئ
١	بيئة الرقابة: وهو اساس جميع المكونات الاخرى للرقابة الداخلية ويتضمن النزاهة والقيم الاخلاقية والكفاءة والبيئة الرقابية التي تعد محرك يدفع الوحدة بالاتجاه الصحيح.	١- الالتزام بالاخلاق والنزاهة ٢- الاشراف على الرقابة الداخلية من قبل مجلس الادارة وبشكل مستقل عن الادارة . ٣- الهياكل وخطوط التقارير والمسؤوليات المناسبة لتحقيق اهداف الادارة والتي يشرف عليها المجلس . ٤- جذب الافراد ذوي الكفاءة وتطويرهم . ٥- محاسبة الافراد عن مسؤولياتهم في الرقابة الداخلية لتحقيق الاهداف.
٢	تقدير المخاطر: يتوجب على الوحدة الاقتصادية تحديد المخاطر وتحليلها وادارتها إذ تعد ادارة المخاطر عملية مستمرة نظراً لتغيرات البيئة الخارجية والداخلية باستمرار التي قد تشكل عقبة أمام الوحدة.	٦- تحديد الاهداف بشكل واضح للتمكن من تحديد المخاطر وتقييمها . ٧- بعد تحديد وتحليل المخاطر يتم تحديد كيفية ادارتها. ٨- النظر فيما اذا كان هناك احتيال ٩- تحديد التغيرات وتقييمها والتي قد تؤثر على نظام الرقابة الداخلية
٣	أنشطة الرقابة: وتتمثل بالسياسات والاجراءات الرقابية التي تساعد على ضمان تنفيذ الاجراءات المحددة لمعالجة المخاطر وتحقيق الاهداف بفاعلية بضمنها أنشطة التحكم على مراحل العمال المختلفة والتكنولوجيا.	١٠- تطوير واختيار الضوابط التي تساعد على تخفيف المخاطر لمستوى مقبول. ١١- تطوير واختيار أنشطة رقابية على التقنية . ١٢- نشر أنشطة الرقابة على السياسات والاجراءات ذات العلاقة.
٤	المعلومات والاتصال: بضمنها	١٣- الحصول على معلومات ذات صلة وجودة عالية لدعم الرقابة

<p>الداخلية . ١٤- ابلاغ المعلومات داخليا بضمونها الاهداف والمسؤوليات لدعم عناصر الرقابة الداخلية الاخرى. ١٥- نقل مسائل الرقابة الداخلية الى الاطراف الخارجية ذات الصلة .</p>	<p>نظم المعلومات والاتصالات وتبادل المعلومات داخليا وخارجيا لتنفيذ أنشطة الرقابة الداخلية اليومية وفهم المسؤوليات لكل موظف .</p>	
<p>١٦- تطوير واختيار واجراء التقييمات بشكل دوري او مستمر لعناصر الرقابة الداخلية . ١٧- الابلاغ عن اوجه القصور للمسؤولين (الادارة العليا) وتقييمها لوضع الاجراءات التصحيحية .</p>	<p>٥ المتابعة أو المراقبة : من خلال رصد جميع العمليات وجراء التعديلات والابلاغ عن اوجه القصور بالوقت المناسب وابلغ الادارة العليا بالمسائل الخطيرة .</p>	

المصدر : (الجوهر والعيدي، ٢٠١٩: ١٥ - ١٦)

وترى الباحثة من خلال هذه المبادئ السبعة عشر أنها تركز على عدة أمور ليس فقط كيفية منع التزوير والتلاعب المالي وإنما تذهب لابعاد من ذلك نظراً للتحديثات التي ضمنها اطار COSO المتكامل والتحديات الجديدة لمخاطر التدقيق فهي تتضمن التركيز على درء المخاطر عن الوحدة الاقتصادية بما يحقق أهدافها ويضمن المحافظة على جميع الامور المالية وغير المالية من معلومات سرية ومنع التلاعب والتزوير والغش في تلك التعاملات في ظل استخدام الارشفة الالكترونية للمعاملات وحفظ البيانات من خلال الحاسوب الالكتروني .

٢- مفهوم الأمن السيبراني **Cyber Security** : يعتمد الاقتصاد العالمي بشكل عام على استراتيجيات الامن السيبراني الفعالة لضمان حماية اصول الوحدات الاقتصادية بكافة انواعها وحماية البيانات والمعلومات من الاختراق والهجمات الالكترونية والذي يشكل تهديد لمعظم هذه الوحدات في ظل اعتمادها الكبير على التبادل الالكتروني للبيانات والتعاملات التجارية ، حيث يقوم قرصنة الانترنت باستغلال تعطش المجتمع للتكنولوجيا للتخطيط لجرائمهم من خلال السيطرة على المعلومات هامة والسرية لتهديد الأمن القومي بشكل واسع وأمن الوحدات الاقتصادية الكبرى بشكل خاص من أجل ذلك لابد من توضيح هذا المفهوم وكما يأتي :

الامن السيبراني أو أمن تكنولوجيا المعلومات هو عبارة عن مجموعة من الاجراءات والعمليات التي تسعى لتأمين وحماية الشبكات واجهزة الحاسوب والبرامج والمعلومات من الهجمات الالكترونية أو السرقة أو التلف والوصول

غير المصرح به للمعلومات. (المنيع، ٢٠٢٢: ١٦٣) في حين عرفه (Cook, 2017: 32-33) "القدرة على حماية الفضاء الالكتروني أو الدفاع عنه من الهجمات الالكترونية بما في ذلك القدرة على الكشف عن الهجمات المحتملة وتقييمها واستغلال ذلك في التصدي لها من خلال المبادئ الاساسية الامان، السرية، النزاهة ويؤثر الامن السيبراني المتبع على الامن القومي والازدهار الاقتصادي والشخصي".

وقد تطرق الى الجريمة السيبرانية ووصفها بأنها اختراق البيانات والتلاعب بها بشكل اجرامي أو ضار من خلال استخدام أجهزة الحاسوب المتصلة بالشبكة للمساعدة على ارتكاب الجرائم كالارهاب والتجسس واساءة استخدام الحاسوب والاحتيايل عبر الشبكات المحلية أو الدولية .

يتبين من خلال التعاريف السابقة للأمن السيبراني بأنه معني بالحفاظ على أمن وسلامة البيانات والمعلومات وحمايتها من الاختراق والمخاطر الناشئة عن بيئة تقنية المعلومات سواء ما كان متعلق بالحماية المادية للأجهزة والبرامجيات من سوء الاستخدام أو التخريب بالإضافة الى مشاكل واطاء التطبيقات وكيفية تأمين حمايتها من التلاعب والتزوير والهجمات الالكترونية ، كما أشار (Cook, 2017: 18) أن أهم عنصر في مكافحة التهديدات السيبرانية هو الناس حيث هم من يُنشئوا التقنيات والبرامج وبإمكانهم فهم ومعرفة كيفية حمايتها من الهجمات في الفضاء السيبراني حيث يساعد التطوير وتعزيز الوعي والتدريب للقوى العاملة والتعاون مع الجهات الخارجية سواء كانت حكومية ام خاصة في تعزيز حماية مستخدمي تلك البرامج والمواقع الالكترونية .

وغالبا ما تحدث الجريمة الالكترونية بشكل غير منظم من الناحية الزمانية والمكانية في البيئة الافتراضية حيث هناك مجرمين متحمسين يسعون لاقتناص الفرص لارتكاب الجرائم الالكترونية فقد يستمر الجناة في الفضاء السيبراني انتظار النقر على اي اداة مصابة من قبل الاشخاص المستخدمين من اجل غزو أجهزتهم بالبرامج الضارة أو سرقة الملفات السرية سواء كانت شخصية أو تتعلق بالوحدة الاقتصادية. (علي، ٢٠٢٢: ١١٩)

أهم المبادئ والمتطلبات المتعلقة بالأمن السيبراني : تم الاتفاق على تقسيم مبادئ الامن السيبراني والادارة الالكترونية للبيانات والبرمجيات الى خمسة مبادئ ومتطلبات كما يأتي : (العقابي والربيعي، ٢٠١٨: ٦٥)

١- المبادئ والمتطلبات الادارية : تساهم هذه المتطلبات في التطوير والتغيير ودعم الاساليب الادارية الحديثة من خلال وضع الاستراتيجيات وخطط التأسيس وتطوير التنظيم الاداري بالكفاءات والمهارات المتخصصة التي

- تتولى مهمة تشكيل لجان تتولى مشروع الادارة الالكترونية لتحديد المنافذ الالكترونية وكيفية ادارتها من قبل الادارة العليا في الوحدة الاقتصادية.
- ٢- المبادئ والمتطلبات التقنية : وتتمثل بكافة المكونات المادية التي من خلالها يتم تنفيذ التطبيقات الالكترونية عن طريق الحواسيب الالكترونية ونظم المعلومات والهواتف والفاكسات لتوفير التقنية المناسبة لطبيعة عمل الوحدة الاقتصادية لتطوير اداءها ويشترط هذا المبدأ توفر البنى التحتية من أجهزة ومعدات وبرمجيات .
- ٣- المبادئ والمتطلبات البشرية : وتعد الاساس الذي يمكن استثماره لتحقيق النجاح في تطبيق ودعم الامن الالكتروني بإعتباره رأس مال فكري تستند عليه الوحدات الاقتصادية من خلال اعداد الكوادر المختصة بإنشاء وبرمجة المواقع الالكترونية وبرامج الارشفة الالكترونية والمخاطبات عبر المواقع الرسمية بين مختلف الوحدات الاقتصادية وهذا يتطلب التدريب المستمر لمواكبة الحركة السريعة في تطور مجال التكنولوجيا والاتصالات .
- ٤- المبادئ والمتطلبات المالية : تعد من المبادئ المهمة والاساسية التي تعوق مشاريع الادارة الالكترونية والمحافظة على أمن وسلامة المعلومات حيث تتطلب الادارة الالكترونية في المشاريع الكبيرة أموال طائلة مقارنة بالمشاريع المتوسطة والصغيرة ، من توفير الاجهزة والمعدات الالكترونية الحديثة الى اقامة البرامج التدريبية المختصة وتوفير البرامج الحديثة وتطويرها بشكل مستمر.
- ٥- المبادئ والمتطلبات الأمنية : تتعلق هذه المتطلبات بأمن وحماية قواعد البيانات لحماية المعلومات من المخاطر الداخلية والخارجية التي من الممكن أن تتعرض لها الوحدات الاقتصادية من خلال تشريع القوانين والانظمة لسلامة وصول المعلومات للمستفيدين على سبيل المثال تنصيب جدار ناري لحماية البرامج والمعلومات من الاختراق والتلف ، تشفير المعلومات والوثائق السرية برمز دخول خاص بالمستخدم لايسمح لغيره الوصول اليها مثل كلمات المرور التي تتكون من ست خانات على الاقل من حروف وارقام ، التحديث المستمر للبرامج المضادة للفايروسات ، عمل نسخ احتياطية للبرامج والمعلومات الهامة وحفظها في أماكن آمنة .
- مصادر التهديد السيبراني : تتمحور مصادر التهديد السيبراني بماياتي :
- (منشورمستشارية الامن الوطني ، بدون سنة: ٥)

١- الدول الاجنبية

٢- الارهابيين والجماعات المتطرفة

٣- النقابات الجنائية المنظمة

٤- الشركات

٥- الهاكرز

٣- مفهوم إدارة المخاطر المؤسسية: تعد ادارة المخاطر جزء من حوكمة الشركات وقضية مهمة في مسائل المحاسبة الادارية والمراقبة في الوحدات الاقتصادية إذ تسهل عملية صياغة الاهداف ورسم الفرص والمخاطر المحتملة وكيفية تحقيق الاهداف ، ويمكن تعريف المخاطر وفقاً لمعيار آيزو ٣١٠٠٠ بأنها حالة من عدم اليقين التي من الممكن ان تؤثر على اهداف المنظمة الاستراتيجية فالتأثير الناتج من المخاطر قد يكون سلبي متمثلاً بالتهديدات أو إيجابي متمثلاً بالفرص ، وقد عرف (Sudaryono&others,2022:180) ادارة المخاطر المؤسسية بانها "قدرة المنظمات على فهم والتحكم في مستوى المخاطر التي يتم التعرض لها في ادارة استراتيجيات الاعمال والفائدة الرئيسية منها التركيز على ادارة المخاطر عبر جميع خطوط الشركة " ، في حين عرفها (كاظم ونصيف،٢٠١٩: ٦٣٢) بأنها عبارة عن عملية يقوم بها مجلس الادارة والموظفين الآخرين في إعداد وتطبيق استراتيجيات واضحة من خلال الوحدة الاقتصادية تهدف لتحديد الاهداف المحتملة والتي قد تؤثر على الوحدة وادارة المخاطر المطلوبة لتوفير تأكيدات معقولة وكافية فيما يتعلق بتحقيق أهداف الوحدة الاقتصادية ككل .

وأشار اليها(Boon& other,2022:3) بأنها إطار عمل متكامل تستخدمه المؤسسات بشكل واسع لتقليل المخاطر إذ تدعو لجنة COSO المنظمات للتركيز على ادارة المخاطر المؤسسية ودمجها لتحديد المخاطر وادارتها بشكل صحيح في الوحدات الاقتصادية كما إنها ليست مجرد مسألة داخلية حيث يرغب أصحاب المصلحة الخارجيون في معرفة المخاطر التي يستثمرون فيها كما تطرق (Sudaryono&others,2022:181)الى أن تطبيق ادارة المخاطر المؤسسية في العديد من الصناعات لاكثر من عقد من الزمان نتيجة للتغيرات في القوانين البيئية والاضطرابات الاقتصادية التي ساهمت في تعقيد المنتجات والادوات والمخاطر المحيطة بها وان الوعي بتلك المخاطر هو المفتاح لممارسات ادارة المخاطر الفعالة والتشجيع على اتخاذ القرارات اكثر جودة ، وقد تضمن اطار Coso مبادئ توجيهية لتنفيذ ادارة تلك المخاطر .

فوائد ادارة المخاطر المؤسسية

توفر ادارة المخاطر في المؤسسات الفوائد الآتية:
(Sudaryono&others,2022:182-183)

- جعل القرارات أسهل وخاصة في الامور المعقدة .
- يساعد على إجراء تقديرات دقيقة للتكلفة .
- إعطاء أهمية وألوية للقرارات المهمة والفعالة .
- إعطاء إشارة للأطراف ذات العلاقة لإحتمالية حدوث المخاطر وجوانب عدم اليقين الذي يعيق تحقيق الاهداف الاستراتيجية .
- توفير أدوات تحليل شاملة والنظر في البدائل المتاحة وكشف وصياغة المشكلة المطروحة .

وذكر (Sitompul,2022:52) بأن الوحدات الاقتصادية تواجه حقيقة دائمة هي أنه اذا أرادت تلك الوحدة تحقيق نتائج كبيرة فإنها تواجه مخاطر أكبر وإذا لم تتم ادارة مخاطرها بشكل صحيح فسوف يتسبب ذلك بخسائر كبيرة للوحدة ولأصحاب المصلحة فيها .

أنواع المخاطر :

يتم تقسيم المخاطر التي قد تواجهها الوحدات الاقتصادية الى الانواع الاتية : (قادري ورحال ، ٢٠٢٠ : ١٢-١٣)

- ١- المخاطر الاستراتيجية / وتشمل المخاطر الكبيرة والهامة والمؤثرة على تحقيق الاهداف واتخاذ القرارات .
- ٢- المخاطر التشغيلية / وهي مخاطر الخسارة المباشرة وغير المباشرة الناتجة عن فشل أو عدم كفاية العمليات الداخلية والافراد والانظمة أو الاحداث الخارجية .
- ٣- المخاطر المالية / وتشمل الخسائر بسبب الظروف الاقتصادية مثل تقلبات الاسعار في صرف العملات الاجنبية وأسعار الفائدة بالاضافة لمخاطر السيولة والسوق .
- ٤- مخاطر المعلومات / وهي المخاطر الناجمة عن عدم دعم تكنولوجيا المعلومات لاحتياجات قطاع الاعمال وكذلك المخاطر الناتجة عن عدم توفر معلومات دقيقة وصحيحة تساعد على اتخاذ القرارات سواء كانت متعلقة بالنشاط أو العمل في البيئة الداخلية او الخارجية .
- ٥- مخاطر السمعة / والناجمة عن فقدان الشهرة أو العلامة التجارية بسبب الانطباع السلبي المتكون عن الوحدة الاقتصادية الناجم عن سلوكيات غير أخلاقية وغير مقبولة من قبل الادارة أو العاملين فيها .

- ٦- مخاطر قانونية / وتنشأ بسبب عدم الالتزام أو الاخلال بالانظمة والقوانين أو الممارسات المعتمدة في الوحدة الاقتصادية .
- ٧- المخاطر الخارجية / تتمثل بالمخاطر الناشئة عن عوامل خارجية كالتغيرات التكنولوجية ، المنافسة ، الاقتصادية ، تغيرات الانظمة والقوانين وغيرها .
- ٨- المخاطر الاخرى / وتتعلق بالظروف الطبيعية وبيئة الاعمال والتطورات التكنولوجية المتسارعة والاحداث العرضية .

يتبين مما سبق عرضه أن الغرض من سعي الوحدات الحكومية لادارة مخاطرها المؤسسية بشكل فعال ليس فقط كونه مسألة داخلية خاصة بها بل قد يرغب الصحاب المصلحة الخارجيون أيضاً في معرفة مخاطر الوحدة التي يستثمرون فيها كون هذه المخاطر قد تكون بيئية أو سوقية وتكون خارج سيطرة تلك الوحدة عندها يكون كفاءة ادارة المخاطر دليلاً هاماً للإدارة وأصحاب المصلحة خارج الوحدة الاقتصادية .

وأشار (Poon.A.,et.al,2022:4) الى أن إدارة المخاطر المؤسسية للمتغيرات الداخلية أكثر أهمية للوحدة الاقتصادية وذلك كونها لديها القدرة على معالجة المتغيرات الداخلية للحصول على مزايا تنافسية التي تؤثر على كفاءة الوحدة الاقتصادية ولاسيما في الوحدات الصغيرة والمتوسطة الذي يحسن من ربحيتها ويخفض من تكلفة تمويلها. يتبين مما سبق أن هناك ترابط بين ادارة مخاطر الوحدات الاقتصادية ولاسيما تلك المخاطر الناجمة عن اعتماد الوسائل الألكترونية الحديثة في أرشفة البيانات والمعلومات الخاصة بالوحدة وإرسال وإستلام الملفات والوثائق السرية والهامة التي تخص تلك الوحدة وبين كيفية الحفاظ عليها من الاختراق والتزوير والتلف من خلال اعتماد وسائل وقائية لمنع حدوث المخاطر والتحوط لها قبل وقوعها وذلك بإعتماد التدقيق الالكتروني لتلك البيانات والمعلومات وخرنها في أماكن خاصة يصعب إختراقها أو العبث بها من خلال عمل نسخ احتياطية للرجوع الى المعلومات والوثائق الهامة عند تعرضها للتلف أو التلاعب وعمل رموز سرية للبيانات والمعلومات السرية سواء كانت خاصة بالموظفين أو الوحدة الاقتصادية .

يتجسد ذلك من خلال إنشاء برامج رصينة وتصميم مواقع رسمية يصعب إختراقها وإعتماد وسائل تدقيقية تساعد على إختبار مدى كفاءة وفاعلية تلك البرامج والمواقع الالكترونية والحفاظ على أمن وسلامة المعلومات فيها وتتبع مسار إدخال المعلومات وتصريح الدخول إليها وتنصيب برامج التنبيه والحماية من مخاطر الاختراق والتلاعب بالبيانات الخاصة بالوحدة أو فقدانها .

ثالثاً: الجانب العملي للبحث

يتكون مجتمع البحث من موظفي التدقيق الداخلي ، حيث تم توزيع ٧٥ استبانة في قسم الرقابة والتدقيق الداخلي في رئاسة الجامعة المستنصرية من اختصاصات ودرجات وظيفية مختلفة ، كما شملت الدراسة موظفي شعبة التدقيق الداخلي في كلية الآداب وكلية العلوم كما تضمنت العينة موظفي ديوان الرقابة المالية ، وتم قبول ٥٩ منها بعد استرداد ٦٨ استبانة حيث تم رفض ٩ منها لعدم تكامل المعلومات فيها .

وان المقياس المستخدم لتحليل البيانات وهو مقياس SPSS 28 الاحصائي ومعاملات الثبات فيه كما يأتي :

أولاً: معاملات الثبات

معامل ألفا كرونباخ	المقياس
0.711	مبادئ إطار COSO المحدث
0.726	مبادئ ومتطلبات دعم الأمن السيبراني
0.818	المجموع

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS 28.

إذ يتبين من الجدول أعلاه أن المتغير المستقل هو مبادئ إطار COSO المحدث في حين يمثل المتغير التابع هو مبادئ ومتطلبات دعم الامن السيبراني ، حيث تم التحقق من ثبات أداة البحث باستخدام معادلة كرونباخ ألفا (Cronbach – Alpha) لقياس الاتساق الداخلي لمتغيرات مجال اذ بلغ ثبات المقياس الكلي ٠,٨١٨ ويعد هذا الثبات مقبولاً لأغراض هذا البحث .

ثانياً: وصف عينة البحث:

١- متغير الجنس

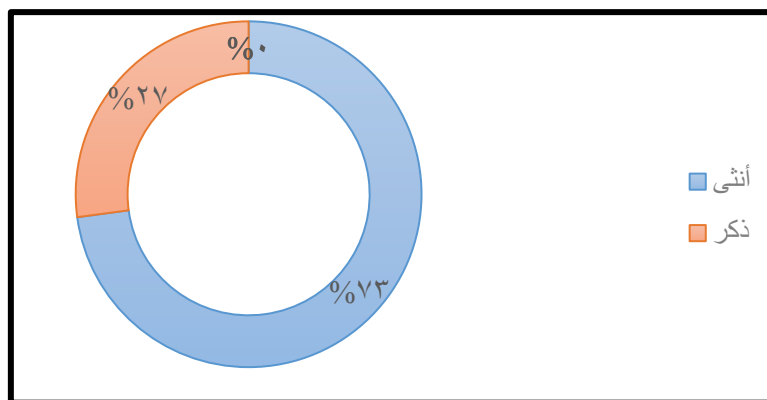
جدول (١)

توزيع افراد عينة الدراسة حسب الجنس

النسبة	العدد	الجنس
72.9%	43	أنثى
27.1%	16	ذكر
100.0%	59	المجموع

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS 28.

يتضح من الجدول رقم (١) أن عدد الاناث في عينة البحث قد بلغ ٤٣ موظفة مايمثل نسبة ٧٣% كما هو موضح في شكل رقم (١) في حين بلغ عدد الذكور ١٦ فقط والذي نسبته ٢٧% من اجمالي العينة.



شكل (١)

توزيع افراد عينة الدراسة حسب الجنس

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Microsoft Excel 2019

٢- متغير الفئات العمرية

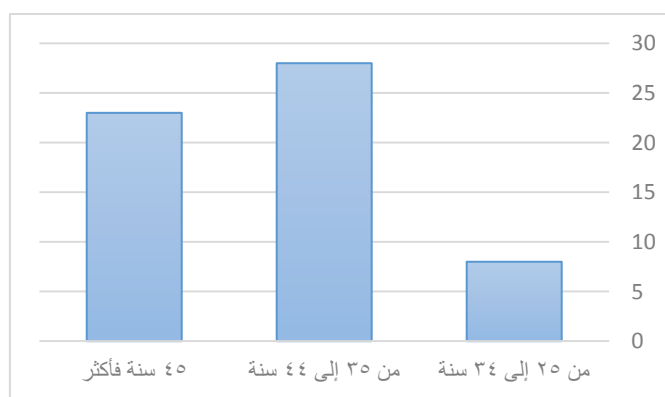
جدول (٢)

توزيع افراد عينة الدراسة حسب الفئات العمرية

النسبة	العدد	العمر
13.6%	8	من ٢٥ إلى ٣٤ سنة
47.5%	28	من ٣٥ إلى ٤٤ سنة
39.0%	23	٤٥ سنة فأكثر
100.0%	59	المجموع

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS 28.

يمثل متغير الفئات العمرية الموضح بالجدول رقم (٢) توزيع عينات البحث حسب الفئات العمرية المختلفة والذي تبين من خلاله أن معظم هؤلاء الموظفين تتراوح أعمارهم بين ٣٥ و ٤٤ سنة إذ تشكل نسبة ٤٧,٥% من مجموع عدد المستجيبين مقارنة بالفئات العمرية الأخرى وذلك بقسمة عدد الموظفين المستجيبين في هذه الفئة نسبة الى مجموع عدد المستجيبين الكلي ، في حين تبلغ أقل نسبة والبالغة ١٣,٦% للفئات العمرية من ٢٥ الى ٣٤ سنة وهذا يتضح بالشكل الآتي :



شكل (٢)

توزيع افراد عينة الدراسة حسب الفئات العمرية

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Microsoft Excel 2019

٣- متغير التخصص

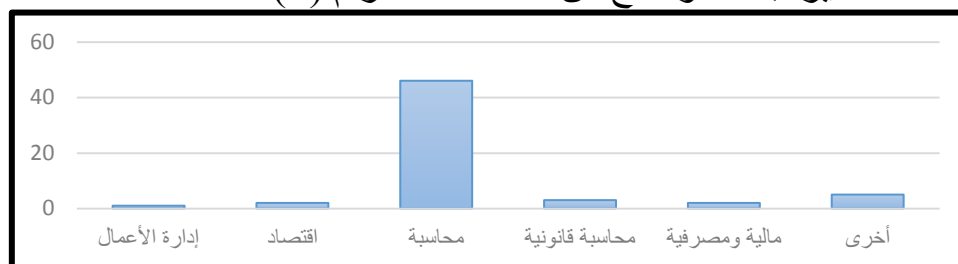
جدول (٣)

توزيع افراد عينة الدراسة حسب التخصص
التخصص العدد النسبة

التخصص	العدد	النسبة
إدارة الأعمال	1	1.7%
اقتصاد	2	3.4%
محاسبة	46	78.0%
محاسبة قانونية	3	5.1%
مالية ومصرفية	2	3.4%
أخرى	5	8.5%
المجموع	64	100.0%

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS 28.

وفق متغير التخصص يتوزع افراد العينة على ستة مجاميع يبلغ أعلى نسبة منهم في تخصص المحاسبة إذ بلغ عدد المستجيبين على استبانة البحث ٧٨% من إجمالي العدد الكلي حيث تمثل هذه النسبة ٤٦ مستجيب من أصل ٦٤ وهذا يعطي إنطباعاً عن طبيعة تخصص الموظفين المتواجدين في قسم الرقابة والتدقيق الداخلي في عينة البحث والذي يمكن ملاحظة تأثيره بشكل واضح من خلال الشكل رقم (٣)



شكل (٣)

توزيع افراد عينة الدراسة حسب التخصص

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Microsoft Excel 2019

المؤهل العلمي

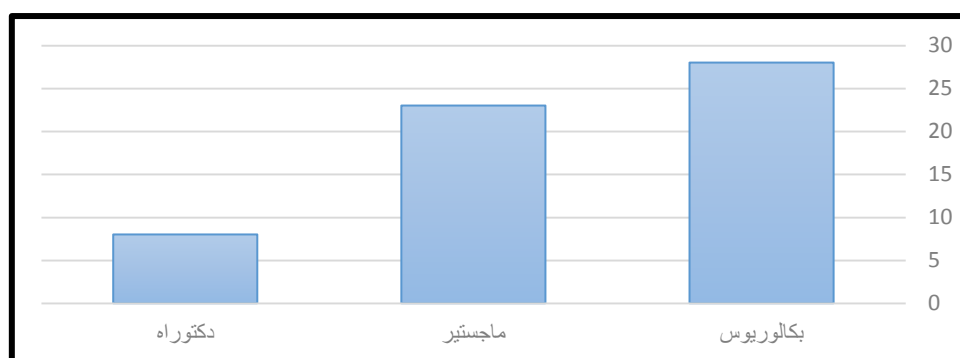
جدول (٤)

توزيع افراد عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

النسبة	العدد	المؤهل العلمي
47.5%	28	بكالوريوس
39.0%	23	ماجستير
13.5%	8	دكتوراه
100.0%	59	المجموع

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS 28.

بموجب نتائج متغير المؤهل العلمي لافراد عينة البحث يتم ملاحظة أن الغالبية العظمى لعدد المستجيبين من موظفي قسم الرقابة والتدقيق الداخلي هم من حملة شهادة البكالوريوس اذ بلغت نسبتهم ٤٧.٥ % من اجمالي العينة ويأتي من بعد ذلك حملة شهادة الماجستير أما حملة شهادة الدكتوراه فتبلغ نسبتهم ١٣.٥ % من اجمالي العدد الكلي وذلك يعطي انطباعا عن طبيعة موظفي قسم الرقابة والتدقيق الداخلي المتوفر في عينة البحث ومدى تأثيره في تحقيق فرضية البحث من حيث تطبيق الاساليب الحديثة في أعمال التدقيق الداخلي وتأثيرها في دعم الامن السيبراني في الوحدات الحكومية ويمكن توضيح نسبة المستجيبين وفق مؤشر المؤهل العلمي بالشكل التكراري رقم (٤)



شكل (٤)

توزيع افراد عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Microsoft Excel 2019.

٤- العنوان الوظيفي

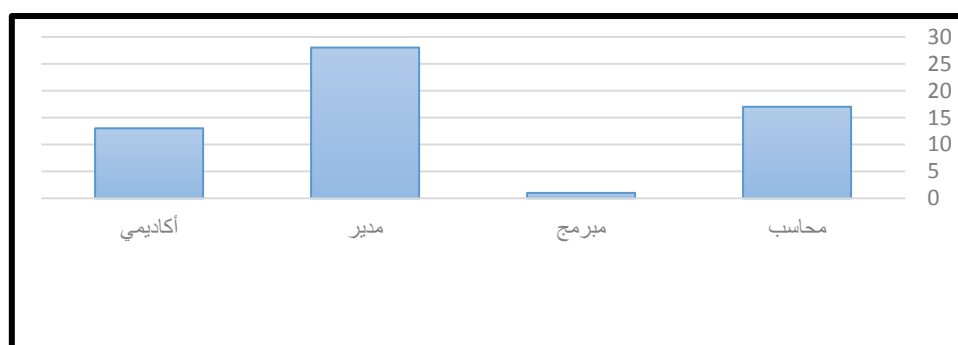
جدول رقم (٥)

توزيع افراد عينة الدراسة حسب العنوان الوظيفي

العنوان الوظيفي	العدد	النسبة
محاسب	17	28.8%
مبرمج	1	1.7%
مدير	28	47.5%
أكاديمي	13	22.0%
المجموع	59	100.0%

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS 28.

وفق هذا المتغير يتضح ان من هم بدرجة مدير يمثلون اعلى نسبة من العينة والذي يتضح من خلاله الخبرة الوظيفية التي يتمتع بها موظفوا التدقيق الداخلي في عينة البحث ويأتي هذه النسبة من هم بدرجة محاسب اذ بلغت نسبتهم ٢٨,٨ % ثم من هم حملة الشهادات العليا (أكاديمي) بينما أقل نسبة ١,٧ % كانت لمن هم بدرجة مبرمج وهذا يوضح إفتقار أنظمة التدقيق في عينة البحث في الاعتماد على الانظمة الحديثة للتدقيق الالكتروني .



شكل رقم (٥)

توزيع افراد عينة الدراسة حسب العنوان الوظيفي

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Microsoft Excel 2019.

ثالثاً: تحليل علاقات الارتباط

١. علاقة الارتباط بين محاور مبادئ COSO ومحاور الأمن السيبراني
جدول رقم (٦)

معاملات الارتباط بين محاور مبادئ COSO ومحاور الأمن السيبراني

دعم الأمن السيبراني في ظل المبادئ والمتطلبات			متغيرات الدراسة		
الأمنية	البشرية والمالية والتقنية	الإدارية والتشريعية			
0.415	0.252	0.088	معامل الارتباط	بتقدير المخاطر وإدارتها	مبادئ COSO المتعلقة
0.001	0.054	0.506	مستوى الدلالة		
0.135	0.318	0.128	معامل الارتباط	بأنشطة الرقابة	
0.307	0.014	0.333	مستوى الدلالة		
0.397	0.311	0.200	معامل الارتباط	بمجال المعلومات والاتصالات	
0.002	0.017	0.129	مستوى الدلالة		
0.558	0.471	0.427	معامل الارتباط	بمجال المتابعة أو المراقبة	
0.000	0.000	0.001	مستوى الدلالة		

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS 28.

نلاحظ من الجدول السابق ما يأتي:

عدم وجود علاقة دالة إحصائياً بين مبادئ COSO المتعلقة بتقدير المخاطر وإدارتها مع دعم الأمن السيبراني في ظل المبادئ والمتطلبات الإدارية والتشريعية وكذلك

البشرية والمالية والتقنية، ولكن العلاقة دالة إحصائياً وموجبة بين مبادئ COSO المتعلقة بتقدير المخاطر وإدارتها مع دعم الأمن السيبراني في ظل المبادئ والمتطلبات الأمنية.

عدم وجود علاقة دالة إحصائياً بين مبادئ COSO المتعلقة بأنشطة الرقابة مع دعم الأمن السيبراني في ظل المبادئ والمتطلبات الإدارية والتشريعية وكذلك الأمنية، ولكن العلاقة دالة إحصائياً وموجبة بين مبادئ COSO المتعلقة بأنشطة الرقابة مع دعم الأمن السيبراني في ظل المبادئ والمتطلبات البشرية والمالية والتقنية.

عدم وجود علاقة دالة إحصائياً بين مبادئ COSO المتعلقة بمجال المعلومات والاتصالات مع دعم الأمن السيبراني في ظل المبادئ والمتطلبات الإدارية والتشريعية، ولكن العلاقة دالة إحصائياً وموجبة بين مبادئ COSO المتعلقة بأنشطة الرقابة مع دعم الأمن السيبراني في ظل المبادئ والمتطلبات البشرية والمالية والتقنية وكذلك الأمنية.

وجود علاقة ارتباط دالة إحصائياً وموجبة بين مبادئ COSO المتعلقة بمجال المتابعة والمراقبة مع كل من دعم الأمن السيبراني في ظل المبادئ والمتطلبات الإدارية والتشريعية وكذلك البشرية والمالية والتقنية بالإضافة إلى الأمنية.

٢. العلاقة بين مبادئ إطار COSO المحدث ومبادئ ومتطلبات دعم الأمن السيبراني

جدول رقم (٧)

معاملات الارتباط بين مبادئ إطار COSO المحدث ومبادئ ومتطلبات دعم الأمن السيبراني

مبادئ ومتطلبات دعم الأمن السيبراني		متغيرات الدراسة
0.625	معامل الارتباط	مبادئ إطار COSO المحدث
0.000	مستوى الدلالة	

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS 28.

ونلاحظ من الجدول السابق وجود علاقة ارتباط موجبة دالة إحصائياً بين مبادئ إطار COSO المحدث ومبادئ ومتطلبات دعم الأمن السيبراني؛ وذلك بسبب أن مستوى الدلالة أقل من مستوى المعنوية 0.05.

رابعاً: تحليل علاقات الأثر

جدول رقم (٨)

أثر مبادئ إطار COSO المحدث في مبادئ ومتطلبات دعم الأمن السيبراني

المتغير التابع (مبادئ ومتطلبات دعم الأمن السيبراني)						
R ²	Sig	F	Sig	T	المعامل	المتغيرات المستقلة
39%	0.000	٣٦.٤٥٧	0.007	2.808	15.090	الثابت
			0.000	6.038	0.418	مبادئ إطار COSO

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS 28.

نلاحظ من الجدول (٨) ما يأتي:

هناك أثر دال إحصائياً لمبادئ إطار COSO المحدث في مبادئ ومتطلبات دعم الأمن السيبراني لأن قيم Sig أقل من مستوى الدلالة ٠.٠٥ .

مبادئ إطار COSO المحدث تفسر ٣٩% من التغيرات الحاصلة في متغير مبادئ ومتطلبات دعم الأمن السيبراني وذلك لأن قيمة معامل التحديد (R²=39%).

رابعاً : الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

استناداً لما سبق عرضه من نتائج التحليل الاحصائي لاستجابات أفراد عينة البحث نستنتج ما يأتي :

هناك تأثير للأنشطة الرقابية المتبعة في وحدات عينة البحث على تحقيق المتطلبات الامنية للحفاظ على البيانات والمعلومات السرية في الوحدات الاقتصادية المختلفة .

يؤيد أفراد عينة البحث من موظفي شعب التدقيق الداخلي في الجامعة المستنصرية ووزارة المالية إتباع أنظمة التدقيق الحديثة في الحفاظ على سلامة وأمن المعلومات والاوليات الهامة والسرية والتحقق من عدم اختراق تلك المعلومات والوثائق والولوج غير المصرح به .

يمثل تطبيق مبادئ COSO المحدث أساساً لدرء المخاطر المؤسسية التي تتعرض لها الوحدات الاقتصادية كالمخاطر التشغيلية لتجنب الخسائر المباشرة وغير المباشرة ومخاطر المعلومات الناجمة عن دعم تكنولوجيا المعلومات بالإضافة للمخاطر المالية الناجمة الخسائر بسبب الظروف الاقتصادية .

من خلال تنوع التخصصات في قسم الرقابة والتدقيق الداخلي في عينة البحث يتبين ضرورة اشراك عناصر تحمل تخصصات تقنية تقوم بتوثيق وأرشفة البيانات واعداد برامج تدقيقية خاصة بكل وحدة للمحافظة على أمن وسلامة المعلومات والاجهزة والمواقع الالكترونية المختلفة .

يوفر إطار COSO لإدارة المخاطر المؤسسية أساساً يمكنه من بناء برنامج للأمن السيبراني ، ودمج مفاهيم إدارة المخاطر الإلكترونية مع عناصر الاستراتيجية وأهداف العمل والأداء ، والتي يمكن أن تؤدي إلى زيادة قيمة الأعمال.

التوصيات

توصي الباحثة بما يأتي :

ضرورة اتباع أنظمة تدقيق حديثة وأنشطة تساهم في حماية الوحدات الاقتصادية من مخاطر اختراق البيانات أو ضياعها وتعرضها للتلف وحمايتها من التلاعب والتزوير .

تطوير الكوادر الرقابية من خلال إشراكها بدورات تتضمن اعتماد التدقيق على أنظمة حاسوبية متطورة وتزويد هذه الوحدات ببرامج تدقيقية خاصة للمحافظة على سرية المعلومات وحمايتها من التزوير والتلاعب .

ضرورة الدمج بين الأنشطة الرقابية التقليدية والحديثة للتوصل الى أفضل النتائج لضمان أرشفة المعلومات والتعامل معها بشكل آمن والحفاظ على سلامة الاجهزة الحاسوبية وأجهزة الاتصال من الاختراق والتلف .

يمكن للوحدات الاقتصادية المختلفة أن تكون مستعدة بشكل أفضل لإدارة المخاطر السيبرانية في هذا العصر الرقمي من خلال تطبيق مبادئ COSO المحدث في الأنشطة الرقابية المتبعة في تلك الوحدات .

المصادر

المصادر العربية :

١- قادري، زين الدين و رحال، مهدي معمر (٢٠٢٠)، " دور التدقيق الداخلي في تقييم إدارة المخاطر وفق إطار COSO"، رسالة ماجستير محاسبة وتدقيق، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة - الجزائر .

٢- منشور مستشارية الامن الوطني "استراتيجية الامن السيبراني العراقي"، أمانة سر اللجنة الفنية العليا لأمن الاتصالات والمعلومات، بدون سنة، ١-١٠ .

٣- العموش، آية والطراونة، اخليف، (٢٠٢٢)، "واقع القيادة الافتراضية في الجامعات الاردنية بالاستناد الى أسس الادارة الالكترونية"، المجلة العلمية لكلية التربية - جامعة اسيوط، المجلد الثامن والثلاثون، العدد السابع، يوليو، (ص: ١-٣٠).

٤- الصانع،نورة والسواط،حمد وأبو عيشة ،زاهدة و سليمان،إيناس وعسران،عواطف،(٢٠٢٠)، "وعي المعلمين بالامن السيبراني وأساليب حماية الطلبة من مخاطر الانترنت وتعزيز القيم والهوية الوطنية لديهم"، المجلة العلمية لكلية التربية، جامعة اسيوط، المجلد السادس والثلاثون - العدد السادس، يونيو .

٥- كاظم، تيسير جواد و نصيف ، أحمد حسين (٢٠١٩)، "العلاقة بين حوكمة الشركات وادارة مخاطر مشروع ال (ERM) دراسة استطلاعية لآراء عينة من الاكاديميين والمهنيين"، مجلة كلية الادارة والاقتصاد م جامعة الكوفة ، العدد (٥٤) ، ص (٦١٩ - ٦٦٧) .

٦- الجوهر، كريمة علي و العبيدي، أحمد جاسم، (٢٠١٩)، "إنموذج مقترح لاستمارة فحص الرقابة الداخلية في ضوء مبادئ إطار COSO المتكامل المُحدث " بحث منشور ، ص (٤١ - ٤٨)

٧- بدوي ، عبد السلام خميس، (٢٠١١)، "أثر هيكل نظام الرقابة الداخلية وفقاً لإطار COSO على تحقيق أهداف الرقابة"، دراسة حالة المنظمات الاهلية في قطاع غزة، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل،كلية التجارة الجامعة الاسلامية / غزة .

٨- المنيع،الجوهرة بنت عبد الرحمن،(٢٠٢٢) "متطلبات تحقيق الأمن السيبراني في الجامعات السعودية في ضوء رؤية ٢٠٣٠"، جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن ،

جامعة أسيوط ، المجلة العلمية ، المجلد ٣٨ ، العدد الأول – يناير ٢٠٢٢ م ، ص
(١٥٦ - ١٩٤)

المصادر الأجنبية

- 1- Poon A.,Roslan N.,Othman J.,Anuar A.,Nejad M.,(2022),”The Effect of Enterprise Risk Management (ERM)Implementation onSMEs Performance in Malaysia”,Malaysian Journal of Social Sciences and Humanities (MJSSH),Vol 7,Issue 4,P:1-13.
- 2- Sitompul S.,(2022),”FACTOR ENTERPRISE RISK MANAGEMENT PADA INDUSTRI BARANG KONSUMSI DI BEI”Sintaksis:Jurnal Ilmiah Pendidikan,Vol2 No 2Juni,p:52-61.
- 3- Sudaryono D.,Sudibyo Y.,Sadaryono B.,(2022)”DETERMINANTS OFENTERPRISEMANAGEMENT(ERM)EFFECTIVENESS”,Jurnal Akuntansi Trisakti ,Vol 9 NOMOR,2 SEPTEMBER,p :179-204.
- 4- Backman,Sarah,(2022),”Risk vs. threat-based cybersecurity:the case of the EU”,European Security ISSN:Print online Journal homepage:p:1-19.
- 5- Ghelani,Diptiben,(2022),”Cyber Security,Cyber Threats,Implications and Future Perspectives:A Review”,American Journal of Science,Engineering and Technology,Vol.3,No.6,pp12-19.
- 6- Cook,Kimberly,(2017),”Effective Cyber Security Strategies for Small Businesses”, Doctor of Business Administration,Waden University.
- 7- Antonio,Rossella D.,(2021),”The WorldCom fraud under the COSO framework analysis”,Universita Ca foscari Venezia.thesis and Dissertations
- 8- Mulyandani,Vina Citra,(2022),”Evaluation Internal Control System of Cash Spending Based on the Framework COSO”,International Journal of Arts and Social Science , ISSN:2581-7922,vol 5,Issue 10,Oct.p (21-29).

العلاقة التكاملية بين الهندسة المالية وإدارة المخاطر المالية

المدرس الدكتور / قصي جاسم محمد جامعة تكريت / كلية الإدارة والاقتصاد

qusayj39@tu.edu.iq

هـ. ٠٧٧٢٣٤٥٧٠٠٥

المستخلص:

هدف البحث إلى بيان طبيعة العلاقة بين الهندسة المالية متمثلة بأدواتها وبين إدارة المخاطر المالية، وتمثلت مشكلة البحث أن التطبيق الخاطئ وغير الملائم لأدوات الهندسة المالية يؤدي إلى مخاطر مالية كبيرة تصل حد الإفلاس للمؤسسات والشركات والتدهور للأسواق، وبين البحث سبب ظهور الهندسة المالية وأنها تكتسب أهمية كبيرة وتزداد أهميتها يوماً بعد يوم من خلال دورها في إدارة المخاطر المالية، وكانت أبرز النتائج التي توصل لها البحث أن المخاطر المالية يمكن التحكم بها من خلال أدوات الهندسة المالية، كما توصل البحث إلى عدة توصيات أهمها أن أدوات الهندسة المالية تشكل تحديات لإدارة المخاطر المالية فيجب فهمها ودراستها لمواجهة المخاطر أعلاه.

الكلمات المفتاحية: أدوات الهندسة المالية، إدارة المخاطر المالية.

المقدمة:

مع بزوغ فجر العولمة وتحرر الأسواق المالية ظهرت للسطح العديد من المخاطر المالية والتي باتت تهدد الجميع على حد سواء، وبات التقليل من هذه المخاطر والحد منها الشغل الشاغل لأصحاب الاختصاص من خلال استخدام العديد من الوسائل والأدوات التي من شأنها المساعدة قدر الامكان تجنب من هذه المخاطر. وفي ظل التقدم العلمي والتطور التكنولوجي وتزايد الاهتمام بالهندسة المالية والتي قد تلعب دوراً هاماً في ادارة المخاطر المالية، لذا قد ظهرت ادوات الهندسة المالية للوجود بهدف تقديم المساعدة والخدمة للمؤسسات في مواجهة المخاطر ما استطاعت الى ذلك سبيلا والتخلص من القيود التشريعية والضغوط التي يفرضها السوق وبيئة الأعمال، وقد ظهرت كأول مرة في لندن. ان الهندسة المالية مجال تستغل فيه معارف وكفاءات المجالات الأخرى وأهمها الرياضيات والاقتصاد والمعلوماتية، لدراسة المعلومات بطريقة علمية ذات عمق تساعد على اتخاذ القرارات المختلفة دون المغامرة والتعرض للأخطار المحدقة. بالإضافة إن لإدارة المخاطر أهمية كبيرة في مواجهتها، فالإنسان ذا سعي دائم لأستخدام أساليب علمية

حديثاً لمواجهة المخاطر من خلال الدراسات الدائمة والمستمرة في سبيل البحث عن وسائل حديثة لمجابهة المخاطر الجديدة التي يواجهها الانسان. ويعتبر الخطر من أهم المشاكل التي تؤثر على المؤسسات تأثيراً فاعلاً، لذا لابد من تحديد وقياس ومتابعة هذه المخاطر، أي إدارتها وبالتالي الحد أو التقليل منها، فمن بين المخاطر التي تواجه المؤسسات على حد سواء هي المخاطر المالية، فالمخاطر المالية تعني أن هناك فرصة لحدوث خسارة مالية، وهي ترتبط بأستخدام الديون في تمويل احتياجات المؤسسات أو التوقف عن سداد الالتزامات المالية، أو التقلبات في أسعار الموجودات المالية، أو أسعار الفائدة ... الخ. وللهندسة المالية عدة مجالات وعمليات ذات علاقة بالمخاطر المالية ولها تأثير مباشر. سيتم تقسيم هذا البحث لخمس مباحث، فيتضمن المبحث الاول الاطار المنهجي للبحث، في حين يتناول المبحث الثاني الهندسة المالية، اما المبحث الثالث فيتكلم عن المخاطر المالية، وتضمن المبحث الرابع العلاقة بين المتغيرات، وقد اختتم البحث بالمبحث الخامس الذي تناول اهم الاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الاول : الاطار المنهجي للبحث

اولاً: مشكلة البحث

عرفت الأسواق المالية بصفة عامة والأدوات المالية بصفة خاصة تطورات كبيرة ومتسارعة أدت إلى ضرورة البحث عن أدوات ومنتجات مالية جديدة تحقق أقل تكلفة وأدنى مخاطر وأعلى عائد، وتضم الهندسة المالية مجموعة واسعة ومتعددة من الأدوات المالية الجديدة والتي تعد أدوات مالية جوهرية يتوجب فهمها واعتمادها بطريقة صحيحة للحد والتقليل من المخاطر المالية. وبغية ابراز الدور الذي قد تلعبه الهندسة المالية في عملية ادارة المخاطر المالية، تبلورت المشكلة الرئيسية للبحث التي يمكن صياغتها على النحو التالي: إلى أي مدى يمكن لأدوات الهندسة المالية أن تساهم في إدارة المخاطر المالية؟

وينتفرع من السؤال الرئيسي مجموعة من التساؤلات الفرعية كالآتي:

- ١- ما علاقة ادوات الهندسة المالية بأدارة المخاطر المالية ؟
- ٢- كيف تؤثر المخاطر المالية على الأداء العام للمؤسسات المالية ؟
- ٣- ما المقصود بالهندسة المالية؟ وما هي أدواتها ؟
- ٤- ما هي علاقة الهندسة المالية بالمؤسسات المالية؟
- ٥- ما هي استخدامات الهندسة المالية؟ وما تأثيرها ؟

ثانياً: أهمية البحث

تكمن أهمية هذا البحث في محاولة تسليط الضوء على الهندسة المالية ومحاولة ازالة الغموض حول أدواتها، وإبراز الدور الذي يمكن أن تلعبه أدوات الهندسة المالية في ادارة المخاطر المالية. وحيث تعد الهندسة المالية عملية تطويرية إنطلاقاً من الدور الذي تؤديه في التحوط من المخاطر المالية، وكذا بوصفها ابتكارات جديدة بالمؤسسات بصورة عامة، فضلاً عن الأثر الذي أحدثته بالتفكير الإستراتيجي للمؤسسات المالية والمصرفية.

ثالثاً: اهداف البحث

تتجلى الأهداف المرجوة من هذا البحث في النقاط التالية: الإحاطة بمختلف الجوانب النظرية والفنية للهندسة المالية. التعرف على أهم الأدوات المالية التي استحدثتها الهندسة المالية. بالإضافة لما ذكر يهدف أيضاً إلى بحث إمكانية الهندسة المالية من التحوط من المخاطر المالية، ومنه ينشد البحث تحقيق الأهداف الآتية:

- ١- توضيح المفاهيم المتعلقة بالهندسة المالية وأهم منتجاتها ومن ثم التوضيح لعمليات الهندسة المالية واستخداماتها المختلفة في التحوط من المخاطر .
- ٢- معرفة دور الهندسة المالية وعلاقتها بأدارة المخاطر المالية.
- ٣- التعريف بأدوات الهندسة المالية، والكشف عن المزايا التي تقدمها للحد من المخاطر المالية.
- ٤- التعرف على المخاطر المالية: أنواعها ، كيفية قياسها، وادارتها .

رابعاً: فرضيات البحث

اعتماداً على الخلفية النظرية وانطلاقاً من مشكلة البحث تم صياغة الفرضيات التالية: إن مفهوم أدوات الهندسة المالية مرتبط دائماً بالمخاطر المالية وذلك لأعتمادها على التوقعات واستخدامها لأغراض المضاربة. ان هنالك علاقة وطيدة بين ادوات الهندسة المالية وادارة المخاطر المالية، و ان سوء استخدام هذه الادوات سوف يؤدي الى مخاطر مالية. وهنالك تأثير سلبي للمخاطر المالية على الأداء العام مما حدا بأدوات الهندسة المالية على التقليل والمساعدة في إدارة المخاطر المالية من خلال طرق عديدة . ان الهندسة المالية تتعلق بتوليد أدوات أو أوراق مالية جديدة تساعد المستثمرين أو طالبي التمويل عالوفاء بأحتياجاتهم المتجددة.

خامساً: هيكلية البحث

تم تقسيم البحث الى خمسة مباحث اذ تضمن المبحث الاول الاطار المنهجي للبحث، في حين تناول المبحث الثاني الهندسة المالية وادواتها، وتطرق المبحث الثالث الى المخاطر المالية وكيفية ادارتها، اما المبحث الرابع فتناول العلاقة بين متغيرات البحث، وقد اختتم بالمبحث الخامس الذي تناول اهم الاستنتاجات والتوصيات.

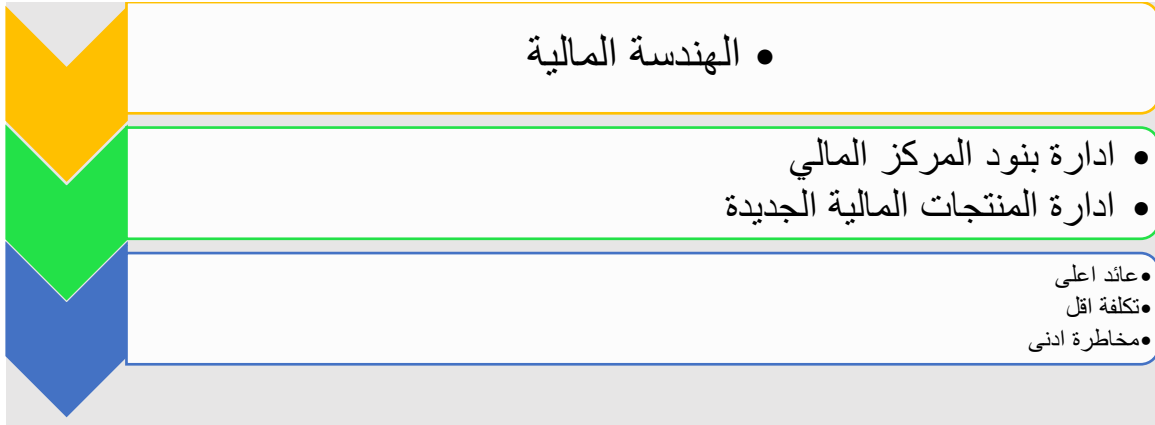
سادساً: مبررات اختيار الموضوع

تم اختيار هذا الموضوع لعدة اعتبارات منها: حداثة الموضوع وتناسبه مع تخصص الباحث. رغبة الباحث في البحث بهذا المجال. تميز المحيط الاقتصادي العالمي بالتقلبات وكثرة المخاطر في ظل العولمة المالية، مما يحتم دراسة أدوات الهندسة المالية.

المبحث الثاني: الهندسة المالية

اولاً: مفهوم الهندسة المالية و ادواتها

الهندسة المالية مفهوم قديم قدم التعاملات المالية، لكنه يبدو حديثاً نسبياً من حيث المصطلح والتخصص. وقد استخدم مصطلح الهندسة المالية بعد اكتشاف نموذج تسعير الخيارات (Black-Scholes-Merton) في أوائل السبعينات حيث أدى هذا الإنجاز لإيجاد وسيلة جديدة لحل المشاكل المالية العملية عن طريق تصميم العقود المخصصة وتكرارها بشكل حيوي باستخدام الأدوات التي يتم تداولها بالأسواق (Zvi ، ٢٠١٠ : ٥). أن الهندسة المالية تتلخص في انها عملية ابتكار وتصميم منتجات مالية جديدة أو تطوير أدوات مالية موجودة بالاعتماد على الوسائل والأساليب الرياضية والإحصائية لإدارة المخاطر المرتبطة بالعمليات المالية ووضع حلول مبتكرة للمشاكل التمويلية (عميار وشكاطي، ٢٠١٧ : ٦). وقد عرفها (رشاء، ٢٠١٨ : ٢٦٩) بأنها التصميم، والتطوير، والتنفيذ، لأدوات وآليات مالية مبتكرة، والصياغة لحلول إبداعية لمشاكل التمويل، وهو بذلك يشير إلى أن الهندسة المالية تتضمن ثلاثة أنواع من الأنشطة: أولاً/ ابتكار أدوات مالية جديدة، كبطاقات الائتمان. ثانياً/ ابتكار آليات تمويلية جديدة من شأنها تخفيض التكاليف الإجرائية لأعمال قائمة، كالتبادل من خلال الشبكة العالمية. ثالثاً/ ابتكار حلول جديدة للإدارة التمويلية، مثل إدارة السيولة أو الديون، أو إعداد صيغ تمويلية لمشاريع معينة تلائم الظروف المحيطة. والشكل (١) يوضح الهندسة المالية.



الشكل (١) الهندسة المالية

المصدر: العبادي، هاشم فوزي دباس، ٢٠٠٨، الهندسة المالية وأدواتها بالتركيز على استراتيجيات الخيارات المالية، الطبعة الاولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان – الاردن، ص ٣٢.

وادت عدد من العوامل ونتيجة للعلاقة فيما بينها لظهور مفهوم الهندسة المالية ابرزها(نوري، ٢٠١٥ : ٢٩):

أولاً: ظهور احتياجات مختلفة للمستثمرين وطالبي التمويل: اذ يقوم الوسطاء الماليون عموماً بتسهيل نقل الأموال من وحدات الفائض المالي إلى وحدات العجز المالي بحيث تختلف وسائل التمويل هذه من حيث التصميم وتواريخ الاستحقاق وغيرها وهذا ما جعل من العسير على هذه الوسائط المالية بصورتها التقليدية ومهامها القديمة إشباع حاجات ورغبات المستثمرين والمشاركين في أسواق المال.

ثانياً: ظهور تقانة المعلومات والاتصالات: ساعدت تقانة المعلومات والاتصالات وما وصلت له على تحويل الأسواق العالمية والمتعددة والمنفصلة إلى سوق مالي كبير تنعدم فيه الحواجز الزمنية والمكانية ويصل مداه لكل مكان في العالم، ونظراً لوجود احتياجات مختلفة في أجزاء العالم المترابط بواسطة هذه الشبكات لذا أصبح من السهل تصميم احتياجات ومقابلتها بالأتماد على قاعدة عريضة وواسعة من المشاركين بالسوق العالمي، وبالطبع كلما زاد عدد المشاركين في هذه الأسواق كلما تمكن المبتكرين والمصممين للأوراق والأدوات المالية من العمل بصورة اقتصادية مقبولة لأنهم يجدون مساحة واسعة للحركة وكلما صمموا أو ابتكروا أداة جديدة وحدوا من يطلبها ويقبلها.

ثالثاً: ظهور مفهومي الكفاءة والفاعلية: تعني الكفاءة المدى الذي تستطيع فيه هذه الأسواق مقابلة هذه الاحتياجات بتكلفة قليلة أو بوفورات ملحوظة، وبسرعة ودقة عاليتين، أي

الاستخدام الامثل للموارد، بينما يعني مفهوم الفاعلية في سوق المال مدى مقدرة السوق على اشباع حاجات ورغبات المشاركين فيه، أي تحقيق الاهداف المرجوه، ويأخذ هذين المفهومين أهمية كبيرة خاصة في حالة توسع قاعدة المشاركين وتوجه الأسواق عمومًا نحو درجات عالية من تقديم خدمات ذات جودة للزبائن ولذلك نجد هنا أدوات أو وسائل تحل محل طرق تمويل قديمة نسبيًا (بلعزوز، ٢٠١٣: ٤١١).

رابعًا: عوامل اخرى: وهناك عوامل أخرى ساعدت على ظهور مفهوم الهندسة المالية وانتشارها ومنها:

١- زيادة المخاطر والحاجة إلى إدارتها : لقد أدى ارتفاع درجة المخاطر وزيادة حدتها إلى تقلبات كبيرة وغير متوقعة في الاقتصاد العالمي ككل وهذا ما شكل خطرًا كبيرًا على المؤسسات وهدد كيانها، وترتب على ذلك ضرورة ظهور ادوات مالية جديدة للسيطرة على المخاطر المالية(قروف، ٢٠١١: ٥).

٢- زيادة عدد الأسواق المنظمة الجديدة: لقد أدى لزيادة عدد الأسواق المنظمة الجديدة للمستقبلات والمقايضات والعقود الآجلة والخيارات وكذلك الابتكارات في مجال تقانة المعلومات والاتصالات خلال السنوات الأخيرة لتخصص التكاليف التجارية والأدوات المالية النمطية بشكل كبير جدًا ومن ثم زيادة مجال استخدام الهندسة المالية بشكل اوسع (نوري، ٢٠١٥: ٣٠).

٣- محاولة الاستفادة من النظام المالي: تتوقف فاعلية النظام المالي بقدرته على تعبئة الادخار وضمان أفضل تخصيص للموارد، وهو ما يدفع الاقتصاديين للتفكير في كيفية الاستفادة من النظام المالي بالطريقة التي يرغبون فيها، وبشكل كفوء، وكذلك في تطوير أدوات وآليات جديدة للوصول إلى حلول مثلى لمشاكلهم التمويلية، أو لأستغلال الفرص الاستثمارية.

الهندسة المالية قد تعد تعبيرًا مفيدًا لوصف العملية الكمية التحليلية المصممة لتحسين العمليات المالية للمؤسسة، وهي تتضمن النشاطات التالية(Kamel, 2006: 21): تعظيم قيمة المؤسسة / إدارة محفظة الأوراق المالية / التفاوض حول التمويل/ التحوط في الصفقات التي تنعكس مباشرة على قيمة ضريبة المؤسسة / تنظيم صفقات المبيعات بشكل يراعى مصالح كل من الزبون والمؤسسة / تنظيم صفقات الشراء بشكل يوازن مصالح كل من المورد والمؤسسة.

وحسب الرابطة الدولية للمهندسين الماليين(IAFE): فإن الهندسة المالية هي تطبيق الطرق الرياضية لإيجاد حلول لمشاكل التمويل. وتعرف أيضا بالرياضيات المالية و

التمويل الرياضي والتمويل الحسابي وتعتمد الهندسة المالية على أدوات الرياضيات التطبيقية والإعلام الآلي والإحصاءات والنظرية الاقتصادية حيث يوظف المهندسون المألون لدى كل من مصارف الاستثمار والمصارف التجارية وصناديق التحوط وشركات التأمين والهيئات التنظيمية و كل هذه المؤسسات تطبق أساليب الهندسة المالية لحل مشاكل مثل تطوير المنتجات الجديدة وتقييم مشتقات الأوراق المالية وهيكله المحافظ الاستثمارية وإدارة المخاطر، كما أن زيادة وتيرة الابتكار المالي أكدت الحاجة لأفراد مؤهلين تأهيلاً عالياً ومدربين تدريباً جيداً في مجال الهندسة المالية (e22 Aout 2010)
(www.iafe.org,1).

ثانياً: أهمية الهندسة المالية

تعد الهندسة المالية هي الشريان للإبداع المالي، ولديها العديد من الأهداف لعل أهمها: خفض حجم المخاطرة المالية وذلك عادة يكون بإيجاد و تطوير مجموعة متنوعة من الأدوات المالية المستحدثة التي يمكن عن طريق هندستها بتوليفات معينة، وإدارة هذه المخاطر بأفضل صورة ممكنة. إذا كان الهدف الأساسي للهندسة المالية هو خفض حجم المخاطر المالية فالأهداف الثانوية تتمثل في إعادة هيكلة التدفقات النقدية لإدارة مالية أفضل كأستخدام المقايضة لتغيير المعدلات المتغيرة للقروض لمعدلات ثابتة لأغراض ضريبية أو لقدرة أفضل على التنبؤ بالتدفق المالي(العبادي، ٢٠٠٨: ٣٣). وتستعمل الهندسة المالية لوصف تحليل البيانات المحصلة من السوق المالية بطريقة علمية، ويأخذ هذا التحليل عادة شكل الخوارزميات الرياضية أو النماذج المالية، وتستخدم في الأسواق المالية خاصة في تجارة العملات وتسعير الخيارات وأسهم المستقبلات ويسمح استخدام أدوات وتقنيات الهندسة المالية للمهندسين الماليين من فهم أفضل للأسواق المالية ومن أبرز مهامها تصميم أدوات مالية مبتكرة، مثل بطاقات الائتمان، وأنواع جديدة من السندات والأسهم، وتصميم عقود تحوط مبتكرة، وتطوير الأدوات المالية أي تلبية هذه الأدوات المبتكرة لحاجات تمويلية جديدة، أو للتغيير الجذري في العقود الحالية لزيادة كفاءتها فيما يخص المخاطرة وفترة الاستحقاق والعائد. و للهندسة المالية دور في تحسين الأداء الاقتصادي، وذلك من خلال ما تنتجه ثلاثة عوامل أساسية:

- ١- تحقيق الكمال للسوق بتوسيع فرص المشاركة بالمخاطر، وتحقيق التغطية، وجذب الموارد غير متاحة سابقاً.
- ٢- تخفيض تكلفة المعاملات أو تحسين السيولة.

٣- تخفيض تكلفة الوكالة: أي أن الهندسة المالية تحقق ابتكارات عندما تقوم باستخدام كل الوسائل المبتكرة استخدامًا مناسباً وفعالاً للموارد المالية من أجل تعظيم الربحية وتقليل التكاليف.

بالإضافة إلى ما ذكر فقد شهدت أسواق المال العالمية منذ بداية الستينات من القرن الماضي ثورة في مجالات الابتكارات المالية، والتي شكلت اللبنة الأولى لتبلور مفهوم الهندسة المالية، هذه الأخيرة التي ستهتم بابتكار الأدوات المالية الحديثة وأدوات إدارة المخاطر بالشكل الذي يضمن للمؤسسات التخطيط لمستقبلها وخدمة أهدافها هذا من جهة، ومن جهة أخرى ضمان المردود الإيجابي للأقتصاديات ككل من خلال تطوير أسواق رأس المال، وإمدادها بمختلف الأدوات والآليات التمويلية التي تحقق أهداف جميع المتعاملين، ويمكن تلخيص أهم العوامل التي ساهمت في بناء هذا التصور ومهدت لظهور الهندسة المالية في الآتي (قندوز، ٢٠١٤: ٨٩):

١- اتساع وتعدد أدوات الاستثمار المتاحة في أسواق المال، وقد أدى ذلك إلى زيادة سيولة السوق، وإتاحة مزيد من التمويل عن طريق جذب مستثمرين جدد وتقديم فرص جديدة للباحثين عن التمويل.

٢- إيجاد أدوات إدارة المخاطر: والتي مكنت من إعادة توزيع المخاطر المالية طبقاً لتفضيلات المستثمرين للمخاطر. وبأختصار فإن منظمات الأعمال تتعرض لأربع أنواع من المخاطر المالية وهي: مخاطر سعر الفائدة مخاطر سعر الصرف، مخاطر القلب في أسعار الأسهم، ومخاطر أسعار السلع. وتتمثل المشكلة أن المخاطر ليس في حجمها، ولكن في أنها تحدث دون توقع، ولا تخرج أدوات إدارة المخاطر عن الحلول التالية: إما بالعمل على تخفيضها بالتخلص من مصدر المخاطر بالبيع أو بالتنويع، أو بالتأمين ضد المخاطر.

٣- تطوير أدوات الاختيار بين الأسواق: وقد مكن ذلك من تقليل التكاليف وزيادة الأرباح والدخول إلى الأسواق المالية العالمية.

٤- تنوع الإستراتيجيات: وذلك جلب الاستثمار وتشجيعه خاصة المحلي نتيجة لتجدد أدوات الاستثمار كالأوراق المالية.

إن أهمية الهندسة المالية تأتي أساساً من الركيزة الأساسية التي تقوم عليها والتي تتمثل في تحفيز عمليات الإبداع المالي من أجل إيجاد الحلول الملائمة لمشاكل التمويل وترتكز الهندسة المالية على تحقيق الأضلع الثلاث لمثلث الإبداع المالي والتي تتمثل في خلق منتجات جديدة وتطوير الاستراتيجيات القائمة وبناء المحافظ الاستثمارية (عميار وشكاطي، ٢٠١٧: ٦).

المبحث الثالث: ادارة المخاطر المالية

اولاً: مفهوم المخاطر المالية وادارتها

إن وجود الخطر في المؤسسات شر لا بد منه ولا يمكن تجاهله، ولذا كان لزاماً على القائمين على إدارة المؤسسات بشكل عام والمؤسسات المالية بشكل خاص إدارة هذه المخاطر بشكل مناسب بهدف السيطرة عليه، ولهذا تم انشاء إدارة متخصصة في هذه المؤسسات تدعى بإدارة المخاطر. ان ادارة المخاطر لا تعني التخلص منه لأن التخلص من المخاطر يعني في نفس الوقت التخلص من العائد المتوقع، أما ادارة المخاطر فهي تعني استخدام الأدوات المناسبة لتقليل الخسائر المحتملة والسيطرة قدر المستطاع على هذه المخاطر. وتعرف إدارة المخاطر بأنها عبارة عن إجراء مخطط له من أجل تحديد وتحليل الاستجابة ومتابعة المخاطر المتعلقة بأي مؤسسة وتتضمن الاجراءات والأدوات والتقنيات التي ستساعد مدير المؤسسة على تعظيم إمكانية وأسباب تحقيق نتائج ايجابية وتخفيض إمكانية وأسباب تحقيق نتائج غير ملائمة (لطيفة، ٢٠١٢: ٢٧). وتتناول إدارة المخاطر المالية العلاقة بين العائد المطلوب وبين المخاطر التي تصاحب هذا الاستثمار، وذلك بقصد توظيف هذه العلاقة بما يؤدي إلى تعظيم قيمة ذلك الاستثمار من وجهة نظر المستثمرين(بروال، ٢٠١١: ٩٦). وتعرف ادارة المخاطر المالية على أنها استخدام أساليب التحليل المالي وكذلك الأدوات المالية أجل السيطرة على مخاطر معينة والتقليل من آثارها غير المرغوبة على المؤسسة(سفيان وبدر الدين، ٢٠١٩: ٢٣). إن المخاطر المالية مرتبطة بمخاطر سعر الفائدة وسعر الصرف ومخاطر السوق والمخاطر الائتمانية..... إلخ، ومع التقدم العلمي والتطور التكنولوجي في ظل العولمة تقف أمام المستثمرين العديد من التحديات التي يجب عليهم مواجهتها لتعظيم الأرباح، ولن يتحقق هذا دون التحكم في الأخطار المحدقة من حولهم (الصغير واخرون، ٢٠٢٢: ٣١).

وتعرف المخاطر المالية بأنها إمكانية حدوث انحراف في المستقبل بحيث تختلف النتائج المتحققة عما هو متوقع، وكذلك عدم التأكد من النتائج المالية في المستقبل لقرار يتخذه الأفراد في الحاضر على أساس نتائج دراسة سلوك الظاهرة الطبيعية في الماضي(بن لخصر، ٢٠١٥: ٦٦). وايضاً يمكننا تعريف المخاطر المالية بأنها وقوع حدث غير مرغوب به مستقبلاً، وتذبذب العائد الفعلي عما هو متوقع، والتقلب في القيمة السوقية للمؤسسة (ناولو، ٢٠٢٢: ٢).

ثانياً: مسببات المخاطر المالية

أن إدارة المخاطر المالية تتضمن كافة الأنشطة التي تحاول تغيير شكل العلاقة بين العائد المتوقع ودرجة المخاطرة المرتبطة بتحقيق هذا العائد المتوقع، وذلك بهدف تعظيم قيمة الموجود الذي يتولد عنه هذا العائد (بروال، ٢٠١١: ٩٧). ويمكن إيجاز أهم العوامل التي أدت لزيادة المخاطر المالية بالآتي (ناولو، ٢٠٢٢: ٣):

- ١- تقلبات أسعار الفائدة والصرف.
- ٢- السياسة النقدية والأدوات المستعملة لإدارة الكتلة النقدية.
- ٣- التضخم وما ينتج عنه من ارتفاع بالمستوى العام للأسعار وبالتالي انخفاض القدرة الشرائية للعملة الوطنية
- ٤- عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي.
- ٥- عولمة الأسواق المالية والتحرر المالي والمصرفي، حيث لم يعد أحد بمعزل عن المخاطر التي يمكن أن تصيب أحد الأطراف ضمن النظام الاقتصادي والمالي العالمي.
- ٦- ظهور مفهوم الهندسة المالية والابتكار المالي الأمر الذي أدى إلى تعقيد البيئة التي تعمل فيها المؤسسات وزيادة حالة عدم التأكد.
- ٧- الانتشار المفرط للأدوات المالية بكل أنواعها، خاصة في حالة استخدامها من قبل المضاربين الراغبين بتحقيق أرباح سريعة دون التحوط.
- ٨- المنافسة الشديدة وما ينتج عنها من انخفاض الأرباح.
- ٩- القوانين واللوائح والتشريعات الخاصة بالاستثمار و تحفيزة .

ثالثاً: أنواع المخاطر المالية

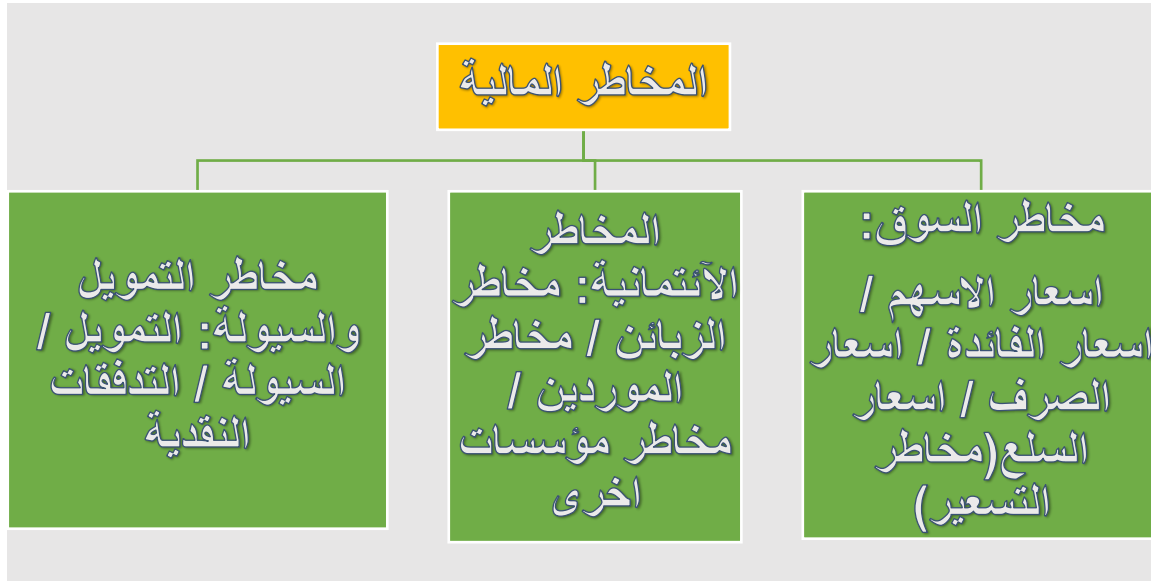
- ١- المخاطر النظامية: هي ذلك الجزء من المخاطر التي يتعرض لها الموجود الإستثماري والتي تسببها عوامل تؤثر على السوق ككل، لذلك يطلق عليها مصطلح مخاطر السوق وهذه المخاطر لا يمكن إزالتها أو التقليل منها عن طريق تنويع الإستثمارات لأنها تتعلق بنظام السوق ككل وليس بمؤسسة معينة أو بضاعة معينة فهي تؤثر على جميع المؤسسات وفي نفس الوقت ولكن بنسب متفاوتة (بروال، ٢٠١١: ٩٠). وتعرف أيضاً بأنها المخاطر التي تؤثر على السوق ككل دون استثناء، أي بمعنى آخر هي مخاطر عامة شاملة ناتجة عن عوامل تؤثر في الأوراق المالية بوجه عام ولا يقتصر تأثيرها على مؤسسة معينة أو قطاع معين، وترتبط هذه العوامل بالظروف الاقتصادية كتغير سعر الفائدة والتضخم أو بسبب ظروف سياسية كالإضرابات العامة والحروب وظروف أخرى كالزلازل، ولا يمكن

تفادي مثل هذه المخاطر بأي طريقة من الطرق كالتنوع مثلاً. وتتمثل المخاطر النظامية في (ربيع، ٢٠١٢: ٧٤):

- أ- مخاطر سعر الفائدة: تعرف مخاطر أسعار الفائدة على أنها المخاطر الناتجة عن احتمال حدوث اختلاف بين معدلات العائد المتوقع ومعدلات العائد الفعلي بسبب حدوث تغير في أسعار الفائدة السوقية خلال المدة الاستثمارية.
- ب- مخاطر سعر الصرف: هي المخاطر التي ترتبط بتقلبات سعر صرف العملات بالنسبة للعملة الوطنية التي تعتمد على مركز الصرف أي الفرق بين الموجودات والمطلوبات من جهة والديون المحررة من جهة.
- ت- المخاطر السوقية: هي مخاطر التغيرات الغير مشجعة لعنصر أو مجموعة عناصر مثل: الأسعار معدل الفائدة، المؤشرات التقلبات الارتباطات وعوامل السوق الأخرى.
- ث- مخاطر التركيز: وهي المخاطر الناتجة عن تركيز الاستثمارات في قطاع واحد أو عدة قطاعات صغيرة، وتسمى (مخاطر عدم التنوع).
- ج- مخاطر التغطية: وهي المخاطر الناتجة عن الخطأ في التغطية أو الفشل في تحقيق التغطية الكافية للمخاطر التي تتعرض لها المؤسسة. ومنهم من اضاف للمخاطر النظامية: التضخم / عوامل السوق / تغير المناخ العام.

٢- المخاطر غير النظامية: وهي عبارة عن المخاطر التي تؤثر على مؤسسة معينة أو صناعة معينة أو تنفرد بها ورقة مالية معينة ولا تؤثر على نظام السوق ككل، وتكون هذه المخاطر مستقلة عن العوامل المؤثرة في النشاط الاقتصادي ككل وبالتالي فهي المخاطر التي يمكن التقليل منها عن طريق تنوع الإستثمارات (بروال، ٢٠١١: ٩١). وكذلك تعرف بأنها المخاطر غير السوقية أو المنفردة التي تقع في مؤسسة معينة أو قطاع معين والناتجة عن العوامل المؤثرة والمستقلة عن النشاط الاقتصادي ككل، كحدوث إضراب عمالي في مؤسسة معينة، أو ظهور اختراعات جديدة، أو الحملات الاعلانية، أو الأخطاء الادارية، أو تغير أذواق المستهلكين أو ظهور قوانين جديدة تؤثر على منتجات مؤسسة معينة، أما التحكم في هذا النوع من المخاطر والسيطرة عليه فيكون من خلال الادارة ذات الكفاءة التي تعمل على التنوع في الاستثمار وتوزيع رأس المال على عدد كبير نسبياً من الاوراق المالية المختلفة أو بواسطة تحسين كفاءة الإدارة وتوفير القوانين واللوائح والتعليمات التي تقلل من وجود أخطاء، ويمكن ذكر أهم المخاطر غير النظامية فيما يلي (جبار و عديلة، ٢٠١٠: ٢٢):

- أ- مخاطر الإدارة: تنشأ مخاطر الإدارة نتيجة لأخذ قرارات خاطئة في مجال الانتاج والتسويق والاستثمار، والتي من شأنها أن تترك آثار عكسية على القيمة السوقية للأوراق المالية التي تصدرها المؤسسة.
- ب- مخاطر الصناعة: وهي مخاطر ناتجة عن عوامل تؤثر في قطاع صناعي معين بشكل واضح و ملموس دون أن يكون لها تأثير هام خارج هذا القطاع.
- ت- المخاطر الائتمانية: وهي مخاطر مرتبطة بفشل الطرف الآخر في الوفاء بالتزاماته فيما يخص الاقتراض.
- ث- مخاطر الرفع التشغيلي: هذه المخاطر مرتبطة عادة بنمط هيكل تكاليف المؤسسة، أي بالوزن النسبي للتكاليف الثابتة التشغيلية في التكاليف الاجمالية.
- ج- مخاطر الرفع المالي: هذا النوع من المخاطر مرتبط برأس مال المؤسسة، فإذا كانت الديون تشكل نسبة مرتفعة من القيمة الاجمالية للموجودات يكون الرفع المالي مرتفع والعكس صحيح. ويضيف بعضهم للمخاطر غير النظامية: الظروف الصناعية / سوء الإدارة . والشكل (٢) يوضح انواع المخاطر المالية



الشكل (٢) انواع المخاطر المالية

Source: Margaret, Woods and Kevin, Dowd, 2008, Financial Risk Management for Management Accountants, published by the society of Management Accountants of Canada, p 5.

رابعاً: أساليب إدارة المخاطر المالية

هناك مجموعة من الأساليب في إدارة المخاطر المالية ويمكن إجمالها بالآتي (فتيحه، ٢٠٢١: ٨-٩):

- ١- تحاشي أو تفادي المخاطرة: يرفض الأفراد أو المؤسسات أحياناً قبول خطر معين، وينشأ ذلك نتيجة عدم الرغبة في مواجهة خسارة معينة، ومن أمثلة ذلك في المؤسسات المالية امتناع المصرف عن منح القروض مرتفعة المخاطر وذلك لتجنب المخاطر الائتمانية أو عدم الاستثمار في الأوراق المالية طويلة الأجل لتجنب مخاطر أسعار الفائدة.
- ٢- الاحتفاظ بالمخاطرة (القبول): وتعرف أحياناً بتحمل المخاطر، وبموجبها فإن المؤسسة تتحمل النتائج المالية المباشرة للخسائر التي تتعرض لها، أما مصدر تمويل الخسائر فإنه قد يكون من الموارد الداخلية للمؤسسة أو عن طريق تسهيلات ائتمانية من المصارف.
- ٣- تقليل المخاطرة: يقصد بها اتخاذ جميع الإجراءات الممكنة لمنع أو تقليل فرص تحقق مسببات المخاطر والحد من تأثيرها في حالة تحققها وذلك باستخدام مختلف الأساليب العلمية والتكنولوجية والوسائل الفنية التي من شأنها تقليل فرص حدوث ظاهرة الخطر والتقليل من حجم الخسارة المتوقع حدوثها والحد منها.
- ٤- التجزئة والتنويع: أي أن يتم تجزئة الشيء المعرض للمخاطر بشكل يضمن عدم تعرض جميع الأجزاء في وقت واحد للمخاطر، ويشترط لتطبيق هذه السياسة شرط فني وهو إمكانية تجزئة الشيء المعرض للمخاطر، وشرط مالي وهو وجود رأسمال كافي يمكن أن يحقق به التنويع في مجالات مختلفة، وتتمثل تكاليف هنا تكاليف التجزئة والتنويع وتكاليف المتابعة والإدارة.
- ٥- تحويل المخاطرة: تعني هذه السياسة أن يتفق طرف معرض للخطر مع طرف آخر لديه القدرة والاستعداد على ابعاد هذا الخطر، ودفعه عنه مقابل شيء معين متفق عليه يدفعه الطرف الأول للطرف الثاني.

خامساً: استراتيجيات إدارة المخاطر المالية

هناك ثلاثة استراتيجيات رئيسية لإدارة المخاطر المالية تتمثل في الآتي (فتيحه، ٢٠٢١: ٩):

- ١- استراتيجية ترك الموقف المفتوح: يقصد بذلك الاحتفاظ بمستوى المخاطر على ما هو عليه، ويمكن أن تعتمد المؤسسة على هذه الاستراتيجية حينما يكون مستوى المخاطر

منخفض بشكل لا يبرر التكلفة المتوقعة لإدارته، وتندرج تحت الاستراتيجية سياسة قبول المخاطر.

٢- استراتيجية تحمل مخاطر محسوبة: يقصد بذلك تحديد مستويات المخاطر التي يمكن تحملها بالمؤسسة، والتي لا ترغب المؤسسة في تحمل أكثر منها ثم اتخاذ كافة التدابير المناسبة لتدنية المخاطر بالمؤسسة حتى هذا المستوى المقبول، ويندرج تحت هذه الاستراتيجية سياسات تخفيض المخاطر مثل التنويع في هيكل الاستثمار والتغيير في هيكل التمويل واستخدام الأدوات المالية للحماية ضد مخاطر الأسعار.

٣- استراتيجية تغطية كل المخاطر: يقصد بذلك تحييد مصدر المخاطر بالنسبة للمؤسسة أي تدنية المخاطر إلى الصفر ويندرج تحت هذه الاستراتيجية سياسات تحويل المخاطر مثل التغطية الكاملة أو التأمين ضد المخاطر باستخدام أدوات الهندسة المالية، تحويل المخاطر المالية إلى طرف ثالث بواسطة عقود التأمين.

سادساً: أدوات التحليل المالي لقياس المخاطر المالية

ان الأدوات الإحصائية لقياس المخاطر المالية هي: (انحراف معياري/ التباين/ معامل الاختلاف/ معامل بيتا/ المدى/ التوزيعات الاحتمالية) (شربي، ٢٠١٤: ١٧). ويعتبر التحليل المالي من الأنشطة الهامة للإدارة المالية حيث تعتمد على تحليل البيانات التاريخية للكشف عن العوامل ذات التأثير على حقوق الملكية، عن طريق تحويل الكم الكبير من البيانات التاريخية المالية إلى كم أقل ذو معلومات أكثر فائدة تساهم في اتخاذ القرارات، هذا التحليل يسمح بقياس قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها المالية تجاه الغير وخاصة الدائنين، وذلك في الآجال المحددة لأستحقاقها، وتحقيق تدفقات نقدية للمساهمين، ويعتمد قياس المخاطر المالية بالمؤسسة على مجموعة النسب والمؤشرات المالية التي يمكن الاستدلال من خلالها على الحالة المتوقعة للمؤسسة من حيث التدفقات النقدية المتوقعة لها، وبالتالي هوامش الربح أو مؤشرات التغطية للالتزامات الخاصة بها، ومن أهم النسب أو المؤشرات المالية التي يمكن استخدامها في هذا الصدد نذكر: نسبة المديونية/ نسبة التداول/ درجة الرافعة الكلية / نسبة حق الملكية إلى إجمالي الديون/ نسبة التمويل طويل الأجل / نسبة التمويل طويل الأجل إلى الموجودات طويلة الأجل/ نسبة صافي رأس المال العامل إلى الموجودات (ربيع، ٢٠١٢: ٧٨).

وهناك العديد من الدراسات التي اهتمت بتطوير أدوات مالية مركبة تجمع بين أكثر من مؤشر مالي واحد في نموذج قياسي لأجل قياس المخاطر المالية بالمؤسسة، وبخاصة خطر العسر المالي أو الإفلاس ومن أشهر الأدوات المالية في هذا الصدد ما يعرف بنموذج (Z) و طوره Eltman ١٩٦٨، وتختص هذه الطريقة بتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة

التي تعاني من أزمات مالية بالأعتماد على نسب مالية تمثل مؤشرات مالية لمدة أقلها سنتين، حيث تمكن هذه النسب من تشخيص الوضع والخروج بالأسباب التي أدت إلى الوضع الحالي. وتجمع هذه المؤشرات في الدالة Z التي تعطي على النحو التالي: $Z = a + \sum BiRi$

حيث: (a: ثابت) (Ri: النسب المالية) (Bi: معامل ترجيح النسب المالية Ri).

قام Eltman باقتراح دالة نتائج في نهاية الستينات، وذلك على النحو التالي:

$$Z = 6.56x_1 + 3.26x_2 + 6.72x_3 + 1.05x_4$$

حيث: x_1 : نسبة الاحتياج في رأس المال العامل إلى الموجودات (BFR/A). x_2 : نسبة الاحتياطات إلى الموجودات. x_3 : نسبة نتيجة الودائع إلى الموجودات. x_4 : نسبة الأموال الخاصة إلى الاستدانة الصافية. وبناءً على ما تقدم نذكر حالات الدالة وتفسيراتها، إذ تصنف دالة النتائج لمؤسسة ما إلى ثلاث فئات حسب المجالات التالية:

$Z < 1.1$: احتمال إفلاس المؤسسة مرتفع جداً.

$1.1 < Z < 2.6$: تدعى المنطقة الرمادية وتتميز المؤسسات في هذا المجال بوضع مستقر.

$Z > 2.6$: احتمال إفلاس المؤسسة ضعيف.

المبحث الثالث: العلاقة بين الهندسة المالية وإدارة المخاطر المالية

بفعل ما شهده الاقتصاد العالمي من تطورات منذ الستينات والسبعينات من القرن الماضي وما عرفته التعاملات الاقتصادية من تحرير مالي شامل للأسعار، جعل من الأسواق المالية والمؤسسات المالية محاطة بالعديد من المخاطر المالية، والتي أثرت بشكل واسع على عوائد استثماراتها، الشيء الذي استدعى الصناعة المالية من أجل استحداث طرق واستراتيجيات تمويلية جديدة تسمح بتلبية رغبات المتعاملين في الأسواق المالية مع تحقيق تدفقات نقدية معتبرة (جدي، ٢٠١٥: ٢٠). إن الهدف من الأدوات المالية لعمليات الهندسة المالية هو تطوير الصناعة المالية من خلال ابتكار آليات تمكنها من إدارة فعالة لمخاطر موجوداتها، لأن الحاجة لأستمرارية الصناعة المالية وتطورها لا تتناسب مع مستوى التحولات الاقتصادية والاحتياجات التمويلية الاستثمارية ومرهونة بأعتماد قواعد وأسس جديدة لعمليات الابتكار المالي وإيجاد آليات بديلة للصناعة المالية، لتحفظ التوازنات المالية

للاقتصاد، وتبتعد بتعاملاتها عالمديونيات الربوية والمجازفات والبيوع الصورية والرهون الوهمية والمتاجرة بالوعد. وكان لأدوات الهندسة المالية فضل للحد من المخاطر المالية. ان ظهور أدوات الهندسة المالية لم يكن وليد صدفة أو مجرد ابتكار لأوراق مالية جديدة، بل كان وليدًا لحاجة وضرورة. لهذا فسوف تم التطرق للأهمية الاقتصادية لهذه الأدوات من خلال تطبيقاتها المتعددة ومن أبرزها:

أولاً: التغطية ضد المخاطر: لأدوات الهندسة المالية دور أساسي في نقل المخاطرة من أحد المستثمرين إلى مستثمر آخر، أو من مجموعة من المستثمرين إلى آخرين دون أن يقتضي ذلك الموجودات محل التعاقد، لذلك فإن المستثمرين الذين قد يتجنبون استثمارات معينة، أو يقومون بتصفية استثمارها بسبب ما تسببه المخاطر المرتفعة من قلق وإزعاج أو بسبب التقلب المتزايد في أعمال المتاجرة، قد يقع اختيارهم على استخدام الأدوات المالية كآلية لها تأثيرها (عيساوي، ٢٠١٥: ١٨٦).

ثانياً: أداة لاكتشاف السعر المتوقع في السوق الحاضر: من أبرز تطبيقات أدوات الهندسة المالية كذلك أنها تزود المتعاملين بالمعلومات عما سيكون عليه سعر الموجود الذي أبرم عليه العقد في السوق الحاضر وبين تاريخ التسليم، لذا تعتبر أداة جيدة لاكتشاف السعر (بلعزوز، ٢٠١٣: ٨٢).

ثالثاً: إتاحة فرص استثمارية للمضاربين: يدخل المضارب طرفاً في العقد لغرض تحقيق الأرباح، وليس لغرض تأمين تملك الموجود على أساس أن تأمين التملك بهم من يرغب في شراء الموجود لغرض الاستخدام، أي مهمة من يسعى لتغطية مركز سيأخذه في السوق الحاضر مستقبلاً، وهي تغطية ضد مخاطر ارتفاع الأسعار، كما لا يدخل المضارب طرفاً في العقد لضمان بيع الموجود بسعر يضمن له حصيلة محددة، مهما تغير سعر الموجود في السوق الحاضر، إذ أنها مهمة من يمتلك أو سيمتلك الموجود ويرغب في بيعه مستقبلاً (قندوز، ٢٠١٤: ٩١).

رابعاً: تسيير وتنشيط التعامل على الموجودات محل التعاقد: يتميز التعامل في أدوات الهندسة المالية بأنخفاض تكلفة المعاملات إلى مستوى يستحيل على الأسواق الحاضرة أن تتنافس فيه، ولتكلفة المعاملات تأثير على سيولة السوق، إذ تجعل السوق أكثر كفاءة بما يتيح فرص أفضل لإبرام الصفقة بسعر قريب من السعر العادل، كما يساهم التعامل بالعقود على تنشيط سوق الموجود المتعاقد عليه، وذلك بزيادة حجم التداول عليه، ويرجع ذلك إلى أن المبلغ الذي يدفعه المستثمر عند التعاقد لا يمثل سوى نسبة ضئيلة من قيمة الصفقة وتقل كثيراً عن الهامش المبدئي الذي يلتزم المشتري بإيداعه لدى السمسار في حالة الشراء للموجود من السوق الحاضر.

خامساً: الرفع من كفاءة السوق المالي: تتحقق كفاءة السوق المالي عند توفيره للمتعاملين كافة الموجودات المالية التي تتناسب مع أهدافهم سواء من حيث العائد أم المخاطر، وعلى الرغم من أن الكفاءة على هذا النحو هي أمر مستحيل تحقيقه، فإنه بفضل الأدوات المالية أصبح من الممكن عمل توليفات من أدوات و أوراق مالية متداولة في السوق الحاضر في ظلها يحقق المستثمر مستويات فريدة من العائد والمخاطر. أعمال الهندسة المالية: (قندوز، ٢٠١٤، ٩٢)

١- مواجهة مخاطر المؤسسات المالية: تقترح الهندسة المالية الحلول الممكنة لتجنب المخاطر التي تواجه المؤسسات المالية باستخدام أساليب التنويع، باتباع الخطوات التالية في كيفية إدارة المخاطر :

- أ- تجنب المخاطرة من خلال امتناع المصرف عن منح قروض مرتفعة المخاطر وذلك لتجنب المخاطر الائتمانية، أو عدم الاستثمار في الأوراق المالية طويلة الأجل لتجنب مخاطر أسعار الفائدة.
- ب- تقليل المخاطرة من خلال رصد سلوك القروض لمشاكل التوقف عن الدفع مبكراً، وتقليل مخاطر أسعار الفائدة باستخدام سياسة إدارة الموجودات والمطلوبات.
- ت- نقل المخاطرة : وهي نقل المخاطرة من شخص لا يرغب في تحملها إلى طرف آخر (شركة التأمين) ليبيدي استعداده لتحملها مقابل ثمن.

٢- تطوير أدوات المراجعة بين الاسواق ومكن من تحسين التكاليف وزيادة العائد والانفتاح على الأسواق العالمية

٣- تعدد وتنوع استراتيجيات الاستثمار نتيجة لتعدد وتنوع وتجدد أدوات الاستثمار خاصة المشتقات المالية. إن الهندسة المالية هي التي ستهتم بإبتكار الأدوات الحديثة و أدوات ادارة المخاطر بالشكل الذي يضمن للمؤسسات المالية التخطيط لمستقبلها وخدمة أهدافها هذا من جهة ومن جهة أخرى ضمان المردود الايجابي للاقتصاد القومي ككل من خلال تطوير أسواق رأس المال وإمدادها بمختلف الأدوات والآليات التمويلية التي تحقق أهداف جميع المتعاملين. (قندوز، ٢٠١٤، ٩٤).

بالرغم من أن التعامل في أدوات الهندسة المالية يستهدف الحد من المخاطر المالية ومنها مخاطر التقلبات في معدلات العائد وأسعار الصرف وأسعار السلع والمخاطر الائتمانية، إلا أنه بحكم طبيعة تلك الأدوات إذ هي ترتبط بالتوقعات فهي كذلك تتضمن احتمالات الربح والخسارة، حيث أنها في حد ذاتها تتضمن مخاطر تؤدي في بعض الأحيان إلى خسائر هائلة وغير محتملة، مما يتسبب في خلق الأزمات، وفي خضم العلاقة بين أدوات

الهندسة المالية وادارة المخاطر المالية، فإنه يمكن تلخيص أهم المخاطر التي يمكن أن تواجهها أدوات الهندسة المالية فيما يلي (محسن، ٤٧: ٢٠٠٦-٤٨):

١- مخاطر السوق: تتعلق هذه المخاطر أساسا بالتقلبات غير المتوقعة في أسعار عقود المشتقات والتي ترجع في معظم الأحيان إلى تقلبات أسعار الموجودات محل التعاقد، كما قد تنجم تلك المخاطر من نقص السيولة الذي يؤدي بدوره إلى تدهور أسعار بعض الموجودات، وعدم إمكانية إبرام عقود مشتقات للأحتياط ضد احتمال استمرار هذا التدهور. إلى جانب ذلك هناك مخاطر التسوية، فقد تصل الموجودات المتعاقد عليها إلى حدها الأدنى يوم التسوية الذي قد يشهد تقلبات حادة، مما يؤثر على القيمة التي تتم على أساسها التسوية.

٢- المخاطر الائتمانية تنتج عن عدم قدرة أحد الطرفين على الوفاء بالتزامات العقد، وتقدر بتكلفة الإحلال بسعر السوق للتدفقات المتولدة عن العقد في حالة التقصير، ويعتبر هذا النوع من المخاطر أكثر انتشاراً في البورصات غير المنظمة مقارنة بالبورصات المنظمة، الأمر الذي يقتضي اهتمام المتعاملين في البورصات غير المنظمة بتقييم الجدارة الائتمانية للأطراف التي يتم التعامل معها.

٣- مخاطر التشغيل : ويقصد بها المخاطر الناجمة عن ضعف نظم الإشراف والرقابة الداخلية على العاملين في المصارف وغيرها من المؤسسات المالية، وكذا المخاطر الناتجة عن عدم سلامة السياسات الخاصة بالإدارة.

٤- المخاطر القانونية: ترتبط هذه بالخسائر الراجعة لتصرف قانوني أو تنظيمي، يبطل صلاحية العقد أو يحول دون أداء المستخدم النهائي أو الطرف المقابل له وفقاً لشروط العقد أو ترتيبات التصفية ذات الصلة.

٥- أثر الرفع المالي: من بين مخاطر الأدوات أيضاً، أثر الرفع المالي العالي المشترك بين جميع هذه الأدوات. فالمستثمر يودع ببساطة ١٠% وفي بعض الأحيان ٥% أو حتى ٢% من قيمة العقود التي يشتريها أو يبيعهها، ويمكنه أن يربح أو يخسر ١٠ مرات أكبر من لو أنه اشترى أو باع الموجود محل التعاقد.

المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات

- ١- أن المخاطر المالية يمكن التحكم بها من خلال ادوات الهندسة المالية، وقد تكون المخاطر المالية نظامية أو غير نظامية .
- ٢- أن الواقع أثبت بأنه من المستحيل التخلص نهائياً من جميع المخاطر بل يمكن تقليصها لأقصى درجة.
- ٤- السوق المالي ليس في منأى عن المخاطر، فالمستثمرون الماليون عادة ما يتعرضون للعديد من المخاطر جراء تعاملاتهم المالية من خلال الاستثمار في الأسهم والسندات أو من خلال محافظهم المالية المتنوعة.
- ٥- تلعب ادوات الهندسة المالية دوراً هاماً في إدارة المخاطر المالية والتحوط منها وتغطيتها، حيث يعتبرها المستثمرون الماليين بأنها تكمن أهميتها بقدرتها على تقليص المخاطر المتوقعة لأقصى درجة ممكنة.
- ٦- إن الأسواق المالية وبما تحتويه من أدوات مالية لا زالت بحاجة للأبتكار والإبداع من أجل أن تقوم بدورها الاقتصادي المرجو منها.
- ٧- تحتاج المؤسسات المالية بشكل عام دائماً للأحتفاظ بتشكيلة متنوعة من المنتجات والأدوات المالية تمكنها من إدارة سيولتها بصورة تحقق الأرباح لها، إضافةً لتوفيرها مرونة مناسبة تستجيب لمتغيرات البيئية .
- ٨- تعد الهندسة المالية كأداة مناسبة لإيجاد حلول مبتكرة وأدوات مالية جديدة تجمع بين التحوط من المخاطر واعتبارات الكفاءة الاقتصادية.

ثانياً: التوصيات

- ١- ان أدوات الهندسة المالية تشكل تحديات لإدارة المخاطر المالية فيجب فهمها ودراستها لمواجهة المخاطر أعلاه .
- ٢- أن إدارة المخاطر المالية يترتب عليها تخفيض مستوى المخاطر المالية التي يحتمل أن تتعرض لها أي المؤسسة، وهو ما يساعد على تخفيض علاوة المخاطرة التي يطلبها المستثمرون وبالتالي تنخفض تكلفة التمويل، والتي تعتبر وفقاً لنظرية التمويل أحد الأدوات الرئيسية لقدرة المؤسسة لتحقيق البقاء والنمو والربحية، وتعظيم قيمة المساهمين.

٣- إن وجود الاسواق المالية بما يمكن أن تتضمنه من أدوات هندسة مالية مثل المستقبلات والعقود الآجلة والخيارات المالية والمشتقات.. الخ بعد تطويرها سوف تسهم في تطوير نوعية عمل المؤسسات المالية، بما يؤدي إلى زيادة الكفاءة والعدالة، وبالتالي زيادة معدلات النمو والرفاهية.

٤- تكرار المساهمة من قبل الباحثين على إجراء دراسات ميدانية في حقل ادوات الهندسة المالية والعمل على استعمال نماذج كمية ورياضية ذات استعمال واسع في مجال الأسواق المالية الكفاءة ومحاولة كيفية توظيفها في الجانب المحلي لما يفيد أغراض المعرفة النظرية والميدانية.

٥- على الباحثين، البحث عن الحلول والبدائل التي تحقق السلامة المالية والكفاءة الاقتصادية.

قائمة المصادر

أولاً: المصادر العربية

١. الصغير، محمد رحال وعزة، خالد وعبد الكريم، فرحات، ٢٠٢٢، الخيارات المالية ودورها في إدارة المخاطر المالية: دراسة حالة بورصة شيكاغو للخيارات المالية CBOE، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير /جامعة الشهيد حمه لخضر، الجزائر.
٢. العبادي، هاشم فوزي دباس، ٢٠٠٨، الهندسة المالية وأدواتها بالتركيز على استراتيجيات الخيارات المالية، الطبعة الاولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان - الاردن.
٣. بن لخضر، مسعودة، ٢٠١٥، عقود الخيار ودورها في التقليل من مخاطر أسواق رأس المال: دراسة تطبيقية على بورصة باريس للمدة (٢٠٠٩-٢٠١٤)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير / جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.
٤. بروال، نسيمة، ٢٠١١، استراتيجية إدارة المخاطر المالية في المؤسسة الاقتصادية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير /جامعة العربي بن مهدي - ام البواقي، الجزائر.
٥. بلعوز، بن علي، ٢٠١٣، إدارة المخاطر : إدارة المخاطر- المشتقات المالية- الهندسة المالية، الطبعة الأولى، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان _ الأردن.
٦. جبار، محفوظ وعديله، مريم، ٢٠١٠، الهندسة المالية والتحوط من المخاطر في الأسواق الصاعدة: دراسة حالة السوق الكويتية للخيارات، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد ١٠، الجزائر.
٧. جدي، ساسية، ٢٠١٥، دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المالية الإسلامية: دراسة حالة ماليزيا والسودان، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير / جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.
٨. ربيع، بوصبيح العائش، ٢٠١٢، دور الهندسة المالية في خفض مخاطر المحافظ المالية تحليل دور استراتيجيات الخيارات في بناء محفظة التحوط في السوق المالي القطري للمدة (٢٠٠٧-٢٠١١)، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر.
٩. رشا، بن عبد الله رشيدة، ٢٠١٨، اهمية استخدام الهندسة المالية في الاسواق المالية في الاسواق المالية الناشئة، مجلة الاقتصاد والقانون، العدد ١ .

١٠- سفيان، بن خريص وبدر الدين، لغويني، ٢٠١٩، دور التحليل المالي في إدارة المخاطر المالية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير/ جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر .

١١- شربي، محمد الحبيب، ٢٠٤١، دور الملاءة المالية في تسيير المخاطر المالية في المؤسسات الاقتصادية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير/ جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر.

١٠. عميار، خديجة وشكاطي، عبد الحق، ٢٠١٧، دور الهندسة المالية في تعزيز الاستقرار المالي: دراسة حالة النظام المصرفي الكويتي وسوق الكويت للأوراق المالية (٢٠٠٨_٢٠١٥)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير/ جامعة ٨ ماي ١٩٤٥ قالمة، الجزائر.

١١- عيساوي، سهام، ٢٠١٥، دور تداول المشتقات المالية في تمويل أسواق رأس المال، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير/جامعة محمد خيضر، بسكرة.

١٢- فتيحة، خومية، ٢٠٢١، محاضرات في قياس إدارة المخاطر المالية، جامعة أكلي محند أولحاج البويرة، الجزائر.

١٣- قروف، محمد كريم، ٢٠١١، الهندسة المالية كمدخل لتطوير صناعة المنتجات المالية الإسلامية، الملتقى الدولي الأول حول الاقتصاد الإسلامي- الواقع ورهانات المستقبل، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير/ المركز الجامعي، غرداية(٢٣-٢٤ / ٢)، الجزائر.

١٤- قندوز، عبد الكريم أحمد، ٢٠١٤، المشتقات المالية، الطبعة الأولى، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان _ الأردن.

١٥- لطيفة، عبدلي، ٢٠١٢، دور ومكانة إدارة المخاطر في المؤسسة الاقتصادية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير/جامعة أبي بكر بلقايد _ تلمسان، الجزائر.

١٦- حسن، سميرة، ٢٠٠٦، المشتقات المالية ودورها في تغطية مخاطر السوق المالية: دراسة حالة بنك BNP PARIBAS ، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير/جامعة منتوري _ قسنطينة، الجزائر.

١٧- نوري، موسى شقيري، ٢٠١٥، إدارة المشتقات المالية الهندسة المالية، الطبعة الاولى، دار المسيرة للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن.

١٨- ناولو، محمد عادل، ٢٠٢٢، إدارة المخاطر المالية والمصرفية بين النظرية والتطبيق، الطبعة الاولى، دار سورية الفتاة، حلب _ سوريا .

ثانياً: المصادر الأجنبية

1. Kamel, Eddine Bouatouata, 2006, l'ingénierie financière ou l'application de l'art de l'ingénieur à l'univers de la finance, Alger, Edition Grand-Alger Livres
2. Margaret, Woods and Kevin, Dowd, 2008, Financial Risk Management for Management Accountants, published by the society of Management Accountants of Canada .
3. Zvi, Bodie, 2010, What Is Financial engineering, Boston of University, www.fenews.com/what-is-fe/what-isfe.htm.
٤. www.iafe.org, ١e22 Aout 2010 .

تقويم إدارة مخاطر المشروع (ERM) في ظل تقنية بطاقة

العلامات المتوازنة المستدامة

(S-BSC)

Evaluation of Enterprise Risk Management (ERM) in Light of the Sustainable Balanced Scorecard (S- BSC) Technology

أ.م. د. امل محمد سلمان التميمي^١

م. د. نهلة عبيس طلال الشمري^٢

م. م. مروة محمد حسن جاسم العارضي^٣

١ جامعة كربلاء، كلية الادارة والاقتصاد، كربلاء، العراق

٢ جامعة الفرات الاوسط التقنية، المعهد التقني كربلاء، كربلاء، العراق

٣ مديرية تربية المثنى، المثنى، العراق

nahla.talal@atu.edu.iq

amal.altamimy@uokerbala.edu.iq

marwa1986moh@gmail.com

المخلص: يهدف البحث الى تقويم ادارة مخاطر المشروع حيث اتجه الاهتمام بشكل متزايد للمحافظة على البيئة وتجنب مسببات التلوث لمختلف فئات المجتمع، اذ أصبح التوجه نحو حماية البيئة ومحاولة منع التدهور البيئي الناجم عن التلوث محط اهتمام المجتمع لا بل بدء يتجه نحو الاهتمام بالبيئة وبذل الجهود في محاولة تقليل اثاره والحد من اخطاره وازالة اسبابه في ظل استخدام بطاقة العلامات المتوازنة المستدامة، وقد استخدم البحث الاستبانة كأداة قياس أساسية لجمع البيانات التي وظفت لاختبار فرضيات البحث حيث تم توزيع استبانة الكترونية على مجموعة من العاملين بالمصارف، وتوصل البحث الى عدد من الاستنتاجات وكان من أبرزها: (حرص المصارف على توظيف اموال الزبائن في مجالات الاستثمار الخالية من المخاطر والدعم والتشجيع للمستثمرين لبناء الاماكن الترفيهية والمحافظة على البيئة من التلوث).

الكلمات المفتاحية: إدارة مخاطر المشروع (ERM)، تقنية بطاقة العلامات المتوازنة المستدامة (S-BSC)

Abstract:

The research aims at evaluating enterprise risk management, as attention has increasingly turned to preserving the environment and avoiding the causes of pollution for the various groups of society, as the trend towards protecting the environment and trying to prevent environmental deterioration resulting from pollution has become a focus of community attention, rather it has begun to move towards caring for the environment and making efforts. In an attempt to reduce its effects, limit its dangers, and remove its causes in light of the use of the sustainable balanced score card, the research used the questionnaire as a basic measurement tool for collecting data that was employed to test the research hypotheses, as an electronic questionnaire was distributed to a group of bank employees, and the research reached a number of conclusions and it was one of Most notably: (Banks' keenness to invest customers' money in areas of risk-free investment, support and encouragement for investors to build entertainment venues and preserve the environment from pollution).

Keywords: Enterprise Risk Management (ERM), Sustainable Balanced Score Card (S-BSC) technology

المقدمة :

تواجه بيئة الاعمال تغييرات سريعة ذات اثار بالغة الاهمية على الوحدات الاقتصادية عبر العالم وفي ظل ارتفاع المنافسة محليا ودوليا، ونتيجة لهذا التطور اصبحت هذه الوحدات تبحث عن تحسين ادائها بشكل مستمر فهي بحاجة ايضا الى اعادة تصميم وتطوير عملياتها الانتاجية ليلائم التغييرات الخاصة في بيئة الاعمال، حيث ان ممارسة الوحدات الاقتصادية لأعمالها يحيطها الكثير من المخاطر فقد تؤثر هذه المخاطر على ادائها المالي والتشغيلي، وتحتاج هذه المخاطر الموجودة في الشركة الى ادارتها او التحكم فيها لتقليل ضغط المخاطر على الاهداف التي تريد الشركة تحقيقها . ونتيجة للتطور الحاصل ظهرت بوادر توجّهت نحو تكامل الإدارة البيئية والاجتماعية مع إدارة الوحدة الاقتصادية، إلا أن التغييرات التي حصلت في جميع نواحي الحياة جعلت من الصعب على إدارة الوحدة الاقتصادية مواكبة هذه التغييرات، لذا ظهر التوجه نحو الاستدامة التي اصبحت في الوقت الحاضر محط اهتمام المجتمع بشكل متزايد مما يتطلب سرعة الاستجابة لهذه

المتغيرات بالتوجه إلى تغيير الطرائق والأساليب التقليدية المستعملة إلى أساليب حديثة، ولعل من أهم هذه الأساليب الحديثة هي تقنية بطاقة العلامات المتوازنة المستدامة (S-BSC). حيث اتجهت بعض الدراسات الى تطوير بطاقة العلامات المتوازنة لتدعم الجوانب البيئية والاجتماعية، ومن اهم نماذج قياس الاداء التي ابتكرت في بداية التسعينات والتي اصبحت من افضل النماذج المتعددة الابعاد والاسس انتشارا على المستوى العالمي، وهي نظام قياس اداء متوازن ومتكامل واداة لترجمة الاستراتيجيات الى اهداف تشغيلية ومؤشرات عملية تحقق رؤية ومهمة الوحدة الاقتصادية، اذ يساهم في توفير نهج متكامل لإدارة وتقويم المخاطر للحد من عدم استمرارية الوحدة الاقتصادية في ممارسة اعمالها والاهداف التي تسعى لها. وتكون البحث من اربعة مباحث تناول المبحث الاول منهجية البحث والمبحث الثاني تناول الاطار النظري وتناول المبحث الثالث الجانب العملي وتناول المبحث الرابع اهم الاستنتاجات والتوصيات .

المبحث الأول: منهجية البحث ودراسات سابقة

اولا : منهجية البحث: Research Methodology
يتناول هذا المبحث عرض المنهجية العلمية ويتم فيه تحديد المشكلة وفق اهم السبل لكيفية معالجتها، بالشكل الذي يضمن الاختبار الموضوعي لفرضيات البحث وتحقيق الاهداف التي يسعى اليها، وفي ضوء ذلك يتناول هذا المبحث التعريف بمشكلة البحث، وأهميته، وأهدافه، وفرضية البحث.

اولا: مشكلة البحث: Research problem:

يعد تطوير الوحدات الاقتصادية من اهم روافد عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كافة بلدان العالم، لأنه يساعدها في زيادة مستوى الطاقة الانتاجية، وتشجيعها على الاستثمار، وتحقيق الميزة التنافسية مع الشركات الاخرى، وعلى الرغم من الاهمية المتزايدة لتقدم تلك الوحدات الا انها تواجه العديد من المخاطر مما يؤثر في بعض الاحيان على استمرارية بقاؤها وتحقيق الاهداف التي تسعى لها، فهذه المخاطر منها ما يتعلق بالتلوث الذي يؤثر على البيئة وهناك تعدد وتنوع في المخاطر التي تواجهها، فهي تفتقر الى العديد من البرامج والاساليب الحديثة التي تطبق لمواجهة الخطر اذ يتطلب من تلك الوحدات التعامل بجدية مع تلك المخاطر الذي يعوق تقدمها وتحسين ادائها باستمرار، فضلا عن ذلك فهي تواجه ايضا ضعف في نظم ادارة وقياس الاداء

فبيئة اليوم شديدة المنافسة تتسم بالتغيرات المتسارعة مما يتطلب من تلك الوحدات اعتماد تقنيات حديثة تؤدي دورا مهما في معالجة المعوقات، وتعد تقنية بطاقة العلامات المتوازنة المستدامة (S-BSC) من افضل النماذج المستخدمة لقياس الاداء المستدام اذ تعكس مؤشرات الاداء المستدام نجاح الوحدة الاقتصادية في خدمة المجتمع والحفاظ على البيئة، فبطاقة العلامات المتوازنة من التقنيات التي يمكن تطويرها لدعم ادارة مخاطر المشروع حيث اتجهت بعض الدراسات لتطوير بطاقة العلامات المتوازنة لتدعم الجوانب البيئية والاجتماعية. وتتخلص مشكلة البحث في الإجابة عن التساؤل الآتي :

١. ما مدى مساهمة بطاقة العلامات المتوازنة المستدامة (S-BSC) بعد ان تم تطويرها لتدعم الجوانب البيئية والاجتماعية في ادارة وتقييم مخاطر المشروع التي باتت نموذجا لإدارة الاداء المستدام ؟

ثانيا:- اهمية البحث: Research Importance

يكتسب البحث اهميته من خلال الآتي :

١. كونه يساير التطورات الحديثة في مجال البحوث المحاسبية والتي تركز على التطرق لموضوع تقويم ادارة مخاطر المشروع في ظل بطاقة العلامات المتوازنة المستدامة.
٢. يساهم في توفير معلومات للأطراف المستفيدة من تلك المعلومات حيث ان المخاطر التي تتعرض لها الوحدة تتنوع وتتعدد وقد تصبح اكثر تعقيدا وتسعى ادارة الوحدات الى التعامل مع المخاطر بأسلوب استراتيجي وكيفية ادارتها واستغلال الامكانيات اللازمة للتصدي لتلك المخاطر.
٣. تطبيق بطاقة العلامات المتوازنة المستدامة التي تم تطويرها لدعم ادارة مخاطر الشركات والاهتمام بالجوانب البيئية، فضلا عن توفيرها للمعلومات للإدارة العليا عن اداء الوحدة الاقتصادية .

ثالثا:- اهداف البحث: Research Objectives

يسعى البحث لتحقيق الاهداف الآتية:-

١. دراسة تأثير استخدام بطاقة العلامات المتوازنة المستدامة (S-BSC) ودورها في تقويم المخاطر البيئية.
٢. قياس اثر تطبيق بطاقة العلامات المتوازنة المستدامة (S-BSC) في تقويم ادارة مخاطر المشروع .

٣. بيان مدى اثر تطبيق بطاقة العلامات المتوازنة المستدامة (S-BSC) في تحقيق وتقييم الاداء المستدام التي يمكن تطويرها لدعم ادارة مخاطر الشركات المتعلقة بالجوانب البيئية والاجتماعية.

٤. التعرف على مخاطر تقنية المعلومات واثرها على الاداء المستدام.

رابعا: فرضية البحث: Research hypothesis

في ضوء مشكلة البحث تم صياغة الفرضية الآتية :

توجد علاقة ارتباط وعلاقة تأثير ذات دلالة معنوية بين استخدام بطاقة العلامات المتوازنة المستدامة وادارة مخاطر المشروع .

ثانيا :دراسات السابقة

يتضمن هذا المبحث عرضا موجزا لمضمون بعض الدراسات السابقة ونتائجها والتي تناولت جوانب مختلفة ذات صلة بموضوع البحث حيث تم تناول دراسات في مجال بطاقة العلامات المتوازنة المستدامة (S-BSC) وادارة مخاطر المشروع .

١. دراسة: (حسن-٢٠٢٠): تقييم المخاطرة والاستمرارية في اطار بطاقة الاداء المتوازن كأداة للتقييم الاستراتيجي في القطاع الصناعي-دراسة حالة في معمل الألبسة الرجالية في النجف الأشرف، وهو بحث مستل من رسالة ماجستير مقدمة الى الكلية التقنية الادارية/كوفة –التقنيات المالية والمحاسبية، وتهدف الدراسة الى بيان المخاطر المقترنة بأداء الوحدة الاقتصادية من خلال تقديم مؤشرات مالية وكمية، بيان اثر التخطيط الاستراتيجي على أداء الوحدة المعنية من خلال مواجهة المخاطر المحتملة واثرها في تحقيق استمرارية الوحدة الدراسية، وكانت اهم الاستنتاجات (ان ظهور بطاقة الأداء المتوازن كان كفيلاً بحل المشاكل المقترنة بالنظم التقليدية التي تعتمد بالدرجة الاساس الايرادات على النسب المالية على النقيض من المبادئ التي جاءت بها BSC التي رفضت الافكار التقليدية ودعت الى اضافة محاور اخرى لتقييم أداء الوحدات الاقتصادية، ان ممارسة الوحدة الاقتصادية للتخطيط الاستراتيجي وتنفيذه بصورة صحيحة يمثل امراً حاسماً لتفادي المخاطر المحتمل حدوثها وتستطيع بذلك مواجهة الوحدات المنافسة لها، واما اهم التوصيات (ينبغي على الوحدات الاقتصادية تطبيق المبادئ التي دعت لها (BSC) وهي المساواة قدر الامكان بين المقاييس المالية وغير المالية والابتعاد عن الاعتماد على الانظمة التقليدية التي تهدد استمرار

الوحدات ، يتوجب على الوحدات الاقتصادية مراعاة التخطيط الاستراتيجي، حيث تكون بعض الخطط محفوفة بالمخاطر ، اما نتيجة فقدان المعرفة في التخطيط او عدم دقة البيانات المعتمدة في رسم الاستراتيجية .

٢. دراسة: (علي بيج-٢٠٢١) تفعيل الإطار الرقابي لإدارة مخاطر المشروع عن طريق التكامل بين محاسبة استهلاك الموارد وبطاقة الأداء المتوازن-دراسة تطبيقية في شركة الكندي لإنتاج اللقاحات والأدوية البيطرية، اطروحة دكتوراه في محاسبة الكلفة والادارية-مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد-جامعة كربلاء، وهدفت الدراسة إلى تطبيق تقنيتي محاسبة استهلاك الموارد وبطاقة الأداء المتوازن وفق إطار متكامل في إحدى شركات القطاع العام المختلط الصناعي والمتمثلة في شركة الكندي لإنتاج اللقاحات والأدوية البيطرية بوصف هذه التقنيات من أهم تقنيات إدارة التكلفة الاستراتيجية في مجال محاسبة الكلفة والإدارية، مع إظهار دور التكامل بين التقنيتين أعلاه في تفعيل الإطار الرقابي لإدارة مخاطر المشروع المحدث بوصفه أحد أطر الرقابة الذي يستهدف تعظيم قيمة الوحدة الاقتصادية وتعزيز أدائها الاستراتيجي ، وتوصل البحث للاستنتاجات الآتية ان التكامل بين تقنيتي محاسبة استهلاك الموارد وبطاقة الأداء المتوازن يسهم في تحقيق نتائج أفضل من ناحية تفعيل الإطار الرقابي لإدارة مخاطر المشروع المحدث وبالشكل الذي يؤدي إلى زيادة قيمة الوحدة الاقتصادية، وكذلك ان التكامل بين تقنيتي محاسبة استهلاك الموارد وبطاقة الأداء المتوازن سينعكس بشكل إيجابي على الأداء المستقبلي للوحدة الاقتصادية فضلاً معالجة العديد من المشكلات منها تخفيض التكاليف وذلك عن طريق احتساب وتحديد تلك التكاليف بأسلوب علمي أكثر دقة ومن ثم العمل على تخفيضها، وكانت اهم التوصيات العمل على إجراء التكامل بين محاسبة استهلاك الموارد وبطاقة الأداء المتوازن بهدف تفعيل الإطار الرقابي لإدارة مخاطر المشروع وبالشكل الذي يعظم من قيمة الوحدة الاقتصادية عينة البحث .

٣. دراسة: (Rompho & Wisutteewong:2015)

Linking Balanced Scorecard and COSO ERM in Thai Companies

حيث ربط بطاقة الأداء المتوازن واطار COSO-ERM في الشركات التايلاندية، وهي دراسة منشورة في مجلة سياسة الإدارة والممارسة/ المجلد ١٦ - العدد الثاني، وهدفت الدراسة على العلاقة بين بطاقة الاداء المتوازن (BSC) الناجح وCOSO-ERM الفعال - الإطار المتكامل، ومن اهداف الدراسة فحص نجاح تنفيذ بطاقة الاداء المتوازن BSC كما تم قياسه وفقاً لمعايير أفضل

الممارسات الخاصة بالمنظمة التي تركز على الاستراتيجية ، لفحص إدارة مخاطر المؤسسة الفعالة باستخدام ثمانية مكونات من COSO ERM (البيئة الداخلية، تحديد الأهداف، وتحديد الحدث، وتقييم المخاطر، والاستجابة للمخاطر، وأنشطة الرقابة، والمعلومات والاتصالات، والمراقبة، فحص العلاقة بين تنفيذ بطاقة الاداء المتوازنة(BSC) الناجح ونظام COSO لإدارة المخاطر المؤسسية. ٤. دراسة: (Sahraen&Kusrini:2021): RISK MITIGATION USING

INTEGRATION ENTERPRISE RISK MANAGEMENT AND BALANCED SCORECARD MODEL

ACase Study in aConsulting Services Company in) (Indonesia التخفيف من المخاطر باستخدام تكامل إدارة مخاطر الشركات مع نموذج بطاقة الأداء المتوازن(دراسة حالة في شركة خدمات استشارية في إندونيسيا)، وتهدف الدراسة الى تحديد إلى أي مدى يمكن للشركات تطبيق إدارة المخاطر المؤسسية بناءً على منظور بطاقة الأداء المتوازن، وكيف يمكن أن يساعد تكامل إدارة المخاطر المؤسسية وبطاقة الأداء المتوازن في اتخاذ القرارات الإدارية. تم إجراء الدراسة في شركة خدمات استشارية باستخدام طرق شبه كمية، وكانت اهم الاستنتاجات انه يمكن لهذه الدراسة تحديد ٣٦ حدثاً خطراً بناءً على أربعة منظورات في بطاقة قياس الأداء المتوازن، ثم تم تحليل هذه المخاطر وتقييمها للحصول على المخاطر ذات الأولوية التي يجب معالجتها، وتقليل وقبول قاعدة استراتيجية على مستوى وحجم المخاطر، ويتم تنفيذ استراتيجية قبول المخاطر للمخاطر ذات المستوى المنخفض والتي لا تتطلب معالجة خاصة والتي ليس لها تأثير وتهدد بقاء الشركة، المشاركة وتقليل المخاطر هي أولوية يجب معالجتها ايضا حيث يمكن أن يوازن التكامل بين إدارة المخاطر المؤسسية وبطاقة الأداء المتوازن بين تحسين أداء الشركة وإدارة المخاطر اذ يسهل هذا التكامل على الإدارة التحكم في جميع العناصر ومراقبتها.

المبحث الثاني: الاطار النظري

أولاً: تقويم ادارة مخاطر المشروع (ERME): Enterprise Risk Management Evaluation

تواجه الوحدات الاقتصادية عدد لا يحصى من المخاطر المحتملة بما في ذلك التهديدات البيئية والتجارية والموارد البشرية هذه المتغيرات الاساسية التي يمكن ان تؤثر على جدول الاعمال التجارية (Parvaneh, et at ,2021:122) وان نموذج ادارة

المخاطر للمشروع (ERM) المتعلق باللجنة المنظمة الراعية يقلل من المخاطر باستخدام تقنيات ادارة المخاطر المختلفة استنادا الى اطار عمل ادارة المخاطر (Amirudin et at.,2017) كما انه يرشد للرقابة على المخاطر التنظيمية المرتبطة باستراتيجيات الشركة وادائها (Giannoukou&Beneki,2018) (Prewett&Terry,2018) ، ان اطار مخاطر المشروع يعرف بانه اجراءات تستخدمها الوحدات الاقتصادية والغرض منها ادارة مخاطر والتي يمكن ان تؤثر بشكل سلبي او ايجابي في قدرة الوحدة الاقتصادية التنافسية ومدى تحقيقها للنجاح (Blocher, et al., 2019: 15) ويمكن تعريفه على أنه الاجراءات التي تستخدمها الوحدة الاقتصادية لتحديد المخاطر وتطوير الطرائق للاستجابة التي تضمن من تحقيق اهدافها (Garrison et al., 2018: 12) ، وقد عرف معهد المدققين الداخليين اطار مخاطر المشروع بانه الاطار المتكامل والمنظم والذي يركز على المستقبل بهدف ادارة المخاطر والذي يساهم في ايجاد طرائق لإدارة وتحسين المخاطر ذات الاهمية الكبيرة لمجلس الادارة والادارة ويركز هذا الاطار على العوامل الجوهرية كالاستراتيجية والعمليات والتخطيط والرقابة والتقنية لتقويم وادارة عدم اليقين التي تواجه الوحدات الاقتصادية في البيئة الداخلية والخارجية لها (Soltani , 2007 : 617) ، وفي البيئة الديناميكية الحالية تتعرض المنظمات للعديد من المخاطر ومن اتجاهات مختلفة. (Parvaneh et al.,2021:122). لقد جاء Kaplan و Norton بفكرة بطاقة الأداء المتوازن ، والتي لا تركز فقط على المنظور المالي في قياس الأداء ولكن أيضا على منظور الزبون ومنظور العمليات الداخلية ومنظور التعلم والنمو ان الابعاد أو المناظير الأربعة مترابطة ويقال أن لها علاقة أساسية في ضمان تحقيق الوحدة لأهدافها. لذلك تستخدم بطاقة الأداء المتوازن لقياس كل من الأداء المالي وغير المالي للوحدة الاقتصادية. ويشير مصطلح ERM إلى إدارة مخاطر المشروع والسلطة التي من خلالها تكتسب شركة في صناعة معينة الوصول إلى الضوابط وتستغل وتراقب المخاطر من جميع المصادر لتعظيم قيمة الشركة في المدى البعيد والقيمة قصيرة الأجل لأصحاب المصلحة. وتشهد إدارة المخاطر المشروع حاليا نموا هائلا لصالح الشركات الدولية والشركات والمؤسسات، ويؤكد (Saeidi et al., 2019) بأن ادارة مخاطر المشروع (ERM): هي جهد منسق لتنسيق المخاطر التي تحرك تركيز مهمة إدارة المخاطر من كونها دفاعية في الغالب إلى هجومية ومحسوبة بشكل متزايد، ويرجع هذا التحول في التركيز إلى أن إدارة المخاطر المشروع هي جهد منظم لتنسيق المخاطر ويناقش الباحثين بأن إدارة مخاطر المشروع (ERM) هي طريقة متكاملة تزيد من قيمة الوحدة الاقتصادية عن طريق تقليل عدم اليقين المتأصل في الطريقة التقليدية، مما يقلل من تقلب عائد المخزون، استقرار الأرباح، وتعزيز كفاءة رأس

المال، وخفض التكاليف المتوقعة لرأس المال الخارجي والرقابة التنظيمية وتعظيم قيمة المساهمين وأن إدارة مخاطر المشروع هو عملية متكاملة تؤدي الى زيادة قيمة الشركة. وقام مجموعة من الباحثين ببناء وتقديم نماذج لإدارة مخاطر المشروع الا انه على الرغم من ذلك، عادة ما يرى الباحثين بأن إطار (ERM COSO) المتكامل يعد واحد من أكثر النماذج جدارة بالثقة (Yap & Yap,2018) حيث يوفر هذا الإطار بنية تحتية لإدارة المخاطر والتي تتكون من ثمانية أجزاء يجب دراستها لكل فئة من الفئات الموضوعية الأربعة ونتيجة لذلك يدمج كل مستوى تنظيمي عناصر إدارة المخاطر المشروع الثمانية في أحد المحاور الأربعة لأهداف الشركة وهي: (Saeidi et al., 2019)

١. البيئة الداخلية والتي وفقاً لوصف هذا الإطار لمكونات إدارة مخاطر المشروع تعمل بمثابة الأساس لجميع مكونات (ERM) الأخرى، حيث يمثل مجموعة متنوعة من المعايير مثل مدى تقبل الشركة للمخاطر وفلسفتها في إدارة المخاطر وكفاءتها وتنمية قيم العاملين وأخلاقياتهم وكيف يحدد المدير المسؤولية و السلطة داخل الشركة .
٢. تحديد الهدف: عملية تحديد الأهداف للشركة بحيث تتوافق مع مهمتها وتحملها للمخاطر.
٣. تحديد الأحداث: بما في ذلك تحديد كل من المخاطر والفرص التي يمكن أن تؤثر على تحقيق أهداف الجهة من البيئة الداخلية و البيئات الخارجية.
٤. تقييم المخاطر: تسمح هذه العملية للشركة في النظر بكل من تأثير وإمكانية الأحداث المستقبلية ، وتوظف كليهما منهجيات كمية ونوعية لتحليل المخاطر وتقييم الآثار الإيجابية والسلبية للأحداث المحتملة على الشركة بأكملها.
٥. الاستجابة للخطر: يجب على الإدارة اختيار رد فعل (التجنب، أو التقليل، أو القبول، أو المشاركة) التي تتماشى مع تحمل الشركة للمخاطر والرغبة في المخاطرة .
٦. رقابة الأنشطة: هذه هي السياسات والعمليات التي تساعد المديرين في ضمان تلك المخاطر يتم تنفيذ الاستجابات بنجاح على كل مستوى من مستويات المنظمة.
٧. المعلومات والاتصالات : وينبغي تحديد المعلومات ذات الصلة وتوصيلها لتمكين كافة العاملين في الوحدة الاقتصادية من تنفيذ مسؤولياتهم فيما تعلق بإدارة المخاطر .

٨. الرقابة: يتم تقييم عملية وأنشطة إدارة مخاطر المشروع من خلال إجراء التقييمات المنفصلة، وإجراءات الإدارة المستمرة، أو كليهما والتعديلات الضرورية .

وفقاً لهذه الفكرة ، فإن نظام إدارة مخاطر المشروع للوحدة الاقتصادية يجب أن يكون في وضع يمكنها من تحقيق الأهداف الأربعة التالية: (Baba Ahmed & Megnounif,2020)

- (١) الاستراتيجية: ويشير إلى أهداف عالية المستوى تتوافق مع مهمة الشركة .
- (٢) العمليات: وتشير إلى مستوى الأهداف القصيرة التي تتعلق بالاستخدام الكفاء والفعال للموارد .
- (٣) الإبلاغ: ويشير إلى جودة نظام تقارير الشركة.
- (٤) الامتثال: يشير إلى العمل بموجب التعليمات واللوائح والمعايير المقبولة بشكل عام.

ولأن هذا الإطار قد تم اعتماده من قبل خمسة من أبرز المنظمات المحاسبية والمالية في الولايات المتحدة، وبالتحديد معهد المحاسبين الإداريين، جمعية المحاسبة الأمريكية، المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين، ومعهد المدققين الداخليين، والمديرين الماليين الدولي، ونظراً لأهمية هذا الإطار يوصى الباحثين بأن تتبنى الشركات ذلك النطاق حيث ان تقييم ERM يأخذ في الاعتبار بعض الأسئلة حول مرحلة إدارة مخاطر المشروع في الشركة (تتراوح من عدم التنفيذ إلى التنفيذ الكامل) أو تلك التي تعامل (ERM) على أنه متغير وهمي قد لا يكون موثقاً أو صالحاً مثل تقييم إدارة مخاطر المشروع التي تأخذ في الاعتبار جميع الأسئلة المتعلقة بمرحلة إدارة مخاطر المشروع (ERM)، وتعد الرقابة الداخلية إحدى الأدوات التي من خلالها يتم إدارة موارد الوحدة الاقتصادية وقياسها ومراقبتها فضلاً عن أنها تؤدي دور مهم في منع وكشف الغش وحماية تلك الموارد وهذا ما جعلها تصبح جزءاً مهماً من العمل الإداري ، وتبرز أهمية هذا الدور نتيجة التوسع الكبير في الأنشطة الاقتصادية وازدياد حجم الوحدات الاقتصادية وانتشارها على نطاق واسع مما أدى إلى حاجة الإدارة العليا إلى تفويض مسؤولياتها وصلاحياتها إلى المستويات المختلفة داخل الوحدة الاقتصادية وهذا بدوره يؤكد على ضرورة الاهتمام بموضوع الرقابة خاصة في ظل تقنية المعلومات وضبطها بإطار واسع ملازم لها والمتمثل بالحوكمة ومن ثم فإن هذا يستدعي وجود إطار وهو إطار COBIT ، ويعد إطار COBIT من أهم

الاطر الذي جاء لتحقيق الاهداف الرقابية للمعلومات وما يتعلق بها من تقنيات مع اخضاعها لقواعد الحوكمة ، وقد جاءت تسميته من الأحرف الاولى لـ Control Objectives for Information and Related Technologies التي تعني الأهداف الرقابية للمعلومات والتقنيات المتعلقة بها ، والمقصود بالأهداف الرقابية (الهدف الرقابي) المتمثلة في الاجراءات او الممارسات او في النظم الهيكلية سواء أكانت يدوية أم آلية يتم تصميمها وضبطها لتضمن بطريقة مقبولة تحقيق أهداف الشركة ، ومنع وقوع أي أحداث مرغوب فيها يتم اكتشافها وتصحيحها عند حدوثها (COBIT 4.1, 2007: 5). ويرى (COBIT5,2012:14) ان إطار COBIT للرقابة الداخلية يعد واحدا من أهم التطورات في مجال حوكمة تقنية المعلومات الذي يهدف إلى اقتراح مجموعة من أفضل ممارسات الحوكمة والعمليات التدقيقية لنظم المعلومات الالكترونية والتقنية المتصلة بها مع التأكيد على تحقيق التوافق بين أهداف تقنية المعلومات المطبقة في الشركات وأهداف تلك الشركات ، ومن بين ذلك عن مساعدة المسؤولين عن تقنية المعلومات في الشركة في معرفة مدى تطبيق حوكمة تقنية المعلومات فيها ومن ثم مساعدة الشركة في الحصول على فائدة كاملة من معلوماتها ، ومعرفة الأخطار المحيطة بها ، والوصول الى أفضل الفرص المتعلقة بتقنية المعلومات ، مثل الزبائن والمستثمرين وإنتاجية الموظفين وتوقيت الإنتاج والخدمة السريعة

ثانيا: بطاقة العلامات المتوازنة المستدامة: Sustainable Balanced Scorecard

أ. مفهوم وأهمية بطاقة العلامات المتوازنة المستدامة

تعد بطاقة العلامات المتوازنة (BSC) وفقا للأكاديميين تقنية لترجمة الرؤية والاستراتيجية للشركات في معايير واهداف محددة يمكن ان تساعد في نجاحها وتوفير خارطة طريق لتحقيق هذه الاهداف وبالتالي فهي معيار لتقويم ادائ الشركة وقدرتها على تحقيق اهدافها (Amggadini et at,2021) ، وقدمت دراسة (Hsiao et al.,2022) نظرة عامة شاملة على أبحاث محاسبة الاستدامة المعاصرة، والتي تضمنت 1283 مقالة أكاديمية منشورة في 54 مجلة للفترة (2014-2020). حيث توصلت الى ان الإفصاح عن الاستدامة هو الموضوع الأكثر بحثًا، أو تركز على نطاق واسع في الاستدامة، وعلى اساس هذا التحليل تم تطوير إطار عمل مفاهيمي لتأثيرات محاسبة الاستدامة ومناقشة الموضوعات السائدة والنتائج العملية والتناقضات الواضحة، مما يعكس الاتجاهات الحديثة وحالة معرفة محاسبة الاستدامة وتطوير

جدول أعمال للبحوث المستقبلية. وعرفت بطاقة العلامات المتوازنة عدة تعريفات ومنها الآتي : هي اداة يتم بموجبها ترجمة استراتيجية الشركة الى مجموعة متكاملة من المؤشرات للأداء التي تعكس مدى تحقيق هذه الشركة لاستراتيجيتها (garrison et al.,2015:490) ، او هي احدى التقنيات الرائجة في مجال تقويم الاداء الاستراتيجي لاحتوائها على مؤشرات مالية وغير مالية والتي تعكس محاور مختلفة للأداء المتعلق بالشركات (Weygand,et.,al.,2002:270) ، وهناك من يرى ان بطاقة العلامات المتوازنة هي التغيرات الضرورية في نموذج الاداء التقليدي لإيجاد المجال لقويم اداء الوحدة الاقتصادية ليكون اكثر شمولية وفاعلية لأداء الوحدة الاقتصادية ، وتساعد بطاقة العلامات المتوازنة في عملية التكامل لجميع مستويات القرار في الوحدة الاقتصادية لانجاز عملية التخطيط والتي تهدف لصياغة وتنفيذ الاستراتيجية وتحديد اسلوب القياس السليم وفرض الضوابط الرقابية والتغذية العكسية وهي تساعد في عملية الرقابة على تنفيذ الاستراتيجية (2 : Laury , et al., 2020).

ب. أهمية بطاقة العلامات المتوازنة

تتمحور اهمية تقنية بطاقة العلامات المتوازنة بما يلي:

١. المساعدة في صياغة لنموذج الهرمي للأهداف الاستراتيجية ولكافة مناظير بطاقة العلامات المتوازنة والناجمة من استراتيجية الاعمال والمتوقعة مع كافة اهداف المنظور المالي. (Radu , 2012: 456)
٢. ان بطاقة العلامات المتوازنة هي تقنية لتنفيذ الاستراتيجية عن طريق توجيه انظار المديرين الى العوامل التي تساعد على النجاح والمرتبطة استراتيجية ومكافاتهم على تحقيق هذه العوامل بالإضافة كونها تقنية تعمل على تنسيق الجهود داخل الوحدات الاقتصادية. (Blocher, et al ., 2019:46)
٣. تحقق منافع مرتبطة بمنظور المخاطر والمنظور الاجتماعي والبيئي كونها تساهم في توليد قيمة اقتصادية وتحديد علاقة السبب والنتيجة لقويم المنافع البيئية والاجتماعية. (Horngren , et al.,2015: 505 - 506)
٤. تحديد المؤشرات في بطاقة العلامات المتوازنة ، يمثل الدافع الاساسي للأهداف الاستراتيجية للوحدة الاقتصادية وتحقيق متطلبات التنافس وتمكين الشركة من مراقبة النتائج المالية ومراقبة التقدم عن طريق بناء القدرات واكتساب الاصول غير الملموسة. (Christinian&Beiman,2007:24).

ج. منظورات بطاقة العلامات المتوازنة المستدامة

تتضمن بطاقة العلامات المتوازنة مجموعة من المنظورات التي يمكن توضيحها كالآتي :

اولا: المنظور المالي: يتضمن المنظور المالي مجموعة من المؤشرات المهمة والتي تقيس مقدار الربحية والقيمة السوقية والمؤشرات الاخرى كمدى القدرة للوحدة الاقتصادية في تحقيق رضا المساهمين (Blocher , et . al . , 2010 : 12) ، وان بطاقة العلامات المتوازنة تبقى على المنظور المالي لان المؤشرات المالية لها قيمة في تلخيص النتائج الاقتصادية للأنشطة التي حدثت فضلا عن انها تشير الى ما اذا كانت استراتيجية الوحدة الاقتصادية و تنفيذها تسهم في تحقيق الارباح وتعزيزها ، والمنظور المالي يتعلق بقياس الربحية، الدخل التشغيلي، العائد على الاستثمار ، القيمة الاقتصادية المضافة ، وغيرها (Horngren,et.,al.,2009:3) . ويركز المنور المالي لبطاقة العلامات المتوازنة على تعظيم قيمة المساهمين عن طريق قياس الاداء المالي في الاجل القصير ، و اظهار نتائج الاحداث والقرارات دون التركيز على مسببات هذه النتائج والاهداف وفقا للمنظور المالي للوحدات الاقتصادية الهافة لتحقيق الربح وتكون موجهة لتزويد المساهمين بعائد على الاستثمارات ويركز هذا المنظور على مقاييس الاداء التي تقيس نمو المبيعات وتخفيض التكاليف وتتزامن اهداف المنظور على توليد القيمة (Zimmerman , 2017 : 628) .

ثانيا: منظور الزبائن : يشكل منظور الزبائن مجموعة من المقاييس والتي تؤثر على الجودة الوظيفية والتكلفة المنخفضة ويركز هذا المنظور على المؤشرات منها رضا الزبائن وتحقيق السعادة ، ويقوم منظور الزبائن بتقويم الوحدة الاقتصادية من وجهة نظر الزبون الذي يقتني المنتجات الخاصة به او يحص على الخدمة من الوحدة الاقتصادية وتوازن وجهة النظر مع الموقف التنافسي من حيث السعر والجودة وتطوير وابتكار المنتجات وخدمات المنتجات (Weygandt , et al.,2018 : 469) ، وان التطورات التي حدثت في بيئة الاعمال والتي اهمها زيادة شدة المنافسة ، قد جعل من منظور او منظور الزبون هو الاساس في الوصول لتوليفة الايرادات المتعلقة بالأهداف المالية للشركة وبالتالي نجاحها، كما ان من اسباب بقاء الشركة في بيئة الاعمال التنافسية وتحقيقها للنجاح في ظلها هو التركيز على الزبون وتلبية متطلباته (Hansen&Mowen,2003:408) ، ويتضمن هذا المنظور بعض المؤشرات الاساسية التي تعكس هدفه ابرزها رضا الزبون، خدمات ما بعد البيع، التكلفة المنخفضة، الاستجابة لرغبات الزبائن، اكتساب زبائن جدد، الاحتفاظ بالزبائن، تسليم

المنتجات في الوقت المحدد ، والحصة السوقية (الكواز والخفاجي ، ٢٠١٩: ١٠١) ،
(hopf,et.,al.,2012:7) .

ثالثا: منظور العمليات الداخلية: يتضمن منور العمليات الداخلية مقياس مدى كفاءة وفاعلية الوحدة الاقتصادية في تقديم المنتجات والخدمات ، ويركز هذا المنظور على تقويم نوعية العمليات التشغيلية او التجارية الداخلية الحاسمة لتحقيق النجاح عن طريق التقويم لكافة الجوانب والعمليات المرتبطة بسلسلة قيمة القيمة للوحدة الاقتصادية والشاملة لتطوير المنتج والانتاج والتسليم وخدمات ما بعد البيع، ولغرض التأكد من ان الوحدة تعمل بكفاءة وفاعلية (Weygandt , et .al . , 2018 : 469) ، وتم تحديد العمليات الداخلية بثلاثة عمليات وهي كالآتي : (Drury , 2018 : 579)

أ. عملية الابتكار : وهي عمليات تنتبأ بمتطلبات للزبائن وتطوير منتجات جديدة لمقابلة هذه المتطلبات وبالإمكان تشبيه هذه العملية بالموجة الطويلة لتوليد القيمة للوحدة الاقتصادية (Hansen & Mowen , 2007 : 75) .

ب. عملية التشغيل : وتهتم هذه العملية بإنتاج المنتجات وتقديم الخدمات بداية من امر الزبون ونهاية بتسليم المنتجات او الخدمات عن طريق تطبيق التقنيات الخاصة بالتشغيل والانتاج ولزيادة الكفاءة التشغيلية وبالإمكان تشبيه هذه العملية بالموجة القصيرة لتوليد القيمة للوحدة الاقتصادية .

ت. عملية خدمة ما بعد البيع : وهي تقديم خدمات للزبائن ممتازة بعد البيع ومن الضروري ان تكون هذه الخدمات حساسة وسريعة لتقديمها للزبائن (Braun & Tietz , 2018 : 612) ، وان المدراء التنفيذيون يحددون معايير العمليات الداخلية التي عندما تنفذ فأن الوحدة الاقتصادية تحقق التفوق في المجال التي تعمل به ، وتتعلق هذه المعايير بتقديم مقترحات من شأنها ان تبقي و تحافظ على الزبائن في الاسواق المستهدفة ودراسة كافة المتطلبات والامكانيات التي تساعد في تلبية متطلبات الزبائن ، اما مؤشرات منظور العمليات الداخلية فهي تركز في معدلات التلف، وقت الانتظار، دوران المخزون، التسليم الفوري، معدلات اعادة الفحص، النمو في جودة الخدمات المقدمة ، وعدد المنتجات الجديدة المخططة ، وكل هذا يتمحور ضمن سلسلة القيمة التي تركز على ثلاث عمليات رئيسية وهي الابتكار، العمليات ، وخدمات ما بعد البيع (الكواز والخفاجي ٢٠١٩: ١٠١) .

رابعا: منظور التعلم و النمو: يتضمن منظور لتعلم والنمو على مقاييس تؤثر على القدرة للوحدة الاقتصادية على تطوير الموارد البشرية والافادة منها لتحقيق الاهداف الاستراتيجية في المستقبل (Blocher, et al.,2010:21) الاقتصادية وتحافظ عليها

وتنميتها لغرض تحقيق النمو وتحسين القيمة في الامد الطويل (Drury,2018:579) ، تحقيق افضل العمليات الداخلية التي تستهدف تحسين قيمة المنتج في السوق وتحقيق النمو والتحسين المستمر في اداءها يستلزم من الوحدة الاقتصادية توافر البنية التحتية المتمثلة في القدرات، القابليات، المهارات، والطاقات (Horngren,et.,al.,2003:451)، (sainaghi,et.,al.,2013:4) وان المؤشرات التي تنطوي تحت هذا المنظور تركز على قدرة الشركة على الابتكار من خلال تقديم منتجات او خدمات جديدة، تعديل مواصفات المنتجات او الخدمات، القدرة على التعلم من خلال تدريب واستخدام الموارد البشرية في تحقيق اهدافها الاستراتيجية الان وفي المستقبل، مدة التطوير والابتكار والتجديد، عدد الاضافات التقنية الحديثة وبراءات الاختراع المسجلة (butler,et.,al.,2011:4).

ومما تجدر الاشارة ان التطورات التي تمر بها بيئة الاعمال الحديثة قد جعلت بطاقة العلامات المتوازية غير مقيدة ولا تقتصر، على استعمال المنظورات الاربعة فقط المذكورة اعلاه ، اذ تم تطوير هذه التقنية بإضافة مناظير منها منظور خامس لغرض توسيع نطاق هذه التقنية في مجال تقويم الاداء الاستراتيجي وهذا يتمثل في منظور المخاطر، كما ان من الدراسات ما اضافت منظور سادس وهو البيئة المجتمعية ليصبح عدد هذه المنظورات ستة، ويضيف (Butler et al., 2011:4) الى ان كل منظور من هذه المنظورات يتكون من مؤشرات عدة للأداء واهداف تتعلق باستراتيجية الوحدة الاقتصادية طويلة المدى.

خامسا: منظور البيئة المجتمعية: ان منظور البيئة المجتمعية اصبح من الموجهات الرئيسية لعمل الوحدة الاقتصادية ترغب في البقاء والنمو والاستمرارية وهنا بدأت عملية البحث والتحرك بالاتجاه للوصول للأداء المستدام ولتحقيق المتطلبات البيئية والاجتماعية لغرض المحافظة على استمرار الأنشطة ويقاس الاداء المستدام الى جانب مؤشرات الاداء المالي وبمساعدة مؤشرات الاداء الغير المالي (Radu , 2012 : 455) ، ويتكون منظور البيئة المجتمعية من مجموعة من المقاييس الخاصة بالأداء البيئي والاجتماعي والتي تسلط الضوء على اهمية المسؤولية البيئية والاجتماعية والاقتصادية كهدف مشترك ومنسجم لقضايا الاستدامة الثلاثة (Kalender & Vayvay , 2016 : 78) .

سادسا : منظور المخاطر: تتعرض الشركات لأنواع المخاطر التي تؤثر بشكل كبير على ادائها المالي و التشغيلي، لذا يجب على الشركات ان تأخذ بالحسبان هذه المخاطر وان تقوم بإعداد الخطط الكفيلة بإدارتها و التنبؤ بها ومعالجة اثارها (سرور &

كريكور، ٢٠١٣ : ٤) ، ويرى (Kotze, et al., 2015:5) أن المخاطر أما تكون طبيعية مثل تهديدات الظروف الجوية لنشاط الشركة أو لممتلكاتها ، أو تكون اقتصادية تسبب بتوقف نشاط الشركة أو ضياع مواردها، لذا من الضروري أن تتم عملية إدارتها وتوقع حدوثها بدقة عالية حتى تستمر الشركة بنشاطها وتوجد نوعين من المخاطر التي تواجه الوحدة الاقتصادية: (Kotze, et al., 2015:104)

١. المخاطر النظامية : وتسمى المخاطر النظامية بالمخاطر العامة او السوقية والتي تتعرض لها جميع الوحدات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ولا يمكن الحد من هذه المخاطر مثل مخاطر الاضرابات العامة او الانقلاب او الكساد والتضخم والتغيرات العامة بالأسعار والتي يمكن تصنيفها الى نوعين من الخاطر وهي المخاطر المالية ومخاطر الاعمال
٢. المخاطر غير النظامية : ويطلق عليها المخاطر الاستثنائية او الغير السوقية وعادة تحدث بفعل عوامل تخص الوحدة الاقتصادية وبذلك تكون مستقلة عن المخاطر السوقية وتتأثر بها الوحدة الاقتصادية بمفردها.

المبحث الثالث – الجانب التطبيقي

اختبارات فرضية البحث: Test hypotheses

التحليل الاحصائي

اولاً: تم التوزيع للاستبانة الالكترونية : بصورة عشوائية على العاملين بالمصارف العراقية ، وكانت عدد الاجابات (١٠٥) استبانة ، وكانت العملية للتحليل بتحويل البيانات من الاكسل وادخالها في برنامج SPSS الاحصائي.
ثانياً: فحص ثبات وصدق اسئلة الاستبانة : وكانت القيمة لمقياس الفاكرونباخ = (٨٩%) وهي تعبر نسبة عالية. مما يدل على ثبات وصدق الاستبانة.
ثالثاً: تحليل الاسئلة الديموغرافية.

١. عدد المجيبين للاستبانة : الذكور يساوي (٥٣) اما عدد الاناث هو (٥٢) ، وتم توزيعهم في جدول مزدوج حسب النوع والتحصيل الدراسي ، وعند ملاحظته نجد اعلى فئة البكالوريوس بنسبة (٤٢%) من حجم العينة، ويليهما شهادة الدبلوم كانت النسبة (٢٥%) ، أما بالنسبة للدكتوراه فكانت النسبة (١٢%) وكانت نسبة شهادة الماجستير هي (١٠%) ، اما نسبة شهادة الدبلوم العالي كانت (١١%) ويُعتبر مؤشر جيد للعاملين في المصارف من حيث التحصيل الدراسي كما في جدول رقم (١).

جدول (١) يمثل النوع والتحصيل الدراسي للمجيبين

عدد خاص لوقائع الندوة العلمية السنوية لقسم الدراسات الاقتصادية في مركز المستنصرية
للدراسات العربية والدولية للعام ٢٠٢٣

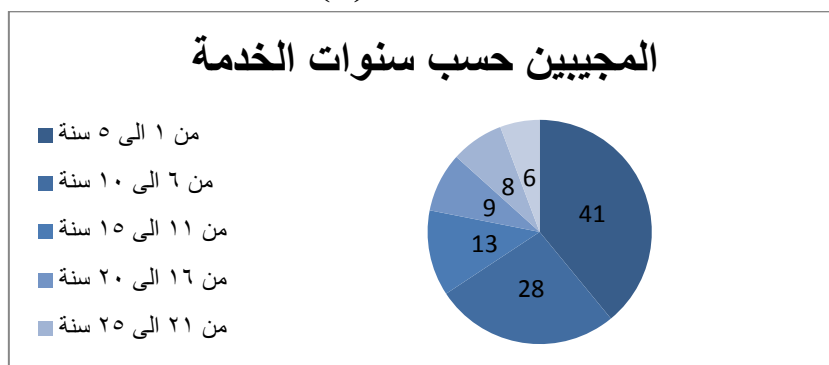
التحصيل الدراسي النوع	دبلو م	بكالور يوس	دبلوم عالي	ماجستير	دكتوراه	المجموع
ذكر	17	23	4	6	3	53
أنثى	9	21	8	4	10	52
المجموع	26	44	12	10	13	105

٢. سنوات الخدمة بالعمل المصرفي: نجد ان أغلب العاملين هم من فئة (من ١ الى ٥) سنوات بنسبة (39%) ويلبها فئة (من 6 الى 10 سنة) بنسبة (٢٧%) (فئة (من 11 الى 15) سنة بنسبة (١٢%) وفئة (١٦ الى ٢٠) سنة بنسبة (٨%) والفئة من (٢١ الى ٢٦) سنة بنسبة (٨%) والفئة من 26 فأكثر بنسبة (٦%) كما في الجدول (٢) والشكل رقم (١).

جدول (٢) سنوات الخدمة

النسبة	التكرار	سنوات الخدمة
39%	41	من 1 الى 5 سنة
27%	28	من 6 الى 10 سنة
12%	13	من 11 الى 15 سنة
8%	9	من 16 الى 20 سنة
8%	8	من 21 الى 25 سنة
6%	6	من 26 فأكثر
100.0	105	المجموع

شكل (١)



رابعاً: تحليل الاسئلة العلمية : ووفق فرضية البحث والتي تنص على ((توجد علاقة ارتباط وعلاقة تأثير ذات دلالة معنوية بين استخدام بطاقة العلامات المتوازنة المستدامة وادارة مخاطر المشروع .
اولاً : الاحصاءات الوصفية : وذلك لوصف مجتمع البحث وإظهار الخصائص بالاعتماد على :

١. الوسط الحسابي : للحصول على المتوسط لإجابات أفراد عينة الدراسة على الاستبيان أي احتساب القيمة التي يعطيها افراد مجتمع الدراسة لكل عبارة أو مجموعة من العبارات.

٢. الانحراف المعياري : الذي يمكننا من معرفة مدى التشتت بين اوساطها الحسابية. وفي ادناه الاحصاءات الوصفية لمتغيري البحث وهما المخاطر والبيئة المجتمعية وحسب فقرات كُلم متغير وبالتفصيل ، وهي كما واردة في جدول رقم (٣) و جدول رقم(٤) وكما موضح في ادناه:

جدول (٣) يمثل الاحصاءات الوصفية لمحور المخاطر

المحور الاول : المخاطر				
ت	الفقرات	الوسط الحسابي	تفسيره	الانحراف المعياري
١	عمليات المصرف الحساسة المرتكزة على الموارد والبنية التحتية لتقنية المعلومات المشمولة ضمن عمليات تقييم المخاطر	4.30	موافق بشدة	0.786
٢	هناك حوادث لتقنية المعلومات الرئيسة التي لم تؤخذ بالحسبان عند تقييم المخاطر	4.37	موافق بشدة	0.683

المحور الاول : المخاطر

الانحراف المعياري	تفسيره	الوسط الحسابي	الفقرات	ت
0.753	موافق بشدة	4.32	العمليات التي يتم فيها تقييم مخاطر تقنية المعلومات إلى مجموع العمليات المشمولة ضمن تقييم المخاطر	٣
0.889	موافق	4.19	عدد مرات تحديث ملف المخاطر إلى متوسط عدد مرات التحديث في المصارف.	٤
0.889	موافق	4.16	توجد اقسام متخصصة لإدارة المخاطر في المصرف.	٥
0.949	موافق	4.06	تصنيف المخاطر على اساس تقليل مخاطر العجز وعدم سداد الزبائن للقروض الممنوحة لهم من قبل المصرف	٦
0.891	موافق	4.07	حوادث امن المعلومات التي تسببت بخسائر مالية او انقطاع في العمليات او التأثير على سمعة المصرف.	٧
0.812	موافق	4.07	الوقت اللازم لتعديل امتيازات الاستخدام والوصول الى مستوى الخدمات الموضوعه والمتفق عليها.	٨
0.711	موافق بشدة	4.23	الخدمات التي تقدمها تقنية المعلومات والمتطلبات الامنية لتقنية المعلومات الى اجمالي عدد خدمات تقنية المعلومات	٩
0.772	موافق بشدة	4.26	الدورات التي يقيمها المصرف لقسم امن المعلومات مقارنة بالدورات الكلية	١٠
0.747	موافق بشدة	4.26	تحديد رضا الزبائن عن الخدمات التي تقدمها تقنية المعلومات .	١١
0.826	موافق بشدة	4.28	توجد عملية تقويم لامن المعلومات مقارنة بتطبيق المعايير الدولية المقبولة.	١٢

المحور الاول : المخاطر

الانحراف المعياري	تفسيره	الوسط الحسابي	الفقرات	ت
0.48155	موافق بشدة	4.212		الاجمالي

بالنظر الى الجدول رقم(٣) اعلاه: نجد ان الوسط الحسابي لمتغير المخاطر = (4.2122) يقع ضمن فئة (موافق بشدة) ، حسب تفسير مقياس ليكتر الخماسي . وهو مؤشر جيد جداً . اما بالنسبة للانحراف المعياري يساوي (٠.48155) معناه ايضاً مؤشر جيد جداً مما يدل على ان هناك تجانس في البيانات ومقدار تشتتها قليل . أما بالنسبة للفقرات فنجد أن الفقرات :

(1 , 2 , 3 , 9 , 10 , 11 , 12)

وعددهن سبعة يقعن ضمن فئة موافق بشدة ، اما بقية الفقرات وعددها خمسة يقعن ضمن فئة موافق ، اما بالنسبة للانحراف المعياري فجميعهن اقل من واحد وهو مؤشر على أن التشتت بين الاوساط الحسابية قليل وهذا شيء جيد .

جدول (٤) يمثل الاحصاءات الوصفية للبيئة المجتمعية

المحور الثاني: البيئة المجتمعية				
الانحراف المعياري	تفسيره	الوسط الحسابي	الفقرات	ت
0.860	موافق	4.14	تحديد الامكانية للمصارف لتوفير الكادر المتخصص لتقديم افضل الخدمات للزبائن	١
0.867	موافق	4.19	تحديد حرص المصارف على توظيف اموال الزبائن في مجالات الاستثمار الخالية من المخاطر.	٢

المحور الثاني: البيئة المجتمعية

الانحراف المعياري	تفسيره	الوسط الحسابي	الفقرات	ت
0.756	موافق بشدة	4.29	تحديد مدى قدرة المصرف على دراسة توفير الخدمات وبكل المحافظات ولجميع افراد المجتمع .	٣
0.803	موافق بشدة	4.28	الاهتمام بالشكاوى المقدمة من الزبائن وحل جميع المشكلات في وقت قصير وبمساعدة ادارة تقنية المعلومات.	٤
0.837	موافق	4.17	تحديد مستوى التوازن بين تقديم خدمات للزبائن والمحافظه على حقوق حملة الاسهم	٥
0.903	موافق	4.14	تحديد تمويل المشروعات لإصحاب الحرف والمشاريع الصغيرة .	٦
0.886	موافق	4.18	تحديد القروض الميسرة لشريحة الشباب للحد من البطالة.	٧
0.754	موافق بشدة	4.24	تحديد تقديم المنح والقروض للمواطنين الدارسين خارج العراق.	٨
0.773	موافق	4.19	تحديد الدعم والتشجيع للمستثمرين لبناء الاماكن الترفيهية والمحافظه على البيئة من التلوث .	٩
0.824	موافق	4.11	تحديد تقديم وتعزيز النمو للخدمات المالية والصحية لتلبية طلب السوق .	١٠
0.777	موافق	4.14	تحديد مدى توفير فرص العمل للشباب من الذكور والاناث على حد سواء.	١١
0.790	موافق	4.14	تحديد ودعم المستثمرين لبناء المجمعات السكنية واطنة الكلفة .	١٢

المحور الثاني: البيئة المجتمعية

الانحراف المعياري	تفسيره	الوسط الحسابي	الفقرات	ت
0.516	موافق	4.175	الاجمالي	

وعند النظر الى الجدول رقم (٤) اعلاه : نجد ان الوسط الحسابي لمتغير البيئة المجتمعية (4.175) يقع ضمن فئة (موافق) ، حسب تفسير مقياس ليكتر الخماسي . وهو مؤشر جيد . اما بالنسبة للانحراف المعياري يساوي (٠.٥١٦) معناه ايضاً مؤشر جيد مما يدل على ان هناك تجانس في البيانات ومقدار تشتتها قليل . أما بالنسبة للفقرات فنجد أن الفقرات:

(١,٢,٥,٦,٧,٩,١٠,١١,١٢)

وعدد من تسعة فقرات يقع ضمن فئة موافق ، وبقية الفئات والذي عددهن ٣ يقعن ضمن فئة موافق بشدة ، اما بالنسبة للانحراف المعياري فجميعهن اقل من واحد وهو مؤشر على أن التشتت بين الاوساط الحسابية قليل وهذا شيء جيد .

(أ) الاحصاءات الوصفية لمتغيري المخاطر والبيئة المجتمعية : وهي كما واردة في الجدول ادناه.

المقاييس الوصفية لمتغيرات البحث	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اكبر قيمة	اصغر قيمة
المخاطر	4.2122	.48155	4.93	3
البيئة المجتمعية	4.1748	.51641	4.93	2.71

٣. الاحصاءات الاستدلالية :

١. قيمة الارتباط بين المتغيرين تساوي (0.81) معناه ان هناك علاقة طردية قوية بين المتغيرين .

٢. في جدول ANOVA كانت قيمة اختبار $F = 184.397$ والـ (Sig. = 0.000) معناه ان هناك اثر ذو دلالة احصائية لمتغير المخاطر على البيئة المجتمعية . وكما وارد في جدول رقم (٥)

جدول (٥) يمثل ANOVA^a

Model	Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1 Regression	17.795	1	17.795	184.397	.000 ^b
Residual	9.940	103	.097		
Total	27.734	104			

a. Dependent Variable: societal environment perspective

b. Predictors: (Constant), Risks perspective

٣. من الممكن كتابة معادلة الانحدار للمتغيرين كما في ادناه بالاعتماد على جدول المعاملات رقم (٦):

جدول (٦) يمثل المعاملات
Coefficients^a

Model	Unstandardized Coefficients	Standardized Coefficients	T	Sig.	Y=
	B	Beta			0.5
					57
					+
					0.8
					59
					X
1 (Constant)	.557		2.075	.040	
Risks perspective	.859	.801	13.579	.000	

^a. Dependent Variable: The societal environment perspective

ر Y الى البيئة المجتمعية

و يشير X الى المخاطر .

وتفسير المعادلة هو ان اي تغير يصيب المخاطر بوحدة واحدة يتغير البيئة المجتمعية بنسبة (0.859) وهو مؤشر جيد جداً وعالي ، مما يثبت فرضيتنا.

المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات

١. حرص المصارف على توظيف اموال الزبائن في مجالات الاستثمار الخالية من المخاطر.
٢. الدعم والتشجيع للمستثمرين لبناء الاماكن الترفيهية والمحافظة على البيئة من التلوث.
٣. تعد ادارة مخاطر المشروع احد الركائز للإداء الاستراتيجي والمالي.
٤. تفعيل الاطار الرقابي لإدارة مخاطر المشروع لقياس وتحديد مخاطر المشروع المالية والتشغيلية والاستراتيجية.
٥. ان اطار مخاطر المشروع من الاطر الرقابية المكملة مع التوجيهات لتقنيات المحاسبة الادارية الاستراتيجية كونه اطار رقابي يوازن بين التقنية والاستراتيجية والعمليات التشغيلية.

ثانياً : التوصيات

١. تفعيل الجانب الرقابي وخاصة التدقيق الداخلي في عملية وتقييم المخاطر التي يتعرض لها المشروع وبهدف زيادة قيمة الشركة.
٢. تفعيل الدور الرقابي لإدارة المخاطر للمشاريع ولضمان تطبيق استراتيجية المنتجات تعمل على زيادة ونمو المبيعات وزيادة الحصة السوقية وحجم الطلب لجميع المنتجات.
٣. عمل الورش والحلقات التدريبية للعاملين في المشاريع التي تتعرض لمخاطر عالية وتنمية قدراتهم
٤. الاهتمام الكافي بالتقنيات المحاسبية الحديثة والعمل على تطبيقها ورفع كفاءة العاملين .
٥. زيادة الوعي الثقافي بالمخاطر التي يتعرض لها المشروع لان المخاطر هي مسؤولية الجميع.

المصادر

١. الكواز، صلاح مهدي، والخفاجي، علي تحسين، (٢٠١٩)، (تطبيق تقنية بطاقة العلامات المتوازنة في تقويم الاداء الاستراتيجي) ، دراسة تطبيقية في مصنع اطارات الديوانية للمدة ٢٠١٦-٢٠١٧ مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية المجلد ٩ العدد ٣.
٢. الشمري ، حسن جاسم، (٢٠٢٠)، تقييم المخاطرة والاستمرارية في اطار بطاقة الاداء المتوازن كأداة للتقييم الاستراتيجي في القطاع الصناعي-دراسة حالة في معمل الألبسة الرجالية في النجف الاشرف ، مجلة معين العدد (٥).
٣. عريوة ، محاد ، (دور بطاقة الاداء المتوازن في قياس وتقييم الاداء المتوازن بالمؤسسات المتوسطة للصناعات الغذائية)، رسالة ماجستير ،جامعة سطيف ،الجزائر، ٢٠١١.
٤. سرور، منال جبار، وكريكور، لينا كرابيت،(٢٠١٣)، "تكامل التقنيات الكفوية مع بطاقة العلامات المتوازنة لأغراض قياس وتقييم الأداء"، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، المجلد، (١٩)، العدد، (٧٠).
٥. علي بيج ، تيسير جواد، "تفعيل الإطار الرقابي لإدارة مخاطر المشروع عن طريق التكامل بين محاسبة استهلاك الموارد وبطاقة الأداء المتوازن -دراسة تطبيقية في شركة الكندي لإنتاج اللقاحات والأدوية البيطرية"، اطروحة دكتوراه ، جامعة كربلاء. ٢٠٢١.

- 1.Anggadani, S. D., Surtikanti, S., Saepudin, A., & Saleh, D. S. (2021). Business performance and implementation of total quality management: A case study in Indonesia. The Journal of Asian Finance, Economics and Business, 8(5), 1039-1046. <https://doi.org/10.13106/jafeb.2021.vol8.no5.1039>
- 2.Parvaneh Saeidi, Sayyedah Parisa Saeidi, Leonardo Gutierrez, Dalia Streimikiene, Melfi Alrasheedi, Sayedah Parastoo Saeidi & Abbas Mardani (2021) The influence of enterprise risk management on firm performance with the moderating effect of intellectual capital

dimensions, Economic Research-Ekonomska Istraživanja, 34:1, 122-151.

<https://doi.org/10.1080/1331677X.2020.1776140>

3.Amirudin, N. R., Nawawi, A., & Salin, A. S. A. P. (2017). Risk management practices in tourism industry—a case study of resort management. Management & Accounting Review (MAR), 16(1), 55-74. <http://dx.doi.org/10.24191/mar.v16i1.459>

4.Blocher , Edward J. , Stout , David E. , Juras , Paul E. , and Smith , Steven D. , 2019 , Cost Management - A Strategic Emphasis , Eighth Edition , McGraw-Hill Companies, Inc. , New York .

5.Baba Ahmed, A. N., & Megnounif, A. (2020). The impact of risk management on business performance: case of Algerian construction organizations. Innovative Infrastructure Solutions, 5(3), 1-16.

<https://doi.org/10.1007/s41062-020-00354-3>

6.Blocher , Edward J. , Stout , David E. , Juras , Paul E. , and Smith , Steven D. , 2019 , Cost Management - A Strategic Emphasis , Eighth Edition , McGraw-Hill Companies, Inc. , New York .

7.Braun , Karen Wilken , and Tietz , Wendy M . , 2018 , Managerial Accounting , Fourth Edition , Pearson Education Limited

8.Blocher , Edward J. , Stout , David E. , and Cokins , Gary , 2010 , Cost Management , Fifth Edition , McGraw-Hill Companies, Inc. , New York .

9.Giannoukou, I., & Beneki, C. C. (2018). Towards sustainability performance management system of tourism enterprises: A tourism sustainable balanced scorecard framework. International Journal of Global Environmental Issues, 17(2- 3), 175-196.

<https://doi.org/10.1504/IJGENVI.2018.091457>

10. Garrison , Ray H . , Noreen , Eric W . , Brewer , Peter C . , 2018 , Managerial Accounting , Sixteenth Edition , McGraw-Hill Education .

- 11.Horngren , , Charles T. , Datar , Srikant M. , and Rajan , Madhav V. , 2015 , Cost Accounting - A Managerial Emphasis , Fifteenth Edition - Global Edition , Pearson Education Limited
- 12.Horngren , , Charles T. , Harrison Jr., Walter T. , and Oliver , M. Suzanne , 2012 , Accounting , Ninth Edition , Pearson Education, Incorporated
- 13.Hsiao ,Pei-Chi Kelly, Charl de Villiers ,Claire Horner, Hein Oosthuizen,(2022),"A review and synthesis of contemporary sustainability accounting research and the development of a research agenda",. <https://doi.org/10.1111/acfi.12936>
- 14.Kalender , Zeynep Tuce , and Vayvay , Ozalp , 2016 , The Fifth Pillar of the Balanced Scorecard: Sustainability , Procedia - Social and Behavioral Sciences , Vol.235 .
- 15.Kotze, P. N., Vermaak, F. N., & Kirsten, E. (2015) , "Including risk in the balanced scorecard: Adoption rate and implementation methods of Johannesburg Stock Exchange listed organisations". Southern African Business Review, 19(2), 99-107
- 16.Laury , Hanni Alqili , Matondang , Nazzaruddin , and Sembiring , Meilita Tryana , 2019 , Balanced scorecard in the integration of corporate strategic planning and performance: a literature review , IOP Conf. Series: Materials Science and Engineering , No . 801 .
- 17.Parvaneh Saeidi , Sayyedah Parisa Saeidi , Leonardo Gutierrez, Dalia Streimikiene , Melfi Alrasheedi, Sayedah Parastoo Saeidi & Abbas Mardani (2021) The influence of enterprise risk management on firm performance with the moderating effect of intellectual capital dimensions, Economic Research-Ekonomska Istraživanja, 34:1, 122-151.
- 18.Prewett, K., & Terry, A. (2018). COSO's updated enterprise risk management framework—A quest for depth and clarity. Journal of

Corporate Accounting & Finance, 29(3), 16-23.

<https://doi.org/10.1002/jcaf.22346>

19.Radu , Maria , 2012 , Empirical Study on the Indicators of Sustainable Performance –the Sustainability Balanced Scorecard Effect of Strategic Organizational Change , Amfiteatru Economic , Vol.14 , No . 32

20.Saeidi, P., Saeidi, S. P., Sofian, S., Saeidi, S. P., Nilashi, M., & Mardani, A. (2019). The impact of enterprise risk management on competitive advantage by moderating role of information technology. Computer standards & interfaces, 63, 67-82.

<https://doi.org/10.1016/j.csi.2018.11.009>

21.Yap, A. K. H., & Yap, S. T. (2018). COSO enterprise risk management: small-medium enterprises evidence. Asia-Pacific .Management Accounting Journal, 13(2), 83-111

[22http://arionline.uitm.edu.my/ojs/index.php/APMAJ/article/view/710](http://arionline.uitm.edu.my/ojs/index.php/APMAJ/article/view/710)

تأثير الصحافة الإلكترونية العراقية في زيادة الوعي

الصحي لدى المجتمع العراقي

دراسة ميدانية على اخذ لقاح فايروس كورونا

The Impact of the Iraqi electronic press on

increasing health awareness among Iraqi

society

A field study on taking the Corona virus vaccine

إعداد الباحثة : هديل هشام إبراهيم القيسي

كلية الإعلام / جامعة الجنان .

بيروت _ لبنان

Hadeel.alqaysi2000@gmail.com

المخلص

تناولت هذه الدراسة دور الصحافة الإلكترونية العراقية في زيادة الوعي الصحي ودورها في تعزيز ثقة الجمهور في اللقاح المضاد ضد فيروس كورونا ، وقد هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور الحملات الإعلامية التي قامت بها المؤسسات الإعلامية في العراق بهدف تعزيز ثقة الجمهور في لقاح فيروس كورونا.

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي المسحي ، واعتمدت على العينة المتاحة (٢١٤) مفردة، حيث قامت الباحثة بتصميم استبانة الكترونية، وقامت بتوزيعها ونشرها من خلال رابط الاستبانة على شبكات التواصل الاجتماعي من أجل أن تشمل العينة أكبر عدد من متصفح الإنترنت في مجتمع الدراسة، واستمرت فترة جمع البيانات شهرين حتى اكتمل العدد المطلوب. وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها أكدت الدراسة على ان أغلب أفراد العينة يفضلون استخدام الصحف الإلكترونية العراقية . كمصدر لمتابعه احداث المحلية والدولية ما توصل اليه العالم من مستجدات والحلول للخروج من هذه الأزمة. كما تبين أن تأثير الصحف الإلكترونية العراقية على أغلبية أفراد العينة كان تأثير إيجابي على سلوكه الصحي. كما ويرى اغلب أفراد مجتمع العينة أن الصحافة العراقية ولاسيما الإلكترونية منها تقدم معلومات كافية حول الوقاية من فيروس كورونا .

الكلمات المفتاحية

الحملات الإعلامية ، الصحف الإلكترونية العراقية جائحة كورونا كوفيد ١٩ ، التوعية الصحية، لقاح فايروس كورونا.

Abstract

This study dealt with the role of the Iraqi electronic press in increasing health awareness and its role in enhancing public confidence in the anti-coronavirus vaccine.

The study used the descriptive survey method, and relied on the available sample (214) individuals, where the researcher designed an electronic questionnaire, distributed it and published the questionnaire link on social networks in order for the sample to include the largest number of Internet surfers who are considered the study community, and the collection period continued. Data two months until the required number is completed. The study reached many results, the most important of which are: The study confirmed that most of the respondents prefer to use the Iraqi electronic newspapers. As a source for following up on local and international events, the world's developments and solutions to get out of this crisis. It was also found that the effect of the Iraqi electronic newspapers on the majority of the respondents had a positive effect on their health behavior. Most of the sample community members believe that the Iraqi press, especially the electronic one, provides sufficient information about the prevention of the Corona virus

key words : Media campaigns, Iraqi electronic newspapers, Corona virus Covid 19 pandemic, health awareness, Corona virus vaccine

المبحث الاول

الإطار المنهجي

المقدمة Introduction :

تزامنا مع التطورات الحاصلة في المجتمع العالمي، خاصة المجال الإعلامي، حيث ظهرت وسائل الإعلام الجديد التي تعتبر مصدراً للمعلومات في عصرنا الحالي حيث أصبحت محل اهتمام الجمهور بما في ذلك الصحافة الإلكترونية التي تحظى بمتابعة كبيرة خاصة في الأونة الأخيرة، وخصوصاً مع انتشار المستجدات الاخيرة حول الفايروس . ولعل أهم القضايا التي شغلت الراي العام مع نهاية ٢٠١٩ وبداية ٢٠٢٠ منذ بداية ظهور الوباء العالمي كوفيد ١٩ فمنذ أن بدأت حالات الإصابة به تنتشر ووسائل الإعلام تتناول الموضوع يوميا حيث أعطته مساحات واسعة من الاهتمام، فالقنوات التلفزيونية خصصت لمستجداته مدة زمنية كبيرة، والقنوات الإذاعية كذلك والصحف المطبوعة خصصت العديد من صفحاتها لتغطية الحدث، ونفس الأمر ينطبق على الصحف الإلكترونية التي أعطت اهتماما بالغا لهذه القضية التي أصبحت حديث الساعة في العالم. ويعود اهتمام المتلقي بكل تفاصيل المرض هو ما تنشره وسائل الإعلام على اختلافها بما في ذلك الصحافة الإلكترونية العراقية التي سنتطرق لها في بحثنا هذا حيث سنقوم بدراسة ميدانية على عينة عشوائية من المجتمع العراقي. لمعرفة التأثيرات التي تترتب عن أحداث ومستجدات كوفيد ١٩ المنشورة على صفحات الصحف الإلكترونية العراقية وحثهم على تلقي اللقاح .

إشكالية الدراسة : The problem of the study

لقد ساهمت الثورة الاتصالية في العصر الحديث في تطور مستمر ومتزايد في وسائل التواصل الاجتماعي، مما دفع العديد من المنظمات في القطاع العام والخاص إلى إعداد حملات إعلامية توعوية للتعريف بأهمية هذا اللقاح، ودوره في هدم، وانحسار الوباء والازمة، ومحاولة التقليل من مضاعفاتها، خاصة في ظل تنامي الشائعات. والتي أصبحت مصدر قلق للجمهور المتصفح ، تحد آخر يواجه منظمة الصحة العالمية،

وجميع وزارات الصحة، حيث أصبح الجميع يواجه الجائحة المعلوماتي ذلك الذي وصف بـ تسونامي المعلومات المضللة والشائعات لذا، فإن إشكالية البحث تنحصر في التعرف على دور الصحافة الإلكترونية والحملات الإعلامية للمنظمات الحكومية في تعزيز ثقة الجمهور في التطعيم ضد فيروس كورونا في ظل الشائعات المصاحبة له وتخوف العديد من اخذ اللقاح المضاد للفايروس.

أهداف الدراسة : Objectives of the study

تسعى هذه الدراسة إلى الآتي:

التعرف على دور الصحافة و الحملات الإعلامية وذلك لتعزيز ثقة الجمهور في اللقاح المضاد لفيروس كورونا، خاصةً في ظل الشائعات المصاحبة للقاح والازمة بكل أوجهها.

الكشف عن الوسائل الإعلامية التي استخدمتها الحملات الإعلامية والتي يتعرض لها الجمهور أثناء الحملات الإعلامية في الصحف الإلكترونية العراقية والتي تسعى إلى تعزيز الثقة في التطعيم ضد فيروس كورونا".

الوقوف على الشائعات المصاحبة للقاح المضاد للفايروس في العراق .

التعرف على الأساليب التي استخدمتها الحملات الإعلامية من قبل وزارة الصحة العراقية من أجل تعزيز الثقة في التطعيم ضد فيروس كورونا".

أسئلة الدراسة : Study Questions

في ضوء مشكلة الدراسة وأهدافها، تبرز أماننا الأسئلة التالية:

١- ما دور الصحافة الإلكترونية العراقية وحملاتها الإعلامية في تعزيز ثقة الجمهور في اللقاح المضاد لفيروس كورونا في ظل الشائعات المصاحبة؟

٢- ما أكثر الفنون الصحفية التي يتعرض لها الجمهور أثناء حملات التي تسعى إلى تعزيز الثقة في اللقاح المضاد لفيروس كورونا؟

٣- ما أكثر الشائعات التي صاحبت لقاح "كورونا" في العراق؟

- ٤- ما الأساليب التي استخدمت في الحملات الإعلامية من قبل الصحف الإلكترونية العراقية من أجل تعزيز الثقة في اللقاح ضد فيروس كورونا؟
- ٥- ما أكثر اللقاحات التي ارتبطت بالشائعات في العراق؟
- ٦- إلى أي مدى ساهمت الحملات الإعلامية في الصحف الإلكترونية العراقية في تعزيز الثقة في اللقاح ضد فيروس كورونا؟

مصطلحات الدراسة Terminology :

تعريف الحملات الإعلامية CAMPAIGN : وهي من النشاطات الاتصالية المهمة مما دفع العديد من الباحثين والمهتمين بشؤون الاتصال إلى تقديم تعريفات وتحديد مفاهيم مختلفة لها، منطلقين من اهتماماتهم وطبيعة وظائفهم واختصاصاتهم والأهداف المراد تحقيقها جراء تنظيم الحملة ، إضافة إلى تنظيم عناصرها وخصائصها .

ويمكن تعريف ايضاً بانها أنشطة متنوعة اتصالية يتم تصميمها بعناية من حيث اختيار الرسائل والوسائل الإعلامية المناسبة لفئات الجماهير المستهدفة في وقت محدد من أجل إحداث الأثر المطلوب سواء لتعزيز، أو تدعيم اتجاه معين، أو إقناع الجمهور بفكرة معينة، أو تغيير سلوكيات معينة، أو تعديلها

فايروس كورونا (COVID-19) المرض الناجم عن فيروس كورونا المستجد المسمى فيروس كورونا - سارس - ٢. وقد اكتشفت المنظمة هذا الفيروس المستجد لأول مرة في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٩م بعد الإبلاغ عن مجموعة من حالات الالتهاب الرئوي الفيروسي في "يوهان بجمهورية الصين الشعبية عرف (محمد عيسى ٢٠٢٠م) الشائعة بأنها عبارة عن ترويج خبر مختلق، غير صحيح او المبالغة في سرد خبر فيه جانب ضئيل من الحقيقة، أو إضافة معلومة كاذبة أو مشوهة لخبر معظمه صحيح، أو تفسير خبر صحيح والتعليق عليه بأسلوب مغاير للواقع، وذلك بهدف التأثير النفسي في الرأي العام المحلي، أو الإقليمي، أو العالمي

الصحافة الإلكترونية العراقية Iraqi Electronic Press : هي صحف قائمة بذاتها. وإن كانت تحمل نفس إسم الصحيفة الورقية، وتتميز هذه الصحف بأنها تقدم الخدمات

الإعلامية والصحفية نفسها التي تقدمها الصحيفة الورقية من أخبار وتقارير وغيرها من مواد صحفية. كما تقدم خدمات صحفية وإعلامية إضافية لا تستطيع الصحيفة الورقية تقديمها، مثل البحث داخل الصحيفة وخدمات الرد الفوري والتعليق والأرشيف وغيرها، فضلاً عن تقديم خدمة الوسائط المتعددة النصية والصوتية ويُندرج تحت هذا النوع المواقع التابعة لمؤسسات إعلامية صحفية تقليدية كالصحف والإذاعات والقنوات التلفزيونية وتهدف مثل هذه المواقع إلى الترويج للمؤسسة الإعلامية التي تتكامل معها وتدعم دورها ورسالتها وإعادة إنتاج المحتوى الذي تقدمه المؤسسة الأم بشكل آخر لتحقيق الغاية المنشودة من الرسالة. وإن هذا الشكل من الصحف الإلكترونية في الغالب لا ينتج أو ينشر مادة إعلامية أو صحفية غير منتجة في مؤسساتها الأصلية إلا في نطاق ضيق وغير رئيسي. وتعد هذه المواقع شائعة الاستخدام كوسيلة إخبارية على شبكة الويب. إذ أنها تقدم في بعض الأحيان مختارات من المحتوى التحريري المرتبط بالوسيلة الأم، أو منتجاً مخصصاً للنشر على الويب هناك صحف تعتبر النسخ الإلكترونية من الصحف الورقية وهي عبارة عن مواقع للصحف الورقية على شبكة الانترنت إذ تقتصر خدماتها على تقديم كل أو جزء من مضمون مادة الصحيفة الورقية مع بعض الخدمات المتصلة بها مثل خدمات الاشتراك والإعلانات والربط بالمواقع الأخرى وتعتمد هذه المواقع في إطلاق نسخة كربونية صماء من الصحيفة المطبوعة. إذ تكون الصحيفة الإلكترونية عبارة عن نسخة من الصحيفة الورقية عدا المواد الإعلانية

أولاً: دراسات السابقة العربية :

١- دراسة (الذيابي ٢٠٢١) هدفت إلى معرفة مدى تعامل الجهات والهيئات الحكومية والمستقلة مع الشائعات الإلكترونية المصاحبة لفيروس كورونا من وجهة نظر المتحدثين الرسميين لتلك الجهات واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي المسحي"، وتم اختيار عينة بسيطة للمتحدثين الرسميين من الجهات الحكومية قوامها (٣٥) مفردة تمثل مجتمع الدراسة.. أجاب منهم (٢٥) مفردة، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من

أبرزها أن المتحدثين الرسميين لديهم دراية كبيرة بمفهوم الشائعات الإلكترونية المصاحبة لوباء "فيروس كورونا"، بالإضافة إلى عدم وجود مواقع رسمية تواجه الشائعات المصاحبة لفيروس كورونا والتثبت من صحتها، دون الرجوع للجهات المختصة، أو التحرك الميداني لمواقع الأحداث منار الشائعات

٢- دراسة (إسلام وآخرون) ٢٠٢١م تهدف إلى فحص الشائعات المتعلقة بفيروس كورونا (COVID-19) ونظريات المؤامرة التي تم تداولها على منصات الإنترنت في محاولة لفهم الرسائل المضللة، ثم مراجعة التدخلات الإدارية هذه المعلومات المضللة، وزيادة قبول اللقاح حيث استخدمت الدراسة استمارة تحليل "المضمون عن طريق مجموعة واسعة من المصادر بما في ذلك Twitter, YouTube, Facebook, Google Fact Check, Google وتوصلت الدراسة إلى عدد (٦٣٧) شائعة ونظريات مؤامرة تتعلق بلقاح COVID-19 في (٢٤) لغة من (٥٢) دولة، وصنفت بنسبة ٩١% على أنها شائعات و ٩ نظريات مؤامرة. تضمنت هذه العناصر مقالات إخبارية، وقصصاً على وسائل التواصل الاجتماعي، وتقارير عبر الإنترنت ومدونات أعجب بها ما يقرب من ١٠٣.٣ مليون شخص، وشاركوها

٣ - دراسة (mesGhadir&2021) : هدفت إلى استكشاف العوامل المؤثرة في اتجاهات الجمهور حول لقاح كورونا COVID-19 ، وتعتبر هذه الدراسة من الدراسات الوصفية التي اعتمدت على تحليل المقالات المنشورة من الفترة ١ يناير ٢٠٢٠م إلى ١٥ فبراير ٢٠٢١م عبر الإنترنت. وكان من أهم نتائج هذه الدراسة أن اتجاهات الجمهور نحو لقاح فيروس كورونا (COVID-19) تتشكل من خلال عوامل متعددة الأوجه، ومتعددة المستويات من أبرزها - الخوف من الآثار الجانبية للقاح الذي لم يتم اختباره من منظور المبحوثين - نظريات المؤامرة - مخاوف بشأن مأمونية اللقاحات حديثة لقاحات COVID-19-19 - معلومات غير كافية - بلد منشأ اللقاح.

٤. هدفت دراسة (زيان ٢٠٢١) إلى التعرف على استراتيجيات مواجهة الشائعات حول أزمة كورونا، وانعكاساتها على المواقع الإلكترونية، واستخدمت الدراسة منهج

المسح الإعلامي، وتم تحليل (٤) مضامين (٣٣) ساعة.. تلك التي قامت المواقع الإلكترونية بمواجهتها. ومن أبرز نتائج الدراسة أن شائعات الخرافات والتضليل العلمي استهدفت المتابعين على مواقع التواصل الاجتماعي بنسبة ٤٨.٤% وتم استخدام الأسلوب بنسبة ٣٣% لجذب المواطنين لتصدي هذه الشائعات

٥. دراسة (Marwa & Mohamed2021) هدفت إلى التعرف على فاعلية رسائل الإنترنت في توعية الجمهور بلقاح فيروس كورونا في محاولة لتقبل اللقاح، وعدم التردد في اتخاذ القرار، حيث تمت إجراءات الدراسة من خلال استطلاع الجمهور عبر الإنترنت خلال الفترة من أبريل إلى مايو ٢٠٢١م في مصر. وتوصلت الدراسة إلى نتائج من أهمها اعتقاد الجمهور بأن مناعة القطيع كافية لحماية الجميع من فيروس كورونا! ويعتقد 79% أن المناعة بعد الإصابة بالفيروس أفضل من مناعة اللقاح.

٦. دراسة (هاجر عمر ٢٠٢١): استهدفت التعرف على مدى اعتماد الجمهور المصري على وسائل الإعلام التقليدية مثل التلفزيون والوسائل الجديدة مثل الفيس بوك للحصول على بيانات عن أزمة كورونا، واستخدم المنهج المسحي، ومنهج دراسة العلاقات الارتباطية والمنهج المقارن، وقد توصلت الدراسة لعدة نتائج من أهمها: أن عينة الدراسة يقضون وقتاً أطول على الفيسبوك من ذلك الوقت الذي يقضونه أمام التلفزيون للحصول على معلومات عن جائحة كورونا؛ بسبب استخدامهم للهواتف الذكية باستمرار بنسبة (١٥٠٩٦٦٥).

٧. دراسة (الشلول ، ٢٠٢٠) هدفت إلى التعرف على دور الحملات الإعلامية لمؤسسة الحسين للسرطان في التأثير على معلمات المدارس الحكومية في مدينة إربد، واعتمدت الدراسة على المنهج المسحي"، واستخدمت الاستبانة أداة لجمع المعلومات من خلال عينة قوامها (٤٥٩) معلمة. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها أن نسبة تعرض معلمات المدارس الحكومية لحملات مؤسسة الحسين للسرطان للتوعية كانت (٦٨.٢%)، بالإضافة إلى أن معلمات المدارس الحكومية في مدينة إربد يعتمدن

على شبكات التواصل الاجتماعي باعتبارها المصدر الأول في التعرف على الحملات التوعوية الخاصة بالكشف المبكر لسرطان الثدي من مركز الحسين للسرطان ٨. استهدفت دراسة (حجازي، ٢٠٢٠) التعرف على دور الحملات الإعلامية في تشكيل الوعي الصحي لدى المرأة المصرية حول الكشف المبكر لسرطان الثدي بالتطبيق على حملة (١٠٠) مليون صحة. واستخدمت الدراسة المسح الإعلامي من خلال أداة الاستبانة التي بلغ عدد مفرداتها (٤٠٠) سيدة. ومن أبرز نتائجها أن نسبة ٥٥% من العينة أكدوا وجود دور مؤثر لحملة ١٠٠ مليون صحة على رفع الوعي الصحي لديهن، ونسبة ٧١٣ أكدوا أن الحملة أثرت فيهن وأصبحن يمارسن نشاطات صحية مثل تطبيق النظام الغذائي الصحي

٩. استهدفت دراسة (السريتي، ٢٠٢٠) التعرف على دور الحملات التوعوية في القنوات التلفزيونية المخصصة للأطفال في نشر الوعي الصحي لطلبة مرحلة الإعدادية بفيروس كورونا"، ومعرفة تأثير الحملة على الأبعاد السلوكية والمعرفية. واعتمدت الدراسة المنهج المسحي، وتم اختيار عينة بلغ عندها (٣٠٠) مفردة. وتوصلت الدراسة إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الطلاب، بناء على معدل الاستفادة من المعلومات التي تعرضوا لها وفقاً للمتغيرات الديموغرافية، ووجود علاقة طردية بين معدل الاستفادة من تعرضهم لبيانات الحملة، ومعدل التأثيرات الاجتماعية، والسلوكية، والمعرفية (١٩).

١٠. استهدفت دراسة (العنزي، ٢٠٢٠) التعرف على دور إدارة العلاقات العامة بوزارة الصحة العراقية للأزمة الصحية أثناء انتشار فيروس كوفيد ١٩ عبر منصة الفيسبوك، واستخدمت الدراسة المنهج المسحي، وأداتي الملاحظة العلمية، وتحليل المضمون. وتوصلت الدراسة إلى نتائج منها أن إدارة العلاقات العامة لها دور في إدارة الأزمة الصحية من خلال تكثيف الأنشطة الاتصالية في تزويد الجماهير بالمعلومات الصحيحة، وإخباره بمستجدات الأزمة، ودحض الشائعات.

١١. دراسة طه (٢٠٢١) هدفت إلى التعرف على دور الحملات الإعلامية على الصفحة الرسمية لوزارة الصحة والإسكان على حساب الفيسبوك في توعية الجمهور المصري بجائحة كورونا في إطار نظريتي التماس المعلومة وثرء الوسيلة وتعتبر من الدراسات المسحية استخدمت أداة الاستبانة بعينة قوامها (٥٠٠) مبحوث، ومن أبرز نتائجها ارتفاع نسبة من يستخدم حساب وزارة الصحة على الفيسبوك لمتابعة أخبار الجائحة وأغلبهم تابعوا حملات وزارة الصحة، وخاصة الحملات التي تشرح طرق الوقاية، وكيفية التعامل مع الجائحة

أولاً : دراسات متعلقة بجائحة كورونا.

١٢. رصدت دراسة محمد الأمين، موسى (٢٠٢٠م) محددات تغطية الفضائيات الإخبارية لجائحة كورونا في العصر الرقمي، واستهدفت الدراسة التعرف على استراتيجيات وأساليب تغطية الفضائيات الإخبارية لجائحة كورونا، وتعد هذه الدراسة من الدراسات الوصفية، كما استخدم الباحث فيها "المنهج المسحي، شملت عينة قصدية مكونة من أربع قنوات هي: (Fox News) و (CNN) الأمريكيتان و(قناة العربية سكاي نيوز العربية)، وقد خلصت الدراسة إلى أن تغطيات الفضائيات الإخبارية لجائحة كورونا في العصر الرقمي اهتمت إلى حد كبير بالجانب الصحي للمجتمعات، وأكدت الدراسة أن القنوات عينة الدراسة اعتمدت على بيانات منظمة الصحة العالمية كمصدر أصيل بالنسبة للأخبار التي تتعلق بالجوانب الصحية.

١٣. هدفت دراسة (أبو عباة٢٠٢٠) إلى التعرف على الدور الذي يمكن أن تؤديه إدارة العلاقات العامة بوزارة الصحة السعودية في التعامل مع جائحة كورونا، ويُعد هذا البحث من البحوث الوصفية التحليلية"، وأجريت الدراسة على عينة عشوائية بسيطة من طالبات قسم العلاقات العامة بكلية الإعلام والاتصال جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، حيث تم توزيع (٤٢٢) استبانة على طالبات المستوى الخامس والثامن بالقسم محل الدراسة، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها: حرصت إدارة

العلاقات العامة بوزارة الصحة السعودية على التعامل بمصداقية مع الجمهور،
وتزويدهم بالأخبار التي تتعلق بالجائحة.

المصادر المعتمدة لدى المنظمات الطبية ذات الاختصاص، وتعد هذه الدراسة من
الدراسات المسحية التي أجريت عبر الإنترنت على (٦٤٥) طبيباً إيطالياً، وتوصلت
١٤. دراسة العنزي (٢٠٢٠) (٢٠) التي تناولت موضوع استخدام العلاقات العامة
لوسائل التواصل الاجتماعي في وقت الأزمات، وهدفت الدراسة إلى التعرف على دور
العلاقات العامة في إدارة الأزمات الصحية، لا سيما أزمة جائحة كورونا، وتعد
الدراسة من الدراسات المسحية التي استخدمت الملاحظة العلمية، وتحليل المضمون"
كأداتين لجمع البيانات، وخلصت للعديد من النتائج أهمها: أن العلاقات العامة لها دور
في إدارة الأزمات الصحية، من خلال استخدام عدة أساليب الإدارة الأزمة.

ثانياً : الدراسات السابقة الأجنبية :

١. دراسة (gleno & Stephanie et ٢٠٢١) كشفت معالجة الغموض المتعلق بوباء
المعلومات (Infodemic) والمؤامرات التي حيكت حول المنشورة عبر وسائل
التواصل الاجتماعي، بالاعتماد على التحليل لأكثر من (٦) ملايين تغريدة. وقد
توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها أنها أكدت على أهمية أخذ نظريات
المؤامرة بجدية بدلاً من تجاهلها ببساطة؛ باعتبارها عوامل خارجية سلبية للأنظمة
البيئية الرقمية

٢. دراسة (Ghadir & ٢٠٢١) : هدفت إلى استكشاف العوامل المؤثرة في
اتجاهات الجمهور حول لقاح كورونا COVID-١٩ ، وتعتبر هذه الدراسة من
الدراسات الوصفية التي اعتمدت على تحليل المقالات المنشورة من الفترة ١ يناير
٢٠٢٠م إلى ١٥ فبراير ٢٠٢١م عبر الإنترنت. وكان من أهم نتائج هذه الدراسة أن
اتجاهات الجمهور نحو لقاح فيروس كورونا (COVID-١٩) تتشكل من خلال عوامل
متعددة الأوجه، ومتعددة المستويات من أبرزها – الخوف من الآثار الجانبية للقاح الذي

لم يتم اختباره من منظور المبحوثين - نظريات المؤامرة - مخاوف بشأن مأمونية اللقاحات حداثة لقاحات COVID-١٩ معلومات غير كافية - بلد منشأ اللقاح.

٣. دراسة (EstGalhardi ٢٠٢٠) استهدفت تقديم تحليل لأكثر الأخبار المزيفة انتشارا حول فيروس كورونا المستجد تلك التي تم تداولها عبر الشبكات الاجتماعية، وكيف يمكن أن تضر بالصحة العامة. وهي تعد من الدراسات التجريبية الكمية. وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أبرزها: أن تطبيق الواتساب هو المنصة الأساسية لمشاركة الأخبار المزيفة، يليها منصة الإنسجرام، ثم الفيسبوك، وأكدت الدراسة على أن الشائعات تساهم في تشويه سمعة المؤسسات العلمية والصحية العالمية.

٤. هدفت دراسة Kit & ill 2020 إلى فحص دور عوامل المخاطر المنصورة والقلق والتغطية الإعلامية، والمعرفية في تشكيل المشاركة في السلوكيات الوقائية للصحة ونوايا التطعيم وللتوصل إلى نتائج الدراسة، تم تكليف عدد من أفراد السكان الأستراليين بغرض المسح عبر الإنترنت في موقع إحدى الجامعات باستخدام إعلانات الفيس بوك Facebook. وقد استهدفت الإعلانات جميع المستخدمين الذين تواجدوا أثناء المسح في أستراليا. وكان من أبرز نتائج الدراسة أن ثلثي المستجيبين كانوا على الأقل قلقين إلى حد ما من انتشار فيروس كورونا (COVID-١٩) بشكل كبير حيث كان مصدر قلقهم متعلقا بتفشي المرض، وساعدت متابعة التغطية الإعلامية على تعزيز سلوكيات الحماية الصحية وتدعيم نوايا التطعيم.

٥. دراسة Brandt & Katalenichstt ٢٠٢١ هدفت إلى توثيق الأساليب التنظيمية لتحديد ومعالجة الشائعات وتقديم توصيات عملية لتفشي مرض فيروس الإيبولا (EVD) في غرب إفريقيا. واعتمدت الدراسة على المقابلات شبه المنظمة ٣٤ فردا شاركوا في الاستجابة لمرض فيروس الإيبولا " في ليبيريا، وسيراليون، وقد ركزت المقابلات على المنهج التنظيمي العام، والاستجابة التنظيمية لشائعات محددة. ومن أبرز نتائج الدراسة: أفاد معظم المستجيبين أن الشائعات تعد أولوية تنظيمية، وتزداد أهميتها بمرور مع الوقت.

٦. دراسة (JANA STEHLI Kovo21) استهدفت استخدام التقنيات الرقمية، وتطبيقات الهواتف المحمولة لتتبع الموقع الجغرافي والاسم، في دولتين أوروبيتين جمهورية التشيك والنمسا، بعد أشهر من تفشي الوباء بهدف تحليل ما إذا كان التطبيقات apps امتثلت لوظائف حماية البيانات في الاتحاد الأوروبي والليبرالية. المعايير. عدة أسباب أدت إلى اختيار هذين البلدين التحليلات أولاً: يمثلان ولايتين متجاورتين لديهما أعداد متناسقة من الإصابات المؤكدة COVID-19 في سكانهما خلال الموجة الأولى من الجائحة. ثانياً: كلا البلدين كانا رواد أوروبا في إدخال تطبيقات التعريب الجغرافي الوطني، فكل منهم يضع الإصدار الأول من التطبيق الخاص به قيد التشغيل فقط بعد أسابيع قليلة من تفشي المرض. لا يزال هناك اختلافات بين البلدان في الجوانب الأخرى ذات الصلة، مثل إعلان الدولة حالة الطوارئ، وجود أو عدم وجود حماية طويلة الأجل للبيانات الخطاب العام، والتواصل مع وظائف التطبيق والمعايير للجمهور. تحدد الموجة الأولى أيضاً الإطار الزمني ذا الصلة بدراسة الحالة، والذي يمتد من مارس حتى أغسطس ٢٠٢٠م، حيث كانت هذه الفترة غير عادية بسبب التحدي غير المتوقع للسلطات السياسية، ونقص الخبرة، والمبادئ التوجيهية داخل أوروبا. وقد كان الضغط للرد على الأزمة عالياً، في حين أن الخطوط الإرشادية كانت مفقودة في الغالب، وربما كانت آلية التحكم قد غابت وبالتالي فشل، الأمر الذي مهد الفرصة لإدخال بعض الممارسات غير الليبرالية

٧. دراسة (نولو وآخرون ٢٠٢١) تناولت دور وسائل التواصل الاجتماعي في تعزيز اكتساب الشباب النيجيري لمهارات ريادة الأعمال، أثناء الحظر بسبب أزمة جائحة كورونا، وقد وظفت الدراسة النظرية الاجتماعية، ونظرية الاستخدامات والإشباع "، واعتمدت هذه الدراسة على استبانة منظمة وزعت على (٢٠٠٠) مبحوث داخل ولاية أنامبرا". وقد أظهرت النتائج أن ٧١.٤% من المستجيبين اكتسبوا مهارات في استخدام منصات وسائل التواصل الاجتماعي أثناء الحظر المفروض أثناء الجائحة

٨. دراسة سيجال (٢٠٢٠) (٢٥) تناولت وسائل التواصل الاجتماعي كأداة للتحديث العلمي في أثناء جائحة COVID وهدفت الدراسة إلى التحقق من الدور الذي تقوم به وسائل التواصل الاجتماعي في نقل المعلومات الفورية، والصحيحة من المصادر المعتمدة لدى المنظمات الطبية ذات الاختصاص، وتعد هذه الدراسة من الدراسات المسحية التي أجريت عبر الإنترنت على (٦٤٥) طبيباً إيطالياً، وتوصلت الدراسة لعدد من النتائج أهمها: أن المعلومات التي يتم مشاركتها عبر وسائل التواصل الاجتماعي كان لها تأثير ثابت على المستجيبين. ٢٣ دراسة العنزي (٢٠٢٠) (٢٠) التي تناولت موضوع استخدام العلاقات العامة لوسائل التواصل الاجتماعي في وقت الأزمات، وهدفت الدراسة إلى التعرف على دور العلاقات العامة في إدارة الأزمات الصحية، لا سيما أزمة جائحة كورونا، وتعد الدراسة من الدراسات المسحية التي استخدمت الملاحظة العلمية، وتحليل المضمون" كأداتين لجمع البيانات، وخلصت للعديد من النتائج أهمها: أن العلاقات العامة لها دور في إدارة الأزمات الصحية، من خلال استخدام عدة أساليب الإدارة الأزمة.

المبحث الثاني

Theoretical framework الإطار النظري

أولاً: الحملات الإعلامية Media Campaigns

تعريف الحملات الإعلامية هي عبارة عن نشاطات اتصالية متنوعة يتم تصميمها بعناية كبيرة، من حيث اختيار الرسائل والوسائل الإعلامية المناسبة لفئات الجماهير المستهدفة، وفي وقت محدد، من أجل إحداث الأثر المطلوب سواء كان لتعزيز، أو لدعم اتجاه معين أو محاولة لإقناع الجمهور بفكرة معينة، أو العمل على تعديل أو تغيير سلوكيات معينة.

أنواع الحملات الإعلامية هناك عدة أنواع للحملات الإعلامية ومن أهم التقسيمات حسب الهدف ما يلي:

١. الحملات الإخبارية: والتي يكون هدفها الرئيسي هو إخبار الجمهور بما يحدث، أو سيحدث باعتبار هذا الأمر مهما لعدد كبير من الناس.

٢. حملات الصورة الذهنية: وهي الحملات التي تقوم بها المؤسسات الإعلامية لغرض إقناع الجمهور بتغيير اتجاهات أو تعديل سلوك معين، أو تعزيز ثقة الجمهور بحالة بقضية معينة، وقد تكون غير إقناعية. وعادةً ما تستخدم الدول والمؤسسات هذا النوع من الحملات لغرض التعريف عن نفسها، وإبراز مجهودها لكسب رضا الجمهور.

٣. الحملات التعليمية: ويختص هذا النوع من الحملات بتقديم المعلومات الجديدة للجمهور دون التدخل في تغيير اتجاهاته، أو قناعاته بقصد توعيته بالوقاية من مرض معين، أو كيفية التصرف في حال حدوث أزمة معينة.

٤. الحملات الإقناعية: وهذا النوع من أصعب الحملات؛ لأن الهدف منها هو تغيير الاتجاهات أو السلوكيات، أو تعزيزها وتدعيمها، وتتطلب مهارات عالية في التخطيط، وتصميم رسائلها واختيار الوسائل المناسبة لتحقيق أهدافها ومن ضمن هذه الحملات الإعلامية هي الحملات التي عززت ثقة الجمهور المتلقي بأخذ لقاح فايروس كورونا.

بعد ان واجه العديد من الشائعات التي جعلت يشعر بالتخوف والتردد في تقبله للقاح وتعتبر من اصعب الحملات الإعلامية التي سامهت وبشكل جذاب ومميز ان ترفع من ثقته الجمهور المتلقي العراقي في لقاح فيروس كورونا.

مفهوم الصحافة الإلكترونية العراقية

انطلقت الصحافة الإلكترونية العراقية على شبكة الإنترنت، لتُنشئ مشهداً إعلامياً جديداً، حيث ارتبطت بالثورة تكنولوجياً والاتصال والمعلومات، كونها تعد سبباً رئيساً في جعل المشهد الإعلامي في متناول الجميع، وبصورة كبيرة وواضحة المعالم، ونتيجةً لذلك أصبح المحتوى الإعلامي أكثر انتشاراً و أسرع في الوصول إلى آفاق عديدة وأخرى جديدة، وإلى أكبر عدد ممكن من القراء المتصفحين .

حيث فتحت الصحافة الإلكترونية العراقية أبوابًا مغلقة، وأصبحت أقرب وأسهل للمواطن العراقي، وخاصةً فئة الشباب، مما جعلت له دور كبير في صنع وتشكيل الرأي العام العراقي، والذي أصبح أكثر وعيًا عما كان عليه في الصحافة التقليدية (الورقية)، فلم يعد الرقيب حكوميًا، بل أصبح الرقيب هو الضمير المهني والموضوعية الإعلامية. وعلى الرغم من انتشار الصحافة الإلكترونية وتعددت عدد الصحف الإلكترونية في العراق إلا أنها لازلت في مرحلة التكوين قياساً كخلنوع الذي يتطور بشكل متسارع في كثير من دول العالم، إلا أنه لا يزال في بداياته في المنطقة العربية والعراق على وجه التحديد، ويحتاج إلى المزيد من التوضيح لمفاهيمه وقواعده ووسائله الإعلامية والفنية التي هي مزيج مابين الصحافة التقليدية وتكنولوجيا اتصال العصر الحديث.

مجتمع الدراسة Study population:

١. الحدود الموضوعية: الحملات الإعلامية في الصحف الإلكترونية العراقية ودورها في تعزيز ثقة الجمهور في اللقاح المضاد لفيروس كورونا في .
٢. الحدود البشرية: سكان العراق من مواطنين ومقيمين
٣. الحدود المكانية: العراق .
٤. الحدود الزمانية: طبقت الدراسة في شهري أكتوبر، نوفمبر من عام ٢٠٢١-٢٠٢٢
٥. أداة الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على الاستبانة كأداة رئيسة لجمع البيانات من عينة الدراسة التي تضمنت عدداً من الأسئلة المتعلقة بالحملات الإعلامية للمنظمات والمؤسسات

الإعلامية ، (ودورها في تعزيز ثقة الجمهور في اللقاح المضاد لفيروس كورونا) في ظل الشائعات المصاحبة لها .

أساليب المعالجة الإحصائية

لتحقيق أهداف الدراسة، وتحليل البيانات التي تم تجميعها، فقد تم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية البسيطة من خلال أسلوب التكرارات، والنسب المئوية للتعرف على الخصائص الشخصية والوظيفية لأفراد عينة الدراسة وتحديد استجابات أفرادها تجاه عبارات المحاور الرئيسة التي تتضمنها أداة الدراسة. تشير النتائج المعروضة في الجدول رقم (١) إلى أن غالبية أفراد العينة المبحوثة من الذكور، حيث بلغ نسبتهم (٥٢.٢ ٪)، بينما تمثل نسبة الإناث من أفراد العينة المبحوثة التي شملتها الدراسة (٤٧.٢ ٪).

جدول رقم (١) توزيع أفراد الدراسة وفق متغير النوع

ت	النوع	التكرارات	النسبة
١	ذكر	١١٣	٥٤.٢ ٪
٢	انثى	١٠١	٤٧.٢ ٪
	المجموع	٢١٤	١٠٠ ٪

تبين من نتائج الجدول رقم (٢) أن أغلبية أفراد العينة المبحوثة تقل أعمارهم من ٣٥ عاماً، حيث بلغت نسبتهم (٥٤.٢ ٪) تليها نسبة (٣٠.٤ ٪) الذين تتراوح أعمارهم من (٣٦_٤٥) أما نسبة الأفراد التي أعمارهم ما بين ٤٦_ فأكبر بلغت نسبتهم (١٥.٤ ٪) مما يشير إلى أن فئة الشباب الأقل من ٢٥ عاماً هي الأكثر مشاركة في البحث.

جدول رقم (٢) توزيع أفراد الدراسة وفق متغير العمر

ت	العمر	التكرار	النسبة
١	٢٥ - ١٨	١١٦	٥٤,٢ ٪
٢	٤٥ - ٣٥	٦٥	٣٠,٤ ٪
٣	٤٦ فأكبر	٣٣	١٥,٤ ٪
	المجموع	٢١٤	١٠٠ ٪

عدد خاص لوقائع الندوة العلمية السنوية لقسم الدراسات الاقتصادية في مركز المستنصرية
للدراسات العربية والدولية للعام ٢٠٢٣

تبين النتائج المعروضة في الجدول رقم (٣) أن غالبية عينة الدراسة (٤٦.٧%) يحملون درجة الدراسة الثانوية ، يليها (٤٢.١%) من العينة مؤهلهم العلمي الجامعي البكالوريوس أو دبلوم . يليها نسبة المبحوثين الذين يحملون درجة عليا أقل نقل نسبة حيث حلت على نسبة (١١.٢%) الأمر الذي يشير إلى أن غالبية أفراد العينة المبحوثة التي شملتها الدراسة لديهم مؤهل علمي ثانوي أو قد يكون مازال طالب جامعي ، وهو ما يشير إلى أن إجابات المبحوثين تكون أكثر دقة وموضوعية من حيث الإدراك لأهمية البحوث العلمية والغرض منها وهي حالة إيجابية

جدول رقم (٣) توزيع أفراد الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي

النتائج المعروضة في الجدول رقم (٤) أن غالبية عينة الدراسة والتي تبلغ (٧١%) من المبحوثين قد اصابوا بفيروس كورونا وهذا يبين مدى انتشار الفيروس في العراق بينما عدد المبحوثين الذين لم يصابوا بالفيروس كانت نسبه ضئيلة مقارنةً بالمجموعة التي سبقتها حيث بلغت نسبتهم (٢٩%).

جدول رقم (٤) توزيع أفراد الدراسة وفق متغير (هل اصبت بفيروس كورونا؟)

ت	هل اصبت بفيروس كورونا؟	التكرار	النسبة
١	نعم	١٥١	٪٧١
٢	لا	٦٣	٪٢٩
	المجموع	٢١٤	٪١٠٠

النتائج المعروضة في الجدول رقم (٥) أن غالبية عينة الدراسة والتي تبلغ (٧٢.٤%) من المبحوثين قد تلقوا بلقاح المضاد لفيروس كورونا وهذا يبين مدى انتشار الوعي الصحي لدى افراد المجتمع العراقي ضرورة اللقاح في بينما عدد المبحوثين الذين لم يتلقوا اللقاح كانت نسبه ضئيلة مقارنةً بالمجموعة التي سبقتها حيث بلغت نسبتهم (٢٧.٦%).

	المؤهل العلمي	التكرار	النسبة
١	الثانوي	١٠٠	٪٤٦.٧
٢	الجامعي	٩٠	٪٤٢.١
٣	العليا	٢٤	٪١١.٢
	المجموع	٢١٤	٪١٠٠

جدول رقم (٥) توزيع أفراد الدراسة وفق متغير عن ماذا اذا تلقى المبحوثين الدراسة
اذا " اللقاح المضاد لفيروس كورونا

ت	المستوى	التكرار	النسبة
١	نعم	١٥٥	%٧٢.٤
٢	لا	٥٩	%٢٧.٦
	المجموع	٢١٤	%١٠٠

ت	المستوى	التكرار	النسبة
---	---------	---------	--------

يوضح الجدول رقم (٦) نسبة متصفحى الصحف الإلكترونية العراقية ، حيث اكد

ت	المستوى	التكرار	النسبة
١	نعم	١٦٨	%٨٦.٩
٢	لا	٢٨	%١٣.١
	المجموع	٢١٤	%١٠٠

(٦١.٢) أن انهم من مرتادي الصحف الإلكترونية العراقية بشكل دائم بينما بعض المبحوثين إجابتهم كانت بانهم أحياناً ماكانو يتصفح أ الصحف الإلكترونية العراقية حيث كانت نسبتهم (٣٠.٤)٪ بينما من أجاب بانه نادرا ما يتصفحها كانوا بنسبة (٧.٥)٪. بينما من لم تكن الصحف الإلكترونية العراقية من اهتماماته نسبة تكاد تكون شبه المعدومة وقليلة جدا وصلت إلى (٩،٠) ممن اجابوا بعدم تصفحهم الصحف الإلكترونية العراقية إطلاقاً..

عدد خاص لوقائع الندوة العلمية السنوية لقسم الدراسات الاقتصادية في مركز المستنصرية
للدراستات العربية والدولية للعام ٢٠٢٣

١	نعم	١٣١	٦١.٣%
٢	أحياناً	٦٠	٢٨%
٣	نادراً	١٢	٥.٦%
٤	لا	٥	٢.٣%
٥	لا اعرف	٦	٢.٠٨%
	المجموع	٢١٤	١٠٠%

جدول رقم (٦) يوضح ما اذا كان المبحوثين يفضلون تصفح الصحف الإلكترونية العراقية على غيرها

الجدول رقم (٧) نسبة من يفضلون تصفح الصحف الإلكترونية العراقية

يوضح الجدول رقم (٧) نسبة من يفضلون تصفح الصحف الإلكترونية العراقية ، حيث اكد (٦٨.٩%) أنهم يفضلون الصحف الإلكترونية العراقية الصحف الإلكترونية الأخرى. بينما البعض الآخر إجابتهم كانت بانهم لا يفضلون الصحف الإلكترونية العراقية على غيرها من الصحف حيث كانت نسبتهم (١٣.١%) مما يؤكد ان أغلبية المبحوثين هم ممن يفضلون الصحف الإلكترونية العراقية على الصحف الإلكترونية الأخرى.

يوضح الجدول رقم(٨) نسبة المبحوثين الذين يعتقدون ان للصحافة الإلكترونية العراقية دوراً بارزاً في زيادة الوعي الصحي لدى المجتمع العراقي حيث بلغت نسبة من ايد ان له دوراً مهماً في زيادة الوعي الصحي بنسبة (٧٤.٨%) ممن أكدو إجابتهم بنعم تليها نسبة المبحوثين الذين اختاروا ربما واحتمالية كون لها دورا مهما وبارزاً بنسبة (١٣,١%) تليها نسبة من أجاب بالنفي واختار إجابة لا بنسبة (١١.٧%) واخيرا تليها خيار لا اعرف بنسبة ضئيلة جدا تكاد لا تذكر بنسبة (٠,٤%).

جدول رقم (٨) يوضح ماهية نظرة مجتمع العينة من تصور حول اذا كان للصحافة الإلكترونية العراقية دوراً بارزاً في زيادة الوعي الصحي لدى المجتمع.

ت	المستوى	التكرار	النسبة
١	نعم	١٦٠	٧٤.٨%
٢	لا	٢٥	١١.٧%

عدد خاص لوقائع الندوة العلمية السنوية لقسم الدراسات الاقتصادية في مركز المستنصرية
للدراسات العربية والدولية للعام ٢٠٢٣

٣	ربما	٢٨	١٣.١%
٤	لا اعرف	١	٠.٤%
	المجموع	٢١٤	١٠٠%

يوضح الجدول رقم (٩) نسبة المبحوثين الذين يعتقدون أن الصحف الإلكترونية العراقية نجحت في استقطاب المتصفح العراقي نحوها. حيث بلغت نسبة من ايد نجاح الصحافة الإلكترونية العراقية في استقطاب المتصفح العراقي نحوها بنسبة (٦٣٪) ممن كانت إجابتهم بنعم تليها نسبة المبحوثين الذين اختاروا أحيانا واحتمالية كونها نجحت في ذلك بنسبة (٢٨٪) تليها نسبة من أجاب باحتمالية ضعيفة في دورها وذل عن طريق اختيار إجابة نادراً بنسبة (٤.٧٪)، ونسبة المبحوثين الذين كانت إجابتهم عدم قدرة الصحافة الإلكترونية العراقية استقطاب المتصفح لازالت ضئيلة بنسبة (٢.٣٪) واخيرا تليها خيار لا اعرف حيث كانت نسبة المبحوثين الذين لم تكن لهم فكرة عن مدى قدرة الصحافة الإلكترونية العراقية في استقطاب المتصفح العراقي نسبة ضئيلة جدا تكاد لا تذكر بنسبة (١.٩٪).

جدول رقم (٩) يوضح ماهية نظرة مجتمع العينة من تصور حول اذا كان للصحافة الإلكترونية العراقية نجحت في استقطاب المتصفح العراقي نحوها

ت	المستوى	التكرار	النسبة
١	نعم	١٣٥	٦٣%
٢	أحياناً	٦٠	٢٨%
٣	نادراً	١٠	٤.٧
٤	لا	٥	٢.٣
٥	لا اعرف	٤	١.٩
	المجموع	٢١٤	١٠٠%

يوضح الجدول رقم (١٠) نسبة المبحوثين الذين يعتقدون أن الصحف الإلكترونية العراقية تعتبر مصدراً من مصادر المعلومات لآخر مستجدات احداث الفايروس

عدد خاص لوقائع الندوة العلمية السنوية لقسم الدراسات الاقتصادية في مركز المستنصرية
للدراسات العربية والدولية للعام ٢٠٢٣

محليا وعالميا وكانت نسبة المبحوثين المؤيدين بنسبة (٧٧.١٪) بينما كانت نسبة المبحوثين الذين كانت إجاباتهم أحيانا بنسبة (١٢.١٪) تليها نسبة المبحوثين الذين اختاروا نادراً بنسبة (٨.٤٪) تليها نسبة المبحوثين الذين لم تكن لهم فكرة عن السؤال بنسبة (٢.٣٪).

ت	المستوى	التكرار	النسبة
١	نعم	١٦٥	٧٧.١٪
٢	أحياناً	٢٦	١٢.١٪
٣	نادراً	١٨	٨.٤٪
٤	لا اعرف	٥	٢.٣٪
	المجموع	٢١٤	١٠٠٪

جدول رقم (١٠) يوضح ماهية نظرة مجتمع العينة من حيث كونها تعتبر مصدراً من مصادر المعلومات لآخر مستجدات احداث الفايروس محليا وعالميا يوضح الجدول رقم (١١) نسبة المبحوثين الذين يرون مدى إمكانية الصحف الإلكترونية العراقية في حث المواطنين باخذ اللقاح المضاد لفيروس كورونا. وكانت نسبة المبحوثين المؤيدين بنسبة كبيرة من عينة الدراسة والتي كانت بنسبة (٧١.٥٪) اما بالنسبة التي تليها مجموعة المبحوثين الذين من وجدوا انه أحياناً ماتكون كذلك بنسبة (١٥.٤٪) بينما البعض الآخر إجابته كانت بانهم نادراً ما استطاعت إقناع المجتمع العراقي باللقاح وكانت نسبتهم (١٢.١٪) تليها مجموعة المبحوثين الذين لم تكن لهم فكرة عن مدى استطاعت الصحافة الإلكترونية في العراق في حث المواطنين باخذ اللقاح بنسبة ضئيلة جدا تكاد لا تذكر وهي (٠.٩٪). كما موضح في الجدول.

جدول رقم (١١) يوضح إلى أي مدى استطاعت الصحافة الإلكترونية في العراق حث المواطنين باخذ اللقاح المضاد لفيروس كورونا.

ت	المستوى	التكرار	النسبة
---	---------	---------	--------

عدد خاص لوقائع الندوة العلمية السنوية لقسم الدراسات الاقتصادية في مركز المستنصرية
للدراسات العربية والدولية للعام ٢٠٢٣

١	نعم	١٥٣	٪٧١.٥
٢	أحياناً	٣٣	٪١٥.٤
٣	نادرًا	٢٦	٪١٢.١
٤	لا اعرف	٢	٪٠.٩
	المجموع	٢١٤	٪١٠٠

يوضح الجدول رقم (١٢) نسبة المبحوثين الذين يعتقدون أن الحملات الإعلامية كان لها دور في زيادة ثقة المجتمع العراقي بلقاح فيروس كورونا؟ وكانت نسبة المبحوثين المؤيدين بنسبة (٧٦.٢٪) بينما كانت نسبة المبحوثين الذين كانت إجابتهم بالنفي بنسبة (٣.٧٪) تليها نسبة المبحوثين الذين اختاروا ربما وإعطاء احتمالية اثرها على المجتمع بنسبة (١٥.٩٪) تليها نسبة المبحوثين لم تكن لهم فكرة عن هذا الموضوع بنسبة (٤.٢٪).

جدول رقم (١١) يوضح إلى أي مدى استطاعت الصحافة الإلكترونية في العراق كان لها دور في زيادة ثقة المجتمع العراقي بلقاح فيروس كورونا.

ت	المستوى	التكرار	النسبة
١	نعم	١٦٣	٪٧٦.٢
٢	لا	٨	٪٣.٧
٣	ربما	٣٤	٪١٥.٩
٤	لا اعرف	٩	٪١٤.٢
	المجموع	٢١٤	٪١٠٠

جدول رقم (١٣) يوضح ماهية نظرة مجتمع العينة من حيث إمكانية الصحف الإلكترونية العراقية التأثير على المجتمع تأثراً إيجابية في سلوكه الصحي . حيث نجد أن نسبة المبحوثين الذين كانت إجابتهم إيجابية بنعم كانت نسبة الأغلبية حيث وصلت

إلى (٧٥.٢٪) بينما من كانت إجابتهم بالنفي كانت جدا قليلة بالنسبة لسابقتها حيث كانت نسبتهم (٣.٧٪) تليها نسبة المبحوثين الذين اختاروا ربما وإعطاء احتماليه الإيجاب أو النفي بنسبة (١٥٪) ثم نسبة المبحوثين الذين لم تكن لهم إجابة محددة واختيارهم للخيار لا اعرف بنسبة (٦.١٪)

جدول رقم (١١) يوضح إلى أي مدى اثرت الصحف الإلكترونية العراقية السلوك الصحي للمجتمع العراقي.

ت	المستوى	التكرار	النسبة
١	نعم	١٦١	٧٥.٢٪
٢	لا	٨	٣.٧٪
٣	ربما	٣٢	١٥٪
٤	لا اعرف	١٣	٦.١٪
	المجموع	٢١٤	١٠٠٪

مناقشة النتائج Discussion of results

- ١ - واتفقت الدراسة مع دراسة (الشلول ، ٢٠٢٠) في مدى اعتماد الجمهور شبكات التواصل الاجتماعي باعتبارها المصدر الأول في التعرف على الحملات الإعلامية.
- ٢ - اتفقت الدراسة مع دراسة Kitt & Ji 2020 في مساهمة التغطية الإعلامية في تعزيز سلوكيات الحماية الصحية، وتدعيم نوايا التطعيم.
- ٣ - كما اتفقت مع دراسة (العنزي ٢٠٢٠) حول دور الحملات الإعلامية تجاه تزويد الجماهير بالمعلومات الصحيحة وإخبارهم بمستجدات الأزمة، ودحض الشائعات.
- ٤ - كذلك اتفقت مع دراسة (حجازي ٢٠٢٠) حول دور الحملات الإعلامية في تشكيل الوعي الصحي، حيث أكدت الدراسات على الدور الكبير للحملات الإعلامية في تعزيز وعي الجمهور تجاه الممارسات الصحية السليمة.
- ٥ - كذلك نجد انها اتفقت مع دراسة (درويش ٢٠٢١) حول دور المواقع الإخبارية السعودية في التوعية الصحية تطبيقا على جائحة كورونا، حيث اتفقت الدراسات على

أن هذه الوسائل الإعلامية الجديدة تجد إقبالاً من جميع فئات المجتمع وذلك من خلال نسبة المبحوثين في مجتمع العينة . حيث ترجح الباحثة سبب الاتفاق إلى أن مجتمع البحث واحد والذي يمثل جمهور المتصفحين للصحف الإلكترونية بشكل عام. بينما دراسة (درويش ٢٠٢١) بينت أن الجمهور يهتم بمتابعة التطورات التي ترتبط بالجائحة ، بينما الدراسة الحالية أكدت أن الصحف الإلكترونية العراقية اهتمت بنقل المستجدات المتعلقة بلقاح كورونا. وهذا يجسد نجاح حملات الصحافة الإلكترونية العراقية في توضيح كل مستجدات اللقاح لدحض الشائعات

٦- توصلت الدراسة إلى أن أغلبية أفراد العينة هم من مرتادي الصحف الإلكترونية العراقية وهذا يدل على مدى ثقة الجمهور العراقي بها.

٧- أيضاً توصلت الدراسة إلى التعرف على دور الصحافة العراقية ولاسيما الإلكترونية لمواجهة الشائعات المصاحبة للقاح وحث الجمهور المتلقي إلى أخذ اللقاح المضاد للفايروس مما ساعد على مواجهة الفايروس ومحاولة السيطرة عليه.

٨-توصلت الدراسة إلى أن الحملات الإعلامية كان لها دور في زيادة ثقة المجتمع العراقي بلقاح فيروس كورونا. وايضا نجد ان تأثيرها على المتلقي كان مؤثرات من حيث تغيير السلوكيات الصحية والوقائية لدى المجتمع مما يؤدي إلى تأكيد أهمية هذه الحملات الإعلامية في تغيير سلوكيات وتشجيع هم على اخذ اللقاح المضاد للفايروس.

المقترحات propositions

أولاً : دراسة تأثير الصحف الإلكترونية العراقية في تعزيز ثقة الجمهور في أخذ اللقاح.

٢ - دور الحملات الإعلامية للصحف الإلكترونية العراقية في تعزيز مكانة الجمهورية العراقية لدى شعوب دول العالم الأخرى.

٣- دور الحملات الرقمية في دحض الشائعات المتعلقة بلقاح كورونا.

٤ . دور الصحافة الإلكترونية أفي التأثير على سلوكيات الصحية والوقائية لدى المجتمع مما يؤدي إلى القدرة على التأثير في قراراتهم تجاه اللقاح وزيادة الوعي الصحي لدى المجتمع.

المصادر والمراجع: Sources and references:

- ١- العوفي، عبد اللطيف، حملات التوعية الإعلامية الأسس النظرية والإجراءات التطبيقية، الرياض، ١٤٣٣هـ.
- ٢- تجربة المملكة العربية السعودية في الاستعداد، والاستجابة الصحية لجائحة كوفيد - ١٩، نشرة وزارة الصحة السعودية - أغسطس ٢٠٢٠م
- ٣- محمد عيسى ٢٠٢٠م (م) الشائعات وكيف نواجهها، وكالة الصحافة العربية، مصر.
- ٤- شاكِر الذيابي الشائعات الإلكترونية عن فيروس كورونا وتعامل الجهات الحكومية السعودية معها من وجهة نظر المتحدثين الرسميين المجلة العربية للإعلام والاتصال، العدد ٢٥ من مارس ٢٠٢١م.
- ٥- استخدام الجمهور المصري للتلفزيون والفيديو للحصول على معلومات عن جائحة كورونا، واتجاهاتهم نحو الأداء الحكومي في ظل الوباء المعلوماتي. هاجر محمود محمد عمر.
- ٦- عفاف عبد الله إسماعيل (٢٠٢١م)، اتجاهات الجمهور نحو دور تطبيق الفيس بوك في نشر الشائعات دراسة ميدانية على عينة من الجمهور السوداني"، مجلة الدراسات الإعلامية - المركز الديمقراطي العربي - برلين - ألمانيا - العدد السادس عشر.
- ٧- دانا الشلول دور الحملات الإعلامية لمؤسسة الحسين للسرطان في تشكيل الوعي بسرطان الثدي لدى معلمات المدارس الحكومية في مدينة إربد، ٢٠٢٠م.
- ٨- رشا حجازي دور الحملات الإعلامية في تشكيل الوعي الصحي للمرأة المصرية مجلة البحوث الإعلامية، العدد ٥٤ الجزء الرابع، ٢٠٢٠م.

٩- ولاء السريتي، دور الحملة الإعلامية بقنوات الأطفال في نشر الوعي الصحي عن فيروس كورونا، وتأثيراتها على طالب المرحلة الإعدادية، مجلة البحوث الإعلامية، العدد ٥٣، الجزء الثاني ٢٠٢٠.

١٠- نيلة نجاح العنزي، العلاقات العامة عبر مواقع التواصل الاجتماعي وإدارة الأزمة الصحية دراسة تحليلية لإدارة أزمة فايروس كوفيد ١٩ عبر صفحة وزارة الصحة في فيسبوك للمدة من ٢١/٣/٢٠٢٠م إلى ٢١/٤/٢٠٢٠ العدد ٣٨/ المجلد الثالث مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية.

١١- منى، طه، دور الحملات الإعلامية لوزارة الصحة والسكان على صفحاتها الرسمية على الفيسبوك في توعية الجمهور المصري بجائحة كورونا دراسة ميدانية، العدد الرابع والثلاثون الجزء الأول- مجلة بحوث العلاقات العامة الشرق الأوسط.

12-Obiajulu Joel Nwolu, et al, the role of social media in enhancing entrepreneurship skill among Nigerian youths: COVID-19, Nwolu,
13- Faasse, K., & Newby, .Nnabuife&Nnabuife. Vol. 4 Issue 1 (2021)
J. (2020), Public perceptions of COVID-19 in Australia: perceived risk, knowledge, health- protective behaviors, and vaccine intentions. Frontiers in Psychology. 11

14-Brandt, A J., Katalenich , B., & Seal, D. W. (2021) Qualitative Review of Organizational Responses to Rumors in the 2014-2016 Ebola Virus Disease Outbreak In Liberia and Sierra Leone. Global Health, Science and Practice, 9(3) (654-667)V'B.

15-Stehliková J. (2021). The corona crisis, data protection and tracking apps In the EU: the Czech and Austrian COVID-19 mobile phone apps In the – virus. Mezinárodnívztahy, 56(1), 35-67.

- 16-Islam , M. S., Kamal, A. H. M., Kabir, A., Southern, D. L.,, S. H., Hasan, S. M., ... & Seale, H. (2021)COVID-19 vaccine rumors and conspiracy theories: The need for cognitive inoculation against misinformation to mprove vaccine adherence. PloS one, 16(5), e02516
- 17-Dasgupta, R., Mishra, P., & Yadav, K. (2021). COVID19 vaccination and the power of rumors: Why we must "Tune in". Indian Journal of Public Health, 65(2), 206. ISO 690
- 18-Demystifying the COVID-19 Infodemic: Conspiracies, Context, and the Agency of Users Gagliardone, I., Diepeveen, S., Findlay, K., ..Olaniran, S
- Pohjonen, M., & Tallam, E. (2021). Demystifying the COVID-19 Infodemic: Conspiracies, Context, and the Agency of Users. Social Media+ Society, 7(3), 20563051211044233
- 19-Jayyousi, G. F., Sherbash, M. A. M., Ali, L. A. M., El Heneidy, A., Alhussaini, N.W. Z., Elhassan, M. E. A., &Nazzal, M. Attitudes towards COVID-19 A. A. (2021). Factors Influencing Public Vaccination: A Scoping Review Informed by the Socio-EcologicalModel. Vaccines, 9(6), 548.
- Fagundes, M. & 20-Galhard, C. P., Freire, N. P., Minayo, M. C. D. S. C. M. (2020). Fact or fake? An analysis disinformation regarding the Covid-19 pandemic in Brazil. Ciência& SaúdeColetiva, 25, 4201-.4210.

تحديات الاستثمار الطبي في العراق وسبل المعالجة

اعداد الباحثة

نورا كريم عبد الحسن علوان

جامعة ميسان - كلية التربية

قسم علوم الحياة

**Challenges of medical investment in Iraq and
ways of treatment**

By

Nora Kareem Abdel Hassen

Key word

investment challenges, Treatment methods

المقدمة

ان الاستثمار والتنمية عموما في العراق بعد عام ٢٠٠٣ قد واجهت العديد من التحديات التي حالت دون تطورها وتحقيقا أهدافها، فأصبح تعدد التشريعات وسوء التخطيط موشكل إدارة الدولة الذي تحول من المركزية المطلقة الى اللامركزية والتي جميعها ولدت الفساد الإداري والمالي والذي يعد أكبر المحددات الاقتصادية والاجتماعية والادارية في العراق.

يواجه القطاع الصحي في العراق فجوة كبيرة بين نمو الطلب المتزايد على الخدمات الطبية وحجم الاستثمارات الحالية الضعيف غير المتواكب مع وتيرة النمو المتسارعة

للطلب. ان الانفجار السكاني في العراق، وانتشار التلوث البيئي بسبب مخلفات الحروب والنشاط الصنماعي النفطي وقلة الغطاء النباتي وتردي مواصفات مياه الشرب وتلوث المياه السطحية عموماً إضافة الى عدم وجود السيطرة النوعية المتكاملة على استيرادات المواد الغذائية كل هذا سبب انتشار لامراض لم تكن موجودة بهذه النسب في المجتمع العراقي سابقاً. هذه الزيادة في الامراض المستعصية كالسرطان وامراض التنفس والعجز الكلوي وغيرها لم يقابلها توسعاً في المرافق الطبية العامة والخاصة، مما يتطلب تسليط الضوء على المعوقات وكيفية تجاوزها مع أهمية اتاحة الفرص للتوسع بالاستثمارات الطبية في العراق.

Introduction

Investment and development in general in Iraq after 2003 have faced many challenges that prevented their development and the achievement of their goals, so the multiplicity of legislation and poor planning became the form of state administration, which turned from absolute centralization to decentralization, all of which generated administrative and financial corruption, which is the largest economic, social and administrative determinants in Iraq.

The health sector in Iraq faces a large gap between the growth of the growing demand for medical services and the weak volume of current investments that do not keep pace with the rapid pace of demand growth. The population explosion in Iraq, the spread of environmental pollution due to the remnants of war, oil industrial activity, lack of vegetation cover, deterioration of drinking water specifications, pollution of surface water in general, in addition to the lack of integrated quality control over food imports, all of this caused the spread of diseases that did not exist in these proportions in Iraqi society previously.

This increase in incurable diseases such as cancer, respiratory diseases, kidney disability and others has not been matched by an expansion in public and private medical facilities, which requires highlighting the obstacles and how to overcome them with the importance of providing opportunities for the expansion of medical investments in Iraq.

المبحث الأول: مشكلة البحث وأهميته وأهدافه

The first topic: the problem of research, its importance and objectives

مشكلة البحث:

تعرضت المنشآت الصحية والبنى التحتية الأخرى الى دمار وتراجع كبيرين بسبب الحصار والحروب المتكررة. هذا الامر اسهم في تراجع الخدمات كثيرا خصوصا مع تزايد الطلب عليها بسبب زيادة السكان وانتشار الأوبئة والأمراض. ولأجل النهوض بهذا القطاع الحيوي وتحقيق التنمية المستدامة فان ذلك يتطلب توفير الاستثمارات سواء كانت محلية ام اجنبية.

هدف البحث:

التعرف على واقع الاستثمارات في القطاع الصحي ومعوقات ذلك والية تشجيع الاستثمار في هذا القطاع. ان النهوض بالقطاع الصحي يتطلب النهوض بالبنى التحتية لذلك تم التطرق للبنى التحتية بشكل جيد.

منهجية البحث:

استخدم الباحث المنهج الوصفي في دراسة وتحليل الاستثمار في مشاريع القطاع الصحي والبنية التحتية في العراق مع بعض المقارنات بتجارب الاستثمار بهذا القطاع في دول مجاورة.

المبحث الثاني: الاستثمار في البنى التحتية

Second topic: Investment in Infrastructure

تعريف البنى التحتية وأهميتها

تشير البنية التحتية إلى جميع الهياكل الفنية التي تدعم حركة الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، مثل الطرق والجسور والسدود والمطارات والموانئ والسكك الحديدية وإمدادات المياه والصرف الصحي والمدارس والجامعات والمستشفيات والحدائق والمتنزهات وأنظمة تكنولوجيا المعلومات والنفايات معاملة جميع أنواع الملاعب وأجهزة الأمن العام ، إلخ.

تتميز البنى التحتية بخصائص تميزها عن غيرها من المنشآت أهمها:

١- تتميز بكلفة ابتدائية ثابتة عالية جدا، في حين تتميز بكلفة متغيرة منخفضة عند التشغيل.

٢- تقدم خدمات ضرورية فتعتبر شرطا مسبقا لتحفيز النمو الاقتصادي و الاجتماعي.

- ٣- ان الخدمات المنتجة منها عادة ما تكون بطيئة الانتقال وغير داخلية في التجارة الدولية اي لا يمكن تصديرها او استيرادها.
 - ٤- تتميز البنى التحتية بطول مدة انشاءها وتكون معمرة بصورة غير اعتيادية.
 - ٥- لا تعود الى افراد او مجموعة معينة وانما تعود الى كافة افراد وقطاعات المجتمع.
 - ٦- تتميز بصفة الاحتكار الطبيعي لذا يجب على الدولة حماية المستهلكين وتحديد اسعارها.
 - ٧- تتطلب استثمارات ضخمة وتكون ايراداتها في السنوات الاولى ضئيلة وتتميز بمدة سداد طويلة.
 - ٨- يمكن ان تمول من قبل القطاع العام و القطاع الخاص
- ### اهمية تطوير البنى التحتية
- تاتي اهميتها من خلال ما يأتي:
- ١- تسهم في تسريع نمو الاقتصاد وتحقيق التنمية الاقتصادية.
 - ٢- تساهم في تحقيق الكفاءة الاقتصادية من خلال خفض تكاليف نقل المواد الاولية الى المصانع ومنها الى الاسواق.
 - ٣- تعمل على تحسين الوضع التنافسي و القدرات التنافسية على صعيد السوق العالمي.
 - ٤- تعرض فرص عمل كثيرة بشكل مباشر وبشكل غير مباشر من خلال مضاعف الاستخدام.
 - ٥- تزيد من الانتاجية العامة و الربحية الاقتصادية والاجتماعية .
 - ٦- تساهم في تحقيق للاستقرار الاقتصادي
 - ٧- كامل تشجيع للاستثمار المحلي وعامل جذب للاستثمار الاجنبي المباشر.
 - ٨- تقلل من تلوث البيئة.

البنى التحتية في العراق

استمرت البنية التحتية للعراق في التدهور بسبب الحرب التي بدأت عام ١٩٨٠ ، والحصار الاقتصادي ، والغزو الأمريكي ، والحرب على الإرهاب والطائفية. وتعرض الاقتصاد لأزمات اقتصادية آخرها هبوط أسعار النفط الذي يتزامن مع أزمة كورونا. كل هذا يؤدي إلى مخزون مادي هامشي سلبي للبنية التحتية ، أي استثمار أقل في البنية التحتية ، وتدهور جودة الخدمة في البنية التحتية القائمة .

الاستثمار في البنى التحتية العراقية بعد عام ٢٠٠٣

إعادة الاعمار بالمساعدات الدولية ومتراكم برنامج النفط مقابل الغذاء

لقد تم تقديم المنح والمساعدات من الدول المانحة الى العراق والتي تقدر بحوالي ٥.٣١ مليار دولار لتنفيذ فيها المشاريع خلال المدة ٢٠٠٣-٢٠٠٧ ، حيث كانت الحصة الاكبر من نصيب الولايات المتحدة الامريكية بحوالي ٥.١٨ مليار دولار وتعهدت الدول المشاركة في مؤتمر مدريد تقديم ٨ مليارات دولار فيما قدمت قروض ميسرة طويلة الاجل بحوالي ٥ مليارات دولار من قبل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي (وزارة التخطيط، ٢٠٠٥: ٢٨).

اشارت تقارير البنك والصندوق الدوليين الى انفاق اكثر من ٢٠ مليار دولار حتى عام ٢٠٠٦ من اموال المساعدات الامريكية، و٣٧ مليار دولار من صندوق تنمية العراق وهي الاموال المتراكمة من عائدات برنامج النفط مقابل الغذاء والدواء ومع ذلك فان العراق لم ينتج الكميات اقل من النفط والكهرباء والخدمات الصحية والتعليمية والمياه (Burke، ٢٠٠٦: ١) ، وأن صرف ٣٠% على الامن دفعت من كلف المشروعات، و كانت ٢٠% عن التكاليف الإدارية واجور الخبراء الاجانب والايادات والشحن وعمولات الوسطاء، وان ما بين ٢٠%-٣٠ قد صرفت على اعمار البنية التحتية وبعض المنشآت الحيوية في القطاع النفطي وبخاصة بناء التحتية (خطة التنمية الوطنية ٢٠٠٧-٢٠١٠، ٢٠٠٨: ٢٣).

لم تجر الولايات المتحدة الامريكية مسحا للبلاد لمعرفة القدرات والاحتياجات، فضلا عن عدم وجود خطة تنمية وطنية متكاملة تضع فيها سلما للأولويات، بمعنى ان الولايات المتحدة الامريكية لم تخطط بشكل واقعي للتعامل مع التحديات في اقتصاد تديره الدولة، فكانت جهود السلطة المؤقتة في ادخال إصلاحات سريعة من اجل التحرر بحيث وصلت الى الفوضى وفتح الحدود امام البضائع والشركات بشكل غير مدروس، ولم تساعد في انشاء قطاع المال والاعمال ليعمل بشكل صحيح وكان السبب هو عدم وجود قنوات فعالة من جانب العراقيين ذات رؤية استراتيجية توضح الامور وتضع سلم الاولويات ومن ثم عرضها على الوكالة الامريكية للتنمية، فضلا عن ان الوكالة الامريكية للتنمية لم تجر المسح الميداني الكافي للبنية التحتية للعراق ومن ثم تحليل المتطلبات الحالية والمستقبلية.

ومما فاقم الامور هو ابعاد معظم العراقيين في المشاركة لأعمار العراق وبخاصة من ذوي الخبرة والاختصاص خشية منافسة الموظفين الامريكيين الذين يتسلمون مبالغ كبيرة شهرياً بوصفهم خبراء، ولذلك نرى ان اغلب المشروعات

خلال السنوات حتى عام ٢٠٠٦ قد اعطيت لغير العراقيين من الشركات متعددة الجنسية (Burke، ٢:٢٠٠٦)، لذا فان الأعوام الثلاثة الاولى بعد عام ٢٠٠٣ ضاعت فيها الاموال ولم تترك تلك المبالغ اي نتائج تذكر في مجال اعادة اعمار البنية التحتية في العراق، وذلك بسبب التدخل الواضح للقوات الامريكية في ادارة وتوجيه دفة الحكم في العراق (احمد، احمد، ص ١٤٩).

الاستثمار الحكومي في البنى التحتية العراقية

ان ما تم انشاءه من بنى تحتية جديدة يشبها عدم الكفاءة وذلك بسبب استثناء الفساد في مفاصل الدولة مما ادى الى انشاء هذه البنى بمواصفات اقل بكثير من المواصفات الفنية العالمية وهذا يؤدي الى انخفاض جودة الخدمات التي تقدمها وارتفاع كلفة صيانتها فضلا عن قصر عمرها الانتاجي. وفي كل ذلك هدر للمال العام وضياع فرص تنمية كبيرة ومن الامثلة على ذلك بناء ملعب في محافظة المثنى بعيوب كثيرة لا يمكن علاجها الا بهدمه وبناءة من جديد وكذلك عملية تعبيد الطرق الداخلية والخارجية . حيث ان عمرها الافتراضي يكون من ١٥-٢٠ سنة و الملاحظ فعليا ان هذه الطرق تخرج من الخدمة او تسوء خدماتها بشكل كبير بأقل من هذا العمر. مما يؤدي الى خسائر بشرية ومادية تتمثل في حوادث الطرق والتي يكون ٧٠% من سببها هو سوء الطرق فعلى سبيل المثال حصل ٨١٨٦ حادث مروري عام ٢٠٢٠ نتج عنه ٢١٥٢ وأضعاف هذا العدد من الجرحى و المعوقين. اضافة الى الخسائر المادية المتمثلة في تدمير السيارات وخروجها من الخدمة (وزارة التخطيط، المجموعة الاحصائية السنوية ٢٠٠٨-٢٠١٠، الجهاز المركزي للإحصاء).

هذا مثال على تهالك خدمة الطرق وهي من اهم صور البنى التحتية. و الحال كذلك قد يكون اكثر سوءا في مجالات وأنواع اخرى من البنى التحتية مثل قلة المدارس ولحد الان توجد مدارس مبنية بالطين وإكتضاض البناء الواحد بأكثر من مدرسة من خلال الدوام المزدوج او الثلاثي.

يضاف الى ذلك سوء خدمات الكهرباء ومياه الشرب و الصرف الصحي ولا تكاد تجد ميدانا عامرا في الاقتصاد العراقي سوى قطاع النفط الذي يشكل ٩٩% من الايرادات العامة لكنه لا يشغل إلا ١% من العمالة لأنه قطاع حديث ويتميز بكثافة رأس المال. وهناك قطاع اخر عامر ونشط وهو قطاع الفساد والرشوة وانتهاك القانون والسلاح المنفلت وتزايد النزاعات العشائرية والمذهبية و الحزبية (عباس، علاء الدين ، رافد، ٢٠٢١، ص ٤٥١).

المبحث الثالث: أهمية الاستثمار في تطوير البنى التحتية والقطاع الصحي

Third topic: The importance of investment in the development of infrastructure and the health sector

تشمل البنى التحتية لاي بلد نوعين من الاستثمارات والخدمات وكما يلي:

١- جميع الاستثمارات والخدمات ذات الصلة برفع إنتاجية راس المال المادي مثل الطاقة والنقل والماء والاتصالات،

٢- الاستثمارات والخدمات التي ترفع من إنتاجية راس المال البشري مثل التعليم والصحة.

لذلك فان مصطلح البنى التحتية يشمل الطرق والجسور والمطارات والموانئ والمياه والكهرباء والاتصالات الرقمية والفنادق والملاعب وغيرها، ويشمل كذلك المدارس والمستشفيات.

تؤثر مشاريع البنى التحتية الواردة أعلاه على الناتج الإجمالي بطريقتين:

١. طريقة مباشرة: من خلال استغلال البنية التحتية في تحقيق إيرادات مباشرة.

٢. طريقة غير مباشرة: من خلال المساهمة في رفع إنتاجية عوامل الإنتاج الأخرى.

الموانئ وسكك الحديد مثلاً تحقق إيرادات مباشرة ولكنها تساهم أيضاً في دعم القطاعات الإنتاجية الأخرى أيضاً وتعظيم عائداتها.

لأسباب أعلاه فان الاستثمار في البنى التحتية ذات العلاقة براس المال المادي والبشري يكسب أهمية استثنائية في تطوير أي بلد لانه الأساس الذي يبنى عليه الاقتصاد والتقدم في المجالين المادي والبشري (احمد، احمد، ص ١٤٥).

أهمية الاستثمار في القطاع الصحي

تندرج قضايا القطاع الصحي في صلب القضايا التي يدور النقاش حالياً حولها، انطلاقاً من أهميتها لموضوع الإصلاح الاقتصادي في البلاد؛ حيث أصبحت صناعة الصحة محركاً قوياً للنمو الاقتصادي للبلدان النامية. تمثل الصحة محوراً هاماً من محاور التنمية البشرية حيث يعتبر القطاع الصحي من أهم القطاعات التي ترتبط بحياة الإنسان ووجوده وهو قطاع أساسي لتمكين المواطن من التمتع بحياة جيدة اجتماعياً واقتصادياً. صحة الشخصية هي احد العناصر الأساسية للمجتمع فهي مطلب أساسي من مطالب الحياة، وهي أيضاً ضرورة من ضرورات التنمية، فالإنسان الذي تتكامل له صحة نفسية وجسدية هو الإنسان المثمر في العمل والإنتاج وتحقيق أهداف التنمية للمجتمع . يجب على الدولة النامية أن تسعى جاهدة لحماية الصحة والوقاية من الأمراض وتقديم الخدمات لأفرادها، اذ لا ينبغي للحكومات أن تنظر فقط إلى الإنفاق الصحي من حيث

التكاليف ، بل يجب أن تنظر أيضاً إلى الاستثمارات من خلال المردود الذي سيعود على عموم البلد في مستقبله.

ان الاستثمار في المجال الصحي يعطي ثماره في جانبين مهمين وهما:

- الحفاظ على الثروة البشرية للبلاد وزيادة انتاجيتها من خلال القضاء على الامراض.

- تحقيق مردودات مالية مباشرة من خلال تقليل علاج العراقيين في الخارج وتحقيق سياحة طبية الى العراق وكذلك تحقيق مبيعات للأدوية الصنعة في العراق.

إن العراق لم يولي التنمية البشرية أهمية قصوى في سياساته حيث لم يضعها في مقدمة أولوياته بل جاءت في ذيل سلم الأولويات فكانت النتيجة احتلال العراق المرتبة ١٢٠ من أصل ١٨٠ دولة في مؤشر التنمية البشرية وهذا ما يعني إهمال العراق للتنمية البشرية وسيظل يعاني الألم والمعاناة ما لم يضعها في سلم الأولويات. يُعد الاستثمار في الصحة ضرورة انسانية واقتصادية كونها تُعد أحد مؤشرات التنمية البشرية، إذ إن المجتمع الذي يتمتع بمؤشرات الصحة يكون أكثر قدرة على التعليم والقبالية على الإنتاج والتطور، وعليه إن إيلاء الاهتمام للصحة سيسهم بشكل كبير في إنقاذ العراق صحياً واقتصادياً خصوصاً إذا ما علمنا إنه يعاني من نظام صحي سيء.

الاستثمار في الصحة واجب إنساني

يعاني العراقيون، قبل جائحة كورونا، من نظام صحي وطبي سيء لا يستطيع تلبية احتياجاتهم الصحية والطبية بشكل جيد، وهذا ما انعكس سلباً على الوضع الإنساني من حيث الجانب الصحي، حيث نجد الكثير من العراقيين يعانون آلام الأمراض وسوء الخدمات الصحية والطبية والوقائية ونقص العلاج للأمراض المستعصية، مما دفع الكثير منهم للسفر نحو الخارج من أجل العلاج.

إضافة إلى ضعف الاهتمام والعناية بالفئات الهشة -شكلت ٢.٥% من سكان البلاد غير الآمنين غذائياً عام ٢٠١٦ -التي أخذت أعدادها تتزايد بشكل طردي مع الأزمات التي حصلت ولا تزال في العراق ابتداء من الحروب ومروراً بالصراع الطائفي والأزمات المالية وانتهاء بداعش واستهداف المتظاهرين وجائحة كورونا وانخفاض سعار النفط (حامد، ٢٠٢٠، <http://fcds.com/economical/1387>).

إن سوء الخدمات الصحية والطبية والوقائية وتزايد حجم الفئات الهشة بسبب الأزمات المتوالية والفسل الحكومي المزمن، دفعا لتفاقم الوضع الإنساني المتدهور في العراق. علماً إن الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ يؤكد الحق في الرعاية الصحية لكل فرد عراقي في المادة ٣١ أولاً " لكل عراقي الحق في الرعاية الصحية، وتعنى الدولة بالصحة

العامة، وتكفل وسائل الوقاية والعلاج بإنشاء مختلف أنواع المستشفيات والمؤسسات الصحية" فأين الثرى من الثرية؟!

إن الاهتمام بالجانب الصحي وتقديم أفضل الخدمات الوقائية والعلاجية سيكون دستورياً وإنسانياً بحد ذاته، كونه سيقفل الآم الأمراض التي تعانيه الإنسانية في العراق، وعليه إن الاستثمار في الصحة يكون واجب إنساني.

الاستثمار في الصحة واجب اقتصادي

في الوقت الذي يعانيه العراق من أحادية الاقتصاد بحكم اعتماده النفط بشكل كبير وسوء القطاع الصحي كما ذكرنا آنفاً، من الممكن إيلاء هذا القطاع اهتماماً كبيراً ليسهم في حل أحادية الاقتصاد العراقي.

إذ إن بناء قطاع صحي متطور سيكون له العديد من المزايا الاقتصادية التي تسهم في مغادرة أحادية الاقتصاد، إذ إن بناء قطاع صحي متطور سيسهم في الاحتفاظ بالعملة الأجنبية التي كان يتم تسريبها نحو الخارج لأغراض السياحة العلاجية قبل العمل على تطوير القطاع الصحي، وهذا ما يدعم الاحتياطي الأجنبي والعملة المحلية وكل ما تحتاجه عملية التنمية في الداخل.

كما يسهم في بناء مجتمع محلي ذو بنية جيدة قادرة على الإنتاج والتطور وهذا سينعكس على أغلب القطاعات الاقتصادية كونها سترُفد بقوى عاملة ذات صحة جيدة تستطيع العمل والإنتاج، وهذا ما يعني ارتفاع الإنتاجية مقابل انخفاض التكاليف مما يسهم في تنشيط القطاعات الاقتصادية.

ميزة ثالثة مهمة أيضاً، إنه سيسهم في جلب العملات الصعبة وتوفير العديد من فرص العمل وتفعيل القطاعات الأخرى بحكم الترابطات الأمامية والخلفية فيما بين القطاعات، إذ إن بناء قطاع صحي متطور فاعل سيكون محط أنظار مجتمعات الدول الأخرى، وعند مجيئها للعراق من أجل التطبب والعلاج سيحتاج الوافدون للنقل والسكن والطعام وغيرها، وهذا ما يعني خلق المزيد من فرص العمل لان الطلب على النقل والسكن والطعام سيؤدي إلى الطلب على مستلزمات النقل والسكن والطعام وبهذا سينشط قطاع النقل والخدمات الفندقية والزراعة وغيرها، وكل هذه تؤدي لجلب العملات الصعبة التي يحتاجها العراق بعيداً عن النفط وبهذا نكون قد ابتعدنا بنسبة ما عن أحادية الاقتصاد (حامد، ٢٠٢٠، <http://fcdrs.com/economical/1387>).

إن الاستثمار في الصحة سيسهم في تحسن مرتبة العراق في مؤشر التنمية البشرية الذي تصدره الأمم المتحدة، وهذا سيعطي صورة طيبة عن العراق أمام المجتمع الدولي وهذا ما ينعكس بشكل إيجابي على الاقتصاد العراقي كونه سيكون بيئة جاذبة وليس طاردة للاستثمار لان أحد العوامل المهمة التي يبحث عنها المستثمر هو وجود

تنمية بشرية عالية تسهم في نجاح مشروعه الاستثماري، وإن جذب الاستثمار سيسهم في تطوير القطاعات الاقتصادية الأخرى.

الاستثمار الصحي في الأردن- نموذج ناجح للاستثمار

حددت الحكومة مجموع الإنفاق على الرعاية الصحية بنحو ٧.٥% من الناتج المحلي الإجمالي وهو يعتبر الأعلى عربياً (كمال الدين، ريماء، سارة، ٢٠١٣).
ينقسم نظام الرعاية الصحية في الأردن بين القطاع العام والخاص. بلغ عدد المستشفيات في الأردن عام (٢٠٠٩) ١٠٨ مستشفى وبسعة اجمالية بلغت ١١٣٥٧ سرير، منها ٤١ مستشفى تابعة للقطاع العام (وزارة الصحة والجيش) أي بنسبة ٣٨% من العدد الكلي للمستشفيات في حين تدار ٦٧ مستشفى من قبل مستثمرين من القطاع الخاص أي بنسبة ٦٢% من العدد الكلي للمستشفيات في البلاد.
توفر مستشفيات القطاع الحكومي ٦٤٨٩ سرسر (أي بنسبة ٥٧% من العدد الكلي للأسرة في المملكة) في حين توفر مستشفيات القطاع الخاص ٤٣% من عدد الاسرة الكلي (أي ٤٣٦٨ سرير).

فيما يتعلق بقطاع الصيدلة الذي بُدء الاستثمار فيه منذ ستينيات القرن الماضي، تعمل في الأردن ١٨ شركة محلية في تصنيع الادوية حيث شكل التصنيع الدوائي ٢٠% من المساهمة الكلية للصناعة في الناتج المحلي الإجمالي للأردن، حيث يصدر الأردن ٨٠% من الأدوية المصنعة إلى ٦٠ دولة حول العالم، ويعد العراق إضافة إلى السعودية والجزائر اهم أسواق التصدير للأدوية الأردنية (الصحة في الأردن، مقال منشور في ٢٥ كانون الاول ٢٠١١ على صفحة اريبيكا [.https://ar.wikipedia.org/wiki](https://ar.wikipedia.org/wiki)).

المبحث الرابع: تحديات الاستثمار

Fourth Theme: Investment Challenges

تحديات الاستثمار في البنى التحتية في العراق

اشارت التقديرات التابعة للصندوق والبنك الدوليين بعد عام ٢٠٠٣ الى ان العراق بحاجة الى ٧٠-١٠٠ مليار دولار لإعادة الاعمار، والجدول التالي يبين حاجة القطاعات ذات العلاقة المباشرة بحياة الانسان (احمد، احمد ص١٤٨).

قطاع البنى التحتية	الاحتاج الأدنى (مليار دولار)
القطاع الصحي	١.٦
قطاع الماء والمجاري	٦.٨
قطاع الكهرباء	١٢
المجموع	٢٠.٤

ان الأرقام أعلاه التي تم تقديرها عام ٢٠٠٣ لم يتم بناءها على أساس مفاهيم ستراتيجية مثل:

- الانفجار السكاني في العراق.
 - الهجرة من الريف الى المدن.
 - الهجرات بسبب اعمال العنف.
 - شحة المياه وتردي الزراعة والبيئة وانعكاسات ذلك على الصحة والانسان.
 - ضياع القانون والتجاوزات على المرافق العامة في البلاد.
- ان القائمين على التخطيط يدركون حجم الخسائر المادية التي لحقت بالاقتصاد العراقي ابان الحقبة التي سبقت ٢٠٠٣ ، ولذلك فان العراق بحاجة الى استثمارات ضخمة لإعادة اعمار البنية التحتية والقطاعات الاقتصادية. وان هذه الاستثمارات تمول عن طريق الأنفاق الحكومي المدعوم بالإيرادات النفطية،

ويمكن تبويب اهم تحديات الاستثمار في البنى التحتية في العراق بالعوامل التالية:

١. الانفجار السكاني
٢. الفساد المالي والاداري
٣. ضعف وتشنت الانظمة والقوانين المتعلقة بالاستثمار
٤. كثرة القيود المالية وغياب الأنظمة الالكترونية لمداولة الأموال
٥. ضعف العملات الاخرى بسبب التضخم
٦. مخاطر العملية السياسية، وغياب الدور الفاعل لأسواق المال.
٧. الهجرات الداخلية ومخاطر النزاعات المسلحة

٨. السلاح المنفلت وتعدد مراكز القوى
٩. ضعف او انعدام الدخل غير النفطي
١٠. ضعف الأداء المصرفي والاعتماد الكلي في التمويل على الدولة فقط
١١. تقلبات أسعار النفط وارتباطه المباشر بحركة المال في العراق
١٢. ضعف المؤسسات واستبعاد ذوي الاختصاص من مواقع القيادة والقرار
١٣. ضعف المهارات الاكاديمية وانعدام الحافز للتطوير الذاتي لدى الشباب

تحديات الاستثمار في القطاع الصحي في العراق

ان جميع التحديات التي تواجه الاستثمار في العراق بشكل عام تواجه أيضا الاستثمار في المجال الصحي. يضاف الى ذلك مجموعة عوامل تخصيصية تجعل الموضوع اكثر تعقيدا على الاستثمار في المجال الصحي في العراق ومنها:

- ١- غياب ثقافة التامين الصحي عن معظم فئات المجتمع
ان معظم المستشفيات الخاصة في العالم تلبى متطلبات فحص ومعالجة المؤمن عليهم وفق علاقات واضحة مع شركات التامين، ويعتبر هذه النشاط موردا ثابتا للمستشفيات الخاصة التي تتبارى لجذب اكثر عدد من الزبائن (هند، ٢٠٢٢).
- ان غياب التامين الصحي في العراق يحد من هذا النشاط كثيرا. وعلى الرغم من وجود اكثر من ١٠ مليون موظف او متقاعد في العراق الا ان التامين لم يعمل به الا على نطاق ضيق جدا مما يقلل من الرعاية الصحية ويجعل المؤسسات تحجم عن امتلاك معدات فحص متطورة لعدم الجدوى من امتلاكها.
- ٢- التطرف في السطوة المجتمعية على المؤسسات الصحية
ان حدوث الكثير من التجاوز العنيف على المؤسسات الصحية خصوصا الخاصة منها عند وفاة مراجع مثلا وعدم وجود حماية او رادع يجعل المستثمر يفكر كثيرا قبل القرار في الاستثمار في المجال الصحي. وهذا الامر أيضا حرم مناطق مكتنزة بالسكان من خدمات صحية كان بالإمكان افتتاحها في مناطقهم.
- ٣- ضعف مقومات البنى التحتية الأخرى
ان ضعف طرق المواصلات او رداؤها وعدم كفاية امدادات الكهرباء والماء مثلا يجعل المستثمر يحجم عن بناء مشاريع صحية الا في المناطق التي تتوفر فيها الحد الأدنى من هذه الخدمات (سعيد، ٢٠٢٢).
- ٤- غياب مؤسسات الدولة القوية التي تستطيع تنظيم العلاقة بوضوح بين المستثمر والدولة وبين القطاع الطبي الخاص والقطاع الطبي العام والسكان والمؤسسات الأمنية والكهرباء والمؤسسات الخدمية وغيرها، مما يضمن انسيابية مقبولة للاستثمار ولتقديم الخدمات.

حيث تقول رئيسة المستشارين الفنيين في قسم الادارة العامة في دائرة الشؤون الاقتصادية في الامم المتحدة الدكتورة أدرايانا ألبرتي ((إن أحد الشروط المسبقة لتقوية الديمقراطية هو وجود مؤسسات دولة قوية وفعالة وخدمات عامة تتسم بالكفاءة وتكون ذات نوعية جيدة وفي متناول الجميع، والواقع أن هناك الآن إدراكا واسعا بأن الكثير من المشاكل التي تواجهها أقطار كثيرة في أرجاء العالم بما فيها الفقر والتحلل الاجتماعي والفساد الإداري والمالي ناجمة عن عجز قدرات الدول، كالمؤسسات العامة السيئة في إدارتها والقدرات البشرية للقطاع العام غير الكافية من حيث المعرفة والمهارات وبواعث الالتزام وافتقارها على خلق بيئة تمكينية لتنمية القطاع الخاص والافتقار الى إستراتيجيات المعرفة والابداع والتكنولوجيا)) (عباس، علاء الدين ، رافد، ٢٠٢١، ص ٤٥١).

الاستنتاجات Conclusios

١. ان الاستثمار في العراق يعاني من تحديات استطاعت ان تمنع تطوره واهمها الفساد الإداري والمالي وضعف سيطرة الدولة على مفاصل الحياة.
٢. يعاني الاستثمار في المجال الصحي تحديات إضافية تتمثل بغياب الضمان الصحي وضعف البنى التحتية الأخرى وغياب الامن المجتمعي وقانون حماية الأطباء.
٣. لا يمكن تشجيع الاستثمار في المجال الصحي دون وجود خطط مبرمجة بإشراف الدولة للتنسيق بين المرافق الطبية العامة والخاصة ومنح تسهيلات إضافية للمستثمرين لفتح مشاريعهم في المناطق الشعبية او الأكثر ازدهاما وتنويعها بما يضمن افضل تغطية للمجتمع.

المصادر References

١. د. عباس فاضل جواد الدليمي، د. علاء الدين محمد حمدان، رافد إبراهيم خليل " تحديات الاستثمار في العراق- بحث مستل من رسالة ماجستير " مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد العاشر-العدد الأول ٢٠٢١ ص ٤٥١.
٢. د.احمد جاسم محمد المطوري، احمد جبر سالم السالم "تحديات الاستثمار في البنى التحتية العراقية" مجلة العلوم الاقتصادية جامعة البصرة- ص ١٤٥.
٣. هند الأحمد - تحديات الاستثمار في قطاع التأمين الصحي- جريدة اليوم -
النسخة الالكترونية - ٢٤/١١/٢٠٢٢ ،٠٣:٠٠ HindAlahmed@
٤. د. سعيد علي محمد مجول العبيدي- البنى التحتية في العراق - مقال منشور في
الصفحة الرسمية لكلية الإدارة والاقتصاد بتاريخ ٢٠٢٢/٨/٢١ -
(https://www.uoanbar.edu.iq/RAECollege/News_Details.php?ID=251)
٥. حامد عبد الحسين الجبوري "الاستثمار في الصحة واجب إنساني واقتصادي -
العراق أنموذجاً" - مقال منشور في الجريدة الالكترونية لمركز الفرات للتنمية
والدراسات الاستراتيجية -بالعدد ٣٠٥٨ بتاريخ ٢٠٢٠-٠٥-٢٨-
<http://fcdrs.com/economical/1387>
٦. جمهورية العراق، وزارة التخطيط ، خطة التنمية الوطنية ٢٠٠٥، بغداد،
وزارة التخطيط.
٧. جمهورية العراق، وزارة التخطيط ، خطة التنمية الوطنية -٢٠٠٧-٢٠١٠،
بغداد، وزارة التخطيط.
٨. جمهورية العراق، وزارة التخطيط ، خطة التنمية الوطنية -٢٠٠٨، بغداد،
وزارة التخطيط.
٩. جمهورية العراق، وزارة التخطيط، المجموعة الاحصائية السنوية ٢٠٠٨-
٢٠١٠، الجهاز المركزي للإحصاء.
١٠. د. كمال الدين بني هاني، د. ريما تيم وم. سارة الروسان (تطور القطاع
الصحي في المملكة الأردنية الهاشمية بين عامي ١٩٨٤ و ٢٠١٣) بحث في
مؤتمر الجامعة الأردنية ، تشرين ثاني ٢٠١٤
[https://www.researchgate.net/publication/288991538_ttwr_a
lqta_alshy_fy_almmlkt_alardnyt_alhashmyt_byn_amy_198](https://www.researchgate.net/publication/288991538_ttwr_alqta_alshy_fy_almmlkt_alardnyt_alhashmyt_byn_amy_198)
(4_w_2013

١١. الصحة في الأردن، مقال منشور في ٢٥ كانون الاول ٢٠١١ على موسوعية اربیکا (<https://ar.wikipedia.org/wiki>).

12. Burk, A. Arleigh, 2006, (Iraqi economic reconstruction and development), U.S. A. Washington, center for strategic and international studies.